

بوتومور

تمهيد  
في علم الاجتماع

ترجمة وتعليق وتقديم

الدكتور محمد الجولقي

الدكتورة علياء شكرت

الدكتور محمد شحات محمد

الدكتور السيد محمد السيد

مكتبة المعارف  
طبعة الأولى ١٤٢٠ هـ  
٢٠١٩ م



دار المعارف

سلسلة علم الاجتماع المعاصر  
الكتاب الرابع

# بوتومور تمهيد في علم الاجتماع

ترجمة وتعليق وتقديم

دكتور علياء سكري

أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية البنات  
جامعة عين شمس

دكتور محمد الجوهري

أستاذ علم الاجتماع المساعد  
جامعة القاهرة

دكتور السيد محمد الحسيني

أستاذ علم الاجتماع المساعد  
جامعة عين شمس

دكتور محمد على محمد

أستاذ علم الاجتماع المساعد  
جامعة الإسكندرية

الطبعة الثالثة

١٩٧٨



دار المعارف

تصميم النلاف : نادية النحاس

الطبعة الأولى : القاهرة ١٩٧٢

الطبعة الثانية : » ١٩٧٣

الطبعة الثالثة : » ١٩٧٨

ترجمة عن الإنجليزية لكتاب :

**T.B. BOTTOMORE**

Sociology : A Guide to Problems and Literature

George Allen and Unwin Ltd, 8th Impression,

London 1969 (first Published in 1962).

# فهرس الكتاب

الصفحة

٧	مقدمة الترجمة العربية
٢٥	مقدمة المؤلف

## الباب الأول

٢٧	مجال علم الاجتماع ومناهجه
٢٩	الفصل الأول : دراسة المجتمع
٤٥	الفصل الثاني : نظرية علم الاجتماع
٦٧	الفصل الثالث : منهج علم الاجتماع
٨٤	الفصل الرابع : العلوم الاجتماعية والتاريخ والفلسفة
١٠١	قراءات مقترحة

## الباب الثاني

١٠٥	السكان والجماعات الاجتماعية
١٠٧	الفصل الخامس : السكان والمجتمع
١٢٢	الفصل السادس : نماذج الجماعة الاجتماعية
١٣٤	قراءات مقترحة

## الباب الثالث

١٣٩	النظم الاجتماعية
١٤١	الفصل السابع : البناء الاجتماعي والمجتمعات والحضارات
١٦٧	الفصل الثامن : النظم الاقتصادية
١٨٧	الفصل التاسع : النظم السياسية
٢٠٦	الفصل العاشر : الأسرة والقرابة

## الصفحة

٢٢٧	.	.	.	.	الفصل الحادى عشر : التدرج الاجتماعى
٢٥٠	.	.	.	.	قراءات مقترحة

## الباب الرابع

٢٦٥	.	.	.	.	الضبط الاجتماعى
٢٧٠	.	.	.	.	الفصل الثانى عشر : العرف والرأى العام
٢٧٩	.	.	.	.	الفصل الثالث عشر : الدين والأخلاق
٢٩٥	.	.	.	.	الفصل الرابع عشر : القانون
٣٠٨	.	.	.	.	الفصل الخامس عشر : الحرية
٣٢١	.	.	.	.	قراءات مقترحة

## الباب الخامس

٣٣١	.	.	.	.	التغير الاجتماعى
٣٣٣	.	.	.	.	الفصل السادس عشر : التغير والتطور والتقدم
٣٤٩	.	.	.	.	الفصل السابع عشر : عوامل التغير الاجتماعى
٣٦٤	.	.	.	.	قراءات مقترحة

## الباب السادس

.	.	.	.	.	علم الاجتماع التطبيقى
.	.	.	.	.	الفصل الثامن عشر : علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية والتخطيط
٣٦٩	.	.	.	.	الاجتماعى
٣٨٧	.	.	.	.	الفصل التاسع عشر : المشكلات الاجتماعية
٤٠٧	.	.	.	.	قراءات مقترحة

## مقدمة الترجمة العربية

### علم الاجتماع دراسة إنسانية

بقلم : دكتور محمد الجوهري

١

كثيرون منا يدركون ويدهشون من ظاهرتين متكررتين ، تلبو متناقضتين للوهلة الأولى : الظاهرة الأولى ذلك التزايد المستمر في قدرات الإنسان وإمكاناته ، من خلال قدرته على تفسير القوى الطبيعية وإخضاعها لمصالحه . والظاهرة الثانية ذلك العجز المتزايد من جانب الإنسان عن استغلال هذه القدرات والإمكانات وتسخيرها لأغراض إيجابية تفيد حياته وتنفعه في يومه وغده ، بدلا من أن يتحول هو إلى أداة لما ، تبتله وتجاوزة ، وتتحول بالتالى إلى تهديد مباشر لتوازنه الروحي ، وأمنه ، بل ووجوده كله . إن الإنسان المعاصر يكسب مع كل يوم مزيداً من المعلومات عن بيئته ، ثم إن هذه البيئة لا تكف عن النمو والاتساع ، بحيث إنها أخذت تتجاوز حدود عالمه الأرضي ، وتتفد إلى عوالم الفضاء المحيطة بكوكبه الأرض . فلإنسان اليوم أسرع حركة على الصعيد الجغرافي ، والاجتماعي ، والفكري من إنسان العصور الغابية ، وهو في حركته أشمل من أى سلف من أسلافه ، حركة فاقت في أبعادها كل عرف قديم . وهو يزداد وعياً — من ناحية أخرى — بأنه لم يعد يعرف إلى أين ستقوده مسيرته . كما أنه يزداد وعياً بأنه لم يعد يعرف كيف يتسنى له أن يتحكم في كل ما حوله من تغيرات مادية ، وفكرية ، واجتماعية ( هو نفسه الذى خلقها ويشكلها أحياناً ) ، بحيث يحى نفسه من الوقوع فريسة لحالة من الخراب المادى أو الدمار الروحي أو كليهما معاً .

فإذا ما تساءلنا بعد ذلك : من هو ذلك الإنسان « العصري » الذى نعنيه ، هل هو إنسان أوروبا وأمريكا ، هل هو إنسان البلاد الصناعية جميعاً ، اشتراكية كانت أم رأسمالية ، أم هو إنسان القرن العشرين أينما عاش ، في نصف العالم المتقدم وفى نصفه التامى على حد سواء ؟ إننا نرد على ذلك برد واضح بسيط ، نعتقد أنه الصواب ، وهو أن الإنسان

العصرى « الذى نعينه هو الإنسان المتغير » ، ذلك الكائن « المتحرك » الذى لا تعرف حركته الجغرافية أو الاجتماعية أو الفكرية هواذة . وهو موجود فى نصف الكرة المتقدم ( وهذا أمر يديهي للجميع ) ، كما أنه موجود فى نصف الكرة الآخذ بالنمو ، وليس أدل على ذلك من صيحات التغيير ، وجهود التغيير الذى تنتهى إلى أربابنا من كافة ما نسميه البلاد النامية فى كل أجزاء الأرض . الإنسان « المعاصر » الذى نعينه هو إذن إنسان تلك الحقبة والحقبة القليلة القادمة من القرن العشرين ، الإنسان المتغير الدائب الحركة ، الذى لا تعرف حركته هواذة على الإطلاق ، مهما اختلف موقعه الجغرافى ، أو الاجتماعى ، أو مستواه الفكرى .

فكلما ازداد الإنسان قوة خارجية وأصبح أكثر قدرة على التأثير على العالم المحيط به ، كلما تحول هو نفسه إلى مشكلة . وكلما ازداد قدرة على حل المشكلات التى واجهت أسلافه أبناء العصور الغابرة -- وأغنى المشكلات المادية -- من خلال تزايد سيطرته على الطبيعة وتسخيرها لصالحه ، كلما ازداد إدراكاً لعجزه على حل مشكلاته الاجتماعية : أغنى المشكلات الناجمة عن سلوك الإنسان إزاء أبناء جنسه الآخرين . وكلما ازداد وضعه الاجتماعى تفاقماً كلما ألح عليه السائل عن « الإنسان ككائن اجتماعى » ، إمكانياته ، وتحدياته ، وما يتعرض له من مخاطر .

وأمر آخر . الملاحظ من ناحية أخرى أن هذه التحولات العنيفة والتغيرات الحادة التى تضطرم بها حياة الإنسان المعاصر ، تجعل من الصعب الوقوف بدقة على الإمكانيات الحقيقية للإنسان كإنسان ، فى ضوء خبرات الأجيال السابقة . فإنسان اليوم ليس هو إنسان الأمس ، أو أول أمس ، ومن ثم فمشاكله غير مشاكل سلفه ثم إن إمكانياته هى بالقطع أوسع وأعمق من إمكانيات سلفه . وكلما ازدادت معلوماتنا عن الإنسان ، وكلما اتسع مجال خبرتنا بأبناء عصور ، وأجناس ، وثقافات مغايرة لعصرنا ، وجنسنا ، وثقافتنا ، كلما تحول الإنسان فى نظرنا إلى لغز يصعب الوقوف على حقيقته بسهولة . وكلما تحول كذلك إلى كائن ملىء بالتناقضات ، يصعب عليك أن تتنبأ بسلوكه إلى مدى بعيد أو فى ظل ظروف معقدة . وكلما ازداد احتكاكنا بأفراد من ثقافات أوروبا المعاصرة على سبيل المثال ، أو بأبناء ثقافات مجتمعات نامية مغايرة ، كلما ازداد اقتناعنا بإمكانيات الإنسان المعاصر على النمو والتحول والتكيف لظروف متباينة أشد التباين . فهؤلاء بما نجد لهم من فكر ، ومشاعر ، واتجاهات مغايرة يضربون لنا أمثلة حية مؤثرة على إمكانيات

«الإنسان التي لا تحددها حدود، والتي يصعب التنبؤ بها بالتحديد في ضوء معلوماتنا السوسولوجية الراهنة». ثم إن هذا المدى الواسع من التباين يبيننا وبين غيرنا من الناس يحملنا على التشكك فيما إذا كانت تجمع بيننا جميعاً - كبشر - ثمة خصائص وميَّات عامة أصلاً. هل كلنا - بما يملؤنا من اختلاف وتناقضات - أبناء جنس واحد، وهل نحن قادرون أصلاً على تحديد ميَّات عامة مشتركة تجمع بين هذا المزيج العجيب، ذلك أحد التحديات البارزة التي يجب أن يتصدى لها علم الاجتماع على نحو ما ستفصل القول فيما بعد.

ويجب أن نؤكد هنا على شيء هام وهو ضرورة توقي أنفسنا الوقوع في أخطاء ما يعرف بالتمركز حول السلالة Ethnocentrism وأعني أن نجعل من معايير وعادات وخبرات مجتمعاتنا وثقافتنا معياراً نقيس به «الطبيعة الإنسانية»، ونحدد لها به ما تقدر عليه، أو ما نتوقع أن تصل إليه<sup>(١)</sup>.

وبالرغم من هذا - وربما من أجل هذا - يجب أن نلح في طرح التساؤل التالي على أنفسنا: ما هي الأشياء التي يقدر الإنسان على تحقيقها (الإيجابية والسلبية على السواء)، وما هو مدى قدرته على التكيف، وما هو مدى خضوعه لميراثه وتربيته الجبري، وما يملية عليه هذا الميراث وهذا التركيب من دوافع وما يحدده له من حدود؟

ومن الممكن أن نجيب على هذا التساؤل بطريقتين مختلفتين: الأولى على أساس عقيدة دينية أو دنيوية تحدد لنا المسائل المطلقة والنهائية في حياة البشر. عقيدة تجدد لنا أصل الإنسان، ومبصره، وعلة وجوده... إلخ. والطريقة الثانية أن نجيب على أساس المعارف والحقائق العلمية المتاحة لنا. وفي الحالة الثانية يتحتم علينا الإفلاع تماماً منذ البداية عن محاولة الوصول إلى أي إجابة عن مثل هذه التساؤلات «النهائية» و«المطلقة»، ونقصر أنفسنا على كل ما هو متاح لنا إمبيريقياً، أي ما يمكن أن نتوصل إلى إدراكه من الواقع، ونستطيع تحليله تحليلًا مفهوماً ومقبولاً. ومن الواضح أننا كشتغلين بالعلم لا نفكر سوى في هذا الطريق الثاني، طريق العلم والتأسيس على العلم. كما أننا لن نستطيع كمتخصصين اجتماعيين أن نقدم عن هذا الطريق سوى إسهاماً محدوداً، وهذا قيد نعرفه ونسلم به منذ

(١) انظر مادة التركز حول السلالة في أليك هوليكرايس، قاموس مصطلحات الأنثروبولوجيا والفولكلور ترجمة الدكتورين: محمد الجوهري وحسن الشامي، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٣٦ - ١٣٣.

البداية . ذلك أن المناهج العلمية تقوم على حقيقة أن التخصص ضرورة لا مناص منها ، والتخصص يعنى تحديد المشكلة المطروحة للبحث ، وتحديد أسلوب معالجتها ، وتحديد النتائج التى تنتهى إليها . ولذلك لا يمكن أن تصور أن هناك علماً واحداً لدراسة الإنسان ، فهناك أكثر من تخصص علمى يشترك فى هذه المهمة العظيمة . كل ما فى الأمر أن كل واحد منها يتطرق إليه من زاوية مختلفة ، طارحاً تساؤلات مختلفة ، وأخذاً بقية فروع دراسة الإنسان فى الاعتبار<sup>(٢)</sup> .

لذلك فلم الاجتماع لا يتطرق إلى دراسة الإنسان إلا باعتباره « كائناً اجتماعياً » ، أو دراسة ما يمكن أن نسميه « الطبيعة الاجتماعية » للإنسان . فالإنسان كما سنرى من فصول الكتاب التالى بمزيد من الدقة مهياً بطبيعته للحياة فى المجتمع ، ولا يتصور نظرياً وعلمياً أنه قادر على الحياة بغير مجتمع فهو باختصار يستمد إنسانيته من المجتمع ، أو قل إن المجتمع الإنسانى هو الذى يجعل من الكائن الحى ( الإنسان ) إنساناً بالمعنى الحق للكلمة . ولا يعنى هذا أننا يمكن أن نتجاهل فى الإنسان جوانبه البيولوجية والنفسية . وإذا كنا فى دراستنا السوسولوجية نفضلها فصلاً مصطنعاً عن الجوانب الاجتماعية ، فإننا نلتزم رغباً عنا مبدأ أساسى من مبادئ التخصص العلمى ، التى لا يمكن أن تكون الدراسة علمية بدونها . ومع ذلك فسيكون من الصعب علينا أن نميز داخل هذا الإطار المحدود بين خبرتنا الاجتماعية والمعاصرة عن الإنسان من ناحية ، وبين السمات الإنسانية الأساسية التى تمثل نواة الإنسان ككائن اجتماعى على طول العصور من ناحية أخرى .

ومن الطبيعى أن مثل هذه الصعوبات يجب ألا نحملها أبداً على الكف عن محاولة فهم الإنسان ككائن اجتماعى ، بحجة أنه ليس هناك « إنسان » واحد وثابت ، وإنما هناك كائن متغير ومتحرك باستمرار ، وأنه يعيش وسط عالم متغير لا سيطرة له عليه .

( ٢ ) وي طرح بعض السوسولوجيين ضرورة وجود أنثروبولوجيا علمية بالمفهوم الأوروبي للأثروبولوجيا تركز على الإنسان من كائنات حيوانية ( البيولوجية والثقافية والاجتماعية ) وتؤلف بين نتائج العلوم المختلفة التى تدرس الإنسان لتقديم عنه صورة واحدة شاملة وبكثلة بقدر اكتمال هذه العلوم وتقديرها . انظر هذا الموضوع :

Leopold von Wiese, Homo Sum, Jena, 1940.

Philosophie und Soziologie, Berlin, 1960.

وكذلك كتابه :

Richard Behrendt, Der Mensch im Licht der Soziologie, Kohlhammer, 2

انظر أيضاً :

Auflage, Stuttgart; 1963, Chap. I.

وكذلك مادة أنثروبولوجيا فى قاموس مصطلحات الأنثولوجيا والفولكلور التى سهبت الإشارة إليه .

فقد علينا هذا سيؤدى بنا إلى تعميق ذلك التناقض المدمر الذى أشرنا إليه في البداية بين رغبة الإنسان وقدرته على التعرف على بيئته الخارجية والسيطرة عليها من ناحية ، ومعرفة نفسه وقدرته على السيطرة على نفسه من ناحية أخرى . فنحن اليوم أشد ما نكون احتياجاً إلى فهم أنفسنا ، وهي حاجة نحسها أكثر إلحاحاً من أى وقت مضى . نحن نريد أن نفهم أنفسنا كبشر تقوم حياتهم على الحياة المشتركة المنظمة ، باعتبارها السبيل الوحيد أمام الإنسانية إذا ما أرادت أن تعيش وتتقدم . والوسيلة لذلك أن تلحق العلوم « الفاشلة » ( كما سمي الترن مايو علوم الإنسان ، أعنى علم النفس ، والاجتماع ، والسياسة ) بالعلوم « الناجحة » ( أعنى تلك العلوم التى تدرس الطبيعة والتكنولوجيا ) .

فالمشكلة هي التعرف على الجوانب الثابتة الدائمة في الحياة الاجتماعية الإنسانية من ناحية ، والجوانب المتغيرة المتحركة في تلك الحياة من ناحية أخرى ، أو العوامل الثابتة والمتغيرة في السلوك الاجتماعى . فنحن ننطلق دائماً من الاعتقاد بوجود بعض العناصر الثابتة ، ومهمتنا أن نعرفها ونلقى عليها الأضواء ، لكى يتسنى لنا من خلال ذلك تعيين الحدود التى ظل الإنسان يتحرك في إطارها في مختلف مراحل حياته الاجتماعية حتى يومنا هذا . ومن الواضح أن هذه القضايا العامة تفرض على ميدان دراستنا بعض القيود وتلزيمه ببعض الحدود ، كما تشكل أسلوبنا في طرح مشكلات الدراسة وموضوعات البحث .

## ٢

فهل يستطيع علم الاجتماع أن يقدم لنا صورة كاملة وشاملة للإنسان ؟ من المؤكد أنه لا يمكن إلا أن يقدم وجهة نظر معينة — من بين وجهات نظر عديدة ممكنة — إلى الإنسان وإلى العالم . وهي وجهة نظر محدودة ومحددة بالضرورة ، بل وجزئية أيضاً بالضرورة . فعلم الاجتماع ليس علماً موسوعياً ، وإنما هو اليوم علم متخصص وقد كف علماء الاجتماع منذ أمد بعيد — كما يوضح بوتومور في الفصل الأول من هذا الكتاب — عن رفع شعار الموسوعية فهو لا يتخذ الإنسان « بأكمله » موضوعاً له ، ولكنه يركز في هذا الإنسان على الجانب الاجتماعى ، أو على سلوكه داخل المجتمع . وعلم الاجتماع علم وصنى وتحليل في نفس الوقت ، يحاول أن يتوصل إلى تمثيل أشكال ، وأصول ، وآثار ، واتجاهات السلوك

الاجتماعى ، وكذلك المدلولات الذاتية لكل هذه الموضوعات . كما يحاول أن يحدد الوسائل - لا الغايات - التى يمكن أن يعيد بها الإنسان تشكيل حياته ويثبته الإجتماعية .

ويتكون « الفعل الاجتماعى » من العمليات والعلاقات التى تتم بين الأفراد ( أى الأفعال المتبادلة ) ، وكذلك من التكوينات الاجتماعية التى تنجم عن هذه العلاقات والعمليات . وتتفاوت هذه الجماعات أو التكوينات الاجتماعية من حيث كثافتها ووظائفها من « الجماعات الخاصة المحدودة » ( كالأُسرة ، والعشيرة ) إلى الجماعات الأكبر ( كالصنعة ، أو الدولة ، أو الأمة ) والجماهير ذات الطبيعة العارضة ( كما يحدث عند التظاهر مثلاً ) أو الكامنة ( كما نجد مثلاً فى صورة الطبقات الاجتماعية ، أو جمهور مؤلف معين . . . إلخ ) . فعلم الاجتماع يتخذ من العلاقات بين الناس موضوعاً له .

ويتخصص علم الاجتماع العام فى دراسة ظواهر الحياة الاجتماعية الأساسية التى تبدو فى معظم أو فى كافة مجالات الحياة كملاقات الخضوع والسيطرة والتعاون والصراع ، والطبقات الاجتماعية ، والعلاقة بين الرجل والمرأة ، وبين الأجيال ، وأشكال العمران المختلفة ، والضبط الاجتماعى . . إلخ الموضوعات التى تقرأ عنها بمزيد من التفصيل على صفحات هذا الكتاب . ثم هناك إلى جانب علم الاجتماع العام علوم الاجتماع الخاصة التى تختص بدراسة العمليات ، والعلاقات ، والتكوينات الاجتماعية الخاصة ، أى تلك التى توجد فى مجالات اجتماعية نوعية ، والتى تساهم فى تكوين الثقافة الإنسانية فى المجالات المختلفة . كما تختص هذه العلوم الاجتماعية الخاصة - من ناحية أخرى - بدراسة تأثير تلك المجالات النوعية على ما يطرأ على السلوك الاجتماعى من تغيرات . وبهذا المعنى توجد علوم للاجتماع الاقتصادى ، والصناعى ، والسياسى ، والعائلى ، والريفى والحضرى ، والقانونى ، والتربوى ، والدينى ، والفنى ، والمعرفى . . . إلخ كما يتضح من فصول الكتاب المتتابعة . ومن الطبيعى أن تكون هناك علاقة اعتماد متبادل بين علم الاجتماع العام وعلوم الاجتماع الخاصة : فعلم الاجتماع العام يعتمد على العلوم الخاصة لأنه يستمد منها المادة المعرفية الواقعية التى يعمل بها وحتى لا يخلط فى الخيال على غير أساس من الواقع الخاص الذى تدرسه تلك العلوم كل فى تخصصه . كما تعتمد العلوم الخاصة بدورها على علم الاجتماع العام لتستمد منه عنصر الوحدة والتماسك ، الذى يمكنها من أن تطرح أسئلة أكثر عمقاً وأبعد دلالة .

كما يميز علماء الاجتماع علاقة على هذا بين المناهج أو « الاتجاهات » أو « الترات »  
 الأمبيريقية والنظرية . وعمل الاتجاه الأول (الذى يعرف أحياناً بالسوسيوجرافيا Sociography  
 أو علم الاجتماع الوصفي) إلى الوصف المفصل قدر الإمكان ، والملاحظة الدقيقة المنضبطة ،  
 ( مستعيناً في كل ذلك بالطرق والأساليب الكمية قدر الإمكان ) ، للمواقف الواقعية  
 الملموسة . أما الاتجاه الثاني فيستهدف في المقام الأول صياغة واستخلاص المعارف العامة  
 الشاملة (التي يحرص قدر الإمكان على استخلاصها من نتائج الدراسات الأمبيريقية) ، وإلى  
 صياغة الفروض . ولا مناص للبحث السوسولوجي من الاستعانة بكلتا الاتجاهين والاستفادة  
 بهما ، والاعتماد عليهما<sup>(٣)</sup> .

وقد تبيننا بوضوح أن علم الاجتماع ليس هو العلم الاجتماعي الوحيد ، كما أنه ليس  
 « التركيب » أو الوعاء الذي يجمع كل معارف العلوم الاجتماعية الأخرى وينسق بينها ، وإنما  
 هو يقوم على تحقيق وظيفة محددة بين العلوم الاجتماعية الأخرى . وبينما يركز هو على  
 موضوع العلاقات بين الناس في المجتمع ، تهتم العلوم الاجتماعية الأخرى ببيان علاقة  
 هؤلاء بالسلع وتوفيرها ( كعلم الاقتصاد ، والإدارة ) ، وعلاقة الناس ببيئتهم الطبيعية  
 ( كالبيولوجيا الاجتماعية ، والجغرافيا الثقافية ) ، والعلاقة بين العمليات النفسية داخل  
 الإنسان الفرد وبيئته الاجتماعية ( كعلم النفس الاجتماعي ) ، والعلاقة بين البيئة الاجتماعية  
 وصحة الإنسان الفرد الجسمية والنفسية ( كالطب الاجتماعي ) . وتتبادل كل هذه العلوم  
 الاعتماد على بعضها ، والاستفادة من بعضها البعض . وهو ما يوضحه بوتومور بما فيه  
 الكفاية في عرضه القيم للعلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية في الفصل الرابع من  
 كتابه هذا .

ويسمى علم الاجتماع إلى إثارة الاهتمام بالوقائع أو التغيرات أو الاتجاهات الاجتماعية  
 المختلفة التي تؤثر في السلوك الإنساني ، ولقاء مزيد من الضوء عليها جميعاً . وتبدو هذه  
 المهمة على جانب كبير من الخطورة في عصرنا هذا بالذات ، حيث تتعرض كافة مجالات  
 الفكر والسلوك الإنساني لتغير سريع وحاد لا يتقطع . ولذلك يركز علم الاجتماع على  
 الإيمان بأن أسلوب سلوك الناس لئلا بعضهم البعض ومعيشتهم مع بعضهم البعض ( إن

(٣) قارن حول هذا الموضوع : عبد الجبوري : « دراسة المجتمع بين الأمبيريقية والنظرية » ، مقال  
 بمجلة الفكر المعاصر ، هديتاير ١٩٧٠ .

اثباتاً أو اختلافاً ذات تأثير بعيد على كل عمل إنساني ويؤثر في نتيجته تأثيراً بعيد المدى . وعليه فإن كل علم وكل عمل يتصل بالبشر يمكن أن يفيد من دراسات علم الاجتماع ونتائج البحوث السوسولوجية على اختلافها .

وعلم الاجتماع بمسائله ومناهجه ابن العصر الحديث ، فلم يحصل على استقلاله كعلم إلا منذ عهد غير بعيد ، وقد أدى إلى ظهوره وإلى استقلاله بهذه السرعة عن بقية العلوم الإنسانية ازدياد تعقد البناء الاجتماعي القائم وعنف التغيرات التي تطرأ عليه بحيث أنه بات من المستحيل التحكم في مسار المجتمع الحديث استناداً إلى « التقدير السليم » فقط أو إلى موقف المفكر أو السامع الفرد وخبراته الخاصة ، فهي محدودة مهما اتسعت آفاقه ، وهي قاصرة مهما كانت ضخامة الجهود التي يبذلها لتعميقها واستكمال ما بها من ثغرات . ويستعرض بوثومور مجموعة العوامل الرئيسية التي أدت إلى استقلال علم الاجتماع ، الذي كان يمثل في بادئ الأمر تياراً من تيارات العلوم الإنسانية . ولكننا يمكن أن نؤكد أيضاً على العوامل التالية التي ساهمت في استقلال هذا العلم .

١ - التغير الاجتماعي الشامل الواسع النطاق والعميق الجذور . ومن أبرز معالم هذا التغير : الثورة الصناعية ، ونمو الاتجاه الليبرالي في الفكر والحياة الأوروبية ، وانتشار الديمقراطية الغربية ، وإزدهار وتطور الاتجاهات الفكرية الاشتراكية ، ونمو التجارة الدولية ، والحروب العالمية بما ترتب عليها من أهوال وكوارث كالقتل بالجملة والمهجرات الضخمة ، والتضخم ، واختفاء طبقات وشرائع اجتماعية بأكملها ، وظهور بعض نظم الحكم الديكتاتورية ( كالنازية والقاشية ) .

٢ - ظهور نظام اجتماعي متغير باستمرار بمعلم جديدة مختلفة اختلافاً كبيراً عن النظام الاجتماعي الذي ألفته أوروبا في القرن التاسع عشر . ومن ذلك : تحريك « جماهير الشعب » التي كانت تمثل فئات سلبية في الماضي ، وظهور شريحة اجتماعية وسطى مثقفة ، وطبقة بروليتارية صناعية حضرية<sup>(٤)</sup> ، وظهور جماعات منظمة تدافع عن مصالح فئات معينة لها قوتها ونفوذها ( كالتقابات واتحادات أصحاب الأعمال في

(٤) انظر ليونيدور أيضاً ، الطبقات في المجتمع الحديث ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وإعلاء شكرى ومحمد علي محمد والسيد الحسني ، الكتاب السابع في هذه السلسلة ، دار الكتب الجامعية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

البلاد الصناعية (الرأسمالية) ، وازدياد قوة وسائل الاتصال الجماهيرى وتعاظم تأثيرها على تكوين رأى عام ، والتأثير فيه بسهولة وبعمق .

٣ - الرغبة المتزايدة فى إعادة تشكيل الواقع الاجتماعى والتخطيط من أجل التقدم ، وهو أمر لا يتيسر تحقيقه ، بل ولا التفكير فيه ، بغير توفر معرفة دقيقة بالواقع الاجتماعى وقوانين حركة المجتمع - أى المعرفة السوسولوجية .

فلولا المشاكل الاجتماعية الحادة ما كان هناك علم اجتماع ، كما أنه لولا المرض ما كان هناك طب ، وكلما ازداد الناس وعياً بهذه المشاكل ، كلما ازداد شغفهم بعلم الاجتماع . ولعل هذا هو سر الاحتفاء الزائد بعلم الاجتماع فى بعض البلاد كالولايات المتحدة ، وألمانيا الغربية ، وإسرائيل خلال العقود القليلة الماضية ، اهتماماً يفوق كثيراً من البلاد الأوروبية المتقدمة الأخرى ، وأذكر هنا سويسرا بالذات ك مثال واضح على ذلك .

وقد شاع فى التراث الأوروبى - ولا زال إلى حد ما - إطلاق صفة « سوسولوجى » على كل التفسيرات والتنبؤات الفلسفية التاريخية والفلسفية الثقافية المعقولة ( وغير المعقولة أحياناً أيضاً ) ، التى تحرص على اتخاذ ثوب العلم ، ولكنها غير قابلة للتصنيف فى نسق العلوم التقليدى . والمقصود هنا بالذات بعض الآراء والمواقف ذات الطبيعة ، الأيديولوجية أو السياسية التى يراد لإضفاء طابع علمى مزيف عليها . فى حين أننا نحتاج فى حقول علم الاجتماع أن نتحرز من التعميمات الطائشة التى لا تستند إلى أساس ، امبيريقى يدعمها ويؤيدها ، وعليئنا بالذات أن نتجنب الانغماس فى محاولة تقديم تفسير « لطبيعة الإنسان » أو « جوهر الإنسان أو « حقيقة التاريخ » . إلخ .

ونتيجة لهذا سيجد القارىء على صفحات هذا الكتاب تضييقاً لنطاق التأمل النظرى الجلسى إلى أبعد حد من أجل توسيع نطاق الفكر العلمى الامبيريقى الملموس ، وهو دعامة هامة من الدعائم التى ينهض عليها علم الاجتماع الحديث . مع التنبيه إلى المعادلة الصعبة التى ينبغى حلها وهى الموازنة بين استناد التفكير إلى أساس واقعى وتميزه فى نفس الوقت بشمول النظرة وعمق التحليل . وهى معادلة نتجده أن بوثومور قد وفق فى حلها إلى أبعد حد ، وهى من المزايا التى حققت لكتابها هذا السمعة الطيبة التى يحظى منذ ظهوره .

## ٣

قررنا من قبل ونؤكد مرة أخرى أن علم الاجتماع لا يمكن أن يكون بديلاً للدين ، أو الأخلاق ، بمعنى أنه لا يمكن أن يقدم للناس أهدافاً معيارية ويحدد لهم مهام يتعين عليهم أن يؤديوها . وهو يقتصر في هذا الصدد على وصف الظواهر الاجتماعية وتشخيص الظروف الاجتماعية التي تؤثر على ظهور وتغير الأفكار العامة والمثل العليا أو ما نسميه اليوم الأيديولوجيات . ويحفظ علماء الاجتماع في سعيهم هذا إذ يسلمون بأدنى ذى بداهة بأن هذه الظروف الاجتماعية ليست سوى عنصر من بين عناصر عدة تؤثر على هذه الأفكار . كما أنهم في محاولاتهم يسلمون بأن تفسير ظروف وتغير بعض الأفكار من واقع العوامل الاجتماعية لا يدل على صدقها أو كذبها ، على خطئها أو صوابها .

ويستطيع علم الاجتماع علاوة على هذا أن يبصر الناس بالنتائج الممكنة أو المحتملة التي تترتب على تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية أو الوصول إلى بعض الغايات . كما أنه يستطيع أن يصبرهم بما إذا كانوا قادرين أم لا على تحقيق هذه الأهداف وكذلك يمكن أن يبين لهم الشروط التي يجب توافرها لتحقيق أهداف بالذات . فهو يستطيع بهذا - وبمعنى عديد - أن يساعد البشر على تحديد أهداف لنضالهم ولحياتهم في المجتمع . وهو كأى علم يقتصر في استخدامه العملي على تحديد الوسائل المثلى لتحقيق غايات ربما تكون قد تحدت عن غير طريق العلم .

وقد أجاد بوتومور في الفصل الثامن عشر في مناقشة مشكلات السياسة الاجتماعية وعلم الاجتماع للتطبيق ، وإن كنا نأخذ عليه أنه لم يتناول بالقدر الواجب من العناية والتفصيل موضوعات الدراسة ونتائج البحث في علم الاجتماع المعرفي ، الذي يعد في نظرنا غوراً هاماً من محاور فهم حياتنا الاجتماعية . وما يزيد من حجم هذا التقصير ضخامة التراث السوسيولوجي عن مختلف فباحث علم الاجتماع المعرفي<sup>(٥)</sup> .

(٥) انظر عن علم الاجتماع المعرفي : محمد الجويري وآخرون ، «مبادئ علم الاجتماع» ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، الفصل الثاني عشر : «علم الاجتماع المعرفي» ، ص ٤٠٧ - ٤٤٨ تأليف جورج جوريتش ترجمة الدكتور محمد الجويري .

إن علم الاجتماع كما عرفناه هو علم دراسة الحاضر ، نشأ نتيجة الحاجة إلى فهم الحياة المعاصرة وتوجيه ما تضطرم به من نظم متغيرة . فهو بذلك قديم قدم بدايات التفكير العقل الرشيد ، وظهور العلوم الطبيعية الحديثة ، ونمو التكنولوجيا ، وقيام الثورة الصناعية ، وازدياد التقدم المادى ، والتغير الاجتماعى . وقد صدر علم الاجتماع عن رغبة أبناء ذلك العصر فى فهم كل هذه الأحداث والتأثير فى مسارها ، والتقليل من أخطارها ، وتحقيق أكبر قدر من الاستفادة بمكتسباتها . فعلم الاجتماع بهذا يضع نفسه وسط تيار الأحداث معرضاً نفسه لمخاطر التأثير بالحالات الانفعالية العامة التى قد تسود المجتمع فى وقت ما ، والموضوعات الفكرية ، والمصالح الاقتصادية لهذه الفئة أو تلك من فئات المجتمع ، والمطالب الاجتماعية لقطاع أو آخر من قطاعاته . ومن المؤكد أنه يخضع لهذه المخاطر أكثر من أى علم آخر من العلوم الإنسانية . ويوجب عليه هذا الوضع وعلى المشتغلين به أن يتركبو دائماً نسبة آرائهم وقصور نظرتهم ، بل ونسبة التساؤلات التى يطرحونها بل وكللك قصور الاجابات التى يعتقدون أنهم قد انتهوا إليها . ولعل مزيداً من اهتمام علماء الاجتماع بموضوعات علم الاجتماع المعرفى يزيدنا إدراكاً بهذه الحقيقة العامة ويزيدنا وعياً بارتباط الفكر ، كل فكر ، بالواقع الاجتماعى الذى يعيش فيه .

ولا يعنى هذا بطبيعة الحال أن علمنا يُقصر اهتمامه على إنسان الحاضر ، ويسقط البعد التاريخى من اعتباره فيما يجريه من دراسات . ولعل الأمر على العكس من هذا تماماً إذ يحرص علم الاجتماع أشد الحرص على الانتفاع قدر الإمكان من أكبر حشد من المادة التاريخية والأثروبولوجية كى يعتمد عليها فى تحديد الانتظامات ( وليس القوانين ) العامة الطرازية التى تحكم العلاقات بين الناس والحياة فى مجتمع . وهو فى هذا يختلف عن التاريخ فى تناوله لأحداث الماضى وفى تحليله لتلك الأحداث<sup>(١)</sup> .

(١) حيث يقال أن التاريخ يقتصر على التفسير العلمى للأحداث التاريخية الفريدة والظواهر المتميزة ذات الأهمية الخاصة فى توجيه مسيرة المجتمع الإنسانى . وقد تميز بوضوح هذه القضية وناقشها بما تستحق من تفصيل فى ثنايا الفصل الرابع الذى خصصه للكلام عن علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية . وانظر كذلك ص ١١٠ =

ولا يعاني المشتغلون بعلم الاجتماع من نفس الشكوك التي تساور الكثيرين من أصحاب النزعة التاريخية الذين يعتقدون أننا لا نستطيع أن نلبي بأى شيء عام عن « الإنسان » ، لأنه ليس هناك إنسان عام أو إنسان واحد ، وإنما هناك ثقافات متباينة عن بعضها تبايناً شديداً في بعض الأحيان . وقد يصل الاختلاف بيننا وبينها أحياناً إلى حد نعجز معه عن فهم حقيقتها وجوهر مضمونها وخصوصيتها المميزة لها<sup>(١)</sup> . ولو صح هذا الزعم لتحول التاريخ إلى مجرد تدوين حوليات على نحو ما كان يفعل مؤرخونا في العصور الوسطى ، ولاستحال علينا أن نفهم الماضي وبالتالي نستفيد منه ، حتى ولو كان هذا الماضي ثراث مجتمعات وثقافاتنا .

ورغم ما يوجد بين علماء الاجتماع من اختلاف في وجهات النظر وتباين في استعمال المفاهيم ، وتحيز لنزعات منهجية دون أخرى ، واختلاف في تصور رسالة العلم ، رغم كل هذا فهناك إجماع على أن علم الاجتماع قادر على تحقيق الرسالة التالية :

١ - يستطيع علم الاجتماع أن يساعدنا على أن نفهم التجارب والخبرات والوقائع المختلفة فهما عميقاً شاملاً من خلال وضعها في إطار البناء الاجتماعي الشامل للمجتمع ، الأمر الذي يقودنا على الطريق السليم نحو فهم حقيقة أسبابها وطبيعة دوافعها .

٢ - لا شك أن علم الاجتماع هو العلم الإنساني القادر على توسيعنا بنسبية القيم وأساليب السلوك الشائعة في مجتمعاتنا وعالمنا الخاص . وإدراك هذه الحقيقة هو بداية الطريق نحو إكسابنا القدرة على فهم القيم وأساليب السلوك الشائعة عند أبناء مجتمعات وثقافات غريبة عن مجتمعاتنا وثقافتنا ، وتمكيننا من الإحساس بحقيقة مشاعر غيرنا من أبناء البشر . وليس هذا بالأمر الهين فهو بداية للتخلى عن مشاعر التمرکز حول السلالة وهو شرط أساسى لقيام أى تعاون اجتماعى على كافة مستويات التعاون الممكنة . والأساس

= الموضوع وجهة نظر ماكس فيبر في كتابه الجامع « الاقتصاد والمجتمع » .

Max Weber, Wirtschaft und Gesellschaft, Tübingen, 1921, p. 140.

وريتشارد بيرندت في المرجع السابق الإشارة إليه ، ص ١٦ .

(٧) انظر على سبيل المثال :

Ernst, Troeltsch, Der Historicismus und Seine Probleme, Tübingen, 1922.

اولست ترولتش : « النزعة التاريخية وشكالاتها » .

في كل هذه بطبيعة الحال ليس مجرد المعرفة بواقع الآخرين وإنما الأساس أن تتحول هذه المعرفة إلى نوع من التفهم والاستعداد للمشاركة والتعاون .

٣ - كما يساعدنا علم الاجتماع على تفهم الطبيعة الدينامية لسلوكتنا الاجتماعي وبناء مجتمعنا الحديث . فمساهم بذلك مساهمة فعالة وأكيدة في معالجة الذعر والتخوف الذي يحسه البعض من بعض التحولات الأساسية في حياتنا الاجتماعية والثقافية كظاهرة النمو الحضري ، التي وصلت في بعض الأحيان إلى حد سرطاني مخيف ، مما دفع البعض إلى الاعتقاد بعجز الدول - خاصة في البلاد النامية - عن مقاومة ما ينجم عن ذلك من عواقب<sup>(٨)</sup> . ومنها أيضاً السطوة الهائلة التي أصبحت تحظى بها وسائل الإعلام المختلفة مما جعل البعض يجأرون بالشكوى من تحول المواطنين إلى « حشده لا يملك من أمر توجيه نفسه ولا من أمر التحكم في فكره شيئاً .

أن علم الاجتماع قادر على أن يلقى الضوء على جلور حياتنا ونشأ الأحداث اليومية التي نعيشها والخبرات التي نحياها ، والتي تعتبر الدراية الكاملة بها والتفهم المتعمق لها المنطلق السليم لكل حركة نريد أن نتحكم في مسارها

بهذا التفهم لعلم الاجتماع كعلم إنساني في نشأته وفي تطوره نطالع معاً صفحات هذا الكتاب .

محمد الجوهري

٢٠ يوليو ١٩٧٣

(٨) وليس الموقف قاصراً بطبيعة الحال حل التخوف من التحضر في البلاد النامية ، فقد مرّت أوروبا في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين صيحات معارضة كثيرة للتحضر ولأسلوب الحياة في المدن . « وظلت كثير من الآراء والمعارف الرائدة ضد المدينة تتكرر ، وأبرزها وأشهرها تلك التي أطلقها شينجلر ضد المدينة ، ماؤ قل متنبها فيها بالتهيار المدينة باعتبارها قمة التطور المدن ، ولا يزال يحلو لبعض حتى الآن تكرارها حتى برغم تغير وضع المشكلة . إذ مع بدء انحلالها وتردها بدأ سكان المدن - في البلاد الأوروبية - يخرجون منها ، يعيشون على أطرافها ، وبدأت للسيارة غزوها الحياة الحديثة ، فأصبحت إزاء مشكلة جديدة ، ليست هي المدينة الكبيرة فقط وإنما المدينة الميتروبوليتانية والمنطقة الميتروبوليتانية . . . إلخ » . قارن حول هذا الموضوع ، وكذلك عن مشكلات التحضر في البلاد النامية : جيرالد بريز ، مجتمع المدينة في البلاد النامية . دراسة في علم الاجتماع الحضري ، ترجمة وتقديم دكتور محمد الجوهري ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، خاصة ص ص ١٠ - ١١ .



## مقدمة الطبعة الأولى

لا تجد وصفاً لهذا الكتاب أفضل مما وصفه به البروفسور أرنست جلنر E. Gellner بأنه « أفضل مدخل في علم الاجتماع صدر في بريطانيا » . والواقع أن جلنر ليس وحده الذى يتزل هذا الكتاب تلك المنزلة الرفيعة التى هو جدير بها دون منازع . فقد تصلر هذا الكتاب سائر كتب المدخل فى علم الاجتماع فى بريطانيا وجميع دول الكومنولث .

وقد أحسن المؤلف الموازنة فى معالجته بين سائر أقسام علم الاجتماع والنظم الاجتماعية ، فنجدته ينتقل فى تسلسل منطقى من المسائل والمشكلات العامة للعلم فى الجزء الأول ، إلى النظم الاجتماعية فى الجزئين الثانى والثالث ، وأخيراً إلى مشكلات التغير والتطور والتقدم ، التى تمثل فى الحقيقة الوجه الآخر للمكمل للنظرة البنائية الواضحة فى فصول النظم الاجتماعية . وينتهى نهاية منطقية أيضاً بالجانب التطبيق للعلم ، وما يرتبط به من رسم السياسة الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية .

وقد حرصت سلسلة علم الاجتماع المعاصر منذ بداية ظهورها على أن تضع القارىء العربى فى قلب صورة الوضع الراهن لعلم الاجتماع على مستوى العالم ، فبدأت فى كتابها الأول بتقديم استعراض شامل للموقف الراهن لمختلف ميادين الدراسة فى علم الاجتماع ، أتبعته بترجمة عربية وافية لكتاب نيقولا تيماشيف « نظرية علم الاجتماع » الذى يعتبر أحد ثلاثة أو أربعة كتب بارزة فى ميدان دراسة النظرية السوسيولوجية فى هذا العقد من القرن العشرين . وهى تسعد اليوم أن تواصل رسالتها بتقديم هذا الكتاب الهام فى المدخل ، والذى نرجو أن يجد فيه عوناً مفيداً كل من يريد الوقوف على الخطوط الرئيسية لهذا العلم .

وقد صدرت الطبعة الأولى الأصلية لهذا الكتاب فى عام ١٩٦٢ ، ثم أعيد طبعه بعد ذلك عدة مرات بسبب شلة الإقبال عليه . فصدرت له إعادة طبع فى أعوام ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ على التوالي . وقد اعتمدت هذه الترجمة العربية على إعادة الطبعة الرابعة الصادرة عام ١٩٦٩ .

وقد التزمت السلسلة في نقل هذه الكتب - سواء ما ظهر منها فعلاً للناس ، أو ما زال في طور الأعداد - تقليداً جديداً في ميدان العمل السوسيولوجي العلمي في مصر ، هو العمل الجماعي . ونرجو أن يعمق هذا الأسلوب بين زملائنا روح الفريق الواحد المتعاون الذي لا يمكن أن تقوم بهلونه بحوث اجتماعية جادة . وهو الأسلوب الذي حقق لهذا العلم النجاح الباهر الذي صادفه في العالم الغربي والشرق على السواء .

\* \* \*

أما مؤلف هذا الكتاب فهو توماس بيرتون بوتومور Thomas Burton Bottomore من علماء الاجتماع الأنجليز المعاصرين البارزين . ولد عام ١٩٢٠ وحصل على درجة الليسانس والمجستير في الاقتصاد . وقد قام بوتومور بعد أن أنهى دراسته بجامعة لندن بإجراء دراسات عن هوبز . كما أجرى بعد ذلك بوصفه زميلاً بمؤسسة روكفلر بعض البحوث عن موظفي الإدارة العليا في فرنسا . ثم عين في عام ١٩٥٢ بوظيفة مدرس ، ثم رقي إلى منصب أستاذ في علم الاجتماع عام ١٩٥٧ بمدرسة الاقتصاد التابعة للجامعة لندن . وعلاوة على البحوث والدراسات المذكورة أهم بوتومور بدراسة كارل ماركس وموضوعات الفلسفة الاجتماعية وعلم الاجتماع المعرفي . وقد شغل بوتومور لفترة طويلة منصب سكرتير « الاتحاد الدولي لعلم الاجتماع » . ومن أهم مؤلفاته :

١ - « الطبقات في المجتمع الحديث » لندن ١٩٥٥

Classes in Modern Society.

( وقد صدرت له ترجمة بعنوان : « الطبقات في المجتمع الحديث » ، الكتاب السابع في هذه السلسلة ، القاهرة ، ١٩٧٢ ) .

٢ - « كارل ماركس : كتابات مختارة في علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية » ( باشتراك مع ماكس روبل ) ، الطبعة الأولى ، لندن ١٩٥٦ .

Karl Marx : Selected Writings in Sociology and Social Philosophy.

٣ - « علم الاجتماع ، مدخل للمشكلات والمؤلفات » ، الطبعة الأولى لندن

١٩٦٢ .

Sociology : A Guide to Problems and Literature.

( وهو الكتاب الذي يخرج اليوم في ترجمته العربية ) .

٤ - «كارل ماركس : الكتابات الأولى» ، لندن ١٩٦٣ ( مشرف على التحرير ).  
Karl Marx, Early Writings (editor).

٥ - «الصفوة والمجتمع» ، لندن ١٩٦٤ .

Elites and Society

( وقد صدرت له ترجمة بعنوان : «الصفوة والمجتمع» ، دراسة في علم الاجتماع السياسي » ، الكتاب السادس في هذه السلسلة ، القاهرة ، ١٩٧٢ ) .

ورغم الأسلوب الجماعي الذي تم نقل الكتاب على أساسه إلى اللغة العربية ، إلا أن الانجاز النهائي للترجمة قد تم بتقسيم تولى فيه الدكتور محمد الجوهري ترجمة الفصول : الأول ، والثالث ، والرابع عشر ، والخامس عشر ، والدكتور محمد علي محمد الفصول : الثاني ، والرابع ، والخامس ، والسادس ، والتاسع عشر ، والدكتور السيد محمد الحسيني الفصول من : السابع حتى الثالث عشر ، والدكتورة علياء شكرى الفصول من : السادس عشر حتى الثامن عشر .

الترجمون



## مقدمة المؤلف

ترجع مناسبة تأليف هذا الكتاب إلى طلب تقدمت به إلى هيئة اليونسكو : الشعبية القومية الهندية لليونسكو لاعداد كتاب ملخل في علم الاجتماع يمكن أن يقدم مفاهيم ونظريات ومناهج علم الاجتماع بالتطبيق على ثقافة المجتمع الهندى ونظمه الاجتماعية . وكان الرأى أن مثل هذا الكتاب يمكن أن يكون ملخلا للموضوع للطلبة الجامعيين الهنود أفيد من كتب الملخل الموجودة ، الى تلور أساساً حول المجتمعات الغريبة .

وعندما دعانى قسم العلوم الاجتماعية باليونسكو لكتابة هذا الكتاب قبلت مرحباً . فأنا أولاً أهتم بالفعل بالبلاد الثامية بصفة عامة ، وبالتغيرات الاجتماعية المصاحبة لتصنيع تلك البلاد ، ثم إننى أهتم اهتماماً خاصاً بالنمو الاقتصادى والاجتماعى للهند . ولقد رأيت — فضلاً عن هذا — أن محاولة عرض أسس ومناهج علم الاجتماع بالتطبيق على دراسة المجتمع الهندى يمكن أن تكون مفيدة ليس للطلاب الهنود فحسب ، وإنما لغيرهم أيضاً . إذ يمكن أن يوضح مدى كفاءة المفاهيم والمقولات السوسيولوجية المسلم بها ومدى صدقها صدقاً عاماً شاملاً ، كما يمكن أن يكشف عن بعض المشكلات الرئيسية الى تواجه عمليات التصنيف ، والمقارنة ، والتعميم . وأخيراً فقد انتهزت هذه الفرصة لكى « أقدم » علم الاجتماع على نحو أعتقد أنه أكثر إفادة وإثارة لطالب الجامعة . وقد حرصت على طول الكتاب أن أحدد المشكلات النظرية الصعبة التى يهتم بها علم الاجتماع ، وأبين كيف حاول علماء الاجتماع التقليل من تعقد المشكلات ، وتطويعها للبحث العلمى . وكقائمة لهذا استعرضت فى الجزء الأول من الكتاب بعض المشكلات العامة فى ميدان نظرية علم الاجتماع ومناهجه .

وقد أتيت الى الفرصة بعد كتابة هذا الكتاب فى صورته الأولى أن أمضى بضعة أشهر فى الهند وأجرى حواراً مع بعض الدارسين الهنود . وقد أفادت إفادة كبرى من انتقاداتهم ومقترحاتهم عند إعادة كتابة الكتاب بصورته النهائية . وإذا لم أذكرهم هنا بالاسم ، فذلك لأن عدد الذين ساعدونى كبير جداً .

توماس بيرتون برونور



## الباب الأول

مجال علم الاجتماع ومناهجه



## الفصل الأول

### دراسة المجتمع

منذ آلاف السنين والبشر يلاحظون ويتأملون المجتمعات والجماعات التي يعيشون فيها . ومع ذلك فعلم الاجتماع علم حديث ، لا يزيد عمره على قرن واحد كثيراً ، وقد وضع أوجيست كونت A. Comte - ، في تصنيفه للعلوم - علم الاجتماع من الناحيتين المنطقية والزمنية في مرتبة تالية على العلوم الأخرى ، باعتباره أقلها جيمعاً عمومية ، وأكثرها تعقيداً على الإطلاق . كما لاحظ واحد من أكبر علماء الأنثروبولوجيا المحدثين بأن « علم دراسة المجتمع البشري لا يزال بعد في مرحلة طفولته الأولى »<sup>(١)</sup> .

حقيقة أننا يمكن أن نجد في كتابات الفلاسفة ، والمفكرين الدينيين ، والمشرعين في جميع الحضارات وعلى مدى جميع العصور بعض الملاحظات والأفكار التي تتصل بعلم الاجتماع الحديث . فبعض الكتب الهندية القديمة \* أو الكتابات الفلسفية الإغريقية (مثل كتاب السياسة لأرسطو) تحلل الأنساق السياسية على نحو لا زالت له أهميته بالنسبة لعلم الاجتماع . ورغم ذلك نؤكد أن هناك علماً جديداً لدراسة المجتمع ، وليس مجرد اسم جديد فحسب<sup>(٢)</sup> ، قد تأسس في القرن التاسع عشر . ومن المفيد أن نعرض هنا للظروف التي تم فيها تأسيس هذا العلم ، وندرس الخصائص التي تميز علم الاجتماع عن الفكر الاجتماعي السابق عليه<sup>(٣)</sup> .

(١) A. R. Radcliffe - Brown, Structure and Function in Primitive Society (1952).

\* يشير المؤلف إلى كتاب الأرتاشسترا Arthashastra من تأليف المفكر الهندي كارتيليا Kautilya .

(٢) كان أوجيست كونت هو الذي أطلق على هذا العلم الجديد اسم « علم الاجتماع » Sociology . ولكننا

نجد مرة بأسف هذه العبارة الخطئة للكلمة ، إذ تلتق من الكلمة اللاتينية Socine والكلمة الإغريقية Logos . غير أنه يبدو فري أن هناك نوعاً من التوفيق من هذا التصور الاشتقاق ، من حيث أنه يكون دائماً بالمصدرين التاريخيين : للمصدر الفكري ، والمصدر الاجتماعي ، اللذين صيرتا منهما الحداثة الحديثة . انظر كتابه : « نسق السياسة الوضعية » .

System of Positive Polity (trans. S. H. Bridges), Vol. I, p. 326.

(٣) تؤكد كتب التاريخ لفكر الاجتماعي دون حق - على وجود نوع من الاستمرار فيه . ولعله من -

لعله يمكن تصنيف الظروف التي ظهر في ظلها علم الاجتماع إلى ظروف فكرية وأخرى مادية ، وسوف أتناولها بالمناقشة وفقاً لهذا الترتيب . وقد كانت جميع تلك الظروف متداخلة بطبيعة الحال مع بعضها . ولا شك أن تاريخاً سوسيولوجياً كفوفاً لعلم الاجتماع — وهو ما لم يتوفر لدينا بعد — سوف يأخذ هذا التداخل في اعتباره . ولا أستطيع في مثل هذه المقدمة الموجزة إلا أن أقتصر على ذكر بعض العوامل الهامة فحسب .

ليس من العسير علينا تحديد الأصول الفكرية الرئيسية لعلم الاجتماع . ويمكن القول بصفة عامة بأن علم الاجتماع له أصل رباعي يشمل في الفلسفة السياسية ، وفلسفة التاريخ ، والنظريات البيولوجية في التطور ، والحركات التي قامت تنادى بالاصلاح الاجتماعي والسياسي ووجدت أنه من الضروري أن تجرى لهذا الغرض دراسات مسحية *Surveys* للظروف الاجتماعية<sup>(٤)</sup> . وقد لعب اثنان من هذه المصادر ، وهما فلسفة التاريخ والمسح الاجتماعي ، دوراً عظيم الأهمية في المراحل الأولى بالذات . وقد كانا نفسيهما من أحدث منجزات التاريخ الفكري للإنسان .

وتعتبر فلسفة التاريخ كفرع متميز من الفكر الإنساني من ابتكارات القرن الثامن عشر<sup>(٥)</sup> . ونذكر من بين مؤسسيها الأب- سان بيير *Saint-Pierre* والإيطالي جيام باتيستا فيكو *G. Vico* . وقد عملت الفكرة العامة للتقدم التي ساهما في صياغتها على التأثير تأثيراً غنياً على تصور الناس للتاريخ ، وانعكست في كتابات مونتسكيو وفولتير في فرنسا ، وهيردر *Herder* في ألمانيا ، وكتابات مجموعة من الفلاسفة والمؤرخين

---

سالميد والكاشف لكثير من جوانب الأمور أن يوضح لعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الحديثة تاريخ مائل لذلك الذي وضعه بترفيلد *Butterfield* لعلوم الطبيعة في كتابه «أصول العلم الحديث» *The Origins of Modern Sciences* (الصادر في لندن عام ١٩٥٠) ، حيث يبرز التغيرات الجذرية التي حدثت تجاه العالم المادي الطبيعي .

M. Ginsberg, Reason and Unreason in Society (1947), p. 2.

(٤) .

(٥) يجب أن نستثنى من هذا مؤلفات الفيلسوف المؤرخ العربي ابن خلدون الذي عاش في القرن الرابع عشر. ففلسفة التاريخ العام تعرض على نحو فذ نظرية في التاريخ تسبق نظائرها عند الكتابات الأوروبية في القرن الثامن عشر ، بل وتسبق كارل ماركس أيضاً . ولكنها تمثل في نفس الوقت إنتاجاً لرجل قد لم يكن له سلف ولم يترك بعده خلف يواصل استكمال عمله . فاذن شارل ميسو : « فلسفة عربية للتاريخ » .

An Arab Philosophy of History (2nd ed. 1953).

الاسكتلنديين في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر، مثل فيرجسون Ferguson وميلار Millar ، وروبرتسون Robertson وغيرهم . وينتو هذا الاتجاه التاريخي الجديد واضحاً كل الوضوح في فقرة من مقال دوغالد ستيفارت المعنون « سيرة آدم سميث »<sup>(٦)</sup> Memoir of Adam Smith ، حيث يقول « لا بد لنا عندما نقارن مكتسباتنا الفكرية وآراءنا وأساليبنا في السلوك ونظمنا ، ونحن في هذه المرحلة الاجتماعية التي نعيش فيها ، بتلك السائدة عند القبائل البدائية ، لا بد من أن يثور لدينا التساؤل عن الخطوات التدرجية التي قطعها التحول الاجتماعي ابتداء من الجهود البسيطة الأولى للطبيعة الخام وصولاً إلى تلك المرحلة التي بلغت حدّاً فائقاً من الإصطناع والتعقد . ويستطرد ستيفارت قائلاً أن « هناك نقصاً في المعلومات الخاصة بكثير من مراحل هذا التقدم ، وأنه لا بد من الاستعاضة عن تلك المعلومات بالتخمين المعتمد على « المبادئ المعروفة للطبيعة البشرية » . ثم يقول ستيفارت :

« وسأعطي نفسى حرية لإطلاق اسم التاريخ النظري أو التاريخ الظني Conjectural على هذه الدراسات الفلسفية التي ليس لها بعد اسم مناسب في لغتنا . ويقابل هذا الاسم في معناه تقريباً اسم التاريخ الطبيعي Natural History كما استخدمه المستر هيوم Hume وما أطلق عليه بعض الكتّاب الفرنسيين اسم التاريخ التأملی Histoire Raisonné .

وقد أصبحت فلسفة التاريخ عاملاً فكرياً هاماً في أوائل القرن التاسع عشر ، وذلك من خلال كتابات هيجل وسان سيمون<sup>(٧)</sup> . وقد نبعت من هذين المفكرين أعمال كل من ماركس وكونت ، وبالتالي جانباً من أهم الحيلوط في علم الاجتماع الحديث . ويمكن أن نقدر بإيجاز الإسهامات التي قلمتها فلسفة التاريخ لعلم الاجتماع بأنها أفكار النمو والتقدم ، على الجانب الفلسفي ؛ ومفاهيم المراحل التاريخية والأنماط الاجتماعية ، على الجانب العلمي . ويرجع الفضل إلى فلاسفة التاريخ أساساً في ظهور التصور

Dugald Stewart, Works, Vol. 10, pp. 33 - 4.

(٦)

(٧) للحصول على معلومات عن تطور فلسفة التاريخ وعن دراسات بعض الكتاب الذين ورد ذكرهم ،

أنظر :

R. Flint, History of the Philosophy of History (1893) and J. B. Bury. The Idea of Progress (1920).

الجديد للمجتمع باعتباره أكثر من مجرد « المجتمع السياسي » أو الدولة . وقد امتد ، اهتمامهم بحيث شمل كافة النظم الاجتماعية ، وفرقوا تفريقاً دقيقاً بين الدولة وما أطلقوا عليه اسم « المجتمع المدني » Civil Society . وربما كانت دراسة آدم فيرجسون A. Ferguson المعنونة « مقال في تاريخ المجتمع المدني » \* . ( الصادر عام ١٧٦٧ ) أفضل نموذج لهذا الاتجاه . ويبدو أن ترجمتها الألمانية قد أمدت هيجل ببعض المصطلحات التي استخدمها وأثرت على الاتجاه الذي اتبعه في كتاباته الأولى عن المجتمع . ويتناقص فيرجسون في هذا « المقال » ، وفي الكتابات التي نشرها بعد ذلك موضوعات : طبيعة المجتمع والسكان ، والأسرة والقرابة ، وثباين المراتب ، والملكية ، والحكومة ، والعادات الاجتماعية ، والأخلاق ، والقانون . أى أنه كان يتناول المجتمع كنسق من النظم المترابطة المتداخلة . وقد أهتم علاقة على هذا بتصنيف المجتمعات إلى أنماط ، وبتحديد مراحل النمو الاجتماعي . ويمكن أن نجد ملامح مماثلة لهذه في كثير من كتابات من أطلقنا عليهم اسم فلاسفة التاريخ . فهي تمثل جميعاً إجماعاً مذهلاً وتغيراً مفاجئاً في اتجاه اهتمام الناس بدراسة المجتمع الإنساني . وقد عادت هذه الملامح إلى الظهور في القرن التاسع عشر في مؤلفات علماء الاجتماع الأوائل مثل كونت ، وماركس ، ووينسر .

ويمثل العنصر الهام الثاني في علم الاجتماع الحديث في المسح الاجتماعي ، الذي يتركز بدوره على مصدرين اثنين . أول هذين المصدرين الاقتناع المتزايد بأن مناهج العلوم الطبيعية ينبغي - وهي أيضاً قادرة - أن تتسع لتغطي مجال دراسة الشؤون الإنسانية ، وأن الظواهر الإنسانية يمكن تصنيفها وقياسها . أما المصدر الثاني للمسح الاجتماعي فهو الاهتمام بمشكلة الفقر ( أو ما يعرف في الكتابات الأوروبية المثقفة باسم « المسألة الاجتماعية » انطلاقاً من إدراك الحقيقة التي مؤداها : أن الفقر في المجتمعات الصناعية لم يعد بعد ظاهرة طبيعية - كنتيجة من الطبيعة أو من الله - وإنما هو نتيجة الجهل البشري أو الاستغلال . وفي ظل هذين العاملين المؤثرين - وهما مكانة العلوم الطبيعية والحركات الرامية إلى الإصلاح الاجتماعي - أخذ المسح الاجتماعي يحتل مكانة هامة في هذا العلم الجديد لدراسة المجتمع . وأفضل سبيل لتتبع التقدم الذي أحرزه هذا العلم

أن ننظر في تطوره في المجتمعات الصناعية في أوروبا الغربية كما يملو في بعض المؤلفات  
 الرائدة مثل مؤلف السيرجون سنكلير Sinclair المعنون « وصف احصائي لاسكتلند » \*  
 (٢١ مجلداً صدرت في الفترة من ١٧٩١ حتى ١٧٩٩) ، وكتاب السير  
 ف . م . ايدن Edén بعنوان : « دولة الفقراء » \*\* ( ويقع في ثلاثة  
 مجلدات ، صدر عام ١٧٩٧ ) ، ومحاولات كوندرسيه Condorcet وضع  
 « رياضيات احصائية »<sup>(٨)</sup> ، وفي كتاب « الفيزياء الاجتماعية » الذي وضعه كيتليه<sup>(٩)</sup>  
 Quetelet وفي الدراسات التي صدرت بعد ذلك مثل مؤلفات لوبلاي Le Play « العمال  
 الأوروبيون » ( صدر في طبعته الأولى عام ١٨٥٥ ، ثم صدرت له طبعة ثانية موسعة في  
 الفترة من ١٨٧٧ - ١٨٧٩ ) \*\*\* ، وبوث Booth « حياة وعمل سكان لندن » \*\*\*\*  
 ( ١٨٩١ - ١٩٠٣ ) . وقد ظل المسح الاجتماعي من أهم طرق البحث في الدراسات  
 السوسيولوجية .

ونلاحظ أن هاتين الحركتين الفكريتين ، وهما فلسفة التاريخ والمسح الاجتماعي  
 لم تكونا في عزلة عن الظروف الاجتماعية في أوروبا الغربية إبان القرنين الثامن عشر ،  
 والتاسع عشر . وقد أثار هذا الاهتمام الجديد بالتاريخ والتنمية الاجتماعية تلك السرعة  
 وذلك العمق اللذين جرى بهما التغير الاجتماعي ، كما أثارته المقابلة بين الثقافات المختلفة  
 التي كان الناس يعقدونها بفضل رحلات الاستكشاف . كما أن فلسفة التاريخ لم تكن

Sir John Sinclair. Statistical Account of Scotland. \*

Sir F. M. Eden, The State of the Poor. \*\*

See G.G. Granger, La mathématique Social du Marquis de Condorcet, (Paris (٨)  
 1956).

من كوندرسيه انظر بالعربية : د. عاطف أمين وصفي ، كوندرسيه ، سلسلة نوابع الفكر العربي : القاهرة ،  
 دار المعارف ، ١٩٦٤ .

A. Quetelet, Sur l'homme et le développement de ses facultés, ou essai de physique (٩)  
 sociale (1835).

عن كيتليه أنظر بالعربية : نيقولا تيليشيف ، نظرية علم الاجتماع . طبيعتها وتطورها ، ترجمة د . حميد  
 عبود وآخرين ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧١ ، ص ٦٩ وما بعدها .

Le Play, Les ouvriers Européens. \*\*\*

عن فريدريك لوبلاي انظر بالعربية ، نيقولا تيليشيف ، المرجع السابق ص ٧١ وما بعدها .

Booth, Life and Labour of the People in London. \*\*\*\*

تمهيد في علم الاجتماع

مجرد وليد في أحضان الفكر وحسب ، وإنما هي بنفس القدر بنت ثورتين هما : الثورة الصناعية في انجلترا ، والثورة الفرنسية . وبالمثل لم يتم المسح الاجتماعي نتيجة مجرد الطموح في تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على العالم الإنساني ، وإنما نتيجة وجود تصور جديد للشرور والمشكلات الاجتماعية ، تأثر هو نفسه بالإمكانيات المادية للمجتمع الصناعي . فالمسح الاجتماعي لمشكلة الفقر أو أى مشكلة اجتماعية أخرى ، لا يمكن أن يكون له معنى إلا إذا كان هناك اعتقاد بأنه من الممكن عمل أى شيء للقضاء على هذه الشرور أو التخفيف من وطأتها . واعتقد أن انتشار الفقيرين القوي للمتعة الضخمة المتزايدة هو العامل المسئول عن تغير النظرة إلى الفقر ، فلم يعد الفقر مشكلة طبيعية (أو حالة طبيعية) ، وإنما أصبح مشكلة اجتماعية قابلة للدراسة والإصلاح . ولعل هذا يمثل على الأقل عنصراً هاماً في الإقناع الذي ساد آنذاك بأنه يمكن استخدام المعلومات الدقيقة في الإصلاح الاجتماعي ، وبأنه إذا كان الإنسان قد استطاع أن يتحكم بحكماء متزايداً في البيئة المادية ، فإنه يستطيع بالمثل أن يتحكم في بيئته الاجتماعية .

وهكذا يمكننا أن نرجع المرحلة التمهيدية لعلم الاجتماع إلى فترة طويلاً نحو مائة عام تمتد تقريباً من ١٧٥٠ حتى ١٨٥٠ ، أو لعلنا نقول إنها تمتد منذ نشر مونتسكيو كتابته «روح القوانين» \* حتى ظهور أعمال كونت وصدور الكتابات الأولى لسبنسر . أما الفترة التي تشكل فيها علم الاجتماع كعلم مستقل فتشغل النصف الثاني من القرن التاسع عشر<sup>(١)</sup> ، ويمكننا أن نتبين من العرض الموجز لأصوله بعض السمات التي اتصف بها علم الاجتماع في بداياته الأولى . فقد كان أولاً ذا طابع موسوعي ، إذ كان يهتم بالحياة الاجتماعية للإنسان في مجموعها ، وبالتاريخ بأكمله . ثم كان ثانياً تطورياً ، وذلك تحت تأثير فلسفة التاريخ ، مدعمة بواسطة نظرية التطور الحيوي ، فكان يسعى إلى تحديد المراحل الرئيسية للتطور الاجتماعي . وكان الناس يعتبرونه — ثالثاً — علماً وضعياً له نفس طابع العلوم الطبيعية . فقد كانت العلوم الاجتماعية تفهم بصورة عامة إبان القرن

Montesquieu, *Esprit des lois*.

(١٠) من تاريخ علم الاجتماع انظر :

H. Stuart Hughes, *Consciousness and Society* (London 1959), and Heinz Maus, *A Short History of Sociology* (London 1962).

الثامن عشر على أنموذج التمييز ، أما علم الاجتماع فكان يفهم في القرن التاسع عشر على أنموذج علم الحياة . ويبدو ذلك واضحاً في الاهتمام الكبير بموضوع التطور الاجتماعي ، وفي التصور الذي كان سائداً عند الأغلبية والذي كان المجتمع بمقتضاه كائناً حياً . ويبدو الاهتمام العام بالطابع العلمي لعلم الاجتماع أوضح ما يكون في محاولات صياغة قوانين عامة للتطور الاجتماعي ، في كل من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا .

ومن الطبيعي أن تثير هذه الدعاوى العريضة المعارضة ، وخاصة من جانب أولئك الذين يعملون في ميادين أضيق وأكثر تخصصاً وتحديداً ، ومن بينهم المؤرخين ورجال الاقتصاد ، وعلماء السياسة . ومن المشكوك - حتى في يومنا هذا - ما إذا كان علم الاجتماع قد أفلح تماماً في أن يسدل الستار على الأطماع العريضة التي كان يدعيها في أوائل عهده . على أننا يجب أن نميز بين المزايم المختلفة ، كما نميز بين الدعاوى الخاصة بمرور موضوع العلم ، والدعاوى الخاصة بمكتشفاته . ولم يعد يعتقد أي إنسان اليوم أن كونت أو سنسر قد توصل إلى اكتشاف قوانين التطور الاجتماعي ( على الرغم من أن كثيرين يعتقدون أن كارل ماركس قد توصل إلى ذلك ) . ولكن لا يترتب على هذا أن كونت أو سنسر ( أو بالنسبة لغير المؤمنين بماركس أيضاً ) قد أخطأوا كل الخطأ فيما ذهبوا إليه حول تحديد مجال علم الاجتماع ، أو أنهم لم يقدموا لإسهامات هامة في سبيل تقدمه . ويبدو من الواضح أن هناك حاجة إلى علم اجتماعي يختص بدراسة المجتمع ككل ، أو البناء الاجتماعي الكلي . على أن مثل هذا الادعاء يعني إثارة مشكلة كيفية إمكان قيام وتقديم علم شامل كهذا ، وكيفية ارتباطه بالعلوم الاجتماعية الأخرى •

وقد نشأت المعارضة لعلم الاجتماع في مراحله الأولى - إلى حد كبير - عن الإحساس بأنه يستهدف امتصاص العلوم الاجتماعية الأخرى جميعاً ، وليس مجرد التنسيق بينها . وقد تخلى بعض علماء الاجتماع في مؤلفاتهم بعد تلك المرحلة صراحة عن مثل هذه المطامح فتجدد هلا هو بهوس يعهم علم الاجتماع على أنه « علم يتخذ ميداناً له الحياة الاجتماعية للإنسان بأكملها » ، وليس كترع تخصص جديد . ولكنه يرى أن العلاقة التي تربطه بالعلوم الاجتماعية الأخرى هي علاقة تبادل وتأثير مشترك فيقول : « . ليس علم الاجتماع العام علماً مستقلاً مكتفياً بذاته قبل أن يبدأ التخصص ، ولا هو مجرد تركيب من العلوم الاجتماعية يقوم على التجاوز الآلي

لنتائج هذه العلوم . وإنما هو في حقيقة الأمر مبدأ يعث الحياة يتخلل كل أنواع البحوث الاجتماعية ، يغذيها ويتغذى منها بدوره ، يحفز إلى الدراسة والبحث ، ويربط بين النتائج المتباعدة ، يعرض حياة الكل في الأجزاء المكونة له ، وينتقل من دراسة الأجزاء إلى إدراك الكل إدراكاً أكمل وأشمل<sup>(١١)</sup>

كذلك فعل دوركيم ، فعل الرغم من أنه كان مهتماً بصفة خاصة بالتأكيد على استقلال علم الاجتماع وبتعيين مجال الظواهر التي ينبغي أن يتناولها علم الاجتماع بالدراسة ، ورغم ذلك لم يزعم أن علم الاجتماع يمكن أن يكون علماً موسوعياً ، أو أنه يمكن أن يؤدي واجبه بمعزل عن العلوم الاجتماعية الأخرى . لقد تصور دوركيم - على نحو قريب من هوبهوس إلى حد كبير - انتشار الاتجاه السوسيولوجي ، وبالتالي حدوث تحول في العلوم الاجتماعية الخاصة من الداخل . ولم يفكر إلا في مرحلة لاحقة في إمكان قيام علم الاجتماع عام ، يتضمن قوانين أكثر عمومية تستند إلى القوانين التي تم التوصل إليها في المجالات الخاصة للعلوم الاجتماعية الفرعية<sup>(١٢)</sup> . وقد أوضح دوركيم في كلمة المحرر التي كتبها للعدد الأول من «حولية علم الاجتماع» *Année Sociologique* أن «جهودنا سوف تنتج أساساً إلى العناية بالدراسات التي تتناول موضوعات محددة أشد التحديد ، تندرج تحت فروع خاصة لعلم الاجتماع إذ طاماً أن علم الاجتماع لا يمكن أن يكون تركيباً من هذه العلوم الخاصة ، وطالما أنه لا يمكن أن يتضمن سوى مقارنة بين نتائجها ذات الطبيعة الشديدة العمومية ، فإنه لا يمكن قيام علم اجتماع عام إلا بالقدر الذي تنمو به هذه الفروع المكونة له»<sup>(١٣)</sup> .

ويكاد يكون من العسير أن ندعي أن تلك الأهداف المتواضعة التي حددتها كل من هوبهوس ودوركيم قد تحققت على نحو يمكن أن نفق عليه جميعاً . وقد كان دوركيم أكثر توفيقاً من هوبهوس في إدخال الاتجاه السوسيولوجي إلى علوم

L. T. Hobhouse, Editorial Introduction. *The Sociological Review*, (London) I (1), (11)

1898.

See especially Emile Durkheim, "Sociologie et Sciences, Sociales", *Revue Philosophique* LV, 1903, and "On the relation of sociology to the Social Sciences and to Philosophy",

*Sociological Papers* (London), I. 1904.

*Année Sociologique*, I. 1898, p. IV.

اجتماعية أخرى . فقد تأثر عدد كبير من الناصرين الفرنسيين - الذين يشتمون إلى تخصصات متنوعة - بمؤلفات دوركيم ، وكانت حافزاً لهم لطرق موضوعات معينة . فنجده في القانون كلا من دافى Davy ، وليفى برول Levy - Bruhl ، وفي الاقتصاد سيمييان Simiand ، وفي الأنثروبولوجيا موس Mauss ، وفي التاريخ مارك بلوش Marc Bloch ، وجرانيه Granet ، وفي اللغويات كاهان Cahen ، ومييه Meillet ، ونكتفى بهذه الأسماء باعتبارها أبرز أفراد هذه الطائفة من العلماء . على أن أفكار دوركيم لم تنتقل من خلال مؤلفاته فحسب ، وإنما انتقلت بدرجة أكثر فعالية من خلال «حولية علم الاجتماع» التي أسسها في عام ١٨٩٨ . ويمكننا أن نقول أن مفهومه عن علم الاجتماع كان متجسداً في طريقة تنظيم موضوعات «حولية علم الاجتماع» نفسها . فقد كان كل عدد من أعداد الحولية يضم دراسة واحدة أو دراستين مونوجرافيتين أصليتين ، وعدداً من الدراسات المسحية - مكتوبة من وجهة نظر علم الاجتماع - للكتابات التي صدرت خلال ذلك العام في بعض مجالات البحث الاجتماعى المستقلة . وقد برر دوركيم ذلك التنظيم بقوله : «نعتقد أن علماء الاجتماع في حاجة ملحة إلى الوقوف بشكل منتظم على البحوث التي تجرى في العلوم الاجتماعية الخاصة مثل : تاريخ القانون ، والمعادن الاجتماعية ، والدين ، والاحصاء الاجتماعية والعلوم الاقتصادية . الخ . ففي هذه البحوث توجد المواد التي ينبغى أن نعتمد عليها في إقامة علم الاجتماع»<sup>(١٤)</sup> .

أما في ألمانيا فقد حدث كما يقول «ريمون آرون»<sup>(١٥)</sup> أن صادف علم الاجتماع رفضاً في بادئ الأمر بسبب طبيعته الموضوعية التي لازمتها في تلك المرحلة . وقد بذلت في ألمانيا - أكثر من أى مكان آخر - محاولات لتعريف وتحديد ميدان دراسة علم الاجتماع ، ولكن عن طريق تأسيس علم تجريدى يدعى «صور» الحياة الاجتماعية . وقد لعب جورج زيميل Simmel الدور الأكبر في هذا الصدد ، ولكننا نجد أنه قد ساق هذه الجهود اهتمام مستمر بالتفسير التاريخي وبعلم اجتماع الثقافة

(١٤) نقلاً من «حولية علم الاجتماع» ؛ المجلد الأول ، ١٨٩٨ . وقد عادت «حولية علم الاجتماع» إلى الظهور بعد توقفها (للمرة الثانية) بعد عام ١٩٤٥ ولا زالت مجلة علمية قيمة تخدم مجموعة من العلوم الاجتماعية .  
Raymond Aron, German Sociology (English translation, London 1957), p. 1. (١٥)

Sociology of Culture كان للماركسية فضل التشجيع عليه . وقد اجتمعت هذه الاهتمامات المختلفة في كتابات ماكس فيبر M. Weber ، الذى نلاحظ في مؤلفاته - كما هو الحال في مؤلفات دوركيم - نفس الحرص على تطوير اتجاه سوسيولوجى داخل العلوم القائمة : التاريخ ، والقانون ، والاقتصاد ، والسياسة ، والأديان المقارن .

وهكذا استهدف علماء الاجتماع الكلاسيكيون - وخاصة دوركيم - لإرساء حدود العلم ومناهجه ، وإبراز أهميته من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية الرئيسية ، وكذلك تأسيس رابطة وثيقة بينه وبين العلوم الاجتماعية القائمة . ثم حدث أن انحرف علم الاجتماع فيما بعد عن هذه الأهداف في نقاط معينة . فنلاحظ في المقام الاول عودة علماء الاجتماع - لفترة - إلى الاهتمام من جديد بوضع أنساق نظرية عامة . غير أنه يمكن توجيه النقد إلى هذا الاهتمام من عدة نواح . فيبدو أولاً من غير الحكمة محاولة وضع مثل هذه النظريات في مرحلة لم يتوفر فيها لدينا بعد سوى عدد قليل جداً من التعميمات الأكيدة على مستوى منخفض . كما تمثل هذه الجهود النظرية مرة أخرى إلى عزل علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية الأخرى ، أو إلى إظهاره من جديد بمظهر العلم « الامبريالى » الذى يستهدف إخضاعها جميعاً له .

أما في ميدان البحوث فنلاحظ ميلاً إلى التركيز على موضوعات تمثل « فضلات » العلوم الأخرى ، لا يدعها لنفسه أى من العلوم الاجتماعية الأخرى ، وتتنصف بطابع « المشكلة الاجتماعية » . فقد أظهرت إحدى الدراسات المسحية الحديثة لعلم الاجتماع الأمريكى أن أهم ميدانين من ميادين البحث في علم الاجتماع - من واقع عدد مشروعات البحوث التى أجريت فيها - فى عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ هى : دراسات المجتمع الحضرى والمجتمع المحلى ، والزواج والأسرة . وقد كان الاتجاه فى بعض البلاد الأخرى قريباً من هذا .

على أن هذه ليست كل القصة . فلدنيا فى الواقع عديد من الشواهد على أن الاتجاه السوسيولوجى قد انتشر على نطاق واسع فى العلوم الاجتماعية الأخرى . وأفضل مثل على هذا علم السياسة . إذ يرجع الفضل إلى علماء الاجتماع فى إجراء عديد من

البحوث أو التنبيه إلى أهميتها في هذا الميدان ، ومنها دراسات الأحزاب السياسية (التنظيم ، البيروقراطية ، القادة) ، والجماعات الضاغطة ، والانتخابات والسلوك الانتخابي ، والإدارة العامة (البيروقراطية ، وفئات الصفوة)<sup>(١٧)</sup>. وتمثل هذه البحوث جانباً كبيراً من الدراسات الجارية عن النظم السياسية . وأصبح من الأمور المتزايدة الصعوبة التمييز بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى . أما بالنسبة لعلم الاقتصاد الذى يتمتع بنسق نظرى ذى مستوى رفيع ، فكان تأثير علم الاجتماع أقل كثيراً . ولو أن الدراسات السوسيولوجية عن تنظيم العمل في المؤسسات الصناعية ، وعن العلاقات الصناعية ، وتلك التى أجريت مؤخرًا عن عمليات التصنيع ، قد ساهمت جميعاً مساهمة أساسية في إثراء المعرفة الاقتصادية . كما أدى نمو التخطيط الاقتصادى إلى إبراز أهمية الجوانب السوسيولوجية في السلوك الاقتصادى<sup>(١٨)</sup> .

وبوسعنا الآن أن نحدد مكانة علم الاجتماع في دراسة المجتمع بدقة أكبر ، مع أننا لا نستدف من ذلك عزله عن بقية العلوم الأخرى . لقد كان علم الاجتماع (وكتلك الأنثروبولوجيا الاجتماعية) أول علم يهتم بدراسة الحياة الاجتماعية ككل ، بالنسق المركب من النظم الاجتماعية والجماعات الاجتماعية التى يتكون منها المجتمع . والمفهوم الأساسى ، أو الفكرة الموجهة ، في علم الاجتماع هى البناء الاجتماعى . فن هذا المفهوم صدر اهتمام علم الاجتماع بجوانب الحياة الاجتماعية المختلفة التى لم تكن تدرس من قبل إلا بطريقة غير منهجية ، وهى : الأسرة ، والدين والأخلاق والتدرج الاجتماعى ، والحياة الحضريّة . وقد أشرنا من قبل إلى أن الاهتمام ببعض هذه الموضوعات « الفضلات » قد يزيد إلى حد المبالغة ، غير أن دراستها تمثل جزءاً هاماً من علم الاجتماع ، وإذا نظرنا إليها نظرة سليمة فلا يمكن فصلها عن دراسة النظم السياسية والاقتصادية . أما الإسهام الذى ينبئ أن يقدمه علم الاجتماع في ميادين

(١٧) يمكن الرجوع على حجم الدراسات السوسيولوجية في هذا الميدان من تقريرين عن اتجاهات البحوث نشر في مجلة Current Sociology ، السنة الثالثة (المجلد الرابع) ١٩٥٤ - ١٩٥٥ بعنوان « السلوك الانتخابى » Electoral Behavior بقلم G. Dupeux والمقال الثانى : السنة السادسة (المجلد الثانى) ١٩٥٧ وعلم الاجتماع السياسى Political Sociology تأليف بندكس وليست Bendix and Lipset .

(١٨) لم نشر إلى هذه الأمور إلا كامثلة فقط . فالعلاقات المختلفة بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى سوف تدرس بشكل أكل في الفصل الرابع .

العلوم المستقرة : كعلم الاقتصاد ، وعلم السياسة ، والقانون . . إلخ فهو إظهار الصلة بين النظم موضوع الدراسة والبناء الاجتماعي ككل ، والتأكد على أهمية الدراسة المقارنة . أن التخصص أمر حتمى لا محيد عنه فى دراسة المجتمع الإنسانى ، ولكن علم الاجتماع يرى أنه يجب أن يتم هذا التخصص داخل اطار تصور عام للبناء الاجتماعى ، وأن يرتبط - بوعى - بتنوع النظم الاجتماعية والبناء الاجتماعى ، القائم على للدراسة المقارنة الواسعة . ولا يعنى هذا أن علم الاجتماع يحمل معه خطة شاملة للبناء الاجتماعى يسلمها لكل متخصص فى ميدان معين . فالواجب أن يكون معظم علماء الاجتماع أنفسهم متخصصين ؛ وهم فى سبيلهم إلى الاتجاه بشكل متزايد نحو التخصص فى المستقبل ، على الرغم من أن بعضهم سوف يظل مهتماً أساساً بالملاحظ العامة للبناء الاجتماعى . وإذن فما نحن بحاجة إليه هو قيام تعاون وثيق بين علماء الاجتماع والعلماء الاجتماعيين الآخرين . ويعنى هذا التعاون ضمناً أن عالم الاجتماع ينبغى أن يتمتع بقسط من الكفاءة فى أحد العلوم الاجتماعية الخاصة ، وأن يتوفر لدى المتخصصين قسط من المعرفة بعلم الاجتماع العام .

ويتمتع علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية ببعض الميزات فى هذه الأمور بسبب طبيعة المجتمعات التى يدرسونها عادة . فعلى الرغم من أن اهتمامهم الرئيسى كان موجهاً عادة إلى القرابة والطقوس ، الا أنهم استطاعوا دائماً دراسة النظم الاقتصادية والسياسة للمجتمعات القبلية دون غشافة التعدى على مجالات دراسية أخرى . ولقد أصبح موقفهم خلال السنوات الأخيرة أشبه بموقف رجال الاجتماع ؛ فقد أدى تصنيع كثير من المجتمعات القبلية ( كما هو الحال فى بعض البلاد الأفريقية ) إلى نمو البحوث التعاونية التى تضم اقتصاديين ، وعلماء سياسة ، وأنثروبولوجيين ، وعلماء اجتماع وغيرهم<sup>(١٩)</sup> .

هذا وقد بدأت الدراسة العلمية المنظمة للمجتمع الهندى خلال عهد الاحتلال البريطانى ، على الرغم من أن الهند - شأنها شأن أوروبا فى هذا الصدد - تحفل

( ١٩ ) ومن النماذج العلمية لهذا ؛ البحوث التى يجرىها معهد رويس ليفنجستون Rhodes - Livingstone

فى روديسيا .

بتراث طويل من الفكر الفلسفى المتصل بمشكلات المجتمع . وكانت أول العلوم الاجتماعية تطوراً الاقتصاد والأنثروبولوجيا الاجتماعية . فارتبط العلم الأول بنمو الاقتصاد الصناعى والتجارى ، وارتبط الثانى ( كما قيل فى أحد المصادر )<sup>(٢٠)</sup> بالحاجة إلى خبراء استشاريين فى شئون إدارة المناطق القبلية . أما علم الاجتماع فلم يبدأ يشغل مكانة هامة بين العلوم الاجتماعية إلا فى السنوات الأخيرة ، ويمكن أن نلوك بسهولة أسباب نموه السريع فى الوقت الراهن . فالهند تمر منذ حصولها على الاستقلال بثورة اقتصادية واجتماعية ، ولا يمكن التصدى لكثير من مشكلات هذه الثورة إلا بمساعدة الدراسات السوسولوجية . هذا فى نفس الوقت الذى يلعب فيه علم الاجتماع دوراً ذا أهمية خاصة فى الهند ، ذلك أن علم الاجتماع يركز اهتمامه بالذات على بعض العناصر الأساسية فى البناء الاجتماعى . فالدين ونظام الطوائف ( الطبقات المخلقة ) Caste System تمثل عوامل ذات أهمية حاسمة فى النمو الاجتماعى الهندى ، ولا يستطيع أى علم اجتماعى أن يقدم على تجاهل آثارها على التقدم الاقتصادى ، والتنظيم السياسى ، والقانون . ولم يكن هذا الوضع مفيداً للبحوث السوسولوجية وحسب ، ولكنه أفاد ، كذلك فى قيام تعاون وثيق بين العلوم الاجتماعية . وقد أولى الدكتور انسقى Anstey دراسة أصولية عن التنمية الاقتصادية<sup>(٢١)</sup> ، مزيد اهتمامه لموضوع النتائج الاقتصادية للطائفة . كما لاحظ عديد ممن كتبوا عن السياسة الهندية تأثير الدين ( الأحزاب الهندوكية ) وخاصة الطائفة على شئون الحياة السياسية . من ذلك مثلاً الميل إلى اختيار المرشحين للبرلمان من بين صفوف الجماعات الطائفية الهامة ، وتحول الطوائف نفسها إلى جماعات ضاغطة . كذلك فإن القانون يمتلئ - شأنه شأن نسق الضبط الاجتماعى بأكمله - بالمفاهيم الدينية . ومن الصعب دراسة هذا الميدان بمعزل عن الدين ، لذلك نقول إن ظروف المجتمع الهندى تلغى العلوم الاجتماعية الخاصة بنحو الاتجاه السوسولوجى .

وهناك جانب آخر للدراسة المجتمع الإنسانى ينبغى أن نأخذ هنا فى الاعتبار . لقد وجهت الانتقادات إلى رواد علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر بسبب تصورهم

R.N. Saksena, "Trends in the Teaching of Sociology and Social Research in (٢٠)

India, The Journal of Social Sciences (Agra), I (1), 1958, p. 3.

V. Anstey, The Economic Development of India, (4 the revised edition, 1952). (٢١)

الموسوعي لطبيعة هذا العلم . غير أنه كانت لهذا التصور ميزة كبرى ، وهو أنه تطلب معرفة واسعة بمختلف أنماط المجتمعات والصور التاريخية . فعلى الرغم من أن علم الاجتماع قد قام في أوروبا الغربية ، وكان إلى حد كبير استجابة لدخول أوروبا مرحلة المجتمع الرأسمالي الصناعي ، فإن هؤلاء الدراسين الأوائل لم يقصروا اهتمامهم على المجتمعات الأوروبية وحدها . فقد اعتبروا أن جميع المجتمعات الإنسانية تكون موضوع الدراسة في علمهم هذا<sup>(٢٢)</sup> . وعلى النقيض من هذا نجد علم الاجتماع الحديث يتميز بأن مجال اهتمامه أضيق من هذا كثيراً . فقد اشتغلت الغالبية العظمى من علماء الاجتماع بدراسة قطاعات صغيرة جداً من مجتمعاتهم التي يعيشون فيها . وهناك عدة أسباب مسئولة عن حدوث هذا التغير ؛ نذكر منها على سبيل المثال : التراكم الهائل في المعلومات (الذي جعل من الصعب - وربما من المستحيل - أن يوجد ذلك النوع من الدراسات الذي نجده في مؤلفات هوبوس أو ماكس فيبر) ، وقلة الميل إلى الدراسات المقارنة ، والتصور الخاطئ للتخصص . ولعل علم الاجتماع لم يكن في يوم من الأيام أكثر تعصباً لمجتمعه منه في خلال العقود القليلة الماضية . ومن حسن الحظ أن لدينا من الدلائل ما يشير إلى أن الموقف في طريقه إلى التغير مرة أخرى : فهناك إحياء واضح للدراسات المقارنة ، وقد بدأ رجال الاجتماع يارون الأنثروبولوجيين الاجتماعيين في اهتمامهم بإجراء البحوث الميدانية في مجتمعات غير مجتمعاتهم . ونلاحظ أن هذه الدراسات المقارنة تختلف من نواح هامة عن تلك الدراسات التي كانت تجري في القرن التاسع عشر . فهي تقتصر على طائفة أكثر تحديداً من الظواهر ، كما أنها تعتمد بشكل متزايد على التعاون الدولي ، وليس على العمل المنفرد لباحثين أفراد . ولكنها تشابه معها في سعيها نحو معرفة عامة واسعة بأنماط البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية ، وفي نظرتها إلى المجتمع الإنساني نظرة تتجاوز السمات الخاصة للمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه رجل الاجتماع .

(٢٢) حقيقة أنهم كانوا يميلون إلى أن يقتصروا المجتمعات الغربية بأهمية فائقة ، باعتبار أنها وصلت إلى مرحلة من الحضارة قد لا تصل إليها المجتمعات الأخرى إلا بعد أن تمر بنفس مراحل التطور . وهذه الطريقة برر كونها اقتصار بمجهود على « صفة أو رواد الإنسانية » (أي الأمم الأوروبية) . وليست للفكرة بغير أساس على الإطلاق ، من حيث أن العلوم والتكنولوجيا الغربية كانت العوامل الرئيسية في تحويل العالم الحديث إلى الحالة التي صار إليها .

وتقرب هذه السمات المميزة لعلم الاجتماع الغربي بالموقف في الهند . فتطور علم الاجتماع في الهند يرجع إلى حد كبير إلى نفس العوامل التي كانت ماثلة في مرحلة مبكرة في أوروبا ، وهي : ظهور مشكلات اجتماعية جديدة ناشئة عن التغير الاجتماعي والاقتصادى السريع ، والرغبة في التحكم في هذا التغير وتوجيهه ، لذلك كان من الطبيعى أن يركز اهتمام علماء الاجتماع على تحليل البناء الاجتماعى الهندى . ولكن سيكون من سوء الحظ لو أن دراسة المجتمع أخذت معنى هنا أيضاً - دراسة المجتمع الذى يسمى اليه الباحث فقط . فهناك فرصة كبرى لنمو الدراسات المقارنة ، وذلك أولاً : من خلال اتخاذ مشكلات البناء الاجتماعى والتغير الاجتماعى في المجتمعات الآسيوية كإطار للبحث ، وثانياً : بما أن الهند تمر بثورة صناعية تشبه في كثير من جوانبها تلك الثورة التي مرت بها أوروبا في الماضي ، فلا بد من الاضطلاع بدراسات مقارنة لعمليات التصنيع والتحضّر في ظروف بنائية وثقافية مختلفة .

إن المجتمع الإنسانى - كما أعلن كوت - ظاهرة بالغة التعقيد . ويستحيل دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية دون قيام تخصص . ولكن يبدو أن التوصل إلى تقسيم مرض لموضوع الدراسة في شئون المجتمع الإنسانى أكثر صعوبة منه في دراسة العالم الطبيعى . ويرتكز تقسيم العمل حالياً بين العلوم الاجتماعية على بعض السمات التقليدية التي يمكن إدراكها بسهولة ، كالنظم السياسية ، والاقتصادية ، والدينية والأسرية . غير أن قديم علم الاجتماع كان يعنى ضمناً تحدياً لهذا التقسيم التقليدى ، ولكنه لم يتم مع ذلك داخل علم الاجتماع نفسه إلى حد ما . وعلى أية حال فلقد تطلب التعاون بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الخاصة قيام تخصص في علم الاجتماع وفقاً لهذه الأسس . ويبدو أن هذا التصنيف على أساس « عناصر البناء الاجتماعى » هو أفيد أساليب التصنيف جميعاً . ولكننا يجب أن نأخذ في اعتبارنا أمرين هامزين : أولاً : نلاحظ - كما أشار جيرث Gerth وميلز Mills - أن استقلال هذه النظم المختلفة محدودة . ويقولان في هذا الصدد : « نجد في المجتمعات الأقل تطوراً من المجتمعات الغربية في منتصف القرن التاسع عشر ، وكذلك في المجتمعات الأكثر تطوراً ، أن أى من الوظائف التي عزلناها قد لا تكون لها نظم مستقلة لإشباعها . بل أن تحديد أى النظم الموجودة على نحو مستقل إلى حد ما يعتبر من الموضوعات التي ينبغى

دراستها في أى مجتمع من المجتمعات» (٢٣) . الأمر الثانى : من الواضح أن الاهتمام العلمى لمتزايد بحل المشكلات النظرية ، والبحوث التى تم بالتعاون بين علوم مختلفة ؛ سيؤدى إلى ظهور تقسيم جديد لموضوع العلم ، على أساس أنماط المجتمع ، والظواهر الصغيرة أو الكبيرة الحجم .. وما إلى ذلك . ولا زال من الملائم — لأغراض الوصف والعرض — تناول الظواهر الاجتماعية تحت التقسيمات التقليدية ، ولكن يجب ألا نفترض أن تقسيم العمل العلمى سوف يلتزم دائماً بهذه التقسيمات .

## الفصل الثاني

### نظرية علم الاجتماع

لا يوجد في الوقت الحاضر بناء متكامل لنظرية علم الاجتماع حظي بالصدق أو القبول العام . ولقد اعتقد علماء الاجتماع الأوائل أنهم استطاعوا اكتشاف مجموعة من « القوانين الاجتماعية » الأساسية ، هي في المحل الأول قوانين للتطور الاجتماعي ، واعتبروا أنها تشكل بناءاً لنظرية قادرة على توجيه الفكر والسلوك . أما علماء الاجتماع المحدثون فهم أقل تواضعاً بصفة عامة في مطالبهم ، ذلك أن اهتمامهم انصب أساساً على توضيح طابع التدخل السوسيولوجي ( أى أنهم اهتموا بالناحية المنهجية أكثر من النظرية ) ، وصياغة مفاهيم أكثر تحديداً ، وتصنيفاً أكثر ملائمة . وأسفر نشاطهم مؤخراً عن صياغة ذلك النوع من التعميمات الضيقة التي ينطوي عليها نشاط التصنيف ذاته . ولقد فرق براثويت R. B. Braithwaite<sup>(١)</sup> بين العلوم في مختلف مراحل تطورها حين قال : « إذا كان العلم قد بلغ مرحلة عالية من التطور، كما هو الأمر بالنسبة للفيزياء ، فإن القوانين التي أمكن التوصل إليها سوف تشكل نظاماً متدرجاً ، تظهر فيه مجموعة متنوعة من القوانين الخاصة باعتبار أنها نتائج منطقية لمجموعة أخرى محدودة من القوانين ذات المستوى العام ، والتي يعبر عنها في صيغة بالغة الدقة . أما إذا كان العلم في مرحلة مبكرة من تطوره — وهي تلك التي يطلق عليها أحياناً مرحلة تاريخه الطبيعي — فإن القوانين سوف تكون مجرد تعميمات متضمنة في تصنيف الأشياء إلى فئات متعددة »<sup>(٢)</sup> .

أما فيما يتعلق بما يعرف بقوانين التطور الاجتماعي ، فلأن هناك شكاً في كونها تدخل في

Scientific Explanation (London 1953).

(١)

(٢) انظر على سبيل المثال : Nadel, The Theory of Social Structure, London, 1957, p. 1.

أن العلوم المتقدمة وسدتها هي التي وصلت إلى هذا المستوى لبناء النظريات التفسيرية . لكن النظرية يمكن أن تفهم أيضاً بمعنى آخر — أقل طموحاً — كمجموعة من القوانين (المتشعبة) التي تسمح في وضع خريطة تحديد نطاق المشكلة . . . وتساعد هذه القضايا في تصنيف الظواهر ، وتحليلها إلى وحدات ملائمة ، أو الكشف عن الارتباط والتداخل بينها ، وتحديد « قواعد المنهج » و « أسطر التصنيف » . والنظرية هنا تعادل الإطار التصوري أو المنطقي ، وبهذا يمكن القول أن البحوث الحالية تستهدف صياغة هذا النوع من « النظرية » .

عداد القوانين على الإطلاق . فقد لاحظ كارل بوبر K.R. Popper في مناقشته للمذهب التاريخي : « أن تطور الحياة على الأرض ، أو تطور المجتمع الإنساني ، هو عملية تاريخية فريدة . ونحن قد نفترض أن هذه العملية تحدث بصورة مطابقة لكل أنواع القوانين السببية مثل قوانين الميكانيكا ، والكيمياء ، والوراثة أو الانتخاب الطبيعي .. إلخ لكن الوصف الذي تقدمه ليس قانوناً . أنه فقط حكم تاريخي بعينه . أن القوانين العامة هي التي تقدم لنا أدلة على حدوث نظام بصورة متكررة حينما تفسر كل العمليات ذات الطبيعة المماثلة . . . أننا لا نأمل في اختبار فرض عام ، أو أن نكتشف قانوناً طبيعياً مقبولاً في العلم ، إذا قدر لنا أن تقتصر إلى الأبد على ملاحظة عملية وحيدة متفردة »<sup>(٣)</sup> .

على أن ذلك لا يعني أن الاطار التطوري عديم القيمة ؛ فلقد ساعد في علم الحياة على اكتشاف علم التكوينات ، وصياغة القوانين العامة للوراثة ، كما أدى مفهوم التطور في علم الاجتماع إلى ظهور قدر كبير من الخلط ( بين مفاهيم : التطور ، والنمو والتقدم )<sup>(٤)</sup> ، وكان دائماً ركيزة الفكر الفلسفي أكثر من العلمي<sup>(٥)</sup> . لكنه عمل أيضاً على ظهور بعض المحاولات النافعة لتصنيف الاجتماعي ، والتحليلات الضافية لعمليات التغير الاجتماعي ، وهي نتائج غالباً ما يتجاهلها نقاد المذهب التاريخي . غير أن رفض قوانين التطور الاجتماعي لا يعني أن التغير الاجتماعي يصعب تفسيره في ضوء قوانين عامة ، ذلك أن بوبر ذاته يقيم تفرقة بين « القوانين » و « الاتجاهات » ، وينهب إلى أنه يمكن صياغة قوانين عامة من النوع التالي : « حينما توجد الظروف (س) فإننا نتوقع أن يصاحبها الاتجاه (ص) »<sup>(٦)</sup> . وليس عسيراً أن نعيد صياغة العديد من القضايا التي قلمها علماء الاجتماع الأوائل ، ومن بينهم ماركس ، بنفس هذا الأسلوب . ولناخذ على سبيل المثال القضية التي قلمها ماكس فيبر عن العلاقة بين الأخلاق البروتستانتية والرأسمالية ، تلك التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصياغة السابقة . فنحن نستطيع أن نلهب إلى أنه حينما

K.R. Popper, The Poverty of Historicism (London 1957).

(٣)

غير دوركايم حينما كان يصدد نقد كونت عن فكرة مائلة ، فقد لاحظ أن قانون كونت من الحالات الثلاث لا ينجح فقط من دائرة القوانين ، وإنما هو لا يصلح فرضاً مقبولاً ( طالما أنه من المسير إخضاعه للإختبار ) .

See M. Ginsberg. Essays in Sociology and Social Philosophy (London 1957) Vol.

(٤)

“On the Concept of evolution in Sociology.”

(٥) هناك مناقشات إضافية لذلك في الفصل السابع عشر .

Op, Cit, P. 129.

(٦)

تتحقق الظروف الاقتصادية أ، ب، ج - بالإضافة إلى انتشار النموذج الكالفي للأخلاق الاجتماعية - (الذي يؤكد قيمة النشاط العلماني وضرورة التقشف) فإنه سيوجد اتجاه نحو الإنتاج الاقتصادي الرشيد، يهدف إلى زيادة الإنتاج بأدنى حد من التكلفة. وإذا افترضنا أن ذلك يمثل - بصورة أكثر دقة - قانوناً عاماً حقيقياً، حيثل سوف يكون في وسعنا - تجاه أية حالة خاصة - أن نجيب على التساؤل الذي مؤداه: كيف ظهر مثل هذا الاتجاه؟<sup>(٧)</sup>.

لقد شاع الافتراض القائل بأن العلوم الاجتماعية هي علوم عامة، شأنها شأن العلوم الطبيعية، تهدف إلى إقامة نسق نظري، وإن كانت حتى الآن ما تزال في مرحلة مبكرة من تطورها. تلك هي النظرة التي تبنها كثيرون: بل معظم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية. ومن أظهر هؤلاء دوركيم وراذكليف براون<sup>(٨)</sup>. ولقد قابلت هذه الفكرة معارضة من جانب بعض الفلاسفة وعلماء النظرية الاجتماعية الذين حاولوا أن يضعوا تفرقة حاسمة بين العلوم الطبيعية من جهة، والعلوم الثقافية والتاريخية من جهة أخرى؛ حيث أكدوا أنه بينما تهدف الأولى إلى «التفسير السببي»، فإن الثانية تسعى إلى تفسير أو فهم المعنى. ولقد أحدثت أعمال فلهم ديلثي تأثيراً واضحاً في العلوم الاجتماعية فيما يتعلق بانتشار الاتجاه الثاني وبخاصة في مؤلفه: «مقدمة في دراسة العلوم الإنسانية» *Einleitung in die Geisteswissenschaften*<sup>(٩)</sup>. وكان تأثير ديلثي قوياً في علم الاجتماع الألماني بصفة خاصة، ونستطيع أن نلمح في مقالات ماكس فيبر عن مناهج العلوم

(٧) يد ذلك تساؤلا له أهمية بالنسبة للعلم النامية، فهناك محاولة لكشف الظروف المؤدية إلى هذا الاتجاه، وذلك باستخدام مفاهيم مصولوجية واقتصادية أنظر:

W. Arthur Lewis, *The Theory of Economic Growth* (London, 1955).

Of. E. Durkheim, *The Rules of Sociological Method*.

(٨)

حيثما ذهب إلى أن مهمة عالم الاجتماع هي التوصل إلى الارتباطات السببية والقوانين السببية. وكذلك مؤلف رادكليف براون: علم طبيعي للمجتمع. A Natural Science of Society, p. 3. «إن النظرية التي يجب تأكيدها هنا أنه يمكن إقامة علم نظري للمجتمع الإنساني، وأنه لا يمكن أن يوجد إلا واحد فقط هذا الخصوص».

(٩) يلاحظ أن أعمال ديلثي لم تترجم إلى الإنجليزية. ومع ذلك فهناك عرض ممتاز ومناقشة لأفكاره في مؤلفين هامين كنهما هوجيرز:

H. A. Hodgkin Wilhelm Dilthey: An Introduction (London 1944) and the Philosophy of Wilhelm Dilthey (London 1952).

الاجتماعية<sup>(١١)</sup>. وفي بريطانيا صاغ كولنجوود Collingwood أفكارا مماثلة لتلك التي قلمها ديللي، لم يكن لها إلا تأثيراً مباشراً ضئيلاً في العلوم الاجتماعية. ومع ذلك فإن عدداً من الكتاب الإنجليز طالبوا بأن تصبح العلوم الاجتماعية مثل الدراسات التاريخية<sup>(١٢)</sup>. أما في إيطاليا، فقد كانت الفلسفة التاريخية عند كروس Croce ذات أثر واضح على الدراسات الاجتماعية لفترة طويلة من الزمان. كذلك اقترح الكتاب الماركسيون ذوي الاتجاه الميجلي الواضح نظرية فلسفية للتاريخ تعارض علم الاجتماع كعلم تعميمي<sup>(١٣)</sup>.

ولقد كانت القضية السابقة أحد المسائل الرئيسية في الجدل الحادث في مجال العلوم الاجتماعية بعامه، وعلم الاجتماع بخاصة، خلال القرن الماضي. والواقع أن هذه مسألة لا يصعب تناولها بصورة دقيقة في هذا المجال. وقد يكون كافياً أن تقتصر على فحص بعض جوانب المشكلة في مناقشتنا لمناهج علم الاجتماع في الفصل القادم، طالما أن هناك جدلاً لا يزال

Max Weber, *Methodology of Social Sciences* (English Translation 1949). (١٠)

كذلك أنظر بصفة خاصة مقال بنتون ودراسة نقدية في منطق العلوم الثقافية *Critical Studies in the Logic of Cultural Sciences* غير أن فيبر يعتقد أيضاً أن التفسير السببي ممكن وضروري في علم الاجتماع: «... يصعب أن نؤكد تأكيداً مطلقاً أن كل فهم» أو استيعاب للفعل الإنساني، يجب التحقق منه بمنأى عن طريق المناهج المألوفة للاحتجاج السببي».

(١١) يقول إيفانز بريشارد في كتابه: *الأنثروبولوجيا الاجتماعية* (لندن ١٩٥١): «أني أرى أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية أقرب إلى فروع الدراسات التاريخية - مثل التاريخ الاجتماعي وتاريخ النظم والأفكار في مقابل التاريخ السياسي والقصص - منها إلى العلوم الطبيعية». كذلك ذهب ميركارسون Sir M. Carr-Saunders في محاضرة حديثة له (العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، ليبريلي ١٩٥٧) إلى «أن العلوم الاجتماعية تهدف إلى تفسير الواقع الاجتماعي؛ أي أفعال الإنسان في علاقته بالأشياء، وعلاقته بالكائنات الإنسانية الأخرى. وهذه الواقع متداخلة في شبكة معقدة، بحيث أن أية محاولة لاكتشاف نتائج ثابت لهذه الواقع لا يطرأ عليه التغيير سوف تنتهي إلى الفشل. ومع ذلك، فلذا أمكن اكتشاف هذا النتائج فهولن يخلص بنا إلى تفسير الواقع الاجتماعية في ضوء معرفتنا بالشعوب، وهو التفسير الذي تبحث عنه العلوم الاجتماعية» (ص ١١). واختتم محاضرته بتأكيد الارتباط الوثيق بين العلوم الاجتماعية والتاريخ: «ولما أنه لا يشك أحد في أن مكان التاريخ هو بين الإنسانيات، فإنه يجب أن يكون ذلك هو مكان العلوم الاجتماعية أيضاً» (ص ١٥).

(١٢) من الكتابات الهامة في هذا الاتجاه مؤلف عنوانه «التاريخ والوعي الطبقي»

G. Lukacs, *Geschichte : Und Klassenbewusstsein* 1923.

وهناك مؤلف أحدث من ذلك يدرس نقدياً علم الاجتماع من هذه الزاوية هو:

H. Marcuse, *Reason and Revolution : Hegel and the Rise of Social Theory* (N. Y. 1941).

قائماً حول إمكانية تطبيق مناهج العلوم الطبيعية بكفاءة في دراسة الظواهر الاجتماعية . ومع ذلك ، فإن هناك بعض النقاط العامة التي يجب تلخيصها سريعاً هنا .

ومن أقوى الانتقادات التي أثبتت ضد الطابع العلمي للعلوم الاجتماعية أنها لم تستطع في الحقيقة أن تخلص إلى أي شيء مماثل للقانون الطبيعي . وقد يكون من الممكن الرد على هذا الانتقاد ( وهذا هو الذي يقال غالباً ) بأن العلوم الاجتماعية لا تزال في مهدها ، ومعنى ذلك أنها سوف تحقق فيها بعد مستوى نظرياً عالياً . لكن هذه الإجابة ليست مقنعة تماماً ، إذ أن النقاد سوف يذهبون إلى أن الزعم بعدم النضج قد استمر لفترة طويلة من الزمان ، دون أن تظهر أية علامة على النمو . والحقيقة أن هذه الانتقادات فيها شيء من المبالغة ، إذ أننا نجد في علم الاجتماع ، برغم تعقد موضوعه ، ارتباطات سببية ، وعلاقات وظيفية ، أمكن صياغتها بدرجة معقولة من الاحتمال . فقد استطاع دوركيم في دراسته للانتحار ، وكذلك ماكس فيبر في تحليله للعلاقات بين البروتستانتية والرأسمالية ، التوصل إلى مثل هذه الارتباطات . وهناك أمثلة أخرى عديدة سوف نفحصها فيما بعد . يضاف إلى ذلك أن أولئك الذين ينكرون الطابع العلمي لعلم الاجتماع يمكن أن يكونوا موضع نقد . فإذا كان علم الاجتماع — كما يزعمون — يهتم بالتفسير التاريخي ، أو بتفسير الأفعال الاجتماعية للأفراد على أساس من المعرفة الاستبطانية لحالاتنا العقلية الحاضرة ، فإن عالم الاجتماع العلمي سوف يطرح بنوره تساؤلاً مؤثداً : ما هي النتائج العامة المقبولة التي أمكن التوصل إليها باستخدام هذه الطرائق ، وهل هي ترقى إلى مرتبة استبصارات الشعراء والأدباء ؟

وعلى أية حال ، فإن أولئك الذين يعتقدون بأن علم الاجتماع هو نسق علمي ليسوا في موقف يفرض عليهم أن يطالبوا بأن صياغة القوانين تشكل الغاية أو القيمة النهائية . إن جانباً من علم الاجتماع يتألف من أوصاف دقيقة في إطار فئات تنطوي فقط على محاولات نظرية مبسطة . ولعلم الاجتماع الوصفي قيمة بالغة من زاويتين : أولاً أنه في حالة الدراسات المعاصرة ، يقدم لنا معلومات لا غنى عنها في حل المشكلات العملية ، وكذلك في وضع السياسات الاجتماعية الرشيدة والمفاضلة بينها ، وثانياً : حينما يكون اهتمامنا محصوراً في وصف مجتمعات صغيرة معروفة فإنه يقدم اسهاماً رئيسياً للدراسات الإنسانية . وإذا كانت التربية الإنسانية تعتمد على الارتباط العاطفي بمجموعة متنوعة من

المواقف الإنسانية ، وضروب الكفاح ، والمثاليات ، وأنماط الشخصية ، فإن الدراسات السوسيولوجية تعتبر عنصراً أساسياً في هذا النوع من التربية . كما أن علم الاجتماع يستطيع أيضاً شأنه شأن الدراسات التاريخية والأدبية ، بل والجوانب التاريخية للعلوم الطبيعية — أن يجعلنا على وعى بما تنطوى عليه الحياة الإنسانية من ثراء وتباين ، ولكن على نحو أكثر تعمقاً من كل هذه الدراسات . إنه النقطة المحورية للدراسات الإنسانية الحديثة ، هو قنطرة تربط بين العلم والأنسانيات .

ويدو أن هناك وجهة نظر ثالثة ، تتوسط أولئك الذين ينظرون إلى علم الاجتماع بوصفه نسقاً تاريخياً ، والذين يعتبرونه « علماً طبيعياً للمجتمع » . فبينما يؤكد أصحاب وجهة النظر هذه الطابع العلمى لعلم الاجتماع ، يقررون أن دراسة المجتمع تتطلب نموذجاً نظرياً مختلفاً ، ومناهج تختلف عن تلك المستخدمة في العلوم الطبيعية . غير أن هذه النقطة تبدو في بعض جوانبها بسيطة للغاية . فكل علم يجب أن يكون له إطار ملائم للتفسير وكذلك مناهج مناسبة ، وتظل في الوقت ذاته الوحدة الأساسية للمنهج العلمى قائمة <sup>(١٣)</sup> . وإذن ، فالنقطة الأهم في ذلك كله هي وجود اختلاف أساسى بين القوانين الاجتماعية والقوانين الطبيعية . ولقد وجه كثير من الدارسين الاهتمام نحو الطابع الانعكاسى للقوانين الاجتماعية ، حيناً ناقشوا مفهوم « النبوة الذاتية المحققة » و « النبوة الذاتية غير المحققة » <sup>(١٤)</sup> . وكانت المسألة العامة التى حظيت بالمناقشة هي مدى قدرة الانسان على تغيير قوانين العلوم الاجتماعية . وقد درس آلان جيورث Alan Gewirth هذه المشكلة في مقال حديث <sup>(١٥)</sup> وانتهى إلى أن القوانين الاجتماعية يمكن أن تتغير بواسطة الإنسان من حيث جانبها الشرطى ؛ بينما يصعب إحداث تغيير مماثل للقوانين الطبيعية ، ذلك أن الإنسان يستطيع أن « يخلق ارتباطات جديدة بين المتغيرات الاجتماعية ، حيناً يتخذ قرارات جديدة ، تمثل ظروفاً سابقة تتبعها نتائج جديدة » . ويمكن تلخيص المسألة باختصار ( وبصورة غير ملائمة بالطبع ) على النحو التالى : من الممكن في العلوم الطبيعية التوصل إلى نسق نظرى متسق ونهائى ، بينما يصعب التوصل إلى ذلك في العلوم الاجتماعية ، ذلك لأن الشؤون الإنسانية تشهد مواقف جديدة راجعة إلى الإرادية الشعورية . وقد أشار

(١٣) نوقشت هذه الفكرة بالتفصيل في الفصل الثالث .

(١٤) See R.K. Merton, Social Theory and Social Structure.

(١٥) Alan Gewirth, Can Men Change Laws of Sciences ? Philosophy of Science, XXI

(3), July 1954.

ماركيوز H. Marcuse إلى نقطة ماثلة في دراسته لتطور النظرية الاجتماعية ، حيث أدان علم الاجتماع ، وبخاصة علم الاجتماع عند كونت ، على أساس أنه يسعى إلى صياغة قوانين ثابتة ، فضلاً عن تصور كونت الذى يؤكد وجود علم واحد ، إذ أن ذلك يلقى حرية الإنسان ومعقوليته<sup>(١٦)</sup> .

وعموماً ، فإن الأفكار السابقة سوف تؤدي بنا إلى تصورات مختلفة لعلم الاجتماع ، كأن يصبح نوعاً من التفسير التاريخي ، أو « الفلسفة النقدية » (ماركيوز) ، أو أن يرتد بصفة مطلقة إلى علم النفس مضافاً إليه المعرفة التاريخية ، أو تصوره كعلم تعميمي ينطوي على قوانين ذات مجال محدود للغاية . ولسوف نناقش بعض هذه القضايا في الفصل القادم . ولهذا ، فإنني سأنتقل الآن إلى فحص النظرية السوسيولوجية كما تطورت حتى وقتنا الحاضر ، تحت ثلاثة موضوعات هي : نماذج التعميم ، والمفاهيم الرئيسية وأطر التصنيف ، والنظريات التفسيرية .

### نماذج التعميم :

ربما يثير دهشتنا - في ضوء المطالب التي تقدم أحياناً بضرورة الاعتراف بالنضج العلمي لعلم الاجتماع - أن هناك محاولات ضئيلة جداً لتحديد النماذج المختلفة للتعميم بصورة منظمة ، وتقويمها في الأعمال السوسيولوجية . ومن هذه المحاولات المناقشة المختصرة التي قدمها جتزبرج M. Ginsberg في مقاله : « مشكلات علم الاجتماع ومفاهيمه »<sup>(١٧)</sup> ، حيث وجد جتزبرج ستة نماذج للتعميم في العلوم الاجتماعية هي :

١ - الارتباطات الأمبيريقية بين ظواهر اجتماعية ملموسة ( كالحياة الحضرية ، ومعدلات الطلاق ) .

٢ - التعميمات التي تحدد الظروف التي تنشأ في ظلها بعض النظم أو الأشكال الاجتماعية الأخرى ( مثل المحاولات المختلفة للبحث عن أصول الرأسمالية ) .

٣ - التعميمات التي تؤكد أن التغيرات التي تحدث في نظم معينة ، تصاحبها بانتظام تغيرات في نظم أخرى ( مثال ذلك الارتباط بين بناء الطبقة والتغيرات الاجتماعية الأخرى ، كما يوجد ذلك في نظرية ماركس ) .

H. Marcuse, Op. cit., pp. 340-359.

Reason and Unreason in Society (London, 1947).

(١٦)

(١٧) انظر :

٤ - التعميمات التي تقرر حدوث تكرارات أو تواترات إقفاعية ، أو مراحل متتالية من أنواع مختلفة ( مثل محاولات تحديد مراحل النمو الاقتصادي عند بوشر Bucher ، وشمول Schmoller وغيرها ) .

٥ - التعميمات التي تصف الاتجاهات الرئيسية في تطور الإنسانية ككل ( مثال ذلك قانون كونت عن الحالات الثلاث ، والنظرية الماركسية عن التطور من المجتمع البدائي إلى المجتمع الشيوعي ، ونظرية هوبهوس Hobbouse في التطور الاجتماعي ) .

٦ - القوانين التي تقرر نتائج بعض الافتراضات حول السلوك الانساني ( مثل بعض قوانين النظرية الاقتصادية ) .

ومن الواضح أن هذه النماذج للتعميم تختلف اختلافاً ملحوظاً من حيث نطاقها ومستواها ، كما أنها تختلف أيضاً في إمكانية اعتبارها صادقة . فالتعميمات من النوع الأول - وهي تعميمات أمبيريقية - يمكن اعتبار معظمها قد أقيم على أساس ممكن ، لكنها لم تدخل ضمن نسق للقوانين أكثر عمومية منها ، على نحو يشكل أحد جوانب النظرية العلمية . أما التعميمات من النوع (٢) و (٣) فيمكن النظر إليها على أنها صياغات لقوانين عامة تنتمي إلى الاتجاهات من النوع الذي ناقشناه من قبل (انظر ص ٣٢ من هذا الكتاب) . ومن ناحية أخرى يلاحظ أن التعميمات من النوع (٤) و (٥) ليست تعميمات نظرية حقيقية ؛ فهي مزيج من الوصف التاريخي والعبارات التفسيرية ، إذ أن قانون كونت عن المراحل الثلاث ونظرية هوبهوس عن التطور الاجتماعي يصفان نمو المعرفة كما تصف النظرية الماركسية للتطور الاجتماعي نمو التكنولوجيا والقوى الانتاجية ، وهي جميعاً تقدم تفسيراً للتغيرات التاريخية في ضوء الظواهر التي تؤكد لها . وأخيراً ، فإن التعميمات من النوع (٦) يبدوا أنها تظهر فقط في النظرية الاقتصادية . أما في علم الاجتماع ، فإن الافتراضات الخاصة بالسلوك الإنساني هي التي حظيت بالذات بالبحث .

ولقد أظهر علماء الاجتماع اهتماماً ضئيلاً نسبياً بصياغة تعميمات واسعة من الارتباطات - الأمبيريقية التي استطاعوا التوصل إليها ، مع أنه من اليسير القيام بهذا العمل ، كما ستوضح ذلك أمثلة مقبلة . لقد استطاع دوركيم ، في دراسة شهيرة له <sup>(١٨)</sup> أن يكشف عن علاقة بين بعض معدلات الانتحار ودرجة تماسك الأفراد في الجماعة الاجتماعية .

حقيقة أن نتائج دوركم قد تعدلت في بعض جوانبها ، لكنها قوبلت بتأييد واسع النطاق من جانب دراسات لاحقة . وهناك ظواهر اجتماعية أخرى يمكن أن نحسب معدلاتها ( مثل القتل وأنواع الجرائم الأخرى ، والضعف العقلي ) والتي يمكن أيضاً ربطها - بدرجات مختلفة - بدرجة تماسك الجماعة . وهكذا ، يكون من الملائم صياغة قانون أكثر عمومية للتماسك الاجتماعي ، بحيث تصبح معدلات الانتحار إحدى حالاته الخاصة .

وهناك مثال آخر يمكن أن نأخذه من دراسة الصراع الاجتماعي ، فلقد صاغ زيميل Simmel في مقال له عن الصراع<sup>(١٩)</sup> مجموعة قضايا حول الصراع داخل الجماعات الاجتماعية وبينها ، على أساس من المعرفة العامة ، ثم خضعت هذه القضايا بعد ذلك للتوسيع ، والتعديل ، وإعادة الصياغة ، وتم ربطها بالبحث الأميريقي في دراسة حديثة أجراها لويس كوزر Lewis Coser عن : الصراع الاجتماعي<sup>(٢٠)</sup> . ولقد اختتم كوزر دراسته ببعض الأفكار النظرية حول وظائف الصراع . ويبدو أيضاً أنه من المناسب استخدام هذه القضايا في التفسير السبي . ولقد عرضت بعض المحاولات في هذا الاتجاه في مقال كتبه جيسي بيرنارد Gessie Bernard عن : « الدراسة السوسولوجية للصراع »<sup>(٢١)</sup> . وهكذا نستطيع أن نجد هنا إمكانيات صياغة قوانين عامة عن حالات الصراع ومداه ، بحيث نستطيع على أساسها أن نقدم قضايا حول اتجاهات الصراع ، بل وتنبؤات محددة عن ظهوره : بل إنني أعتقد أن بإمكاننا أيضاً في الوقت الحاضر أن نتوصل إلى تنبؤات بسيطة حول نتائج بعض التغييرات ، بالنسبة لدرجة الصراع داخل الجماعة . مثال ذلك أنه إذا انشغلت الجماعة بالصراع الخارجي ، فإن الصراع الداخلي سوف يختفي . ولقد خضعت بعض الفروض عن الصراع داخل الجماعة للاختبار التجريبي في دراسات الجماعة الصغيرة .

وهكذا نستطيع أن نذهب في ضوء ما سبق إلى أن صياغة النظرية في علم الاجتماع يجب أن تتجه نحو إقامة تعميمات واسعة من الارتباطات الأميريكية التي أمكن التوصل

( ١٩ ) ظهرت مؤخرأترجمة إنجليزية لهذه الدراسة قام بها كيرت وولف إلى جانب مقال آخر في :

E.C. Hughes (ed). Conflict and the Web of Group Affiliation Glencoe, 1955).

Glencoe, 1956.

( ٢٠ )

The Nature of Conflict (UNESCO. 1957) pp. 39 - 117, See especially pp. 64 - 73. (٢١)

"Mathematical Studies in the Sociology of Conflict" See also, Gessie Bernard "The Theory of Games of Strategy as a Modern Sociology of Conflict, American Journal of Sociology, LIX (5), 1954, pp. 411 - 24.

إليها ، بحيث تخضع هذه التعميمات للاختبار عن طريق بحث مقبل. بلك يقترب علم الاجتماع من البناء التراكمي للنظرية الذي يميز العلوم الأخرى . ونستطيع في الوقت ذاته أن نكبح بعض نزعات علماء الاجتماع مثل الاتجاه نحو اصطلاح بدايات عاطفية والميل إلى استيعاب الوقائع الملائمة فقط لتعميم أو نظرية بعينها .

### المفاهيم وأطر التصنيف :

لقد استطاع علم الاجتماع أن يتوصل إلى نتائج متميزة في ميادين صياغة المفاهيم Conceptualization والتصنيف . والمفاهيم الجديدة تحقق هدفين ، فهي في المحل الأول تميز ، وتوجه النظر ، نحو فئات من الظواهر لم يكن يلتفت إليها بوصفها تمثل فئات منفصلة . وتفيد المفاهيم ثانياً ، كأوصاف مختصرة للظواهر ، وأدوات للتحليلات اللاحقة . وسوف نحاول في سياق هذا الكتاب أن نعرض المفاهيم الرئيسية ونناقشها ، ولكن قد يكون من المفيد أن نشير إلى بعض المفاهيم الهامة في هذه المرحلة . فهناك مفاهيم مثل : البناء الاجتماعي ، والنظام الاجتماعي ، والدور ، والوظيفة ، والقرباة ، والجماعة الأولية ، والطبقة الاجتماعية ، والمكانة ، والحراك ، والبيروقراطية ، والأيدولوجية ، والمجتمع المحلي ، والرابطة ، يستخدما باستمرار وبصفة منتظمة علماء الاجتماع ( وغيرهم من المتخصصين في العلوم الاجتماعية ) ، وهي تشكل أحد الأدوات الأساسية التي يستخدونها في تنظيم تفكيرهم ، وإجراء البحوث وتحقيق التوصل بين نتائجها . كما أن جانباً كبيراً من تدريس علم الاجتماع يعني بتلقين الطلاب كيفية استخدام هذه المصطلحات استخداماً ملائماً .

ومع ذلك ، فالحقيقة أن مفاهيم علم الاجتماع لا تزال غير مرضية ، ويرجع ذلك في المحل الأول ، إلى أنه بينما أمكن تعريف كثير من المصطلحات الهامة ، إلا أننا لم نكشف بعد تلك المفاهيم المحورية ، التي سوف تكون أكثر ثراء في إقامة نظرية شاملة (٢٢) . وثانياً أنه لا يزال علماء الاجتماع يستخدمون مفاهيم عديدة بمعاني مختلفة . وثالثاً أن المفاهيم العديدة لم يتم ربطها وتحقيق التكامل بينها عن طريق الوصف أو التفسير . ويبدو أن سوء الفهم في استخدام المفاهيم هو أحد مصادر الصعوبات . ولقد وجهت عناية خاصة في بعض

Of Radcliffe-Brown, A Natural Science of Society.

(٢٢)

بيننا طالب براون بأنه من الممكن قيام علم طبيعي للمجتمع الإنساني ، ذهب إلى أن هذا العلم لم يتحقق ، إلا في مرحلة مبكرة . ولهذا فإننا لم نفكر بعد في المفاهيم الضرورية للعلوم الاجتماعية .

المحاولات الحديثة لتطوير « إطار المفاهيم » في علم الاجتماع ، وبخاصة تلك التي قام بها تالكوت بارسونز وزملاؤه ، حين اتجهوا إلى تعريف المفاهيم أكثر من استخدامها في التفسير . وهذه ولا شك خطوة إلى الوراء ، إذا ما قورنت بأعمال دوركيم وماكس فيبر ، حيث قلما بعض المفاهيم وحددا معانيها حيناً حاولوا إقامة نظريات تفسيرية . وكان فيبر أثناء عرضه لطريقة النموذج المثالي ، أكثر الدارسين اهتماماً بهذه المسألة عن غيره من الكتاب اللاحقين ، ولو أننا حاولنا أن نسير على الطريق الذي رسمه ، لاستطاع علم الاجتماع أن يتجنب مناقشات عقيمة غير ذات فائدة . والفكرة الرئيسية عنده ، هي أن كل التعريفات هي إلى حد ما تعريفات تحكيمية ، وأن قيمة التعريف ( والمفهوم ) تتحدد في ضوء فائدته في البحث وصياغة النظرية .

ولقد ظهرت أعمال هامة في مجال التصنيف الاجتماعي ، وذلك على الرغم من أنها لم تسفر عن أطر تصنيفية تحظى بالقبول العام، ولنا أن نبداً بالمحاولات المختلفة لتصنيف المجتمعات ، التي بدأها كونت ، وسينسر ، وماركس ، وهوبوس . وقد استخدمت هذه المحاولات معايير متباينة لتمييز نموذج معين للمجتمع عن الآخر . فاستخدم ماركس معياراً اقتصادياً ، بينما استعان سينسر بمقياس الحجم والتعقيد ، أما كونت وهوبوس فقد استخدموا أساساً مستويات التطور الفكري . ومع ذلك ، فإن التصنيفات الفعلية لا تختلف فيما بينها اختلافاً واسعاً ، فكل الدارسين اللذين أشرنا إليهم ، قد منحوا أهمية خاصة للبناء الاقتصادي كعنصر يحدد نموذج البناء الاجتماعي<sup>(٢٣)</sup> . ويبدو أن من المشكوك فيه في الوقت الحاضر مكان تطوير تصنيف له فائدة حقيقية على أساس معيار وحيد ، كما أنه من العسير أيضاً أن يخدم تصنيف واحد كل الأهداف . وهكذا ، يبدو واضحاً أن التصنيفات التي اقترحها علماء الاجتماع الأوائل كانت تستمد معناها من نظريات التطور الاجتماعي التي اهتموا بها في المجل الأول . وفي ضوء الاهتمام الحالي بالمجتمعات الصناعية ، وعمليات النمو الاقتصادي ، والاستقلال النسبي للنظم الاقتصادية والسياسية في الوقت

( ٢٣ ) استخدم هوبوس معياراً اقتصادياً في محاولته لتقييم تصنيف فرص المجتمعات البدائية .

Hobhouse, Wheeler, and Ginsberg, The Material Culture and Social Institutions of the Simpler People (1915).

كما اقترح كونت وسينسر - بالإضافة إلى تصنيفهما - تمييزاً بين المجتمع الحري ، والمجتمع الصناعي ، يركز أيضاً على معيار اقتصادي .

ذاته ، قد يكون من الملائم القيام بمحاولة جديدة لتصنيف المجتمعات بالاستناد إلى بناءها الاقتصادي، وأن يواكب ذلك تصنيف فرعى على أساس الأنساق السياسية . ومثل هذه المحاولة سوف تعين الجهود التي تبذل من أجل تنقيح تلك التصنيفات المضطربة التي شاع استخدامها بين علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا ، مثل التفرقة بين المجتمعات البدائية والمتحضرة ، أو البلدان النامية والمتخلفة . وعلى الرغم من قلة الأعمال التي اهتمت في السنوات الأخيرة بمشكلة التصنيف ، إلا أننا نستطيع أن نشير إلى كتابات كل من ك. ويتفوجل Wittfogel وريمون آرون Raymond Aron وجورج جيرفيتش G. Gurvitch<sup>(٢٤)</sup>

وهناك كثير من التمييزات المألوفة في تصنيف الجماعات الاجتماعية مثل : جماعات المواجهة المباشرة ، والجماعات التي تسودها علاقات غير شخصية ، والجماعات الأولية والثانوية ، والجماعات وشبه الجماعات ، ثم التفرقة بين الجماعات على أساس الحجم (زيميل) . . . إلخ . ولاشك أن معظم هذه التمييزات له أهميته وقادته في التحليل السوسيولوجي مثل التفرقة بين جماعات المواجهة المباشرة ، والجماعات الكبرى التي تسودها علاقات لا شخصية ، والتحليل الذي قلّمه زيميل عن الارتباطات بين حجم الجماعات ، وبنائها ، والعلاقات السائدة بين أعضائها<sup>(٢٥)</sup> . ولكن هذه المحاولات لم تخلص في النهاية إلى تصنيف مقنع للجماعات . فلقد ظهرت في بعض الكتابات الحديثة محاولات أخرى تستهدف تجاوز هذه التفرقة الأولية . فاقترح جيرفيتش في مؤلفه « الرسالة الحقيقية لعلم الاجتماع » مجموعة معقدة من معايير تصنيف الجماعات الاجتماعية ، كانت تتضمن تلك التي استخدمها علماء الاجتماع الأوائل مثل الحجم ، والاستمرار ، وتعبئة الأعضاء . . . إلخ ، لكنه ضمنها أيضاً خصائص جديدة<sup>(٢٦)</sup> . وعلى الرغم من أن تصنيفه هذا قد صيغ على مستوى عال من التجريد ، إلا أن جيرفيتش قد أوضح من خلال تحليل الطبقة الاجتماعية - كنموذج توضيحي لاستخدامه - أنه يمكن أن يكون عظيم الفائدة .

K. Wittfogel, *Oriental Despotism*, (New Haven 1957); R. Aron, *Le Développement* (٢٤) de la Société Industrielle et la Stratification Sociale (Paris, Centre de documentation universitaire, Paris and 2 Parts, Mimeographed); G. Gurvitch, *La Vocation Actuelle de la Sociologie* (2nd edn. 1957), Vol. 1, ch. 7. Les types de Société globale.

G. Simmel, "The Number of Members as determining the Sociological form of (٢٥) the Group", *American Journal of Sociology*, VI, 1902.

(٢٦) لمزيد في التصنيف انظر الفصل السادس .

وأخيراً نستطيع أن نتناول محاولات تصنيف العلاقات الاجتماعية ، وهي محاولات اتخذت صوراً متباينة . هناك أولاً المحاولات المختلفة لتصنيف التماذج الأساسية للرابطة الاجتماعية ، فلقد فرق هوبهوس بين ثلاثة نماذج واسعة للرابطة الاجتماعية ، معتمداً على القرابة ، والسلطة ، والمواطنة . وفرق دوركايم بين نموذجين أساسيين للتضامن الاجتماعي هما : التضامن الآلى والعضوى . وكذلك أقام تونيز تفرقة بين نموذجين للرابطة الاجتماعية أطلق عليهما المجتمع المحلى Community (Gemeinschaft) والمجتمع Society (Gesellschaft) . أما سير هنرى مين Sir Henry Maine فقد ميز بين مجتمعات تعتمد على المكانة وأخرى تستند إلى العقد . على أن محاولات تصنيف العلاقات الاجتماعية التى تكمن وراء الرابطة الاجتماعية ليست متناقضة تماماً . فهناك نوع من الاتساق بين محاولات كل من دوركايم ، وتونيز ، وبين : كذلك يلاحظ أن التفرقة التى أقامها هوبهوس تكاد تكون قاصرة على الجانب السياسى ، ومن ثم فهى قريبة الشبه فى هدفها من التفرقة التى حددها ماكس فيبر بين نماذج السلطة : التقليدية والكاريزمية ( الملهمة ) ، والبيروقراطية . ولكن هذين الإطارين للتصنيف مختلفين أيضاً ، فتمودج النسق الذى أطلق عليه هوبهوس مصطلح « المواطنة » أطلق عليه فيبر « البيروقراطية » ، وهذان المصطلحان يعكسان تبايناً أساسياً من حيث بؤرة الاهتمام والنظرة الفلسفية .

وإذا ما نظرنا إلى التصنيفات الأخرى الأكثر عمومية من ذلك ، وبخاصة ذلك الذى قدمه تونيز ، سيلو من المنطقى أنها قد تصلح للاستخدام فى التمييز بين الجماعات الاجتماعية ، وكذلك بين المجتمعات . فلقد استعملت التفرقة التى أقامها تونيز استخداماً واسع النطاق ، كما خضعت أيضاً للتعديل والإضافة بواسطة بعض الدارسين الذين حاولوا أن يقدموا تصنيفاً أكثر ملاءمة لنماذج العلاقة الاجتماعية الأساسية . وهكذا فرق شماليينباخ Schmalenbach بين ثلاثة نماذج أساسية هى : المجتمع المحلى ، والاتحاد ، والمجتمع (٢٧) ، واقترح جيرفيتش تصنيفاً مشابهاً هو : الجماعة المحلية ، والمجتمع المحلى ، والحدش (٢٨) .

وهناك ثانياً ، فى مجال تصنيف العلاقات الاجتماعية ، تلك المحاولات التى استهدفت

H. Schmalenbach, "Die Soziologische Kategorie des Bundes", Diokuren, 1. 1922. (٢٧)

G. Gurvitch, La Vocation Actuelle de la Sociologie, 2nd ed Ch. 3.

(٢٨)

الفرقة بين العلاقات الاجتماعية في حد ذاتها . والمحاولة الرائدة في هذا الصدد يمثّلها تحليل زميل للصراع ، والمنافسة ، والسلطة ، والتمية . . إلخ ، والتي أحدثت بعد ذلك تأثيراً على معظم علماء الاجتماع الألمان . ولقد حاول فون فيزه Von Wiese (٢٩) أن يخضع تفرقة زميل هذه للصياغة المنظمة ، حينما بحث عن تصنيف لكل العلاقات الاجتماعية في ضوء اتجاهاتها نحو التجمع أو التفرق ، أو نحو الحد من المسافة الاجتماعية بين الأفراد أو اتساعها .

وأخيراً هناك محاولات لتصنيف في ضوء الفعل الاجتماعي ، تلك التي لعبت دوراً كبيراً في علم الاجتماع المعاصر . وكان ماكس فيبر هو أول من أدخل هذه الطريقة في تصنيف العلاقات الاجتماعية<sup>(٣٠)</sup> ، وتعد تفرقته بين نماذج الفعل الاجتماعي التقليدية ، والعاطفية ، والعقلية في ضوء الوسائل والغايات أساس الأعمال اللاحقة . ولقد كان تالكوت بارسونز من أظهر من حاولوا تطوير تصنيف فيبر<sup>(٣١)</sup> . ومع أن مفهوم الفعل الاجتماعي قد اعتبر لدى بعض علماء الاجتماع المحدثين مفهوماً أساسياً في علم الاجتماع<sup>(٣٢)</sup> ، إلا أنه لم يثبت جدارته في تحليل الأنساق الاجتماعية الواقعية . فتصنيف الفعل الاجتماعي في أعمال ماكس فيبر ذاته ، ليس إلا جانباً واحداً من جهوده الكبيرة لتصنيف البناءات والنظم الاجتماعية . إن فيبر مؤرخ مثلاً هو عالم اجتماع ، وربما جاز لنا أن نصفه بأنه عالم اجتماع تاريخي . اهتم اهتماماً خاصاً بمعرفة الخصائص المميزة لفترات تاريخية معينة ونماذج المجتمعات . وهذا الإحساس بالتاريخ ، والشعور بالوجود التاريخي للمجتمعات ، هو ما ينعدم بوضوح في أعمال أولئك الذين اهتموا بتطوير نظريات للفعل الاجتماعي .

(٢٩) L. von Wiese, Allgemeine Soziologie, and "Beziehungs-Lehre" in Handwörterbuch der Soziologie (1931).

وهناك عرض باللغة الإنجليزية لأعمال فون فيزه يوجد في كتاب: H. Becker, Systematic Sociology (1952).

(٣٠) See M. Weber, The Theory of Economic and Social Organisation (trans. Henderson and Parsons).

(٣١) Talcott Parsons, The Structure of Social Action (1937).

وهو الكتاب الذي حل فيه مفهوم الفعل الاجتماعي في أعمال باريتو وديركيم وماكس فيبر بصفة خاصة . وفي كتاب النسق الاجتماعي The Social System (1952) طور نظريته العامة من أنساق الفعل وربط نماذج الفعل بنماذج البناء الاجتماعي .

(٣٢) Cf. R. K. Merton, Social Theory and Social Structure (2nd edn. 1957) W. J. H. Sprott, Science and social Action, esp. Ch. 1.

حيث يجد القارئ تحليلاً بالغ الوضوح لمفهوم الفعل ، والنظرية العامة التي تعتمد أساساً على هذا المفهوم.

ويبدو من هذا العرض الوجيز أنه بينما أمكن التوصل إلى إقامة تمييزات ذات فائدة ، إلا أننا لا نزال بعيدين عن صياغة تصنيف ملائم للمجتمعات ، والجماعات الاجتماعية ، والعلاقات الاجتماعية . ويجب أن نضيف إلى ذلك أن الاهتمام الذي أظهره علماء الاجتماع بهذه المشكلات أخذ يتضاءل بوضوح . فلنناقشة الأخيرة الأساسية لهذا الموضوع هي تلك التي قدمها شتاين متر Steinmetz في الحولية الاجتماعية Année Sociologique ونشرت بين عامي ١٨٩٨ - ١٨٩٩ . ويرتبط فقدان الاهتمام هذا بمشكلات التصنيف بإهمال النظريات التفسيرية والعناية أكثر فأكثر بالتصنيف التصوري والتحليل الوظيفي . ونستطيع أن نلمس بداية جديدة لتصنيف الظواهر الاجتماعية ، في الاهتمام الحالي بقطاع المجتمعات الصناعية ، وبالتغيرات التي تحدث في المجتمعات المتخلفة اقتصادياً ، إذ أنه في الحالة الأولى يتعين التمييز بين المجتمعات الصناعية والنماذج الأخرى من المجتمعات ، سواء كانت قديمة أم معاصرة ، كما نحتاج في الحالة الثانية إلى أي نوع من التفسيرات للظواهر ، وذلك للفرقة بين النماذج المختلفة للمجتمعات المتخلفة .

### النظريات التفسيرية :

ربما يكون من المناسب أن نبدأ الآن ببعض الملاحظات على التفسير العلمي . وعموماً فإن الدارسين المحدثين في مناهج العلوم قد اقتضوا آثار تحليل جون ستيوارت ميل J. S. Mill للتفسير الذي مؤداه : « إننا نقول إن واقعة فردية قد أمكن تفسيرها ، حيناً نستطيع أن نشير إلى سبب حدوثها ، أى عندما نقرر قانون أو قوانين السببية ، الذي أدى إلى ظهورها . . . . بنفس المعنى ، يقال إننا قد حصلنا على تفسير للقانون أو الاطراد في الطبيعة ، حيناً نتوصل إلى قانون أو مجموعة قوانين أخرى ، يكون هذا القانون ذاته أحد حالاته الخاصة ، كما يمكن استنتاجه منها<sup>(٣٣)</sup> . وقد أشار كل من ستيبنج L. S. Stebbing في مؤلفه : مقدمة جديدة للمنطق \* ، وبراثويت : التفسير العلمي \*\* ( الفصل الأول ) ، وإفترج كارل بوبر K.R. Popper في كتابيه منطق الاكتشاف العلمي ( الترجمة

J. S. Mill, A System of logic (10th edn 1979) Book III, Ch. 12.

A modern introduction to Logic (3rd, edn, 1942).

Scientific Explanation (1953).

الإجليزية ١٩٦٠) \* وعقم المذهب التاريخي (١٩٥٧) \*\* إدخال بعض التعديلات على دراسة « ميل » فيما يتعلق « بالوقائع الفردية » ، حيث ذهب إلى أن « التفسير السببي لحادثة نوعية معينة يعنى استنباط عبارة تصف هذه الحادثة من نوعين من المقدمات : بعض القوانين العامة ، وبعض العبارات الفريدة أو المخصوصة التى نطلق عليها « الظروف النوعية الأولية » . ويسمح ذلك بوضع تفرقة بين نوعين من التفسير السببي هما : العلمى والتاريخى : فى التفسير العلمى يتمركز الاهتمام حول العلاقة بين واقعة مخصوصة وقانون عام ، بينما ينصب الاهتمام فى التفسير التاريخى على العلاقة بين واقعة مخصوصة والظروف النوعية الأولية .

وهكذا يتضح أن التفسير العلمى سببى بالمعنى السابق ، لكننا إذا أدركنا التفسير من منظور أوسع على أنه إجابة على تساؤل يبدأ بـ « لماذا ؟ » حينئذ سنرى أنه قد يأخذ أحد شكلين هما : التفسير السببى من النوع الذى تبدأ عباراته بالكلمات التالية : « أنه نتيجة للظروف . . . . . » ، والتفسير الغائى من النوع الذى تبدأ عباراته بالكلمات التالية : « من أجل كذا . . . . . »<sup>(٣٤)</sup> . ونستطيع أن نفرق فى النوع الأخير — على نحو ما أوضح ذلك بـيترز R. S. Peters فى دراسته المفصلة لمختلف التفسيرات فى نظريات علم النفس — بين التفسير السببى ، أى التفسير فى ضوء الهدف من ناحية والتفسير القائم على الغايات من ناحية أخرى . لقد رأينا أن كثيراً من علماء الاجتماع الأوائل قد تبنا النظرية التى مؤداها : أن علم الاجتماع كعلم تعميمى يهدف إلى إقامة الارتباطات والقوانين السببية . ومن ناحية أخرى نلاحظ أن نوع التفسير الذى ظهر خلال مرة للسلوك الإنسانى هو التفسير الغائى ، أى فى ضوء الأهداف . وفى ضوء هذه النظرية يؤسس أصحاب فكرة « التأويل » دعواهم ضد فكرة « العلم الطبيعى للمجتمع » .

على أننا نستطيع أن نصيف نموذجاً آخر للتفسير ، يتوسط هذين النموذجين : « السببى والاجتماعى » و « الفردى — الغرضى » ، هو ذلك التفسير الذى يتم فى ضوء الأهداف العامة للمجتمع . فالنظرية الوظيفية تنجس إلى تفسير الظواهر الاجتماعية على

The Logic of Scientific discovery.

The Poverty of Historicism.

R. S. Peters, The Concept of Motivation (London, 1958).

أساس النور الذى تؤديه من أجل استمرار وجود المجتمع . ويمكن تدعيم هذه الملاحظة على القور بقولنا ؛ إن إحدى صور النظرية الوظيفية ، وبخاصة تلك التى قلمها مالىنوفسكى Malinowski تلعب إلى تفسير الظواهر الاجتماعية بالرجوع إلى الحاجات البيولوجية الفردية ، « والحاجات الثقافية المشتقة » . وكان مالىنوفسكى — على مستوى الممارسة — يتذبذب بين التفسيرات الوصفية والسيكولوجية<sup>(٣٥)</sup> ، ومن ثم فإن النظرية الوظيفية كما صاغها لا نجد أنصاراً لها على الإطلاق . والوظيفية — كنظرية سوسيولوجية — ترجع فى الأصل إلى دوركايم . والدراسة الكلاسيكية التى تعبر عن التفسير الوظيفى هى تلك التى تضمنها مؤلف دوركايم: *الصور الأولية للحياة الدينية* \* . ومع ذلك ، فن الضرورى أن نشير هنا أن دوركايم قد اقترح نوعين متعارضين للتفسير هما : التفسير الوظيفى والسببى ، ولم يستطع على الإطلاق أن يقدم حلاً لما هو ملائم منهما لعلم الاجتماع ، أو أن يدرس أوجه الارتباط بينهما ، بل أنه معظم الوقت فى الحقيقة ، لم يكن مدركاً وجود مشكلة من هذا النوع تماماً . حقيقة أنه فى كتاباته المبكرة أشار إلى أن التفسير الوظيفى وحده ليس كافياً ، إذ أن القول بأن للظاهرة الاجتماعية وظيفة معينة لا يبرر وجودها ، ذلك الذى يجب تفسيره فى ضوء الأسباب الكافية . ولكنه فى كتاباته الأخيرة كان يفسر الظواهر الاجتماعية — ببساطة — بواسطة وظائفها ، دون تبرير لذلك . ولقد سار راد كليف براون على طريقته فى هذا المجال ، فهو يطالب بالتفسير السببى وبضرورة « وجود علم طبيعى للمجتمع » ، ولكنه يستخدم أيضاً مفهوم الوظيفة الاجتماعية ، ويحاول صياغته بصورة يعتقد أنها كافية لاستبعاد مفهومه الغائى حيث يقول : « إن وظيفة أى نشاط متكرر — مثل العقاب على ارتكاب الجريمة ، أو ممارسة الشعائر الجنائزية — هى النور الذى يلعبه ذلك النشاط فى الحياة الاجتماعية ككل ، وبالتالي لإسهامه فى المحافظة على الاستمرار البنائى للمجتمع »<sup>(٣٦)</sup> . والواقع أن راد كليف براون ، يميز بوضوح أكثر من دوركايم ، بين مشكلات مختلفة ؛ ذلك أن البحث المنظم للحياة الاجتماعية — فيما يرى — يتضمن ثلاث مشكلات هى :

(٣٥) هناك نقد حاد يسير فى هذا الاتجاه . و يستطيع القارئ أن يقف عليه فى :

Max Gluckman, *An Analysis of the Sociological Theories of B. Malinowski* (Rhodes-Livingstone Papers, No. 16, 16 & 1949).

*The Elementary Forms of Religious Life.*

“On the Concept of Function in Social Science” *Structure and Function in Primitive Society* (London 1952), pp. 178-87. (٣٦)

- ١ - ما هو نوع البناء الاجتماعي القائم ؟
- ٢ - كيف تؤدي البناءات الاجتماعية وظائفها ؟
- ٣ - كيف تظهر إلى حيز الوجود نماذج جديدة للبناء الاجتماعي ؟

ولكنه لم يستطع أن يحرز أى تقدم عن دوركايم ، فيما يتعلق بإمكانية الكشف عن إجابة على هذه التساؤلات من خلال نسق نظرى واضح ومحدد .

وبعد ظهور أعمال راد كليف براون ، اتجه التفسير فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية ( وإلى حد ما فى الأنثروبولوجيا بصفة عامة ) نحو الكشف عن وظائف الأنشطة المتكررة ، أو النظم فى النسق الاجتماعى . ثم شاع هذا النوع من التفسير بعد ذلك فى علم الاجتماع نتيجة أعمال تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون وآخرون غيرهم . غير أن هناك اعتراضاً على كين الوظيفية نظرية على الإطلاق . أولاً : يمكن القول بأن مسلمة الأهداف العامة لا يمكن أن تمثل تفسيراً ، بل إنها بالتأكيد ليست تفسيرية دائماً . إذ أن ما تقدمه لنا هو الوصف أو معاودة الوصف (٣٧) « ومن الجدير بالملاحظة هنا ، أنه فى العلوم البيولوجية حيث استخدمت فكرة الوظيفة أساساً - كان هناك تطوراً منظماً من الوصف الوظيقي إلى التفسير السببي . وثانياً : نظراً لأن مفهوم الوظيفة يعتمد على مماثلة بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية ، فإنه يمكن القول بأن هذه المماثلة ليست ملائمة تماماً للوظيفية لكى نمنحنا تفسيرات صادقة عن الظواهر الاجتماعية . هى إذن لا تستطيع أن تقدم لنا تفسيراً صادقاً . وتثير المماثلة عدة صعوبات ، فالمجتمعات تغير بناعاتها ، بينما لا يحدث ذلك بالنسبة للكائنات العضوية . ومن العسير أن نحدد حالات « الصحة » و « المرض » فى المجتمع ، بنفس الطريقة التى نحدد بها هذه الحالات بالنسبة للكائنات العضوية ؛ ومن ثم يصعب أن نتحدث بدقة عن الوظائف « السوية » أو « المرضية » و « للأعضاء » ، أو عن « الوظيفية » و « الخلل الوظيقي » ( والحقيقة أن كل هذه الأوصاف للمجتمع تنطوى على أحكام قيمية ) . ومن العسير أيضاً اكتشاف وظيفة نشاط أو نظام اجتماع بنفس التحديد الذى يبدو فى معرفتنا بوظائف الكائنات العضوية ، والذي يتم فى نطاق علم الأحياء عن طريق فحص حالات متنوعة ( وهناك فضلاً عن ذلك فى العالم العضوى ،

ارتباط تلازى بين «العضو» و «الوظيفة» لا يتحقق في العالم الاجتماعى . ويتربط على هذه الصعوبات عدة نتائج هى :

١ - أنه حتى إذا كانت بعض التفسيرات للظواهر الاجتماعية صادقة ، فإن نطاق هذا التفسير يكون محدوداً للغاية ، طالما أنه من المسير تفسير ظاهرة التغير البنائى البالغة الأهمية .

٢ - أننا لا نستطيع فى الحقيقة أن نحدد فى حالات كثيرة الإسهام الذى يقدمه النشاط الاجتماعى للمحافظة على استمرار النسق الاجتماعى ، إلا فى حدود تقويمية .

٣ - أننا لا نستطيع بسهولة أن نعين وظيفة محددة لنشاط اجتماعى معين .

وقد لاحظ جيلنر E. A. Gellner فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة ، أنه يمكن أن يوجد فى المجتمع «جوانب غير وظيفية» ، وأن الدراسة المقارنة (التي تشتمل على الدراسة التاريخية أيضاً) ضرورية إذا ما حاولنا التحقق من هدف قضية تتعلق بالوظيفة الحقيقية لنشاط معين فى أى مجتمع (٣٨) .

والواقع أن الوظيفية كنظرية بالمعنى الذى منحه إياها دوركايم وراى كليف براون قد انخفضت إلى حد كبير . ويتزايد الاتجاه الآن نحو تبرير وجودها كدخل أو منهج ملائم لدراسة المجتمع . وسوف نتناولها بهذا المعنى فى الفصل القادم . وهكذا يستخدم مفهوم الوظيفة الآن - ومنذ أن ظهرت محاولات التوصل إلى تفسير بمعناه الرياضى - ليشير إلى الارتباط الوظيفى بين بعض الأنشطة الاجتماعية ، مثل قولنا أن «س» تختلف باختلاف «ص» .

أما فى علم الاجتماع الحديث ، فإننا نجد اهتماماً ضئيلاً نسبياً ببناء نظريات شاملة . فالأعمال التى قدمها تالكوت بارسونز وتلاميذه - التى تبلى على أساس أنها استثناء لهذه القضية - هى فى الحقيقة استطاعت أن تطور إطاراً تصورياً يمكنه فى مراحل لاحقة من صياغة فروض ونظريات ، دون أن يقدم نسقاً نظرياً (٣٩) . ولهذا فإن النقد الذى يمكن

E. A. Gellner, "Time and Theory in Social Anthropology" MIND LXXVII (266), ( ٢٨ ) April 1958, pp. 182 - 202.

(٣٩) ناقش جورج هوانز هذه المسألة مناقشة مستفيضة حيث كتب يقول : « من الملاحظ أن أغلب ما نعلق عليه مصطلح النظرية السوسيولوجية يتكون فى الواقع من مجموعة من المفاهيم والتمريفات ، حل نحو بمائل قاموس اللغة الذى يخلو تماماً من التقضايا . وهذا موقف يمثل بارسونز أفضل تمثيل ، فنظرياته تخلو من القضايا العامة » -

توجيهه إلى هذا العمل ، أنه يتضمن فروضاً محدودة تختلف تماماً عن النظريات . وهناك قلة من علماء الاجتماع الذين أولوا بعض الاهتمام بما أطلق عليه ميرتون « النظريات المتوسطة المدى » Theories of the Middle Range<sup>(٤٠)</sup> . ويعرف ميرتون هذه النظريات بأنها : « تتوسط الفروض المحدودة النطاق ، التي تشكل الإطار التصوري الأساسي ، الذي نأمل أن نشق منه مجموعة هائلة من الاطرادات الامبيريقية المشاهدة للسلوك » . أما الأمثلة التي يقدمها على هذه النظريات المتوسطة المدى ، فهي تتضمن بعض النظريات التي تهتم بطائفة محدودة من البيانات ، والتي تطورت في السنوات الأخيرة مثل نظريات الديناميات الطباقية ، والصراع بين الضغوط التي تخضع لها الجماعة ، ومصادر القوة ، وممارسة التأثير في مجال العلاقات الشخصية المتبادلة . وسوف نقف في الفصول القادمة نظريات من هذا النوع . وقد سبق أن اقترحنا بعض المجالات الأخرى التي يجب أن تتطور فيها هذه النظريات ، وهي نظريات الصراع الاجتماعي ، وتماسك الجماعة . على أن هناك شواهد على الاهتمام بتطوير نظرية سوسيولوجية للتصنيع أو النمو الاقتصادي<sup>(٤١)</sup> .

إن الشيء الذي يشر بالأمل أن الاهتمام أخذ يتحول مرة أخرى نحو صياغة نظريات وثيقة الصلة بالمعلومات الأمبيريقية ، وبالتالي يمكن التحقق من صحتها . لكن النظرية السوسيولوجية لا تزال تعاني من التخصص الواضح ، الذي عزل النظرية عن البحث ، وكذلك من بعض التصورات الخاطئة حول طبيعة النظرية العلمية . ولقد أفادت الأنثروبولوجيا الاجتماعية إفادة عظيمة من تقليد البحث الحقل ، الذي جعل علماء الأنثروبولوجيا في موقف يحتم عليهم اختبار مفاهيمهم ، وفروضهم ، ونظرياتهم ، في بحوث يجريها العالم بنفسه .

— على الرغم من أنه يمر على تأكيد صوبية نسق النظرية ، وقرته على الارتفاع من مستوى القضايا الامبيريقية الدنيا . ذلك أن كل ما يتحقق عند بارسوز على المستوى الأعلى هو مجموعة من الأطر التصورية . . . انظر : « هوانز ، النظرية الممارسة في علم الاجتماع ، ميادين علم الاجتماع ، د . محمد الجورى وآخرون ، دار المعارف ١٩٧٠ ص ١٨ . ( المترجم )

R.K. Merton, Social Theory and Social Structure (2nd edn. 1957). Introduction. (٤٠)

(٤١) يمكن الإشارة إلى بعض اسهامات علماء الاجتماع والاقتصاد في هذا الصدد :

Raymond Aron, Le développement de la Société industrielle (op. cit). W.W. Rostow, The Stages of Economic Growth, (1960), Gunnar Myrdal, Economic Theory and Underdeveloped Regions (1957).

أما في علم الاجتماع فإنه من اليسر أن يختار الفرد بين الاشتغال بالنظرية ، أو البحث . كما يترك علماء النظرية لأنفسهم فرصة صياغة نسيج من الأفكار المتداخلة ، بأمل أن تخضع في يوم ما لاختبار الأميريقي . لكن هناك خطأ شائع في كل من الأنثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع ، ذلك الذي يتمثل في القشل في الإدراك الحقيقي للمرحلة الأولية لصياغة المشكلة النظرية . ونستطيع في هذا الصدد ، أن نتعلم الكثير من دوركايم وماكس فيبر ، حيث ذهب كل منهما إلى أن علم المجتمع يجب أن يبدأ — شأنه شأن أى علم آخر — بطرح مجموعة تساؤلات . وفي ضوء وجهة النظر هذه ، تعتبر أعمال دوركايم — بصفة خاصة — نماذج مثله للعرض والاستقصاء العلمى . ففي كل حالة كانت توضع أولا المشكلة النظرية بوضوح ، ثم تعرض التفسيرات المتاحة لها . وبعد ذلك يقدم دوركايم الحل الذى يراه ملائماً مدعماً إياه بالشواهد الواقعية . يضاف إلى ذلك أنه كان يكمل دراساته بمناقشة لما تنطوى عليه نتائجهم ومكشافاته النظرية من فوائد عملية . ومن العسير أن نجد في علم الاجتماع بعد ذلك ، دراسات عديدة استطاعت أن تصوغ المشكلة بنفس هذه الطريقة الباهرة ، أو أن تكشف عن هذه الدقة العلمية . أما ما يمكن أن يقال — إنصافاً للدراسات الحديثة ونقداً لبعض أعمال دوركايم — أن جميع البيانات وتحليلها أصبح أكثر دقة وتحديداً .

وقد يكون من الملائم أن نختم هذا الفصل بمجموعة ملاحظات حول صياغة المشكلات النظرية ، وهى ملاحظات مشتقة من مصادر متنوعة . أول هذه المصادر الممكنة يتمثل في مشكلة التطبيق . مثال ذلك أن الاهتمام بمشكلة الفقر في أواخر القرن التاسع عشر في بريطانيا ، قد دفع إلى إجراء بعض البحوث التى تستهدف جمع الوقائع ، انتهت إلى أن المرض والبطالة هما من بين الأسباب الرئيسية للفقر . وكان هذا الاكتشاف هو أحد العوامل التى أثارت الاهتمام بأسباب البطالة ، الذى عمل بدوره على ظهور نظريات حول حركة التجارة ، والنسق الاقتصادى الرأسمالى . وهناك في الوقت الحاضر مشكلة عملية بالغة التعقيد تتعلق بأحداث النمو الاقتصادى في المجتمعات المختلفة ، تثير بدورها مشكلات نظرية عديدة يمكن إخضاعها للتحليل من جانب علماء الاجتماع والاقتصاد وغيرهم . أما المصادر الثانی للمشكلات النظرية فهو النظريات القائمة التى يمكن الكشف عن عدم ملاءمتها ، حيناً لا تستطيع أن تستوعب حالات جديدة . ففي علم الاجتماع كانت نظريات ماركس عن الطبقة ، ودوركايم عن تقسيم العمل ، وماكس فيبر عن تمهيد في علم الاجتماع

البيروقراطية من العوامل التي عملت على ظهور مناقشات نظرية ، يمكن أن تؤدي إلى صياغة نظريات جديدة . وأخيراً يمكن اشتقاق المشكلات النظرية من التصورات الفلسفية عن طبيعة الإنسان والمجتمع . فالمدى الاشتراكي القائل « بالمجتمع اللاتاني واللاتاني » ، وفكرة الاغتراب الإنساني في المجتمعات الصناعية ، ونقد السياسات البيوتوية ، يمكن أن تثير جميعاً في عالم الاجتماع الرغبة في الاستكشاف ، ومن ثم تدفعه إلى طرح تساؤلات جديدة حول أسباب الأحداث الاجتماعية .

وهكذا يبدو أنه ليس عسيراً أن نعرف كيف يمكن صياغة المشكلات النظرية في علم الاجتماع . ومع ذلك فإن طائفة محدودة من علماء الاجتماع هم الذين يشغلون باستمرار في نشاطات معينة تتعلق بحل المشكلات .

## الفصل الثالث

### مناهج علم الاجتماع<sup>(١)</sup>

أشار الرياضى الفرنسى « هنرى بوانكاريه » Henri Poincaré ذات يوم إلى علم الاجتماع قائلاً « أنه علم ذو أكبر عدد من المناهج وأقل عدد من النتائج ». والواقع أن هذا حكم قاس على نحو لا مبرر له. حقيقة أن دراسات رجال الاجتماع طوال القرن الماضى لم تتوصل إلا إلى عدد قليل — هذا إذا كانت قد توصلت أصلاً — من التعميمات ذات المستوى الرفيع التى يمكن أن تكون عناصر نظرية علمية . وبالرغم من ذلك فقد توصلت الدراسات السوسيولوجية — كما أشرنا فى الفصل السابق — إلى تحديد عدد من المفاهيم ، وتصنيف الأنماط الاجتماعية ، إيجاد بعض الإرتباطات الأساسية بين الظواهر الاجتماعية على مستوى محدود من التعميم العلمى . ولعل أهم الإسهامات التى قدمها علم الاجتماع فى الوقت الراهن هى تلك التى قدمها علم الاجتماع الوصنى (والأنثروبولوجيا) . فلدينا بيانات وصفية شاملة ودقيقة عن كثير من المجتمعات ، والصور التنظيمية ، والجماعات الاجتماعية ، على نحو يجعل من الممكن إيجاد مزيد من الإرتباطات ، ويهيئ أساساً لتصنيف وتفسير هذه الظواهر بأساليب مختلفة .

أما الجزء الحقيقى فى ملاحظة «بوانكاريه» فهو أنه قد ثار خلاف كبير حول المناهج المناسبة لعلم الاجتماع ، وأن هناك ميلاً من جانب كل مفكر نظرى سوسيولوجى (مثل كل مفكر ميتافيزيقى) إلى اقتراح اتجاه جديد لتناول الموضوع .

---

(١) يتناول هذا الفصل مناهج علم الاجتماع بمعنى المنهج العلمى ، أو منطق البحث الاجتماعى ، وليس بمعنى أساليب البحث . ويمكن لقارئ فيها يتلقى بالنقطة الأخيرة الرجوع إلى المصدر التالى الذى يتضمن كذلك عدداً من القراءات المقترحة حول الموضوع :

C. A. Maser, Survey Methods in Social Investigation (London 1958).

ويمكن للقارئ أيضاً أن يرجع باللغة العربية إلى المصدر التالى :

انظر : محمد الجوى وآخرون ، ميادين علم الاجتماع ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٠ ، ص ٦١ - ١٠٩ ، الفصل الثانى : « منهج البحث الاجتماعى » ترجمة الدكتور محمد عيسى .

ومن المفيد أن نبدأ حديثنا بتحديد الخطوط العامة للجدل الذي ثار بين أولئك الذين يفكرون في علم الاجتماع في ضوء العلوم الطبيعية ، وأولئك الذين يعتبرونه شيئاً مختلفاً تمام الاختلاف عن أى علم طبيعي ، وربما كان أقرب إلى التاريخ أو الفلسفة ، فما هى الفروق بين « الطبيعة » و« المجتمع » التى قد تستدعى الاستعانة بمناهج فى البحث مختلفة كل الاختلاف ؟ لقد كان ديلثي Diltthey<sup>(٢)</sup> أول من بين هذه الفروق بوضوح ، ثم نوقشت باستفاضة من جانب الفلاسفة والمؤرخين الألمان ، وعلى رأسهم فينبلاند Windelband وريكارت Rickert<sup>(٣)</sup> .

هناك فرقان رئيسيان بين العالم الطبيعي والعالم الاجتماعى أو الثقافى . أولهما : أن العالم الطبيعي لا يمكن ملاحظته وتفسيره إلا من الخارج ، بينما يمكن أن نلاحظ عالم النشاط الإنسانى ونفهمه من الداخل ، ولا يمكن أن يكون واضحاً إلا لأننا ننتمى إلى هذا العالم ولنا صلة بما أنتجت عقول مماثلة لعقولنا . الفارق الثانى : أن العلاقات بين ظواهر العالم الطبيعي علاقات عليه آلية ، بينما العلاقات الموجودة بين ظواهر العالم الإنسانى علاقات تخضع للقيمة وترتبط بالهدف ويترتب على هذا — فى رأى ديلثي — أن « الدراسات الإنسانية » لا يجب أن تسعى إلى إيجاد صلات عليه أو صياغة قوانين عامة شاملة ، وإنما تهتم بوضع تصنيفات تمبطينية للشخصية والثقافة تكون بمثابة إطار لفهم النشاطات والأهداف الإنسانية فى الظروف التاريخية المختلفة . ولا يمكن أن أعرض فى هذا المقام لرأى « ديلثي » — بكل تفاصيله وتعقيده — فى مناهج « الدراسات الإنسانية » . وقد أعيد عرض اتجاهه هذا — ولكن بصورة متطرفة — فى ثنايا الحجج التى أثارها « هايك Hayek » ضد « النزعة العلمية

( ٢ ) Wilhelm Dilthey, *Einleitung in die Geisteswissenschaften* (1883).

ولم تترجم أى من مؤلفات ديلثي المبدية إلى اللغة الإنجليزية . ولو أن القارئ يمكن أن يجد مرشداً وإيضاحاً لأرائه عند :

H. A. Hodges. *Wilhelm Dilthey : An Introduction* (London 1944) and *The Philosophy of Wilhelm Dilthey* (London 1952).

( ٣ ) مرض كولنجود جانب من هذه المناقشة فى كتابه :

R. G. Collingwood, *The Idea of History* (Oxford 1946), pp. 163 - 82.

وقد صدرت ترجمة عربية لهذا الكتاب الملم .

المفرطة « Scientism »<sup>(٤)</sup>. كما نلحدها متضمنة في آراء «إيفانز بريشارد» Evans-Pritchard و «كارسونلرز» Carr-Saunders التي أوردنا طرفاً منها فيما سبق. وترتبط أفكار ديلبي بالتمييز الذي عرضنا له بين التفسير العلمي ، والتفسير على أساس المهدف . والتفسير على أساس الحالات النهائية . ويبدو أن جانباً كبيراً من «التفسير الوظيفي» في الأنثروبولوجيا الاجتماعية ينسجم مع فكرته عن المنهج . من هذا مثلاً أن مالبينوفسكى ربط وظيفة النظم بالاحتياجات البيولوجية كما يعلمها المهدف الواعي . وعلى الرغم من أن الوظيفيين الذين جاءوا فيما بعد قد ظلوا على التزامهم بمستوى التفسير السوسيولوجي ، دون أن يلوهوا بعلم النفس و علم الحياة ، إلا أنهم اعتمدوا كبيراً في تفسير النظم الاجتماعية على قيم الأفراد وأهدافهم في المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها .

على أن أولئك الذين يدافعون عن «وحدة المنهج العلمي» لم يجيبوا بهفة عامة إجابة كافية على الانتقادات التي من النوع الذي وجهه «ديلبى» . بل إننا نجد رادكليف براون — وهو واحد من أشد المدافعين المتحمسين عن «علم طبيعي للدراسة المجتمع» — يتكلم ببساطة عن «القوانين» و «التفسيرات» السوسيولوجية دون أن يدخل في تحديد طبيعتها المنطقية . ويعرض «كارل بوبر» في الفصل الأول من كتابه «عظم المذهب التاريخي» \* المعنون : «المذهب ضد الطبيعي للترعة التاريخية» بعض الاعتراضات التي توجه ضد تطبيق مناهج الفيزياء على العلوم الاجتماعية ، بما في ذلك التمييز بين التفسير العلمي في الفيزياء ، وفهم المهدف والمعنى في علم الاجتماع . ولكن عندما يتقبل بعد ذلك إلى توجه النقد إلى المذاهب ضد الطبيعية ، نلحده بقصر نقده على بعض الجوانب (مثل «النظرة الكلية» و «الترعة التاريخية») ولا يشير أى إشارة إلى التمييز الأساسي الذي أقامه ديلبي .

وينبغي أن نضيف هنا أن «ديلبى» لم يهدف إلى خلق هوة بين العلوم الطبيعية والدراسات الإنسانية ؛ فهي جميعاً مرتبطة ببعضها ، وتظل حتى نقطة معينة تستخدم نفس مناهج البحث . ولكن الدراسات الإنسانية تستخدم كذلك مناهج أخرى وتنتهي إلى نتائج مختلفة . وقد أعاد ماكس فير فيا بعد الحديث حول هذه الأفكار ، ولكن فير أضفى قدراً من الأهمية أكبر بكثير على التفسير العللى . ويتأخص موقفه في الرأى القائل بأن

F. A. Hayek, "Scientism and the Study of Society" in The Counter-Revolution (٤) of Science.

K. R. Ropper, Poverty of Historicism.

التفسير السوسولوجي يجب أن يكون مطابقاً من ناحية التفسير العلمى ومطابقاً من ناحية المعنى \* . وقد عرض هذا الرأى فى دراسته للعلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية . فى هذه الدراسة يقدم لنا فيير تفسيراً علمياً تاريخياً ( مع إشارة ضمنية إلى القوانين الشاملة التى أختبرها فيما بعد ) لنمو الرأسمالية الغربية . كما استطاع فى نفس الوقت أن يعرض التفسير على النحو الذى نستطيع من خلاله أن « نفهم » الصلة بين الأخلاق البروتستانتية وقواعد السلوك الاقتصادى عند صاحب المشروع الرأسمالى .

وقد وضع كل من ديلثى وفيير تصوراتهما المنهجية على أساس البحوث التى أجرىاها فى ميدان الدراسات الإنسانية ، وأغنى فى التاريخ وعلم الاجتماع على التوالى . غير أنه من سوء الحظ أن الجانب الأكبر من المناقشات التى دارت أخيراً حول المناهج لم تتركز على دراسات واقعية (٥) . ولكن لنفترض أننا نتساءل عن النتائج المنهجية التى يمكننا استخلاصها من البحوث السوسولوجية الماثلة التى أجريت فى العشرين أو الثلاثين سنة الأخيرة ؟ أعتقد أننا لا نستطيع أن نجيب الآن إجابة حاسمة على هذا السؤال . حقيقة أن رجال الاجتماع قد أفلحوا فى التوصل إلى تعميمات إمبريقية عديدة ، ولكنهم لم يتوصلوا إلى أى قوانين سوسولوجية ذات شأن . ونجد فى ميدان الأنثروبولوجيا الاجتماعية بعض الدراسات المفيدة التى يبدو أنها تؤيد تصور ديلثى عن تفسير القيم والأهداف الإنسانية . والملاحظ على وجه العموم أن الأنثروبولوجيين كانوا أقل حرصاً من رجال الاجتماع على وضع قوانين عامة . ولكن يبدو أن ذلك القدر من النجاح الذى استطاع علم الاجتماع أن يحرزه يرجع إلى زيادة الإقبال على استخدام مناهج البحث العلمية العادية . فقد التزمت معظم البحوث الهامة التى أجريت فى العقود القليلة الماضية خطوات بحث المشكلات النظرية عن طريق صياغة فرض معين ( يقول بوجود صلة أو ارتباط علمى ) ، ثم اختبار الفرض يجمع البيانات المتصلة به وتحليلها . وقد أصبحت الأساليب المستخلصة من جمع البيانات وتحليلها أكثر دقة وإحكاماً باستمرار . ويختلف علم الاجتماع عن معظم العلوم الطبيعية فى أنه يتناول ظواهر يصعب فى الغالب - أو يستحيل أحياناً - قياسها أو تحديدها كياً أو تصنيفها تحت

\* عن هذا الموضوع انظر بالغة العربية : نيقولا تيلشيف ، نظرية علم الاجتماع . طبعته وتطوره ، ترجمة الدكتور محمد عوده وآخرون ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٢ ، ص ٢٧٥ وما بعدها ، خاصة ابتداء من ص ٢٨٠ .

( ٥ ) يسبق هذا بصفة خاصة على مرض « الفردية المنهجية » .

علاقات علمية متعددة . ولكن هذا لا يعنى اختلافاً جوهرياً فى مناهج البحث ؛ وإنما يعنى فقط مراعاة الحدود المفروضة على البحث السوسولوجى ، ومحاولة التنبؤ نظرة أكثر واقعية إلى ما يستطيع هذا البحث السوسولوجى تحقيقه . ولكن قبل أن نفل هذا نعرض أولاً لبعض القواعد المنهجية المحددة التى يبدو أنها وجهت البحوث السوسولوجية حتى الآن . ويمكننا فى هذا الصدد أن نحدد أربعة مناهج أو اتجاهات هامة ، سنسميها : التاريخى ، والمقارن والوطني ، وأخيراً الصورى أو النظرى .

### علم الاجتماع التاريخى :

اتخذ الاتجاه التاريخى صورتين رئيسيتين : أولاًهما هى تلك التى نجدها عند علماء الاجتماع الأوائل ، الذين تأثروا بفلسفة التاريخ ثم من بعدها بنظرية التطور الحيوى . وينطوى هذا الاتجاه على ترتيب معين لأولويات المشكلات التى يتناولها البحث والنظرية ، فيركز على مشكلات الكشف عن أصول ، وتطور ، وتحول النظم الاجتماعية ، والمجتمعات ، والحضارات . وهو يأخذ فى اعتباره سلسلة التاريخ الإنسانى بأكملها ، وجميع النظم الرئيسية الموجودة فى المجتمع ، كما يشمل ذلك فى أعمال كونت وسبسر وهوبوس ؛ أو بالتطور الكامل الذى قطعه نظام اجتماعى معين ، كما يبدو ذلك فى مؤلف « وسر مارك » « تاريخ الزواج الإنسانى » \* أو مؤلف « أوبنهايمر » : « الدولة » \*\* . وكل قيل من قبل أنه لا يوجد « قانون تطور » وأن هذه المؤلفات ذات الطابع التطورى ليست فى الواقع سوى وصف وتفسير تاريخى .. ويقول أحد الانتقادات الحادة التى وجهت إليه أن : المنهج التطورى المقارن قد حقق نوعاً من العبث الهائل فى المجلدات الضخمة التى أخرجها كل من « فريزر » \*\*\* و« وسر مارك » . . . (٦) . ومن غير المحتمل أن يبدى رجال الاجتماع فى المستقبل اهتماماً كبيراً بمثل هذه الأفكار التطورية . لقد ارتبطت مؤلفات

E. Westermarck, History of Human Marriage. \*

O. F. Oppenheimer, The State. \*\*

\*\*\* ارجع إلى دراسة قيمة بالغة المربية من فريزر فى المقاسة التى كتبها الدكتور أحمد أبو زيد لترجمة المربية للنصن النحوى ( الجزء الأول ) التى صدرت عن الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ .

E. R. Leach, "The epistemological background of Malinowski's empiricism", in (٦) R. Firth (ed.) Man and Culture : An Evaluation of the work of Malinowski (London 1957) , p. 121.

التطوريين بالجلد الذي كان دائراً إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حول التقدم الاجتماعي . وقد تمت تلك البحوث تحت تأثير « هذه الفكرة الباعثة والمتحركة في نفس الوقت » كما يسميها بيري Bury . وقد رد جيتزبرج في مقال قدم<sup>(٧)</sup> على بعض الانتقادات التي وجهت إلى الاتجاه التطوري ، ولكنه استمد مبرر بعض الانتقادات التي وجهت إلى الاتجاه التطوري ، ولكنه استمد مبرر وجود مفهوم التطور في علم الاجتماع من ارتباطه باهتمامنا باتجاه التطور الإنساني . ولكنني أعتقد أننا تجاوزنا إلى حد بعيد هذا الإهتمام الآن . فالاهتمام الراهن بمشكلات التنمية الاجتماعية يركز كلية تقريباً على التصنيع والنمو الاقتصادي . فهو يهتم بالتالي بظاهرة تاريخية معينة ، كما يسلّم بأن هناك منطلقات متباينة ، وأن التطور يسير في خطوط مختلفة ويمكن أن ينتهي نهايات مختلفة أيضاً . المهم أنه من الصعب على أي حال الاعتقاد بأن فهمنا للتغيرات الاجتماعية في العالم الحديث يمكن أن يستفيد كثيراً من محاولة إدخالها ضمن مخطط شامل للتطور الاجتماعي للبشرية بأكملها . كما يجب أن نسلّم صراحة أن هناك مخططات تطويرية كثيرة متباينة وأنها قد اكتسبت في بعض الأحيان طابعاً دوجماتيقياً يمكن أن يعوق الفكر والبحث . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الماركسية المترنمة . فقد تحول « الحيط الهادى » الذي تتبعه ماركس في دراسة أصلية للرأسمالية الحديثة إلى مذهب في التطور الاجتماعي ، ظل يكرر بشكل يبعث على الضجر ويفصل بعناية عن ذلك النوع من الإخضاع الذي قال به مبنسر وهو « الاستنتاج الذي تقتله حقيقة واحدة » .

على أن هذا لا ينبغي أن يقلل من شأن الإنجازات الحقيقية التي حققها التطوريون الأوائل . فقد قاموا بتصنيف كميات هائلة من المعلومات الأنثروغرافية والتاريخية بطرق مفيدة ، ورسوا الخطوط العامة للتنميطات الممكنة للمجتمعات الإنسانية . كما قدموا إسهامات هامة لمعلوماتنا عن التغير الاجتماعي . ونستطيع اعتماداً على دراساتهم أن نحدد بعض العوامل التي تؤدي إلى تغير البناء الاجتماعي في المجتمعات المختلفة ، وربما نصيغ - بدلاً من الوصف العام للتطور الاجتماعي - عدداً من القوانين والشروط المرتبطة ببعض أنواع التغير .

ويميز الاتجاه التاريخي - ولكن في صورة أخرى - أعمال ماكس فيبر ، وعدد

(٧) M. Ginzberg. "On the concept of evolution in sociology" (1932) reprinted in Essays in Sociology and Social Philosophy, Vol. I (London 1957).

من علماء الاجتماع اللاحقين الذين تأثروا به . وقد قال ماكس فير متقدماً الماركسيين في عصره ومن المؤكد أنه لا بد من رفض المفهوم المعروف بالمفهوم المادى للتاريخ كفسلفة للحياة أو كصفة للتفسير العلمى للواقع التاريخى . أما تطوير التفسير الاقتصادى للتاريخ فهو واحد من أهم أهداف مجلتنا<sup>(٨)</sup> . فماكس فير هنا يدافع عن التفسير « ضد التعامل كمنهج كاف لكل شئ » ، ويعارض الزعم الماركسى بتفسير مسار التطور الاجتماعى بأكمله . ويتضح اتجاهه التاريخى الخاص فى دراساته لأصول الرأسمالية ونمو البيروقراطية الحديثة ، والتأثير الاقتصادى للأديان العالمية . والسمات المنهجية الرئيسية المميزة لهذه الدراسات أنه يتناول بالدراسة بعض التغيرات التاريخية المعينة التى انتابت البناء الاجتماعى وبعض أنماط المجتمعات ( وتقرن بعض جوانب هذه التغيرات بأنماط أخرى من التغير ومن المجتمعات ) . وتستخدم هذه الدراسات كلا من التفسير العلمى والتفسير التاريخى فى نفس الوقت . ومن الأشياء التى تجدها فى أعمال فير أيضاً أن القضايا السوسولوجية العامة تشير إلى الاتجاهات فقط ، بينما ينطوى تطبيقها على مجتمعات ومواقف معينة على دراسة تاريخية مفصلة . وهى حتى حيث تنحصر داخل حدود معينة يفرضها الإبداع البشرى ، لا يستطيع أى من عالم الاجتماع أو المؤرخون أن يتنبأ بها .

وقد وجه هذا الاتجاه التاريخى فى علم الاجتماع المعاصر - دراسات س. رايت ميلز<sup>(٩)</sup> وريمون آرون<sup>(١٠)</sup> ، وقد كتب كلاهما مقالات عن المنهج عند ماكس فير<sup>(١١)</sup> . وقد أدى الاهتمام المتزايد بالتغير الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ، وبصنيع المجتمعات النامية إلى تشجيع قبول مناهج فير على نطاق واسع فى صياغة المشكلات وفى التعريف النموذجى المثالى للمفاهيم وفى استهداف تقديم تفسيرات علمية وتفسيرات تاريخية .

(٨) من مقدمة المحرر التى كتبها مجلة « أرشيف العلوم الاجتماعية والسياسة الاجتماعية »

Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik (1904).

See especially, White Collar (1951).

(٩)

See "Conflict and War from the view-point of historical sociology", in The Nature of Conflict (UNESCO, 1957), War and Industrial Society (1958), and the mimeographed lectures Le développement de la société industrielle.

Gerth and Mills, From Max Weber, Introduction; Aron, German Sociology. (١١)

Ch. 3.

### المنهج المقارن :

ظل المنهج المقارن يعتبر لأمد طويل المنهج السوسيولوجي الحق . وقد كان علماء الاجتماع التطوريون أول من استخدموه ، وإن كان استخدامه لا ينطوي بالضرورة على الإلتزام بالاتجاه التطوري<sup>(١٢)</sup> . وكان دوركيم أول من بين أهمية هذا المنهج بوضوح ، ذلك في كتابه « قواعد المنهج في علم الاجتماع » \* . وبعد أن ادعى دوركيم أن التفسير السوسيولوجي يقوم كلية على إيجاد ارتباطات علمية ، يلاحظ أن السبيل الوحيد لبيان أن ظاهرة معينة هي سبب ظاهرة أخرى أن ندرس حالات تكون الظاهرتان موجودتان فيها أو غائبتان معاً ، وبذلك نحدد ما إذا كانت إحدهما تعتمد على الأخرى أم لا . وتيسر التجارب في كثير من العلوم الطبيعية تحديد الارتباطات العلمية . وطالما أن التجارب أمر مستحيل في علم الاجتماع ، فإننا مضطرون - كما يقول دوركيم - لاستخدام منهج التجربة غير المباشرة ، أي المنهج المقارن . وحتى لو كان هناك بعض الشك فيما إذا كان أصلاً إيجاد ارتباطات علمية صارمة في المجال الاجتماعي ، فإننا يمكن أن نزعم على الأقل أن المقارنات المنهجية تستطيع أن تلعب دوراً مفيداً على أساس أن بعض الظواهر الاجتماعية كثيراً ما ترتبط ببعضها أو كثيراً ما تحدث وفقاً لتتابع معين .

ولكننا يجب أن نلاحظ مع راد كليف براون أن : « المنهج المقارن وحده لا يعطيك شيئاً . فلا يمكن أن يثبت شيء هكذا من الأرض دون أن تبلد أنت البهرة . فالمنهج المقارن وسيلة لاختبار الفروض »<sup>(١٣)</sup> . ويبدو أن أوجه القصور التي تعيب استخدام المنهج المقارن ترجع في جانب منها إلى عدم وجود الفروض المراد اختبارها ، أو عدم وجود فروض واضحة الصياغة منذ البداية . وترجع هذه الصعوبات في الجانب الآخر إلى مشكلة تعريف وحدة المقارنة . وهكذا نرى مثلاً أن استخدام كونت للمنهج المقارن لوضع قانونه على المراحل الثلاثة ليس قائماً على فرض علمي ، وإنما على نظرة فلسفية إلى تطور الإنسانية ككل .

(١٢) انظر مناقشة جيتزبرج المنهج المقارن في مقاله « مشكلات علم الاجتماع ونهاجه » المنشور في

Reason and Unreason in Society (London 1947).

كتاب :

• صدرت ترجمة عربية لهذا الكتاب : انظر أميل دوركيم ، قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور محمود قاسم ومراجعة الدكتور السيد محمد بدوي ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٠ .

Radcliffe-Brown, A Natural Science of Society (op. cit).

(١٣)

ويمكن أن نوجه نقداً مشابهاً إلى الكثير من مؤلفات هوبهوس أيضاً . ففي كتاب هوبهوس المعنون « تطور الأخلاق » \* - مثلاً - نجده لا يهتم بمقارنة نظم اجتماعية في أنماط مختلفة ليخبر فروضاً محدودة بقدر ما يهتم بتتبع التطور العام للنظم الاجتماعية المختلفة في ضوء تصور فلسفى للتقدم .

وهناك صعوبات أخرى تثار عند تعريف وحدة المقارنة . فهناك مشكلات هائلة تعرضنا عند مقارنة مجتمعات كاملة ببعضها ، وقد كان الأساليب الشائع هو مقارنة نظام اجتماعى معين ، أو العلاقة بين نظامين في مجتمعات مختلفة . وقد أوضح نقاد المنهج المقارن أن ما يبدو نظماً اجتماعية متشابهة في الظاهر قد تكون في الحقيقة شديدة الاختلاف في المجتمعات المدروسة . كما أوضحوا ثانياً أن النظام إذا انتزع من سياق المجتمع الكلى الذى يؤدى وظيفته فيه ، يمكن أن يؤدى إلى إساءة فهمه بسهولة<sup>(١٣)</sup> . والواقع أن هذه الاعتراضات تشير إلى نواحى قصور حقيقية . ولعله يمكن التغلب عليها عن طريق تحديد نطاق المقارنات وقصره على مجتمعات متشابهة إلى حد بعيد؛ أعنى مجتمعات من نفس النمط بحيث يكون قد تم تحديدها سلفاً على أساس عملية تصنيف \* . حقيقة أن عملية التصنيف نفسها تنطوى على نوع من المقارنة ، ولكنها مقارنة ذات طبيعة عامة وقضفاضة للغاية . عندئذ يمكن لإجراء المقارنات المفصلة المتضمنة في اختبار الفروض والباحث مطمئن إلى أن وحدات المقارنة ليست مختلفة عن بعضها كلية أو أنه أسىء تفسيرها بشكل خطير . ويبدو في الحقيقة أن المنهج المقارن قد استخدم بهذه الطريقة على أفيد وجه ممكن . وتوضح لنا هذا بعض الدراسات ، بعضها قديم وبعضها حديث . وقد أجرى هوبهوس وهوبلر وجيتزبرج دراسة مقارنة منهجية لبعض النظم الأساسية في المجتمعات البدائية<sup>(١٤)</sup> .

#### Hobhouse, *Morals in Evolution*.

(١٤) كان مالبينفسكى هو الذى وجه الانتقادات الرئيسية إلى هذه الأسس المشار إليها . وقد عرض مالبينفسكى في مقاله « الثقافة في حيوة العلوم الاجتماعية رأياً مطروحاً يلحظ إلى أن أفضل موضوع يمكن دراسته هو المجتمع الواحد ككل .

\* قارن حول هذا الموضوع : دكتور محمد الجويرى ، « فكرة الخط في العلوم الاجتماعية » . مقال بمجلة للذكر المعاصر ، عدد يناير سنة ١٩٧١ .

L. T. Hobhouse, G. C. Wheeler and M. Ginsberg, *The Material Culture and Social Institutions of the Simpler Peoples* (London 1915). (١٥)

وقد جرى منهجهن في الدراسة على تحديد أنماط مختلفة من الأنماط الاقتصادية داخل إطار فئة المجتمعات البدائية العريضة ، ثم يتقلون بعد ذلك إلى الكشف عن درجة الارتباط بين التغيرات التي تحدث في نظم الحكومة والتدرج الاجتماعي والفروق الاقتصادية وقلحفر الاتحاد الدولى لعلم الاجتماع مؤخرًا إلى إجراء عدد من الدراسات عن التدرج الاجتماعي والحراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية<sup>(١١)</sup> . وعلى الرغم من أن هذه الدراسات قد أجريت مستقلة عن بعضها ، إلا أن الهدف العام منها هو تيسير المقارنات ، وقد استخدمت عمداً نفس المناهج ونفس المفاهيم في التحليل . على أن أياً من هذه الدراسات جنيحاً لم تحاول — يجد — إختبار فروض واضحة الصياغة ، وإن كانت جميعاً مرتبطة في الواقع بفروض ضمنية ، وينظريات أكثر عمومية عن التنمية الاجتماعية في المحل الأول وعن الطبقة الاجتماعية في المحل الثاني . وهناك بعض الدراسات التي اهتمت بخصائص المجتمعات الصناعية ، واستهدفت عمداً اختبار بعض الفروض عن طريق الدراسة المقارنة . ومن هذه الدراسات دراسة ليست ويندكس المعنية « الحراك الاجتماعي في المجتمع الصناعي » (١٩٥٩)\* ودراسات ليست للسلوك الانتخابي والشرط الاجتماعية للحكم الديمقراطي في كتابه « الانسان السياسى » (١٩٦٠)\*\* .

أما إذا أردنا نماذج للدراسات المقارنة الباصرة فيجب أن نشير إلى تلك البحوث المحدودة التي تناولت بعض التغيرات داخل مجتمعات معينة . وأفضل نموذج لهذا دراسة دوركيم عن الانتحار<sup>(١٢)</sup> ، التي تستهدف الكشف عن الأسباب الاجتماعية للانتحار عن طريق الربط بين معدلات الانتحار في جماعات اجتماعية مختلفة وخصائص هذه الجماعات . وقد ركزت كثير من البحوث السوسولوجية التي أجريت أخيراً على اختبار فروض محدودة عن طريق عقد مقارنة محدودة النطاق ، مثل الارتباطات بين الحياة الحضرية ومعدلات الطلاق أو الانحراف ، وبين حجم الأسرة والحراك الاجتماعي ، وبين الطبقة الاجتماعية والتخصيل التربوى . . إلخ وقد نتجت تلك الدراسات عن ذلك النوع من

(١٦) نشرت النتائج الأولى لهذه الدراسات في « أعمال المؤتمر الدولى لعلم الاجتماع » (لندن ١٩٥٤) .  
(١٩٥٤) المجلد الأول ، وى « أعمال المؤتمر الدولى الثالث لعلم الاجتماع » (لندن ١٩٥٦) المجلد الثالث .

S. M. Lipset and R. Bendin, Social Mobility in Industrial Society (1959). •

S. M. Lipset, Political Man, (1960). • •

E. Durkheim, Suicide (English translation) (London 1952). •

(١٧)

الارتباطات والتعميم الاميريقي الذي عرضنا له في الفصل السابق .

لقد جذب القرن التاسع عشر المنهج المقارن ، ولو أنه اعتبره منهجاً صالحاً للاستخدام العام . وقد ذهب فريمان Freeman إلى أن « قيام المنهج المقارن في الدراسة يعتبر أعظم الانجازات الفكرية التي حققها عصرنا » (١٨) . ويذكر بصفة خاصة النتائج التي قاد إليها هذا المنهج في ميدان دراسة اللغة ، لما أوضح تصوره لكيفية استخدام في دراسة النظم الاجتماعية . ونلمس اليوم بعد انقضاء فترة على استخدام المنهج المقارن على نطاق واسع في الدراسات المحدودة النطاق في مجتمعات معينة بالاستعانة بأساليب بحث على جانب كبير من التطور ؛ نلمس اليوم عودة إلى الاهتمام من جديد بعقد مقارنات بين مجتمعات . والواقع أن إجراء هذه المقارنات على مستوى القوميات أمر ضروري في كثير من الحالات لاختبار النتائج التي انتهت إليها الدراسات المحدودة النطاق .

#### النزعة الوظيفية :

ظهر الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية ، في بادئ الأمر كرد فعل لزاء مناهج التطورين ومزاعمهم . وكان بمثابة انتقاد للاستخدام الساذج والسطحي للمنهج المقارن ، ومناهج التاريخ الظني ، والتي استعانت ببيانات غير حقيقية وغير منهجية عن المجتمعات البدائية المعاصرة لإعادة تصوير المراحل للحياة الاجتماعية الإنسانية . كما كان بمثابة انتقاد لهدف التطورين أو زعمهم تقديم وصف علمي للتاريخ الاجتماعي للبشرية جمعاء .

وقد صيغت فكرة « الوظيفة الاجتماعية » بطبيعة الحال في أثناء القرن التاسع عشر . وجاءت بأوضح صورها عند هربرت سبنسر . وهي تركز على المماثلة التي كانت شائعة — منذ جيل كامل — بين المجتمع والكائن الحي ، غير أنها لم تتخذ شكلاً أكثر علمية إلا بعد تطور علم الحياة الحديث . على أن سبنسر — شأنه شأن معظم المتأثرين بالمفاهيم والأفكار البيولوجية — كان مهتماً بوضع نظرية في التطور الاجتماعي . ونلاحظ أن تحليلاته لبناء الاجتماعي والوظيفة الاجتماعية الواردة في كتابه « أسس علم الاجتماع »

مختصرة وغير مقنعة، رغم ما تميز به من بعض الطرافة<sup>(١٩)</sup>. فكان دوركم كما يؤكد رادكليف براون — أول من قدم صياغة دقيقة لمفهوم الوظيفة الاجتماعية وذلك في كتابه «تقسيم العمل الاجتماعي»، وكتابه «قواعد المنهج في علم الاجتماع»<sup>(٢٠)</sup>.

وقد عرف دوركم وظيفة النظام الاجتماعي بأنها المطابقة بينها وبين احتياجات الكائن الحي الاجتماعي. ولد أشرنا من قبل في ثنايا حديثنا عن الوظيفة كنظرية إلى المشكلات التي تنشأ عن هذه المماثلة بين المجتمع والكائن الحي، وعن محاولات مثل محاولات دوركم للتمييز بين الأداء الوظيفي «السوي» و«المرضى» للنظم الاجتماعية. ولا يمكن أن نفصل الوظيفة كمنهج فصلاً كاملاً عن عيوبها النظرية. ومع ذلك فإنها تتميز ببعض الملامح التي يمكن أن نتناولها بشكل مستقل. ولقد كانت النظرة الوظيفية في صورتها المتطرفة — كما دعى إليها مالبينوسكي — ذات تأثير كبير في اقناع عديد من الأنثروبولوجيين الاجتماعيين بتركيز اهتمامهم على تقديم وصف مفصل بالغ الدقة للسلوك الاجتماعي الواقعي في مجتمعات محددة، والتخلي عن كل من الإجماع التاريخي والمنهج المقارن وشجبهما. وقد تربت نفس النتائج تقريباً اتباع الاتجاه الوظيفي مؤخراً في ميدان علم الاجتماع. رغم أنها كانت تعني هنا في الغالب قصر البحث على الدراسات القروية ودراسات المجتمع المحلي بسبب الاختلاف في أحجام المجتمعات المدروسة. وقد عاد هذا التغيير في الاهتمام للعام ببعض المكاسب الواضحة، خاصة فيما يتعلق بدراسة المجتمعات البدائية، وذلك بتأكيد على الدراسات الميدانية بما تنطوي عليه من ملاحظة دقيقة وتسجيل للسلوك الاجتماعي.

ولكننا نلاحظ هنا أيضاً أن الاتجاه الوظيفي في مؤلفات مالبينوسكي قد انطوى على تأكيد دوحماطيق للتكامل الوظيفي في كل مجتمع، بدلا من الصياغة التجريبية لفرض معين عن العلاقات المتبادلة بين النظم. وهكذا نرى أن لكل نشاط اجتماعي وظيفة يؤديها بمقتضى وجوده في المجتمع، وأن كل نشاط يتكامل بشكل كامل مع سائر

(١٩) يمكن أن نجد أكثر التصورات دقة وإسكافاً، وأكثرها سخياً أيضاً المائلة بين المجتمع والكائن الحي عند شافل في كتابه التفسير (بالألمانية): «بناء وسياة الجسم الاجتماعي» (١٩٧٥ - ١٨٧٨)، وهو تصوير متأثر بأفكار سينر، انظر: A. Schaffle, Bau und Leben des Sozialen Körpers.

(٢٠) A. R. Radcliffe-Brown "On the Concept of function in Social Science."

ويقدم هذا المقال أفضل عرض مختصر للاتجاه الوظيفي.

الأنشطة الأخرى ، بحيث لا يمكن أن نفهم ظاهرة واحدة خارج السياق الاجتماعي الكلي . معنى هذا أيضاً أنه أصبح من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - تقديم أى تفسير للتغير الاجتماعي في المجتمع إلا في ضوء المؤثرات الخارجية .

وبمرور الوقت أدخلت بعض التعديلات على الاتجاه الوظيفي بحيث أصبح أقل دوجماتيقية وأقل شمولاً من صورته الأولى . ولقد قدمه روبرت ميرتون باعتباره أحد الاتجاهات الممكنة في دراسة السلوك الاجتماعي ، محاولاً جعله أكثر إفادة بوضع عدد من الشروط التي يجب مراعاتها عند استخدامه<sup>(٢١)</sup> . ومن هذه الشروط التمييز بين الوظيفة

واختلال الوظيفة *Dysfunction* ( الأمر الذي يسمح بحدوث التغير الاجتماعي الداخلي ويدفع التهمة التي توجه إلى الوظيفة بأنها تعبر عن أيديولوجية سياسية محافظة) . على أن هذا التمييز لم يعد مقبولاً تماماً كتمييز دوركيم بين الأداء الوظيفي «السرى» و«المرضى» ، طالما أنه يدعى أنه يميز بين الأنشطة على أساس علمي ، وهو أمر تقييمي في معظم الأحوال .

والتمييز الآخر الهام الذي أقامه ميرتون هو التمييز بين الظواهر والوظائف الكامنة ، والذي يمثل إحكاماً للمبدأ الذي قال به دوركيم ، الذي مؤداه أن وظائف النظم الاجتماعية ليست واضحة على الإطلاق ، وليست ذاتها بالشكل الذي تبدو به في الظاهرة . وفقدنا هذا التمييز إلى دراسة أكثر تدقيقاً ، وكذلك أكثر خصوصية ، للتأثير الفعلي للنظم الاجتماعية ، في مقابل التفسيرات التقليدية لأثارها . كما يوضح أن أى نظام قد تكون له وظائف متعددة ، قد يلعب أحدها بالذات دوراً حاسماً في مجتمع معين على خلاف الوضع في مجتمع آخر وهكذا . وقد عرض ميرتون هذه النقطة بطريقة أخرى في نقده لنظرية دوركيم فقد ذهب دوركيم إلى أنه قد اكتشف الوظيفة الاجتماعية الفعلية للدين ألا وهي ؛

التعبير عن تأكيد التضامن الاجتماعي . وقد يكون هكذا فعلاً في بعض المجتمعات ، ولكن الدين كان أيضاً - إلى جانب ذلك - مصدراً للشقاق والصراع الاجتماعي في أحوال كثيرة . ويرتب على هذا أن تصبح الدراسة التاريخية والمقارنة لازمة للكشف عن المدى الكامل للوظائف التي يؤديها النظام الاجتماعي . وهذا أيضاً هو ما ينبغي أن تفعله هنا

إزاء ظاهرة تختلف تمام الاختلاف عن «الوظيفة» بالمعنى البيولوجي ، والتي يحسن أن نسميها «عمل» النظام أو الطريقة التي يرتبط بها بنظم أو أنشطة اجتماعية أخرى معينة . وأهم ما عادت به النظرة الوظيفية على علم الاجتماع هو ذلك التأكيد الكبير والوضوح للفكرة البسيطة التي مؤداه ؛ أن الأنشطة الاجتماعية المختلفة في كل مجتمع من المجتمعات ترتبط ببعضها ؛ ولو أنه لا يزال علينا أن نوضح في كل حالة أى الأنشطة مرتبط ببعضها ، وكيف يتم هذا الارتباط .

## علم الاجتماع الصوري :

كان علم الاجتماع الصوري Formal أو النظري\* يمثل إلهو الآخر رد فعل لزاء الانجماهاات التطورية والموسوعية عند علماء الاجتماع الأوائل . ومؤسس هذا الاتجاه العالم الألماني جورج زيمل Simmel وقد ظل إلى حد كبير اتجاهًا ألمانيًا في علم الاجتماع . وقد كان من العوامل الهامة التي أثرت على نموه ، الجدل الذي ثار حول مكانة العلوم الاجتماعية بالنسبة للعلوم الطبيعية والمدرسة الظاهراتية\*\* في الفلسفة<sup>(٢٢)</sup> . ولكن المصدر المباشر الذي يرجع إليه هذا الاتجاه هو الاهتمام بتعريف ميدان علم الاجتماع بين العلوم الاجتماعية القائمة . وعلى الرغم من أن مفهوم زيمل عن علم الاجتماع قد تعرض للدراسة مستفيضة في عصره ، إلا أنه لم يدرس بعناية من جانب علماء الاجتماع المحدثين إلا منذ سنوات قليلة مضت<sup>(٢٣)</sup> . وقد عرض زيمل هذا المفهوم أساساً في المقال الأول من كتابه « علم الاجتماع » ( الصادر عام ١٩٠٨ ) ، وهو المقال المعنون « مشكلة علم الاجتماع »<sup>(٢٤)</sup> ، حيث يقول زيمل منذ البداية أن علم الاجتماع يمثل منهجاً جديداً ، أو أسلوباً جديداً للنظر إلى الظواهر التي تناولتها فعلاً علوم اجتماعية أخرى . ويقوم هذا الاتجاه الجديد على اعتبار « صور » Forms الارتباط أو التفاعل شيئاً متميزاً مستقلاً عن المضمون التاريخي لهذا الارتباط أو التفاعل<sup>(٢٥)</sup> . ثم يشير بعد ذلك إلى أن علم الاجتماع يهتم لتلك بصور التفاعل التي لم

\* انظر من علم الاجتماع للنظرى بالغة العربية ، نيقولا تيليف ، نظرية علم الاجتماع التي سبقت الإشارة إليه ، الفضل الثامن عشر ٣٨٢ - ٤٤٤ .

Phenomenological School.

\*\*\* (٢٢) أبدي دياثي رفضه عن مفهوم زيمل عن علم الاجتماع لأنه رفض. أي محاولة لتفسير الحياة الثقافية البشرية في مجموعها ، واستهدف أكثر تقدير التوصل إلى عمل تصنيف تنميط العلاقات الاجتماعية .

(٢٣) أكثر الدراسات شهلا ذلك المسح الذي صدر في مجلد بمناسبة العيد المئوي لمولده ، وأشراف حل تميزه ولف : K. L. Wolff, Georg Simmel, 1858-1918 (Columbus-Ohio 1959).

(٢٤) نشرت ترجمة إنجليزية لهذا المقال في كتاب ولف ، التي سبقت الإشارة إليه .

(٢٥) يبرر زيمل هذا التمييز على النحو التالي : « توجد صور السيادة ، والخضوع ، والمنافسة ، وتقسيم العمل ، وتكوين الأحزاب . . . وأعداد أخرى لا تحصر من الملامح المماثلة في الدولة كما توجد في المجتمع البدني ، وتوجد في صياغة المتأخرين كما توجد في الوحدة الاقتصادية ، وفي المدرسة الفنية كما في الأسرة على السواء . وهما اختلقت المصالح التي تؤدي إلى قيام هذه الارتباطات ، إلا أن العصور التي تحقق بها هذه المصالح واحدة لا تختلف . ونلاحظ من ناحية أخرى أن نفس المصلحة يمكن أن تتجسد في أنواع شديدة التباين من الارتباطات الاجتماعية . فالمصلحة الاقتصادية تتحقق في المنافسة وفي التنظيم المخطط الذي يقيمه المنتجون . . . فالمصالح التي تقوم عليها العلاقات بين الحشيشين يتم إشباعها من خلال مجموعة لا تكاد تنتهي من الصور المثالية » .

( النص مقتول عن كتاب ولف السابق الإشارة إليه ) .

تعرض لها العلوم الاجتماعية التقليدية بالدراسة على الإطلاق . وهي صور لا تبدو في  
النظم الرئيسية كالدولة ، والنسق الاقتصادي . . . وما إلى ذلك ، وإنما في العلاقات  
الصغيرة الزائلة التي تقوم بين الأفراد . ومع ذلك يذهب زميل إلى أن النوع الأخير من  
العلاقات له أهميته على الحملة ويوضح لنا المجتمع في حالته القطرية . أما فيما يتعلق  
بمتابعة المفكرين اللاحقين لأعمال زميل فقد انقسمت إلى جانبين متميزين . إذ أحكم  
« فون فيزة » Von Wiesse المنهج وزاده دقة ، وحاول أن يقيم علم اجتماع عام على أساس  
مفاهيم العلاقات « كالمسافة الاجتماعية » ، و « الاتجاه » و « الانسحاب » . هذا بينما كرس  
آخرون — أحدثهم جميعاً جورج هومانز G. Homans — أنفسهم للدراسة « الصور الأولية  
للسلوك الاجتماعي » ( أو الجماعات الصغيرة ) ولكنهم كثيراً ما اغرقوا عن وجهة نظر زميل  
الداعية إلى عدم تفسير هذه العلاقات تفسيراً سيكولوجياً خالصاً .

على أن تصور زميل لعلم الاجتماع يتميز بمدى أوسع من ذلك الذي اعتقدته الدراسات  
اللاحقة التي بدأ تأثيره فيها واضحاً . حقيقة أنه أهم في كتابه « علم الاجتماع بالصور  
« الصغرى » من التفاعل ، ولكنه درس في كتاب « فلسفة التقود Philosophie des Geldes »  
بعض العلاقات الاجتماعية الرئيسية ، خاصة في المجتمعات الرأسمالية الحديثة . ومن  
الأمور الجديدة بالملاحظة ونحن نعيد النظر في تصور زميل لعلم الاجتماع أن نسبة  
كبيرة من القضايا القليلة نسبياً التي أمكن التوصل إليها كدليل على أن علم الاجتماع علم  
تعميمي يرجع الفضل فيها إلى زميل . من هذا مثلاً القضايا الخاصة بالصراع وآثار التغير  
في حجم الجماعات الاجتماعية .

ويبدو أن اثنين فقط من بين الاتجاهات السوسولوجية التي عرضتها لها هنا — هما  
«الاتجاه التطوري والاتجاه الوظيفي» — قد عمرا أمداً طويلاً . فقد ساهم العلماء التطوريون  
في تقديم مخططات مفيدة للتصنيف وتقديم بعض التفسيرات المنصبة للتاريخ الاجتماعي  
البشري . ولكنهم ساهموا أولاً وقبل كل شيء في صياغة وتحليل مشكلات التغير الاجتماعي .  
إلا أن تفسيراتهم لا تمثل نظريات علمية في التطور الاجتماعي ، ولا قادت تصوراتهم  
العامة عن التطور ، ولا من المحتمل أن تقودنا إلى أي نظرية علمية عن عوامل أو ميكانيزمات  
النمو الاجتماعي . وليس من المتوقع حدوث مزيد من التقدم في هذه الاتجاهات ، أما  
العلماء الوظيفيون فقد أدوا خدمة لعلم الاجتماع بأن وجهوا الاهتمام إلى العمل الفعلي الذي

تؤديه النظم الاجتماعية ( بما في ذلك العلاقات المتبادلة بينها ) في مجتمعات محددة معلومة .  
غير أن المماثلة الحيوية التي يتركز عليها اتجاههم ليست مرضية من الناحية النظرية ،  
وقطعينا في نفس الوقت صورة مضللة عن التماسك الاجتماعي .

أما كل من الاتجاه الصوري والاتجاه المقارن في علم الاجتماع فيمدنا بمناهج مناسبة للدراسة  
المجتمع الإنساني دراسة نظرية . وهما يشتركان في كونهما يصيغان تعميمات علمية ، وأن كلا  
منهما يكمل الآخر ، بمعنى أن الأول يمكن أن يعتبر دراسة سوسيولوجية للجماعات الصغرى \*  
Micro-Sociology يهتم بدراسة العلاقات اليومية غير الرسمية المتبادلة بين الأفراد . بينما يعتبر  
الأخير خاصاً بالنظم الاجتماعية الرسمية . بمعنى آخر يمكن اعتبارهما بديلان . غير أن  
توضيح هذا الأمر يقتضى مناقشة أكثر استفاضة مما هو ممكن في هذا المقام <sup>(٢٢)</sup> .

فإلى أى مدى يمكن أن نسمح لأنفسنا فيما يتصل بهذين الاتجاهين بأن نتكلم عن  
« المنهج العلمى » في علم الاجتماع ؟ يبدو لى أن هذا الفرع من الدراسة علمى في منهجه  
وفى مقاصده . والملاحح الهامة للمنهج هى :

- ١ - أن يهتم بالحقائق ( وليس بإصدار أحكام قيمة عليها ) .
- ٢ - أن يقدم شواهد أميرية يقية تأييداً للأحكام التى يقررها .
- ٣ - أن يكون موضوعياً ( بمعنى ألا يمنع أى فرد من تأسيس أحكامه على الشواهد ) .

أما من ناحية المقصد العلمى ، فإن علم الاجتماع يهدف إلى :

- ١ - الوصف الدقيق عن طريق تحليل خصائص الظواهر الاجتماعية والعلاقات التى  
تربط بينها .

- ٢ - والتفسير عن طريق صياغة الأحكام العامة <sup>(٢٣)</sup> .

---

\* من هذا الموضوع انظر باللغة العربية ، نيقولا تياشيف ، المربع السابق ، الفصل التاسع عشر القياس  
الاجتماعى وسوسيولوجيا الجماعات الصغيرة ( الميكروسوسيولوجيا ) ص ٤٤٥ - ٤٥٦ . ( الترجمة )  
.. ( ٢٦ ) لم يتم أى من أرسول علم الاجتماع حتى الآن باستعراض الجدل الذى دار بين زميل وودوركيم . والله  
يمكن أن يكون بمثابة نقطة الانطلاق الضرورية لجل هذه الدراسة .

( ٢٧ ) انظر : Quentin Gibson, The logic of Social Inquiry (London 1960), Introduction .

قد اقتبسنا عنها المعلومات المذكورة مع تعديلات طفيفة .

ولعلنا نسلم بسهولة بأن علم الاجتماع كفرع من فروع العلم يواجه صعوبات كبرى من هذه النواحي جميعاً . غير أن المشكلات الواسعة لهذه الصعوبات تقطع بأن هذا العلم قائم ووجود لأنه يجاهد دائماً من أجل أن يكون علماً : واقعياً ، وإمبيرياً ، وموضوعياً ، ووصفياً ، وتفسيرياً .

ولعلنا نختم هذا الفصل بأن نستعرض بإيجاز ما يمكن أن تحققه مناهج علم الاجتماع ، وما هي الحدود المفروضة عليها في هذا الصدد . أولاً : يستطيع عالم الاجتماع أن يجمع بيانات أمبيرية تمكنه من الحكم على المسائل العملية على نحو أكثر رشداً مما تمكنه منه الأفكار التقليدية . ثانياً : بوسعه في بعض الأحيان أن يقدم تنبؤات معقولة حتى عندما يكون غير قادر على تقديم تفسير للشواهد . ثالثاً : يستطيع أن يفسر بعض الظواهر الاجتماعية ، أى أن يصنف الأحكام الخاصة بها تحت أحكام أكثر عمومية . وفي هذه النقطة الأخيرة تخضع مناهج علم الاجتماع لأخطر القيود وأكثرها جدية ، وذلك بسبب تعقد الارتباط والتداخل بين الأحداث الاجتماعية وبسبب عامل الإبداع الإنساني ؛ الأمر الذي يترتب عليه أن التعميمات العلمية قابلة للتصويت والتعديل من خلال اكتشاف نماذج جديدة ، ولكنها قابلة للتصويب أيضاً من خلال إبداع نماذج وظروف جديدة ناجمة عن الحرية الإنسانية . وهي تحتاج عند استخدامها لوصف نماذج محددة معلومة أن تستكمل بدراسة تاريخية مفصلة يمكن أن تكشف عن ملامح مميزة لهذا الموقف بالذات . ونلاحظ هنا أنه ليس من الدلائل الحقيقية للنضوج العلمى — كما يعتقد البعض — أن بدأ علم الاجتماع يستخدم المناهج الكمية بشكل متزايد ، ولكن من أعراض النضوج العلمى أن يبدأ علماء الاجتماع يصبحون أكثر تواضعاً في دعاوهم وأكثر استعانة بالتقيد الدلائلى في تقييم مناهجهم ونماذجهم .

## الفصل الرابع

### العلوم الاجتماعية والتاريخ والفلسفة

على الرغم من أن علم الاجتماع لا يدعى أنه ذلك العلم الذي يغطي كافة جوانب المجتمع ، إلا أنه يطالب بأن يكون شاملاً . ومن ثم علينا أن نهتم - بصورة أكثر تفصيلاً من الفصل الأول - بفحص العلاقة بينه وبين العلوم الاجتماعية الأخرى ، والدراسات المختلفة التي تتناول الحياة الاجتماعية الأخرى للإنسان . وسوف أتناقش في هذا الفصل أولاً علاقاته بالعلوم الاجتماعية الأخرى مثل : الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، وعلم النفس ، علاقاته بعلمين اجتماعيين متخصصين هما الاقتصاد وعلم السياسة ، وأخيراً علاقاته بالتاريخ والفلسفة .

#### الأنثروبولوجيا الاجتماعية :

غالباً ما يقال الآن أنه بالرغم من أن علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية قد نشأ من منابع أو مصادر مختلفة تماماً ( الأول من الفلسفة ، والتاريخ ، والفكر السياسي ، والمسح الاجتماعي ، والأخرى من الأنثروبولوجيا الفيزيائية وعلم الحياة ) ، إلا أنه يصعب الآن - من الناحية العلمية - التمييز بينهما . غير أن هذه القضية تعبر عن طموح أكثر مما تفورز الواقع . فإذا درسنا المفاهيم ومناهج البحث والتحليل واتجاهات الاهتمام في العلمين ، لا تضح لنا أن الاختلاف لا يزال قائماً بينهما . ومع ذلك ، فإن النظر إلى تاريخ العلاقة بينهما يجعلنا نلاحظ أنه بعد أن مرت فترة طويلة سادت خلالها علاقة وثيقة بين العلمين ، وبخاصة حينما كان يصعب إدراك صلة الأعمال الفردية للدارسين بأى منهما ( مثل أعمال تايلور ، وسبنسر ، ووستر مارك ) ، كانت الفترة التالية لذلك تمثل الاختلاف الكامل ؛ بعد أن تبنت الأنثروبولوجيا المختل الوظيفة بصفة عامة ، واستمر علم الاجتماع ( على الأقل في أوروبا ) في اتجاهه التاريخي ، واهتمامه بمشكلات التطور الاجتماعي ، ثم ظهر في السنوات الأخيرة اختلاف جديد بين العلمين . أما الفروق الأساسية بين علم الاجتماع

والأنثروبولوجيا الاجتماعية ، التي لوحظت خلال فترة التباين فيمكن إرجاعها بسهولة إلى اختلاف موضوع الدراسة فلقد انشغل علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية — بعد أن أصبحت للدراسة الحقلية تمثل مطلباً حيوياً — في دراسة المجتمعات الصغيرة ، والتي تختلف في طبيعتها تمام الاختلاف عن مجتمعاتنا ، من حيث إنها لا تخضع نسبياً للتغير ، ولا تتوافر عنها عنها سجلات تاريخية وكانت المناهج المستخدمة في الدراسة تتسق مع هذه الحقائق ، إذ يمكن ملاحظة هذه المجتمعات بوصفها وحدات كلية وظيفية ، كما أنه من اليسير وصفها وتحليلها باستخدام مصطلحات محايدة أخلاقياً ، طالما أن عالم الأنثروبولوجيا كلاحظ خارجي ، لا علاقة له بالقيم والأفكار العامة . ولا كانت هذه المجتمعات تتغير ببطء ، ولا توجد عنها سجلات يمكن أن تصور التغيرات الماضية ، فإنه من الصير استخدام المدخل التاريخي ، بل إن ذلك يبدو أمراً غير ممكن على الإطلاق ، غير أن هذا الموقف قد تغير الآن تغيراً جوهرياً . فعظم المجتمعات البدائية — إن لم تكن كلها — قد تغيرت ، نتيجة تأثير الأفكار والتكنولوجيا الغربية ، كما أدخلت المجتمعات الكبرى تسبب على المجتمعات القبلية ، ونفت الحركات الاجتماعية والسياسية ، بحيث دفعت عالم الأنثروبولوجيا إلى الاهتمام بنفس المشكلات القيمة ، التي يواجهها عالم الاجتماع ، حينما يدرس المجتمع الذي يعيش فيه ، أو مجتمعات ذات حضارة مماثلة . وباختصار ، إننا نلاحظ أن موضوع الدراسة الآن هو المجتمعات أثناء عملية النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي ، وهذا هو الموضوع الذي يدرسه عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا على السواء ، كما كثرت أعمالهم حول هذه المشكلات في آسيا وأفريقيا . يضاف إلى ذلك أن النظر إلى المجتمعات البدائية بوصفها تمثل موضوع الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، أخذت تخفى بصورة واضحة ، كما أن أفراد عالم الاجتماع بدراسة المجتمعات المتقدمة هي مسألة موضع جدل إلى حد ما ؛ فهناك عدد كبير من الدراسات الأنثروبولوجية في المجتمعات المتقدمة ، مثل دراسة « المجتمع المحلى الصغير » وجماعات القرابة ... إلخ ومع ذلك فلا تزال التفرقة قائمة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في ضوء اختلاف المصطلحات ، والمدخل والمنهج ( بل أحياناً ما يعتبر البعض أن تدخل نشاط العلماء في ميدان الدراسة غير صحيح منهجياً ) ، لكن الالتقاء بين العلمين واضح برغم كل ذلك ، كما ترداد الرغبة في تحقيق المزيد منه .

ويجب أن نشير أيضاً إلى أنه يوجد بين المجتمعات المعاصرة فئة ثالثة بالغة الأهمية

تمظهرها المجتمعات التي لا تعد بدائية ولا هي متقدمة صناعياً . وفي هذه المجتمعات - التي تعتبر الهند نموذجاً لها - تفقد التفرقة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية معناها إلى حد كبير . فالبحوث السوسيولوجية في الهند ، سواء اهتمت بنظام الطاقة ، أو المجتمعات الحيلة الريفية ، أو بعملية التصنيع ونتاجها ، عادة ما يقوم بها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا معاً .. إن هناك فرصة حقيقية في الهند للقضاء على هذه التفرقة بين العلمين . حقيقة أن التلرب الذي يتلقاه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا يحول دون ذلك إلى حد ما ، إذ أنهم يحصلون على تدريبهم في أحد الأقطار الغربية حيث لا تزال هذه التفرقة قائمة . لكن تطور العلوم الاجتماعية في الهند ، وتناقص الاعتماد على الموارد التعليمية الأجنبية ، سوف يؤدي إلى التكامل الحقيقي بين مناهج ومفاهيم العلمين في ضوء المشكلات المدروسة ، والمهام الملقة على البحوث الملائمة للحياة الاجتماعية هناك .

#### علم النفس :

إن مشكلة العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع ، ومكانة علم النفس الاجتماعي في علاقته بهما عسيرة ولم تحسم بعد . وهناك اتجاهان متطرفان في هذا الصدد . فقد اعتقد ميل J. S. Mill أننا لا نستطيع الزعم بأنه قد أمكن تأسيس علم اجتماعي عام ، إلا بعد أن يبدو بوضوح أن التعميمات الاستقرائية في هذا العلم قد سم امتناباتها منطقياً من قوانين الفكر . « فالكائنات الإنسانية في المجتمع لا تنطوي على أى خصائص فيما عدا تلك التي تشتق من قوانين الطبيعة الإنسانية الفردية »<sup>(١)</sup> . أما دوركايم فيقيم تفرقة أساسية بين الظواهر التي يدرسها علم النفس ، وتلك التي يدرسها علم الاجتماع بصفة خاصة . فعلم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية الخارجية عن عقول الأفراد ، وإلى تمارس قهراً عليهم ويمكن تفسير الظواهر الاجتماعية في ضوء ظواهر اجتماعية أخرى ، لا في ضوء ظواهر نفسية . إن المجتمع ليس مجرد تجمع الأفراد ، بل إن النسق الذي يمثل هذا التجمع ، يعبر عن واقع متميز له خصائصه النوعية . . . وباختصار فإن هناك تفرقة بين علم النفس والاجتماع ، تماثل تماماً تلك التفرقة القائمة بين علم الحياة ، والعلوم الكمائية - الفسيولوجية . ويترب على ذلك ، أنه حينما تفسر ظاهرة اجتماعية مباشرة بظاهرة نفسية ، فإن المرء يتأكد من أن هذا التفسير غير صحيح »<sup>(٢)</sup> .

J.S. Mill, System of Logic, Book VI. Ch. 7.

E. Durkheim, The Rules of Sociological Method, Ch. 5.

(١)

(٢)

ولا يزال هذا التعارض بين دوركايم وميل يجد مؤيديه في الوقت الحاضر ؛ لكن يبدو أن معظم علماء الاجتماع يتخذون موقفاً وسطاً ، فالبعض مثل جيتزبرج Ginsberg يرون أنه يمكن إقامة التعميمات السوسولوجية بصورة أدق ، حيناً يتحقق التكامل بينها وبين القوانين العامة في علم النفس ، لكن ذلك لا يلغى ضرورة وجود قوانين سوسولوجية قائمة بذاتها<sup>(٣)</sup> . وبالمثل ذهب ناديل Nadel إلى أنه « يجب تنقيح بعض المشكلات التي يطرحها البحث الاجتماعي بواسطة حركة إلى مستويات أدنى للتجليل في نطاق علم النفس ، والفزيولوجيا ، وعلم الحياة »<sup>(٤)</sup> . كذلك اتجه كثير من علماء الاجتماع الألمان ومن بينهم ماكس فيبر - نتيجة تأثير ديلثي - إلى تبني الفكرة القائلة بأنه بينما يمكن صياغة تفسيرات سوسولوجية خالصة ، إلا أن عالم الاجتماع يصبح أكثر رضى واقتراناً حيناً يكون في وسعه « فهم » معنى الأفعال الاجتماعية التي يحاول تفسيرها سببياً . ويمكن إدراك هذا الفهم بوصفه يمثل نوعاً من « علم النفس العام » ، وإن كان فيبر وديلثي لم يتخذوا موقفاً عدائياً من إمكانية تطوير علم نفس علمي بالمعنى العام ، بل كان فيبر يتعاطف مع بعض أفكار فرويد .

وعلى الرغم من هذا الاعتراف الواسع النطاق بأن التفسيرات السوسولوجية والسيكولوجية يكمل أحدهما الآخر ، فإن العلمين - من الناحية العملية - لا يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ، كما لا يزال موقف علم النفس الاجتماعي - الذي يجب أن يكون قريباً من علم الاجتماع بصفة خاصة - موضع خلاف . ومن السير أن نقول إن علم النفس الاجتماعي هو ذلك الفرع من علم النفس العام الذي يرتبط ارتباطاً خاصاً بالظواهر الاجتماعية ، أو الذي يتناول الجوانب النفسية للحياة الاجتماعية . والواقع أن علم النفس برزته يمكن اعتباره « اجتماعياً » إلى حد معين ، طالما أن كل الظواهر النفسية تظهر في سياق اجتماعي يؤثر فيها إلى حد ما ، ويصبح من العسير أن نعين - ولو بصورة تمكينية - حدود علم النفس الاجتماعي . وهذا يعني أن علماء النفس الاجتماعي غالباً ما يشعرون برابطة وثيقة تربطهم بعلم النفس العام أكثر من علم الاجتماع ، وأنهم أيضاً يلتزمون بمنهج معين ( يؤكد التجربة ، والدراسات الكمية ) ، ومن ثم فهم يغفلون دائماً الملامح البنائية للوسط الاجتماعي

M. Ginsberg, Sociology (London 1934) Ch. 1.

(٣)

S.F. Nadel, The Foundations of Social Anthropology (London 1951), Ch. 8.

(٤)

الذى يحرون بحوثهم في نطاقه . على أننا نستطيع توضيح افتراق علم الاجتماع عن علم النفس الاجتماعى في ميادين متعددة . ففي دراسة الصراع والحرب توجد تفسيرات سوسيولوجية ، وأخرى سيكولوجية<sup>(٥)</sup> ، وفي دراسات التدرج الاجتماعى يبدو أن الممثل السيكولوجى قدم تحليلاً للطبقة والمكانة في إطار ذاتى بحيث يعارض التحليل السوسيولوجى [في ضوء عوامل موضوعية بدلا من الاكتفاء بإجراء بحث منظم للجوانب السيكولوجية لأحد العوامل الهامة في البناء الاجتماعى . ومن الملاحظ أيضاً أنه نادراً ما يشار إلى « سيكولوجية السياسة » التى تطورت منذ فترة بعيدة ، نتيجة بعض الظواهر الواضحة في السلوك والبناء السياسى . وعموماً فإننا نستطيع أن نكشف في كل ميدان للدراسة ، أن علم النفس وعلم الاجتماع يمثلان مجالين مختلفين من مجالات الإهتمام .

• وهناك بالطبع دعاوى عديدة تطالب بتحقيق مزيد من التكامل بين العلمين . ويمكن أن نشير إلى بعض المحاولات في هذا الصدد . ومن أهم هذه المحاولات الأعمال الحديثة لجيرث Gerth وميلز Mills<sup>(٦)</sup> ، حيث يقول الكاتبان : « يحاول عالم النفس الاجتماعى أن يصف ويفسر سلوك ودوافع الرجال والنساء في مجتمعات مختلفة الأنماط . وهو يتساءل كيف يتفاعل السلوك الخارجى والحياة الداخلية للفرد كل منهما مع الآخر ، ويسعى إلى وصف نماذج الأشخاص التى توجد غالباً في مجتمعات مختلفة الأنماط ، ثم يحاول تفسيرها من خلال تتبع التفاعل المتبادل بينهم وبين المجتمعات التى يعيشون فيها » . وهكذا يكون ميدان الدراسة في علم النفس الاجتماعى هو التفاعل بين الشخصية الفردية والبناء الاجتماعى . ويرى جيرث وميلز أنه يمكن دراسة هذا الموضوع إما من زاوية علم الحياة ، أو من زاوية علم الاجتماع . وكانت المشكلة في الماضى القريب تتمثل في أن التفسيرات التى تأتي من زاوية معينة ، تظل منعزلة عن تلك التى تقدمها الزاوية الأخرى ، وبالتالي يتم تناول كل منها بمناهج ومصطلحات مستقلة أكاديمياً . ولقد حاول جيرث وميلز تخطي هذه العقبة باستخدام مفهوم « الدور » في تعريفهما للشخص والنظم : « فالبلور الاجتماعى

(٥) See M. Ginsberg, "The Causes of War" in Reason and Unreason in Society (op. cit). pp. 177. 95.

ويمكن تتبع الفروق بين المدعين السوسيولوجى والسيكولوجى ، وبعض محاولات التغلب عليها في :

The Nature of Conflict; UNESCO, 1957).

Hans Gerth and Wright Mills, Character and Socis Structure (London, 1954).

(٦)

يمثل نقطة الالتقاء بين الكائن العضوى الفردى والبناء الاجتماعى ، وهو يستخدم ك مفهوم رئيسى فى إطار يسمح بتحليل الشخصية والبناء الاجتماعى معاً .

والواقع أن هذا الكتاب قد أعاد مناقشة تلك المشكلة الرئيسية الخاصة بالعلاقة بين الفرد والمجتمع ، والتي سبق أن تناولها جيتزبرج فى دراسة رائدة له حينما بحث التأثير النسبى للفريزة والعقل فى الحياة الاجتماعية من خلال نظريات العقل الجمعى ، ومشكلات الرأى العام ، والسلوك الجماعى المنظم<sup>(٧)</sup> . ولقد هجر علم النفس الاجتماعى مؤخراً هذه الدراسة ، واتجه نحو البحوث الإحصائية والتجريبية التى تهتم أكثر ما تهتم بالفرد أو مجموعات صغيرة من الأفراد . ومن ثم فقد إتصاله بعلم الاجتماع . وأن هناك حاجة ماسة لتحقيق هذا الارتباط مرة أخرى بين العلمين .

وأخير علينا أن نعيد النظر فى الاعتراض الذى وجه إلى الاتصال بين العلمين . لقد حاول دوركايم أن يستبعد التفسير السيكلوجى من علم الاجتماع ، لكنه كان غالباً ما يرجع إليه بصورة ضمنية . وذهب رادكليف براون حديثاً إلى أن علم الاجتماع وعلم النفس يدرسان أنساقاً مختلفة تماماً ؛ فالأول يدرس النسق الاجتماعى والآخر يتناول النسق العقلى ، ولهذا فهو يرى أنه من الصير تحقيق التكامل بين هذين المستويين من التحليل<sup>(٨)</sup> . غير أن هذه النظرة تبدو بالغة التطرف ، إذ كثيراً ما تصادف فى وقت معين بحثاً خصبة حتى فى العلوم الطبيعية ، أجراها رواد العلوم الأخرى مثل الكيمياء الحيوية والطبيعية . وعموماً فإن هذه النظرة هى من بقايا تصنيف كونت للعلوم ؛ ولذلك فنحن بالتأكيد بحاجة أكثر إلى تصور حديث لتسلسل العلوم .

### الاقتصاد :

لاحظ ألفرد مارشال Alfred Marshall فى محاضرة افتتاحية له بجامعة كيردج عام ١٨٨٥ ، حينما كان بصدد فكرة كونت عن العلم الاجتماعى العام ما يلى : « لا شك فى أنه إذا وجد هذا العلم ، فإن الاقتصاد سيكون سعيداً بأن ينضم تحت جناحه . لكنه لم يتحقق حتى الآن ، بل لا توجد علاقات تشير إلى إمكانية وجوده ، ولهذا فلا جدوى من الانتظار

M. Ginsberg, The Psychology of Society (London 1921).

(٧)

A.R. Radcliff-Brown, A Natural Science of Society.

(٨)

القيم . إن علينا أن نفعل ما في وسعنا بالإعتماد على مواردنا الحالية »<sup>(٩)</sup> . والآن ، هل يصدق هذا الحكم حتى وقتنا هذا ؟ إنني لا أعتقد ذلك . لقد وجد علم الاجتماع ، كما اهتم علماء الاجتماع بفحص أوجه النقص في النظرية الاقتصادية ، وقدموا إسهاماً في دراسة الظواهر الاقتصادية . ومن ناحية أخرى نلاحظ أن علماء الاقتصاد أنفسهم أصبحوا لا يقبلون ذلك التكرار الممل للعبارة التي تظهر في التحليل الاقتصادي دائماً والتي مؤداها : « أن كل الظروف الأخرى ثابتة » ، وحاول كثيرون منهم أن يذهبوا إلى ما وراء الوصف ( الذي يشغل جزءاً كبيراً من المؤلفات الاقتصادية المدرسية ) أو الإستنباط من مجموعة إفتراضات قبلية بسيطة عن السلوك الإنساني .

ويمكن أن نجمع الإنتقادات والإسهامات السوسيولوجية الحديثة تحت عدة عناوين ؛ فهناك أولاً الدراسات النقدية ، التي استهدفت الكشف عن أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون علماً مستقلاً تماماً . وقد نبى هذا المدخل - على سبيل المثال - لوى Lowe في مؤلفه : الاقتصاد وعلم الاجتماع<sup>(١٠)</sup> الذي تناول دراسة أهمية الاقتصاد البحث وجوانب النقص فيه فاكشف مبدئين سوسيولوجيين تنهض عليهما القوانين الكلاسيكية للسوق هما : « الإنسان الاقتصادي » ، والمنافسة أو إنتقال عوامل الإنتاج . ولقد ذهب لوى إلى أبعد من ذلك ، حيناً اقترح مجالات خصبة للتعاون بين الاقتصاد وعلم الاجتماع . وهناك مدخل مماثل للملك يمثل سيمياند F. Simiand في مؤلفه « المنهج الوضعي في علم الاقتصاد »<sup>(١١)</sup> . وكان سيمياند معاوناً للدوركايم في مجلة الحولية الاجتماعية Année Sociologique ونبى المدخل السوسيولوجي في دراسة المشكلات الاقتصادية . وهو يرى في مقالاته التي تشكل هذا المؤلف أن المبادئ الأولى هي بمثابة فروض بحاجة إلى اختبار ، أكثر مما هي نقطة انطلاق للإستنباط المنطقي الذي يخلص إلى نتائج لا تريد في صدقها عن الفروض الأصلية . والطريق الوحيد لاختبار هذه الفروض في رأيه هو استخدام البحث السوسيولوجي ويعتبر مؤلف ماكس فيبر : الاقتصاد والمجتمع<sup>(١٢)</sup> Wirtschaft and Gesellschaft محاولة

A.C. Figou (ed). Memorials of Alfred Marshall (London 1925) pp. 163-4. (٩)

A. Lowe, Economics and Sociology, London, 1953. (١٠)

F. Simiand. La Méthode positive en science économique. (١١)

M. Weber; Wirtschaft und Gesellschaft Tübingen 1971 - 2. (١٢)

(ترجم الجزء الأول من هذا الكتاب إلى اللغة الانجليزية تحت عنوان : نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي ، نيويورك ١٩٤٧ ) .

كلاسيكية لإدخال بعض مفاهيم النظرية الاقتصادية ضمن مجال علم الاجتماع العام . وهناك عمل حديث لتولكوت بارسونز وميلسر<sup>(١٣)</sup> - يسير على هدى أفكار فيبر لكنه أكثر طموحاً إلى حد ما - يحاول أن يكشف عن أن النظرية الاقتصادية هي جزء من النظرية السوسيولوجية العامة . ويمكن أن تضم هذه الفئة أيضاً تلك الكتابات التي حاولت صياغة مبادئ الاقتصاد الاجتماعي<sup>(١٤)</sup> .

ونستطيع أن نميز ثانياً الدراسات السوسيولوجية العديدة التي اهتمت مباشرة بمشكلات النظرية الاقتصادية ، حيث فحص سيمياند أميريقياً في مؤلفه : **الألمان والتطور الاجتماعي للثروة** \* ( باريس ١٩٣٢ ثلاثة أجزاء ) العلاقة بين الأجر ومستويات الثمن ، وطور نظرية سوسيولوجية للأجور . وهناك مؤلف حديث في هذا المجال لباربارا ووتون Barbara Wootton بعنوان : **الأسس الاجتماعية لسياسة الأجور** ( لندن ، ١٩٥٥ ) \*\* وفيه حلت ووتون أولاً الجوانب غير الملائمة في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية للأجور ، ثم قدمت تحليلاً سوسيولوجياً لمحددات الأجر والفرق في المرتبات معتمدة على بيانات من المجتمع البريطاني . ويعتبر القسم الأخير من هذا المؤلف بالغ الأهمية ؛ إذ أنه يدرس الإجراءات الفعلية ، والمناقشات حول المساواة على الأجور في المجتمع البريطاني الحديث . وهناك دراسات سوسيولوجية عديدة مشابهة لذلك ، تناولت الجوانب المختلفة للنظرية الاقتصادية ، لعل أهمها تلك التي تتعلق بنظرية المنشأة . ونجد أمامنا هنا الدراسة الكلاسيكية لثورشتاين فييلن Thorstein Veblen بعنوان : **نظرية مشروع العمل** ( نيويورك ١٩٠٤ ) \*\*\* ، بالإضافة إلى دراسات أخرى لاحقة عن الشركات ، وبخاصة دراسة بيرل A.A. Berle وميتر G.C. Means بعنوان : **الشركات الحديثة والملكية الخاصة** \*\*\*\* .

وهناك ثالثاً أعمال سوسيولوجية تناولت الملامح العامة للأنساق الاقتصادية . وهنا

( ١٣ ) Talcott Parsons and N.J. Smelser, *Economy and Society: A Study in the Integration of Economic and Social Theory* (Glencoe, 1957).

D.M. Goodfellow, *Principles of Economic Sociology* (London 1939), and M.J. ( ١٤ ) Henskovits, *Economic Anthropology* (New York 1952).

Le Salaire, l'évolution Sociale et la monnaie. \*

The Social Foundations of wage Policy. \*\*

The Theory of Business Enterprise. \*\*\*

The Modern Corporation and Private Property. \*\*\*\*

بالذات يتسم التراث السوسيولوجي بالثراء ، حيث حاول علماء الاجتماع استكشاف بعض جوانب السلوك الاقتصادى التى أهتمها علماء الإقتصاد ، أو تناولوها بطريقة سطحية ، ومن بين الدراسات العامة الى تناولت الأنساق الاجتماعية ككل وإلى قلمها علماء الاجتماع ، وبعض الاقتصاديين ذوى العقلية الاجتماعية ، نظرية ماركس عن رأس المال ، ومعظم أعمال المدرسة التاريخية الألمانية مثل دراسة زومبارت W. Sombart الرأسمالية الحديثة Der Moderne Kapitalismus ودراسة بوشر K. Bucher بعنوان : نشأة الإقتصاد Die Entstehung der Volkswirtschaft ، وكتابات ماكس فيبر عن الرأسمالية ؛ وأعمال هوبسون J.A. Hopsen وبخاصة دراسته : تطور الرأسمالية الحديثة والإمبريالية وكتابات أخرى عديدة أخرى من Henry See وهناك دراسات حديثة متعددة فى هذا الميدان ذاته ، يتناول بعضها التطور الأخير للرأسمالية ، منها مؤلف شومبتر J. Schumpeter الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية \* \* ؛ ومؤلف ستراتشى J. Strachey الرأسمالية المعاصرة Contemporary Capitalism ومؤلف جالبريث K. Galbraith الرأسمالية الأمريكية American Capitalism وتوجد بالإضافة إلى ذلك مجموعة أعمال تناولت نماذج أخرى للنسق الإقتصادى ، وبخاصة النماذج البدائية<sup>(١٥)</sup> .

وبالإضافة إلى هذه الدراسات العامة عن الأنساق الاقتصادية ، أسهم علماء الاجتماع فى دراسة جوانب خاصة من التنظيم الاقتصادى مثل : نظام الملكية وتقسيم العمل ، والمهنة ، والتنظيم الصناعى . وسوف نتناول بعض هذه الإسهامات فى فصل لاحق نخصصه للنظم الاقتصادية فى المجتمع .

على أننا نستطيع أن نذهب إلى أن علم الاجتماع وعلم الإقتصاد اللذان ارتبطا ارتباطاً وثيقاً فى نشأتهما - فى أعمال كورينزاى وآدم سميث - ثم افترقا بعد ذلك - باستثناء أعمال المدرسة التاريخية الاقتصادية فى ألمانيا - قد أصبحا أشد ارتباطاً مرة أخرى فى السنوات الأخيرة . ولا يرجع ذلك فقط إلى تطور علم الاجتماع ، وإسهامه المباشر فى الدراسات

The Evolution of Modern Capitalism and Imperialism. \*

Capitalism, Socialism and Democracy. \*\*

(١٥) انظر بصفة خاصة حول الأنساق الاقتصادية البدائية :

R. Firth, Primitive Polynesian Economy (London 1939). N.J. Herakovits op. cit. M. Mauss, The Gift (English trans, 1954). and Thurnwald; Economics of Primitive Communities (1932).

الاقتصادية ، وإنما إلى تغيرات شهدتها علم الاقتصاد ذاته . وهناك جانبان أساسيان للاقتصاد الحديث يجب أن نشير إليهما في هذا الصدد : الأول تحول الاهتمام من ميكانيزم السوق إلى الإنتاج القوى الشامل أو الدخل القوى ، ذلك التحول الذى أدى بعلماء الاقتصاد إلى دراسة العوامل الاجتماعية المؤثرة في النمو الاقتصادى<sup>(١٦)</sup> . ويبدو هذا التغير بوضوح في كثير من الأعمال الحديثة حول مشكلات التطور الاقتصادى في المناطق المختلفة ، بحيث أصبح من الضرورى على علم الاقتصاد أن يتعاون مع علم الاجتماع ، أو أن يصبح هو ذاته علم اجتماع . ويتمثل الجانب الثانى في تطبيق نظرية الاحتمال على الظواهر الاقتصادية ، حيث أدى ذلك إلى إجراء بحوث أكثر واقعية للسلوك في المنشآت . والأهم من ذلك هو بناء نماذج لنوع معين من الفعل الاجتماعى الذى يجب أن يكون عاماً بحيث يشمل نماذج أخرى . ومعنى ذلك كله أن المشكلات الاقتصادية والسيولوجية بصفة عامة يمكن تحليلها في ضوء إطار تصورى واحد ، بذلك يتعين تحقيق التكامل بين بعض جوانب كل من النظرية السيولوجية والاقتصادية . وليس هناك شك في إمكانية تحقيق هذه الانجازات . وهناك بالفعل بعض المحاولات الآن تهدف إلى تطبيق نظرية الاحتمال في علم الاجتماع<sup>(١٧)</sup> .

وإذن فالارتباط الوثيق بين الاقتصاد وعلم الاجتماع أمر لا شك فيه ، لكن التطورات الحديثة كشفت عن أن الاعتراف بذلك كان من جانب علماء الاقتصاد الذين أفادوا من المفاهيم والتعميمات السيولوجية في دراساتهم للمشاكل الاقتصادية .

وهناك فئة محدودة جداً من علماء الاجتماع هم الذين اهتموا بالنظرية الاقتصادية الحديثة بصورة تسمح لهم بالتخصص في دراسة الظواهر الاقتصادية وربما الإسهام في تطوير نظرية أكثر واقعية .

### علم السياسة :

إن لعلم السياسة التقليدى ثلاثة جوانب رئيسية هى : الجانب الوصفى ( دراسة التنظيم الرسمى للحكومة والإدارة المحلية والمركزية ) والجانب العملى ( دراسة مشكلات تطبيقية

( ١٦ ) انظر عرضاً لتراتق :

Lyle W. Shannon "Social Factors in Economic Growth", Current Sociology, Vol. (3), 1957.

Jessie Bernard, art cit. in The Nature of Conflict (UNESCO 1957). : انظر ( ١٧ )

في التنظيم والإجراءات) والجانب الفلسفي (تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقييمية في إطار ما يطلق عليه عادة بالنظرية السياسية). ولا توجد في معظم كتابات علم السياسة إلا محاولات محدودة جداً للتعميم، باستثناء بعض محاولات التصنيف الأولية لنماذج الحكومات في ضوء خصائص رسمية إلى حد بعيد.

والواقع أن تأثير علم الاجتماع في مجال الدراسات السياسية تأثير شديد الوضوح. فقد بدأ الدارسون تحويل اهتمامهم من الجوانب الرسمية للأنساق السياسية، إلى دراسة السلوك السياسي الذي يمكن استخلاص تعميمات تصدق عليه. ويبدو واضحاً في تزايد عدد الدراسات الخاصة بالأحزاب السياسية، والجماعات الضاغطة، والانتخابات، والسلوك الإداري، والأيدولوجيات السياسية وغيرها. ونستطيع أن نلمس الطابع السوسيولوجي لعلم السياسة المعاصر بصفة خاصة في مجالين هما: نمو الدراسات المقارنة<sup>(١٨)</sup>، ودراسة العلاقة المتبادلة بين السلوك والأنظمة السياسية في علاقتها بالنظم الاجتماعية الأخرى<sup>(١٩)</sup>.

وهكذا تصبح العلاقة بين علم الاجتماع وعلم السياسة مختلفة تماماً عن العلاقة بينه وبين الاقتصاد. فقد تطور الاقتصاد مريعاً كعلم مستقل، وأصبح يضم في الوقت الحاضر مجموعة قضايا تشكل نظرية متقدمة، ومن ثم ظهرت مشكلة صعبة هي علاقة هذه النظرية الاقتصادية بالنظرية السوسيولوجية الأقل تقدماً. أما علم السياسة — من ناحية أخرى — فلم يستطع تطوير أي بناء نظري، إذ أن ما يطلق عليه بالنظرية السياسية — كما سبق أن أشرت — يمثل إلى حد كبير فلسفة سياسية. وهكذا استعار علم السياسة المفاهيم والتعميمات من علم الاجتماع، وأصبح يبدو بصورة أكثر وضوحاً كفرع من علم الاجتماع. ومعنى ذلك أن السياسة (أو الاجتماع السياسي) يهتم بنظام معين هو الدولة مثلما هو الأمر بالنسبة لعلم الاجتماع العائلي أو الديني، حيناً يدرس كل منهما نظاماً اجتماعياً أخرى. أما عدم وجود أية نظرية مستقلة لعلم السياسة، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود المعوقات فكرية أمام الاعتراف بأن كلامنا عن علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي هما شيء واحد.

(١٨) نذكر هنا على سبيل المثال دراسات الأحزاب السياسية انظر:

M. Duverger. Political Parties, (English trans. London, 1954) and S.M. Lipset, Political Man (London, 1960).

(١٩) هناك — على سبيل المثال — ترانثا هاللا ومصلوفاً حول العلاقات بين الأحزاب السياسية، والسلوك

الانتخابي، ونسق الطبقة الاجتماعية.

إن ذلك لا يعد مطلباً اميرالياً لعلماء الاجتماع . فهناك مبررات قوية - تبدو لي كافية - لاستمرار النظرة إلى علم السياسة - من الناحية العملية - كنسق علمي مستقل ، بصورة قد لا تلائم تماماً علم اجتماع خاص بالأسرة أو الدين . ويرجع ذلك في المحل إلى الأهمية الخاصة التي تحتلها النظم السياسية ، أو أهمية المشكلات الناجمة عن توزيع القوة والنظام في المجتمع بصفة عامة . وثانياً أن علماء السياسة قد أولوا اهتماماً خاصاً للأنساق الرسمية للحكومة وللإدارة في المجتمعات المتقدمة ، بينما اهتم كثير من علماء الاجتماع المحدثين بالملاحظة الدقيقة للسلوك الفعلي متجاهلين الإطار القانوني والسياسي الذي يمثل السياق العام للسلوك بحيث ظهرت نتائجهم بصورة غير ملائمة . وأخيراً هناك مبررات تتعلق بطبيعة البحث السوسيولوجي الحديث . لقد كان للارتباط بين علم السياسة وفلسفة السياسة فائدة كبرى ، حيث دفع دارسي السياسة إلى مناقشة المشكلات الرئيسية . غير أن غزو علم الاجتماع ميدان السياسة - وبخاصة في أمريكا - أدى إلى إجراء كثير من البحوث السطحية ، التي تساوت فيها دقة المنهج العلمي والإحصاء بعدم دلالة النتائج ، ومع ذلك فإن هذه السمة لا تقتصر على علم الاجتماع السياسي فحسب . وعلى أية حال فسوف نعود إليها مرة أخرى حيناً نناقش علاقة علم الاجتماع بالفلسفة .

والواقع أن الصلات الحالية بين علم الاجتماع والسياسة ليست بسيطة . فالدراسات التي تجرى في ميدان السياسة أصبحت ذات طابع سوسيولوجي واضح ، لكن ذلك يثير شكوك علماء السياسة ، خاصة وأنهم لا يرغبون في أن ينضوي علمهم تحت لواء علم آخر من ناحية ، وللشكوك التي تساوهم حول صدق نتائج البحث السوسيولوجي ودلائلها في مجال السياسة من ناحية أخرى . ويتضح مما سبق أن لهذه الشكوك بعض المبررات . فن العسر نجنب الحقيقة التي مؤداها : إن علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي يمكن أن يصبحا علمين مستقلين ، وأن الأخير فرع من علم الاجتماع العام . ومعنى ذلك أن علم السياسة يجب أن يتطور على نحو يحقق صلة منظمة بينه وبين العلوم الفرعية الأخرى ، وبين علم الاجتماع العام .

### التاريخ :

نعرضنا في الفصل السابق للنظرة التي تعتبر العلوم الاجتماعية والثقافية ذات طبيعة مماثلة للتاريخ ، أو هي نوع من الدراسة التاريخية . غير أن ذلك يبدو لي أمراً غير

واقعي . فقد يتداخل علم الاجتماع مع التاريخ في جانب معين ، لكنهما يختلفان تماماً في الجوانب الأخرى . وأود هنا أن أفحص باختصار بعض جوانب العلاقة بينهما . ويجب أن يكون واضحاً منذ البداية تنوع التاريخ ، وتباين صور علم الاجتماع أيضاً . ومن ثم فالعلاقة بينهما بالغة التعقيد وشديدة التنوع .

إن أول وأبسط نقطة هي أن المؤرخ غالباً ما يقدم مادة يستعين بها عالم الاجتماع ، ودائماً ما يحتاج المنهج المقارن ، بل وعلم الاجتماع التاريخي كذلك لبيانات لا يستطيع أن يقدمها سوى للمؤرخ . حقيقة أن عالم الاجتماع يجب عليه أحياناً أن يكون مؤرخاً لنفسه ، حيناً يحتاج في بحثه لبيانات هائلة لم يتم الحصول عليها بعد ، لكن ذلك ليس في وسعه دائماً ؛ إذ أن عامل الوقت يحول دونه .

ومن الملاحظ ثانياً أن المؤرخ يفيد أيضاً من علم الاجتماع .. والواقع أنه حتى وقت قريب كان المؤرخ يستعين بالفلسفة في دراسة المشكلات الهامة ، كما كان يستمد منها المفاهيم والأفكار العامة ؛ تلك التي أصبحت تؤخذ بصورة مترابطة من علم الاجتماع الآن . ولا شك أننا نستطيع أن نلمس في التاريخ الحديث ، وفي علم الاجتماع الحديث أيضاً ، ذلك التأثير المشابه بفلسفة التاريخ . فلقد ساعدت الأخيرة على تأكيد تصور الماحل التاريخية ، ومن ثم منحت التاريخ أفكاراً نظرية واهتمامات ، لم تكن توجد على الإطلاق في أعمال المؤرخين الحوليين والإخباريين القدامى ، كما زودت علم الاجتماع بفكرة النماذج التاريخية للمجتمع ، وبالتالي قدمت العناصر الأولى التي يركز عليها تصنيف المجتمعات ويبدو لي أن التاريخ الحديث وعلم الاجتماع يستخدمان نفس الإطار المرجعي الأسامي في دراسة نماذج المجتمع . وتظهر هذه الصلة واضحة في مجال التاريخ بين الاقتصاد والتاريخ الاجتماعي . ومن الجدير بالذكر ، على سبيل المثال ، أن محرري إحدى الحوليات الكبرى للتاريخ الاجتماعي وهي المجلة الدولية للتاريخ الاجتماعي قد حدد مجالها في حدودها الأولى على النحو التالي : « يقصد بالتاريخ الاجتماعي تاريخ الطوائف والطبقات ، والتجمعات الاجتماعية ، بغض النظر عن مسمياتها ، عندما ننظر إليها بوصفها وحدات مستقلة ، تساعد فيما بينها أيضاً »<sup>(٢)</sup> . ويمكن أن يعد ذلك أيضاً تعريفاً لمجال علم الاجتماع التاريخي مع تعديل طفيف . فهناك في الوقت الحاضر ، وفي أقطار كثيرة ، شواهد تدل على التعاون المتبادل بين علماء الاجتماع والمؤرخين الاجتماعيين . ففي فرنسا ، كانت

الحولية التاريخية التي أسسها وأشرف على تحريرها منذ سنوات طويلة المرحوم لوسيان فيفر Lucien Febvre تمثل موضع التقاء المؤرخين وعلماء الاجتماع وغيرهم من المتخصصين في العلوم الاجتماعية، كما لا تزال الأعمال التي قلمها فيفر ومارك بلوش March Bloch وغيرهما ذات تأثير ملحوظ. وفي إنجلترا ظهرت أعمال حديثة عديدة كشفت عن الالتقاء بين علم الاجتماع والتاريخ الاجتماعي والاقتصادي، مثل دراسات المؤرخين للبناء الاجتماعي للقرن التاسع عشر، أو خصائص الريف في العصور الوسطى، أو طبقة الأشراف في القرن التاسع عشر، وكذلك دراسات علماء الاجتماع للتاريخ الاجتماعي للمهن الفنية العليا.

بأى معنى إذن يختلف التاريخ عن علم الاجتماع؟ غالباً ما يقال إن المؤرخ يصف الأحداث الفريدة، بينما يسعى علم الاجتماع إلى صياغة التعميمات. غير أن ذلك ليس أمراً حقيقياً دائماً؛ إذ أن عمل أى مؤرخ جاد يتطوّل على تعميمات. كذلك نجد كثيراً من علماء الاجتماع يهتمون بوصف وتحليل أحداث فريدة أو سلسلة من الأحداث. وربما يكون من الأفضل أن نقول بدلاً من ذلك، أنه بينما يهتم المؤرخ عادة بدراسة سلسلة محددة من الأحداث، فإن عالم الاجتماع غالباً ما يبدأ من تعميم يخضعه للاختبار من خلال دراسة مجموعة أحداث متتابعة. وباختصار فإن أهداف كل منهما مختلفة. إلا أن هذه التفرقة الحاسمة لا تصدق صدقاً مطلقاً، فهي تعتمد إلى حد بعيد على نوعية التاريخ (فهي تصدق مثلاً على التاريخ السيامي)، وكذلك على طبيعة علم الاجتماع (مثال ذلك أنها تصدق على الدراسات المقارنة). أما إذا أقمنا تفرقة أخرى أقل قوة من السابقة، فيمكننا أن نقول مع تروفز - روبر H.R. Trevor-Roper أن المؤرخ يهتم بالفاعل بين الشخصية والقوى الاجتماعية العامة<sup>(٢١)</sup>، بينما يعنى عالم الاجتماع عناية واضحة بهذه القوى الاجتماعية ذاتها.

وكلمتا كانت التفرقة محددة، وتشتمل على الأعمال الحقيقية للمؤرخين وعلماء الاجتماع، اتضح أكثر فأكثر أنه من السبيل الفصل تماماً بين التاريخ وعلم الاجتماع؛ فكلاهما يتناول نفس الموضوع، أى دراسة الإنسان في المجتمع، من زوايا مختلفة أحياناً، ومن زاوية واحدة أحياناً أخرى. ومن الضروري لكي تتطور العلوم الاجتماعية أن توجد صلاوات وثيقة بين الدراستين، وأن يفيد كل منهما إفادة أكثر من الآخر.

## الفلسفة :

ظهر علم الاجتماع في إطار الطموح الفلسفي إلى حد بعيد ، لكي يدرس تاريخ البشرية ، ويفسر الأزمات الاجتماعية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر ، ولكن يقدم مذهباً اجتماعياً يرشد السياسة الاجتماعية . ولقد هجر علم الاجتماع هذه الغايات خلال تطوره الحديث بصورة ملحوظة ، بل يرى البعض أنه تخلى عنها تماماً . ومع التسليم بصحة ذلك ، إلا أن هناك صلات لا تزال قائمة بين علم الاجتماع والفلسفة الأقل من حيث ثلاثة اعتبارات .

أولاً : هناك فلسفة لعلم الاجتماع تأخذ معنى فلسفة العلم ، أي دراسة للمناهج والمفاهيم والأدلة المستخدمة في علم الاجتماع ، وهذا الاهتمام الفلسفي شائع في علم الاجتماع ، كما يحتاج إليه أكثر من العلوم الطبيعية مثلاً ، نظراً للصعوبات الخاصة التي تكتنف المفاهيم والنظريات السوسيولوجية .

ثانياً : هناك علاقة وثيقة بين علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية والأخلاقية . فموضوع علم الاجتماع هو السلوك الاجتماعي الإنساني الذي توجهه القيم . واذن فعلم الاجتماع يدرس القيم والتصورات الإنسانية بوصفها وقائع ، لكن عليه أيضاً أن يهتم بمناقشة القيم في سياقها الخاص ، وكما تتجلى في الفلسفة الاجتماعية والأخلاقية . ومن الضروري أيضاً أن يكون باستطاعة عالم الاجتماع (وهذا ينطبق أيضاً على غيره من المتخصصين في العلوم الاجتماعية) أن يفرق بين التساؤلات المتعلقة بالواقع ، وتلك الخاصة بالقيمة ، وبين المناقشات والتحليلات التي تناسب كل منهما . ومع ذلك فإننا غالباً ما نجد في العلوم الاجتماعية عدم قدرة على التمييز ، حينما يطالب البعض بتناول المشكلات القيمية كأمر واقعية ، بينما تتعقد مناقشة التساؤلات الواقعية ، حينما يدخل الدارسون في خضم الأفكار الفلسفية العامة والقيم . ويستطيع عالم الاجتماع عن طريق تدريب بسيط — في الفلسفة الاجتماعية أن يفرق بين المسائل المختلفة ، ويدرك في الوقت ذاته العلاقات المتبادلة بينها .

ثالثاً : قد يلذّب البعض إلى أن علم الاجتماع يؤدي مباشرة إلى ظهور الفكر الفلسفي . وكانت هذه هي وجهة نظر دوركايم حينما كتب — مثلاً — في مقال له على علم الاجتماع الديني ونظرية المعرفة يقول<sup>(١٢)</sup> : « إنني أعتقد أن علم الاجتماع — أكثر من أي

علم آخر — قد أسهم في تجديد التساؤلات الفلسفية . . . أن الفكر السوسيولوجي يتجه نحو الإمتداد — عن طريق التقدم الطبيعي — لكي يصبح فكراً فلسفياً . ويبدو هذا التحول في الدراسة التي أجراها دوركايم عن الدين ، حيناً انتقل من مناقشة المؤثرات الاجتماعية على مقولات الفكر إلى مناقشة إبستمولوجية خالصة . وقد نبى غيره من علماء الاجتماع نفس هذه النظرة ، واهتموا بمشكلات مماثلة فاعتقد كارل مانهايم Karl Mannheim — مثلاً أن علم الاجتماع المعرفي ينطوي على مضامين إبستمولوجية ، وحدد هذه المضامين بالتفصيل (٢٣) . ويبدو أن كلا من دوركايم ومانهايم يسلطان بأن علم الاجتماع يقدم إسهاماً مباشراً للفلسفة ، من حيث قدرته على حسم التساؤلات الفلسفية . لكن ذلك يكشف عن خطأ واضح ، فالإبستمولوجيا هي أساس علم الاجتماع المعرفي ، لا العكس . إن كل ما نقصده هنا هو أن علم الاجتماع قد أثار — أكثر من العلوم الأخرى — مشكلات فلسفية ، ومن ثم فإن عالم الاجتماع الذي يهتم طوال الوقت بالجوانب الشاملة لموضوع دراسته ، قد انجبه إلى بحث مسائل فلسفية تكمن دائماً وراء الفكر السوسيولوجي . إنني لا أعتقد أن هناك أى ضرر يلحق بالنظرية السوسيولوجية أو البحث ، نتيجة اهتمام عالم الاجتماع بتلك المشكلات ، بل إنه يتعين أن يسعى عالم الاجتماع إلى دراسة الفلسفة حتى يتمكن من تناول هذه المشكلات ، ذلك أن معظم جوانب الضعف في نظرية علم الاجتماع ترجع إلى سداجة المعرفة بالفلسفة ، كما أن جانباً كبيراً من الأفكار السوسيولوجية السطحية ، يرجع إلى إهمال المسائل العامة التي تنطوي عليها دراسة الإنسان .

ويجب أن نذكر في هذا الصدد أيضاً أنه بينما كان من الطبيعي أن يثير علم الاجتماع أفكاراً فلسفية ، فإن جانباً كبيراً من الفكر السوسيولوجي قد بدأ من الفلسفة . وقد أوضحنا حيناً كنا بصدد علم السياسة أن السطحية التي غلبت على بعض إسهامات علم الاجتماع ، ترجع إلى عدم ارتباطه بالمسائل العامة التي صاغتها النظريات السياسية . وينطبق ذلك أيضاً على نطاق واسع . فكثير من البحوث السوسيولوجية توصف بالسطحية لأنها تتجاهل المشكلات العامة في الحياة الاجتماعية التي صاغتها الأفكار الفلسفية العامة والمذاهب الاجتماعية . إن قوة الماركسية — في صورتها الأولى — وفعاليتها في مجال البحث الاجتماعي ، ترجع إلى حد بعيد إلى الحقيقة التي مؤداها : أن الماركسية ليست نظرية سوسيولوجية

فحسب ، ولكنها نظرة فلسفية للعالم ومذهب ثوري . ونستطيع أن نقدم مثالا آخر . فقد وصفت بياتريس ويب Beatrice Webb أكثر من مرة مبلغ ما أفادته بحثها الاجتماعي نتيجة مشاركتها الفعالة في الحركة الاجتماعية ودراستها للمذاهب الاجتماعية . وأعتقد أن أحد مصادر قوة علم الاجتماع الأوروبي يتمثل في إدراكه لعلم المجتمع باعتباره غير كاف في ذاته ، ويحتاج إلى إحكام صلته بفلسفة المجتمع ، لكي يبدأ منها صياغته للمشكلات ، ويعود إليها لتفسير المشكلات الجديدة الناتجة عن البحث العلمي .

وهكذا يجب أن يكون واضحاً من هذه المناقشة الموجزة للعلاقات بين علم الاجتماع وبعض العلوم الأخرى التي تهتم بالحياة الاجتماعية للإنسان ، مدى ما تتسم به النظرة إلى علم الاجتماع كعلم عام من عقم ، وبلغ الصعوبة التي تواجه إدراكه كعلم يسهم في تطوير نظرة شاملة للمجتمع الإنساني . إن علم الاجتماع لا بد أن يقبل القيود المفروضة عليه . إنه يستطيع أن يقدم تخطيطاً عاماً لتصوير البناء الاجتماعي ، في ضوء الجوانب التي تدرسها العلوم الاجتماعية النوعية لحل المشكلات الهامة . كما أن في وسعه أيضاً توضيح العلاقات بين الظواهر الاجتماعية التي قد يتجاهلها التخصص ، وتوجيه الاهتمام إليها ( مثل العلاقات بين المعتقدات الدينية والسلوك الاقتصادي ، وبين التلرج الاجتماعي والأحداث السياسية ، وبين القانون وأساليب الضبط الاجتماعي الأخرى ) . كما يمكن لعلم الاجتماع باستخدام المناهج المقارنة والتاريخية أن يسعى من أجل إقامة نسق للقوانين العامة . وباستطاعته كذلك أن يكشف عن الطابع الحيوي للعلاقة بين الفرد ككائن عضوي وباعتباره كائناً اجتماعياً ، تلك العلاقة التي تغفلها العلوم الاجتماعية الأخرى . وهو قادر أيضاً على توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة العلمية والفلسفية للقيم .. إن كل هذه المسائل بالغة الأهمية كإطار عام للدراسات المتخصصة كما يزداد اعتراف المتخصصون بها . ولكن باستثناء الذين يهتمون اهتماماً مطلقاً بالمشكلات المنطقية لعلم الاجتماع العام ، فإنه يتعين على علماء الاجتماع أنفسهم أن يصبحوا متخصصين فكلما ازداد اهتمامهم بمجالات محددة للبحث مثل القانون ، والدين ، والسياسة ، تزايد تأثير المدخل السوسيولوجي ، وأصبحت بحوثهم أكثر عمقاً ودقة : إننا يجب أن ندرك وحدة العلوم الاجتماعية بوصفها وحدة في المنهج والأطر التصورية ، لا بوصفها تمثل تاريخاً مشتركاً .

## قراءات مقترحة

### أولاً - أصول علم الاجتماع :

Bury, J.B. *The Idea of Progress* (London Macmillan 1920).

يتضمن هذا الكتاب عرضاً موجزاً لجذاباً لفلسفة التاريخ ونظريات التقدم ابتداء من القرن السابع عشر حتى نظريات كونت وسبنسر السوسيولوجية .

Durkheim, E. "La Contribution de Montesquieu à la constitution de la Science Sociale" reprinted by A. Cuvillier in E. Durkheim. *Montesquieu et Rousseau : Précurseurs de la Sociologie* (Paris, Rivière 1958), pp. 25 - 113.

في هذا المقال نجد تحليلاً لمفهوم مونتسكيو عن الأنماط الاجتماعية والقوانين الاجتماعية . كما نجد عرضاً لكيفية استعانة مونتسكيو بالمنهج المقارن .

Bryson, Gladys *Man and Society : The Scottish Inquiry of the Eighteenth Century* (Princeton University Press. 1945).

يمثل هذا الكتاب دراسة ممتعة لتطور الأفكار السوسيولوجية في أعمال المؤرخين والفلاسفة الاسكتلنديين .

### ثانياً - نظريات علم الاجتماع ومناهجه :

#### ١ - مؤلفات عامة :

تطوى المؤلفات التالية على أهمية بالغة في دراسة المشكلات الأساسية لعلم الاجتماع ، والقضايا التي ينهض عليها :

Mill, John Stuart, *A System of Logic* (10th edn; London, Longman Green & Co; 1879, 2 Vols.) Book VI "On the logic of the moral sciences".

Nadel, S. F. *The Foundations of Social Anthropology* (London, Cohen and West, 1951).

Popper, K. P. *The Poverty of Historicism* (London. Routledge & Kegan Paul, 1957).

Hodges, H. A. *Wilhelm Dilthey : An Introduction* (London, Routledge & Kegan Paul, 1944).

في هذا الكتاب نجد عرضاً موجزاً لوجهات نظر ديلثي حول الخصائص المميزة لكل من العلوم الاجتماعية والطبيعية .

Weber, Max. The Methodology of the Social Sciences (English trans. 1949).

Hayek, F. A. The Counter — Revolution of Science (London, 1952).

يتضمن هذا المؤلف معالجة لمنهج « فهم » معنى الفعل الإنساني ( والذي أطلق عليه بعد ذلك « الفردية المنهجية » ) . كما يتضمن تحليلاً نقدياً مستفيضاً لأعمال علماء الاجتماع الذين ظهروا خلال القرن التاسع عشر وعلى الأخص كونت وماركس .

Gibson, Quentin. The logic of Social Inquiry (London, Routledge & Kegan Paul, 1960).

## ٢ - علم الاجتماع التاريخي :

Ginsberg, M., "On the concept of evolution in Sociology" in Essays in Sociology and Social Philosophy, vol. I (London, Heinemann, 1957).

ولاحظ أن جيتزبرج يدافع في هذا المقال عن الاتجاه التطوري الذي تعرض لانتقادات مريضة .

Ginsberg, M. Essays in Sociology and Social Philosophy, III, Evolution and Progress (London, Heinemann, 1961).

Aron, Raymond. Introduction à la philosophie de l'histoire (Paris, Gillimard, 1938).

وفي الباب الثالث من هذا المؤلف نجد آرون يتناول فكرة السببية التاريخية والسياسية .

## ٣ - المنهج المقارن :

Durkheim, E. The Rules of Sociological Method (English trans. Glencoe, The Free Press, 1938) Ch. VI.

Ginsberg, M. "The Problems and Methods of Sociology in Reason and Unreason in Society (London, Longmans, Green & Co. 1947).

ولقد قدم جيتزبرج في الصفحات من ٣٩ حتى ٤١ مناقشة موجزة للمنهج المقارن . يمكننا أن نجد مناقشة هامة ومفيدة للمنهج المقارن في كل من التاريخ وعلم الاجتماع في :

Marc Bloch. "Toward a comparative history of European Societies". English trans. in F. C. Lane and J. C. Riecken (eds) Enterprise and Secular Change (London, 1953) pp. 494 - 521.

## ٤ - الوظيفية :

Radcliffe-Brown, A.R. "On the concept of function in social science", in *Structure and Function in Primitive Society* (London, Cohen & West, 1952) pp. 178 - 187.

Malinowski, B. A. *Scientific Theory of Culture and other Essays* (Chapel Hill, Univ. of N. Carolina Press, 1944).

وفي هذا الكتاب نجد مالبينفسكي يحدد ملامح اتجاهه الوظيفي في المقالة الافتتاحية التي استهل بها كتابه . كما نجده يفصل هذه الملامح في مقال مستقل له بعنوان « النظرية الوظيفية » .

— Merton, R. K. *Social Theory and Social Structure* (2nd rev. edn; Glencoe, The Free Press, 1957) Ch. I. 'manifest and Latent Functions.

— Firth, Raymond. 'Function' in *The Year Book of Anthropology*, 1950.

## ثالثاً : العلوم الاجتماعية والتاريخ والفلسفة :

## ١ - الاقتصاد :

Löwe, A. *Economics and Sociology* (London, Allen & Unwin, 1935).

ويتضمن هذا الكتاب تحليلاً إضافياً للقضايا السوسيولوجية الأساسية التي تستند إليها النظرية الاقتصادية .

Goodfellow, D. M. *Principles of Economic Sociology* (London. 1939).

Shannon. Lyle W. "Social Factors in Economic Growth", *Current Sociology*, VI (3) 1957.

حيث يتضمن مسحاً للتراث وقائمة ببيبلوجرافية . ويشير هذا المسح إلى الالتقاء بين البحوث السوسيولوجية والاقتصادية في ميدان هام من ميادين الدراسة .

## ٢ - علم السياسة :

Bendix, R. and Lipset, S.M. "Political Sociology", *Current Sociology*, VI (2) (1957).

وهنا نجد ليست يقدم مسحاً للتراث وقائمة ببيبلوجرافية تزودنا بفهم شامل لنطاق علم الاجتماع السياسي ومجالات البحث فيه .

## ٣ - علم النفس :

- Ginsberg, M. *The Psychology of Society* (London, Methuen, 1921).
- Becker, H. *For a Science of Social Man : Convergences in Anthropology, Psychology and Sociology* (New York, Macmillan, 1954).
- Blackburn, J. *Psychology and the Social Pattern* (London, Routledge & Kegan Paul, 1945).
- Kardiner, A. *The Individual and His Society* (New York, Columbia Univ. Press, 1939).
- Mead, G.M. *Mind, Self and Society* (Chicago, Univ. of Chicago Press, 1934).
- Wallas, Graham. *Human Nature in Politics* (3rd edn; London, Constable, 1921).
- Bastide, Roger. *Sociologie et Psychanalyse* (Paris, Presses Universitaires de France, 1950).

## ٤ - التاريخ :

- Gardiner, P. *The Nature of Historical Explanation* (London, 1955).
- Barth, P. *Die Philosophie der Geschichte als Soziologie* (2nd edn; Leipzig, 1915).
- Ginsberg, M. "History and Sociology" in *Essays in Sociology and Social Philosophy* (op. cit.), I pp. 163 - 179.
- وعلى القارئ أن يرجع أيضاً إلى مؤلف كارل بوبر Popper بعنوان : *The Poverty of Historicism* (op. cit) وعليه أيضاً أن يتعرف على التصور الماركسي للتاريخ . وهناك نقداً جذاباً لهذا التصور نجده في : *B. Croce Historical Materialism and the Economics of Karl Marx* (English trans. London, 1913).

## ٥ - الفلسفة :

- Durkheim, E. *Sociology and Philosophy* (English trans. London, Cohen and West, 1953).
- Ginsberg, M. "Durkheim's ethical theory" in *Essays on Sociology and Social Philosophy* (op. cit.).
- Myrdal, Gunnar. *Value in Social Theory* (London, Routledge & Kegan Paul, 1958).
- H. Marcuse, *Reason and Revolution* (New York, Oxford University Press 1941).

## البَابُ الثَّانِي

السكان والجماعات الاجتماعية



## الفضل الخامس

### السكان والمجتمع

تشكل ظاهرة السكان ميدان الدراسة في علم متخصص هو الديموجرافيا ، الذى يعتبر من بين أقدم العلوم الاجتماعية نشأة . وقد لعب هذا العلم دوراً هاماً خلال القرن التاسع عشر فيما يتعلق بنمو العلوم الاجتماعية الأخرى ، وظلت علاقته وثيقة بعلم الاجتماع . وطالما أن علم الديموجرافيا يحاول أن يتجاوز العد والقياس ، لكى يدرس أسباب تغيرات السكان ونتائجها ، وتباين معدلات الخصوبة والوفيات ، والمشكلات الأخرى الماثلة ، فإنه يدخل بالضرورة مجال علم الاجتماع وهكذا تتضمن المشاكل الديموجرافية الرئيسية دائماً عوامل اجتماعية من النوع الذى يهتم به علم الاجتماع .

على أننا نلاحظ في الوقت ذاته ، أن حجم السكان وتوزيعهم ونوعياتهم تعتبر بيانات أساسية بالنسبة لعالم الاجتماع . فقد جعل دوركايم من حجم السكان عنصراً رئيسياً في ذلك الفرع من علم الاجتماع الذى أطلق عليه المورفولوجيا الاجتماعية ، حيث صنف المجتمعات وفقاً للحجم والكثافة . ويقصد دوركايم بالحجم عدد الوحدات الاجتماعية (مثل الأفراد) في المجتمع . أما الكثافة فتشير إلى عدد العلاقات الاجتماعية في المجتمع . وهو يفرق أيضاً بين الكثافة المادية التى تتأثر بتركز السكان ، ونمو المدن ، وتطور وسائل الاتصال من ناحية ، والكثافة الأخلاقية التى يمكن أن تقاس في ضوء عدد الأفراد ذوي العلاقات الفعالة بفهم من ناحية أخرى (والعلاقات هنا ليست اقتصادية فحسب ولكنها علاقات ثقافية أيضاً) . ويعتقد دوركايم أن تزايد الحجم يؤدي عموماً إلى زيادة الكثافة ، وأن كلاهما يرتبط بتباين البناء الاجتماعى . وقد حاول في مؤلفه «تقسيم العمل الاجتماعى» (١٨٩٣) توضيح كيف يؤدي تزايد حجم السكان - من خلال تقسيم العمل - إلى تغير المجتمع من الاعتماد عن التضامن الآلى إلى مجتمع آخر يعتمد على التضامن العضوى . غير أن علم الاجتماع الحديث لا يهتم كثيراً بهذه العلاقات العامة بين حجم السكان ونمط البناء الاجتماعى وإن كانت المشكلة قد عولجت من زوايا متعددة في مؤلف ريزمان

D. Reisman الحشد الوحيد «The Lonely Crowd» .

والواقع أننا غالباً ما نجد في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى، ذلك الاهتمام بربط حجم السكان وتغيراتهم بمجانب خاصة من البناء الاجتماعي، أو بظاهرة اجتماعية معينة، كما هو الحال في اهتمام عدد من علماء الاجتماع بالعلاقة بين التغيرات الديموجرافية والحرب<sup>(١)</sup>. كما ظهرت مناقشات عديدة للعلاقات بين التغير الديموجرافي والنشاط الاقتصادي منذ أن كتب مالتس Malthus مقاله عن السكان. حتى الدراسات الحديثة حول أثر حركات السكان في النمو الاقتصادي كما هو الأمر في مؤلف آرثر لويس W. Arthur Lewis نظرية النمو الاقتصادي The Theory of Economic Growth<sup>(٢)</sup>

ومن المسائل التي تحظى باعتراف واسع العلاقة المتبادلة بين السكان والبناء الاجتماعي، كأن نقول - مثلاً - إن البناء الاجتماعي يؤثر في تغيرات السكان كما يتأثر بها أيضاً. ولحقيقة أن الدراسة السوسولوجية في هذا الميدان قد اهتمت في المحل الأول بالمؤثرات الاجتماعية على حجم السكان. وهناك في الوقت الحاضر تراث هائل حول هذه التساؤلات. ولهذا فنحن لا نستطيع أن نعرض هنا أكثر من تلخيص النتائج الأساسية التي اشتمل عليها هذا التراث. ومن الطبيعي أن تختلف المشكلات الملموسة من نموذج معين للمجتمع إلى نموذج آخر. فقد كان اهتمام علماء الاجتماع والديموجرافيا في الغرب ينصب أساساً على العوامل الاجتماعية المؤثرة على تناقص معدل المواليد، الذي ظل دائماً أدنى من معدل نمو السكان، وكان يبدو في مرحلة معينة كما لو أنه سيؤدي إلى ثبات السكان، أو حتى تناقص معدلاتهم. وعموماً فإن العوامل الاجتماعية المختلفة قد خضعت للتحليل في جانب كبير من التراث. ويمكننا أن نشير هنا إلى دراسات: ألفا ميردال Alva Myrdal الأمة والأسرة\* (لندن ١٩٤٥)، وكارسوندرز Carr-Saunders سكان العالم\*\* (اكسفورد ١٩٣٦)، وجلاس D.V. Glass سياسات السكان وتحركاتهم في أوروبا\*\*\* (اكسفورد ١٩٤٠)، والدراسة الحديثة التي قامت

(١) يجد القارئ مناقشة عامة تختلف نظريات الحرب، وكذلك النظريات الديموجرافية في:

Quincy Wright, A Study of War (Chicago 1942, 2 Vols).

(٢) هناك مسح عام لنظريات السكان، مع إشارة إلى الجيم الأمثل والموارد في:

F. F. Penrose, Population Theories and Their Application (Stanford 1934).

Nation and Family.

World Population.

Population Policies and Movements in Europe.

\*

\*\*

\*\*\*

بها اللجنة الملكية للسكان في بريطانيا<sup>(٣)</sup> . وقد تناول تقرير هذه اللجنة عرض بعض المؤثرات التي أدت إلى تناقص حجم الأسرة ، وأشار إلى التجربة البريطانية وغيرها من التجارب باعتبار أن هناك مؤثرات أخرى قد يكون لها دورها في أى مكان آخر . ومن الواضح أن تحسن أساليب ضبط النسل ، وانتشار المعرفة العامة عنها ، تعتبر من العوامل الهامة في إحداث تناقص حجم الأسرة . لكن الرغبة في تحديد حجم الأسرة لها أسباب أخرى ، من بينها نفور النساء من رعاية الأطفال ، وتغير وضع المرأة ، الذى دعم اعتراضهم على الحجم الكبير للأسرة ، وتناقص أهمية الأسرة كوحدة إنتاجية ، وتزايد الأعباء الاقتصادية لتنشئة الأطفال ( نتيجة تحديد نطاق فرص عمل الأطفال وانتشار التعليم الإلزامى ) ، وظهور رغبات جديدة تعارض الرغبة في إنجاب الأطفال ، وارتفاع مستويات الرعاية الأبوية ، وبخاصة رغبة الآباء في أن يحصل أبنائهم على أفضل فرصة ممكنة في الحياة . ولقد تأثر كل ذلك بفرص الحراك الاجتماعى المتطور ، وفي مجتمع أقل جموداً في ترتيبه الطبقي . إذ يمكن فقط بعد تحديد معدل المواليد أن يعطى لكل طفل الفرصة الكاملة لكي يصعد السلم الاجتماعى . وقد أثبتت مجموعة دراسات حديثة ، الفوائد التي تعود على أطفال الأسر الصغيرة في هذا المجال . وقد كشفت معظم الدراسات عن ارتباط تحديد نطاق الأسرة بالطبقات العليا في المجتمع أساساً ، ثم انتقاله بعد ذلك إلى الطبقات الأدنى . ويمكن تفسير هذه الخاصية - إلى حد ما - في ضوء الفروق في المعرفة . إلا أن تبني فكرة ضبط النسل بين الطبقات العليا لا يزال بحاجة إلى تفسير آخر . وقد ذهبت إحدى الدراسات الحديثة<sup>(٤)</sup> إلى أن تحديد حجم الأسرة في الطبقات الوسطى في بريطانيا ، قد بدأ مع الانكماش الاقتصادى عام ١٨٧٠ الذى هدد مستويات الرفاهية . ويمكن أيضاً تفسير الانتقال التدريجى حجم الأسرة بين الطبقات الأخرى ، من خلال فكرة محاكاة نموذج اجتماعى ، وإدراك فوائد الأسرة الصغيرة الحجم في الصراع من أجل التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

هذا وقد اهتم علماء الديموجرافيا والاجتماع بتوزيع السكان مثلما اهتموا بالحجم . أما الظاهرة الواضحة في العصور الحديثة في أوروبا الغربية وأمريكا - والتي تزداد وضوحاً

Report of the Royal Commission on Population, London, H.M.S.O.; 1949. (٣)

J.A. Banks, Prosperity and Parenthood (London 1954).

(٤)

في معظم أنحاء العالم — فهي زيادة تركز السكان في المناطق الحضرية كإحدى نتائج التصنيع . وقد ساعد ذلك على ظهور دراسات تتناول الظروف الملائمة لنمو المدن ومحاولات صياغة نماذج للمدن عن طريق البحث المقارن . ومن المسلم به أن وجود المدن يعتمد أساساً على توافر فائض اقتصادي، كما يتأثر نموها بالصناعة، والتجارة، والإدارة . وتختلف العلاقات بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية من مجتمع إلى آخر . فقد كانت المدن على مر العصور تعتمد على الريف ، ولم تكن لها السيادة على المجتمع ككل ، وكانت أيضاً تخضع للتباين في الحجم والأهمية . غير أن الحضرية أصبحت أسلوب الحياة السائد في المجتمع الحديث فقط . وهناك صراع في مجتمعات عديدة بين القرية والمدينة ؛ فقد أوضح بيرن Pirenne في مؤلفه : **مدن العصور الوسطى** \* الدور الذي لعبته المدن الأوروبية — وبخاصة خلال القرنين الرابع عشر والسادس عشر — في تحلل العلاقات الاجتماعية الاقطاعية ، ومقاومة النظام الاجتماعي . وقارن ابن خلدون في مؤلفه عن تاريخ العالم بين حياة البداوة والحضر ، وعرض نظرية في الصراع بين سكان المدن المستقرة ، وقبائل البدو الرحل ، لكي يفسر ازدهار المدن العربية وتدهورها .

ومن ناحية أخرى ، دخلت الديموجرافيا مجال الجغرافيا البشرية وعلم الاجتماع الحضري ، حينما درست الظواهر الاجتماعية في علاقاتها بتركز السكان . والظاهرة الجديدة بالاهتمام في هذا الصدد هي انقسام الأقاليم الحضرية إلى مناطق وقطاعات تتميز بملامح اقتصادية، وطبقية ، وعنصرية خاصة . ومن ثم تظهر الاختلافات بين الريف والحضر فيما يتعلق بظواهر مثل : الجريمة ، والطلاق ، والانتحار ، ونوع العلاقات الاجتماعية ، والنظرة الثقافية بصفة عامة . ولقد طور فكرة انقسام المدينة إلى «مناطق وقطاعات» بارك R.E. Park وبيرجس E.W. Burgess وغيرهما من يتمون إلى ما يطلق عليه بالمدرسة الايكولوجية في الولايات المتحدة . وقد استطاع بارك أن يفرق بين عدة قطاعات في المدينة الأمريكية : « فهناك قطاعات لا يوجد بها أطفال — وقطاعات أخرى يرتفع فيها عدد الأطفال بصورة ملحوظة مثل : المناطق المتخلفة والضواحي الحضرية التي تقيم فيها الطبقات الوسطى . . . وقطاعات ثالثة يعيش فيها غالبية الشباب غير المتزوجين . . . وقطاعات لا يقبل سكانها على الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات . . . وغيرها ترتفع فيها معدلات

الطلاق بصورة أعلى من أية ولاية أخرى، ومناطق في المدينة ذاتها لا يوجد بها حالات طلاق تماماً . . . وأخرى ترتفع فيها معدلات الانتحار بصورة واضحة ، وقطاعات . . . تنتشر فيها نسبة عالية من الأحداث الجانحين<sup>(٥)</sup> . وهناك دراسة أخرى ، قام بها أحد أعضاء هذه المدرسة وهو زورباخ Zorbaugh بعنوان *The Goltcoast and the Slum* (شيكاجو ١٩٢٩) ، تناول فيها إقليمين متطرفين في المدينة ، وقارن بين خصائصهما الاجتماعية . وتحاول الدراسات الأيكولوجية الحديثة التوصل إلى تصنيف شامل للأقاليم ، بحيث يحقق التكامل بين فكرتي مناطق والقطاعات . ويمكن أن نضرب مثالا لذلك بالدراسة التي أجراها شومبار دى لوى P. Chombart de Lauwe لمدينة باريس<sup>(٦)</sup> ، والتي حاول فيها دراسة كل من مناطق التركز ، والوحدات الأولية ، وتوزيع الطبقات الاجتماعية كل على حدة ، ثم جمع بينها جميعاً في تصنيف عام .

ولقد جذبت الحضرية — كطريقة في الحياة — إهتمام كثير من الدارسين . وتكشف شواهد عديدة — مثل معدلات الطلاق والانتحار — عن وجود فروق جوهرية بين سكان المدن ، وبين أولئك الذين يسكنون المناطق الريفية ، بل يمكن أن نجد أيضاً تبايناً هائلا داخل المدن الكبرى ذاتها . ولقد حاول علماء الاجتماع تفسير هذه الفروق في ضوء الموقف الاجتماعي ، والإنتماءات الجماعية لسكان المدن ، لكن ذلك كله انحصر في نطاق الثقافة السائدة في المدينة . وقد أوضح زيمل Simmel في دراسة: كلاسيكية<sup>(٧)</sup> كيف عملت حياة المدينة على النمو الفكري للفرد، وأنتجت نموذجاً متميزاً من الأشخاص . وهناك معالجة أقل تفاؤلاً قدمها لويس ممفورد Lewis Mumford في مؤلفه: ثقافة المدن *Culture of Cities* ، حين أكد الجوانب المرضية للحياة في المدينة ، مثل عزلة الفرد ، وتفكك صلاته الاجتماعية وشخصيته ، وازدياد الإحباط والملل ، والإحساس بالسطحية . كما عرض لويس ويرث Wirth في مقاله « الحضرية كطريقة في الحياة<sup>(٨)</sup> » لبعض الملامح الرئيسية للحياة الحضرية .

(٥) R.E. Park, in the *Urban Community* (ed. E. W. Burgess, Chicago, 1926).

P. Chombart de Lauwe; et al. *Paris et l'agglomération Parisienne* (Paris 1932, 2 (٦) Vols.).

G. Simmel, „Die Grosstadt und das Geistesleben“ in *Die Grosstadt*, Dresden (٧) 1903. in English in P. K. Hatt and A. J. Reiss, *Cities. and Society* (Revised Reader in Urban Sociology) (Glencoe 1957).

American Journal of Sociology, XLIV, 1938, pp. 1 — 24. Reprinted in P.K. Hatt (٨) and A. J. Reiss, op. cit.

هذا وقد أثارت الجوانب الكمية للسكان إهتماماً واضحاً في القرن التاسع عشر، حيث درست من زاويتين: الأولى هي محاولات التفرقة بين المجتمعات في ضوء خصائص عنصرية أو قومية ينظر إليها كصفات فطرية. وقد احتفى هذا الإجهاد بصورة تكاد أن تكون كاملة، بعد أن اتضح عدم وجود ارتباطات جوهرية بين العرق—كما تعرفه الأنثروبولوجيا الفيزيائية—والخصائص الفكرية والمزاجية، التي يهتم بها علماء النفس والاجتماع. ونهتم الدراسات السوسولوجية الحديثة للعرق بالتمييز العنصري والعلاقات العنصرية<sup>(١)</sup>، بينما تتناول الطابع القومي—الذي أهملت دراسته إلى حد بعيد—باعتبار أنه نتاج الترتيبات النظامية في المجتمع، أو النمط الثقافي الذي يتعكس في تنشئة الفرد، أو أنه نتاج كلا العاملين.

وهناك ثانياً دراسات القروق القطرية بين الأفراد والجماعات في المجتمع، التي ارتبطت بنظريات الصفوة (باريتو)، أو ترجع إلى الإهتمام بأثر تباين الخصوبة في نوعية السكان (الفيزيائية أو الفكرية). وقد ظهر الإجهاد الأخير في إنجلترا خلال حركة الإهتمام بتحسين النسل التي ترعها فرنسيس جالتون F. Galton، وتابعه فيها كارل بيرسون ذلك بحركة فكرية أشمل هي «الدارونية الاجتماعية» التي تأثرت Pearson حين كان استاذاً لهذا العلم في جامعة لندن. ويرتبط كل بالمئاتلات العضوية غير المرفقة التي أقامها سبنسر. ولا توجد علاقة وثيقة بين علم تحسين النسل وعلم الاجتماع الحديث، لكن هناك هناك مشكلة بالذات هي التي ظلت موضع مناقشة، وهي العلاقة المفترضة بين تباين الخصوبة وطابع الذكاء القوي. وكان الافتراض الشائع في هذا الصدد مؤداه: أن تدهور معدل المواليد في الطبقات العليا في المجتمع يؤدي إلى فشلها في تحقيق الإستمرار، مما يترتب عليه انخفاض تدريجي في المستوى العام للذكاء. وقد عرضت هذه المشكلة عرضاً ممتازاً في مقال نشره السير سيرل بيرت Sir Cyril Burt عام ١٩٥٠<sup>(٢)</sup>، ثم درست في منحن

(١) يوجد مسح مختصر ونماذج الجوانب السوسولوجية في دراسة العرق في

R. Firth, Human Types (2nd edn, London 1936) Ch. 1. "Racial traits and mental differences"

وانظر أيضاً سلسلة منشورات اليونسكو عن «مسألة العرق في العلم الحديث» التي نشرت الآن في كتاب: «العلاقات العرق».

M. Freedman, "Some recent work on race relations: a Critique", British Journal of Sociology, December 1954.

(١٠) Cyril Burt, "The trend of national intelligence", British Journal of Sociology, 1 (2), June 1950, pp. 154 - 68.

شامل أجراه المجلس الاسكتلندي لهجوت التربية<sup>(١١)</sup>. وكانت النتيجة التي خلص إليها بيرت هي أنه يمكن التوصل إلى حالة من «التوازن» في هذا الصدد ، وأن هناك حاجة إلى مزيد من البحوث لتحديد طبيعة التغيرات في المستوى القوى للذكاء ، والعوامل المؤثرة فيه . ويبدو أن تحسين مستوى الرفاهية العامة يعد أحد العوامل الهامة ، كما كشفت عن ذلك النتيجة التي انتهى إليها المسح الاسكتلندي .

ونستطيع بصفة عامة أن نخلص إلى أن العوامل الاجتماعية لها أهمية كبرى في تحديد نوعية السكان . وواضح تماماً أن الاعتبارات البيولوجية والعرقية غير ملائمة في هذا الصدد : والمؤكد أن تباين الخصوبة يلعب دوراً في تحديد الخصائص العامة للسكان ، وإن كان أثره لم يتضح بعد بصورة تظمس تأثير العوامل الأخرى مثل : تحسن مستويات التغذية والرعاية الطبية ، والإسكان ، والتعليم .

#### سكان الهند :

أفادت دراسة مشكلات السكان في الهند (إذا ما قورنت بغيرها من الدول المتخلفة اقتصادياً) من المعلومات الأساسية الهائلة المتضمنة في التعداد المنظمة ، والمسوخ الإحصائية ، وبعض الدراسات الأخرى<sup>(١٢)</sup> . وعلى الرغم من نقص بعض البيانات الأساسية - نتيجة عدم كفاءة نظام تسجيل المواليد والوفيات والهجرة - إلا أنه ليس من الصعب أن نقدم صورة صادقة إلى حد ما ، عن تغيرات السكان في الهند خلال القرنين عاماً الماضية .

(١١) Scottish Council for Research in Education, The Trend of Scottish Intelligence (11) (London 1949), and Social Implications of the 1947 Scottish Mental Survey (London 1953).

وقد كشف هذا المسح عن ارتفاع المستوى العام للذكاء بين عامي ١٩٢٢-١٩٤٧ .  
(١٢) أجري أول تعداد (نوعي) للهنة في الفترة من ١٨٦٧-١٨٧٢ ، والتعداد الثاني عام ١٨٨١ ، ثم أجريت تعدادات سنوية منذ ذلك الوقت . ويحتوي تقرير التعداد - بالإضافة إلى إحصاءات السكان - على معلومات عن الأصول الاجتماعية والاقتصادية ، وهي معلومات تكمّلها المسوح الإحصائية ، التي أجريت لأول مرة عام ١٨٦٩م ثم أعيدت في : Imperial Gasetter of India (١٨٨١) ونشرت بعد ذلك بانتظام . وأهم مسح شامل لسكان الهند هو ذلك الذي نشره كينجزل دافيز في : The Population of India and Pakistan (برنستون ١٩٦١) . ولفترة تقاسيل أخرى عن مصادر دراسة السكان أنظر القائمة التيسيلية الواردة في نهاية هذا الباب .

### جدول رقم (١)

تقديرات السكان خلال الفترة المنحصرة فيما بين سنتي ١٨٧١ - ١٩٦١ \*

#### الهند

السنة	الإقليم الهندي (بالمليون)	بالمليون	النسبة المئوية للزيادة خلال العقود السابقة
١٨٧١	٢٥٥,٢	—	—
١٨٨١	٢٥٧,٤	—	—
١٨٩١	٢٨٢,١	—	—
١٩٠١	٢٨٥,٣	٢٣٥,٥	٢
١٩١١	٣٠٣,—	٢٤٩,—	٥,٨
١٩٢١	٣٠٥,٨	٢٤٨,٢	٤
١٩٣١	٣٣٨,٢	٢٧٥,٥	١١,—
١٩٤١	٣٨٩,—	٣١٤,٩	١٤,١
١٩٥١	—	٣٥٦,٩	١٣,٣
١٩٦١	—	٤٣٦,٤	٢٢,٣

(٥) يلاحظ أن هذه الأرقام حتى عام ١٩٤١ أُخذت عن مؤلف كنجزي دافيز : سكان الهند وباكستان . أما التقديرات المتعلقة بالفترة المنحصرة بين سنتي ١٨٧١ - ١٩٢١ فهي تقديرات أمكن الحصول عليها بعد تصحيح بيانات التعداد بالطرق التي تضمنها الكتاب . أما أرقام عام ١٩٥١ فهي مأخوذة عن تقرير التعداد الهندي ، و ١٩٦١ عن التقرير المبدئي للتعداد) .

والشيء الجدير بالاهتمام أن سكان الإقليم الهندي قد تزايدوا خلال الفترة فيما بين عامي ١٨٧١ - ١٩٤١ . وليست هناك — في الواقع — ملاحظات جوهرية حول هذه الزيادة . فقد شهدت معظم بلاد العالم هذه الظاهرة خلال نفس الفترة . يضاف إلى ذلك أن المعدل الحقيقي للنمو خلال الفترة كلها ( نحو ٠,٦ ٪ في السنة ) كان أقل منه على مستوى العالم كله ، كما كان أقل بكثير منه في بلاد أوروبا والولايات المتحدة أو اليابان خلال

نفس الفترة . أما الخاصية المميزة لموقف المهندى فهى أن نمو السكان كان مصحوباً بمعدل أقل للتنمية الصناعية ، وأن نسبة نمو السكان قد ارتفعت فى العقود الأخيرة ، بينما انخفضت فى البلاد الأوروبية وأمريكا الجنوبية . وربما أمكننا القول أن مشكلات السكان فى الإقليم المهندى ترجع إلى الحقيقة التى مؤداها ، أنه قد حدث بالفعل زيادة سريعة فى معدلات السكان ، قبل ظهور التصنيع بصورته الحالية ، وأنه من المتوقع أن تستمر الزيادة السريعة قبل تطبيق المقاييس الاجتماعية للخصوبة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة . وبحق لنا الآن أن نناقش بيانات الإقليم المهندى : فبيانات التعداد المتعلقة بعامى ١٩٥١ و ١٩٦١ ، ثم إعادة تقدير بيانات التعداد خلال عامى ١٩٣١ و ١٩٤١ ، توضح لنا أن هذه الملاحظة تنطبق على الهند بصفة عامة . فى الفترة الأخيرة المنحصرة فيما بين عامى ١٩٥١ و ١٩٦١ كانت نسبة الزيادة السنوية للسكان هى ٢,٢٪ . ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٢,٥٪ خلال الفترة المنحصرة فيما بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٦ . ولا شك أن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لهذه النسبة العالية للنمو بالغة الخطورة .

أما المؤثرات المباشرة فى حجم السكان فهى الحضرية ، والوفيات ، والهجرة . ويلاحظ فى حالة الهند أن هناك نسبة محددة ومستمرة يفقدتها حجم السكان عن طريق الهجرة ، وإن كانت بضميلة للغاية بحيث لا تؤثر فى حجم السكان أما أهم العوامل فهما : الخصوبة والوفيات . وقد انخفضت معدلات المواليد والوفيات خلال القرن الحالى ، لكن الانخفاض كان أكثر وضوحاً بالنسبة لمعدلات الوفيات . وقد سبق أن أشرنا إلى الصعوبات التى تواجه حساب معدلات المواليد والوفيات فى الهند ، نتيجة عدم كفاية نظام التسجيل ذى ووضح الجدول التالى المتوسطات لكل عشر سنوات بعد حسابها من واقع سجلات خاصة ، وباستخدام تقديرات حسب طريقة والقبائ المعكوسة .

### جدول رقم (٢)

معدلات المواليد والوفيات خلال عامى ١٩٥٠ - ١٩٥١

المعد	المسجلون	التقديرات طبقا لطريقة البقايا المعكوسة	معدل المواليد	معدل الوفيات
١٩١٠ - ١٩٠١	٣٧	—	٤٨,١	٤٢,٦
١٩٢٠ - ١٩١١	٣٧	٣٤	٤٩,٢	٤٨,٦
١٩٣٠ - ١٩٢١	٣٣	٢٦	٤٦,٤	٣٦,٣
١٩٤٠ - ١٩٣١	٣٤	٢٣	٤٥,٢	٣١,٢
١٩٥٠ - ١٩٤١	٢٨	٢٠	٣٩,٩	٢٧,٤

المصدر : S. Chandrasekhar, Population and Planned Parenthood in India, P. 8.

ومن المتوقع أن يستمر انخفاض نسبة الوفيات ، كلما اتسع نطاق الخدمات الاجتماعية ، والرعاية الطبية بصفة خاصة ، وارتفاع المستوى العام للمعيشة . وليس هناك توقع أكيد فيما يتعلق باتجاه نسبة المواليد . كما لا توجد حتى الآن سوى دلائل قليلة حول المؤثرات الاجتماعية القوية التي يمكن أن تؤدي إلى تحديد حجم الأسرة تحديدا متعمداً . وقد سبق أن أوضحنا : فيما يتعلق بالبلاد الصناعية المتقدمة — أن تحديد حجم الأسرة قد ظهر أول ما ظهر في المراكز الحضرية ، وبين الطبقات الاجتماعية العليا . ويبدو أن انخفاض نسبة الخصوبة في المناطق الحضرية بالهند ، يرجع إلى التوزيع غير المعتدل لمعدلات الجنسين في هذه المناطق ، التي تميزت بوجود أعداد قليلة من النساء ، وغياب زوجات العمال الشباب . ويلاحظ أيضاً أنه برغم الانخفاض الملحوظ في معدلات الخصوبة بين الطوائف العليا ولحماعات ذات الدخل المرتفع ، إلا أن ذلك لا يرجع في الظاهر إلى تبني فكرة الحجم المحدود للأسرة ، بقدر ما هو راجع إلى الامتثال المطلق لقواعد الطائفة فيما يتعلق بزواج النساء الأرمال مرة ثانية<sup>(١٣)</sup>

وما هو جدير بالذكر أن بعض الدارسين في الهند قد يتجاهلون مشكلة السكان ،

أو أنهم يلعبون إلى أن نمو السكان لا يرتبط بمشكلة الفقر أو النمو الاقتصادي. ومن الصعب أن نسلم بصحة هذه الآراء. فالمدل الحالي لزيادة السكان مرتفع، مما يرتب عليه إضافة أعداد أخرى إلى حجم السكان سنة بعد أخرى. وإذا كان لنا أن نقدر نتائج ذلك، فيمكننا القول بأن المدل الحالي للنمو الاقتصادي، أقل بكثير مما هو مطلوب للاحتفاظ لهذه النسبة الزائدة للسكان بمستوى معيشتها المنخفض حالياً. أما إذا استمرت هذه الزيادة، فسوف تشكل إحدى المعوقات المباشرة للتنمية الاقتصادية، ومن ثم تؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة<sup>(١٤)</sup>. وكانت النتيجة التي أكدها الباحثون أنه من الضروري وضع سياسة قومية للتحكم في زيادة نسبة السكان وتحديدها. وهذه هي وجهة النظر التي تأخذ بها لجنة التخطيط الحكومي ذاتها. وهناك مشكلات تتعلق بكيفية تحقيق هذه الأهداف. وقد تكون المساعدات العامة للهجرة أحد أساليب خفض معدل الزيادة، لكنها يجب أن تنتشر على نطاق واسع، لكي تحقق فائتها بالنسبة للمهاجرين الممنود (نحو ٦ مليون شخص في السنة)، إلا أنه من الصير أن تستوعب المناطق الأخرى من العالم هذا العدد الضخم. يبقى بعد ذلك فقط ضبط نسبة المواليد. لكن السؤال الآن: كيف يمكن تشجيع هذه السياسة وجعلها ممكنة عملياً؟ لا شك أن هناك بعض المؤثرات الملائمة. أولاً أن اللبانة الهندية لا تعارض ضبط النسل؛ ويبدو أيضاً أن الأعراف السائدة في المجتمع الهندي بصفة عامة لا تعارض كثيراً هذه العملية؛ وثانياً: أن نمو الصناعة والحياة الحضرية، سوف يعمل في المدى البعيد، على إثارة هذه الرغبة من أجل تحديد حجم الأسرة، كما حدث ذلك في المجتمعات الغربية التي خضعت لنفس هذا التأثير لكن الصعوبة تتمثل في أننا بحاجة الآن إلى تحديد حجم الأسرة لكي لا تواجه التنمية الصناعية معوقات. إن العوامل المؤثرة في هذا الصدد هي الفقر والجهل. ولا شك أن تحديد حجم الأسرة مسألة ملحة في القرى، حيث يعيش ٨٥٪ من سكان الهند. غير أن هذه القرى تنقصها أشياء كثيرة جداً لها نفس أولوية عيادات ضبط النسل (وهي في نظر السكان أنفسهم تعتبر ذات فائدة مباشرة لهم). ويلاحظ أن الجهل وانتشار الخرافات، يمتلئان من العسير شيوع المعرفة بوسائل ضبط النسل. يضاف إلى

(١٤) انظر تقرير خبراء مؤسسة فورد الذي نُشر في مايو ١٩٥٩، حيث قدروا زيادة سكان الهند بحوالي ٤٨٠ مليون عام ١٩٦٥؛ بينما سوف يكفي الإنتاج الزراعي فقط لإطعام حوالي ٣٦٠ مليوناً تقريباً.

ذلك أنه لا تزال هناك عواطف قوية نحو التمسك بالأسر الكبيرة .

والواقع أن توزيع سكان الهند يختلف تماماً عنه في المجتمع الصناعي المتقدم . فحوالي خمسة أسداس السكان يعيشون في ٥٥٠,٠٠٠ قرية هندية . أما النسبة الكبرى الباقية فعيش في المدن الصغيرة . وفي عام ١٩٥١ كان حوالي ٧٦ مدينة يزيد عدد سكانها عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، وخمسة مدن فقط ( هي بمباي ، وكلكتا ، وبنارس ، وحيدر آباد ، وديلهي الجديدة والتقدمية معاً ) هي التي يزيد عدد سكانها عن المليون . وهكذا تتصل معظم مشكلات السكان بالمجتمع الريفي الزراعي . ويزيد من تعقيد هذه المشكلات أن هذا المجتمع يتجه نحو التصنيع والتحضّر . وقد استمر نمو المدن منذ عام ١٨٨١ على الأقل ( بعد أن أصبحت بيانات التعداد متاحة ) . وكان سكان الحضر<sup>(١٠)</sup> يمثلون ٩,٣٪ من مجموع السكان عام ١٨٨١ ، و ١٢,٨٪ في عام ١٩٤٩ . ثم تضاعف عدد المدن الكبرى خلال عشرين عاماً ( التي تضم ١٠٠,٠٠٠ نسمة فأكثر ) من ٣٨ مدينة عام ١٩٣١ إلى ٧٦ مدينة عام ١٩٥١ . ومنذ عشرين عاماً فقط — وبخاصة منذ عام ١٩٤٧ — أخذ التحضر ينمو سريعاً .

وهكذا نلاحظ أن الحياة الحضرية بقيمتها ومشكلاتها ، لا تسيطر على حياة المجتمع ككل ، برغم أن نتائجها آتية في النمو . ولقد كان للهجرة إلى المدن ، وتخص أساليب الاتصال . نتائج هامة على تنظيم القرى ونظام الطائفة ، حيث كشفت دراسة حديثة أجراها ديوب S.G. Dube<sup>(١١)</sup> عن أثر مدينة حيدر آباد على البناء السياسي ، وعلاقات الطائفة ، والقيم العامة في قرية داخل حدودها . وهناك دراسة أخرى أجراها بيلى F.G. Bailey<sup>(١٢)</sup> لأحدى القرى الواقعة في مرتفعات أوديشا ، والأكثر قرباً من المراكز الحضرية ، كشفت عن مدى تأثير النسق الاقتصادي الأكبر في نمو التجارة ، وتطور الإدارة القومية ، بصورة أدت إلى زوال العزلة السياسية ، مما أثر تأثيراً ملحوظاً في تنظيم القرية . لكننا لا نجد حتى الآن سوى عدد محدود جداً من الدراسات المنظمة لما يحدث في المدن ذاتها . ومع ذلك فهناك بعض المؤشرات الواضحة التي أمكن التوصل إليها . فمن المعروف — مثلاً — أن نسبة التوزيع النوعي تشد في المدن ، بل وتزداد شلواً

(١٠) وذلك تبعاً لتحريف التعداد الحضر بأنه يتوجب ٥٠٠٠ نسمة أو أكثر .

S. C. Dube, Indian Village (London 1953).

(١١)

F. G. Bailey, Caste and the Economic Frontier (Manchester 1957).

(١٢)

في المدن الكبرى : فهناك ١٢٣ رجلا لكل مائة امرأة في المناطق الحضرية بصفة عامة ، بينما في المدن الكبرى (التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠,٠٠٠ نسمة) يبلغ عدد الرجال ١٦٢ رجلا لكل مائة امرأة . وهذه إحدى خصائص مرحلة التحول نحو الحضرية ، التي يتجه فيها الذكور الشباب غير المتزوجين للعمل في المدن ، بينما يترك المتزوجون زوجاتهم في القرى<sup>(١٨)</sup>. وهناك بعض الجماعات الدينية أكثر تحضرًا من غيرها . فالإيرانيون واليهود متحضرون تمامًا ، والمسيحيون إلى حد ما . ويبدو أيضاً أن المسلمين أكثر تحضرًا من الهندوس<sup>(١٩)</sup>. كذلك يلاحظ أن سكان الحضر أكثر تعليمًا كما هو متوقع .

ولا توجد حتى الآن سوى معلومات ضئيلة حول أثر الحياة الحضرية في طابع العلاقات الاجتماعية ، أو في المعتقدات والاتجاهات . إذ تكاد تتعلم هذه المعلومات فيما يتعلق بالدين في المناطق الحضرية ، وقليل جدًا ما هو معروف عن عضوية الطائفة ومدى الإزام قواعدها . وعموماً فإن هناك ثلاثة مسوح حضرية حديثة هي : بوبى جاماج A. Bopegamage ديلهى : دراسة في الاجتماع الحضرى (بومباي ١٩٥٧) \* وبرابو P.N. Parbhu دراسة للأفكار الاجتماعية للتصنيع على العمال الصناعيين المهاجرين من المناطق الريفية إلى مدينة بومباي<sup>(٢٠)</sup> ، وفينكاتارايابا Venkatarayappa بانجلور : دراسة اجتماعية أيكولوجية (بومباي ١٩٥٧) \*\*. وتمثل هذه الدراسات جميعاً بداية طيبة<sup>(٢١)</sup>. وقد أوضح الدكتور

(١٨) تارن ذلك بدراسات سكان الحضر في أفريقيا ولما كن أخرى من العالم . وقد عرضت مجبوة

من هذه الدراسات في :

Social Implications of Industrialization and Urbanization in Africa South of the Sahara (UNESCO, Paris 1956) Part I, "Introductory Survey" (Daryll Forde) and Part II, "Survey of recent and current field studies" (Merran McCulloch).

Kingsley Davis, op. cit., p. 142.

(١٩)

Delhi : A Study in Urban Sociology.

\*

In Social Implications of Industrialization and Urbanization (UNESCO) Calcutta (٢٠) 1956, pp. 49—106.

Bangalore : A Socio-Ecological Study.

\*\*

(٢١) اهتمت المسوح الاجتماعية - الاقتصادية لإحدى عشر من مدن هندية - التي أجريت بإشراف لجنة برامج البحوث المنبثقة عن اللجنة العامة للتخطيط - بالنواحي الاقتصادية في العمل الأول ومن الدراسات المنشورة التي تحتل أهمية خاصة دراسة :

Kanpur, D.N. Majumdar, Social Contours of an Industrial city, Bombay. 1960.

وهي تشتمل على نتائج بحث تناول تخطيط الأسرة .

بوني جاماج في دراسة تفصيلية لجماعتين جوار (وهي دراسة كانت تشكل جانباً من المسح الذي قام به). كيف يكون التأثير المتبادل بين الطائفة والمكانة الاجتماعية، حيث لاحظ « أن أحد الفروق الجوهرية بين الجماعتين هي أن الأفراد ذوي المكانة الاقتصادية التعليمية الواحدة، لديهم مشاعر أفضل للجوار، حتى ولو كانوا ينتمون إلى ديانات مختلفة » (ص ١٠٣). وفي إحدى جماعات الجوار التي تنتشر فيها الديانة المسيحية، توجد صلات اجتماعية قوية بين المسيحيين والمهندوس من الطوائف العليا، لكن هذه الصلات لا تدفع المهندوس إلى تقبل الطعام — مثلاً — من المسيحيين في حفلات الزواج أو حتى في منازلهم. وفي إحدى مناطق مدينة ديلهي وهي كارل باج يلاحظ أيضاً أن الفروق الطائفية والتعصب يلقيان تدعياً من المكانة الاجتماعية الاقتصادية. فالتعصب ضد الشامارز Chamars (والذين تمثل مهنتهم التقليدية في ديف-الجلود وصناعة الأحذية) قد أدى إلى زيادة تضامنهم الاجتماعي، والسلوك كجماعة طائفية متماسكة في الانتخابات. (ص ص ١٠٨ - ١٠٩).

كذلك كشفت دراسة الدكتور براهو عن مدى تعلق المهاجرين الجدد إلى المدينة، بالقرية التي ولدوا منها. فحوالي نصف العينة المدروسة (٥٢٣ مبحوثاً) كانوا يرددون على قريتهم مرة في العام، وكان كل أفراد العينة يرغبون في الورد بصفة منتظمة ومستمرة. كما أن الذين هاجروا مع أسرهم، كانوا يسمحون لها بالتردد على القرية كلما سمحت لهم الظروف بذلك. ومن ناحية أخرى، كان أكثر من نصف العينة يرغبون في تنشئة أبنائهم في المدينة نظراً لتوافر فرص التعليم بصورة أفضل منها في القرية. وهكذا لوحظ — على نحو ما أشار الدكتور براهو — أن المهاجرين يعيشون بين ثقافتين إحداهما حضرية والأخرى ريفية، وأن القيم الحضرية لم يكتب لها السيادة حتى الآن. لكن الانتقال المستمر بين القرية والمدينة ساعد على نشر أفكار، وقيم، وأساليب جديدة للسلوك، وكانت الثقافة الريفية تفقد باستمرار من اتصالها بالثقافة الحضرية (ص ٨٥) وقد درس الدكتور براهو تأثير حياة المدينة على وضع المرأة، وعلى بعض الاتجاهات الاجتماعية. ففي المدينة يتمتع النساء بحرية أكثر على الحركة والاتصال، ويقبل أزواجهن ذلك كشئ مرغوب فيه. وقد حدثت أيضاً تغيرات في الرأي وفي تقييم التعليم. كما أخذت القواعد الطائفية الملزمة، وأصبحت الفروق الطبقية على أسس الثروة أكثر وضوحاً، وأخذ وطأة. يضاف إلى ذلك أن حوالي ثلاثة أرباع المهاجرين عبروا عن استيائهم من نظام الطائفة،

ولم يتعرض أكثر من النصف على الزواج بين الطوائف . كما امتدح معظم أفراد العينة الأسرة المشتركة ، التي أصبحت وظيفتها أكثر وضوحاً في المدينة بوصفها نظاماً يحقق المساعدة المتبادلة<sup>(٢٢)</sup> .

ويعتبر التضرر ونتائجه من المجالات الرئيسية للدواصة بين علماء الاجتماع في الهند . وقد كشفت الدراسات التاريخية عن العوامل التي منعت ظهور طبقة حضرية متوسطة من النموذج الغربي فيها . قبل فترة الحكم البريطاني<sup>(٢٣)</sup> ، وعن نموها البطيء خلال القرنين التاسع عشر والعشرين<sup>(٢٤)</sup> . فما هي - إذن - أيديولوجية هذه الطبقة الحضرية المتوسطة وتأثيرها الاجتماعي والسياسي في المجتمع الآن ؟ وما هو الطابع المميز للطبقة العاملة الحضرية ومدى تأثيرها ؟ وكيف تؤثر هذه الطبقات الحضرية في نظام الطاقة ، وكيف تتصل أفكارها إلى القرى ، وما مدى قبولها لها ؟ لقد بدأت دراسة هذه المشكلات في الظهور ، لكن هناك حاجة ماسة إلى بحوث تفصيلية أكثر تجليداً ، وتعاون أوثق في هذا المجال بين علماء الاجتماع والمؤرخين الاجتماعيين .

Cf. the comments of Kizaeon Ariga, "Problems of the Asian Family System" (٢٢) Transactions of the Third World Congress of Sociology (London 1957) Vol. VIII.

« تضم الأسرة في آسيا - بوجه عام - أعضاء أكثر من تلك التي تضمها الأسرة في العالم الغربي . . . وهذه الأسرة هي النتيجة الحتمية لانخفاض مستوى الإنتاجية وضعف السياسة الاجتماعية من جانب الحكومة في بلاد آسيا . . . » (ص من ٢٣٥ - ٢٣٦) .

See A. K. Nazmul Karim, Changing Society in India and Pakistan, Ch. 3, (٢٣) "Changing Urban Patterns".

A. R. Desai, Social Background of Indian Nationalism, Ch. II, "Rise of New (٢٤) Social Classes in India".

## الفصل السادس

### نماذج الجماعة الاجتماعية

إن توزيع السكان في جماعات اجتماعية ، وحجم هذه الجماعات وعددها ، وخصائصها ، تعتبر من الملامح الهامة لبناء المجتمع . ويرى جيتربرج أن « وصف وتصنيف النماذج الأساسية للجماعات والنظم الاجتماعية يشكل دراسة البناء الاجتماعية<sup>(١)</sup> » . ومن السير ، في البحوث الواقعية ، بل وربما أيضاً من غير المؤلف أن تقيم تفرقة جامدة بين دراسة الجماعات ودراسة النظم ، طالما أن الأخيرة ( التي يمكن تعريفها بأنها أنماط السلوك الدائمة ) تنشأ عن أنشطة الجماعات . إلا أنه من الملائم أن نعالج أولاً التجمعات المختلفة بين السكان ، وذلك لأغراض تتعلق بالعرض .

ونستطيع أن نبدأ بالتفرقة بين الجماعات الاجتماعية الحقيقية ، والتجمعات الأخرى التي وصفها بعض الدراسين بأنها تشبه الجماعات . ويمكن تعريف الجماعة الاجتماعية بوصفها تجمعاً للأفراد فيه : ( ١ ) تنشأ بينهم علاقات ( ٢ ) يكون كل فرد واعياً بالجماعة ذاتها وبالرموز السائدة فيها . وبعبارة أخرى إن للجماعة الاجتماعية بناءاً أو تنظيماً أساسياً على الأقل : ( يتضمن القواعد والطقوس ) ، وأساساً سيكولوجياً يتمثل في وعي أعضائها . وبهذا المعنى تصبح الأسرة ، والقرية والأمة ، والقبيلة ، والحزب السياسي جماعات اجتماعية . أما تلك التي تشبه الجماعات فهي « تجمع » نعلم فيه البناء أو التنظيم ، وقد لا يكون الأعضاء فيه على وعي بوجود الجماعة ، ومن ثم فإن الطبقات الاجتماعية ، وجماعات المكانة ، وجماعات العمر والجنس ، والحشد ، تشبه الجماعات غير أن هذه الأمثلة تجمعنا نذهب إلى أن الحد الفاصل بين الجماعات والجماعات الشبيهة ، غير ثابت ومتغير ، ذلك أن الثانية قد تساعد على ظهور جماعات اجتماعية منظمة ،

( ١ ) M. Ginsberg, The Scope and Methods of Sociology\*, in the Study of Society (ed. F.C. Bartlett et al; London 1939), Cf. R. Firth. Human Types (2nd ed. London (1956), p. 89.

« يتضمن البناء الاجتماعي المجتمع المحلي النماذج المختلفة للجماعات التي يكوها الأفراد والنظم التي يشاركون فيها » .

مثلما تؤدي الطبقات إلى تأسيس الأحزاب السياسية ، أو أن تؤدي جماعة الإثبات إلى إنشاء منظمات نسائية ، وكذلك جماعات العمر التي أصبحت في بعض المجتمعات البدائية طبقات للعمر .

ويمكن تصنيف الجماعات الاجتماعية بطرق مختلفة . فقد نهم أولاً بطبيعة العلاقة بين الأعضاء . والتفرقة الشهيرة في هذا الصدد هي التي اقترحها تونيز Tonies لأول مرة بين المجتمع المحلي والمجتمع . ويشير المجتمع المحلي إلى نموذج « الحياة المشتركة القائمة على الروابط الأولية الخاصة » . وقد عرض تونيز لأمثلة لهذا النوع من العلاقات كالأسرة وجماعة القرابة والحوار ( القرية ) وجماعة الأصدقاء . أما الرابطة ( المجتمع ) فيعرفها بأنها « حياة عامة » ، حيث تكون عضويتها شعورية وتعمدة . والأمثلة الأساسية التي يشير إليها تونيز في هذا الصدد هي الجماعات التي تهتم أساساً بالمصالح الاقتصادية . وقد استعمل تونيز معيارين أساسيين في تعريفه للمجتمع المحلي والرابطة . الأول : أن الأفراد في المجتمعات المحلية يتدمجون في الجماعة تماماً كأشخاص ، بحيث يستطيعون إشباع رغباتهم فيها ، بينما لا يندمج الأفراد بهذه الصورة الكلية في الرابطة ، بل إنهم ينظرون إلى إشباع غايات نوعية خاصة . والثاني : أن المجتمع المحلي يعتمد على الرباط الشعوري أو العاطفة المشتركة بين الأفراد بينما تستمد الرابطة وحسبها من الاتفاق العقلي بين المصالح<sup>(١)</sup> .

وقد طبق تونيز في دراسته هذه التفرقة بين المجتمع المحلي والرابطة على الجماعات الاجتماعية في المجتمع ، وعلى المجتمعات ذاتها أيضاً . وهي بالمعنى الأخير تقرب من تلك التفرقة التي تقام بين نموذجين كبيرين للمجتمع ، والتي سوف نناقشها في الفصل القادم . أما حينما تطبق على الجماعات فهي تشبه تلك التفرقة التي أقامها كولي C.H. Cooley بين المجتمعات الأولية وغيرها<sup>(٢)</sup> . « إنني أقصد بالجماعات الأولية تلك التي تتميز بالتعاون والصلات الخاصة القائمة على المواجهة المباشرة . أما النتيجة السيكولوجية لهذه الصلات والصلات الحميمية فهي انصهار الفرديات في وحدة مشتركة ، بحيث تصبح الذات الفردية

F. Tonnies, Community and Association (1887; English trans. London 1955). (٢)

C.H. Cooley, Social Organisation (1909). (٣)

يلاحظ أن مصطلح « الجماعة الثانوية » الذي لم يستعمله كولي . قد ظهر لدى تشير إلى نموذج الجماعة يمارس الجماعة الأولية .

— لأغراض متعددة — هي الحياة المشتركة وهدف الجماعة ... وهي أيضاً تنطوي على ذلك النوع من التعاطف والتوحد المتبادل الذى نعبّر عنه تلقائياً بكلمة «نحن»<sup>(٤)</sup> ويتضمن تعريف كولى السابق للجماعة الأولية ثلاثة شروط هي : التقارب الفيزيقي بين الأعضاء ، وصغر حجم الجماعة ، والطابع الاستمراري للعلاقة . أما تونيز فقد أراد — من ناحية أخرى — تطبيق التفرقة التي أقامها على كافة الجماعات الاجتماعية . وبما هو جدير بالملاحظة أن الأمثلة التي ذكرها للمجتمع المحلي ( الأسرة ، والقرية ، وجماعة الأصدقاء ، ومدن العصور الوسطى ) تتحقق لها — بدرجات مختلفة — هذه الشروط .

وهكذا يكون لدينا عدداً من المعايير التي يمكن تطبيقها في تصنيف الجماعات الاجتماعية وهي : الهدف الذي توجد الجماعة من أجله ، والطابع العاطفي أو الفكري للعلاقات السائدة بين أعضاء الجماعة ، والطبيعة الشخصية أو اللاشخصية لهذه العلاقات ، وحجم الجماعة ، واستمرارها . وقد حظيت بعض هذه العوامل باهتمام أكثر من غيرها . فحجم الجماعات درس من زوايا مختلفة ، حيث فحص زيمل في مقال شهير له<sup>(٥)</sup> ، العلاقة بين عدد الأعضاء وبناء الجماعة . كما أوضح في دراسة أخرى كيف يؤدي تركر السكان في المدن إلى تغير طبيعة العلاقات الاجتماعية للأفراد<sup>(٦)</sup> . ولقد ناقش غيره من علماء الاجتماع المشكلة العامة الخاصة بالتغيرات في درجة التنظيم الاجتماعي وقد سبق أن رأينا كيف أن دوركايم قد فسر تقسيم العمل وظهور نموذج جديد للمجتمع يعتمد على التضامن العضوي نتيجة نمو السكان ، وكيف أن هوبوس . قد عد زيادة درجة التنظيم هذه باعتبارها أجد معايير التطور الاجتماعي ، وإن كان فحص في الوقت ذاته نتائج هذه الريادة بالنسبة للعوامل الأخرى المؤثرة في التطور . ومن الواضح أن إحدى مشكلات الحياة الاجتماعية تتمثل في إيجاد التضامن الاجتماعي والحفاظ عليه ، وبخاصة في الجماعات الكبيرة ، التي يتعلم فيها إيجاد علاقات اجتماعية وثيقة ، كما هو الحال في الجماعات الأولية<sup>(٧)</sup> .

Op. cit. p. 29.

G. Simmel, "The number of members as determining the Sociological Form of the group" American Journal of Sociology, VIII, 1902.

G. Simmel, "The Metropolis and Mental life" reprinted in Hatt and Reiss, op. cit. (٦)

See G.C. Homans, the Human Group (1948) Ch. 18, "Groups and Civilization"; (٧)

R. C. Angell, The Integration of American Society (New York and London 1941).

ولقد اتخذت الدراسات الحديثة للجماعات الاجتماعية مسارات مختلفة . فهناك محاولات متعددة للتوصل إلى تصنيف منظم للجماعات . ولعل إحدى المحاولات الشاملة هي تلك التي قام بها جيرفيتش حينما اقترح خمسة عشرة معياراً للتصنيف هي : المحتوى ، والحجم والاستمرار والإيقاع ، وتقارب الأعضاء ، وأساس التكوين ( الطوعية مثلاً ) والانضمام إلى العضوية ( مفتوحة ، أو شبه مغلقة أو مغلقة ) ، ودرجة التنظيم ، والوظيفة ، والتوجيه ، والعلاقة بالمجتمع الأكبر ، والعلاقة بالجماعات الأخرى ونمط الضبط الاجتماعي ، ونمط السلطة ، ودرجة الوحدة<sup>(٨)</sup> . ويتضمن إطار التصنيف هذا كثيراً من الأبعاد التي اركزت عليها التمييزات السابق مناقشتها . ويبقى بعد ذلك أن نوضح مدى قدرة هذه المعايير الإضافية على التوصل إلى تصنيف يكشف عن الفروق الجوهرية بين الجماعات .

وهناك مدخل آخر تمثله بوضوح دراسة هومانز G.C. Homans للجماعات الأولية<sup>(٩)</sup> . وقد حدد هومانز عدة مبررات للدراسة هذه للجماعات ، من بينها : أنه ربما يصعب علينا أن نتوصل إلى صيغة سوسيولوجية تأليفية تنطبق على المجتمعات المحلية الكلية والأمم ، ولكن من الممكن جداً أن نتوصل إلى صيغة تنطبق على الجماعة الصغيرة<sup>(١٠)</sup> . وهكذا استهدفت محاولته صياغة تعميمات يمكن أن تصلق على كافة الجماعات الاجتماعية ، وذلك على أساس إعادة تحليل بيانات مستقاة من بعض الدراسات الأميركية الشاملة . ونقطة الاهتمام هنا تتمثل في تتبع أوجه التشابه ، لافى دراسة الفروق ، كما هو الأمر في حالة محاولات التصنيف . وبينما كان التحليل والتفسير الذي قلتمته الدراسات الأصلية للبيانات له فائدته ، إلا أن التعميمات التي خلص إليها كانت غشبية للآمال سواء فيما يتعلق بأهميتها أو باحتمال صدقها . فمن العسير مثلاً أن نقبل القضية التي مؤداها : أنه كلما اشتد التفاعل بين الأشخاص — بحيث لا تكون مبادرة شخص معين بالتفاعل أكثر من الأشخاص الآخرين — زادت درجة تقبلهم لبعضهم وشعورهم بالراحة أثناء وجودهم معاً ( ص ٢٣٤ ) . والحقيقة أن المثال الذي قلّمه عن العلاقات بين الأخوة لم يكن موفقاً ، طالما أنه يمكن أن ينشأ بين الأخوة الأشقاء بعض مظاهر النفور الشديد . وينبأن الوصف الذي قلّمته ليفي كويتون بيرنيت Burnett للحياة الأسرية أقرب إلى الحقيقة من ذلك الذي قلّمه هومانز .

Georges Gurwitsch, La Vocation actuelle de la Sociologie (2nd edn. 1957) Vol. I, (٨)  
Ch. 5, "Typologie des groupements Particuliers".

G.C. Homans, op. cit.

J. L. Moreno, Who Shall Survive ? (Washington, 1934).

(٩)

(١٠) أنظر المراجعة الشاملة :

وعلى أية حال فإن أعمال هومانز قد أعادت الاهتمام بدراسة الجماعات الأولية . كما أن<sup>١</sup> هنا الاهتمام قد تلعم بدوره من خلال التطورات اللاحقة ، مثل الدراسات السوسومترية (القياس الاجتماعية) التي قام بها مورينو J. L. Moreno<sup>(١١)</sup> . وأهم ما يجلب الاهتمام في دراسة الجماعات الصغيرة هو إمكانية التجربة . وقد ظهرت بالفعل بعض الدراسات الهامة - وإن كانت محدودة - التي سارت في هذا الاتجاه .

وقد أكد هومانز في مؤلفه أن دراسة الجماعات الصغيرة هي فقط أحد المداخل الممكنة للدراسة المجتمع ، لكنه في مواضع أخرى ، كان يتحمس لتحليل الجماعة الصغيرة ، بصورة تجعله يتجاهل الحقيقة السابقة .

وتكشف أعمال كولي عن خطأ واضح حيث كتب عن الجماعات الأولية يقول : «إنها أولية بمعنى متعددة أهمها أنها أساسية في تكوين طبيعة الفرد الاجتماعية ومثالياته» ، وكذلك «من حيث أنها لا تتغير بنفس درجة العلاقات الأخرى ، ولكنها تمثل مصدراً دائماً نسبياً تتبع عنه هذه العلاقات . . . (وهي) مصدر الحياة لا بالنسبة للفرد فحسب ، بل وللنظم الاجتماعية أيضاً» . ويبدو أن كولي وبعض علماء الاجتماع الحديثين يرون أنه من الممكن الانتقال مباشرة من دراسة الجماعات الصغيرة إلى دراسة المجتمعات الشاملة ، وذلك فكرة ترتبط بالنظرة إلى الجماعات الصغيرة باعتبارها تؤثر في الحياة الاجتماعية تأثيراً بالغاً . ومع ذلك فإن الشواهد كلها تؤيد النتيجة العكسية . فمن وجهة النظر التاريخية نلاحظ أن المجتمع هو الذي يشكل الجماعات الصغيرة لا العكس . فالأمة الغربية الحديثة - مثلاً - هي نتاج التصنيع . كما أن التحول الذي طرأ على مجتمع القرية يرجع إلى عوامل التغير الكبرى في المجتمع ككل . ويبدو ذلك واضحاً في الدراسات العديدة التي تناولت الهند والتي سوف نناقشها بعد قليل .

وهناك منخل آخر لدراسات الجماعات هو ذلك الذي تبناه ريدفيلد R. Redfield في مؤلفه «المجتمع الحلي الصغير»<sup>\*</sup> . وقد برر ريدفيلد اختياره لميدان الدراسة هذا بصورة

(١١) مثل التجارب التي أجريت حول قيادة الجماعة . وهناك مسح عظيم الفائدة لدراسات الجماعات الصغيرة ، ويتضمن أيضاً الدراسات التجريبية في :

M. Argyle, The Scientific Study of Social Behaviour (London 1957), Pt. II, Ch. V. "Small Social groups". pp. 118 - 60.

قرية جداً من هومانز ، حيث كتب يقول : « لقد اخترت المجتمع المحلى الصغير لأنه يمثل وحدة إنسانية ، تردد خبره علماء الإنسان بها ، ولأنه من الأسير تطور مجرعة أفكار حول القرى والزمر بصفة خاصة ، أكثر مما هو ممكن بالنسبة للشخصيات ، والحضارات ، والآداب » . يضاف إلى ذلك أن « المجتمع المحلى الصغير كان هو الشكل السائد للحياة الإنسانية خلال تاريخ البشرية . . . ولا يزال حتى الآن ثلاثة أرباع بني البشر يعيشون في القرى » . وقد عرف ريدفيلد المجتمع المحلى الصغير من خلال أربعة خصائص هي :

( ١ ) التميز distinctiveness « إن بداية المجتمع المحلى ونهاية حلوده واضحة » و ( ٢ ) الصغر smallness سواء كان المجتمع نفسه هو وحدة للملاحظة الشخصية أو مجتمع آخر أكبر ولكنه متجانس ، فإنه يعبر عن وحدة ممثلة تماماً للملاحظة الشخصية لكل » . و ( ٣ ) التجانس homogeneity « تشابه الأنشطة والحالات العقلية إلى حد بعيد لدى كل الأشخاص الذين يتمون إلى جماعات جنسية وعمرية واجبة » ، كما أن مستقبل جيل معين يعكس حياة الجيل السابق » و ( ٤ ) الاكتفاء الذاتي self-sufficiency « ( إنه ) يغطي كافة الأنشطة والاحتياجات الخاصة بالأشخاص الذين يقيمون فيه . إن المجتمع المحلى الصغير هو قاعدة البناء الكبير »<sup>(١٢)</sup> .

وبعد أن انتهى ريدفيلد من تحديد موضوع دراسته ، انتقل إلى تحليله في ضوء المفاهيم العامة التي استخدمت في دراسة كافة نماذج الجماعات ، والمجتمعات الشاملة مثل : الايكولوجيا ، والبناء الاجتماعي ، ودورة الحياة ، والشخصية ، والهيم الثقافية ، والتغير الاجتماعي . وقد أسفرت دراسته عن تعديل بعض هذه المفاهيم ، كما ساعدت على توضيحها وهو يفحص في الفصول الأخيرة مباشرة المشكلة التي أثارها حول علاقة الجماعات الصغيرة بالمجتمعات المحلية الأكبر ، ثم المجتمع الشامل الذي توجد فيه . أولا هناك نماذج مختلفة لهذه العلاقة . فهنود السريبونو Siriono Indians يمثلون جماعة متميزة ومكتفية ذاتياً ، ولعلاقاتها فقط بالزمر الهندية الأخرى ، بحيث تتجنب اللخول في علاقات مع البيض . ومن ناحية أخرى يمكن عرض علاقات النوير Nuer ( التي وصفها ايفانز برنشارد ) بالمجتمع الكبير بواسطة رسم تخطيطي لمجموعة دوائر مركزية . أما قرية شان كوم Chan Kom ( التي درسها ريدفيلد ) فقد كانت لها علاقات أشد تعقيداً بمجتمع اليكاتان Yucatan والمجتمع المكسيكي ككل ؛ فهناك تجمعات سكنية معقدة تكون كل قرية معها نماذج مختلفة من العلاقات والوظائف .

( ١٢ ) وهكذا هم ريدفيلد ( على عكس هومانز ) بمنهج واحد للجماعة الصغيرة ، وتعتبر الأوصاف والتعريفات التي قدمها بالغة القيمة .

ويلعب ويلفيلد إلى أننا بحاجة إلى « الاعتراف بوجود مجتمعات محلية عديدة تختلف في طبيعتها وفقاً لدرجة استقلالها عن المدينة ، والبلدة ، والدولة القومية ، أو أى مركز آخر تسود فيه حياة أكثر تطوراً » (١٣) . ثم انتقل أخيراً - فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية الريفية المتحضرة إلى حد ما - لكى يقدم تفرقة بين نماذج مجردة للحياة هي : مجتمع القويك ( الشعبي ) والحضارة . وهو هنا يردد الأعمال التى قام بها أسلافه من علماء الاجتماع أمثال مين maine وتونيز ودوركاييم ، الذين ناقشنا التنايلات إلى قدموها باختصار فيما سبق :

ويمكن وضع مشكلة العلاقة بين الجماعات الاجتماعية والمجتمع الشامل بطريقة أخرى . فقد يحق لنا أن نتعامل عن كيفية ومدى إمكانية التفرقة بين نماذج المجتمعات في ضوء الجماعات الاجتماعية التى توجد بها . وهناك تفرقة مألوفة جداً بين المجتمعات « البدائية » و « المتحضرة » في ضوء عدد الجماعات الاجتماعية التى توجد بها وتتوخا . وقد استخدم سينسر - ودوركاييم بوجه خاص - هذه الخاصية في تصنيفهما للمجتمعات . ولم ينظر علماء الأنثروبولوجيا إلى المجتمعات البدائية بوصفها مجتمعات بسيطة ، ولكنها بالتأكيد أقل تبانياً . ويمكن اعتبار التفرقة التى أقامها دوركايم في مؤلفه « تقسيم العمل في المجتمع » صادقة على وجه العموم . وهناك مناقشات عديدة يمكن أن تثار فيما يتعلق بالارتباط الذى أشار إليه بين الفردية وزيادة درجة التباين الاجتماعى التى ترجع بصورة مطلقة إلى تزايد تقسيم العمل .

وهناك مدخل آخر يحاول تصنيف المجتمعات في ضوء نماذج الجماعات الاجتماعية السائدة فيها . وقد اتخذت هذه المحاولات صوراً متعددة . والتفرقة الشائعة في هذا الصدد بين المجتمعات التى تسود فيها الجماعات الأولية ، وذلك التى تتميز بسيطرة الجماعات الثانوية . ومنذ أن وضع تونيز تفرقته بين المجتمع المحلى والرابطة ، استخدم كثير من علماء الاجتماع هذا الميعار ، بمعنى مختلفة إلى حد ما . إذ من المألوف أن يشير علم الاجتماع الحديث إلى العلاقات اللاشخصية ، والعقلية والانتقاسامية بين الأفراد في المجتمعات الصناعية الحضرية ، ويقابلها بالعلاقات السائدة في المجتمعات البدائية غير الصناعية . ومع ذلك فإن كل هذه التنايلات تبدو بالغة البساطة . فعلى الرغم من كثرة البحوث السوسولوجية ، إلا أننا لا نزال نجهل الكثير عن العلاقات الاجتماعية للإنسان الحديث .

سوف تدهشنا تلك الأهمية التي لا تزال تحتلها القرابة <sup>(١٤)</sup> . وربما أمكن التوصل تصنيف ذى فائدة أكثر بعد تحديد النماذج النوعية للجماعة التي تميز المجتمعات المختلفة ، ويمكن توضيح ذلك بإجراء مقارنة بين الهند والمجتمع الغربى الصناعى .

ولا توجد فى الواقع صعوبة فيما يتعلق بتحديد النماذج الأساسية للجماعة فى مجتمع الهند . فهى تضم : مجتمع القرية المحلى ، وجماعة الطائفة ، والأسرة المشتركة . ويبدو أن نماذج الجماعة الهامة المميزة للمجتمعات الصناعية الغربية ، والتي تقابل هذه النماذج هى : التنظيمات الاقتصادية ، والطبقات الاجتماعية ، والأسرة النووية . هذا بالإضافة إلى الأهمية الكبرى التي يمثلها المجتمع الشامل ذاته . ماذا يمكن أن يقال - إذن - عن المجتمع الهندى فى ضوء هذه الجماعات المميزة ؟ سوف نناقش فيما بعد الأسرة المشتركة ( الفصل العاشر ) وجماعات الطائفة ( الفصل الحادى عشر ) ، ولعلنا فن الملائم الآن أن نذكر شيئاً عن مجتمع القرية المحلى ، الذى اعتبر دائماً الخاصية الرئيسية لبناء الاجتماعى ، والذي أدى إلى عديد من المشكلات المرتبطة بعملية التصنيع ، تلك للمشكلات التي سبق أن ناقشناها .

أكدت الدراسات المبكرة للقرية الهندية استقلالها الذاتي واستقرارها . ويعنى الاكتفاء الذاتي أن للقرية نظمها السياسية الخاصة والاقتصادية أيضاً . « ان المجتمعات القروية المحلية هى جمهوريات صغيرة ، يوجد داخل حدودها كل شئ تحتاج إليه ، وهى غالباً ما تكون مستقلة عن العلاقات الخارجية ؛ وهى بالإضافة إلى ما سبق تبدو ثابتة على نحو لا يتحقق لأى شئ آخر » <sup>(١٥)</sup> . كذلك أشار سير هنرى مين إلى بناء القرية الهندية بقوله : « إنه أقل نظم المجتمع عرضة للزوال ، الذى لا يرغب أن يتنازل على الإطلاق عن أى شئ من تراثه للتجديد . ويبدو أن النزوات والثورات تمر عليه ، دون أن تصيبه بأى اختلال أو تغيير . ولقد كانت أكثر الحكومات نجاحاً فى الهند هى تلك التي اعترفت بأنه أساس الإدارة الهندية » <sup>(١٦)</sup> . وحينما كان كارل ماركس يصعد تأكيد الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للقرية ، وجد أنه بمثابة الدليل لفهم الطابع المستقر لمجتمع الهند ، والمجتمعات الآسيوية

( ١٤ ) انظر الفصل الحادى عشر .

Sir Charles Metcalfe; See Sir J. W. Kaye, Selections from the papers of lord ( ١٥ ) Metcalfe (London, 1835).

H.S. Maine, Village Communities in the East and West (1876).

( ١٦ )

الأخرى : « إن بساطة تنظيم الإنتاج في هذه المجتمعات المحلية المكثفة بذاتها ، التي تتعاقب بنفس صورتها ، بل وتحافظ على إسمها وكيانها حتى إن تعرضت لتهديد مفاجيء بالصدفة ، هذه البساطة هي مفتاح فهمنا لسر علم قابلية المجتمعات الآسيوية للتغير . وعدم القابلية للتغير هذه تتعارض بشدة مع الإتحلال الدائم لكثير من الدول الآسيوية وإعادة بنائها ، والتغيرات المستمرة في نظم الحكم . إن بناء الاقتصاد في المجتمع ظل كما هو دون أن يتأثر بالسحب العابرة في سماء السياسة »<sup>(١٧)</sup>.

على أن هناك مشكلات تاريخية لم تحظ بالعناية التي تستحقها من البحث ، مثل عدم نمو العلاقات الإقطاعية في ظل الحكم الإسلامي ، ثم عدم وجود نمو حضري في مرحلة لاحقة . وعلى أية حال ، فإن القرى الهندية ظلت مستقلة ومكتفية ذاتياً إلى حد بعيد حتى بداية القرن التاسع عشر ، حيناً بدأ تتطور الرأسمالية أثناء الحكم البريطاني يحدث تأثيره<sup>(١٨)</sup> . ولا شك أن سرعة معدلات التصنيع والتحضر منذ عام ١٩٤٧ قد أحدثت بعض التغيرات . وقد أشارت بعض الدراسات القروية في الهند إلى دلائل على هذه التغيرات . ففي دراسة لديوب عن قرية شاميريت Shamirpet في حيدر آباد<sup>(١٩)</sup> ، أوضح الأثر المتزايد للمدينة حيدر آباد على القرية ( التي تبعد عنها بحوالى ٢٥ ميلاً ) من خلال تطور وسائل النقل ، التي أدى زيادة الحراك ، والإقبال على التعليم في الحضر . وهناك مؤثرات أخرى منها ، هيئات الرفاهية الحكومية ، وأنشطة الأحزاب السياسية في الدولة<sup>(٢٠)</sup> . وكان من نتائج هذا الإحتكاك العميق بالمجتمع الكبير تغير التسلسل الاجتماعي والسياسي في القرية ، وأصبحت الثروة ، والتعليم ، والمكانة في الحكومة من بين المصادر الجديد للهبة والتأثير . ومع ذلك فإن التغير كان بطيئاً ، ولا تزال « قبضة النسق التقليدي على الأمور محكمة » .

وتعتبر دراسة ريدفيلد عن « المجتمع المحلي الصغير » « ملائمة تماماً للهند . وقد عقدت

(١٧) Karl Marx, Capital, Vol. 1. (1867) Berlin, Dietz Volkungabe, I pp. 374 - 76.

(١٨) نُقِشت هذه التغيرات في : A.R. Dami, Social Background of Indian Nationalism (op, cit) . هناك مبالغاة حول الاكتفاء الذاتي للقرية في الوقت الحاضر . انظر في نقد هذه الفكرة :

M.N. Srinivas, "Village Studies", Economic Weekly, 1954, pp. 605 — 9.

S. C. Dube, Indian Village, London 1955.

(١٩)

(٢٠) أوضح ديوب في مؤلف حديث له هو : القرى الهندية المتغيرة (لندن ١٩٥٨) بصورة أكثر تفصيلاً نتائج برامج التنمية الحكومية .

جامعة شيكاغو عام ١٩٥٤ حلقة دراسية حضرها ريلفيلد وسينجر Singer كان موضوعها « القرية الهندية ». وتمثل التسع مقالات التي نشرت حتى الآن<sup>(٢١)</sup> ونوقشت في هذه الحلقة ، أفضل مصدر للمعلومات عن الحياة المعاصرة في القرية . وتكشف هذه الدراسات عن أن التغير حقيقة واقعة . فقد ذكر ريلفيلد وسينجر في تقديمهما : « أن للمعلم التقليدي للقرية الهندية مثل الطاقة ، والأمرة المشتركة ، والمعتقدات والاحتفالات الدينية ، بدأت تفقد صورتها . وأخذت المدرسة ، والحزب السياسي ، ودور السينما ، والتخطيط المحلي تحتل مكانها حتى في القرى النائية » . غير أن هناك بعض الفروق الإقليمية . والحقيقة أن هذه الدراسات التسعة لم تدعى أكثر من أنها نصف مليون قرية هندية . وقد كشفت دراسة أخرى حديثة<sup>(٢٢)</sup> عن أهمية العوامل الاقتصادية ؛ وبخاصة نمو التجارة ، في تغير الحياة الريفية . ومن الضروري لدراسة العلاقات بين الريف والحضر في الهند ، وضع تصنيف للقرى يسمح بالفرقة بين العوامل المختلفة التي تشجع التغير أو تعوقه . وقد اعتبر ديوب في خطابه الافتتاحي عام ١٩٥٨ الذي ألقاه أمام قسم الأنثروبولوجيا الاجتماعية في مؤتمر علم الاجتماع بالهند<sup>(٢٣)</sup> ، أن دراسة عينات مماثلة للقرى هي الأمل البعيد ( في ضوء توافر إمكانيات مادية وخبرات علمية ) ولكنه وجه الإهتمام نحو بعض جوانب الضعف التي تظهر في الدراسات التي تجرى على قرى معينة بالذات ، وبخاصة عدم وجود إطار مرجعي يلائم بناء المجتمع الهندي ككل . كذلك اعترف ريلفيلد وسينجر - في تقديمهما - بأن التغير الاجتماعي في الهند لا يتجه فقط نحو أسلوب الحياة الحضرية العالمية ، ولكنه ينطوي على إحياء وانتشار العناصر القديمة من الدين والثقافة الهندوسية . وذهب ديوب إلى أن الإطار التصوري للملائم لدراسة القرية يجب أن يشتمل على مفاهيم مثل : « التقاليد الكبرى والصغرى » ، والسنسكريتية Sanskritization بالإضافة إلى التفرقة بين الريف والحضر .

وهناك شواهد من مصادر أخرى تشير إلى أن « الثقافة التقليدية » القرية ( وهي ثقافة الغالبية العظمى من سكان الهند ) لا تزال تؤثر بعمق في البناء الاجتماعي للمجتمع الهندي .

Mckim Marriott (ed). Village India (Chicago 1955).

(٢١)

F.G. Bailey, Caste and the Economic Frontier (Manchester 1957).

(٢٢)

"The Study of Indian Village Communities" (Agra 1958).

(٢٣)

ولاشك أن الهند الآن دولة قومية ، بصورة لم تكن قائمة في الماضي ، كما توجد بها أيضاً أحزاب سياسية قومية ، وتنظييات اقتصادية ، وبنائية اجتماعية واقتصادية قومية ، وتنظيم مركزي أكثر من ذي قبل ، كما تحسنت وسائل الاتصال الجماهيري والنقل بصورة واضحة . ومع ذلك كله فإن التصنيع قد يؤدي إلى نتائج تختلف عن مصاحباته في الغرب . والدليل على ذلك تأثير تعاليم حركة القينوبا Vinoba المستوحاة من مثاليات غاندى . ويدعم هذه الحركة كثير من الاشتراكيين ، ومن بينهم جايا براكاش نارايان Jaya Prakash Narayan الزعيم الأسبق لحزب براجا الاشتراكي ، واللى ذهب في دراسة حديثة له إلى أن مجتمع القرية<sup>(٢٤)</sup> ، حينما يتم بالتحكم الإرادى في الرغبات ووحدة الأفكار الاجتماعية . والسياسية ، يجب أن يعتبر العنصر الرئيسى في النسق السياسى بالهند .

والواقع أن علم الاجتماع الذى يرغب في تحديد مكانة مجتمع اقرية في البناء الاجتماعى ، وكشف التغيرات الحادثة فيه ، يحتاج لتحقيق هذا الغرض إلى تصنيف أكثر شمولاً للجماعات الاجتماعية من تلك التصنيفات التى عرضناها بالتفصيل . ومن الطبعى أن يزودنا هذا التصنيف بإطار ملائم لإجراء بحوث مقارنة وراقية . إلا أن علم الاجتماع الغربى لم يستطع أن يتوصل إلى شئ من هذا النوع . إننا ما نزال نجعل تماماً كيف يوزع الأفراد أوقاتهم ، وأموالهم ، واهتماماتهم ، وعواطفهم بين العلاقات والجماعات الاجتماعية المختلفة ، كما لا نزال نجعل أيضاً نتائج هذا التوزيع بالنسبة لشخصياتهم . كذلك لا يزال يعرض التقابل بين الحياة الريفية والحضرية بصورة غامضة وانطباعية ورومانسية في بعض الأحيان . ولم يحدث سوى نقد ضئيل في هذا الصدد منذ مقال زيجل ولويس وريث . إن هناك حاجة ماسة إلى خريطة صحيحة « لشبكة الإنتماءات الجماعية » ( التى صورها زيجل ) ، تعتمد على حصر وتصنيف نماذج الجماعة الاجتماعية .

وهكذا نستطيع داخل هذا الإطار أن نطرح تساؤلات عديدة عن البناء الاجتماعى في الهند ، ونجيب عليها بعد ذلك . فما الذى يحدث للأفراد الذين يتنقلون من القرية إلى المدينة (من نماذج مختلفة للقرى إلى نماذج مختلفة للمدن) ؟ كيف تتأثر حياتهم الاجتماعية ؟ وعلى أى نحو تتغير قيمهم ومعتقداتهم ؟ ثم ما الذى يكسبونه من المدينة ؟ وما هى

J. P. Narayan, A Plea for Reconstruction of Indian Polity, New Delhi, 1959 (٢٤)

(mimeographed).

عناصر الحياة والثقافة الريفية التي يقدمونها للمدينة ؟ وإذا كنا قد عرضنا في الفصل السابق - على سبيل المثال - لبعض نتائج البحوث التي أجريت عن الطائفة والأمرمة المشتركة في المناطق الحضرية ، فإن لنا أن نتساءل : كيف يدخل التغير إلى القرية وكيف تستوعبه ؟ ومن هم الأفراد أو الجماعات ، اللذين يساعدون على إحداث التغير وأولئك اللذين يعوقونه ؟ إن إجراء بحث من هذا النوع ، لن يقدم إسهاماً عظيماً في تحليل البناء الاجتماعي في الهند فحسب ، ولكنه سوف يساعد أيضاً على توضيح بعض محاولات التمييز بين نماذج العلاقات والجماعات الاجتماعية ، والمجتمعات التي ناقشناها بإيجصار في هذا الفصل ، وهي في أمس الحاجة إلى إعادة فحص وصياغة .

## قراءات مقترحة

أولاً - السكان والمجتمع :

١ - مراجع عامة :

Carr-Saunders, A.M. World Population (Oxford, Clarendon Press, 1936).

ويتضمن هذا المؤلف مسحاً لنمو سكان العالم .

Pentose, E. F. Population Theories and Their Applications (Stanford, Stanford University Press, 1934).

وفي هذا الكتاب نجد استعراضاً للنظريات الأساسية في السكان ، كما نجد مناقشة للعلاقة بين السكان والموارد .

Myrdal, Alva. Nation and Family (London, Routledge & Kegan Paul. 1945).

وهي دراسة رائدة عن الأسرة الحديثة والسياسة السكانية في السويد .

Lorimer, F. Culture and Human Fertility (Paris, UNESCO, 1954).

ويحتوي هذا الكتاب على عدد من المقالات والدراسات قام بها مجموعة من العلماء الاجتماعيين . وتتناول هذه الدراسات الخصوبة في المجتمعات غير الصناعية أو المجتمعات التي تمر بمراحل تحول .

Political and Economic Planning. World Population and Resources (London, Allen & Unwin, 1955).

وهي دراسة مستفيضة لمشكلة السكان؛ فضلاً عن أنها تتضمن عرضاً لدراسات سكانية تناولت تسعة عشر دولة طبقاً لخصائصها السكانية . كذلك فهي تناقش السياسات السكانية.

United Nations. The Determinants and Consequences of Population Trends (New York, Population Division, Department of Social Affairs, United Nations, 1954).

حيث يتضمن تلخيصاً للدراسات العديدة التي أجرتها الأمم المتحدة ، تلك الدراسات التي تعرض علىها للبيانات المتاحة عن السكان في علاقتها بالعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

Sauvy, A. *Théorie générale de la population. I. Economic et Population* (Paris, Presses Universitaires de France, 1952).

وهي دراسة مستفيضة تتناول العلاقة بين السكان والاقتصاد ، فضلاً عن أنها تناقش وتحدد مفهوم التخلف .

Thompson, W. S. *Population Problems* (New York, McGraw-Hill, 1942).

## ٢ - مشكلة السكان في الهند :

Chandrasekhar, S. *Population and Planned Parenthood in India* (London, Allen & Unwin, 1955).

وهي دراسة تتناول اتجاهات نمو السكان ، كما تدافع عن تنظيم الأسرة ؛ فضلاً عن أنها تقود مناقشة للمشكلات المترتبة على تضخم حجم الأسرة .

Davis, Kingsley. *The Population of India and Pakistan* (Princeton, Princeton University Press, 1951).

هي أكثر الدراسات التي تناولت مشكلة السكان شمولاً وعمقاً . ولقد تم العمل في هذه الدراسة قبل أن تصدر نتائج تعداد سنة ١٩٥١ .

Ghosh, D. *Pressure of Population and Economic Efficiency in India* (London, Oxford University Press, 1946).

حيث تتناول النفقات الاقتصادية المترتبة على كل من ارتفاع معدل المواليد والوفيات .

## ثالثاً - الحضرية . :

### ١ - مؤلفات عامة :

Glass, D.V. *The Town in a Changing Civilization* (London, John Lane, 1935).

وفيها نجد عرضاً موجزاً للخصائص الحضرية .

Simmel, G. "The Metropolis and Mental Life".

عبارة عن مقال يتناول الآثار الثقافية للحياة الحضرية .

Wirth, I., 'Urbanism as a way of Life'.

مقال شهير فيه يحاول ويرث تحديد المشكلات السوسولوجية للحضرية ، في الوقت الذي يسعى فيه إلى إقامة تصنيف للمدن .

نشر المقالان السابقان في مؤلف هات وريس . أنظر :

P.K. Hatt and A. J. Reiss, Cities and Society (Glencoe, The Free Press, 1957).

Lynd, R. A. and H. M. Middletown (New York, Harcourt. 1929), and Middletown in Transition (New York, Harcourt, 1937).

دراسان رائدان عن المدينة الأمريكية .

McKenzie, R.D. The Metropolitan Community (New York, McGraw-Hill, 1933).

وفيها نجد تحليلاً لنمو المدن في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما نجد تحليلاً مستفيضاً لايكولوجية المدن الأمريكية .

للاطلاع على الدراسات الحضرية في كل من فرنسا وبريطانيا والدول الاسكندنافية يمكن للقارئ الاطلاع على مجلة علم الاجتماع المعاصر . انظر :

Current Sociology IV (1) 1955. P. Chombart de Lauwe (France); and IV (4) 1955, Ruth Glass and J. Westergaard (Great Britain and Scandinavia).

Pirenne, H. Medieval Cities (English trans. Princeton University Press. 1925; republished in Doubleday Anchor Books, New York, 1957).

وهي دراسة كلاسيكية تتناول ظهور ونمو ودور المدن في أوروبا خلال عصر الإنطاع . ولقد كتب بيرن دراسته هذه بعقبة المؤرخ الموجه توجيهاً سوسولوجياً .

Fustel de Coulanges, N.D. The Ancient City (First English tran- 1873; republished in Doubleday Anchor Books, New York, 1956).

وهي دراسة رائدة تناولت النظم التي كانت سائدة في كل من المدن اليونانية والرومانية ، مع تأكيد خاص للدور الذي لعبه الدين في هذه المدن .

Glotz, G; The Greek City and its Institutions (English trans- 1929).

## ٢ - الحضرة في الهند :

Bopegamage, A. Delhi : A Study in Urban Sociology (Bombay, University of Bombay, 1957).

وتضم هذه الدراسة بيانات مستفيضة عن جماعات الجيرة ، وأساليب الاتصال ، والمهن .

Ghurye, G.S. , Cities of India'. Sociological Bulletin (Bombay) II (1), March 1953 pp. 47 - 80.

وفيها نجد تحليلا لنمو المدن المنتجة : كما نجد المؤلف يلفت الأنظار إلى الاختلافات الإقليمية .

Venkataryappa, K. N; Bangalore : A Socio-Ecological Study (Bombay, University of Bombay, 1957).

UNESCO. The Social Implications of Industrialization and Urbanization (Calcutta, UNESCO Research Centre on the Social Implications of Industrialization in Southern Asia , 1956).

ويضم هذا المؤلف خمس دراسات منها دراستان تتناولان الهند هما :

P. N. Prabhu, 'A Study on the Social effects of urbanization', pp. 49 - 106 (on Bombay). and

M. B. Deshmukh. "A Study of floating migration" pp. 143 - 226.

أما الدراسات الثلاث الأخرى فتتناول كلا من بانكوك وداكا وجاكارتا .

## ثالثاً - الجماعات الاجتماعية :

## ١ - مؤلفات عامة :

انظر على وجه الخصوص المؤلفات التالية ، وقد سبق أن ناقشناها في المتن :

Homans, G.C. The Human Group (New York, Harcourt, Brace, 1950).

Redfield, R. The Little Community (Chicago, University of Chicago; Stockholm, Almqvist & Wiksell, 1955).

Argyle, M. The Scientific Study of Behaviour (London. Methuen, 1957) Pt. II, Ch. V, pp. 118 - 160, "Small social groups" .

أما الدراساتان التاليتان فقد تناولتا جماعات أولية بعينها . وهما يمثلان نموذجان جيدان للبحوث في هذا الميدان :

Thrasher, F. M. *The Gang* (Chicago, University of Chicago Press, 1936).

Whyte, W.F. *Street Corner Society* (Chicago, University of Chicago Press, 1943).

## ٢ - دراسات قروية هندية :

الدراسات الكلاسيكية المبكرة هي :

Baden-Powell, B.H. *The Indian Village Community* (London, Longmans, Green, 1896).

*The Origin and Growth of Village Communities in India* (London, Swan Sonnenschein, 1899).

Maine, H. S. *Village Communities in the East and West* (London, John Murray, 1872).

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت القرية الهندية :

Dube, S. C. *Indian Village* (London, Routledge & Kegan Paul, 1955).

وهي دراسة أنثروبولوجية مستفيضة لشامبيرت وجيدر آباد .

Dube, S. C. *India's Changing Villages* (London, Routledge & Kegan Paul, 1958).

Marriott, McKim (ed) *Village India : Studies in the Little Community* (Chicago, University of Chicago Press, 1955).

ويضم هذا المؤلف ثمان دراسات عن قرى هندية ، منها واحدة تقارن بين ثقافة الفلاحين في كل من الهند والمكسيك . وهناك حلقة دراسية بالغة الأهمية ، فيها نجد بيانات وفيرة وتحليلات متعمقة للحياة الريفية بوجه عام والتنظيم الاجتماعي للقرية بوجه خاص . ولقد أشرف على تحرير المؤلف الصادر عن هذه الحلقة الدراسية كل من ريدفيلد وسينجر .

# البَابُ الثَّالِثُ

النظم الاجتماعية



## الفصل السابع

### البناء الاجتماعي والمجتمعات والحضارات

يعد مفهوم « البناء الاجتماعي » من المفاهيم المحورية في علم الاجتماع ، ولكنه لا يستخدم — مع ذلك — بطريقة منسقة، أو واضحة. فهيربرت سبنر Spencer — الذى يعد من أوائل الذين استخدموا هذا المصطلح — ينطلق من مبادئه البيولوجية أو ( البناء العضوى والتطور ) لى يوضح ما يقصده ببناء المجتمع <sup>(١)</sup> . أما دوركايم Durkheim فقد ترك — بدوره — المصطلح غامضاً مبهماً <sup>(٢)</sup> . ولقد حاول علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا اللاحقون منح مصطلح البناء الاجتماعي معنى أكثر دقة ، بيد أن تصوراتهم للبناء الاجتماعي جاءت مختلفة ومتباينة إلى حد كبير . فثلاث رادكليف براون Radcliffe-Brown ينظر إلى « كل العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين الأشخاص بوصفها جزءاً من البناء الاجتماعي . . . . . ففى دراسة البناء الاجتماعي يصبح الواقع الملموس الذى نرى به هو مجموعة العلاقات الواقعية القائمة » <sup>(٣)</sup> . وما لبث رادكليف براون أن ذهب بعد ذلك إلى أن الموضوع الذى يجب وصفه وتحليله هو الشكل البنائى Structural form أى العلاقات ذات الطبيعة العامة بغض النظر عن الاختلافات الضئيلة أو نوعية الأفراد الذين تنشأ بينهم هذه العلاقات <sup>(٤)</sup> . والواقع أن تعريف رادكليف براون يعد تعريفاً فضفاضاً . فكما أشار فيرث Firth : « أن التعريف الذى قدمه براون لا يقيم تفرقة بين كل " من عناصر النشاط الاجتماعي الدائمة والمتغيرة ، وأنه ( أى التعريف ) جعل من المستحيل التمييز بين فكرة بناء المجتمع وبين تصور المجتمع بوصفه كلا » <sup>(٥)</sup> .

وهناك علماء آخرون حاولوا تضيق المصطلح ليشمل فقط العلاقات الدائمة والمنظمة

H. Spencer, Principles of Sociology (3rd revised edn. 1885) Vol. I, Part II. (١)

E. Durkheim, The Rules of Sociological Method, Ch. IV; The Division of Labour in Society, Ch. VI. (٢)

A.R. Radcliffe-Brown, "On Social Structure". op. cit. p. 191 - 2. (٣)

Ibid; p. 192. (٤)

R. Firth, Elements of Social Organization, p. 90. (٥)

لأفراد المجتمع . ومن هؤلاء موريس جيتزبرج Ginsberg الذى عرف البناء الاجتماعى بأنه مركب من جماعات ونظم أساسية تشكل المجتمعات<sup>(٦)</sup> . وبعد هذا التعريف هاماً أيضاً لأنه يؤكد الصلة بين العلاقات الاجتماعية المجردة والجماعات الاجتماعية الملموسة . ومن هنا يمكن دراسة البناء الاجتماعى فى ضوء الإجراءات النظامية أو فى ضوء العلاقات التى تنشأ بين الجماعات الاجتماعية أو فى ضوءها معاً . وتنطوى مثل هذه الدراسة على فوائد محققة عندما يحاول الباحث إجراء دراسة واقعية على مجتمعات بعينها<sup>(٧)</sup> . وإذا ما قصرنا مصطلح « البناء الاجتماعى » على الإشارة إلى تلك العلاقات والجماعات الدائمة ذات الأهمية ، فإننا سنكون حيثلد بحاجة إلى مصطلح آخر للإشارة إلى النشاطات الأخرى الدائمة فى المجتمع والتى غالباً ماتختلف عن الأشكال البتائية . ولقد اقترح فيرث مصطلح « التنظيم الاجتماعى » Social Organization للإشارة إلى « التدرج المنظم للعلاقات الاجتماعية التى يتم من خلال عمليتي الاختيار واتخاذ القرار » . « فعلى مستوى البناء الاجتماعى يوجد مبدأ استمرار المجتمع وعلى مستوى التنظيم يوجد مبدأ التنوع أو التغير ، ذلك المبدأ الذى يسمح بتقييم المواقف والإختيارات الفردية المختلفة »<sup>(٨)</sup> .

وتمه اتجاه ثالث ينظر إلى البناء الاجتماعى من منظور أكثر ضيقاً وتحديداً ، لأنه ينطلق بصفة أساسية من فكرة « الدور الاجتماعى » Social Role . ويعبر عن هذا الاتجاه مؤلفان حديثان هما : نظرية البناء الاجتماعى \* ناديل Nadell والطابع والبناء الاجتماعى \* بليرث Gerth ورايت ميلز Mills . فلقد ذهب ناديل إلى أن « باستطاعتنا التعرف على بنام المجتمع من خلال تجريد نمط أو شبكة العلاقات السائدة بين الأفراد وذلك بعد التعرف على قدراتهم على أداء الأدوار المختلفة . كذلك ذكر جيرث وميلز أن مفهوم الدور « يعد مفهوماً

M. Ginsberg, op. cit. (see above p. 32).

(٦)

As we noted above: p. 32.

(٧)

R. Firth, op. cit. pp. 35 - 40.

(٨)

ويمع ذلك فلنا أن نتساءل عما إذا كان التنظيم الاجتماعى يتيح الفرصة لدراسة مبدأ التغير . فهناك تديرات بنائية واسعة النطاق لا يمكن أن تخضع لفرسب التقييم والإختيار التى قدم فيرث أمثلة عديدة عليها . انظر الفصل الثامن عشر من مؤلف فيرث .

أساسياً في تعريفنا للنظام ، وأنه إذا كان الدور هو الوحدة التي تقوم عليها تصوراتنا للنظام ، فإن النظام - بدوره - يعد الوحدة التي تقوم عليها تصوراتنا للبناء الاجتماعي<sup>(٩)</sup> . ومن الواضح أن تعريف جيرث وميلز - شأنه تعريف ناديل - يؤكد أن تحليل البناء الاجتماعي في ضوء الأدوار الاجتماعية لا يختلف اختلافاً أساسياً عن تحليله في ضوء النظم الاجتماعية ، طالما أن النظام هو كل مركب من أدوار مترابطة . ومع ذلك فيبدو لي أن ثمة اختلافاً بين هذين التعريفين . فهناك بعض القوائد التي يمكن أن تتحقق بتبني مفهوم الدور ، طالما أنه يشكل - كما يقول جيرث وميلز - حلقة وصل بين الطابع والبناء الاجتماعي . إنه يتيح الفرصة لخلق التعاون الضروري بين علم النفس وعلم الاجتماع في دراسة السلوك الاجتماعي . ويستطيع هذا التعاون أن يؤدي بعد ذلك إلى ظهور تصور فردي مجدد للسلوك الاجتماعي ، بمقتضاه يمكن النظر إلى المجتمع بوصفه تجمع مؤلف من أفراد يرتبطون فيما بينهم بنسب أدوار معقد سائد في المجتمع ككل ، حيثئذ تصبح دراسة الجماعات الاجتماعية غير ذات أهمية . وسوف نرى فيما بعد كيف أن هذا التصور قد ورد في بعض النظريات الحديثة التي درست التدرج الاجتماعي في ضوء الدور والمكانة ، والتي لم تهتم اهتماماً يذكر بوجود الجماعات الاجتماعية (كالتبقات الاجتماعية) وبعلاقات المنافسة والصراع التي تنشأ بينها . ومن الأمور التي تستحق التسجيل هنا أن مفهوم الدور قد أصبح الآن بلى قبولاً شديداً من جانب علماء النفس الذين يهتمون أساساً بالسلوك الفردي ، أو علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية الذين يدرسون مجتمعات لا يوجد بين جماعاتها الاجتماعية تنوع كبير .

وهناك بعد ذلك نقطة أخرى جديرة بالذكر : لقد أقام البعض تفرقة بين البناء الاجتماعي بوصفه نسقا من العلاقات « المثالية » السائدة بين الأشخاص ، والبناء الاجتماعي بوصفه نسقا من العلاقات الواقعية . وقد تكون هذه التفرقة ممكنة بالنسبة للأنثروبولوجيين الذين يدرسون مجتمعات محلية صغيرة ، يستطيعون من خلالها مقارنة تقارير الإخباريين عن العلاقات للمقارنة وضروب السلوك السائدة بملاحظاتهم الشخصية . هذه العلاقات وتلك من السلوك . أما علماء الاجتماع فلا يستطيعون تحقيق ذلك في دراستهم للمجتمعات التاريخية ، بل إنهم لا يستطيعون تحقيقه في دراستهم للمجتمعات الحديثة التي تفرض

Op. cit. p. 12.

Op. cit. pp. 22 - 3.

عليهم. — يحكم كبير حجمها وثقله تعقدها. — التركيز على النظم « المثالية » التي يسهل ملاحظتها بالرجوع إلى القوانين: الوضعية والقواعد الأخلاقية والقصص الدينية. والواقع أن هذه التفرقة تعد مسألة بالغة الأهمية ، لذلك يتعين على البحوث الاجتماعية أن تواجهها بطريقة حاسمة . ولما يؤكد أن لديها من المناهج الملائمة ما يعاونها على تحقيق ما استطاع الأثرولوجيون تحقيقه بفضل استعانتهم بمنهج الملاحظة في تسجيل السلوك الاجتماعي الواقعي . وأعتقد أن أكثر هذه التصورات المختلفة <sup>(١١)</sup> أهمية وفائدة هو ذلك الذي ينظر إلى البناء الاجتماعي بوصفه كلاً مركباً يشتمل على النظم الأساسية السائدة في المجتمع والجماعات المختلفة التي يتألف منها . وليس هناك بعد ذلك صعوبة كبيرة في تحديد هذه النظم وتلك الجماعات . أن من اليسر علينا إثبات أن وجود المجتمع الإنساني يتطلب توافر إجراءات معينة وعمليات محددة ، أي أن هناك «متطلبات وظيفية» للمجتمع لما يذهب كما يذهب البعض <sup>(١٢)</sup> . وأهم هذه المتطلبات : ١- نسق اتصال ٢- نسق اقتصادي يخصص بأمور الإنتاج وتوزيع السلع ٣- أجهزة ( مثل الأسرة والمدرسة ) تتولى تنشئة الأجيال الجديدة ٤- نسق سلطة وتوزيع محدد للقوة وربما أيضاً ٥- نسق طقوس يصون التماسك الاجتماعي ويدعمه ، ذمبح الأحداث الشخصية الهامة إقراراً وتقديراً اجتماعياً . وأهم هذه هذه الأحداث : الميلاد ، والبلوغ ، والاتصال الجنسي ، والزواج ، والموت . أما النظم والجماعات الأساسية فهي تلك التي تعنى بمواجهة هذه المتطلبات الأساسية ( باستثناء المطلب الأول الذي يواجهه بمجرد وجود لغة مشتركة ) . ومن خلال هذه النظم تنشأ نظم أخرى مثل التدرج الاجتماعي الذي يؤثر بدوره عليها . ولا يزال هناك حتى الآن خلاف ضئيل بين علماء الاجتماع حول تحديد النظم الأساسية . وسوف نحاول خلال الفصول التالية دراسة « عناصر » البناء الاجتماعي بشيء من التفصيل .

ويتعين علينا بعد ذلك أن نواجه مشكلة هامة . لكل مجتمع بناء اجتماعي . ومع ذلك قد نجد مجتمعات مختلفة تتشابه في بنائها الاجتماعية . ولكي نواجه هذه المشكلة

(١١) لم أنقش هنا وجهة نظر ليفي شتراوس G. Lévi-Strauss التي تلعب إلى أن « مصطلح » البناء الاجتماعي لا علاقة له بالواقع الأسيري ، وأنه مرتبط أساساً بالنماذج التي تقام بعد التعرف عليه انظر : (Social Structure, in Anthropology Today (ed. A. L. Kroeber).

والواقع أن وجهة نظر شتراوس هذه تثير قضايا فلسفية أكثر مما تثير قضايا سيكولوجية.

See Aberle D; A. Cohen, A. Davies, M. Levy and F. Sutton, "The functional (١٢) prerequisites of Society", *Ethica* L. (2), 1950.

يتختم تحديد المعنى الذى تقصده بكلمة «مجتمع» ؛ بعبارة أخرى يتختم تحديد نطاق البناء الاجتماعي . هل كانت اليونان مجتمعا متكاملا ، أم فعدنا مستقلة تشكل في النهاية مجتمعات مختلفة عديدة ؟ وهل كانت الهند - حتى وقت قريب - مجتمعا واحداً ، أم أنها كانت مجموعة مجتمعات شكلت بعد ذلك وحدة قائمة على اعتبارات سياسية ودينية على وجه أن من السير علينا - في أغلب الأحوال - أن نضع حدوداً فاصلة للمجتمع . وقد قال غيرث ... لو لم تكن هناك عزلة مكانية محددة ، فإنه من المستحيل أن نقيم حدوداً قاطعة للمجتمع . ومع ذلك نجد بعض الباحثين يعتبرون الاستقلال السياسي محكاً لتفرد المجتمع واستقلاله . ويبدو ذلك واضحاً عند شايبيرا Schapera الذى كتب يقول : « المجتمع السياسي - في نظري - هو مجموعة من الأفراد قد انتظمت في وحدة اجتماعية وأصبحت تدبر بنفسها شئونها وأمورها مستقلة في ذلك عن أية رقابة خارجية . . . ولا يوجد في حقيقة الأمر مجتمع مستقل تماماً . . . ولكن إذا كان المجتمع يحدد بنفسه شئونه الخاصة ، ولا تمارس عليه وصاية من الخارج ، ولا تخضع قراراته وتصرفاته لسلطة أعلى منه ، فإنه يمكن القول - حيثئذ أن لدى هذا المجتمع استقلال سياسياً » . ويشير الاعتماد على هذا المحك مشكلة هامة تبدو واضحة عندما يكون هذا الاستقلال السياسي استقلالاً نسبياً ؛ حيثئذ يتعين علينا أن نحدد درجة الاستقلال التى تلزم لوصف المجتمع بأنه مجتمع مستقل . وهنا نجد أنفسنا بحاجة إلى دراسة أمثلة عديدة للموقف الذى تستوعب فيه وحدات اجتماعية كبرى وحدات اجتماعية صغرى ، أو العكس . فمثل هذه الدراسة قادرة على الكشف عن الظروف التى أسهمت في ظهور - أو إعادة ظهور - مجتمعات مستقلة داخل مجتمعات كبيرة . ومن الأمثلة البارزة على ذلك المجتمعات الإقطاعية التى ظهرت بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية . ولقد لاحظنا أيضاً كيف أن بعض الدراسين قد وصفوا القرى الهندية - خلال فترات زمنية - بأنها « جمهوريات صغيرة » . وبرغم هذه الصعوبات جميعها ، يظل محك الاستقلال السياسي هاماً ومفيداً . فإذا ما وجدنا أن الاستقلال السياسي قد بدأ واضحاً في النظم الاقتصادية الدينية والأيمرية ، فباستطاعتنا - حيثئذ - أن نصف المجتمع الذى يشهد هذا الاستقلال بأنه يشكل وحدة قائمة بذاتها .

وإذا كنا قد تناولنا تأثير البعد المكاني أو الجغرافي على المجتمعات ، فإنا نجد هنا ضرورة ملحة لتناول تأثير البعد الزماني عليها . . . هل بريطانيا سنة ١٩٦٤ هى بريطانيا

سنة ١٨٦٢ أو سنة ١٧٦٢ ؟ وهل الهند الحديثة هي الهند التي كانت تعيش قبل قرن أو قرنين من الزمان ؟ وهنا قد نجد بأيدينا محكما هاما ، لكن تطبيقه تطبيقاً واقعياً لن يكون أمراً سهلاً . فحينما يطرأ تغير هام على بناء مجتمع معين ، يتعين علينا أن ننظر إلى هذا المجتمع بعد ذلك التغير بوصفه مجتمعاً جديداً ومتميزاً . علينا إذن أن نحدد العوامل التي تسهم في إحداث التغيرات الهامة ، وتلك مهمة ليست يسيرة ، بعبارة أخرى علينا أن نقول إن ثمة تنيراً قد حدث وأدى بدوره إلى تغير في كل نظم المجتمع أو معظمها . إن بريطانيا وفرنسا الرأسماليتين تختلفان عن بريطانيا وفرنسا الاقطاعيتين ، كما أن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية يختلف عن روسيا القيصرية . بيد أن حكمنا هنا يتأثر إلى حد ما باعتبارات عامة تتعلق بتصنيف المجتمعات ، ذلك التصنيف الذي نستقل على الفور لمناقشته .

### أنماط المجتمعات :

لعل أول مهمة يتعين على علم الاجتماع مواجهتها - شأنه في ذلك شأن أى علم آخر - هي إقامة تصنيف منظم للتظاهر التي يتناولها بالدراسة . ولقد ناقشنا في الفصول الأولى من هذا الكتاب تصنيف العلاقات الاجتماعية والجماعات الاجتماعية وسنحاول هنا معالجة تصنيف المجتمعات أو البناءات الاجتماعية .

ومن الطبيعي أن تبدأ هذه المعالجة بتحليل الثنائيات العديدة المألوفة في التراث مثل ثنائية توينز « المجتمع المحلي والمجتمع » ، وثنائية دوركايم « التضامن العضوي والتضامن الآلى » ، وثنائية مين « المكانة والعقد » ، وثنائية سينسر « مجتمعات عسكرية ومجتمعات صناعية » . إن أول ما يمكن ملاحظته على هذه الثنائيات هو قصورها عن استيعاب مختلف أنماط المجتمعات الإنسانية التي توجد بالفعل أو التي وجدت من قبل في مراحل تاريخية معينة . وإذا أمعنا النظر في هذه الثنائيات ، لاحظنا وجوه شبه كبيرة بينها فالعلماء الأربعة يقابلون بين نمط معين من المجتمعات تسيطر فيه الجماعة على الفرد ورسوم له موقفاً ثابتاً . لا يتغير أبداً . ينمط آخر من المجتمعات يعبر فيه الفرد عن نفسه ويتمتع فيه باستقلال يمكنه من إجراء حسابات عقلية والدخول في علاقات إجتماعية

مع الأفراد الآخرين<sup>(١٣)</sup>. وضع ذلك فهناك اختلافات هامة بين هؤلاء العلماء. فيما يتعلق ببعض التفاصيل. فهم يختلفون. في معالجتهم لكيفية حدوث التغير، ولقوى تقييمهم لهذا التغير. بيد أن ذلك لا يؤثر على القضية الأساسية التي أشرنا إليها قبل قليل، وهي أن هذه الثنائيات تنطوي على تشابه لا يمكن إغفاله. ويعود ذلك في حقيقة الأمر إلى تأثير هؤلاء العلماء بخصائص المجتمعات الصناعية التي عاشوا فيها، مما جعلهم يلجأون إلى المقابلة بين المجتمعات الصناعية الحديثة وكل المجتمعات الإنسانية الأخرى. والمؤكد أن هذه المقابلة كانت - من وجهة نظرهم - هي أعظم محاولة لإقامة تفرقة بين المجتمعات.

ويبدو ذلك أوضح ما يكون في أعمال تونيز وبعض علماء الاجتماع الذين أتوا من بعده. فالتفرقة التي أقامها تونيز بين « المجتمع المحلي » و « المجتمع »، ما هي إلا تفرقة بين المجتمعات الرأسمالية الحديثة الرشيدة القائمة على التعاقد وكل المجتمعات السابقة على الرأسمالية. ولقد تكرر ذلك في مؤلف زيميل Simmel « فلسفة التقود »\* (١٩٠٣) الذي تناول فيه الخصائص الثقافية المميزة للمجتمع الموجه نحو تحقيق أقصى درجات الإنتاج. وجمع أكبر قدر من الثروة. والملاحظ أن زيميل قد تأثر في مؤلفه هذا بكتابات ماكس فيبر Weber التي أهتم فيها بابرار الرشيد المتزايد الذي طغى على الحياة الاجتماعية الحديثة. وقد نتفق مع هؤلاء العلماء حول السمات الهامة المميزة للمجتمعات الصناعية، ولكننا لا نستطيع قبول تصنيفهم الذي يضع كل أنماط المجتمعات الأخرى في فئة أو مقولة واحدة.

ولقد كان من الطبيعي أن يدرك كل من سبنسر ودوركايم أن المجتمعات يمكن أن تخضع لتصنيفات من نوع مختلف. لذلك نجد سبنسر يميز بين أربعة أنماط من المجتمعات هي: (١) مجتمعات بسيطة (٢) مجتمعات معقدة (٣) مجتمعات أشد تعقيداً (٤) مجتمعات بالغة التعقيد<sup>(١٤)</sup>. وعلى الرغم من أن سبنسر قد استند في تمييزه بين هذه الأنماط من المجتمعات إلى بعد النطاق (أو الحجم)، إلا أنه أخذ في

(١٣) نستطيع أن نجد هذه المقابلة عند كارل بوبر Popper الذي ميز بين مجتمعات « قبلية » وأخرى

« ملتزمة ».

Philosophie des Geldes.

H. Spencer, The Principles of Sociology, (3rd. rev. edn. 1885) Vol. I, Pt. II, Ch. (١٤)

X., "Social types and constitutions".

اعتباراً أيضاً عند إقامة هذا التمييز أبعاداً أخرى مثل درجة تقسيم العمل ومدى وضوح التنظيم السياسى ، وتوافر تسلسل رقامى دنى ، وجود تدرج اجتماعى محدد . الخ . وينبغي قصور هذا التصنيف واضحاً إذا ما علمنا أن الأنماط الثلاث الأولى من المجتمعات لا تشتمل إلا على المجتمعات البدائية ، بينما يستوعب النمط الأخير كل المجتمعات المتحضرة ، التى تضم — كما يقول سبنسر — المكسيك القديم ، والمملكة الآشورية ، والإمبراطورية الرومانية ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وألمانيا وإيطاليا ، وروسيا . ولقد أقر سبنسر بأن تصنيفه يتعارض مع التفرقة التى أقامها بين المجتمعات العسكرية والمجتمعات الصناعية ، لذلك نجده بعد ذلك يقدم تصنيفاً مركباً يشتمل على ثمانية أنماط من المجتمعات ، ذاهباً إلى أن إقامة أنماط «خالصة» يعد مطلباً صعباً نظراً للعوامل عديدة من بينها البقايا أو المخلفات وامتزاج السلالات .

كذلك قدم دوركايم تصنيفاً مماثلاً لتصنيف سبنسر ، وإن كان قد انتقد تصنيف سبنسر . فلقد ميز دوركايم بين مجتمعات بسيطة ( مثل العشيرة ) ومجتمعات انقسامية متعددة ( مثل قبائل الأيروكوا Iroquois ) ، ومجتمعات انقسامية متعددة بسيطة التركيب ( مثل اتحاد قبائل الأيروكوا والقبائل الثلاث التى كونت روما ومجتمعات انقسامية متعددة معقدة ( مثل المدن القديمة والقبائل الجرمانية )<sup>(١٠)</sup> . وإذا كان دوركايم لم يذهب إلى أبعد من هذه الأمثلة ، إلا أن موريه Moret ودافى Davy قد قلما فيها بعد تصنيفاً أكثر وضوحاً ، استنداً فيه إلى حجم المجتمعات وتباينها الداخلى وعرضها فى مؤلفهما : من القبيلة إلى الامبراطورية<sup>(١١)</sup> .

وعلى الرغم من أن أغلب هذه التصنيفات قد انطلقت من النزعة التطورية الخالصة ، إلا أن ذلك لم يمنع بعض العلماء التطوريين من تقديم تصنيفات أخرى مستندة إلى شكل محدد من التطور هو التطور الفكرى . فكانت Comte صاغ « قانون المراحل الثلاث » ، مستنداً إلى طبيعة التفكير الإنسانى الذى تطور من المرحلة الثيولوجية إلى المرحلة الميتافيزيقية حتى وصل إلى المرحلة الوضعية . ولقد ربط كونت بعد ذلك كل مرحلة من هذه المراحل بالحياة المادية السائدة فيها ونمط الرحلة الاجتماعية والمواطف التى تربط بين الأفراد . أما

E. Durkheim, The Rules of Sociological Method Ch, IV, "Rules for the Constitution of Social types".

English trans, London 1926.

هوبهوس Hobhouse فقد قدم تصنيفاً مماثلاً ميز فيه بين خمس مراحل التطور الفكرى هى :

١ - مرحلة تكامل عناصر التفكير : المشتت السائد فى المجتمعات البدائية .

٢ - مرحلة ما قبل العلم فى الشرق ( بابل ومصر والفين القديمة ) .

٣ - مرحلة الانعكاس على الشرق ( الصين وفلسطين والهند ) .

٤ - مرحلة الفكر التقدي المنظم فى اليونان .

٥ - مرحلة « إعادة البناء التجريبي » التى يعبر عنها العلم الحديث .

ولقد حاول هوبهوس فى مؤلفه السن فى تطور \* (١٩٦٠) ربط أنماط النظم الاجتماعية (مثل التنظيم السياسى ، والأسرة والملكية والتدرج الاجتماعى) بكل مرحلة من هذه المراحل الفكرية . وفى هذا المؤلف أيضاً يجده يطور تصنيفين آخرين ؛ يتناول الأول منهما المجتمعات البدائية فى ضوء مستوياتها الاقتصادية ، يتناول الثانى تصنيف مختلف أنماط المجتمعات فى ضوء طبيعة الروابط الاجتماعية التى تربط كل منها . وعندما استعان هوبهوس بالتصنيف الثانى تمكن من إقامة تفرقة بين ثلاثة أنماط من المجتمعات مستنداً فى ذلك إلى ثلاثة محكات هى : القرابة ، والسلطة ، والمواطنة . وفى مؤلف لاحق له هو التطور الاجتماعى (١٩٢٤) نجو هوبهوس يستعين بمحكات أخرى مثل الحجم والكفاية والتبادلية والحرية عند تصنيفه للمجتمعات . والملاحظ أن هوبهوس لم يحاول الاستعانة بمحكات مختلفة فى وقت واحد عند إقامة تصنيفاته ، ولذلك يمكن القول أن كون هوبهوس لم يقدم لنا تصنيفاً دقيقاً يعبر عن المجتمعات الواقعية . لقد اشتهر بدراسة مستويات الحضارة ، وهذا ما قد يبرز قولنا بأن الأعمال التى قدمها تدخل فى نطاق التاريخ الفكرى للجنس البشرى . ومن هنا يمكن القول بأن التصنيفات التى قدمها أقل فائدة بقيمة من التصنيفات التى قدمها سبنسر ودوركاييم ، اللذان تناولوا المجتمعات بوصفها وحدات ملموسة يمكن أن تخضع للدراسة .

وهناك اتجاه مختلف فى التصنيف يحاول التمييز بين الأشكال المختلفة لنظام أو نظم أساسية فى المجتمع ويفيد النظام الاقتصادى من النظم الهامة والحسمة فى هذا المجال . وربما كان تصنيف ماركس Marx من أكثر التصنيفات شيوعاً . فى مقدمة كتابه

**أسهام في نقد الاقتصاد السياسي** \* (١٨٥٩) كتب يقول : « نستطيع أن نميز عموماً بين وسائل الإنتاج الآسيوية والقديمة والإقطاعية والبرجوازية الحديثة ، طالما أن هناك حقياً عديدة يمكن على أساسها التمييز الشكل الاقتصادي للمجتمع » . وفي موضع آخر نجد ماركس وانجلز Engels يذهبان إلى أن كلا من الشيوعية البدائية، والمجتمع القديم، والمجتمع الإقطاعي ، والرأسمالية تشكل حقياً أساسية في تاريخ الجنس البشري . وإذا ما ربطنا بين هذين التصنيفين استطعنا التمييز بين خمسة أنماط أساسية من المجتمعات هي : البدائية ، والآسيوية والقديمة والإقطاعية ، والرأسمالية ، والواقع أن هذا التصنيف الأول ينطوي على فوائد عظيمة ، مما شجع عدداً من علماء الاجتماع على الاستعانة به بشكل مباشر وصريح بيد أن هذا التصنيف لا يزال مع ذلك - بحاجة إلى مزيد من التعديل والتدعيم فمن الواضح أولاً أن الأنماط الأساسية قد تشتمل على أنماط فرعية . ولقد استطاع هو بهوس وهويلر Wheeler وجيتزبرج Ginsberg في مؤلفهم الثقافة المادية والنظم الاجتماعية عند الشعوب البدائية \* (١٩١٥) تصنيف أكثر من أربع مائة مجتمع بدائي في ضوء تطور مستوياتها الاقتصادية ، كما استطاعوا الكشف على أشكال النظم الاجتماعية الأخرى حيناً وربطوها بنمط الاقتصاد السائد وب نفس الطريقة يمكننا التمييز بين أنماط المجتمعات الفرعية التي تنفرع عن أنماط أساسية ، على الرغم من صعوبة هذا التمييز نظراً لفضالة عدد المجتمعات « المتحضرة » إذا ما قورن بعدد المجتمعات البدائية ومع ذلك فباستطاعتنا التمييز بين أنماط فرعية للمجتمع الإقطاعي ( المجتمعات الأوروبية والمجتمع الياباني من القرن الحادي عشر حتى القرن التاسع عشر .. إلخ ) ، وأنماط فرعية للمجتمع الرأسمالي ( المجتمعات الليبرالية القديمة ، والمجتمعات الرأسمالية القائمة على المنافسة ، والمجتمعات الرأسمالية الاحتكارية القائمة على سيطرة الشركات الكبرى ) . وقد يكون من المفيد بعد ذلك استخدام مصطلح « المجتمع الصناعي » للإشارة إلى النمط الخامس من المجتمعات ، وأن نعتبر الأشكال المختلفة للمجتمع الصناعي الرأسمالي أنماطاً فرعية متفرعة عنه .

ويتعين على هذا الاتجاه التصنيفي أن يفصل عن النظرية التطورية وأن يستقل عن

فلسفة التاريخ . إذ أن تصنيف المجتمعات يجب أن يسمح بصياغة قوانين عامة ، لا مجرد وصف وتحديد لعملية تطورية وعلى أية حال فنحن نشك كثيراً — على الأقل في الوقت الحاضر — في أن يتمكن أى تصنيف ملائم للمجتمعات من تقديم أساس لوصف عملية تطورية واحدة .

وعلى هذا الاتجاه التصنيقي بعد ذلك أن يفصل عن نظرية الحتمية الاقتصادية . فتصنيف المجتمعات في ضوء نظمها الاقتصادية لا يمكن أن نجد له تبريراً ، إلا إذا وجدنا أن المجتمعات التي تتضمنها كل فئة من الفئات تشابه عموماً في جوانب أخرى مثل التدرج الاجتماعي والبناء السياسي والبناء الأسري ، وأنها تشكل بالفعل طبقات أصيلة ذات ظواهر مماثلة . إن تفسير الإرتباط بين النظام الاقتصادي والنظم الاجتماعية الأخرى لا يزال بحاجة إلى مزيد من البحوث والنظريات السوسيولوجية

ولا يجب أن نتوقع بعد ذلك وجود حالات «خالصة» لأنماط مختلفة من المجتمعات . فالأفضل أن ننظر إليها كما لو أنها « نماذج مثالية » على حد تعبير ماكس فيبر ؛ أى بناءات لا تصف أى مجتمع واقعي ، ولكنها تنطوي على قيمة عظيمة عند تحليل ودراسة المجتمعات الواقعية<sup>(١٧)</sup> . ولقد قدم فيبر نموذجاً مثالياً للرأسمالية ، يمكن في ضوءه صياغة نموذج للمجتمع ولأنماطه الفرعية<sup>(١٨)</sup> .

ولقد سبق أن أشرنا في الفصول الأولى من هذا الكتاب إلى أن التصنيف الشامل للمجتمعات يتطلب بطبيعة الحال تعريفاً محدداً لأنماط المجتمعات في ضوء نسق النظم وعدد الجماعات الاجتماعية وطابعها وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة ونستطيع الآن أن نختبر بعض أسس التصنيف الذي اقترحتنا إذا ما طبقناها على المجتمع الهندي .

وإذا كنا قد تناولنا في الفصل السابق الأنماط الأساسية للجماعات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية ، فإننا نجد هنا ضرورة التركيز على نسق النظم فألى أى نمط اجتماعي تنتمي الهند ؟ لقد عرف ماركس النمط الآسيوي من المجتمعات بأنه ذلك الذي يسوده اقتصاد زراعي مؤلف من وحدات إنتاجية صغيرة ، في الوقت الذي

(١٧) انظر مل إسماعلة فيبر بالنموذج المثالي انظر : Aron. German Sociology, pp. 72 - 5.

(١٨) يمد حارك بلوش Bloch أول من قدم نموذجاً مثالياً للإقطاع انظر :

Marc Bloch, La Société féodale, Vol. II, Book III, Ch. I, "La féodalité comme type Social".

يخضع للدولة مركزية وبيروقراطية حاكمة تعتمد في قوتها على عملية توزيع الماء . ولقد درس ماركس الهند بصفة خاصة وكتب في ذلك يقول : وخطت الظروف المناخية والإقليمية وعلى الأخص مساحات الصحراء الشاسعة التي وجدت في شبه الجزيرة العربية وفارس والهند والمرتفعات الآسيوية ؛ خطت هذه الظروف الحاجة إلى رى صناعي بواسطة القنوات وشبكات المياه . وكان هذا النوع من الرى هو أساس الزراعة الشرقية ولقد أدت ضرورة الاستغلال الاقتصادي العام للماء والذي أدى في الغرب إلى ظهور المشروعات الخاصة - إلى ظهور قوة حكومية مركزية ، عاون على ذلك انخفاض مستوى حضارة الشرق واتساع نطاقها الجغرافي وهنا نجد الوظيفة الاقتصادية تسيطر على كل الحكومات الآسيوية ، ولكنها ما لبثت أن اتخذت خيومات شكل عامة ولقد أدى هذين الظرفين إلى ظهور حكومة مركزية في الهند تتولى الخدمات العامة شأنها في ذلك شأن كل الشعوب الشرقية . كذلك أدى اعتماد هذه الشعوب على الزراعة والتجارة وتركزهما في مراكز صغيرة تمارس نشاطات زراعية وحرفية ، فضلا عن اتساع رقعة الأراضي التي تعيش عليها هذه الشعوب ، أدى ذلك إلى ظهور نسق اجتماعي ذو سمات خاصة ، يمكن أن يطلق عليه نسق القرية الذي منح لكل من هذه الإجماعات الصغيرة استقلالها التنظيمي وحياتها المتميزة<sup>(١٩)</sup> . ولقد ذكر ماركس بعد ذلك في مؤلفه رأس المال Capital أن « عملية توزيع مياه الرى كانت أحد الأسس المادية التي كانت تستند إليها الدولة في هندوستان لممارسة قوتها على الكيانات العضوية الإنتاجية المبعثرة التي كانت قائمة في هذا البلد »<sup>(٢٠)</sup> .

ولقد استعان ماكس فيبر فيما بعد أفكار ماركس ، عندما حاول دراسة الفروق بين الشرق والغرب فيما يتعلق بنمو المدن وظهور البرجوازية . وعندما تناول فيبر هذه الفروق انطلق من قضية مؤداها أن التطور الثقافي الذي مرت به كل من مصر وغرب آسيا والهند والصين قد فرض مطلب الرى كقضية حاسمة . وكان لخطورة قضية الرى دوراً بارزاً في ظهور

Karl Marx, "The British Rule in India", New York Daily Tribune, June 25, ( ١٩ ) 1859.

Karl Marx, Capital (Everyman edn). Vol. I, p. 558.

( ٢٠ )

ولا حظ أن ماركس لم يحلل هنا النمط الآسيوي من المجتمعات تحليلًا مستفيضاً ، ولكنه عالج - مع ذلك -

معالجة مثله في منحة كتابه رأس المال التي نشرت فيما بعد تحت عنوان :

Grundrisse der Kritik der Politischen Ökonomie (Rohentwurf) (Moscow, 1939 and 1941)؛

pp. 375 - 413.

بيروقراطية-حكومية تابعة للملك تتولى بنفسها تنظيم الري ومراقبته . ومن الأسس الأخرى التي استند إليها فيبر في دراسته للفروق بين التنظيم العسكري في آسيا والغرب ، أن الملوك كانوا يعتمدون في تدعيم قوتهم على الإحتكار العسكري ويترتب على ذلك حقيقة هامة هي أن الموظفين الملكيين والعسكريين كانوا يعملون منذ البداية أبرز رجال الدولة ، بينما لم يكن لهم مثل هذا الوجود في الغرب<sup>(٢١)</sup>.

وخلال السنوات الأخيرة ظهرت دراسات عديدة تناولت ما يمكن أن يطلق عليه حضارات الري irrigation civilizations أو المجتمعات الهيدروليكية<sup>(٢٢)</sup> hydraulic Societies . ولقد ارتبطت هذه الدراسات عموماً بموضوع البيروقراطية ولكنها تنقذ - مع ذلك - المقارنات الحضارية الواسعة النطاق للمجتمعات المنظمة تنظيمياً بيروقراطياً<sup>(٢٣)</sup> ، لذلك نجد كاريم Karim يستخدم مفهوم « حضارة الري » عند تفسيره لعدم وجود مدن ذات نمط غربي في الهند ، وعند تفسيره لقدرة البرجوازية على ممارسة التأثير الاجتماعي والسياسي<sup>(٢٤)</sup> . ولقد كتب كاريم يقول : « لقد كانت الوظيفة الأساسية للدولة الإشراف على توزيع مياه الري . . . وكان ذلك في حد ذاته مصدراً لقوتها ، لأنها تراقب أخطر الأمور التي تهتم الإنسان . ولكي تتمكن الدولة من مراقبة وتنظيم الأمور العامة ثم جمع ضرائب الأتبان ، لجأت إلى الإستعانة بوكلاء أو معاونين لما تم طلبت إليهم الإقامة في الأقاليم التي أصبحت فيها بعد مدناً<sup>(٢٥)</sup> . بيد أن هذه المدن كانت تختلف عن المدن الأوروبية في العصور الوسطى ، ذلك لأن الأخيرة كانت قائمة عه طبقة وسطى تجارية وتنظيم جماعي ، فضلاً عن أنها كانت تمثل - بداتها - دولة إقطاعية مستقلة نسبياً<sup>(٢٦)</sup> . وأغلب الظن أن أخطر التغيرات التي

Max Weber, General Economic History (Eng. trans. 1950), pp. 321 - 22. (٢١)

See especially J.H. Steward (ed.) Irrigation Civilizations: A Comparative Study (٢٢) (Pan-American Union, 1955), and K. Wittfogel, 'Oriental Despotism' (New Haven, 1957). See also the Criticisms in E.R. Leach, "Hydraulic Society in Ceylon", Past and Present, April. 1959.

(٢٣) انظر على مدخل هذا الموضوع أنظر :

S. N. Eisenstadt; "Political struggle in bureaucratic Societies", World Politics IX (1), Oct. 1956, pp. 15 - 36.

A.K. Nazmul Karim, op. cit.

(٢٤)

Op. cit.; pp. 45 - 6.

(٢٥)

See H. Finke, Medieval Cities (op. cit).

(٢٦)

طرأت على البناء الاجتماعي الهندي قد حدثت خلال فترة الحكم البريطاني . وأهم هذه التغيرات تقلص الخدمات العامة ونمو المشروعات الرأسمالية ، ونمو المدن ( والملاحظ أن هذا النمو لم يكن متعلقاً بحجم هذه المدن بقدر ما كان متعلقاً بأهميتها الاجتماعية والسياسية )<sup>(٢٧)</sup> . ولقد كانت الحركة الوطنية أحد علامات ظهور طبقة وسطى حضرية لديها وعى ذاتي ، تلك الطبقة التي شكلتها ودعمتها كل من الجماعات المهنية العليا والبرجوازية التجارية والصناعية .

وقد يكون من التصسف أن نصف الهند فيما قبل الاحتلال البريطاني بأنها كانت تمثل « حضارة ربي » ذات بيروقراطية مركزية ونظام إنتاجي قائم على وحدات صغيرة هي القرى . إذ أن وحدة المجتمع الهندي واستقراره تتوقف على عاملين هما : الطائفة ، والدين . ولا نود أن نؤكد هنا عند حديثنا عن الطائفة ذلك الجانب المرتبط بالتسلسل الرأسمالي الجامد وما ترتب على ذلك من فصل الطبقات وإقامة التفرقة بينها بقدر ما نود تأكيد الوظيفة التكاملية التي تؤديها الطائفة جنباً إلى جانب الدين . ولقد ذكر شرنفاس Srinivas في معرض مناقشته البناء الاجتماعي الهندي أن « الطائفة تضمن للمجتمع المحلي الاستقرار ، وأنها في الوقت ذاته تسهم في إقامة علاقات بين هذا المجتمع المحلي والجماعات المحلية الأخرى . وما تليث هذه العلاقات أن تتخذ طابعاً تدرجياً يعبر عن أوضاع طبقية متباينة . وتبدو أهمية هذا النظام في مجتمع كبير كالمند ، ظل منذ نشأته مجالا خصباً لالتقاء ثقافات مختلفة عديدة . وعلى الرغم من الاستقلال الملحوظ الذي تتمتع به الطوائف الفرعية ، إلا أنها تضطر اضطراراً إلى إقامة علاقات مع الطوائف الأخرى ، مما أدى في نهاية الأمر إلى ظهور طبقات محددة تعبر عن هذه الطوائف . وبمرور الزمن ظهرت قيم معينة تسند هذه الطبقات وتدعم النظرة المشتركة إليها . وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت كل طائفة تميل إلى محاكاة الطوائف العليا في عاداتها وطقوسها . ولقد كانت هذه المحاكاة سبباً في سيادة وانتشار إنجماهاات هندية عامة ، وبذلك نجد الطائفة تسهم في توحيد المندوس دون الحاجة إلى كنسية تؤدي هذه الوظيفة .

( ٢٧ ) سنناقش هذه التغيرات بشيء من التفصيل في الفصلين السادس عشر والسابع عشر .

See A. R. Desai, Social Background of Indian Nationalism (op. cit), Ch. II, ( ٢٨ ) especially pp. 171-80.

M. V. Srinivas, Religion and Society Among the Georgs South India (Oxford ( ٢٩ ) 1952), Ch. 2, "Social structure", p. 31.

وهكذا يبدو واضحاً أن القرى الهندية المنعزلة قد اندمجت وتكاملت في إطار نسق اجتماعي وسياسي أكبر لم يكن ذلك ليم فقط من خلال البيروقراطية المركزية المتحركة في عملية توزيع مياه الري ، ولكنه تم أيضاً من خلال نسق من القيم تبنته طائفة دينية. سمعت إلى إقناع الأفراد به وتوحيدهم معه ولكن إلى أى مدى توجد ظواهر مماثلة لهذه الظواهر في حضارات رى؟ أخرى؟ إن الإجابة على هذا السؤال لا تزال بحاجة إلى دراسات مقارنة مستفيضة . ومن الطريف أن نشير هنا إلى أن ويتفوجيل Wittfogel قد ذكر في مؤلفه السالف الذكر أنه قد وجد وجوه شبه هامة بين المجتمع الهندي ومصر القديمة وبيزنطة فيما يتعلق بالوظائف الاجتماعية لرجال الدين ، وفيما يتعلق بالأسس التي تستند إليها الطوائف في هذه المجتمعات عند تنظيمها لعملية تقسيم العمل .

ولقد سبق أن أشرنا إلى بعض أسس التدرج الاجتماعي كما أشرنا إلى بعض الخصائص المميزة للمجتمع الهندي ، والتي قد تسمح لنا بالقول بأن المجتمع ينتمي إلى نمط اجتماعي معين . بيد أن هذا القول لا يزال بحاجة إلى دراسات تدعمه قبل أن نسلم به . ومن الموضوعات الهامة التي يجب أن نحظى بمزيد من الدراسات موضوع السلطة السياسية في الهند وتغير طبيعتها خلال المراحل الزمنية المختلفة : فلقد ظلت لفترات طويلة تمثل مجموعة من الأنساق الاجتماعية والسياسية أكثر مما تمثل مجتمعا واحداً متجانساً . إن كثيراً مما قيل حول البيروقراطية المركزية يمكن أن ينطبق فقط على الهند خلال فترات الحكم الاستعماري ، ذلك لأن الهند فيما قبل فترة الحكم البريطاني كانت تمثل وحدة سياسية وإدارية حقيقية . ولقد قال أومالي O'Malley « تربط مختلف قطاعات الهند ثقافة مشتركة ظلت مستمرة لقرون عديدة . . . والمؤكد أن الهندوكية قد خلقت وحدة معينة بين أولئك الذين لم تكن لهم لغة مشتركة وأولئك الذين افترضوا أصولاً اجتماعية وسياسية قوية » (٣٠) . ولقد ظهرت هذه الثقافة المشتركة في الهندى خلال تاريخها ، وبدت أوضح ما تكون لدى الجماعات الاجتماعية الأساسية التي ناقشناها في موضع سابق . وأهم هذه الجماعات - كما قلنا - الأمرة المشتركة ، ومجتمع القرية ، والطائفة . ومن خلال نظام الطائفة - وعلى الأخص طائفة البراهما - ظهرت وحدة ثقافية ، تبلورت - فيما بعد - في شكل بناء اجتماعي واحد .

وتحر الهند الآن بفترة تحول هامة . فلقد طرأت تغيرات سريعة وعميقة على كل النظم والجماعات التقليدية . ولا شك أن هذا الموقف يتيح فرصاً رائعة للدراسة للتغيرات الأساسية التي تطرأ على البناء الاجتماعي . بيد أن مثل هذه الدراسة ليست بالأمر اليسير ، إذ أنها تتطلب - يادىء ذى بدء - وصف النسق الاجتماعي التقليدى وتحليله تحليلًا دقيقاً ، وهنا يمكننا عقد مقارنة بين جهود الأنثروبولوجيين الاجتماعيين وعلماء الاجتماع فى هذا المجال . فلقد قدم الأنثروبولوجيون دراسات رائعة حول البناء الاجتماعي لكثير من المجتمعات البدائية . أما فيما يتعلق بالمجتمعات المتحضرة - وخاصة المجتمعات الصناعية الحديثة - فلا نجد إلا القليل النادر من الدراسات التي اهتمت بتناول البناء الاجتماعي تناولاً شاملاً . فلا يوجد - مثلاً - دراسة منظمة واحدة تناولت البناء الاجتماعي لانجلترا ولعل أقرب دراسة لهذا الموضوع تلك التي قاربها كارسوندرز Carr-Saunders وجونز Jones والمعنونة « البناء الاجتماعي لانجلترا وويلز »\* . وتمثل هذه الدراسة وصفاً عاماً لأحصائيا السكان وبعض النظم الاجتماعية الأساسية<sup>(٣١)</sup> ، ولكنها لا تتضمن تحليلاً سوسولوجياً لكيفية أداء النظم لوظائفها وعلاقاتها المتبادلة فى الولايات المتحدة ظهرت دراسة حديثة لروين وليامز Williams هي « المجتمع الأمريكى »\*\* . وتتضمن هذه الدراسة تحليلاً سوسولوجياً لبناء المجتمع الأمريكى . وفيما عدا ذلك لا نجد - فيما نعلم - دراسات شاملة تناولت البناء الاجتماعي لفرنسا وألمانيا وإيطاليا والاقطار الأوروبية الأخرى . ولم يحاول بحلم اجتماع واحد الاستعانة بالمصادر التاريخية المتاحة فى إجراء دراسة مفصلة حول البناء الاجتماعي لإيطاليا الفاشية أو ألمانيا النازية ، وإن كنا لا نستطيع أن نغفل فى هذا المجال دراسة فرانز نيومان Neumann عن ألمانيا النازية والتي نشرها فى مؤلف بعنوان *فروس البحر*\*\*\* . وتنطوي هذه الدراسة المبكرة الرائعة على قيمة سوسولوجية لا يمكن إنكارها .

The Social Structure of England and Wales .

( ٣١ ) ظهرت طبعة جديدة لهذا الكتاب تحمل أسماء كل من كارسوندرز وجولز وموزر Moser ، كما تحمل عنواناً جديداً الكتاب هو :

A Survey of Social Conditions in England and Wales as illustrated by statistics (Oxford 1948).

ولا شك أن هذا العنوان يبرر من مقبول الكتاب بشكل أكثر دقة .

American Society (New York 1954).

Behemoth (New York 1942).

••

•••

وإذا ما وسعنا من نطاق نظرتنا ، أمكننا القول أن هناك دراسة تاريخية وسوسيولوجية هامة قدمها مارك بلوس Bloch ، تناول فيها المجتمع الإقطاعي ونشرها في مؤلف بعنوان المجتمع الإقطاعي La Société féodale . ومع ذلك لا نجد دراسة مماثلة شاملة عن المجتمع الرأسمالي المعاصر . ومن الممكن أن نعتبر مؤلف ماركس رأس المال دراسة سوسيولوجية ، وإن كان ماركس لم ينجب في تحليله إلى أبعد من النظام الاقتصادي . ومن الدراسات اللاحقة التي حاولت معالجة البناء الاجتماعي ككل بطريقة أكثر شمولاً وأكثر تحمراً من الأبعاد الاقتصادية الخالصة دراسة ماكس فيبر التي ضمنها مؤلفه التاريخ الاقتصادي العام \* ، ومؤلف سومبارت الرأسمالية الحديثة \*\* . ومؤلف شومبيتر Schumpeter الرأسمالية والأشراكية والديمقراطية \*\*\* . ولقد حاول ريمون آرون Aron مؤخراً - وبطريقة أولية دراسة بعض النظم الاجتماعية الأساسية للمجتمعات الصناعية في محاضراته بعنوان تطور المجتمع الصناعي \*\*\*\* . أما مؤلف جون ستراشي Strachey المعنون الرأسمالية المعاصرة \*\*\*\*\* فيعد أول مؤلف يهتم بمعالجة النظم الاقتصادية النظم الاقتصادية معالجة شاملة . ومن المتوقع أن يظل هذا المؤلف من أهم المؤلفات التي قدمت تحليلاً شاملاً للمجتمع الرأسمالي خلال القرن العشرين .

ولقد سبق أن أشرنا إلى دراسات عديدة تناولت النمط « الآسيوي » من المجتمعات وخاصة دراسة ويتفوجل Wittfogel المعنونة « الاستعباد الشرقي » Oriental Despotism . ويندو أن مفهوم المجتمع الآسيوي ينطوي على فوائد عظيمة عند دراسة البناء الاجتماعي الهندى وتحليل التغيرات الحديثة التي طرأت عليه . ومع ذلك فيجب أن يستخدم هذا المفهوم بوصفه موجهاً للبحوث التي ينبغي أن يتعاون في إجرائها علماء الاجتماع والمؤرخين . ومن الموضوعات التي يجب أن يولونها اهتماماً خاصاً نظام الملكية ، وعمول المدن ، ودور الموظفين ومدى تغلغل العلاقات الإقطاعية وتأثير العوامل الثقافية وعلى الأخص الدين خلال المراحل

General Economic History (Chapters 22 - 30).

Der Moderne Kapitalismus.

Capitalism, Socialism and Democracy.

Le Développement de la Société Industrielle (2 parts, mimeographed, Paris, 1956 and 1957).

Contemporary Capitalism.

\*\*\*\*\*

التاريخية المختلفة التي مريها المجتمع الهندى . وتعد هذه المشكلات من بين المشكلات الهامة التي يجب أن يتجه إليها البحث السوسولوجى فى الهند .

### الحضارة والثقافة :

شاع استخدام مصطلحي « الحضارة » Civilization و « الثقافة » Culture شيوعاً عظيماً ، وإن كان يستخدمان بمعان مختلفة سواء على مستوى الأحاديث العادية أو على مستوى الكتابات السوسولوجية . فلقد عرف قاموس أكسفورد كلمة « يتحضر » Civilize بأنها « حالة التخلص من البربرية وتعلم فنون الحياة وتمثل التنوير واكتساب التدقيق » فالحضارة إذن هى الحالة المتحضرة . أما الثقافة فهى تدريب العقل وصقله من خلال الأذواق والطرائق ، بعبارة أخرى هى « حالة التدريب والصقل المتعلقة بالجانب الفكرى من الحضارة » . ولقد استخدم هذين المصطلحين بهذه الطريقة فى الكتابات العامة التى تناولت الجوانب الفكرية والفنية للمجتمع الإنسانى ، فكليف بيل Bell استخدمهما فى مؤلفه الحضارة ( ١٩٢٨ ) Civilization للإشارة إلى حالة تنوير وتنقيف الصفوة الصغيرة فى المجتمع (٣٢) .

ولقد استخدم عدد من العلماء الاجتماعيين الأوائل المصطلحين بنفس الطريقة لتمييز بين المجتمعات « المتوحشة » Savage والمجتمعات « المتحضرة » Civilized ، أو بين « شعوب الفطرة » nature peoples و « الشعوب المتعلمة » culture peoples . وتعد عملية اختراع الكتابة هى الحد الفاصل بين هذين النمطين من المجتمعات . وباستطاعتنا أن نجد أمثلة عديدة على هذا الاستخدام فى أعمال مؤرخى القرن الثامن عشر الاسكتلنديين ، وفى مؤلف مورجان Morgan المجتمع القديم ( ١٨٧٧ ) Ancient Society الذى أقام تفرقة بين « الوحشية » ، و « البربرية » ، و « الحضارة » . وأخيراً نجد هذا الاستخدام فى الكتابات الأثرولوجية المبكرة . ولا يزال هذا الاستخدام قائماً حتى

(٣٢) فرجيند وليامز Williams فى مؤلفه الثقافة والمجتمع (Culture and Society (London 1956) لا يقدم فقط مرسماً شاملاً للاستخدامات المختلفة والمتغيرة لمصطلح الثقافة ، ولكنه يشير إلى أن هذا المصطلح لم يستخدم بمعانيه الواسعة إلا " بظهور المجتمع الصناعى الحديث .

الآن عند الذين يقيمون تفرقة بين المجتمعات « البدائية » والمجتمعات « المتحضرة » ، برغم وصيهم الشديد بإجرائية هذه التفرقة .

وخلال فترة لاحقة حاول بعض العلماء إقامة تفرقة مختلفة لا تحاول التمييز بين « الحضارة أو الثقافة » من ناحية و « الوحشية » من ناحية أخرى ، بل بين « الحضارة » و « الثقافة » كما توجدان بالفعل في كل المجتمعات الإنسانية . وبعد ألفرد فيبر Weber<sup>(٣٣)</sup> من أبرز الذين قلموا تفرقة واضحة في هذا المجال . فلقد ميز بين ثلاث عمليات في التاريخ الإنساني هي : العملية الاجتماعية ، والحضارة ، والثقافة . وسوف نناقش وجهة نظره هذه بشيء من التفصيل عند تناولنا لمشكلات التغيير الاجتماعي على أننا سنكتفي هنا بالقول بأن ألفرد فيبر قد استخدم مصطلح الحضارة للإشارة إلى المعرفة العلمية والفنية ومدى سيطرتها على الموارد الطبيعية ، بينما استخدم مصطلح الثقافة للإشارة إلى النتاج الفني والديني والفلسفي للمجتمع . وباستطاعتنا أن نجد استخداماً مماثلاً لهذا الاستخدام في الكتابات الأنثروبولوجية والأركيولوجية التي تقيم عادة تفرقة بين « الثقافة المادية » و « الثقافة غير المادية » .

وخلال السنوات الأخيرة أصبح مفهوم « الثقافة » من المفاهيم المحورية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، وإن كان قد اكتسب معنى واسعاً جداً . وبعد مالينوفسكي Malinowski من أظهر الذين أسهموا في هذا المجال . فلقد ذهب إلى أن الثقافة تشمل فيما تشمل « الحرف الموروثة ، والسلع ، والعمليات الفنية ، والأفكار ، والعادات والقيم »<sup>(٣٤)</sup> . كذلك أدخل مالينوفسكي مفهوم البناء الاجتماعي في إطار فكرة الثقافة ، طالما أنه يصعب فهم مفهوم البناء الاجتماعي فهماً حقيقياً إلا بمعالجته بوصفه جزءاً من الثقافة . وفي مقال لاحق كرر مالينوفسكي وجهات نظره هذه قائلاً : « من الواضح أن الثقافة هي الكل المتكامل

See especially, A. Weber, *Kulturgeschichte also Kulturanthropologie* (Leiden 1933, ( ٣٣ )  
2nd rev. edn 1950).

B. Malinowski, "Culture" in *Encyclopaedia of the Social Sciences* (New York ( ٣٤ )  
1933).

وهناك في الواقع تعريفاً مماثلاً نفسه في فترة لاحقة تاييلور Taylor في مؤلفه الثقافة البدائية ( ١٧٨١ ) Primitive Culture حيث ذهب إلى أن الثقافة هي « ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفنون والأعراف والسنن والأوامر وكل القدرات والامادات التي يتكسبها الإنسان بوصفه عضواً في مجتمع » .

الذى يشمل فيما يشمل سلع المستهلكين ، والمواثيق التى تتعاهد عليها الجماعات المختلفة ، والأفكار والحرف الإنسانية ، والمعتقدات والأعراف . ولقد ذهب مالينوفسكى إلى أبعد من ذلك حين قال : « إن الثقافة هى فى حقيقة الأمر كل ما نعيشه ونخبره ، وكل ما نلاحظه ملاحظة علمية ، هى باختصار كل ما يتعلق بعملية تنظيم بنى البشر فى جماعات دائمة »<sup>(٣٥)</sup> . ومن الواضح أن أهم ما يميز استخدام مالينوفسكى لمصطلح الثقافة هو تصويره له على أنه كل متكامل ، يمكن من خلاله دراسة الوظائف التى تؤديها الأجزاء المختلفة<sup>(٣٦)</sup> .

وهناك دراسات أنثروبولوجية حديثة استخلت مفهوم « الثقافة » بمعنى واسع مشابه<sup>(٣٧)</sup> وإن كانت تميل إلى إقامة تفرقة دقيقة بين الثقافة والبناء الاجتماعى . فلقد ذكر فيرث أن هذين المصطلحين يمثلان طريقتان إلى نفس الظاهرة : « فالبناء الاجتماعى يشير إلى العلاقات التى تنشأ بين الأفراد ثم الشكل النهائى الذى تتخذه هذه العلاقات أما « الثقافة » فتشير إلى جماع المصادر المتراكمة سواء كانت مادية أو غير مادية ، تلك المصادر التى يرثها الناس ويستخدمونها ويتناقلونها هى مختصار « كل السلوك المتعلم الذى يكتبسه الفرد من المجتمع »<sup>(٣٨)</sup> . ويبدو أن هذا التمييز ينطوى على قدر من الصديق ، لأنه يتطابق عموماً مع التمييز السائد فى علم الاجتماع بين دراسة البناء الاجتماعى (الدراسة المقارنة للنظم الاجتماعية) ، وما يطلق عليه سوسولوجياً الروح الاجتماعية sociologie de l'esprit أو ما أطلق عليه هنا سوسولوجياً العقل أو الثقافة ، التى تشكل جانباً هاماً

R. Malinowski, A Scientific Theory of Culture (Chapel Hill 1944), pp. 36, 43. (٣٥)

(٣٦) لتعرف طى تقييم لوجهات نظر مالينوفسكى انظر :

Audrey I. Richards, "The Concept of Culture in Malinowski's Work" in R. Firth (ed.), Man and Culture (op. cit.).

See, for example, Clyde Kluckhohn, "Universal categories of culture", in A.L. (٣٧) Kroeber (ed.), Anthropology Today (Chicago 1953). pp 507 - 23, and A. Irving Hallowell, "Culture, Personality and Society" Ibid. pp. 597 - 620.

R. Firth, Elements of Social Organization (op. cit.), p. 27. (٣٨)

ومع ذلك - مع ذلك - اختلافات كبيرة حول استخدام مصطلح « الثقافة » كما يتضح ذلك من مسح لتعريفات والاستخدامات المختلفة لهذا المصطلح . انظر :

A. L. Kroeber and C. Kluckhohn, Culture (Papers of the Peabody Museum of Harvard, XLVI (١), 1952).

من علم الاجتماع المعرفي فعندما ندرس الثقافة نهتم بالأفكار والقيم التي تتضمنها كل من التصور الدينية والأخلاقية والتراث والعلم والفلسفة والفن والموسيقى .

أما مصطلح « الحضارة » فلم يكتسب نفس الأهمية التي اكتسبها مفهوم « الثقافة » سواء في علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، فضلا عن استخدام استخداماً عاماً غير دقيق<sup>(٣٩)</sup> ورغم وضوح تفرقة ألفرد فيبر بين مصطلحي الحضارة والثقافة ، إلا أنها لم تحظ بتبنى علماء الاجتماع لها ومع ذلك نجد ماكيفر MacIver يذاع عن هذه التفرقة ويبرز أهميتها وفائدتها في الدراسات الاجتماعية<sup>(٤٠)</sup> . ولقد ظل مصطلح الحضارة أحد المصطلحات التاريخية التي تستخدم لوصف ما يقصده الأنثروبولوجيون بمصطلح الثقافة كما هو الحال في مؤلف بوركهاردت Burckhardt حضارة النهضة في إيطاليا \*

ومع ذلك نجد أرنولد توينبي<sup>(٤١)</sup> Toynbee في مؤلفاته يستخدم مصطلح « الحضارة » بمعنى مختلف يستطيع أن يسهم في منح التصور السوسيولوجي للمفهوم مزيداً من الدقة والتحديد . فلقد ميز توينبي بين إحدى وعشرين حضارة مستقلة ( أطلق عليها أيضاً دون تمييز واضح « مجتمعات » ) تمثل في رأيه « المجالات الحقيقية للدراسة التاريخية » . وتختلف هذه « الحضارات » عن « المجتمعات البدائية » طبقاً للأبعاد التي ذكرناها من قبل<sup>(٤٢)</sup> ونحن لا نهتم هنا بوجهة نظر توينبي القائلة بأن الحضارات — لا المجتمعات ( والتي أطلق عليها الأمة — الدولة ، والمدنية — الدولة . . . إلخ . . . ) تشكل المجالات الحقيقية للدراسة<sup>(٤٣)</sup> ، ذلك لأن العكس هو الصحيح من وجهة نظر عالم الاجتماع .

( ٣٩ ) هناك مناقشات مفيدة لاستعمالات مصطلح الحضارة في المصدر التالي :

Civilization, Le mot et l'idée (Centre International de Synthèse, Paris 1980), with a contribution from a Social anthropologist, Marcel Mauss.

R. M. MacIver, The Modern State (1926), Ch. 10, ii, "Civilization and Culture"; ( ٤٠ )

Our culture is what we are, our civilization is what we use (p. 325). See also R.M. MacIver and O.H. Page, Society (English edn. 1950), ch. 21, "Functional Systems".

The civilization of the Renaissance in Italy.

\*

Arnold Toynbee, A Study of History (10 vols; London 1934 - 56).

( ٤١ )

For Toynbee's distinction See op. cit. I, pp. 147 - 9.

( ٤٢ )

( ٤٣ ) ويلاحظ أن توينبي قد استخدم مصطلحي « المجتمع » والمجتمع السياسي . Op. cit. I, pp. 44-45.

كما ذكرنا . وطما ما يحاول عالم الاجتماع دائماً تفاديه .

تمهيد في علم الاجتماع

فالمجتمعات الواقعية هي المجالات الحقيقية للدراسة<sup>(٤٤)</sup> وبرغم ذلك تظل وجهة نظر توينبي هذه على جانب كبير جدا من الأهمية ، لأنها لفتت الأنظار إلى الحقيقة التي مؤداها ، أن المجتمعات ذات الكيان المحدد ترتبط فيما بينها من خلال ثقافة مشتركة . والمجتمعات التي ترتبط فيما بينها على هذا النحو قد تمثل في حد ذاتها سمة هامة من سمات التطور الاجتماعي . ومن المهم أن نلاحظ هنا أن دوركايم وموس Mauss قد قصدا نفس هذا المعنى في مقال لهما بعنوان « ملاحظة حول فكرة الحضارة »\* . فلقد ذهبا إلى أنه برغم إمكان دراسة الظواهر الاجتماعية من خلال وحدات محددة تماما كالمجتمعات إلا أن هناك بعض الظواهر تتجاوز هذه الحدود وتجبر الباحث على أن يطلق عليها « ظواهر الحضارة » .

ونستطيع الآن تقديم تعريفين متسقين - وإن كانا عامين - لمصطلحي الثقافة والحضارة . فالثقافة هي المظاهر الفكرية للحياة الاجتماعية ، وهي بذلك تتميز عن العلاقات الواقعية وأشكال العلاقات المختلفة التي تنشأ بين الأفراد . وإذن فالثقافة هي المظاهر الفكرية لمجتمع معين . وهنا يمكننا أن نفرق التفرقة التي أقامها الفرد فيرين مصطلحي « الثقافة » و « الحضارة » كأساس للتمييز بين الجوانب المادية وغير المادية للثقافة . ولذين المصطلحين الأخيرين فوائد معينة طالما أننا يميزان بين عنصرين داخل الثقافة ككل ، ولا يسمحان بظهور حواجز مصطنعة بين نمطين أساسيين مختلفين من الظواهر . ولقد أقام ألفر فير تفرقة هذه لأنه رغب في المقابلة بين نمو وانتشار العلم من ناحية ، والتكنولوجيا ونفردا واستقلالها عن النتائج الثقافي في كل حقبة وكل زمان من ناحية أخرى . بيد أن هذه التفرقة لا تشير إلى عدم وجود تطور في المجال الثقافي ولا توضح أن النتائج الثقافي لا يمكن أن يتشع وأنه خلال الفترة الزمنية الواحدة وفي داخل مجتمع معين ترتبط العناصر المادية بالعناصر غير المادية ارتباطاً وثيقاً. أما الحضارة فهي ذلك المركب الثقافي الذي يتشكل من خلال السمات الثقافية الأساسية المتأصلة السائدة في عدد معين من المجتمعات . وبهذا المعنى يمكننا مثلاً - أن نطلق على الرأسمالية الغربية مصطلح حضارة لأن هناك أشكالا معينة للعلم والتكنولوجيا والدين والفن سائدة في عدد من المجتمعات . ولست أحاول هنا تقديم تصنيف للحضارات ، ولكنني أود تسجيل ملاحظة أساسية وهي أن التصنيف السوسولوجي يختلف - بالضرورة - عن

See above, p. 115.

تصنيف توينبي في كثير من الوجوه برغم أهمية الأخير وقيمته كموجه للبحوث<sup>(٤٥)</sup>. ولا شك أن مفهوم « الثقافة » و « الحضارة » ينطويان على فوائد عميقة عند دراسة المجتمع الهندي ، ذلك لأن وحدة الهند — كما لاحظنا ظلت عبر تاريخ هذا البلد وحدة ثقافية قبل أن تكون وحدة اجتماعية أو سياسية . ولقد أشرنا وسنشير تفصيلاً فيما بعد إلى التأثير الذي مارسه التصورات الدينية والفلسفية على النظم الاجتماعية الهندية . بيد أن الدراسات السوسيولوجية التي تناولت الثقافة الهندية لا تزال ضئيلة . أما التراث الهائل المتعلق بالهندوكية فأغلبه ديني وفلسفي<sup>(٤٦)</sup> ولقد أكد الذين كتبوا عن نظام الطوائف الدور الذي لعبه الدين في خلق هذا النظام وتدعيمه . ومع ذلك يمكننا أن نجد دراسات أخرى قليلة حول التأثير الاجتماعي للمبادئ والمعتقدات الهندوكية . فلقد درس ماكس فيبر في مؤلفه علم الاجتماع الديني *Religionssoziologie* الدور الاجتماعي للإبراهيمي ، كما درس الأخلاق الإقتصادية للهندوكية ، تلك الأخلاق التي تتعارض تماماً مع الأخلاق البروتستانتية<sup>(٤٧)</sup> . وهناك مؤلفات حديثة تناولت المبادئ الاجتماعية للهندوكية ، ولكنها — مع ذلك — اهتمت بالمبادئ في ذاتها أكثر من اهتمامها بالآثار السوسيولوجية التي تحدثها هذه المبادئ على الأفراد الذين يؤمنون بها . ولقد درس براهو Prabhoo في مؤلفه التنظيم الاجتماعي الهندوكي \* تأثير التعاليم الهندوكية على بعض جوانب الحياة الاجتماعية مثل التعليم والزواج والحياة الأسرية والطائفة ولكنه لم يهتم كثيراً بالسلوك الاجتماعي الواقعي ( سواء كان تاريخياً أو معاصراً في علاقته بهذه التعاليم . وهناك دراسة سوسيولوجية أكثر تحديداً قام بها نارين Narain يهدف تحليل الثقافة الهندوكية ونشرها في مؤلف بعنوان الطابع الهندوكي \* ولقد تأثر نارين في دراسته

(٤٥) فن السير — ملاحظاً تعتبر الحضارة الغربية — خلال تاريخها — ذات نمط واحد .

(٤٦) من الجدير بالذكر أن تقريراً عاماً كتب حول علم الاجتماع الديني لم يذكر إلا ثلاث بنود تحت

عنوان واسع جداً هو « الهندوكية » أنظر :

“Sociology of Religions”, *Current Sociology*, v. (1), 1956.

ولا يرجع ذلك — فيما يبدو — إلى علم اهتمام الدارسين بالتراث ، بقدر ما يمد إلى ندرة الكتابات السوسيولوجية حول هذا الموضوع .

(٤٧) Max Weber. *The Religion of India* (Glencoe 1959). English translation of the relevant parts of *Religionssoziologie*.

Hindu Social Organization (2nd rev. edn. Bombay, 1954).

Hindu Character (Bombay 1957).

•

••

هذه بمدرسة الثقافة والشخصية<sup>(٤٨)</sup>. وعندما درس الباحث بعض السمات العامة السائدة في الثقافة الهندوسية ، أضاف إليها تحليلاً للأفلام السينمائية ، وتنشئة الأطفال ، والفولكلور كما تعبر عنه الحكم والأمثال السائدة . ويوضح نارين في دراسته الطابع الإيجابي المهادى الذى يتصف به الإنسان الهندى ، ذلك الطابع الذى يرتبط بفكرة التأكيد على الواجب التى تؤكد بها الديانة الهندوسية . ويسلم نارين بوجهة نظر تايلور Taylor القائلة بأن مبادئ الكارما Karma والتناسخ وخلق لدى الأفراد شعوراً بأن كل خبرات الحياة لا تنطوى على أهمية كبيرة ، باستثناء تلك الواجبات والشعائر التى تحكم وتضبط المستقبل الغامض وأنها ، ( أى المبادئ ) تقاوم أى جهد يذل فى أى مجال باستثناء ذلك الذى يفرض المبادأة من أجل طاعة « الدهارما »<sup>(٤٩)</sup> Dharma . كذلك يسلم نارين بقول نهرو : ان لدى الناس قدرة مدهشة على طلب المساعدة ، كما أن لديهم عجزاً مدهشاً عن صنع أى شيء بأنفسهم<sup>(٥٠)</sup> . وبرغم أهمية دراسة نارين إلا أن كثير من أحكامها تتصف بالإنطباعية مما يجعل من الصعب التسليم بها تسليماً كاملاً .

ولا يمكن الاكتفاء هذا الاستسلام وطلب العون بالعناصر الثقافية السائدة ، بل يجب ربطها أيضاً بخصائص الاستعباد الشرقى وبسيطرة الأسرة المشتركة التى سلبت من الفرد القدرة على الاختيار والمبادأة . وتعد هذه النقطة مجالاً هاماً لبحوث جديدة ، يتعين عليها أن تأخذ فى اعتبارها الفروق المختلفة بين كل من المدينة والقرية ، وبين الجماعات الدينية المختلفة وبين الطوائف والطبقات ، بل وبين الأجيال . فهناك — مثلاً — جماعات دينية معينة مثل المسيحيين واليهود أكثر تحضرًا من جماعات دينية أخرى كالهندوس ، مما مكن الجماعات الأولى من ممارسة نشاطات صناعية وتجارية ناجحة . وباستطاعتنا أيضاً أن نعرف الكثير عن عمليات التغير فى الهند ، إذا ما حللنا الدراسات التى تناولت تأثير وسائل الإتصال الجماهيرى مثل الصحافة والراديو والأفلام .

Sec A. Irving Hallowell, "Culture, Personality and Society, in A. L. Kroeber (٤٨) (ed.) Anthropology Today (op. cit.) pp. 597 - 620.

W. S. Taylor, "Basic personality in orthodox Hindu culture patterns", The (٤٩) Journal of Abnormal and Social Psychology, XL, 1948.

Jawaharlal Nehru. Reported in Indian Express, November 21, 1957. (٥٠)

وتواجه الثقافة الهندية الحديثة مشكلة هامة هي العلاقة بين الثقافة التقليدية من ناحية ، والقيم والمعتقدات التي وفدت إليها من الغرب من ناحية أخرى. وهنا يمكننا أن ندرس موضوع العناصر المادية وغير المادية في الثقافة. لقد استوردت الهند من الغرب العلم الحديث والتكنولوجيا ، بينما ظلت ثقافتها غير المادية ثابتة بعيدة عن التغير الذي طرأ على الثقافة المادية وهنا نجد ضرورة لذكر ما ذهب إليه ألفرد فيرر في هذا المجال من أن الثقافة المادية . قابلة للاتصال والتواصل ، بينما تظل الثقافة غير المادية محتفظة بطابعها ، لأنها غير قابلة للتواصل ، ولأنها أيضاً مرتبطة بالزمان والمكان. لقد أخذت الهند العلم والتكنولوجيا عن الغرب ، ولكنها ظلت محتفظة بأديانها وعقفاها وفنونها. ويبدو أن التغير الضئيل الذي طرأ على هذه الجوانب الثقافية كان بتأثير بعض الأفراد البارزين الذين كانوا يعملون في إطار هذه الثقافة . والملاحظ أن وجهة نظر ألفرد فيرر تبلغ في استقلال كل من العناصر المادية وغير المادية في الثقافة . فإذا ما أخذنا الهند كنثال توضيحي ، لأحظنا أن وجود الحزبين الاشتراكي والشيوعي قد أسهم في إدخال الفلسفات السياسية والقيم الغربية ، بل إن حزب المؤتمر ذاته قد تبني مبادئ سياسية استوحاها من مصادر غربية وفضلا عن ذلك أدى وجود حكومة برلمانية في الهند إلى ظهور قيم سياسية وتصورات معينة لكيفية تنظيم المجتمع السياسي ، بالإضافة إلى ما أدى إليه من وجود نظام الأجهزة الحكومية . ولا شك أن كثيراً من هذه القيم مرتبط بعناصر معينة سائدة في المبادئ الأخلاقية للديانة الهندوكية هرييد أن هذا الارتباط يعود فقط ( على عكس ما ذهب إليه ألفرد فيرر ) إلى وجوه الشبه العديدة بين الديانات العالمية الأساسية . ويرتب على ذلك حقيقة أساسية هي أن الأهمية التي قد تمنحها لبعض هذه المبادئ قد تختلف باختلاف التغيرات التي تطرأ على كل من الثقافة المادية والبناء الاجتماعي .

وإذا كنا لا ننكر هنا أن الثقافة الهندية بعض السمات الفريدة ، إلا أننا نطالب بدراسة العلاقة بين هذه السمات الفريدة وتلك التي لا يمكن وصفها بالتفرد ، كما نطالب أيضاً بدراسة علاقتها بالتغيرات الاجتماعية الحالية فلم تعد الهند والصين واليابان وغيرها من الأقطار الآسيوية تشكل ما يطلق عليه « الشرق النامض » . إنها تختلف فقط في بعض الوجوه عن الأقطار الأوروبية ( والتي تختلف أيضاً فيما بينها ) ، ولكنها

تتأثر أيضاً - وببغض الدرجة - في وجوه هامة أخرى ولا بجانب الصواب كثيراً إذا ما قلنا أن الثقافة الهندية قد لا تبعد عن الثقافات الأوروبية قدر ابتعاد ثقافات الدول الأوروبية خلال العصور الوسطى عن ثقافتها الحالية وباستطاعتنا أن ننطلق من هذه التعميمات لإجراء مزيد من البحوث السوسولوجية حول هذا الموضوع . وهناك تساؤلات عديدة يمكن أن نطرحها قبل إجراء هذه البحوث همن ذلك مثلاً كيف يتبنى الأفراد بوصفهم أفراداً أو بوصفهم أعضاء في جماعات عناصر كل من الثقافتين التقليدية والغربية ؟ كيف تظهر هذه العناصر في التراث الشعبي ( مثال ذلك العلم في مقابل الراميانا Ramayana ) . وهناك مؤلف حديث حاول دراسة تأثير التغيرات الثقافية على الطبقة العاملة الإنجليزية<sup>(١)</sup> وباستطاعتنا أن نجد في الهند فرصاً عظيمة لإجراء والصحافة فضلاً عن التراث المكتوب وبالإضافة إلى ذلك يمكننا تحليل النظام التعليمي دراسات مماثلة ، خاصة وأن هناك مصادر عديدة للبيانات مثل الأفلام والإذاعة والتعرف على القيم الثقافية السائدة فيه على النحو الذي سنفصله فيما بعد وما يقال عن النظام التعليمي يقال أيضاً عن القانون .

وعندما نشرع في إجراء بحوث سوسولوجية في هذه الموضوعات ، يتعين علينا الكشف عن كيفية تغير الثقافة أو ثباتها ، وكيفية قبول العناصر الجديدة أو رفضها ، وكيفية تعديل العناصر التقليدية أو التخلص منها .

ولسوف نحاول خلال الفصول التالية دراسة « عناصر البناء الاجتماعي » بشيء من التفصيل وتشكل هذه العناصر النظم والجماعات الأساسية السائدة في المجتمع . وفي الباب الرابع سنحاول إلهامنا لدراسة سوسولوجيا الثقافة وسنعالج الثقافة من وجهة نظر الضبط الاجتماعي ، الذي يعد من وجهة النظر السوسولوجية ، ذلك الجانب الهام الذي يتشكل من الأفكار والقيم التي توجه وتنظم نشاطات أفراد المجتمع

## الفصل الثامن

### النظم الاقتصادية

لم تحتل النظريات الاقتصادية الحديثة بصفة عامة مكانة بارزة في دراسة البناء الاقتصادى، على الرغم من أن المؤلفات الاقتصادية العامة تشتمل على كثير من التحليلات المتعلقة بتنظيم الصناعة وتقسيم العمل وبناء المشروعات الصناعية والتجارية . أما علم الاجتماع الاقتصادى فلا يزال يهتم اهتماماً أساسياً بمشكلات البناء الاقتصادى . ولسوف نعالج هنا الموضوعات الأساسية التى احتلت أهمية خاصة في دراسة النظم الاقتصادية . وأهم هذه الموضوعات : تقسيم العمل والتخصص المهنى ، ونظام الملكية وأنماط الاقتصاد والتغيرات البنائية ( وخاصة عملية التصنيع ) ، وبناء المشروع الصناعى أو المصنع ، وأخيراً العلاقات الصناعية .

#### تقسيم العمل :

تعد دراسة دوركايم عن تقسيم العمل<sup>(١)</sup> من أهم دراساته التى كتب لها الذبوع والانتشار . ففيها نجده يحلل الوظائف الاجتماعية لتقسيم العمل ولقد سعى بعد هذا التحليل إلى توضيح كيف أن تقسيم العمل فى المجتمعات الحديثة يمثل المصدر الأساسى للتماسك الاجتماعى أو التضامن الاجتماعى وذلك على النقيض من المجتمعات البدائية . وفى هذه الدراسة نجد دوركايم يميز بين نمطين أساسيين من التضامن : الأول آلى ، والثانى عضوى ؛ ثم يربط هذين النمطين من التضامن بنمطين من القانون أطلق على الأول منهما القانون الرادع repressive ، وعلى الثانى القانون التعويضى restitutive . وفى الباب الثانى من الكتاب يناقش دوركايم الأشكال الشاذة لتقسيم العمل فى المجتمعات الصناعية الحديثة كذلك الذى يضعف التماسك الاجتماعى أكثر مما يقويه ويدعمه . ولقد فرق دوركايم بين شكلين شاذين من أشكال تقسيم العمل : الأول

E. Durkheim, The Division of Labour in Society (op. cit.).

تقسيم العمل « الأنومي » Anomic ، والثاني تقسيم العمل الاضطرارى « forced » . ويقصد دوركايم بالشكل الأول حالة الإفراط في التخصص الذى يؤدى بالفرق إلى الإحساس بالعزلة في تخصصه ؛ هو على وجه التحديد الحالة التى تشهد فصلاً كاملاً بين رأس المال والعمل . ولقد اقترح دوركايم علاجاً لهذا الشكل من تقسيم العمل هو تدعيم الصلة بين الأفراد عن طريق الروابط المهنية والاتحادات وعن طريق الإجراءات النظامية التى تكون موضوعاً للمناقشة والتفاوض بين رأس المال والعمل. أما الشكل الشاذ الثانى لتقسيم العمل فيقصد به دوركايم الحالة التى لا يكون فيها الأفراد أحراراً في اختيار مهنتهم ، والتى يضطرون بمقتضاها إلى الإلتحاق بها. ولقد اعتبر دوركايم أن التفاوت الذى ينشأ بين قدرات الأفراد واستعداداتهم من ناحية والوظائف المفروضة عليهم من ناحية أخرى مصدراً أساسياً من مصادر الصراع الطبقي . ولقد طالب دوركايم المجتمعات الحديثة بضرورة التخلص من هذين الشكلين الشاذين من أشكال تقسيم العمل . ومن الطريف هنا أن نوضح إلى أى مدى صدقت توقعات دوركايم في كثير من المجتمعات الصناعية اتخذت العلاقة بين رأس المال والعمل طابعاً نظامياً ، بدأ بوضوح في إجراءات التشاور والتفاوض والتحكيم على كذا بدا بنفس الدرجة من الوضوح في مبدأ اختيار المهنة الذى أصبح ينطوي على حرية أكبر نتيجة لظهور مبدأ تكافؤ الفرص . وكان لهذه التغيرات دوراً هاماً في الحد من شدة وعنف الصراع الطبقي<sup>(٣)</sup> .

ولقد اهتم عدد آخر من علماء الاجتماع بدراسة تقسيم العمل في علاقته بالتدرج الاجتماعى . فاركس قدم نظرية في التدرج الاجتماعى ، مفسراً إياه بأنه نتاج لتقسيم العمل ، وخاصة ما أطلق عليه « أول تفرقة هامة بين العمل اليدوى والعمل الفكرى »<sup>(٤)</sup> . أما شمولر Schmoller فقد قدم نظرية أكثر وضوحاً عرف فيها الطبقات بأنها جماعات مهنية يخلقها تقسيم العمل وتدعمها الوراثة<sup>(٥)</sup> . وتتلام مثل هذه النظريات مع نظام

(٢) في الأقطار التى تطورت فيها إجراءات التشاور والتحكيم تطوراً عالياً وإلى غل مبدأ تكافؤ الفرص فيها هذا بعيد المتال لفترة طويلة ، نجد الصراع الطبقي قد استمر حاداً . ومن أمثلة هذه الأقطار فرنسا .

(٣) See The German Ideology (English trans. 1938) and T.B. Bottomore (ed.), Karl Marx : Early Writings (London 1963).

(٤) G. Schmoller, Das Wesen der Arbeitsteilung und der sozialen Klassenbildung, (٤) Schmollers Jahrbuch XIV, 1890. pp. 45 - 193.

الطائفة الهندى ، الذى يستند فيه التباين إلى المهن التقليدية ، بل إنها تتلام مع هذا النظام أكثر من ملائمتها مع أى نظام آخر للتدرج يقوم على تفسير المجموعات المهنية ككل أو جماعات المكانة بوصفها جماعات ذات طابع مشترك عام .

ومن خلال هذا الاهتمام بالتائج الاجتماعية لتقسيم العمل ، ظهرت دراسات سوسيولوجية معاصرة هامة كذلك التى عنيت بالمها . ويلاحظ أن هذا النوع من الدراسات لا يهتم فقط بتحليل العلاقة بين المهنة والمكانة الاجتماعية ، بل يهتم أيضاً بمشكلات الالتحاق بالمهن ( وتلك إحدى القضايا التى درسها دوركايم ) . ومن الموضوعات الهامة التى عنيت بها هذه الدراسات هيبة مهن معينة بالذات ، وعلى الأخص المهن الحرة .

وهناك دراسات أخرى اهتمت بتحليل تقسيم العمل الدقيق فى الصناعة الحديثة والآثار الاجتماعية والسيكولوجية الناجمة عنه . ولقد درس جورج فريدمان<sup>(٥)</sup> Friedmann فى مؤلف حديث له الآثار التى أحدثتها تقسيم العمل الحديث على كل من العمل ووقت الفراغ ، كما قدم مسحاَ واثماً للبحوث التى تناولت هذا الموضوع . كذلك قدم فريدمان فى مؤلفه تحليلات نقدية لنظرية دوركايم فى الوظائف الاجتماعية لتقسيم العمل ، زوده بملحق إحصائى طويل عرض فيه بيانات مستفيضة حول مدى التخصص وطابعه فى عدد من المجتمعات الصناعية .

والملاحظ أن تقسيم العمل فى الهند لم يصل بعد فى شدته إلى الدرجة التى وصل إليها فى الأنظار الصناعية المتقدمة . بيد أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن التصنيع فى هذا البلد بالذات قد أدى إلى ظهور صعوبات ومشكلات مماثلة لتلك التى واجهتها الأنظار الصناعية المتقدمة ، مما يفرض - بطبيعة الحال - على الباحثين ضرورة الاهتمام بدراسة المناطق الصناعية فى الهند . وعلى الباحثين أن يهتموا أيضاً بتحليل الآثار التى أحدثتها زيادة تقسيم العمل على نظام الطائفة . فى الماضى تشكلت طوائف جديدة عندما حدثت تغيرات تكنولوجية معينة ، أو عندما ظهرت إلى حيز الوجود مهن جديدة . ومن المهم فى هذا المجال أن نتعرف على ما إذا كانت هذه الظاهرة تحدث بالنسبة للمهن الصناعية الحديثة أم أن العكس هو الصحيح ، حيث تخضع الخطوط الطائفية لتأثير النقابات العمالية والتقسيمات الطبقة ومن المهم أيضاً أن ندرس العلاقة بين

الاتحاق بالمهن الحرة والتقسيمات الطائفية وكيف تتخذ هذه التقسيمات أشكالاً جديدة . وهناك بعد ذلك مشكلة هامة تستحق الذكر هنا فيحكم الشكل التنظيمي الذي تتخذه الطائفة ، يصبح لتقسيم العمل وظائف تكاملية على النحو الذي أشار إليه دوركايم . ففي ظل اقتصاد القرية نجد الطائفة الهندية - شأنها شأن الطوائف الحرفية التي كانت سائدة في العصور الوسطى - تسعى إلى ضمان انجاز الوظائف الضرورية ( عن طريق التدريب على المهارات الحرفية ) . وتحاول الطائفة الهندية تنظيم هذه الوظائف عن طريق تبادل الخدمات مع الوظائف الأخرى (من خلال ما يطلق عليه نظام الجاجمانى (Jajmani) أما في الاقتصاد الصناعي القائم على النقد، فإن تقسيم العمل يتخذ بالضرورة شكلاً أكثر تعقيداً ، بحيث يتم تبادل الخدمات من خلال السوق أو من خلال التخطيط المركزي أو من خلالهما معاً . وكنتيجة لذلك تقل أهمية الطائفة من وجهة نظر تقسيم العمل ، بل أن الأمر قد يصل إلى حد اعتبارها عقبة خطيرة تعوق الاقتصادية<sup>(٦)</sup> كما هو الحال بالنسبة للطوائف الحرفية التي كانت سائدة في أوروبا خلال العصور الوسطى . ومع ذلك يظل نظام الطائفة محتفظاً ببعض الوظائف التكاملية . بيد أن هذه الوظائف لا تنطوي على قيمة كبيرة لأن التماسك الاجتماعي يميل - بشكل متزايد - إلى الاعتماد على تقسيم العمل الاقتصادي الذي تدعمه مشاعر وطنية أو قومية .

الملكية :

يقول هوبهوس : « إن أفضل فهم لظاهرة الملكية يمكن أن يتحقق إذا ما حللنا مبدأ سيطرة الإنسان على الأشياء » ، تلك السيطرة التي تلي قبولاً أو رفضاً من المجتمع<sup>(٧)</sup> . والملكية قد تكون خاصة ( فردية أو جماعية ) أو عامة . ولقد لاحظ هوبهوس خلال تحليله لتطور الملكية أن هناك قدراً من الملكية الخاصة الشخصية شائع في كل المجتمعات ، وإن كانت بعض المجتمعات البدائية تنفرد بشيوع ملكية المصادر الاقتصادية الأساسية مثل مناطق الصيد ، والمراعى . أما في المجتمعات الزراعية الأكثر تقدماً ، فإن الملكية

(٦) حول الآثار الاقتصادية العامة للطائفة أنظر :

V. Anstey. The Economic Development of India (op. cit.). pp. 52 - 9.

ويتضمن هذا المؤلف أيضاً دراسة موجزة عن تأثير الطائفة على سياسة تشييد السال وتدريبهم خلال فترة بداية التصنيع .

L.T. Hobhouse, "The Historical Evolution of Property, In Fact and in Idea", in (٧) Property, its Duties and Rights (ed. Bishop Gore, London 1913).

الخاصة تميل إلى الانتشار . ومع ذلك نجد هوبهوس يشير إلى أنه برغم اختفاء الملكية العامة القبلية ، إلا أن الملكية العامة قد تظهر إلى حيز الوجود في ظل نظام الأسرة المشتركة . ولقد توصل لوى Lowie إلى نفس هذه النتيجة في بحث قصير رائع عن الملكية استند فيه إلى بيانات مقارنة عن مجتمعات بدائية ومتحضرة <sup>(٨)</sup> . وهناك ملكية خاصة شخصية شائعة في كل الشعوب البدائية مثل الأسماء والرقصات والأغاني والأساطير والهدايا والأساحة والمعدات المنزلية .

ولقد عرفت مجتمعات كبيرة نظام الملكية العامة على مستوى الأسرة المشتركة . ففي أوروبا مثلاً تعد الزادروجا Zadruga اليوغوسلافية مثلاً شهيراً على ذلك . كذلك نجد نظم ملكية مماثلة في مجتمعات قروية أخرى . إن هذه النظم هي التي سمحت بظهور الملكية الفردية منذ أوائل القرن العشرين . وإذا ما تناولنا طبيعة حقوق الملكية في الأسرة المشتركة الهندوسية خلال المرحلة الفيدية Vedic Period وجدناها غير واضحة تماماً . ولقد أوضح ماكديونيل Macdonell وكيث Keith أن هذه المرحلة كانت معارضة للفكرة التي مؤداها أن ما تملكه الأسرة كان ملكاً مشتركاً لها ؛ ذلك أنه من الواضح أن الملكية كانت ملكية رب البيت - التي عادة ما يكون الأب - وأن أعضاء العائلة الآخرين لم تكن لهم إلا بعض الدعاوى الأخلاقية على هذه الملكية ؛ تلك الدعاوى التي كان يجملها الأب . . . <sup>(٩)</sup> . ومع ذلك نجد كباديا Kapadia يذهب إلى أنه لم يجد دليلاً قاطعاً في التراث الهندي على أن الأسرة الأبوية كانت النمط الوحيد للتنظيم العائلي <sup>(١٠)</sup> . وتتضمن دراسة كاباديا شواهد عديدة تشير إلى الميل نحو إضعاف الأسرة المشتركة وتوسيع نطاق الملكية الفردية ، والدور الذي لعبته التقاليد الأبوية لتقوية الأسرة المشتركة <sup>(١١)</sup> .

ويمكن القول بصفة عامة أن نمو الزراعة والصناعة التحويلية والتجارة قد أدى إلى اتساع نطاق الملكية الفردية أو الجماعية لمصادر الانتاج ، وإن كان ذلك لم يمنع استمرار الملكية العامة في أغلب المجتمعات كما هو الحال في أوروبا الإقطاعية ، حيث احتفظت المجتمعات بمباشرة مراقبة شئون الزراعة وبعض الحقوق الخاصة بتسوية الخلافات .

R. H. Lowie, Social Organisation (London 1950) Ch. 6, "Property". (٨)

A. A. Macdonell and A. B. Keith, Vedic Index (1912) I, p. 351. (٩)

K. M. Kapadia, Marriage and Family in India (2nd ed. Bombay 1958), p. 194. (١٠)

Op. cit., pp. 200 sqq. (١١)

ولقد ظلت هذه الرقابة المجتمعية سائدة في روسيا حتى القرن الحالى . والسمة المميزة لنظم الملكية هذه - كما يقول هوبهوس - أنها كانت تتعلق بملكية الاستعمال ، وأنه حينما كانت تتخذ الملكية الفردية شكلا متطرفاً ، فإن المجتمع كان يحفظ لنفسه بالمراقبة والمسئولية حتى يضمن ألا يصبح أى فرد معدياً . أما الملكية من أجل القوة وحصول الفرد غير المحدود على الثروة فكانا من نتائج الرأسمالية التى مكنتهما من الوصول إلى أبعد مدى خلال القرن التاسع عشر في أوروبا وأمريكا الشمالية . والواقع أن التاريخ الحديث للملكية ما هو الا تاريخ المحاولات المختلفة التى بذلتها المجتمعات لفرض قيود على الذين يمتلكون المصادر الاقتصادية ، ثم توزيع هذه المصادر بما يكفل للمجتمعات مراقبتها وتوجيهها نحو الصالح العام .

ولقد حاول عدد من العلماء التمييز بين نظم الملكية المختلفة أو مراحل تطور الملكية ذاتها . ولعلنا لاحظنا نظرية هوبهوس في هذا المجال . فهو يفرق بين ثلاث مراحل : الأولى يكون فيها التباين الاجتماعى ضئيلاً ، نظراً للملكية المصادر الاقتصادية ملكية عامة أو تحكم المجتمع فيها تحكماً شديداً . وفي المرحلة الثانية تزداد الثروة ، ويتسع نطاق التباين ، وتقلت الملكية الفردية والجماعية من سيطرة المجتمع . وفي المرحلة الثالثة تبذل محاولات واعية للحد من التفاوت بين الناس ولتحقيق سيطرة المجتمع . وتشبه نظرية هوبهوس - بعض الوجوه - التفارقة التى أقامها ماركس بين ثلاث مراحل هى : المجتمع البدائى اللاتبقى الذى يتبعه تباين طبقى وعدم مساواة بمهدان - بدورهم - لمرحلة المجتمع اللاتبقى على مستوى أعلى . أما فينوجرادوف Vinogradoff<sup>(١٢)</sup> فقد ميز بين أربعة مراحل أساسية هى : تأسيس حقوق الملكية في المجتمع القبلى أو الشيوعى البدائى ، ثم الأخذ بفكرة ملكية الأرض ، ثم نمو الملكية الفردية ، وأخيراً فرض قيود معينة تحت تأثير الأفكار الجماعية الحديثة .

أما العلماء المحدثون فيؤككون تعقد نظم الملكية ويرفضون فكرة التطور ذى الخط الواحد . وتشير الدراسات المقارنة التى تناولت نظام الملكية في المجتمعات البدائية إلى صعوبة تحديد طابع حقوق الملكية ومداها<sup>(١٣)</sup> . أما تطور نظام الملكية في أوروبا الغربية فواضح

P. Vinogradoff, Historical Jurisprudence (Oxford 1920).

(١٢)

See especially, M. J. Herskovits, Economic Anthropology, Ch. 14-17, and R. H. (١٣) Lowie, op. cit.

كل الموضوع . فلقد كتب عنه المؤرخون الاقتصاديون الكثير ، كما أن مراحلته الحديثة تنعكس بوضوح على أيديولوجيات الملكية ابتداء من نظرية الحق الطبيعي عند جون لوك Locke حتى المذاهب الاشتراكية الحديثة<sup>(١٤)</sup> .

أما تاريخ الملكية في الهند فأقل وضوحاً . فلقد ظلت الأرض حتى وقت قريب جداً هي الشكل الأساسي للملكية الإنتاجية ، ثم نظمت حيازة الأرض بالقانون العرفي الهندوسي ، الذي استكمل فيما بعد القانون الإسلامي ولم تتخذ حيازة الأرض شكلها الدقيق إلا خلال فترة الحكم البريطاني ، أي بعد اتفاقية البنغال الدائمة التي أبرمت في سنة ١٧٩٣ . ومن الأمور التي لا تزال موضع شك كبير ما إذا كانت هناك أية حقوق للملكية الأرض في ظل القانون الهندوسي الذي تعبر عنه مجموعة قوانين مانو . فلقد كان للملك نصيب في المنتجات ، كما كان للمزارع حق حماية أرضه وانتقالها إلى ورثته . ويبدو أن الأخذ بالقانون الإسلامي في الهند ابتداء من القرن الثاني عشر قد خلق بعض حقوق الملكية<sup>(١٥)</sup> . غير أن الاتفاقية الدائمة التي أبرمت في سنة ١٧٩٣ قد خلقت في البنغال - وفي أجزاء أخرى من الهند فيما بعد - حقوق ملكية محددة لطبقة الزامندراس Zamindras التي كانت تشكل في الأصل مجموعة المأجورين الذين عملوا لدى التزاة المسلمين والذين شكلوا فيما بعد طبقة الأعيان<sup>(١٦)</sup> . وفي بومباي ومدراس ظهرت اتفاقية مختلفة (نظام الروتواري Ryotwari) كان لها أكبر الأثر في ظهور طبقة الملاك الفلاحين . ومن النتائج العامة التي أدى إليها التشريع البريطاني في الهند تدعيم حقوق ملكية الأرض واعتبارها سلعة متقولة تخضع للبيع والتحويل ، واعتبارها جزءاً من نظام ملكية عام سائد في الاقتصاد الرأسمالي .

وتهم الدراسات السوسيولوجية الحديثة التي تتناول الملكية بمجانبين هامين : الأول توزيع الملكية والآثار الاجتماعية لهذا التوزيع ، والثاني الفصل بين الملكية وإدارة

(١٤) حيل نظريات الملكية انظر :

Hobhouse, op. cit; and R. Schlatter. Private property (London 1951).

(١٥) الحصول على دراسة قصيرة وواضحة حيل هذا الموضوع أنظر .

Sir Benjamin Lindsay "Law" in L.S.S. O'Malley, Modern India and the West, Section on Land Law, pp. 115 - 27.

(١٦) أنظر الدراسة الرائعة التي كتبها جوبال بنونان :

The Permanent Settlement in Bengal and its Results (London, Allen and Unwin, 1949).

المشروعات الصناعية في ظل الرأسمالية الحديثة . وهناك دراسات عديدة حول توزيع الثروة والدخل . ففي بريطانيا نجد تافى Tawney في مؤلفه عن المساواة\* يدرس بشيء من التفصيل عدم المساواة في الثروة والدخل وعلاقة ذلك بالنسق الطبقي . كذلك أوضح دالتون H. Dalton في دراسته المبكرة علم المساواة في الدخل\*\* أن التوزيع غير المتكافئ في الثروة يعد العامل الأساسي في ظهور عدم المساواة في الثروة . وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية نجد رايت ميلز Mills يقدم بيانات مستفيضة عن توزيع الثروة والدخل في مؤلفه صفوة القوة\*\*\* . . وتشير هذه الدراسات جميعها إلى أن ثمة حركة عدالة أكبر في عدد من الأقطار الصناعية المتقدمة منذ بداية القرن العشرين ، وأن بدت هذه العدالة أوضح في مجال الدخل منها في مجال الملكية . ففي بريطانيا — مثلاً — كان ١٪ من السكان يملكون ٦٥٪ من مجموع الملكية الخاصة فيما بين سنتي ١٩١١ و ١٩١٣ . وفي سنة ١٩٤٦ / ١٩٤٧ ظلت هذه النسبة من السكان تمتلك ٥٠٪ من مجموع الملكية الخاصة . أما العدالة في مجال الدخل فكانت أوضح من ذلك بكثير ، نتيجة ارتفاع الضرائب التصاعدية واتساع نطاق الخدمات العامة . والملاحظ أن مدى الدخل في الأقطار الشيوعية الحديثة يكاد يماثل مدى الدخل في الأقطار الديمقراطية الرأسمالية ، برغم صعوبة الوصول إلى نتائج محددة قاطعة في هذا المجال نظراً لقلة البحوث السوسولوجية الجادة حول هذا الموضوع .

وليس هناك سوى قدر ضئيل البيانات الصادقة عن التوزيع العام للملكية والدخل في الهند . والملاحظ أن متوسطي الدخل والثروة لكل نسمة ينخفضان ملحوظاً عن قريناهما في الأقطار الصناعية ، بينما يزداد مدى الدخل المكتسبة زيادة كبيرة . ففيما بين سنتي ١٩٣٦ و ١٩٣٨ أجرى مسح في مدينة بونا لأصحاب المهن مستند إلى تصنيف مهني مؤلف من عشر فئات مهنية . ولقد أوضح هذا المسح أن متوسط الدخل السنوي للذين يعملون في الفئة المهنية رقم (١) (العمال اليلويين غير المهرة) كان ٨٠ روبية ، بينما كان بالنسبة للأفراد الذين يعملون في الفئة رقم (١٠) (ملاك المصانع وكبار المنظمين يزيد على

Equality (4th rev. edn. London 1952).

The Inequality of income.

The Power Elite (New York 1956; Ch. 5 "The very rich" and Ch. 7,

"The Corporate rich").

•

••

•••

٢٠٠٠ روبيه بكثير<sup>(١٧)</sup>. ولقد خصص المؤلف — طبقاً للحد الأدنى لمستوى المعيشة الذى أقرته إحدى اللجان المتخصصة فى بومباى — إلى أن ٦٥٪ من الأسر فى مدينة بومبا كانوا يعيشون فى حالة فقر أول ، بينما كان يعيش ١٥٪ من الأسر تحت «خط الفاقة»<sup>(١٨)</sup>. ولقد عرض ميكيرجى Mukerjee بيانات خاصة بالهند فى الفترة فيما بين سنئى ١٩٤٣ و١٩٤٦ ، توضح الفروق بين دخول الطبقة العاملة فى المراكز الصناعية المختلفة والأقاليم ، كما عرض بيانات تتناول علاقة الدخل باحتياجات الأفراد من الطعام والملبس... إلخ . ومن واقع هذه البيانات توصل ميكيرجى إلى نتيجة هامة هى أن : «الأرقام تشير بوضوح إلى أن الوجبات الغذائية التى يحصل عليها العمال فى الهند لا تحقق لهم المعدل المطلوب من السرعات الحرارية الذى يجب أن يكون ٣٠٠٠ سعراً حرارياً فى اليوم الواحد»<sup>(١٩)</sup> ، على الرغم من ارتفاع نسبة ماينفق على الطعام (فما بين ٦٠٪ و ٧٥٪ من مجموع الدخل) . ولقد انتهى ميكيرجى إلى أن ظروف العمال كانت أفضل ما تكون فى بعض المراكز الصناعية الكبيرة مثل بومباى وأحمد آباد .

أما موضوع فصل ملكية المشروعات الصناعية عن إدارتها فقد لفت أنظار علماء الاجتماع المهتمين بتطور الرأسمالية الحديثة . ولقد ظهر هذا الفصل نتيجة لاتساع نطاق مبدأ رأس المال المشترك . فى أوائل القرن التاسع عشر كان الرأسماليون الصناعيون هم ملاك مشروعاتهم ومديروها فى آن واحد . وينمو حجم المشروعات ، زاد الاعتماد على رؤوس الأموال التى تأتى من الخارج ، مما دفع إلى وضع تشريعات تنظم المشاركة فى رأس المال . وهناك فى الوقت الحاضر شركات كبرى تسيطر على نشاطات صناعية أساسية ، تخضع لإدارة وتوجيه أفراد لا يمتلكونها . ولقد أصبح رأس مال المشروع الواحد عبارة عن آلاف أصحاب الأسهم الذين لا يعينهم من أمر المشروع إلا لتحقيق الربح ، بل قد يصل عدم اكترائهم بالمشروع إلى الجهل بنوع الصناعة التى يمارسها هو ولقد درس بيرل Berle وميتز Means طبيعة الشركات الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ونشرا نتائج هذه الدراسة فى مؤلف لهما بعنوان الشركات الحديثة والملكية الخاصة\* . ولقد

D.R. Gadgil, Poona : A socio-Economic Survey (Part I, Gokhale 1945) ch. VI. (١٧)

Op. cit. Ch. VII. (١٨)

R. Mukerjee, The Indian Working Class (3rd rev. edn. 1951), especially Ch. XIV. (١٩)

The Modern Corporation and Private Property (New York, 1933).

شكلت نتائج هذه الدراسة أساساً لإقامة نظريات حول «الثورة الإدارية» وتحول الرأسمالية<sup>(٢٠)</sup>.

ولقد بالغ بعض العلماء في شأن هذه التغيرات . فعلى الرغم من أن المديرين في الصناعة الحديثة لا يملكون المشروعات تماماً ، إلا أنهم يسهون بجانب كبير من الأسهم ، كما أنهم يحكم أوضاعهم في التنظيمات يكتسبون قوة فوق قوة . وبهذا المعنى - كما يلعب هؤلاء العلماء - لم يتم الفصل التام بين ملكية المشروع وإدارته ويبدو أن ذلك هو ما دفع سارجانت فلورنس Florence في مؤلف له بعنوان «منطق الصناعيتين البريطانية والأمريكية»\* إلى القول بأن هناك «شواهد عديدة توحى بأن الثورة الإدارية لم تشب بعد كما يظن البعض ، وأن القيادة والقرارات الهامة المتعلقة بالسياسة العليا في كثير من الشركات والمؤسسات لا تزال في أيدي كبار حملة الأسهم . أما رابت ميلز فقد أوضح في مؤلفه «صفوة القوة» كيف أن الملكية والإدارة «يتشابكان تشابكاً معقداً في الصناعة الأمريكية» ، وكيف أن كبار المديرين والأثرياء لا يشكلون جماعتين مهنتين منفصلتين .

وتقدم لنا الدراسات الحديثة التي أجريت في بريطانيا والولايات المتحدة صورة واضحة لتركز القوة الاقتصادية . ويبدو هذا التركيز في سيطرة الشركات الكبرى على الاقتصاد . ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن ٢٪ من مجموع الشركات الصناعية التحويلية والتعدينية توظف نصف الذين يعملون في هذه الصناعات<sup>(٢١)</sup> . وفي بريطانيا نجد ١٢,٠٠٠ شركة ذات أسهم مشتركة تتولى تأدية نصف النشاط الاقتصادي الكلي<sup>(٢٢)</sup> . أما ملكية الأسهم في الشركات الكبرى فليست شائعة ؛ فنسبة الراشدين من السكان الذين يملكون أسهماً في شركات لاتعمل في بريطانيا ٧٪ وفي الولايات المتحدة ٧٪ . وفضلاً عن ذلك يمكننا أن نلاحظ فروقاً ملحوظة داخل جماعات حملة الأسهم . فهناك قلة قليلة من الأفراد تملك نسبة كبيرة من الأسهم ، بينما تمتلك الكثرة الكبيرة النسبة القليلة منها . ومن الواضح أن هذه البيانات تقدم لنا صورة مختلفة عن تلك التي قدمناها عند

See James Burnham, The Managerial Revolution (New York 1941; A. A. Berle, (٢٠)  
The Twentieth Century Capitalist Revolution (London 1955).

The Logic of British and American Industry (London 1953). ••

See C. Wright Mills, op. cit : and J.K. Galbraith, American Capitalism (1952). (٢١)

For details See J. Strachey, Contemporary Capitalism, p. 23 sqq. (٢٢)

مناقشتنا للتوزيع العام للثروة والدخل . وسوف نتضح أهميتها عند دراسة المجتمعات الصناعية التي هي موضوع مناقشتنا التالية .

### أنماط الاقتصاد :

أوضحنا في فصل سابق أن تصنيف المجتمعات قد استند - غالباً - إلى تصنيف أولي للنظم الاقتصادية . ولقد بدأ ذلك واضحاً عند ماركس الذي ميز بين خمسة أنماط أساسية من المجتمعات هي : المجتمع البدائي ، والمجتمع القديم ، والمجتمع الآسيوي ، والمجتمع الاقطاعي ، والمجتمع الرأسمالي . والملاحظ أن تصنيف ماركس لم يستند فقط إلى مستوى التكنولوجيا وأسلوب الانتاج ، ولكنه استند أيضاً إلى طبيعة الملكية ونمط العلاقات الطبقية . وهناك في الواقع تصنيفات مماثلة أمثال بوشر Bacher وسومبارت Sombart . ويبدو أن هذه التصنيفات الواسعة لأنماط الاقتصاد قد لقيت قبولا عاماً ، مما شجع البعض على بذل جهود للتمييز بين أنماط فرعية عديدة نابعة من أنماط عامة . فلقد ميز هوبهوس وهولر وجيتزبرج<sup>(٢٣)</sup> بين أنماط مختلفة للتنظيم الاقتصادي في المجتمعات البدائية ، كما أوضحوا أن الاختلافات في النظم الاجتماعية الأخرى ( التلرج ، والحكومة . إلخ ) كانت تنوقف على طبيعة التنظيم الاقتصادي . ويبدو أن ثمة اتفاقاً عاماً حول النشاطات الاقتصادية في المجتمعات البدائية ؛ فهناك جامعو الطعام والقتاصون والرعاة والمزارعون . ومع ذلك نجد دراسات حديثة نسبياً تلى بعض الشكوك على العلاقة بين نمط الاقتصاد وأشكال النظم الاجتماعية الأخرى . ففي مسح شامل لعدد من المجتمعات البدائية<sup>(٢٤)</sup> قام به داريل فورد Forde اتضح أن هناك اختلافاً ملحوظاً جداً في النظم داخل النمط الاقتصادي الواحد .

ولذا ما تناولنا الرأسمالية الحديثة ، وجدنا بيرن Pirenne يميز بين مراحل مختلفة في « التاريخ الاجتماعي للرأسمالية » مستنداً إلى الموجات الأساسية للنشاط الاقتصادي والجماعات الاجتماعية التي تتولى دور القيادة في كل مرحلة<sup>(٢٥)</sup> . ولقد أولى علماء الاجتماع منذ نشرت

The Material Culture and Social Institutions of the Simpler Peoples. (٢٣)

Daryll Forde, *Habitant, Economy and Society* (London, 1941). (٢٤)

H. Pirenne, "The Stages in the Social History of the Capitalism" *American Historical Review* XIX (3), 1914. (٢٥)

أعمال ماكس فيبر جانباً كبيراً من اهتمامهم لتحليل الرأسمالية بوصفها نظاماً اقتصادياً واجتماعياً . وبغض النظر عن الجدل الذى أثير حول نشأة الرأسمالية الحديثة، فإن أغلب اهتمام العلماء قد انصب على دراسة التطورات الحديثة للرأسمالية الحديثة وعلى الأخص نمو المشروعات الكبيرة الحجم . ولقد أقام الكتاب الماركسيون تفرقة بين رأسمالية القرن التاسع عشر و « الرأسمالية الاحتكارية » التى سادت القرن العشرين والتى ارتبطت بالامبريالية وعلى الرغم من قبول علماء الغرب للظواهر التى أثارها الماركسيون ، إلا أن عدداً قليلاً جداً منهم هم الذين قبلوا التفسير الماركسى لهذه الظواهر . وأياً كان الأمر فإن المجتمعات الصناعية الحديثة قد شهدت نمواً سريعاً فى مشروعاتها الكبرى ، وركزت فى القوة الاقتصادية ، بغض النظر عما إذا كانت الملكية السائدة فيها خاصة تماماً أو خليط من الخصوصية والعمومية أو جتماعية تماماً . وقد ينهب بعض علماء الاجتماع إلى أن مفهوم « ملكية وسائل الانتاج » لا يزال بحاجة إلى دراسة وتحليل ، ذلك لأن هناك قلة من الأفراد سواء فى الإتحاد السوفيتى أو بريطانيا أو الولايات المتحدة يديرون المشروعات الكبرى التى يتوقف عليها مستقبل الاقتصاد واستغلال الموارد القاعة . فى كل هذه الأقطار — برغم اختلاف أيديولوجياتها — نجد هذه القلة تتمتع بقوة عظيمة ، فى الوقت الذى تزايد فيه صعوبة مراقبة الجماهير السلطة التى تمارسها هذه القلة . وعلى التقيض من وجهة النظر الماركسية المترتبة ، نجد الرقابة الشعبية لهذه السلطة أعظم فى الأقطار الرأسمالية إذا ما قورنت بالأقطار الشيوعية . فى الأولى (الرأسمالية) تستطيع نقابات العمال المستقلة ممارسة ضغوط عديدة الإدارة العليا فضلاً عن أن المنافسة بين الجماعات السياسية قد تحول دون ظهور صفوة متحركة تحكم فى يدها كل شئ .

وتواجه الأقطار الرأسمالية التى أتمت بعض صناعاتها الأساسية مشكلات حادة تتعلق بمراقبة الشركات العامة التى تتولى هذه الصناعات . فمن وجهة نظر الموظف أو المواطن العادى يكون التعامل مع التنظيمات البيروقراطية أمراً غير يسير ، لأنها لا تهتم بتدعيم قيم المساواة أو الصالح العام إذا ما قورنت بالإدارات الخاصة . ولقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة المشكلات التى واجهتها التنظيمات البيروقراطية فى عدد من الأقطار الشيوعية . وباستطاعتنا أن نجد فى هذه التطورات ما يمنح تحليل ماكس فيبر أهمية كبيرة فى مقال له بعنوان « السياسة كهنه »<sup>(٢٦)</sup> نجده يذهب إلى أن ثمة توزيعاً بين تركز القوى الإنتاجية وتركز القوى الإدارية . وعندما ناقش تطور الدولة الحديثة لاحظ أن الأمير فى صراعه

مع النبلاء قد مهد الطريق لسلب استقلال الذين ينفردون بالقوة الإدارية ، أولئك الذين كانوا يمتلكون أساليب الإدارة والرفاهية . إلخ . وهكذا « أصبحت هذه العملية في — مجموعها — موازية تماماً لتطور المشروعات الرأسمالية من خلال تجريد المنتجين المستقلين ممتلكاتهم تجريداً تدريجياً » وعندما حاول فيير تحليل مستقبل المجتمع الصناعي ، خشي أن تؤدي الاشتراكية إلى تقييد حرية الانسان ، وأن تحول ~~البرجوازية إلى كيان مستقل~~ <sup>مسلك الأمعاء الدكسولي</sup> ~~البرجوازية إلى كيان مستقل~~ <sup>إيسوزي زكسي بطيوس</sup> الوحيدة الطاعة والإذعان .

ولقد أثارت الدراسات السوسولوجية التي تناولت نمط الاقتصاد جذلاً سياسياً حديثاً . ففي مؤلف جون ستراشي Strachey « الرأسمالية المعاصرة » نجد مناقشة متممة للصراع بين الديمقراطية السياسية والاجتماعات الوليغارية في الرأسمالية الحديثة . وفي مؤلف رابت ميلر صفوة القوية نجد تحليلاً لظهور المجتمع الجماهيري في الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي تصبح فيه القوة مأكرة في أيدي قادة التنظيمات الكبيرة التي تعمل في النشاط الاقتصادي وغيره من النشاطات . وفي المجتمعات القائمة على تركيز السلطات نجد عملية تركيز القوى في أيدي صفوة صغيرة تصل أقصاها . ولقد أدت هذه التغيرات الاجتماعية إلى إعادة الاهتمام بدراسة مشكلات مراقبة القوى الاقتصادية عن طريق اللامركزية والديموقراطية الصناعية ( التي سنتاقشها بعد قليل ) ، كما أعادت الاهتمام بتحليل الميول الوليغارية في التنظيمات السياسية ( التي سنتاقشها في الفصل التالي ) فضلا عن الخصائص العامة للتنظيمات البر وقراطية .

ولا شك أن دراسة أنماط الاقتصاد قد كشفت بوضوح عن قيمة الاتجاه السوسولوجي الذي يحاول إلقاء نظرة شاملة على العلاقات المتشابهة بين نظام الملكية وتنظيم الصناعة والتدرج الاجتماعي والتنظيم السياسي . وهذا ما بدا واضحا أيضا في دراسة التغير من نمط اقتصادي معين إلى نمط آخر . فلقد ثار جدل مبكر في علم الاجتماع بدأ ماركس ثم واصله ماكس فيير حول نشأة الرأسمالية<sup>(٢٧)</sup> . ومن الصعب علينا هنا أن نلخص هذا

( ٢٧ ) يوجد الآن تراث هائل حول هذا الموضوع . وفيما يلي عينة لأهم ما كتب :

Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism (1904; English trans. Glencoe, 1903); W. Sombart, Der Moderne Kapitalismus, (3 Vols. Munich, 1924 - 7; English trans. of Some parts in F.L. Numbaum, A History of Economic Institutions of Modern Europe, New York, 1933; R.H. Tawney, Religion and the Rise of Capitalism (London 1927); H.M. Robertson, Aspects of the Rise of Economic Individualism : A criticism of Max Weber and His School =

الجلد ؛ لكننا نستطيع - مع ذلك - تقديم صياغة مبدئية لأهم النتائج التي أسفر عنها :  
تطلب نمو الرأسمالية شيوخ اتجاهات معينة نحو العمل والثروة لم تكن مألوفة من قبل  
لدى المجتمعات الانسانية<sup>(٢٨)</sup> ، وأن الأخلاق الاجتماعية للبروتستانتية قد عاونت على انتشار  
هذه الاتجاهات ، لأنها عاونت على التعجيل بنمو الرأسمالية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ،  
وربما أسهمت - بدورها - في ظهور منات خاصة ( كما يذهب فير ) وتتضمن  
الكتابات : اللاحقة التي تناولت تدهور الرأسمالية تحليلا للدور الهام الذي لعبته القيم  
والأيديولوجيات في تأدية النظم الاقتصادية لوظائفها . ومن أمثلة ذلك مؤلف شومبيتر  
Shumpeter الرأسمالية ، والاشتراكية والديمقراطية\* الذي ذهب فيه إلى أن انهيار  
الرأسمالية سيكون نتيجة لرفض القيم البرجوازية ، لا نتيجة لانهايار اقتصادي وبعيد ذلك  
إلى أذهاننا قول ماكس المائور : « يريد الانسان أن يصبح العمل مهنته وحرفته . إننا  
جميعاً مضطرون للرجعة فيه » .

ومن الأمور الهامة التي تستحق التحليل هنا ذلك النمو الحديث الذي طرأ على نظرية  
المجتمعات والصنيع ، والذي كانت أحد مظاهره إتاحة الفرصة للدراسة لتأثير العوامل  
الاجتماعية وعلى الأخص الأيديولوجيات ولقد شكل هذا النمو الآن نقطة التقاء أساسية  
بين علمي الاقتصاد والاجتماع . وتؤكد الدراسات التي أجريت في هذا المجال<sup>(٢٩)</sup> التفرقة

ص (London 1933) ; A. Fanfani, Catholicism, Protestantism and Capitalism (English trans 1935).

مع أن الكتاب الأخير يقوم على وجهة نظر خاصة ، إلا أنه يقدم تلخيصاً للجدل ، أنظر أيضا :

K. Polanyi, The Origins of our Time (London 1944).

ويمكننا أن نجد تحليلا ماركسيارنا للرأسمالية في :

M. Dobb. Studies in the Development of Capitalism (London 1946).

ويالج هذا المؤلف نشأة الرأسمالية ونموها المبكر بغنى من التفصيل أنظر أيضا :

Paul Sweezy, The Theory of Capitalist Development (New York 1942).

وبالإضافة إلى ذلك هناك مسح مفيد للتصورات المختلفة للرأسمالية

W. Sombart, 'Capitalism' Encyclopaedia of Old Social Sciences.

( ٢٨ ) حول هذا الموضوع أنظر المناقشة المختصرة المضمنة في المربع التالي :

R.L. Heilbroner, The Great Economists, (English edn. London 1955) Ch. II, "The Economic Revolution).

Capitalism, Socialism & Democracy.

•

••

( ٢٩ ) أشرنا في موضع سابق إلى أهمية المصادر التالية :

بين نمطين من الاقتصاد : الصناعى وغير الصناعى ، كما تهتم بالنمو الصناعى أكثر من اهتمامها بالزراعية ، طالما أن التصنيع يتم بأساليب مختلفة وفي ظروف اجتماعية وسياسية متباينة . فآرثر لويس<sup>(٣٠)</sup> يعالج باستفاضة العوامل الاقتصادية وغيرها من العوامل المؤدية إلى النمو الاقتصادى مثل الرغبة في الحصول على السلع ، والاتجاهات نحو العمل وتأثير نظم الملكية ، والحراك الاجتماعى ، والبنائين الدينى والأسرى ، وآثار النمو السكانى ، ودور الحكومة . أما ولبرت مور Moore فقد درس في مؤلفه التصنيع والعمل (\*) مشكلات ناجمة عن التصنيع أكثر تحديدا مثل مشكلة الالتحاق بالعمل الصناعى والتدريب عليه في الأقطار الزراعية . والواقع أن المشكلة التي عالجها مور تعد مشكلة أساسية في كل الأقطار غير الصناعية ، لأن العامل الزراعى الذى يلتحق بعمل صناعى يضطر إلى الانتقال من القرية إلى المدينة ، حيث يواجه ضرورة التكيف مع الظروف الجديدة . ولقد لفتت مشكلة تكيف العمال الزراعيين وعائلاتهم في أوروبا أنظار عدد من الدراسين . بيد أن الدراسات التي ظهرت في هذا المجال كانت مقصورة على دولتين اشتراكيتين هما : بولندا ويوغوسلافيا .

ولدراسة النمو الاقتصادى أهمية خاصة في الهند . فلقد ظل الاقتصاد الهندى لفترة طويلة معتمداً اعتماداً أساسياً على اقتصاد القرية وهناك الآن أكثر من أربعة أخماس السكان يعيشون في قرى ، بينما يعمل ٧٠ / من السكان في مهن زراعية . ولقد بدأ التصنيع في الهند حوالى سنة ١٨٥٠ ، ثم نما نمواً بطيئاً للغاية . ولقد أطلقت أنستى Anstey على هذا النمو البطيء « التطور الاقتصادى المكبل »<sup>(٣١)</sup> ، وأوضحت أن نسبة السكان الذين

R. Aron, Le développement de la Société Industrielle and W. Arthur Lewis, the Theory of — Economic Growth.

كما أشرنا إلى العرض الشامل لقراءات المائل حول هذا الموضوع والمقتضين في :

Lyle W. Shannon, "Social Factors in Economic Growth", Current Sociology, VI (3) 1957.

وهناك مؤلف حديث أثار مناقشات مستفيضة أنظر :

W. W. Rostow, The Stages of Economic growth, (Cambridge 1960).

Op. cit.

(٣٠)

Industrialization and Labour (New York 1951).

•

١

(٣١) وذلك في طبعة سنة ١٩٤٦ من كتابها التطور الاقتصادى في الهند .

The Economic Development in India.

يعيشون في مدن لم تحقق زيادة ملحوظة فيها بين سنتي ١٨٨١-١٩٣١، بينما انخفضت نسبة العمال الصناعيين بالنسبة لمجموع السكان العاملين فيها بين سنتي ١٩١١ و ١٩٤١<sup>(٣٢)</sup>. ولقد ظل النمو الصناعي حتى سنة ١٩٤٧ نمواً من جانب واحد. فالصناعات الخفيفة احتلت المرتبة الأولى بين الصناعات، بينما كان إنتاج الحديد والصلب منخفضاً إلى حد كبير، في الوقت الذي انضمت فيه الصناعات الهندسية الثقيلة. ومنذ أن حصلت الهند على استقلالها تمت حركة التصنيع نمواً سريعاً<sup>(٣٣)</sup> كما بلغت جهود ضخمة لرفع مستوى الانتاجية (الذي كان منخفضاً جداً) في الزراعة بوصفها الأساس الهام لتراكم رأس المال والتوسع في التصنيع.

ولا نريد هنا الخوض في تحليل الجوانب الاقتصادية الخالصة<sup>(٣٤)</sup>، على الرغم من أن البحوث السوسولوجية التي تناولت هذه المشكلات الهامة لا تزال ضئيلة للغاية وهناك تقرير للأمم المتحدة عالمي - بصفة عامة - مشكلات الدول النامية، ولكنه لفت الأنظار إلى بعض العوامل السوسولوجية الديموغرافية المرتبطة بالتصنيع في هذه الدول<sup>(٣٥)</sup> وبعد مؤلف ولبرت مور **التصنيع والعمل** من أفضل المؤلفات السوسولوجية التي تناولت مشكلات الالتحاق بالعمل الصناعي. وتشير الدراسات المتاحة لنا إلى أن هناك عوامل اجتماعية عديدة عاقت النمو الاقتصادي في الهند أهمها: ارتفاع معدلات الخصوبة، ونظام الطائفة، ومقاومة التجديدات استناداً إلى معتقدات دينية، واعتماد الفرد على الأسرة المشتركة وما إلى ذلك من عوامل. أما الدور الذي تلعبه كل من هذه العوامل في إعاقة النمو الاقتصادي فلا يزال أمراً غير معروف تماماً ومع ذلك فيبدو لنا أنه لا مبرر

R. Mukherjee The Indian Working Class, p. 2.

(٣٢)

(٣٣) أنظر التقرير المتضمن في مودة الخطة الخمسية التالية :

The Third Five Years Plan : Draft Outline (Delhi 1960).

(٣٤) نوقشت المشكلات الاقتصادية العامة في :

Arthur Lewis, op. cit; Colin Clark, The Conditions of Economic Progress (2nd edn. London 1951); W.W. Rostow, The Process of Economic Growth (New York 1962); Gunnar Myrdal, Economic Theory and Under-developed Regions (London 1957).

وهناك مناقشة بمحة لمشكلات الهند في :

B. Datta, The Economics of Industrialisation (Calcutta 1952).

UNITED NATIONS. Department of Economic and Social Affairs, Processes (٣٥) and Problems of Industrialisation in under-developed Countries (New York 1955).

للافتراض هنا بأن القيم الثقافية ككل تعوق التطور الاقتصادي والاجتماعي ، فتمو القوميات — مثلاً — ابتداء من القرن التاسع عشر قام إلى حد ما — على نهضة ثقافية . والواقع أن للثقافة الهندوكية قدرة على امتصاص كثير من عناصر العلم الصناعي الغربي ، كما أنها — بناتها — تتضمن عناصر مماثلة يمكن اكتشافها . فالزهد الذي قد يكون من معوقات النمو الاقتصادي ليس هو المبدأ الوحيد في الهندوكية بل إنه يلعب الآن دوراً خطيراً . وهناك في الواقع دلائل قوية على الرغبة في التقدم الاقتصادي ، كما أن هناك تأييداً عاماً لكل من التخطيط القوي وتشجيع الحكومة للمشروعات الخاصة . أما كيف تؤثر هذه القيم على الفرد عند اختياره لمهته وعلى سلوكه أثناء العمل ، فذلك أمر غير معروف تماماً . إن كل ما نعرفه حتى الآن عن هذه المشكلة مصدره الدراسات التي تناولت — أساساً — موضوعات أخرى ، وعلى الأخص الدراسات المركزة التي تناولت قري بعينها ، والمسوح التي قلعت صورة عامة عن الحياة الحضرية وهكذا يبدو واضحاً أن أن التصنيع والنمو الاقتصادي لا يتوقن فقط على الحسابات الاقتصادية البحتة ، ولكنهما يتوقنان أيضاً على فهم هذه العوامل الاجتماعية . وهذا يكشف بدوره عن الدور الذي يمكن أن تلعبه البحوث السوسيولوجية في هذا المجال .

### للمشروعات الصناعية والعلاقات الصناعية :

نشأ عن ميدان دراسة المجتمعات الصناعية خلال العقود الأخيرة فرع محدود من الدراسة يطلق عليه الآن علم الاجتماع الصناعي . ولقد احتل هذا الفرع مكانة بارزة في علم الاجتماع ككل بسبب حجم البحوث التي أجريت في مجاله وبسبب عدد المشتغلين به . ولقد اهتم علم الاجتماع الصناعي بجانين أساسيين من جوانب الحياة الصناعية ؛ الأول هو التنظيم الداخلي للمشروع والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ داخله ، والثاني العلاقات الصناعية التي تنشأ بين الجماعات المختلفة المرتبطة بالصناعة ، وعلى الأخص الملاك والمديرين والموظفين والعمال اليدويين .

وهناك مؤلفان حديثان يتضمنان مسحا لجانب كبير من ميدان علم الاجتماع الصناعي : الأول لويلبرت مور Moore بعنوان العلاقات الصناعية والنظام الاجتماعي\* ) والثاني لفرديمان

لفريدمان Friedmann بعنوان المجتمع الصناعي<sup>(٣٦)</sup> . وفي هذين الكتابين نجد المؤلفان يقدمان صورة عامة عن كيفية تطور الدراسات السوسولوجية في مجال الصناعة . ففي البداية كان الاهتمام موجها نحو دراسة المشكلات العملية مثل التعب والملل والغياب والعوامل الأخرى التي تؤثر على الانتاج . ولقد اتخذت دراسة هذه المشكلات شكلا ملحاحا خلال الحرب العالمية الأولى نتيجة للطلب المتزايد على الصناعة . ولم تكن هذه الظاهرة مقصورة على الولايات المتحدة ، ولكنها امتدت إلى بريطانيا في نفس الوقت ، حيث أجرى علماء النفس أول بحوث منظمة في هذا المجال . أما المرحلة الثانية فتتمثل بظهور حركة التنظيم العلمي للعمل ، التي استلهمها المهندس الأمريكي تايلور Taylor ثم لقيت قبولا حماسيا من أصحاب المشروعات أمثال فورد Ford . ولقد مهد ذلك لظهور المرحلة الثالثة التي كان أحد دعائمها دراسات التون مايو Mayo الرائدة ، تلك الدراسات التي اتخذت طابعا سوسولوجيا محددًا . ولقد اهتمت كل هذه الدراسات اهتماما أساسيا بالانتاجية وبكل العوامل السيكولوجية والاجتماعية المؤثرة عليها . كذلك ظهر اهتمام بدراسة الثقافات العمالية والحركة العمالية وعلى الأخص الضغوط التي ماوستها لتحسين ظروف العمل ، وإيجاد بيئة عمل مشبعة من الناحية الإنسانية ، وإتاحة الفرص لتقدم الفرد ورفقيته . ولقد كان للاهتمام بهذه الموضوعات أكبر الفضل في دفع الدراسات السوسولوجية للعلاقات الاجتماعية في المشروع خطوات إلى الأمام ، خاصة وأن مشكلات الصناعة كانت قد تفاقمّت بنمو الإنتاج الكبير وزيادة الآلية .

وخلال السنوات العشر الأخيرة كانت الموضوعات الأساسية للدراسة هي : العلاقات الشخصية بين جماعات العمل وتأثيرها على الانتاجية ، ودور المشرفين ، ومشكلات الإدارة والبيروقراطية ، وآثار العمل المتخصص ، والمشكلات التي خلقها التغير التكنولوجي . كذلك ظهر اهتمام خاص بدراسة جماعات معينة مثل العمال الشبان ، والنساء العاملات . والواقع أن حجم البحوث والدراسات في ميدان علم الاجتماع الصناعي قد نما نمواً هائلا . وباستطاعتنا أن نجد تلخيصا مفيدا لها في مؤلفي فريدمان ومور المشار إليهما آنفاً ، وفي مؤلف أحدث لفريدمان\* .

( ٣٦ ) الترجمة الانجليزية للعبة التي صدرت بالفرنسية بعنوان :

Problèmes humains du machinisme industriel. (2nd rev. edn. parts, (1954).

Le travail en miettes (Paris, 1950).

وبالملاحظ أن البحوث في مجال الصناعة قد شملت الصناعات المملوكة ملكية عامة والمشروعات الخاصة على السواء ، كما أنها قد أصبحت تجري في كل من الأقطار الرأسمالية والشيوعية والتنمية . ولقد أشرنا قبل إلى أن تركز القوى الاقتصادية قد أعاد الاهتمام بدراسة مشكلات « الديمقراطية الصناعية » ؛ عاون على ذلك ما اكتشفه البعض من أن الملكية العامة للصناعة لم تحل كل المشكلات التي تواجه المشروع ، وأن الصراع قد ظل قائماً ( برغم ما بذلته الحكومات المتسلطة من كبح للصراع ) ، وأن ظاهرة الاغتراب قد ظلت قائمة في العمل الصناعي المتخصص وما يرتبط بذلك من آثار على الفرد وعلى إنتاجيته . ولقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة تجارب عديدة حول موضوع « مشاركة العمال في الإدارة » . ولا تزال هذه التجارب في الواقع مقصورة على علماء الاجتماع . وباستطاعتنا أن نجد في مؤلف فريدمان المجتمع الصناعي تحليلاً لبعض هذه البحوث ، كما نستطيع أن نجد تحليلاً مماثلاً في مؤلف صادر عن الجمعية الدولية لعلم الاجتماع<sup>(٣٧)</sup> . ويتضمن هذا المؤلف أعمال مؤتمر عقد حول هذا الموضوع وقلمت فيه دراسات تشير في مجموعها إلى تشابه المشكلات التي تواجهها المجتمعات في هذا المجال برغم اختلاف أنظمتها السياسية .

ويبدو أن الدراسات التي اهتمت بتناول المشروع كتنظيم قائم بذاته قد عاقت نمو الجانب الثاني لعلم الاجتماع الصناعي وهو دراسة العلاقات الصناعية من منظور واسع . وهناك اتجاه عام سائد بين علماء الاجتماع الأمريكيين مؤداه ؛ تفسير العلاقات الصناعية بين المشروعات المختلفة في ضوء العلاقات داخل المصنع ، ورد هذه الأخيرة إلى المشكلات المتعلقة بشخصية الفرد والعلاقات الأسرية . ويتجاهل هذا الاتجاه تماماً الإطار النظامي العام الذي يتضمن الملكية ، والنسق الطبقي ، والنظم السياسية . بيد أن هذه المرحلة قد انقضت الآن ؛ فهناك في الوقت الحاضر دراسات عديدة تتناول الجماعات المختلفة التي تدخل في صراع ومفاوضات برغم تركيز هذه الدراسات على تقابات العمال متجاهلة الدور السياسي الذي يلعبه القنويون والمديرون والملوك ومن الممكن تفسير ذلك في ضوء النمو الذي طرأ على تقابات العمال بعد الحرب العالمية الثانية وعلى الأخص في بريطانيا والولايات المتحدة ، والمناخ الاجتماعي الملائم لظهور دولة الرفاهية ؛ فضلاً عن أن اتساع

نطاق الملكية العامة قد خلق مشكلات حادة تتعلق بالعلاقة بين نقابات العمال والإدارات التي تدبر الصناعات المؤتممة . ومع ذلك كله ظهرت بحوث عديدة حول القيادة في نقابات العمال والتنظيمات عمهما<sup>(٣٨)</sup> .

كذلك نالت عمليات التفاوض والتحكيم والصراع اهتماماً ملحوظاً من الدارسين المحدثين ومن التحليلات البارزة التي تناولت الصراع الصناعي تلك المتضمنة في مؤلف نويلز « Knowledge الاضرابات : دراسة في الصراع الصناعي »\* . ولقد عقد مؤتمر هام حول الصراع الصناعي في مجتمعات مختلفة نشرت أعماله في « المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع »\*\* وفي فصل سابق أشرنا إلى الدراسات السوسولوجية الأساسية التي تناولت التفاوض وتحديد الأجر ، والتي أكملت دراسات علماء الاقتصاد في هذا الميدان<sup>(٣٩)</sup> .

ويبدو أن المهندسين تشهد بعد مشكلات التصنيع الواسع النطاق ولكنها — مع ذلك — تشهد الآن مشكلات العلاقات الصناعية والصراع الصناعي ، تلك التي ناقشها علماء مختفون<sup>(٤٠)</sup> . والملاحظ أن المشكلات الأساسية التي تواجه المهندسين الآن هي المشكلات العامة المرتبطة بالتصنيع والتي ناقشناها في موضع سابق .

---

( ٣٨ ) لتعرف على دراسة عامة لهذه المشكلة في بريطانيا أنظر :

V.L. Allen, Power in Trade Unions. (London 1954).

أما في الولايات المتحدة فنجد عدداً أقل من دراسات نقابات العمال على مستوى قوي . ومن هذه الدراسات دراسة

ليست وآخرين أنظر :

S.M. Lipset, M. Trow and J. Coleman, Union Democracy (Glencoe 1955).

Strikes : A study of Industrial Conflict (London, 1952).

American Journal of Sociology LX (3) November 1954.

See Above, p. 63.

( ٣٩ )

( ٤٠ ) للحصول على دراسة موجزة أنظر :

R. Mukerjee, The Indian Working Class, Ch. XVIII and XVIII. See also V. B. Singh and A.K. Saran (ed.) Industrial Labour in India (Bombay 1960).

وتتضمن هذه الدراسة مسحاَ عاماً مفيد للأجور والأجور الاجتماعي والبناء الرسمى للعلاقات الصناعية في الهند .  
يبد أن المؤلفين لم يتمكنوا من عرض أية دراسات حقلية تفصيلية عن العلاقات الصناعية أو علاقات العمل في مشروعات صناعية معينة .

## الفصل التاسع

### النظم السياسية

تختص النظم السياسية بتوزيع القوة في المجتمع . ولقد عرف ماكس فيبر الدولة بأنها ذلك « المجتمع الإنساني الذى يستطيع - بنجاح - احتكار الاستخدام ، الشرعى للقوة الفيزيكية داخل إقليم معين » . ومن ذلك يتضح أن الدولة تعد إحدى الوسائل الهامة للضبط الاجتماعى ، حيث تمارس وظائفها من خلال القانون الذى يستند إلى قوة فيزيكية مطلقة : فاللدولة إذن - وفقاً لتعريف فيبر - ما هى إلا جهاز ، داخل المجتمع ، وليست المجتمع ككل . ولقد اتخذ فيبر من عنصر الإقليم أحد خصائص النظام السياسى : وفى موضع سابق ناقشنا التفرقة بين « المجتمع المدنى » والدولة<sup>(١)</sup> ، تلك التفرقة التى كانت أحد الدعائم التى أسس عليها علم الاجتماع علميه ولقد حاول علماء الاجتماع الأوائل الذين تبنوا هذه التفرقة دراسة العلاقة بين المجتمع المدنى والدولة ، كما حاولوا تصنيف النظم السياسية طبقاً للأشكال المختلفة التى يتخذها المجتمع المدنى . بيد أن اتجاهاتهم فى الدراسة كانت تطويرية خالصة ، لأنهم انشغلوا - أساساً - بدراسة نشأة الدولة وتطورها . ولقد كان لنظرتهم إلى الدولة بوصفها هيئة داخل المجتمع لها حدودها الإقليمية المحددة ، كما كان للتراث ، الأثنيجرافى المتزايد الذى ينمى وجود تنظيم سياسى فى المجتمعات البدائية ، كان لذلك كله تأثيراً كبيراً على طريقة بحثهم ، فلجأوا إلى إثارة تساؤلات تتعلق بالنشأة ، بل إن فريقاً منهم راح يتأمل مستقبل الدولة متأثراً فى ذلك بفلسفة التاريخ . ولقد انعكست فلسفة التاريخ هذه على دراسة الأشكال التاريخية المختلفة للدولة . والواقع أننا لا نستطيع الآن قبول كثير من الأطر الفكرية التى قدمها هؤلاء العلماء والتى قامت - عادة - على فكرة التطور ذى الخط الواحد . لقد ظلت مسألة تصنيف الأنساق السياسية تشكل المهمة الأساسية لعلم الاجتماع السياسى ، لأنها تمثل الدعامة

See above, p. 15.

الى تستند اليها التعميمات . ونستطيع أن نعرف الكثير عن هذا الموضوع اذا ما درسنا أعمال علماء القرن التاسع عشر .

وسنحاول الآن دراسة أنماط الأنساق السياسية ، على أن نقبها بمناقشة تفصيلية للتنظيم والسلوك السياسيين في المجتمعات الحديثة مستلدين في ذلك إلى التراث الذي قدمه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الإجتماعية حول هذا الموضوع<sup>(١)</sup> .

### أنماط النسق السياسي :

أقام علماء الاجتماع التطوريون تفرقة بين المجتمعات التي لديها نسقا سياسيا ، وتلك التي لا يتوافر فيها هذا النسق بيد أن هذه التفرقة تمت بطرق مختلفة نتيجة لاختلاف نظرتهم لكيفية نشأة الدولة . ففي تصنيف سبنسر للمجتمعات نجده يميز داخل فئة « المجتمعات البسيطة » بين المجتمعات التي ليس لديها زعامة ، أو رئاسة ، وتلك التي لديها رئاسة موسمية أو غير مستقرة . ولقد ذهب سبنسر إلى أن التنظيم السياسي الواضح يظهر فقط في فئة « المجتمعات الأشد تعقيدا » . أما هو بهوس فقد ميز بين ثلاثة أنماط من المجتمعات تصنف بروابط اجتماعية أساسية مختلفة هي : القرابية ، والسلطة ، والمواطنة . وفي مؤلف لاحق<sup>(٢)</sup> نجده يدرس — بشكل أكثر دقة — نظم المجتمعات البدائية ، ويكشف عن العلاقة بين مستوى التطور الاقتصادي وزيادة التباين الاجتماعي ، وظهور السلطة السياسية المنظمة . ويتفق هذا التصنيف في شكله العام مع التصنيف الماركسي . فلقد طور ماركس وانجلز تصنيفا للمجتمعات ذهبوا فيه إلى أن الدولة تظهر فقط إلى حيز الوجود في مرحلة التطور الاقتصادي التي تظهر فيها طبقات اجتماعية متصارعة . ولقد وجد ماركس وانجلز تأييدا لوجهة نظرهما في البحوث الأنثروبولوجية التي أجراها مورجان Morgan . والواقع أن الصياغة المنظمة<sup>(٣)</sup> التي قامها لانجلز لوجهة النظر الماركسية في مؤلفه أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة\*

(٢) أما وجهة النظر التي تلعب إلى أن التناقض يمثل نمطا من أنماط الضبط الاجتماعي ممتدا على وجود الدولة فنناقشها بالتفصيل في الباب الرابع .

(٣) The Material Culture and Social Institutions of the Simpler Peoples (op. cit). (٣)

The Origins of the Family, Private Property and the State. \*

(١٨٨٤) تستند استناداً أساسياً إلى مؤلف مورجان<sup>(٤)</sup> والملاحظات الأولية التي كان ماركس قد دونها .

وتتخذ تفسيرات ظهور الدولة شكلين عامين . فلقد ذهب سبنسر وكونت إلى أن ظهور الدولة يعد نتيجة لكل من زيادة حجم المجتمعات وتقدمها ؛ اللذان نجما عن الحروب ؛ فسبنسر يقرر أن الحرب قد ألقت « المجتمع المعقد » ، وأنها زادت « المجتمع الأشد تعقيداً » ألفة وتضامناً . أما كونت فيعتقد أن الحرب هي « السبب الأول والحام » الذي أسهم في اتساع نطاق المجتمعات الإنسانية وتأسيس سلطة سياسية مستقرة . وتتفق هذه الآراء - في بعض الوجوه - مع نظرية أو بنهايمر Oppenheimer الذي اكتشف فيها - متقدماً بذلك الماركسية - أن نشأة الدولة والطبقات الاجتماعية يعود إلى المزرعة التي تلحقها قبيلة بقبيلة أخرى : « فالدولة هي النظام القضائي الذي تفرضه جماعة متصرة على جماعة مهزومة بهدف واحد أساسي هو إخضاع الجماعة المهزومة لنظام الجزية »<sup>(٥)</sup> . وعلى القيص من وجهة نظر أو بنهايمر نجد النظرية الماركسية تذهب إلى أن ظهور الدولة ينتج عن التباين بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع ، ذلك التباين الذي يتبعه نمو في القوى الانتاجية والثروة . أما دراسة المجتمعات البدائية التي قدمها هو بهوس وهولبر وجيتيرج فقد أشارت إلى العلاقة بين التباين الاجتماعي ، والسلطة السياسية المستقرة ، على الرغم من أنها لم تقدم تفسيراً لهذه العلاقة . . . .

وتؤكد الدراسات السوسولوجية والأنثروبولوجية الحديثة بعضاً من هذه الآراء ، بينما تعدل البعض الآخر . وهناك اتفاق عام على أن المجتمعات البدائية تفتقد السلطة السياسية<sup>(٦)</sup> .

L.H. Morgan. Ancient Society. (op. cit.).

(٤)

Franz Oppenheimer, System der Soziologie, Vol. II, Der Staat (1926).

(٥)

(٦) ذهب شايبا Schapera مؤرخاً - سستا إلى دراسة مقارنة لأربعة مجتمعات قبلية أفريقية - إلى أن التنظيم السياسي في هذه المجتمعات أكثر وضوحاً وتطوراً مما يظنه كثير من علماء الاجتماع ، وأن ذلك الوضع يتخذ شكلاً قاطعاً إذا تملى المجتمع عن الإصرار على فكرة القهر القوي . ولقد لاحظ شايبا أيضاً أن القوة المنظمة لا تبدو أن تكون واحدة من الميكانيزمات التي تستخدم لتنظيم الحياة في أي مجتمع ، وأن تبنيتها كأساس لمعد لتنظيم السياسي يفتقر إلى تعادل على توحيد الناس في جماعات تحكم نفسها حكماً ذاتياً .

I. Schapera, Government and Politics in Tribal Societies (London, 1956) p. 218.

ولا يمكن في الواقع إنكار الجزء الأول من عبارة شايبا . فلقد أشرنا من قبل أن الدولة لا تبدو أن تكون أحد وسائل الضبط الاجتماعي . ومع ذلك نجد في عبارة شايبا شيئاً قاطعاً ، لأنه أكد فكرة احتكار الاستخدام =

ولقد كتب لوى Lowie في هذا الصدد يقول : « تصنف المجتمعات البدائية بالصغر وضعف النمو . فهي تتألف في الغالب من جماعات تشيع فيها روح المساواة وتشبه إلى حد كبير المعسكرات التي تقيمها قبائل الاسكيمو وفضلا عن ذلك تتألف هذه المجتمعات من جماعات تربطها وشائج القرابة . . . »<sup>(٧)</sup> . ومع ذلك فيجب ألا يبالغ في أهمية الدور الذي تلعبه القرابة في تحقيق الوحدة الاجتماعية لما هو الحال عند هوبهوس ومورجان وآخرين . فلقد ذهب هنرى مين Maine في مؤلفه المجتمع القديم Ancient Law إلى أن القرابة في المجتمعات القديمة كانت هي « الأساس الوحيد الممكن الذي تستطيع هذه المجتمعات من خلالها ممارسة وظائفها السياسية » . ولقد لاحظ لوى أن ذلك « يعد مبالغة في وجهة نظر صحيحة هي أن القرابة قد لعبت دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية للشعوب البدائية » ثم استطرد قائلاً : « لاستطيع أن ننكر الدور الذي لعبته الروابط الإقليمية في قبيلتين تسيطر عليهما علاقات القرابة هما : الافيجاو Ifugao واليوروك<sup>(٨)</sup> Yurok . ومن السمات المميزة للمجتمعات البدائية والقديمة ، أنه حينما تنفصل السلطة السياسية ، فانها تميل إلى الإرتباط بالقرابة والدين والنظم الأخرى .

ولسنا بحاجة هنا إلى الأفاضة في تحليل دراسات التطور السيامي التي قدمها علماء الاجتماع التطوريين . ولكننا — مع ذلك — بحاجة إلى لفت الأنظار إلى نقطتين هامتين . لقد ناقش هؤلاء العلماء مشكلة ذات أهمية صوبولوجية عامة ففريق منهم — شأنه في ذلك شأن سبنسر وكونت — يؤكد الدور الذي يلعبه القهر العسكري ، وتلك نقطة سنناقشها بالتفصيل فيما بعد : أما الفريق الآخر فيؤكد التكامل الذي ينجم عن التطور في مجال الاقتصاد أو الدين . فعلى سبيل المثال نجد فوستيل دى كولانج Fustel de Coulanges يذهب في مؤلفه المدينة الحقيقية Ancient City إلى أن الدين كان العامل الحاسم في تشكيل المدن الإفريقية والرومانية . أما الدراسات الحديثة فتشير

---

للشرى العنف . ومثل هذا القطع لا يفيد كثيراً التحليل السوبولوجي ، لأنه يمس — حياً — التخلل من التفرقة التي تمكنا من التمييز لا فقط بين المجتمعات التي تمرق فكرة الدولة أو التي لا تمرقها ، بل أيضاً بين المجتمعات المنظمة تنظيمياً سياسياً ، والتي تتفاوت فيما بينها طبقاً لدرجة تحقيق النظام الاجتماعي من طريق القوة أو عن طريق وسائل أخرى .

R. H. Lowie, Social Organization (1950) Ch. 14. "The state".

(٧)

ويعد هذا الفصل من أفضل ما كتب حول البناء السياسي .

Lowie, op. cit. هذا وقد أبدت دراسة شابيرو وجهة النظر هذه أنظر : op. cit. ch. 1.

(٨)

إلى أن كلا من الصراع والتعاون قد لعبا دوراً هاماً في أزمان وأماكن مختلفة<sup>(١)</sup>. وتدل هذه الدراسات على ذلك بما يحدث في المجتمعات البدائية التي تقدم فيما بينها اتفاقات ومعاهدات . وتستند هذه الدراسات أيضاً في تدعيم وجهة نظرها إلى ما يحدث في العالم الحديث . فهي تنصب إلى أن الدين قد لعب دوراً هاماً في تحقيق الوحدة السياسية لكثير من الدول مثل الهند والدول العربية في الشرق الأوسط وإسرائيل .

أما النقطة الثانية التي نود توضيحها فهي أن علماء الاجتماع التطوريين قد وافقوا على أن اتجاه التطور في الحضارة الغربية يبدأ من الدول السلطوية حتى الدول ذات النظم السياسية الأقل قهراً ، والتي أطلقوا عليها مسميات مختلفة منها « المجتمع الصناعي » و « المواطنة » ، و « المجتمع اللاطقي » . بيد أن وجهات نظرهم المتفاوتة هذه لقيت معارضة شديدة من جانب يوركهاردت Burckhardt وشبنجر Spengler وماكس فير وآخريين . ولن نناقش هنا تنبؤاتهم التاريخية ، ولكنني سأكتفي بالقول بأن هؤلاء العلماء قد أقاموا تنبؤاتهم هذه على تحليل العلاقة بين السلطة السياسية والظواهر الاجتماعية الأخرى مثل القوة الاقتصادية والتدرج الاجتماعي . ولا شك أن هذا التحليل ينطوي على أهمية بالغة برغم اختلاف النظرة حول مضمونه والنتائج التي تم التوصل إليها من خلاله .

وللإحاطة بأن أنماط الأنساق السياسية التي حددها علماء اجتماع القرن التاسع عشر كانت قليلة نسبياً ، كما أنهم عرفوها تعريفاً عاماً مشتقاً من نزعتهم التطورية وأهم هذه الأنماط : المجتمع البدائي أو الموزل في القدم ، والمدينة - الدولة ، والدولة الاقتصادية ، والديموقراطيات الحديثة : ولم يشر هؤلاء العلماء إلا بإشارات طفيفة للنمط الآسيوي من المجتمعات والحكومات الذي ناقشناه في فصل سابق ومن الممكن - في المرحلة الحالية - تقديم إطار تصنيفي شامل على النحو التالي :

#### (١) المجتمعات البدائية :

- ١ - بدون بناء سياسي محدد ودائم .
- ٢ - ذات بناء سياسي محدد ودائم ، ولكنه يخضع للقراءة والدين خضوعاً شديداً .

(١) المصطلح من دراسة عامة أنظر : A. Moret and Davy, From Tribe to Empire (op. cit.).

## ( ب ) المدينة - الدولة :

امبراطوريات قائمة على المدن التي شكلت دولا مستقلة .

## ( ج ) الدول القطاعية :

الدول الآسيوية ذات البيروقراطية المركزية .

## ( د ) الدولة - الأمة :

١ - الدول الديمقراطية الحديثة .

٢ - الدول الحديثة القائمة على تركيز السلطة .

## ( هـ ) الامبراطوريات القائمة على الدول التي تشكل أمة

ومن الواضح أن هذا التصنيف يتخذ طابعاً وصيفاً إلى حد كبير ، ولكنه - مع ذلك - يأخذ في اعتباره نطاق المجتمعات ، وأنساقها الاقتصادية ، وتدرجها الاجتماعي ، وأديانها ، وكل العوامل الأخرى التي يعتقد أنها ذات أهمية خاصة في تشكيل البناء السياسي . ومن الممكن إقامة تصنيف أكثر دقة وشمولاً من هذا التصنيف ، على أن يستند التصنيف الجديد إلى الدراسات السياسية الحديثة . وليس هناك - فيما نعلم ، محاولات جادة لإقامة تصنيفات مستندة إلى التراث السياسي . ولا يسمح المجال هنا بمقد مناقشة تفصيلية لهذه المشكلة ، ولكننا سندرس بعد قليل النظم السياسية في المجتمعات الحديثة . وقبل أن نبدأ هذه الدراسة نجد من المفيد عرض بعض الإنطباعات حول البناء السياسي في المهد خلال الفترات السابقة . ولقد سبق أن ناقشنا مدى انطباق مفهوم « المجتمع الآسيوي » على المهد . والواقع أن هذه المناقشة تفيد التصنيف السياسي إفادة مباشرة ، طالما أن السمة الأساسية للنمط الآسيوي من المجتمعات هي وجود حكومة متسلطة تحكم من خلال بيروقراطية مركزية : وعلمنا أن ندرك في نفس الوقت أن هذا النمط من الحكومة قد فرض سيطرته على المجتمعات المحلية الصغيرة التي كانت تحكم حكماً ذاتياً . وهناك في الواقع مستويين للتنظيم السياسي والعمل للحكومة المركزية لاتعدو أن تكون جامعة للضرائب أو هيئة للخدمات العامة وإذن فليس هناك تكامل سياسي أساسي ، بل على العكس من ذلك، هناك اتجاه قوي لإيجاد وحدات مستقلة

داخل الدولة . ولو حاولنا تحليل التطور الحقيقي للوحدة السياسية في الهند ، أمكننا أن نجد بالفعل قوى القهر والتعاون التي أشرنا إليها من قبل . فلقد حققت الهند وحدتها خلال مراحلها التاريخية المختلفة نتيجة للزروات التي تعرضت لها . وخلال هذه المراحل الزمنية والمراحل التي شهدت انهيأاً في السلطة المركزية ، حققت الهند وحدتها عن طريق نظام الطائفة والدين ، ولقد أدت هذه الظروف إلى ارتفاع مكانة رجال الدين . بيد أن ، السلطين العلمانية والدينية امتزجتا في أغلب الأحوال مما كان له أبلغ الأثر في زيادة التأثير الذي كانت تمارسه طائفة البراهما . « فلقد كان الملك رجل دين مرتبط بشخصية يطلق عليه « بوروهيتا » Purohita وكان رجل الدين هذا بمثابة مستشار للملك في كل الأمور الهامة »<sup>(١٠)</sup> . وفضلا عن ذلك ظهر نشاط ملحوظ في مجال تدوين القوانين ، حيث حاولت البراهما تفسيرها . ولقد ظل القانون في الهند محتفظاً حتى وقت قريب جداً ( ولا يزال حتى الآن ) بطابع ديني قوي<sup>(١١)</sup> . والواقع أن موقف الهند في هذا المجال يشبه إلى حد كبير موقف « المجتمعات الآسيوية » الأخرى التي درسها ويتفوجل مثل بيزنطة ومصر الفرعونية . ويدلو أن الدور السياسي الهام الذي لعبه رجال الدين كان مرتبطاً — إلى حد ما — بنسق التدرج الهرمي الذي كان يتطلب تبريراً دينياً يستند . والواقع أن البناء السياسي في الهند قد ازداد تعقيداً خلال فترة زمنية لاحقة وعلى الأخص عندما ظهرت العلاقات الاقطاعية بعد الفتح الاسلامي . ومن الصعب تحليل خصائص البناء السياسي في الهند في ضوء علم الاجتماع التاريخي وحده ، إذ أن التقاليد السياسية لا تزال باقية حتى الآن ، بل ولا تزال تمارس تأثيراً بعيداً على السلوك السياسي في الهند . ولا نستطيع أن ننكر أن مجتمع القرية والبيروقراطية والدين والدور السياسي للبراهما تسهم جميعها في تشكيل الفكر السياسي والقضايا السياسية التي تهتم بها الهند الحديثة . وقد تكون للنظم السياسية الغربية — وعلى الأخص خلال الاحتلال البريطاني — تأثيراً واضحاً ، ولكننا مع ذلك ليست التأثير الوحيد الذي يخضع له البناء السياسي في الهند .

#### النظم السياسية المعاصرة والسلوك

نستطيع أن نميز في عالمنا المعاصر بين ثلاثة أنماط من المواقف السياسية . هناك

K. Wittfogel, op. cit. P. 98.

(١٠)

See below PP. 237 - 8.

(١١)

تمهيد في علم الاجتماع

أولاً : موقف المجتمعات القبلية التي أخذت بالتصنيع وبعض النظم السياسية الحديثة نتيجة للتأثيرات الغربية والتوجه الغربي المباشر . وتقع الغالبية العظمى من هذه المجتمعات في أفريقيا . وليس هناك في الواقع دراسات سوسيولوجية كافية حول التغيرات التي حدثت في هذه المجتمعات<sup>(١٢)</sup> . وعلى الرغم من الانتظام الواضح الذي يمكن أن نلاحظه في هذه المجتمعات ، والمشكلات المشتركة التي تواجهها ، إلا أن البيانات المتاحة لا تزال غير كافية لإقامة تعميمات .

وهناك ثانياً موقف الأقطار غير الصناعية التي كان لها حضارات قديمة ، والتي أخذت بالتصنيع بعد تحررها من الحكم الاستعماري أو الاقطاعي أو الأثروقاطي . وتشمل هذه الفترة كثيراً من أقطار آسيا والشرق الأوسط وبعض أقطار أمريكا اللاتينية . ولقد حظيت التغيرات السياسية التي طرأت على هذه المجتمعات باهتمام كثير من الدارسين . وسنحاول فيما بعد أن ندرس موقف الهند بشيء من التفصيل .

وهناك ثالثاً الأقطار الصناعية التي نشأ فيها علم الاجتماع ذاته ، والتي ظلت حتى الآن الموضوع الأساسي للبحوث السوسيولوجية . ونستطيع أن نميز هنا بين نمطين أساسيين من أنماط النسق السياسي : الأول الرأسمالي الديمقراطي أو الاشتراكي الديمقراطي ، والثاني الشيوعي القائم على تركيز السلطة (مع اختلاف درجة التركيز)<sup>(١٣)</sup> . وستزيد هذا التمييز وضوحاً في موضع لاحق . أما الخصائص السياسية العامة المميزة للمجتمعات الصناعية الحديثة فيمكن تحديدها على النحو التالي :

- ١ - اتخاذ المجتمع السياسي شكل الدولة - الأمة .
- ٢ - وجود أحزاب سياسية وجماعات ضاغطة .
- ٣ - انتخاب القادة السياسيين طبقاً لمحككات عامة .
- ٤ - إحارة الشئون العامة بواسطة بيروقراطية مركزية كبيرة .

( ١٢ ) هناك - مع ذلك - دراستان مملتان قيمتان يتعين علينا الإشارة إليهما هما :

D.E. Apter, *The Gold Coast in Transition* (Princeton 1955), and A. L. Epstein, *Politics in an Urban African Community* (Manchester 1957 (on Rhodesia).

( ١٣ ) من المعروف أن هناك مشكلات حول مدى دقة المصطلحات المدبرة عن الأنساق السياسية المعاصرة ، ذلك لأن أغلب المصطلحات المتعارفة تحمل معنى أيديولوجياً أو عاطفياً . وقد أدان أنه اقترئ إلى أن المصطلحات التي أشرنا إليها في المتن لا يقصد بها سوى هذا وصفتها خالصاً

والواقع أن الخاصية الأولى لم تحظ حتى الآن باهتمام ملحوظ من علماء الاجتماع<sup>(١٤)</sup>. وقد تثار هنا قضية مؤداهما ، أن أهمية الدولة - الأمة قد انخفضت خاصة عندما حاول بعض الدارسين ربطها بتطور الرأسمالية . وبالمثل نجد أن فكرة القومية بوصفها عقيدة أو أيديولوجية ومدى ارتباطها بالدين أو المصالح الطبقية قد لقيت تجاهلاً من الدارسين إذا ما قورنت بالأيديولوجيات السياسية الأخرى . والواقع أن العالم الحديث لا يشهد الآن قوى قومية هائلة لا يمكن عزوها عن المشكلات التي تخلفها الآن في النظام الدولي . وهناك مشكلات أساسية في العالم الحديث نشأت - أصلاً - عن التناقض بين الحاجة إلى سلطة سياسية دولية من ناحية ، والصراع بين القوميات الجديدة والامبريالية القديمة أو الحديثة من ناحية أخرى .

أما دراسة الأحزاب السياسية والانتخابات فقد نمت نمواً سريعاً خلال العقود القليلة الماضية ، واتخذت مسارات متعددة ومختلفة . فلقد أجريت دراسات عديدة تناولت العلاقة بين الأحزاب السياسية والطبقات الاجتماعية ، تلك العلاقة التي تشكل ركنا هاما من أركان النظرية الماركسية في السياسة والدولة . كذلك نجد دراسات أخرى تناولت العلاقة الوثيقة بين كل من المصالح الطبقية ، والانتماء الحزبي ، والاختيار الانتخابي . ولقد أوضحت بحوث عديدة أن المنتخبين يدركون الأحزاب السياسية الأساسية في أغلب الدول بوصفها أجهزة تمثل مصالح طبقية ، وأن أغلب المنتخبين يصوتون للحزب الذي يعتقدون أنه يعبر عن مصالحهم الطبقية . بيد أن هذه العلاقة ليست بسيطة أو دقيقة كما تنهب الآراء الماركسية الشائعة . فالأحزاب السياسية تمثل أيضاً عناصر متنوعة داخل إطار قوى ، وأنها (أى الأحزاب) تهتم بالأمور العامة أكثر مما تهتم بالمصالح الطبقية أو الإقليمية . ولا نستطيع أن نسلم تماماً بأن كل الأفراد يصوتون طبقاً لأوضاعهم ، الطبقية . ففي الانتخابات العامة البريطانية التي أجريت في سنة ١٩٥١ ، اتضح أن أفراد كل من الطبقة العاملة (العمال البلوئين) والطبقة الوسطى قد صوتوا للحزبين الأساسيين في بريطانيا على النحو التالي :

(١٤) من الإسهامات القليلة الأساسية في هذا المجال الدراسة التالية :

F. Znaniecki, *Modern Nationalities : A Sociological Study* (Urbana 1952).

وهناك دراسة أخرى تناولت بشكل مستفيض - من وجهة نظر سوسيولوجية - "مرحلة القومية في الهند

A.R. Desai; *Social Background of Indian Nationalism*.

أنظر :

عدد الأصوات		الطبقة الاجتماعية
حزب العمال	حزب المحافظين	
	بالمليون	
١١,٢	٦,٢	الطبقة العاملة <del>في</del> الكتاب
٩,٥	٦	الطبقة الوسطى <del>في</del> تلك الأستاذ الدكتور
		والمليوني زكري زكري بطرس

ومن ذلك يتضح أن أكثر من ثلث الذين ينتمون إلى الطبقة العاملة قد صوتوا ، لصالح حزب المحافظين ، بالرغم من أن الغالبية العظمى من المنتخبين يعتقدون أن هذا الحزب هو حزب الطبقة العليا<sup>(١٥)</sup> . وعلى الرغم من اختلاف النسق الطبقي الأمريكي عن الأنسق الطبقي الأوروبية ، إلا أن الولايات المتحدة تشهد ارتباطا مماثلا بين المكانة الاجتماعية - الاقتصادية والاختيار الانتخابي . ولا نستطيع أن ننكر التأثيرات المختلفة التي تمارسها الانتماءات الإقليمية والدينية على الارتباط بالأحزاب والسلوك الانتخابي عموما<sup>(١٦)</sup> . ولقد أحدثت هذه التأثيرات تبايناً سياسياً واضحاً في فرنسا برغم ما تشهده من صراعات طبقية عنيفة وأيديولوجيات سياسية متطرفة . فالطبقة العاملة الفرنسية - مثلاً - لا تشكل كياناً سياسياً متجانساً ، بل إنها لا ترتبط بالأحزاب ، اليسارية ارتباطاً واضحاً . ففي الانتخابات الفرنسية التي أجريت في يونيو من عام ١٩٥١ ، لوحظ أن ٦٣٪ فقط من أفراد الطبقة العاملة قد صوتوا للحزبين الاشتراكي والشيوعي<sup>(١٧)</sup> . وبالإضافة إلى الدراسات التي تناولت الانتخابات ، نجد دراسات العضوية الحزبية توضح أيضاً أن تأثير الطبقة الاجتماعية والمكانة الاجتماعية - الاقتصادية ليس هو التأثير الوحيد الذي يخضع له الانتماء السياسي .

(١٥) حول موضوع الطبقة والحزب أنظر :

M. Denney, A. P. Gray and R. H. Fear, How People Vote (London 1956).

(١٦) للاستطلاع على مناقشة عامة حول هذا الموضوع أنظر :

R. Heberle, Social Movements; An introduction to Political Sociology (New York. 1951) specially Ch. 12.

وانظر الدراسات المقارنة التي استندت إلى بحوث حديثة كثيرة في :

S.M: Lévesque, Political Man (London 1960).

M. Duverger, Partis politiques et classes sociales en France (Paris 1955) p. 33. (١٧)

ولقد أثارت هذه الدراسات الاميريكية الشكوك حول نظرية « المصلحة » في علم السياسة ، ذلك لأنها كشفت عن مشكلات جديدة للدافعية السياسية ، كما لفتت ، الأنظار إلى وجود « جماعات مصالح » مستقلة عن الأحزاب السياسية . ويطلق على هذه الجماعات في بعض الأحيان تعبير « الجماعات الضاغطة » : والملاحظ أن لهذه الجماعات وظائف سياسية هامة في كل المجتمعات الحديثة . وقد تكون هذه الوظائف مفيدة للمجتمع أو ضارة عليه ، من حيث أنها تؤثر على استقراره أو تقلمه . وحيناً تكون السلطة السياسية مستقرة ، تستطيع الجماعات الضاغطة أن تكون أداة إضافية مفيدة في يد الأفراد ، يستطيعون من خلالها التعبير عن رغباتهم الإقليمية أو استيائهم . ومن خلال هذا التعبير تستطيع الإدارة أن تحصل على بيانات ومعلومات هامة حول اتجاهات الأفراد . أما حيناً تكون السلطة السياسية ضعيفة ، فإن وجود جماعات ضاغطة قوية سيشكل حينئذ تهديداً للوظائف الحكومية مما يؤثر على أوضاع بقية أفراد المجتمع كما حدث في فرنسا خلال فترة ما بعد الحرب<sup>(١٨)</sup> .

وهناك اهتمام آخر بدراسة الأحزاب السياسية ، نشأ عن مؤلف روبرت ميشيلز Michels الأحزاب السياسية<sup>(١٩)</sup> وفي هذا المؤلف نجد ميشيلز - الذي كان زميلاً وصديقاً لماكس فير - يتوصل بعد دراسته للأحزاب الجماهيرية الحديثة إلى أن هذه الأحزاب لم تكن - ولن تكن - قائمة على دعائم ديمقراطية حقيقية ، لأنها انشغلت كثيراً بالكفاح من أجل القبض على مقاليد القوة . فهي تحكم بواسطة قلة صغيرة العدد سرعان ما تتخذ شكل الجهاز البيروقراطي . ولقد أيدت دراسة حديثة عن الأحزاب السياسية البريطانية ما ذهب إليه ميشيلز<sup>(٢٠)</sup> ، كما أيدته أيضاً - وبدرجات متفاوتة - دراسات عديدة أجريت على الأحزاب الشيوعية في الأنظار الشيوعية . فلقد أوضحت هذه الدراسات أن الأحزاب الثورية تتخذ - بسهولة - شكلاً بيروقراطياً وأوليجاركياً . وفي دراسة مقارنة قام بها دوفرجية<sup>(٢١)</sup> Duverger كشف فيها عن وجود

( ١٨ ) انظر مل سبل المال :

J.D. Stewart, British Pressure Groups (London 1958); H., W. Ehrmann, Organised Business in France (Princeton, 1957).

Leipzig 1911, 2nd edn, 1925. English trans. Glencoe 1949.

( ١٩ )

R.T. McKensie, British Political Parties (London 1955).

( ٢٠ )

M. Duverger, Political Parties (English trans. London 1955).

( ٢١ )

الطابع الأوليجماركى فى قيادة الحزب ، وخاصة فى المجتمعات التى تأخذ بنظام الحزب الواحد . ولقد صاغ دفرجية عدداً من التعميمات حول العلاقة بين النظام الانتخابى وعدد الأحزاب ، مع إشارة خاصة إلى آثار التمثيل النسبى فى فرنسا .

ومن الواضح أن ميشيلز قد تأثر فى آرائه هذه تأثراً شديداً بنظرية ماكس فيبر فى نمو البيروقراطية فى المجتمعات الحديثة . ومنذ أن كتب فيبر فى هذا الموضوع زاد الاهتمام بدراسة البيروقراطية سواء فى مجال الإدارة العامة ، أو الصناعة ، أو النقابات أو الأحزاب السياسية . وعلى الرغم من أن دراسة البيروقراطية قد اتخذت مسارات مختلفة<sup>(٢٢)</sup> ، إلا أنها تؤكد أساساً الفصل بين القادة والجمهير فى التنظيمات الحديثة الكبيرة الحجم ، فى الوقت الذى تؤكد فيه ظهور طبقة بيروقراطية أو إدارية حاكمة .

هذا وقد بذلت بعض المحاولات لدراسة المشكلة الأخيرة فى الأقطار الشيوعية على وجه الخصوص . لذلك نجد من الملائم هنا أن نتقل إلى معالجة هذا النمط الثانى من أنماط النسق السياسى . بيد أننا لا نجد - لسوء الحظ - سوى دراسات مسيولوجية ضئيلة فى المجتمعات الشيوعية ( باستثناء بولندا ويوغسلافيا خلال السنوات الأخيرة ) . لذلك نجد من العسير معالجة النظم السياسية فى هذه المجتمعات بنفس الدرجة من الدقة والتفصيل التى يمكن أن نعالج بها قريناتها فى المجتمعات الرأسمالية ، كما أنه من المستحيل تحليل السلوك السياسى للمواطنين فى المجتمعات الشيوعية . ومع ذلك يمكننا القول أن السمة الأساسية التى تميز هذه المجتمعات هى وجود حزب واحد يمتكر القوة السياسية . ومن اليسير تبرير هذا الموقف فى ضوء النظرية الماركسية التى تذهب إلى أن سيطرة الحزب إنما هى تعبير عن الوحدة الاجتماعية الناجمة عن تصفية الطبقات الاجتماعية المتعادية<sup>(٢٣)</sup> . وتمثل ديكتاتورية الحزب ديكتاتورية البروليتاريا فى فترة التحول التى خلالها ترمى دعائم المجتمع اللاتبقى . وطبقاً للنظرية الماركسية ، فإن الدولة وكل الأحزاب السياسية ستختفى حتماً بعد تحقيق المجتمع اللاتبقى . ولقد

See P. Biau, *Bureaucracy in Modern Society* (New York 1956); S.N. Eisenstadt, (٢٢) "Bureaucracy" *Current Sociology*, VII (2), 1958.

(٢٣) بررت كل من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية نظام الحزب الواحد بأنه تعبير عن الوحدة الوطنية . ونستطيع أن نجد هذا التعبير فى أسبانيا فى الوقت الحاضر .

تعرضت النظرية الماركسية وتطبيقاتها لهجوم عنيف . من ذلك مثلا أن جهاز الدولة الذى يمارس على الأفراد قهراً قد نما نمواً سريعاً فى المجتمعات الشيوعية ، وأنه قد شكل عقبة حالت دون محاربة الحرية الفردية ، وأن المسافات الاجتماعية قد ازدادت اتساعاً بين القادة والموظفين من ناحية والجماهير من ناحية أخرى . وخلال السنوات الأخيرة ظهرت فى المجتمعات الشيوعية انتقادات نهجم تركيز القوة . ولقد اتخذت هذه الانتقادات شكل هجوم على « الفترة الستالينية » و « الميول البيروقراطية » . وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت فى دولة كيوجوسلافيا محاولات ترمى إلى تحقيق لامركزية السلطة . على أن أخطر الانتقادات السوسيولوجية التى وجهت إلى الماركسية ، هو تجاهلها حقيقة أساسية مؤداها أن القوة السياسية تستند دائماً - وبالضرورة - إلى القوة الاقتصادية ، وأن الماركسية قد فشلت فى تحليل فكرة « القوة الاقتصادية » تحليلاً علمياً دقيقاً ولقد سبق أن ناقشنا هذه النقطة فى الفصل السابق ، حينما لفتنا الأنظار إلى غموض مبدأ « ملكية وسائل الإنتاج » . ولعل العلاقة السببية بين كل من القوة الاقتصادية والقوة السياسية يعود إلى تفرقة القرن الثامن عشر بين « المجتمع المبنى » والدولة ، كما يعود إلى الانطباع الذى أسس عليه علماء النظرية الاجتماعية تصورهم لانفصال الحياة الاقتصادية عن الحياة السياسية خلال المراحل الأولى للرأسمالية الصناعية . وإذا ما استعنا بمنظور تاريخى واسع أمكننا القول أنه برغم التأثير الهام الذى يحدثه البناء الاقتصادى على النظم الاجتماعية الأخرى ، إلا أنه يجب التسليم بالاستقلال النسبى للنظم السياسية . وسوف نناقش هذه المشكلة فى فصل لاحق ، عندما نتناول موقفها من النظرية الماركسية فى الطبقة الاجتماعية . ونستطيع أن نختم هذه المناقشة بتسجيل الإسهامات السوسيولوجية التى تناولت دراسة القوة السياسية وأهم هذه الإسهامات - بالطبع - تحليل ماكس فيبر للبيروقراطية ثم الدراسات الأحدث التى تناولت القوة البيروقراطية<sup>(٢٤)</sup> ، ونظرية باريتو Pareto فى الصفوة ، تلك النظرية التى تضمنت تحليلات تاريخية رائعة ومفيدة للدافعية السياسية والكفاح من أجل الحصول على القوة<sup>(٢٥)</sup> . ولقد أدرك علماء الاجتماع المعاصرون خطورة مشكلة القوة ،

Wittfogel (op. cit.) and S. N. Eisenstadt (op. cit.).

(٢٤)

V. Pareto, The Mind and Society (English Trans. New York 1935).

(٢٥)

فقدّموا دراسات — متأثرين فيها بغير وميشلز وباريتو — أسهمت في فهم الإشكال المعقدة التي نتخذها القوة ، والمشكلات التي تخلفها في التنظيمات الكبيرة الحجم . وفي هذه الدراسات نجد شجبا للقضايا الماركسية المترتبة ، حتى أن بعضاً منها قد وصفها بأنها لا تحتل في النظرية الاجتماعية مكانة أكبر من مكانة الفيزياء الأرسطية .

ولقد اهتم علم الاجتماع السيامى بموضوعات أخرى غير تلك التي ناقشناها فهناك — مثلاً — دراسات عن السلوك الإدارى والتنظيم . ولا شك أن هذه الدراسات قد زودتنا بقضايا هامة يمكن الاستفادة منها في رفع مستوى الكفاية الإدارية كذلك كان الصراع الأيديولوجى — سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات — دوراً هاماً في النهوض بالدراسات التي تناولت التأثيرات الاجتماعية على المعتقدات السياسية . ولقد أسهم كارل مانهايم Mannheim في ذلك الفرع المسمى بعلم الاجتماع المعرفى ، خاصة في مقالة الكلاسيكى « الفكر المحافظ »<sup>(٢٦)</sup> Conservative Thought ومع أن الأيديولوجيات الاشتراكية لم تنل حظاً وافراً من الدراسة ، إلا أننا نجد بوجليه Boudié يحلل تأثير البناء الاجتماعى على ظهور وانتشار الأفكار الداعية إلى المساواة<sup>(٢٧)</sup> ، كما نجد آرون Aron — مؤخراً — يدرس العوامل الاجتماعية المؤثرة على تقبل الماركسية<sup>(٢٨)</sup> . ولقد ساعدت هذه الدراسات المختلفة على زيادة الاهتمام ، بدراسة دور المثقفين في الأقطار النامية ، أولئك الذين يعبرون عن الثقافة الغربية الحديثة ، والذين يحملون أنفسهم — باستمرار — في صراع مع القيم الثقافية التقليدية ، التي يتبنّاها مواطنيهم . ويمثل هذا الموقف أحد مصادر التوتر في هذه المجتمعات كما هو الحال في الهند التي أخذت بالتصنيع مؤخراً ، كما أن هذا الموقف يمثل مصدراً للتسلط السيامى ، لأن العزلة الثقافية التي يعيشها المثقفون تؤكد — بطبيعتها — التفرقة بين الصفوة والجماهير .

ولسبيل حل دراسة مميزة عن نظرية الصفوة أنظر :

James Burnham, *The Machiavellians* (London 1943) and F. Borkenau, *Pareto* (London 1936).

ويمثل المؤلف الأخير دراسة نقدية رائعة .

English trans., in K. Mannheim. *Essays on Sociology and Social Psychology* (26) (London 1953).

C. Boudié, *Les idées égalitaires* (Paris 1925).

(27)

R. Aron, *The Opium of the Intellectuals* (Eng. trans. London 1956).

(28)

### السياسة في الهند :

تبنت الهند - بقدر ملحوظ من النجاح - التنظيم السياسية الغربية فلقد ذكر موريس - جونز Morris-Jones في ختام دراسة شاملة له عن الحكم البرلماني في الهند أن « التجربة لاتزال قائمة ، وأن المنظمات البرلمانية قد تأسست ، بالطريقة التي تتفق مع أسلوب حياة الشعب الهندي ، وأنها بذلك قد حققت قدراً من الموازنة يفوق قربانها في أي بلد أوروبي<sup>(٢٩)</sup> . وتؤدي الأحزاب السياسية في الهند وظيفتها بنفس الطريقة التي تؤدي بها أحزاب العالم الغربي وظيفتها . والواقع أن الأمية لم تشكل عائقاً خطيراً حال دون ممارسة الاختيار الانتخابي .

وتشير سيادة الأحزاب في الهند بأسرها إلى المدى الذي وصلت إليه الوحدة السياسية من استقرار ورسوخ . فالإختلافات الإقليمية في الثقافة واللغة خلقت تعبيراً سياسياً تمثل في الجدل الذي كان يثار حول عدد الولايات التي يجب أن يشملها الاتحاد الهندي . غير أن هذه الإختلافات لم تؤدي - حتى وقت قريب جداً - إلى ظهور حركات سياسية منظمة هامة . وفي هذا المجال حاول بعض الدارسين تحليل التأثير الذي تمارسه الطائفة على الحياة السياسية . فبعض منهم يذهب إلى أن هذا التأثير قد ازداد بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة وإن كانت الشواهد على ذلك غير واضحة تماماً . ويعتقد موريس - جونز أن الصراع بين البراهما وغير البراهما يمثل عاملاً أساسياً في تحديد طابع السياسة في مدراس Madras<sup>(٣٠)</sup> . فالعدد القليل جداً من الأفراد الذي أمكن استخراجه من قوائم انتخاب الطوائف والذي صوت للمقاعد غير الاحتياطية في البرلمان الهندي يشير إلى أن عدداً محدوداً من الطوائف الهندوكية على استعداد للتصويت لصالح المرشحين غير الهامين . كذلك لوحظ عند فحص المقيدين في كشوف اتحاد الطوائف ، والذين كانوا يتنافسون على المقاعد المتبقية أنهم لم يحققوا نجاحاً كبيراً ، وأن السبب في ذلك يعود إلى أن اتجاهات التصويت لم تكن لصالح الأحزاب التي كانت منظمة بوضوح على أساس طائفي .

W. H. Morris-Jones, *Parliament in India* (London 1957), p. 332.

(٢٩)

Op. Cit; p. 28.

(٣٠)

ولقد كشفت الانتخابات التي أجريت في الهند خلال سنتي ١٩٥١: ١٩٥٢ و ١٩٥٧ عن تفضيل قوى للأحزاب ذات النمط الغربي. ففي سنة ١٩٥٧ ظل حزب المؤتمر أقوى الأحزاب برغم فقدانه للأصوات. أما الحزب الاشتراكي فقد استعاد كيانه، في الوقت الذي كسب فيه الحزب الشيوعي مزيداً من الأصوات. وأهم من ذلك كله أن الأحزاب الهندوكية وأحزاب المعارضة الصغيرة قد فقدت جميعاً مقاعدهم في البرلمان.

ولقد ناقشت إحدى الدراسات التي تناولت انتخاب سنة ١٩٥١/١٩٥٢ في الهند تأثير الطوائف على المناطق المختلفة<sup>(٣١)</sup>. ففي دلهي لم يكن للطائفة أو الطبقة أو الانتماء الديني تأثيراً هاماً على المنتخبين الذين صوتوا بكثرة لصالح حزب المؤتمر غير أن تأثير كل من الطائفة والدين كان قوياً في المناطق الريفية. ومع ذلك نجد تقريراً عن ولاية راجاستان Rajasthan يشير إلى أن «الطائفة والتقاليد والمعتقدات الدينية بل حتى التهديد والرشوة قد أثرت جميعها المصوتين في هذه الولاية إذا ما قورنت بأية ولاية أخرى»<sup>(٣٢)</sup> ولقد كشفت الدراسة المستفيضة الوحيدة في هذا الموضوع التي أجراها سومجي Somjee<sup>(٣٣)</sup> عن أن الطائفة والدين لم يؤثر تأثيراً كبيراً على السلوك الانتخابي لأفراد القرية التي درسها وهي قرية تابعة لولاية جوجارات Gujarat. فكل طوائف القرية كانت مخلصه لمرشحها باستثناء طائفة واحدة، حاولت التأثير على أفرادها لكي يصوتوا لمرشح معين. كذلك أوضحت هذه الدراسة أن المصلحة الاقتصادية كانت العامل الأساسي المحدد لاختيارات المصوتين. فكبار ملاك الأرض كانوا ضد حزب المؤتمر، بينما كان يصوت لصالحه كل من موظفي الحكومة وصغار ملاك الأرض:

أما الدراسات التي تتناول بناء الحزب والتنظيم والأيدولوجية والتي تستطيع تزويدنا بفهم التأثيرات المختلفة التي يخضع لها الانتماء السياسي فلا تزال ضئيلة ومحدودة للغاية<sup>(٣٤)</sup> ومع ذلك يمكننا القول - في حدود البيانات المتاحة - إن أعضاء كل الأحزاب

S. V. Kogekar and R.L. Park (eds.), Reports on the Indian General Elections, (٢١) 1951 - 52 (Bombay 1956).

Op. cit; p. 234.

(٣٢)

A.H. Somjee, Voting Behaviour in an Indian Village (Baroda 1959).

(٣٣)

(٣٤) يمكننا أن نجد دراسة أولية تاريخية أكثر منها سوسيولوجية في:

M. Weiner, Party Politics in India: The Development of a Multi-Party System (Princeton 1957).

السياسية يأتون أساساً من الطبقة الوسطى والحضر وفئات العمر الصغيرة نسبياً . ولقد أوضح مسح أجرى على الحزب الاشتراكي في بومباي (١٩٥٣) أن من بين ٤٦٩ عضواً نشطاً كان هناك فقط ١٣٦ منهم من العمال الصناعيين ، بينما كانت بقية هذا العدد من الطبقة الوسطى<sup>(٣٥)</sup> . كذلك اتضح من خلال البيانات المتاحة أن أعضاء البرلمان قد أتوا من دائرة اجتماعية ضيقة ، فنسبة ملحوظة منهم تعمل بالمهن الفنية العليا وعلى الأخص القانون . وباستطاعتنا القول - استناداً إلى مصادر عديدة - بأن المثقفين بالمعنى الواسع - يسيطرون على الحياة السياسية في الهند ، وأن المشاركة الفعالة في السياسة لم تصبح بعد نشاطاً طبيعياً بالنسبة لجماهير السكان . فالطلبة لا يزالون يشكلون المصدر الأساسي للالتحاق بالعمل السياسي الفعال ، وهذا يؤدي - بطبيعة الحال - إلى ظهور الانقسامات داخل الأحزاب السياسية الهندية . ولقد ذهب فاير Weiner إلى أن جماعات الطلبة لا تزال تؤدي دوراً بارزاً في الحياة السياسية ، وأن هذه الجماعات - التي شكلت فيما بعد رمزاً ذات كيان محدد - قد تحولت للفرد « كثيراً من وظائف الأسرة المشتركة التقليدية والطائفة والتنظيم القروي »<sup>(٣٦)</sup> . ومع ذلك نجد دراسات أخرى تذهب إلى أن شيوع الروح الحزبية يمثل خاصية من خصائص الثقافة القروية التقليدية<sup>(٣٧)</sup> .

وبالإضافة إلى تأثير الطائفة - الذي يصعب تحديده بالطبع في ضوء المعرفة الحالية - وشيوع الانقسامات ، يمكننا القول بأن الحياة السياسية في الهند تتميز بسمات معينة أخرى نشير إليها هنا بشيء من الإيجاز . وأحد هذه السمات أن نظام الحزب لم يتخذ بعد شكله النهائي . ولقد فسر فاير وجود نظام الأحزاب المتعددة في الهند في ضوء تحليله لطريقة « القرعة على الأغلبية الوحيدة البسيطة » ، تلك الطريقة التي

(٣٥) انظر التقديرات الواردة في مؤلف موريس - جويلز السالف الإشارة إليه ص ١٢٠ . ولقد لوسط أن حوالي ٧٠٪ من أعضاء كل من مجلس الشعب ومجلس الولايات كانوا من ذوي المهن الفنية العليا . كذلك لوسط أن مجلس الشعب لم يتضمن أعضاء من الطبقة العاملة الصناعية أو من العمال الريفيين الماديين . ولعل أبرز السمات التي سجلتها هذه الدراسة ، تلك النسبة المالية من الأعضاء المتفرشين للعمل في الحزب .

تلاميذ - كما يقول فاينر - مع الأخذ بنظام الحزبين<sup>(٢٨)</sup>. فلقد شجع الاحتفاظ بمقاعد معينة للطوائف والقبائل المقيدة في سجلات الانتخاب على ظهور أحزاب صغيرة. بيد أن السبب الأساسي لوجود نظام الأحزاب المتعددة - فيما يبدو لنا - هو الوضع الهام الذي حصل عليه حزب المؤتمر، ذلك الوضع الذي كان أحد نتائج كفاح هذا الحزب من أجل الحصول على الاستقلال، وما ترتب على ذلك من شلل أى حزب آخر يحاول معارضة ذلك من أجل الحصول على القوة. وفضلاً عن ذلك أدى التعارض بين الثقافة التقليدية والحضارة الغربية إلى ظهور الأحزاب التقليدية الهندوكية. ومع ذلك فنحن أن أجريت الانتخابات العامة الأولى، طرأت تغيرات تشير إلى ظهور نظام دى حزبين. فبعد إجراء هذه الانتخابات حدث ائتلاف ناجح كان ثمرته تشكيل الحزب الاشتراكي. وفضلاً عن ذلك فقدت كثير من الأحزاب الصغيرة كيائها بعد انتخابات سنة ١٩٥٧ على نحو ما أشرنا من قبل. ولقد أصبحت هذه الأحزاب مجرد جماعات ضاغطة لا تنهض إلى حد تشكيل أحزاب سيامية بالمعنى الغربي. ويبدو أنها ستحول في المستقبل إلى مجرد جماعات ضاغطة ضئيلة التأثير.

أما السمة الثانية فهي وجود نمط مميز من الفكر والسلوك السياسيين مشتق من العقيدة الدينية والمبادئ السياسية التي تركها غاندى، والملاحظ أن هذا النمط يتعارض بشكل مباشر مع الإجراءات السياسية التي يتضمنها نظام الحزب الغربي<sup>(٢٩)</sup>. وباستطاعتنا أن نلمس هذا النمط في الأهمية التي خلعت على حركة إصلاح القرية التي تزعمها فينوباباف Vinoba Bhave، وفي التأييد الذي حصلت عليه هذه الحركة من القادة السياسيين المتأثرين بالغرب أمثال جايا براكاش نارايان Jayaprakash Narayan. ومن الصعب علينا في نفس الوقت أن ننظر إلى هذا النمط من السياسة على أنه بديل عن نظام الحزب، إنه يكشف عن تصادم ثقافات مختلفة في الهند. وقد يتوقف مستقبل هذا التصادم على تأكيد الأسس الأخلاقية المتضمنة في السياسة العادية أكثر مما يتوقف على إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية بعيدة عن الأمور السياسية.

Op. cit; Ch. XI.

(٢٨)

Morris-Jones, op. cit; p. 37 (٢٩) ولتصرف على دراسة عميقة حول هذا الموضوع أنظر:

D.M. Brown, The White Umbrella: Indian Political Thought from Marx to Gandhi: (Berkeley 1958).

ويمكننا أن نستنتج من هذا التحليل للنظم السياسية وجود مشكلات مماثلة لتلك التي وجدناها عند تحليلنا للنظم الاقتصادية . وأهم هذه المشكلات وجود صراع بين التداير الاجتماعية التقليدية الكامنة في نظام الطائفة والدين من ناحية والعلاقات الجديدة التي أحدثها النمو الاقتصادى من ناحية أخرى . ومن الواضح أيضاً كيف أن الروابط السياسية قد تدعمت - في بعض الأحيان - من خلال علاقات اجتماعية أخرى ، وكيف أنهما قد دخلا في صراع حاد أحياناً أخرى .

## الفصل العاشر

### الأسرة والقرباة

#### الأسرة النووية :

تمثل الأسرة النووية الفردية ظاهرة اجتماعية عالمية . ولقد كتب لوى Lowie يقول : « بصرف النظر عما إذا كانت العلاقات الزوجية دائمة أو مؤقتة ، وما إذا كان الزواج تعددياً بالنسبة للزوجات أو تعددياً بالنسبة للأزواج فقط أو متسامحاً في العلاقات الجنسية وبصرف النظر أخيراً عما إذا كانت ظروف الأسرة تنعقد باشتغالها على أعضاء لا تضمهم الأسرة الشائعة لدينا ، فإن الحقيقة الهامة التي تكمن وراء ذلك كله هي أن الزوج والزوجة والأطفال الصغار يشكلون جميعاً وحدة مستقلة عن بقية المجتمع المحلي »<sup>(١)</sup> .

وباستطاعتنا أن نعزو عالمية الأسرة النووية إلى الوظائف الأساسية التي تؤديها ، والمشكلات التي قد تترتب على قيام أية جماعة أخرى بهذه الوظائف . « ويمكننا أن نلمس أربعة وظائف أساسية تؤديها الأسرة النووية للحياة الاجتماعية الإنسانية هي ، الوظائف : الجنسية ، والاقتصادية ، والتناسلية ، والتربوية »<sup>(٢)</sup> . ويمكننا أيضاً التمييز بين الوظائف الاجتماعية والسيكولوجية التي تؤديها الأسرة النووية . فلقد ميز كنجولي دافيز Davis بين أربعة وظائف اجتماعية أساسية هي : التناسل ، والرعاية ( الأطفال والصغار ) والوضع Placement والتنشئة الاجتماعية<sup>(٣)</sup> . ومن بين هذه الوظائف نجد الوظيفتين الأوليين والوظيفة الرابعة تحتل الأهمية الكبرى ؛ ذلك لأن وظيفة الوضع التي تعني ربط الفرد بنسق مهني أو تسلسل رقاسي ليست وظيفة عالمية للأسرة النووية . فهي توجد فقط في المجتمعات القائمة على نسق تدرجي جامد ( كما هو الحال في مجتمع الطائفة ) ، بينما لا توجد بنفس الدرجة من الشبوع في المجتمعات الصناعية الحديثة .

R. H. Lowie, *Primitive Society* (1920), pp. 66 - 7.

(١)

G. P. Murdock, *Social Structure* (1949), p. 10.

(٢)

Kingsley Davis, *Human Society*, p. 395.

(٣)

أما الوظائف السيكلوجية فتتمثل - أساساً - في إشباع الحاجات الجنسية للزوجين ، ثم تحقيق الأمان العاطفي للزوجين والأطفال على السواء . وللأسرة أيضاً وظائف أخرى ، غير تلك التي ذكرناها . فلقد ذكر ميردوك Murdock : « أن الأسرة بوصفها كياناً اجتماعياً تكتسب دائماً - وإن لم يكن ذلك عالمياً - وظائف مختلفة أخرى . فهي غالباً ما تكون مركزاً للعبادة الدينية حيث يلعب فيها الأب دور رجل الدين ؛ كما أنها تمثل وحدة أولية مألوفة للأرض . فقد تتوقف المكانة الاجتماعية على الوضع الأسرى أكثر مما تتوقف على إنجاز الشخص أو كفاءته وهكذا »<sup>(٤)</sup>.

ولقد أكد الأنثروبولوجيون في دراساتهم الوظائف الاقتصادية التي تؤديها الأسرة في المجتمعات البدائية . فالرابطة التي تربط الأب بالأم لا تمثل فقط امتيازاً جنسياً منوحاً للقرنين ، ذلك لأن عدداً من المجتمعات البدائية يسمح بوجود علاقات جنسية غير مقيدة فيما قبل الزواج ، كما أن هناك عدداً آخر من هذه المجتمعات يسمح بعلاقات جنسية خارج نطاق الزواج سواء كانت غير مقيدة أو مقصورة على مجموعة من الأقارب . ويبدو أن العامل الأساسي في تدعيم الأسرة النووية هو ذلك التعاون ، الاقتصادي المستند إلى تقسيم العمل بين الجنسين . ولقد تناول ليفي شتراوس Lévi Strauss في أحد مؤلفاته الموقف السيئ الذي يواجهه غير المتزوجين في إحدى قرى وسط البرازيل . يقول شتراوس : « يجلس الشبان غير المتزوجين القرفصاء لساعات طويلة في أحد أركان الكوخ ، يائسين ، لا يجدون رعاية أو عناية ، أجسامهم هزيلة ويعيشون حالة نفسية في غاية الكآبة . . . ولا يستطيع الشاب غير المتزوج أن يترى إلا في حدود الكوخ . وحينما تشرع الأسرة في تناول طعام الغداء حول موائد النار ، لا يستطيع الشاب غير المتزوج أن يتناول معهم غذاءه . ويظل على هذه الحال ما لم يزوده أحد ، أقربائه من وقت لاآخر بكمية ضئيلة يتناولها في هدوء . وحينما سألت أفراد الأسرة عما إذا كان هذا الشاب يتعرض لمرض خطير ينم عن المشاركة في تناول الطعام ، ضحكوا من ذلك وقالوا : « أنه أعزب »<sup>(٥)</sup> . والواقع أن التعاون الاقتصادي يقوى الروابط التي تربط بين كل من الآباء والأطفال والأقارب . ولقد أصبح فقدان الوظائف الإنتاجية المتمثلة

G. P. Murdock, op. cit; p. 11.

(٤)

C. Lévi-Strauss, Les structures élémentaires de la parenté (1949), p. 49.

(٥)

في العمل التعاوني الذي يؤديه عضو الأسرة سمة أساسية من السمات التي تميز الأسرة النووية في المجتمعات الصناعية الحديثة .

ويستند البناء الأسامي للأسرة النووية على مبدأ تحريم الزواج من المحارم ، ويرتّب على ذلك نتيجة هامة هي ؛ أن الأسرة النووية لا تستمر عبر الزمان ، بل إنها تقتصر على جيلين . أما الجيل الثالث فيمكن أن يظهر فقط عندما تتشكل أسرة جديدة عن طريق تبادل ذكور وإناث الأسر النووية القائمة . « ومعنى ذلك . . . أن كل راشد طبيعي في مجتمع يتبنى لأسرتين نوويتين على الأقل : أسرة التوجيه Family of orientation التي يولد ويربى فيها والتي تضم أباه وأمه وأخوته وأخواته ، وأسرة التناصل Family of Procreation التي يقيمها بزواجه والتي تشمل زوجته وأولاده الذكور والإناث<sup>(١)</sup> » .

ويعد تحريم الزواج من المحارم داخل نطاق الأسرة النووية وخارجها — فضلاً عن قواعد النسب — من العوامل الأساسية لتعمد مصطلحات القرابة التي منسّية إليها بإيجاز فيما بعد . ونود أن نشير هنا إلى أن امتداد مبدأ تحريم الزواج من المحارم قد أسهم في تحقيق الاعتماد المتبادل بين الأسر والأقارب والطبقات ، مما كان له دوراً هاماً في تكامل المجتمعات البدائية .

### أنماط البناء الأسري :

لا تعنى عالمية الأسرة النووية أن البناء الأسري متماثل في كل مكان . إنه على العكس من ذلك يختلف اختلافاً شديداً باختلاف الزمان والمكان . ولقد أورد كنتجزي دافيز Davis قائمة لبعض البنود الأساسية التي تختلف وفقاً لها العلاقة الزوجية ( مثل عدد القرينات أو القرناء ، والسلطة ، وقوة الرابطة بين الطرفين ، واختيار القرين ، والإقامة . . إلخ ) . كما أورد قائمة أخرى لبعض البنود التي تختلف وفقاً لها علاقة الأطفال بالأباء وعلاقات الأقارب . ويمكننا أيضاً أن نقيم تفرقة عامة بين أنساق الأسرة التي تكون فيها الأسرة النووية مستقلة نسبياً ، والأنساق التي تكون فيها الأسرة النووية مرتبطة —

( ١ ) Murdock op. cit; p. 13 ولا نستطيع أن نتطرق هنا بالتفصيل التفسيرات المختلفة لفكرة تحريم

الزواج بالمحارم . فلقد درست هذه الفكرة بالتفصيل . في Lévi Strauss : op. cit; Ch. 2. كما عالجها ميردوك

باسمغانة . انظر : Murdock, op. cit; Ch. 10.

أو خاضعة — بجماعة أكبر هي الأسرة القائمة على الزواج التعددى أو الأسرة الممتدة<sup>(٧)</sup> .

وتعد الأسرة النووية المستقلة خاصية هامة من خصائص المجتمعات الصناعية الحديثة . ويعود شيوع هذه الأسرة إلى عدد من العوامل أهمها سيطرة النزعة الفردية التى انعكست على كثير من المظاهر كالملكية والقانون والأفكار الاجتماعية العامة المتعلقة بمساعدة الفرد ورضائه الذاتى ، لما يعود إلى شدة كل من الحراك الجغرافى والاجتماعى . ولقد خضعت الأسرة النووية الحديثة لمؤثرات عديدة منها عدم قدرة الدولة على تحقيق السعادة للإنسان ، مما اضطره إلى الاعتماد على الأسرة فى أوقات الأزمات . ومن الطبيعى أن يكون الاستقلال النسبى الذى حققته الأسرة النووية ظاهرة حديثة . بيد أنها ظهرت بشكل واضح فى المجتمعات الصناعية التى حققت شوطاً كبيراً من التقدم كالولايات المتحدة الأمريكية . ويعتمد هذا النمط من الأسرة فى تحقيق تضامنه على الجاذبية الجنسية ورفقة الآباء والأطفال<sup>(٨)</sup> . ومن الصعب أن نجد مثل هذا الأساس الواضح فى الحالات التى تتعقد فيها الحقوق والالتزامات (الاقتصادية والجنسية . . الخ) كما هو الحال فى الأسرة الممتدة . أن فقدان الوظائف الاقتصادية للأسرة ليس بالأمر اليسير الذى تصوره بعض علماء الاجتماع . وللملاحظ أن معدلات الطلاق قد ارتفعت فى الولايات المتحدة وفى أغلب الأنظار الأوروبية<sup>(٩)</sup> ، كما أن تضامن الأسرة النووية المستقلة يزداد بوجود أطفال صغار للأبوين . وعندما يكبر الأطفال تميل رابطة الزوجين إلى الضعف مرة أخرى ، إما نتيجة لتأثير جماعات القرناء أو نتيجة للحراك الاجتماعى والجغرافى . وإذا كانت الأشكال المركبة للأسرة تشكل نمطاً شائعاً فى المجتمعات البدائية ،

(٧) أقام ميردوك Murdock ( انظر : p. 2 op. cit ) تفرقة بين الأسرة النووية المستقلة والأشكال المركبة من الأسرة . فالأسرة القائمة على الزواج التعددى Polygamous family تتألف من أسرتين نوويتين أو أكثر ترتبط بزواج جمعى ويكون لها أب واحد مشترك . أما الأسرة الممتدة فتتألف من أسرتين نوويتين أو أكثر تربط من خلال اعتماد علاقة الابن بالأب كما هو الحال حينما يرتبط الزوجين بآبائهما . ولقد أوضح ميردوك أن من بين ١٩٢ مجتمعا — حصل منهم على بياناته — كان ٤٧ لديهم قسراً نووية طبيعية ، و ٥٣ لديهم أسراً قائمة من الزواج التعددى و ٩٢ لديهم أسراً ممتدة .

(٨) حق الدراسات الحديثة الهامة التى تناولت هذه النقطة دراسة بيرجس Burgess ولوك Locke أنظر :

. E.W. Burgess and H.J. Locke, The Family : From Institution to Companionship.

. See below, p. 171.

إلا أنها توجد أيضاً في المجتمعات غير الصناعية . ففي أوروبا وجد شكل يوغوسلافي للأسرة الممتدة أطلق عليه « الزادروجا » Zadruga حيث ظل باقيا حتى بداية القرن الحالى . ولا تزال هناك حتى الآن أشكالاً مختلفة للأسرة الممتدة في آسيا ، بل وفي بلد صناعي كالـيابان<sup>(١٠)</sup> .

وفي الهند وجدت الأسرة المشتركة منذ أقدم العصور ولقد كانت هذه الأسرة في الماضى عبارة عن جماعة متضامنة ؛ الملكية فيها عامة ، والعبادة فيها مشتركة لا له وصى على كل شيء . أما السلطة فكانت أساساً لرئيس الأسرة ( الذى يكون عادة أكبر الذكور المستين المنحدرين من خط الذكور ) . وطبقاً للقانون الهندوسى فإن ملكية الأسرة لا تقبل التقسيم أو التوزيع ، مما اضطر الأسرى إلى التوفيق بين ثلاثة أجيال أو أكثر حتى أنهم كانوا يعملون ويتناولون طعامهم معاً<sup>(١١)</sup> . وإلى جانب الملكية والعمل ، كان

---

See K. Ariga, "The contemporary Japanese family in transition", Transactions ( ١٠ ) of the Third World Congress of Sociology (London 1956), Vol. VI, pp. 215-21. and K. Ariga; Problems of the Asian family system", Ibid; Vol. VIII, pp. 233 - 41.

وفي المقال الأخير ناقش أريغا Ariga الدور الذى تلعبه « الدوزوكو » dozoku (وهي عبارة عن تجمع أسمى) في الحياة الاقتصادية . في اليابان .. لاحظ أن الأجهزة الإدارية التى تدير المشروعات أجهزة حائلية في طابعها . . . . ويتألف « الدوزوكو » من الأسرة الأم والأسر المتصلة عليها والتي ترتبط فيها برابطة المصاهرة أو أية علاقة أخرى . وحينما ينمو المشروع ويبلغ من الضخامة قدراً كبيراً بحيث يصعب على « الدوزو و » إدارته ، فإن الأمر يقتضى حثته تقسيم هذا المشروع الكبير إلى شركات ساهمة يتولى فيها أفراد « الدوزوكو » إدارة التنظيم ككل . ومن هنا ظهرت « الزايتاتسو » Zaitatsu (وهي جماعات اقتصادية) فيما قبل الحرب المالية الثانية . وخلال القرن التاسع عشر ظلت الملكية الأسرية ( الأرض والمبانى . . . إلخ ) مقصورة على الأسرة بوصفها وحدة ، إلى أن ظهرت الإصلاحات الضرورية فيما بين سنتي ١٨٧٣ ، ١٨٧٦ ، فسمحت بتقدير فصيل من الملكية الفردية . والملاحظ أن تأثير كل من الأسرة المركبة « والدوزوكو » قد تلاشى منذ سنة ١٩٤٥ .

See H. S. Maine, Ancient Law (Everyman edn), p. 154.

( ١١ )

فحينما يولد ابن يصبح له حق التصرف فيها يملكه والده ، وفي قضاء سنوات من عمره حر التصرف . وفي بعض الحالات يسمح له - بحكم القانون - أن يطلب نصيباً من ممتلكات الأسرة . بيد أن هذه القصة لا تحدث في الواقع إلا بعد وفاة الأب ، ومن ثم تنقل الملكية باقية غير مقسمة لأجيال عديدة . على الرض من أن كل فرد من أفراد كل جيل له حق تافئ في الملكية غير المقسمة . وقد يتولى مدير منتخب إدارة الأملاك المملوكة ملكية جماعية غير أنها تدار في بعض الولايات بواسطة أكبر كبار السن من ذوي القرابة المصابة أو أحد كبار السن من المنحدرين من أقدم خطوط القرابة .

الذين يشكل قوة هامة من قوى توحيد أفراد الأسرة المشتركة سواء بالنسبة للموتى منهم أو الذين لم يولدوا بعد أو الأحياء . ولقد كتب برايهو Prabhu يقول : « يمكن اعتبار أعضاء الأسرة الأحياء أمناء على البيت الذى ينتمى إلى البيترس Pitris أى الأسلاف . ويكون ذلك عادة لصالح البيتراس Putras<sup>(١٢)</sup> ، أى الأعضاء الذين ستنجبهم الأسرة . والفكرة الأساسية وراء ذلك هى عبادة الأسرة ( الكولا Kula ) بوصفها معبداً يحتوى على كل التقاليد المقدسة ( البارامبارا Parampara ) . الواجبات الهامة الملقاة على عاتق أعضاء الأسرة المحافظة على دوام اشتعال النار المقدسة »<sup>(١٣)</sup> .

ويمكننا أن نعتمد فى توضيح هذه الخصائص العامة على الدراسة الدقيقة التى أجراها شرانفاس Srinivas عن الأسرة المشتركة فى قبائل الكورجس Coorgs بجنوب الهند ، تلك القبائل التى تعتبر نفسها جزءاً من طائفة الكشتارية ، بعبارة أخرى جزءاً من الطائفة التى تحتل المرتبة الثانية من حيث المكانة بين الطوائف الهندية المختلفة<sup>(١٤)</sup> .

« فالأوكا Okka أو الأسرة المشتركة المنتسبة إلى الأب والمقيمة فى مسكنه تمثل الجماعة الأساسية لدى قبائل « الكورجس » . ومن المستحيل أن نجد أحد أفراد هذه القبائل منفصلاً عن « الأوكا » الذى هو عضو فيها . وتؤثر « الأوكا » على حياة الفرد ، كما أنها تحدد علاقاته بالعالم الخارجى . أما الذين لا ينتمون إلى « أوكا » فلا يكون لهم وجوداً اجتماعياً على الإطلاق . ويحاول المسنون دائماً ممارسة ضغط مختلفة على الأطراف المعنية لكى يكسبوا الأطفال غير الشرعيين عضوية « الأوكا » التى ينتمى إليها آبائهم أو أمهاتهم .

وتكسب عضوية « الأوكا » بمجرد الميلاد . لذلك فإن العالم الخارجى يربط دائماً بين الإنسان « والأوكا » التى ينتمى إليها . ولا يسقط ارتباط الفرد « بالأوكا » بوفاته ،

F.N. Prabhu, Hindu Social Organization (Revised edn. 1954), p. 219. (١٢)

(١٣) يلاحظ هنا وجه شبه واضح بين الأسرة المتوكلية والأسرة الإغريقية والرومانية . انظر :

Fustel de Coulanges, The Ancient City (Doubleday 1956), p. 42.

« فأعضاء الأسرة القديمة كانوا يتحولون من خلال شيء أقوى من الميلاد أو العاطفة أو القوة الجنسية هو دين النار المقدسة أو الأسلاف الموقى » .

M. N. Srinivas, Religion and Society Among the Coorgs of South India. Ch. 5, "The cult of okka".

لأنه يصبح بمجرد الوفاة جزءاً من الأسلاف المألّمين (كارافانا Karanava) الذين يرفعون «الأوكا» التي كانوا قبل وفاتهم أعضاء فيها . ويقدم أعضاء «الأوكا» لأسلافهم الطعام والماء (بهارنى Bharani) فى المناسبات المختلفة .

وأولاد «الأوكا» هم — من الناحية الرسمية — أبناء لكل الذكور الذين يرتبطون فيما بينهم بقرابة عاصبة . ويقوم الأطفال برعى ماشية «الأوكا» وصيد الطيور وممارسة الألعاب المختلفة . وحينما يكبرون يتولون — معاً — إدارة الممتلكات التي تركها الأسلاف تحت إشراف رئيس «الأوكا» .

أما اختيار القرين أو القرينة فيتوقف إلى حد كبير على العضوية فى «الأوكا» . فالعلاقات الزوجية محرمة بين أعضاء «الأوكا» الواحدة . وحينما تمتد القرابة العاصبة فى «الأوكا» يزداد نطاق تحريم الزواج من الأقارب ولو كانوا من غير أعضاء «الأوكا» ولا يسمح لأبناء الأخوات أيضاً بالزواج .

أما الملكية الثابتة الموروثة عن السلف فلا تقبل التقسيم أو التجزئة . فهي تنتقل — عادة — من جيل الذكور الذين تربطهم قرابة عاصبة إلى الجيل التالى دون أن تخضع للتقسيم خلال عملية الانتقال هذه . ومع ذلك فمن الممكن أن تحدث القسمة إذا ما أعلن كل عضو راشد فى «الأوكا» رغبته فى ذلك . بيد أن حدوث ذلك أمر نادر جداً كما يقول أحد أفراد هذه القبائل . وهناك عاملان أساسيان أسهما فى تقوية «الأوكا» وتدعيمها : الأول هو صعوبة عملية التقسيم ذاتها ، والثانى تفضيل الاتحادات الليرانية Leviratic unions . وعلى أعضاء «الأوكا» أن يعيشوا عيشة مشتركة من المهد إلى اللحد . وهم يرتبطون فيما بينهم بروابط قوية عديدة ، تبدو أوضح ما تكون فى تعاونهم من أجل إنجاز المهام المشتركة . ويصبح الأفراد — بعد وفاتهم — أسلافاً يستمرّون فى الاهتمام «بالأوكا» التي كانوا ينتمون إليها وبمقتضى ذلك يستحق العطف من خلفهم . و«الأوكا» شيء أكبر من مجرد جماعة تشمل على أعضاء أحياء فى فترة زمنية معينة . أنها مستمرة عبر الزمن ، كما أن الأعضاء الأحياء فى أى فترة زمنية هم مجرد نقاط عليها . ولقد ذكر أفراد قبائل «الكورجس» أن «الأوكا» شيء أبقي وأدوم من أعضائها . بيد أن هؤلاء الأفراد على وعى شديد أيضاً بأن الفرد يحيا فقط حياته

الاجتماعية ما دامت « الأوكا » باقية . ولدى الأفراد - في الواقع - رغبة قوية في استمرار « الأوكا » ودوامها . وليس هناك شيء يفزعهم ويؤثرهم أكثر من انهيار « الأوكا » أو ضعفها . وحينما تتعرض « الأوكا » للانهيار ، يلجأ أفرادها إلى إجراءات تقليدية معينة حتى يتمكنوا من تدعيمها أو رد الحياة إليها .

ولقد فقدت الأسرة المشتركة أهميتها تدريجياً خلال السنوات الأخيرة . وفي هذا المجال يقول شرفاس Srinivas : « لاشك أن نظام « الأوكا » السائد بين قبائل الكورجس أقوى بكثير من نظام الأسرة المشتركة السائدة لدى الطوائف ذات المكانة الأعلى التي تعيش في جنوب الهند . ذلك لأن استناد « الأوكا » لمبدأ عدم تقسيم ملكيتها ثم تفضيل الاتحادات اليفراتية قد عاقا انقسام « الأوكا » وتضخمها . يضاف إلى ذلك تفاصيل زواج أولاد العمومة والخثولة الذي منح الأوكا قوة فوق قوة . ومن الواضح أن هذه العوامل تجعلنا نقرر أن نظام الأسرة المشتركة أضعف بكثير من نظام « الأوكا »<sup>(١٥)</sup> .

ولا يوجد بأنديا دراسات كثيرة حول نظام الأسرة المشتركة في أماكن أخرى غير الهند (خاصة في المناطق الحضرية) . ومن الطبيعي أن يعوقنا ذلك عن إجراء مقارنات متعمقة لهذا النظام . ومع ذلك فيمكننا أن نتناول هنا الأسباب العامة التي أدت إلى حدوث تغير في الأسرة المشتركة . وسيكون تناولنا لهذه الأسباب مستنداً إلى بيانات إضافية ، حصلنا عليها من بحث حديث أجرى بطريقة العينة في مجال الحضر ومن دراسات أخرى<sup>(١٦)</sup> . وأول ما يمكن أن يقال في هذا المجال أن الظروف الاقتصادية قد مارست تأثيراً هاماً خاصة فيما يتعلق بتنوع العمالة ، وتدعيم الأحساس بالفردية ، واكتساب روح الإنجاز<sup>(١٧)</sup> . ولقد انعكست النقطة الأخيرة على التغيرات التي طرأت على قانون

(١٥) op. cit; p. 155 . ولقد ازداد تضامن الأسرة النووية - التي جزء من « الأوكا » - حل حساب تضامن « الأوكا » ذاتها . . . . وتظهر وحدة الأسر الأولية (النووية) داخل « الأوكا » في ظروف مقبولة . مثال ذلك حينما يتجنب الآباء وأطفالهم أفراداً آخرين في « الأوكا » في حالة حدوث شجار دائم بين الأطفال .

(١٦) See K. M. Kapadia, Marriage, and Family in India (rev. edn 1953), Ch. 12; the Symposium "Caste and Joint Family", Sociological Bulletin IV(2), September 1955, pp. 85-146; and Census of India (1951), Vol. I.

O'Malley, "The Hindu System", in O'Malley, op. cit.

(١٧)

والأسرة المشتركة نظام قديم جلوه في نسج المجتمع القديم ، حينما كانت كثافة السكان ضئيلة ، والزراعة هي النشاط الأساسي ، والمحاصيل تكتفي حاجيات الأسر . حينئذ كانت كل أسرة تعتمد على عملها الخاص . وكلما

الملكية فبعد استقرار الحكم البريطاني في الهند ، طالب المهندوس بضرورة التصرف في وصايا الملكية . ولقد صدر بالفعل قانون سنة ١٨٧٠ الذي أقر ذلك بنفس الطريقة التي أقرها القانون الإنجليزي . وفصلا عن ذلك عدلت التشريعات اللاحقة الوضع القانوني للأسرة المشتركة . فقانون التعليم الصادر في سنة ١٩٣٠ أقر حق الفرد فيما يؤول اليه من ممتلكات الأسرة لكي يواجه نفقات تعليمية . بينما سمح قانون الميراث الهندوسي الصادر في سنة ١٩٢٩ للفرد بالحصول على نصيبه من الميراث المنحدر من خط الأم أو خط الأب على السواء . وبعد القانون الهندوسي اللاحق الصادر في سنة ١٩٥٦ بمثابة خطوة تقدمية نحو تدعيم وتأكيد حقوق الملكية الفردية .

وبأيدينا دراسة مستندة إلى تعداد الهند الذي أجري في سنة ١٩٥١ . وتتضمن هذه الدراسة بيانات وتحليلات مختلفة للظروف التي مرت بها الأسرة المشتركة . ولقد اعتمدت الدراسة في تحليلاتها على تصنيف للعائلات طبقا لعدد أفرادها ومن النتائج الهامة التي توصلت إليها أن الأسرة لا تستمر مشتركة طبقا للعرف التقليدي السائد في الهند ، وأن الميل إلى الانفصال عن الأسرة المشتركة وتكوين عائلات مستقلة قد أصبح الآن قويا<sup>(١٨)</sup> . ولقد انتقد ديساي Desai هذه النتائج مستندا إلى عدد من الحقائق<sup>(١٩)</sup> ، الأولى طبيعة توزيع الأفراد على أنماط العائلات المختلفة . فمن واقع البيانات الإحصائية الخاصة

= زاد حجم الأسرة زاد عدد العاملين بها . . . . . ولقد ساعد ذلك على وجود ظروف ملائمة لاستقرار المجتمع ، بحيث أصبح أعضاء الأسرة يعيشون في مكان واحد ويقومون بنفس الأعمال من جيل إلى جيل . ولقد ازداد التقيد بالانتماء خلال القرن الماضي ، حيث أدت زيادة السكان إلى مزيد من الضغط على الأرض الزراعية . . . . ولم يعد ممكنا حيث أن يظل المجتمع على هذه الحال ، فظهرت الحاجة إلى العمل بمهن مختلفة غير الزراعة . . . . . ولقد كان لتقديم وسائل الاتصال دورا هاما في التشجيع على الهجرة التي اتخذت إما شكلا موسميا أو دائما<sup>(٢٠)</sup> .

Census of India, Vol. I Report, p. 50.

(١٨)

أما توزيع العائلات وفقاً لعدد أفرادها فكان على النحو التالي :

النسبة المئوية للعائلات من كل نمط في

المدينة	القرى	نمط العائلة
٣٨	٣٣	صغيرة (٣ أفراد فأقل)
٤١	٤٤	متوسطة (من ٤ إلى ٦ أفراد)
١٦	١٧	كبيرة (من ٧ إلى ٩ أفراد)
•	٦	كبيرة جدا (١٠ أفراد فأكثر)

بولاية بومباي ، اتضح له أن ٤٠٪ من أفراد هذه الولاية يتبنون لعائلات متوسطة الحجم و ٤٠٪ أيضا يتبنون لعائلات كبيرة الحجم و ٢٠٪ فقط يتبنون لعائلات صغيرة الحجم . أما ثانی هذه الحقائق فكامة في مناقشته العامة للقضية التي تنهب إلى أن الظروف ، الخارجية المتغيرة قد أدت إلى أضعاف خصائص الأسرة المشتركة مثل الإقامة المشتركة والروح الجمعية ، والملكية الجماعية . . . . « فعاطفة الأسرة المشتركة لم تخفى بمجسث الانفصال المكاني » . الا أن ذلك ليس مقنعا تماما ، إذ أنه من المنطقی هنا أن نفترض أنه باختفاء الخصائص الأساسية للأسرة المشتركة التقليدية ، ضعفت العواطف التقليدية وإن كنا لا نجد شواهد على عكس ذلك . فاحث بالفعل إن ما تبقى من نظام الأسرة المشتركة هو مجرد علاقات قرابة أكثر غموضا وأقل تأثيرا . وعلى الرغم من ذلك كله نجد ديساي يشير بوضوح في دراسة حديثة له عن الأسرة في مدينة صغيرة بولاية سوراشترا Saurashtra إلى أن عاطفة الأسرة المشتركة ظلت باقية قوية . كما نجد كباديا Kapadia يوضح في دراسة له على ٥١٣ من مدرسی المدارس الثانوية في ولاية بومباي<sup>(٢٠)</sup> أن غالبيتهم (٥٧٪) يتبنون إلى أسر مشتركة ، وأن (٦١٪) يفضلون الانتماء إلى هذا النمط من الأسر .

وبغض النظر عن دراسة ديساي ، فلا زلنا بحاجة إلى دراسات شاملة حول كيفية أداء الأسرة المشتركة المعاصرة لوظائفها ، وضروب العلاقات التي توجد بين أعضائها خاصة في المناطق الحضرية . ومن المستحيل - ونحن لا نملك هذه الدراسات - أن نحلل بدقة عممايات التغير ، خاصة وأن هذه المشكلة بالذات قد خضعت لمعارك أيديولوجية بين التقليديين (الذين يمجسثون عادة نمط الأسرة الهندوسية وخصومهم في بريطانيا الذين يمجسثون بدورهم نمط الأسرة الفيكثورية) وأنصار التغير . ومع ذلك فباستطاعتنا أن نستج بعض العوامل التي ربما تكون قد أسهمت في بقاء نظام الأسرة المشتركة واستمرار العواطف المرتبطة به . فعلى الرغم من أن أهمية هذه الأسرة كوحدة إنتاجية قد تلاشت ، إلا أنها لا تزال تؤدي وظائف هامة بوصفها هيئة للخدمة الاجتماعية . ولقد أشار ديساي إلى أن الفرد لا زال ينظر إلى أسرته المشتركة على أنها خير معين له في حالة مرضه أو تعطله عن العمل أو كبر سنه ، وأنها كثيرا ما قد تمد

له يد المساعدة للحصول على فرص تعليمية أفضل . كذلك ذكر كاباديا أن الأسس الثلاث الأساسية التي استند إليها مبحثوه عند تفضيلهم انعط الأسرة المشتركة هي :

- ١ - أنها تتحمل الأعباء الاقتصادية .
- ٢ - أنها الوسيلة الوحيدة لتحقيق الضمان الاجتماعي .
- ٣ - وأنها تعمق خصائص وصفات محببة لدى الفرد .

### الزواج :

تختلف أشكال الزواج بنفس الطريقة التي تختلف بها أنماط النسق الأسرى . وإذا كان البناء الأسامى للأسرة النووية لم يتأثر كثيراً بتنوع أعراف الزواج ، إلا أن الزواج نفسه قد تأثر بشكل واضح بالاختلافات بين الأسرة النووية المستقلة والأشكال المركبة من الأسرة . وجنبا تسود الأسرة الممتدة في مجتمع من المجتمعات ، يميل الزواج الجمعى إلى الشيوع في هذا المجتمع ( طالما أنه يتضمن مزايا اقتصادية ) ومن المتوقع في مجتمع شأنه هكذا أن يتم اختيار القرين عن طريق رئيس العائلة ، وأن تصاحب الزواج صفقات اقتصادية ، وأن يكون الطلاق محدود النسبة إلى أبعد حد<sup>(٢١)</sup> . وجنبا تقوم الأسرة النووية على زواج أحادى مستقل نسبيا ، يصبح الأفراد أحراراً في اختيار قريناتهم ، كما تقل الصفقات الاقتصادية المرتبطة بالزواج ، وتزداد حالات الطلاق .

وهناك - مع ذلك - وجه شبه معينة فيما يتعلق بأعراف الزواج ، فالزواج الأحادى Monogamy هو الشكل الشائع للزواج في كل المجتمعات . والسبب الأول ولهام لذلك هو أن نسبة الجنسين هي ١ : ١ في أغلب الأزمان والأماكن . ولقد قال صوميل جونسون Johnson : « لا يستطيع الإنسان أن يمتلك زوجتين ، إلا إذا حرم إنساناً آخر من امتلاك زوجة » . أما نظام تعدد الأزواج Polyandry ( أى زواج امرأة واحدة من رجلين أو أكثر ) فهو نظام نادر الوجود ، بل إنه كما يقول مريدوك « تحفة

( ٢١ ) بعد الطلاق من الأمور السهلة نسبيا لدى بعض الشعوب البدائية . ومع ذلك يقول لوى في هذا المجال « يجب أن نأخذ في اعتبارنا صعوبة الحصول على قرينة في كثير من المجتمعات ، وانتشار فكرة الزواج بوصفه التزاما جماعيا . ومن هنا تبدو قوى رادعة تمارس تأثيرها على المتزوجين . وإذا ما أسفنا إلى ذلك الالتزامات الاقتصادية الثقيلة للمقاة على المتزوجين ، اتضح لنا على الفور الضغوط التي يمتنع لها أفراد هذه المجتمعات » .

انثروغرافية . ويوجد هذا النظام في المجتمعات التي يسود فيها وأد البنات كما هو الحال في قبائل التودا Toda بجنوب الهند . أما نظام تعدد الزوجات Polygyny ( أى زواج رجل من امرأتين أو أكثر ) فأكثر شيوعاً وانتشاراً من نظام تعدد الأزواج ويعود انتشاره إلى وجود فائض من النساء نتيجة لارتفاع معدل الوفاة بين الذكور . ومع ذلك فحينما يسمح بممارسة نظام تعدد الزوجات ، يظل الزواج الأحادي هو النمط الشائع للزواج بحيث يقتصر تعدد الزوجات على الذكور الأغنياء أو الأقوياء . ويخضع الطلاق لقيود وحلود معينة في كل المجتمعات ، ذلك لأن ارتفاع معدل الطلاق يهدد بطبيعة الحال وظائف الأسرة المتمثلة في رعاية الأطفال وتنشئتهم وتخضع عملية تقييد الطلاق لعوامل كثيرة . ولا شك أن الدين يمارس تأثيراً قوياً على العلاقات الزوجية ، بل أن بعض الديانات الأساسية مثل الهندوكية وللذهب الكاثوليكي الروماني قد حرمت الطلاق . وفضلاً عن ذلك يتأثر حدوث الطلاق — كما أشرنا من قبل — بمدى اتساع نطاق العائلة ، والجماعات القرابية التي ينتمى إليها الشخص ، ووجود التزامات اقتصادية ترتب على الطلاق . ولا يتأثر حدوث الطلاق بذلك فقط ؛ ولكنه يتأثر أيضاً بمدى توافر أساليب بديلة للإشباع الجنسي والعاطفي من خلال الزواج الجمعي أو السماح بممارسة علاقات جنسية خارج نطاق الزواج . فطبقاً للقانون الهندوكي ، فإن الزواج يمثل سرّاً مقلماً لا عقداً يرم بين طرفين . وبمقتضى هذا السر المقلص يصبح من المستحيل — رسمياً — حل هذا العقد ( وذلك باستثناء بعض الطوائف ذات المكافحة ، الدنيا التي لديها أعراف تسمح بالطلاق ، وحالة اعتناق أحد الزوجين للديانة المسيحية ) . ومع ذلك كله ظل نظام تعدد الزوجات قانونياً ومعترفاً به ، بل وجلت نصوص قانونية تبين معاشرة المحظيات .

ولقد كان اتخاذ هذه الإجراءات بمثابة مواجهة لاحتياجات السكان الذكور فقط . وفي سنة ١٩٤٦ صدى في بومباي قانون هندوسي يحرم الزواج التعددي ، بما كان له أكبر الأثر في تدعيم الزواج الأحادي في ولاية بومباي ، ثم صدرت بعد ذلك قوانين مقيدة للطلاق ( كما هو الحال بالنسبة لقانون الطلاق الهندوسي الصادر في سنة ١٩٤٧ ولانحصاص بولاية بومباي ) ومنذ ذلك الحين انتشر الزواج الأحادي وازدادت قيود الطلاق في الهند بأسرها كما يؤكد ذلك قانون الزواج الهندوسي الصادر سنة ١٩٥٥ .

وللملاحظ أن معدلات الطلاق قد ارتفعت ارتفاعاً سريعاً في المجتمعات الصناعية الغربية منذ بداية القرن العشرين<sup>(٢٢)</sup>، مما دفع علماء الاجتماع إلى إجراء بحوث عديدة حول مشكلات «عدم الاستقرار الأسري»<sup>(٢٣)</sup>، التنبؤ «بالتوافق الزوجي»<sup>(٢٤)</sup>، والواقع أن أسباب ارتفاع معدلات الطلاق ليست واضحة تماماً حتى الآن. إلا أن مقارنة المجتمعات الصناعية الحديثة بكل من المجتمعات البدائية والمجتمعات غير الصناعية قد تزودنا ببعض الأمور الهامة. ففي المجتمعات الأخيرة يمثل الزواج إجراءً اقتصادياً من خلاله يمكن انجاب الأطفال (لأسباب اقتصادية ودينية)، وليس مجرد إشباع لحاجات جنسية، وفضلاً عن ذلك فإن الزواج يحظى بتأييد الجماعة القرابية الأوسع بينما تقل أهمية الإشباع الشخصي الذي يمكن أن يحصل عليه الطرفان المتزوجان. وفي بعض المجتمعات الغربية - وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية - تنطوي رابطة الزواج الأحادي على أخلاق ترميمية جامدة تدلن بشدة العلاقات الجنسية التي تتم فيما قبل الزواج أو التي تمّ خروج نطقه. ولقد أدى هذا النمط من الزواج إلى ظهور الحب الرومانسي الذي أسهم بدوره في ظهور نموذج من العلاقات الزوجية يصعب، إن لم يكن من المستحيل - تحديده. مع ذلك ظل الزواج شركة اقتصادية تلقى تأييداً من الجماعات القرابية الأوسع. وأخيراً حلت الرغبة في تحديد حجم الأسرة محل الرغبة في إنجاب نسل كثير. وهكذا تحولت رابطة الزواج إلى مجرد علاقة بسيطة قائمة على المجاذبية المتبادلة ولا شك أن هذا الأساس قد قوض أركان شبكة المصالح الاقتصادية

(٢٢) ففي الولايات المتحدة ارتفع معدل الطلاق من ٧٢ لكل ألف من السكان في سنة ١٩٠٠ إلى ١٠٨٨ في سنة ١٩٣٨، وفي إنجلترا وويلز ارتفع المعدل بالنسبة لكل ألف من السكان من ١٠٢ في سنة ١٩٠٠ إلى ١٥٠ في سنة ١٩٣٨، ويبلغ الآن (١٩٥٧) حوالي ٦٥٠.

(٢٣) كان لوبلي *Le Play*، أول من استخدم مصطلح «الأسرة غير المستقرة» (في دراسته عن أسر الطبقة العاملة الأوروبية) للإشارة إلى نمط من الأسرة يستقل فيه الأطفال عن أسرهم بمجرد نضجهم، وغالباً ما يفقدون الصلة بالأسرة التي نشأوا فيها. وتستمر هذه العملية حتى تنضج الأسر إلى وحدات صغيرة بحيث يتلاشى التضامن الأسري الشائع في الأسر الأبوية. ولقد اتسع الآن معنى مصطلح الأسرة غير المستقرة ليشمل أيضاً التفكك الأسري الذي يحدث بانفصال الزوجين.

(٢٤) See the trend report by Reuben Hill, "Sociology of Marriage and Family Behaviour 1945 - 56", Current Sociology VII (1), 1958.

ويوضح هذا التقرير أن أكثر من ٢٨٪ من كل البحوث التي أجريت في الولايات المتحدة قد اهتمت بدراسة الاختيار للزواج والتكيف الزوجي (ص ٧).

والطفوسية<sup>(٢٠)</sup> والقربانية التي تلعب - بالفعل - دوراً هاماً في ربط وتقوية الأسرة في مجتمعات أخرى . ونستطيع القول بصفة عامة أن الارتفاع النسبي في معدلات الطلاق قد صاحب التزعة الفردية الحديثة ، والسعي الدائم لتحقيق السعادة ، والمراقبة الدقيقة للعلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج . والملاحظ أن المجتمعات الغربية قد تساهلت إلى حد كبير فيما يتعلق بالسلوك الجنسي خلال العقود القليلة الأخيرة . ومن المحتمل أن تؤثر هذه التغيرات على معدلات الطلاق ، من حيث أنها قد تزيد من المتعة الجنسية في في الزواج .

### القربانية :

أشرنا من قبل إلى أن نظام تحريم الزواج من المحارم وما نجم عن ذلك من أن كل فرد قد أصبح عضواً في امرتين نوويتين ( أسرة ترحيه وأسرة إنجاب ) قد أدى إلى ظهور أنساق قربانية . ولقد أصبح تشعب القربانية وتفرعها من الأمور المألوفة تماماً . فلكل فرد قربانية من الدرجة الأولى في الأسرة النووية التي ينتمي إليها . وخارج نطاق هذه الأسرة يستطيع الفرد أن يجد ٣٣ نمطا من قربانية الدرجة الثانية ١٥١ نمطا من قابة الدرجة الثالثة . وهكذا يزداد عدد أنماط القربانية بانخفاض درجاتها . ولا يوجد مجتمع - حتى ولو كانت القبائل الاسرائيلية التي يلعب فيها نسق القربانية دورا بالغ الأهمية - يأخذ في اعتباره عند تحديد نسق القربانية كل الدرجات التي يشتمل عليها هذا النسق ، لذلك يمكن القول أن تصنيف المجتمعات قد يكون أكثر فائدة وقيمة إذا ما تم في ضوء أنماط العلاقات الهامة في هذه المجتمعات كما تتبدى في مصطلحات القربانية وسلوك الأفراد على السواء . ولقد ميز لوى Lowie وكيرشهوف Kirchhoff بين أربعة أنماط أساسية من مصطلحات القربانية استند إلى طريقة تناول جيل الآباء لها<sup>(٢١)</sup> أما ميردوك فقد قدم تصنيفا أكثر وضوحا يشتمل على أحد عشر نمطا للتنظيم الاجتماعي ، ثم أقام تصنيفا داخليا لها بحيث أصبح هناك ستة أنماط متباينة طبقاً لمصطلحات القربانية ، والخمس الأخرى متباينة ، طبقاً لنسق الانتساب<sup>(٢٢)</sup> .

Lowie, op. cit; p. 63.

(٢٥)

(٢٦) Mardock, op. cit; p. 224 . ويلاحظ أن ميردوك قد خصص الفصل الثامن بعنوان « التنظيم

الاجتماعي » لتحليل هذه الأنماط المختلفة .

ولقد أولى علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية اهتماماً كبيراً بتحليل أنساق القرابة في مجتمعات معينة ، والنهوض بالدراسة المقارنة للقرابة . ومن الطبيعي أن يعكس هذا الاهتمام حقيقة هامة هي : أن القرابة تحتل أهمية كبيرة في المجتمعات البدائية . إنها العامل الأساسي في تحقيق الوحدة الاجتماعية<sup>(٢٧)</sup> ، وهي الإطار الذي من خلاله يعهد المجتمع إلى الفرد بوظائف اقتصادية وسياسية ، ويمنحه حقوقه ويطلبه بتأدية التزاماته وعنده بالمساعدات المختلفة . . إلخ . ويذهب كثير من العلماء إلى أن أفضل وأنجح وسيلة لدراسة البناء الاجتماعي للمجتمع البدائي هي البدء بتحليل القرابة . وبرغم التراث الحافل الذي تركه الرعيل الأول من علماء الأنثروبولوجيا التطويرين ، إلا أن الدراسة المقارنة لأنساق القرابة لم تحظ حتى الآن باهتمام كبير من جانب الدارسين المحدثين . وهذا هو ما دفع لوي إلى القول بأن « كل نقطة تقريباً في هذا الميدان بحاجة إلى دراسة » . ومع أن هناك تصنيفات مختلفة لأنساق القرابة ( كصنفي لوي وميردوك ) ، إلا أننا نجد صعوبة بالغة في الحصول على إطار تفسيري يستطيع تفسير وجود أو شيوخ أنساق قرابة معينة بالذات . فيميردوك - مثلاً - أكد أهمية بعد الإقامة ، ولكنه ما لبث أن أوضح كيف أن هذا البعد يتأثر تأثيراً كبيراً بالعوامل الاقتصادية والسياسية والدينية<sup>(٢٨)</sup> . ولا نستطيع أن نفزع في الوقت الحاضر بمثل هذه التفسيرات الجزئية .

ولا يهتم علماء الاجتماع المحدثون اهتماماً كبيراً بموضوع القرابة ، طالما أنها تلعب دوراً ضئيلاً في المجتمعات الصناعية التي هي بطبيعة الحال المجال المحصب لدراساتهم . وربما كان سبب إهمال دراسة ظاهرة القرابة انشغالهم الشديد ( وعلى الأخص في الولايات المتحدة الأمريكية ) بأسر الطبقة الوسطى الحضرية التي تعبر بحق عن أبرز خصائص الأمة النووية المستقلة . بيد أن القرابة - كما تشير إلى ذلك دراسات عديدة تلعب دوراً هاماً لدى الطبقات العاملة الصناعية من حيث إنها تمثل ضابطاً لسلوك الفرد ومجالاً للمساعدة المتبادلة<sup>(٢٩)</sup> . وفضلاً عن ذلك فإن القرابة قد لعبت - ولا تزال

( ٢٧ ) حتى ولو وبيد نسق سياسي وتصور محدد للإقليم .

( ٢٨ ) Murdock op. cit. p. 202 « فالإقامة تحتل تفرقات في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والملكية والحكومة والدين من حيث إنها تنظم طابع العلاقات البنائية السائدة بين الأقارب ، وتتمتع إلى إجراء تعديلات لاحقة على أشكال الأسرة سواء في مجال المصاهرة أو تألف جماعات القرابة أو مصطلحات القرابة ذاتها » .

( ٢٩ ) ففي دراسة أجريت على أحياء الطبقة العاملة في باريس أوضح شوبار دي لوي Chombatt de Lauwe

تلعب - دوراً هاماً في تدعيم وحدة الطبقات العليا وربط الصفوات المختلفة في المجتمع وإذا كنا نقول بذلك ، فإن علينا أن نقرر حقيقة هامة هي أن القرابة والبناء الأسري ، لا يمارسان تأثيراً أساسياً على البناء الاجتماعي للمجتمعات الحديثة .

وتحتل القرابة أهمية أكبر في المجتمعات القديمة والمجتمعات الحديثة غير الصناعية . ولقد كشفنا من قبل عن أهميتها في الهند برغم عدم وجود إقامة مشتركة وحياة جماعية في بعض الأحيان . فلقد ظلت الأسرة المشتركة باقية بوصفها جماعة من الأقارب ، لكل عضو فيها حقوقاً معينة يحصل عليها من الآخرين والتزامات محددة يؤديها لهم . ومع أن الطائفة والطبقة تلعبان هنا دوراً أوضح من القرابة في تحديد مكانة الفرد في المجتمع إلا أن الشيء الذي لا يقبل الشك كثيراً هو أن الطائفة والأسرة المشتركة يرتبطان فيما بينهما ارتباطاً وثيقاً ، وإن كانت الطائفة لا تزال تمثل أساساً بنائياً يختلف اختلافاً شديداً عن القرابة .

### الأسرة والمجتمع :

عندما حاول علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الأوائل دراسة القرابة والأسرة اهتموا اهتماماً شديداً بإقامة أطر تصورية ذات نزعة تطورية . فلقد افترضوا أن الزواج والأسرة قد تطوروا من مرحلة الإباحية الجنسية إلى الأشكال المختلفة من الزوج الجمعي حتى وصلوا إلى مرحلة الزواج الأحادي . فالقرابة - وفقاً لوجهة النظر هذه - تطورت من مرحلة الانتساب إلى خط الأم إلى مرحلة الانتساب إلى خط الأب حتى وصلت إلى مرحلة الانتساب الثنائي التي تعبر عنها الأسرة النووية المستقلة . ويعد باخوفن Bachofen أول من قدم الفرض الخاص بأسبقية الانتساب إلى خط الأم وارتباطه بالمستويات الدنيا من الثقافة البدائية<sup>(٣٠)</sup> . ولقد لقي هذا الفرض قبولا واسعا آنذاك ، مما شجع بعض

— في مؤلفه (Paris et l'agglomération Parisienne : (Paris 1954) أن الأقارب في هذه الأحياء يعيشون في مساكن متقاربة ، وأن علاقتهم الاجتماعية خلال أوقات الفراغ كانت مقصورة عليهم . ولقد كشفت دراسة حديثة أجريت في لندن انظر :

M.Young and P.Willmetts, Family and Kinship in East London (London 1957).

عن أهمية التقرب المكاني بين الأسر ، كما كشفت من أهمية الدور الاجتماعي الذي تلعبه والدة الزوجة .

J.J. Bachofen. Das Mutterrecht (S

الدايسين — من الذين ظهروا قبل بداية هذا القرن — على إقامة أطر تصورية مماثلة ذات نزعة عضوية<sup>(٣١)</sup> .

وللإحاطة أن المؤلفات الحديثة قد هجرت الاتجاه التطوري تماما ، ذلك لأن علماء الأنثروبولوجيا المحدثين قد ركزوا اهتمامهم على الدراسة الوظيفية أو التاريخية لأنساق قرابية معينة أو أشكال من الأسرة محددة ، بينما قصر علماء الاجتماع اهتمامهم على المشكلات التي تواجه الأسرة في المجتمعات المعاصرة . ولا شك أن الاعتقاد في التطور ذي الخط الواحد قد تزعزع أمام الشواهد الأنثروبولوجية العديدة<sup>(٣٢)</sup> ، فضلا عن استحالة الحصول على إطار تفسيري يستطيع تفسير التباين في مصطلحات القرابة والبناء الأسرى أو التغيرات التي تطرأ على أنساق القرابة أو أشكال الأسرة . ومع ذلك فيبدو أن مصطلحات القرابة تختلف بطريقة عشوائية وتصفية عن مصطلحات الزواج والأسرة . ولعل ذلك هو السبب الذي من أجله أمكن صياغة طائفة من التعميمات الهامة حول أشكال الأسرة والتغيرات التي طرأت عليها . ولقد حاولت هذه التعميمات الربط بين أشكال الأسرة وتغيراتها بعناصر البناء الاجتماعي الأخرى .

أما أول هذه التعميمات فيتناول طبيعة العلاقة بين الأسرة والمجتمع . فالأسرة النووية — كما ذكرنا من قبل — تعد ظاهرة عالمية ، لأنها تؤدي وظائف اجتماعية ضرورية يتحتم عليها تأديتها . هي إذن جماعة ذات أهمية أساسية في أى مجتمع من المجتمعات . بيد أن أهميتها — مع ذلك — من نوع خاص جدا . فالأفراد يظلون لفترة طويلة نسبياً من حياتهم دون النضج الضرورى ، لذلك فهم بحاجة خلال هذه الفترة إلى الرعاية والتشجئة ، وذلك هي الوظيفة الأساسية للأسرة النووية . والواقع أن أداء هذه الوظيفة لا يتوقف كثيراً على شكل الأسرة أو نطاق القرابة أو أعراف الزواج أو نمط مراقبة

(٣١) من المؤلفات الشهيرة في هذا المجال :

J.F. Me Lennan, *Studies in Ancient History* (London 1876) L.H. Morgan, *Ancient Society* (New York 1877), H. Spencer, *Principles of Sociology*, Vol. I (3rd edn. London 1885).

وفي فترة أحدث ظهر هوجس إلى تأثير سينسر تأثراً شديداً ، وقدم في مؤلفه السنن في تطور *Morals in Evolution* (1905) إطاراً مماثلاً ذا نزعة عضوية . أما مؤلف مورجان فهو — كما نعلم تماماً — الأساس الذي استند إليه إنجلترا في مؤلفه أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة . ويضم هذا المؤلف الكتابات الماركسية اللاحقة التي تناولت الأسرة .

See especially Murdock, op. Ch. 8.

السلوك الجنسي أو حتى أداء الأسرة لوظائف إضافية . فكل هذه الأمور تختلف - أساساً - باختلاف الذى نلمسه فى النظم الاجتماعية الأخرى ، بل أن الوسائل التى من خلالها تؤدى الأسرة النووية وظيفتها الأساسية تتوقف أيضاً على طبيعة العناصر الأخرى فى المجتمع . فالأسرة تتولى أولاً تنشئة الطفل ، ولكنها لا تخلق - بل ذاتها - القيم التى تلقنها إياه ، ذلك لأن هذه القيم آتية - فى الأصل - من الدين والأمة ، والطائفة وغيرها من المصادر . ومن هنا يمكن القول أن الطابع الخاص للأسرة النووية فى أى مجتمع يتحدد من خلال النظم الأخرى السائدة فيه ، وعكس ذلك غير صحيح . كذلك يمكن القول أن التغير الاجتماعى يطرأ أولاً على النظم الأخرى ، وما تلبث الأسرة أن تتغير كاستجابة لذلك . وسوف نتناول هذه النقطة بشئ من التفصيل فيما بعد ، عندما ندرس علاقاتها بآثار التصنيع . غير أننا نود أن نشير هنا إلى أن وجهة نظرنا فيما يتعلق بالأسرة النووية تنسحب على الجماعات الأولية ككل .

ففى فصل سابق تناولنا وجهة نظر كولى التى تلعب إلى أن جماعات كالأسرة والجميرة تعد أولية لأنها « أساسية فى تشكيل طبيعة الفرد الاجتماعية ومثالياته »<sup>(٣٣)</sup> . والواقع أن دراسة الأسرة النووية تكشف عن زيف القضية التى ذهب إليها كولى . فالأسرة تنقل فيما تحددت - قبلاً - فى مكان آخر . هى إذن مجرد وسيط وليست هى المصلر . وقد تعاوننا الجماعات الأولية على دراسة آثار « القوى الاجتماعية » الأساسية ، ولكنها - مع ذلك - لا تستطيع تفسير هذه القوى ذاتها تفسيراً شاملاً يكشف عن اتجاهاتها ومساراتها .

وهناك خاصية أخرى للعلاقة بين الأسرة والمجتمع تجاهلها كثير من علماء الاجتماع المحدثين . فليس هناك جماعة من جماعات المجتمع خضعت لتأثير القواعد الدينية والأخلاقية خصوصاً الأسرة . وقد يكون ذلك ملحشاً ؛ فالرغبة فى المال والسعى للحصول على القوة قد أصبحا يمثلان حافزين فردين لهما نفس قوة الحافز الجنسي ، من حيث إنهما ينطويان على ما يمكن أن يحطم أو يقوض أركان المجتمع الإنسانى . والواقع أن المجتمع الإنسانى المعاصر يعانى من تهديد الأمر النووية التى تأثرت بالحروب أكثر من معاناته من الطلاق أو انتشار المخالطة الجنسية فيما قبل الزواج . والملاحظ أن

التصوص الدينية والقواعد الأخلاقية لم تهتم بتنظيم الشؤون الاقتصادية والسياسية قدر اهتمامها بتنظيم السلوك الجنسي والأسرة<sup>(٣٤)</sup>. ونستطيع في الوقت الحاضر أن نلمس العلاقة بين الأسرة والدين إذا ما درسنا مدى انشغال المجتمعات الغربية بمسألتى «الإباحة الجنسية» والطلاق<sup>(٣٥)</sup>، وإذا علمنا مدى اهتمام الهند بمستقبل الأسرة المشتركة. ولقد كان لهذه العلاقة في الواقع نتيجتين هامتين: الأولى أن البحوث العلمية في مجال السلوك الجنسي والحياة الأسرية قد ظلت - حتى السنوات الأخيرة - صعبة إن لم تكن مستحيلة، والثانية صعوبة اكتشاف التغيرات الرشيدة في ميدان الأسرة، إذا ما قورن بمبادئ الحياة الاجتماعية الأخرى.

وفي الوقت الذي تحاول فيه الأديان المحافظة على الأشكال الأسرية القائمة، تخضع هذه الأشكال للتغيرات التي تطرأ على النظم الاقتصادية، فتحدث فيها بدورها - تغيرات لاحقة. ولقد لاحظ دور كايم أن قصور التصوره المادى الاقتصادى للتاريخ قد بدأ واضحاً في دراسة الأسرة<sup>(٣٦)</sup>. بيد أننا نشك في صحة ما ذهب إليه دور كايم. فعلى الرغم من رفض الأطر التصورية ذات النزعة التطورية - بما في ذلك الإطار الذي قدمه إنجلز - إلا أننا لا نستطيع أن ننكر صحة التغيرات المتعاقبة ذات التطاق المحدود التي اكتشفها بعض الدارسين، كما لا نستطيع أن ننكر الدور الذي لعبته العوامل الاقتصادية في إحداث هذه التغيرات. ولقد أكد الانثروبولوجيون (على الأخص لوى ومردوك) الذين أجروا دراسات مقارنة على القرابة والأسرة هذه النقطة،

(٣٤) هناك - بالطبع - فروق بين الأديان الرئيسية. فالتأكيد على تنظيم السلوك الجنسي أقوى ما يكون في اليهودية والمسيحية. أما الهندوكية والبوذية فقد أولتا اهتماماً أكبر نسبياً بمشاكل العنف وقاكن الذات. ففي كتابات رادا كريشنان Radhakrishnan عن الديانة الهندوكية وظفها، نجد مناقشة مسيحية للمشكلات الاجتماعية وعلى الأغص العنف وعدم العنف. أنظر على وجه الخصوص مؤلفه الدين والمجتمع.

Religion and Society (London 1947).

(٣٥) التعرف على إدانة غير متصفة - من وجهة النظر المسيحية - للأسرة الغربية الحديثة أنظر:

E.O. James, Marriage and Society (London 1952). Ch. 10.

E. Cram. Die Formen der Familie und die Formen der Wirtschaft, in L'Année Sociologique, I, 1898.

(٣٦) الحصول على عرض شامل لذلك أنظر:

E. Cram. Die Formen der Familie und die Formen der Wirtschaft, in L'Année Sociologique, I 1898.

تأكيداً واضحاً (٣٧) .

كما أن هناك اعترافاً عالمياً بتأثير التصنيع الحديث على الأسرة ، بل إن البعض قد عرّى الخصائص المحددة للأسرة الغربية الحديثة إلى تطور المجتمع الصناعي (٣٨) . وفي الهند ارتبطت التغيرات التي طرأت على الأسرة المشتركة — كما أشرنا من قبل — بظهور ونمو الاقتصاد الصناعي . ولقد ذكر كاباديا — في معرض مناقشته للاتجاهات الحديثة المؤثرة على الأسرة الهندوكية (٣٩) — أن الحكم البريطاني أدخل نظاماً اقتصادياً جديداً وأيديولوجية وأجهزة إدارية حولت بالفعل الثقافة الهندية تحولاً ملحوظاً . فالرأسمالية والليبرالية يؤكدان — بطبيعتهما — الجهد الفردي والرشد . ويجرد انتشار مثل هذه الأيديولوجيات يمثل تحدياً كبيراً للعواطف المتجهة نحو تدعم الأسرة المشتركة . ولقد صاحب التطور الصناعي نمو المدن والقضاء على عزلة القرية ، مما أسهم في شيع الزعة الفردية وحلوث تمرّد الوضع السيء الذي كانت تحتله المرأة في الأسرة المشتركة . ولقد أوضح كاباديا ، أيضاً كيف أن تطور نظام التأمين الاجتماعي خلال السنوات الأخيرة قد قلل من أهمية الأسرة المشتركة بوصفها منظمة للضمان الاجتماعي .

والواقع أن الأسرة المشتركة في الهند لم تتغير نتيجة التصنيع وحده . فلقد كان عليها أن تتغير ، لأنها لم تكن لتتلاءم — في كثير من الوجوه — مع متطلبات التنمية الاقتصادية وتتعارض الأسرة المشتركة — بطبيعتها — مع استقلال الفرد وجهده الخاص ، ذلك لأنها تمثل مجتمعاً عالياً واسعاً وضيقاً في آن واحد واسعاً من حيث أنه يضغط الأفراد ويقيدهم وعلى

(٣٧) فيردوك ( أنظر : Murdock op. cit. ) خلال مناقشته لمحددات مصطلحات القرابة يصوغ أحد افتراضاته على النحو التالي : « .. أن أشكال البناء الاجتماعي لا تتحدد وفقاً لأعاط القرابة أو مصطلحاتها ولا بتأثير متأراً واسعاً بها ، ولكنها تظهر إلى حيز الوجود بفضل قوى خابرة عن التنظيم الاجتماعي وحل الأخص العوامل الاقتصادية . واستناداً إلى ذلك يمكننا أن نذهب إلى أن مصادر الطعام المتاحة وتوزيعها يثير حل تقسيم العمل بين الجنسين وحل المكائفات النسبية للجنسين وحل مدى تقبل الناس لقواعد المنظمة للإقامة ، تلك الإقامة التي تستطيع أن تسهم تلقائياً في تشكيل أسر ممتدة أو عشائر . ويمكننا أن نذهب أيضاً إلى أن أساليب توزيع الملكية تشجع على ظهور قواعد معينة للتوريث ، وأن وجود الثروة أو عدم وجودها يؤثر على الزواج ( من حيث أنه يشجع أو لا يشجع — على تمديد الزيجات ) ، وأن هذه الحقائق وغيرها من الحقائق الخارجة من نطاق البناء الاجتماعي تستطيع أن تؤثر بقوة وبمقدار على قواعد الإقامة والزواج . ومن خلالها أيضاً يطرأ التغيير على أشكال التنظيم الاجتماعي وبناء القرابة ( ص ١٢٧ ) .

See W. F. Ggburn and M. F. Nizakoff, Technology and the Changing Family (Boston 1955). (٣٨)

K. M. K. Kapadia, Marriage And Family in India. Ch. 12.

(٣٩)

تمهيد في علم الاجتماع

الأخص النساء ، وضيقاً من حيث أنه يحد من العلاقات الاجتماعية للفرد ويضعف الأحساس بالولاء للوحدة الوطنية الجهد<sup>(٤٠)</sup> . فضلاً عن ذلك فالأسرة المشتركة تشجع ارتفاع معدل المواليد ، لأنها تجد في ذلك زيادة لقوتها وتدعيماً لإمكاناتها الاقتصادية . بل أن زيادة المواليد تمثل ضماناً لاستمرار أداء الخلف للشعائر الدينية للأسرة . ومن هنا يمكن القول أن الأفكار الدينية والاجتماعية المرتبطة بأسلوب حياة الأسرة المشتركة تعوق المهمة الأساسية التي تسعى الهند إلى إنجازها الآن وهي تخفيض معدل المواليد .

ويبدو أن نمو حركة التصنيع سيؤدي في المدى البعيد إلى اختفاء القول بأن نسق الأسرة الهندى يختلف اختلافاً كبيراً عن نسق الأسرة السائد اليوم في المجتمعات الغربية . ففي البناء الأسرى السائد في هذه المجتمعات نجد معدلات مواليد منخفضة ( طالما أن معدلات الوفيات منخفضة أيضاً ) ، وقصر فترة تربية الأطفال ، وزيادة نسبة النساء العاملات ، وتكفل الدولة بتعليم الأطفال ، وانكماش الوظائف الأسرية على نحو النساء العاملات ، وتكفل الدولة بتعليم الأطفال ، وانكماش الوظائف الأسرية على نحو ما ناقشنا في موضع سابق . إلا أن التصنيع نفسه يعتمد في المدى القصير - إلى حد ما - على مدى سرعة تحول الأسرة المشتركة . وهذا في حد ذاته يتوقف - إلى حد كبير - على العلاقة بين الأسرة والدين .

ولقد ذهب بانيكار<sup>(٤١)</sup> K. M. Panikkar إلى أن الطائفة والأسرة المشتركة يكن لها أساس في الديانة الهندوكية . لما ذهب آخرون إلى أن الأسرة المشتركة تمثل - أساساً - جماعة طقوسية ، وأن قوتها يجب أن تفهم في ضوء ذلك . والواقع أن البحوث السوسولوجية لم تلق بعد الأضواء الكافية على هذه المشكلة . ولعل النقطة الوحيدة الهامة في هذا المجال هي أن المسوح الحديثة - كما أشرنا - قد أوضحت أن الإيماءات الإيجابية نحو الأسرة المشتركة ( على الأقل الظاهرة منها ) قد استندت إلى اعتبارات نفعية . ومع ذلك لا نجد اهتماماً يذكر بدراسة العاطفة الدينية الكامنة وراء هذه الاتجاهات .

(٤٠) أنظر : K.M. Panikkar, Hindu Society at Cross Roads (Bombay 1955).

ولا نستطيع أن ننكر أن تنظيم الحياة الهندوكية على أساس العائلة القرية والأسرة المشتركة قد أخذ الاحساس الاجتماعي والشعور بالالتزام نحو الكل الاجتماعي ، وجعل من تصور المجتمع الهندى كلا واحداً أمراً متحيزاً ( ص ٢٢ ) .

## الفصل الحادى عشر

### التدرج الاجتماعى

من الظواهر الهامة التى لفتت أنظار الفلاسفة وعلماء النظرية الاجتماعية عبر التاريخ ظاهرة تقسيم المجتمع إلى طبقات ومستويات تشكل فى النهاية تسلسلا يعبر عن درجات متباينة من المية والقوة . ومع أن هذه الظاهرة تعبر عن جانب هام من جوانب البناء الاجتماعى ، إلا أنها لم تخضع للدراسة النقدية والتحليل إلا بنمو العلوم الاجتماعية الحديثة . ولقد درج علماء الاجتماع على التمييز بين أربعة أنماط أساسية للتدرج الاجتماعى : الرقى<sup>(١)</sup> ، والطبقات القطاعية ، والطائفة ، والطبقة ، الاجتماعية - والمكانة - وسوف نتناول هنا بإيجاز النمطين الأولين ، على أن نتناول بعد ذلك - بشئ من التفصيل - ظاهرتى الطائفة والطبقة الاجتماعية ، اللتان احتلنا أعمية خاصة فى الهند الحديثة . وسنختم ذلك كله بمناقشة بعض النظريات العامة فى التدرج الاجتماعى .

#### الرقى :

عرف هو بهوس الرقيق بأنه « رجل ينظر إليه كل من العرف والقانون على أنه ملكا لرجل آخر . وفى الحالات المتطرفة لا تكون لدى الرقيق حقوقاً على الإطلاق شأنه فى ذلك شأن قطع الإثاث وفى حالات أخرى قد يجد حماية فى بعض الجوانب ،

( ١ ) يفضل الآن كثير من علماء الاجتماع دراسة الرقى بوصفه « نظاماً صناعياً » أكثر منه نظاماً من نظم التدرج . وهناك ما يبرر ذلك بالفعل . فالرقى - بطبيعته - يقسم المجتمع إلى قسمين متباينين . أما الذين لا يملكون رقيقاً فيخضعون عادة لنظام يحدد مكانتهم النسبية . وإذن فالرقى - بذاته - لا يشكل نظاماً للتدرج . بيد أن وجهة النظر هذه ليست مقننة تماماً لأسباب عديدة . ففى المجتمع القطاعى أيضاً يمكن القول بأن هناك تمييزاً أساسياً بين الأتقان Serfs والأحرار ، كما يخضع الآخرون لنظام يحدد مكاناتهم . والواقع أن كل نظام للتدرج يمكن اعتباره نظاماً صناعياً كما هو الحال فى النظرية الماركسية التى قسمت الرقيق والأتقان والمأجورين فى فئة واحدة أطلقت عليهم « المستعبدين المباشرين » . بل أننا لو درسنا التدرج الاجتماعى فى ضوء عدم المساواة الاجتماعية ، فسنبجد من الشرى مقارنة ومقابلة كل من الرقى والعتانة والطائفة والطبقة .

ولكن هذه الحماية لا تمنع حماية ثور أو حمار . ويستطرد هو بهوس قائلاً ، « إذا كان (الرقيق) - بحكم وضعه - حقوقاً مساوية لحقوق الأحرار مثل الارث (والتي قد يحرم منها نتيجة لبعض الأخطاء التي قد يرتكبها) فإنه لا يصبح حينئذ رقيقاً ، بل قنأ<sup>(٢)</sup> . واذن فالرق يمثل شكلاً متطرفاً من أشكال عدم المساواة ، فيه تحرم جماعات معينة حرماناً كاملاً من الحقوق والامتيازات وبهذا المعنى يمكن القول أن الرق قد وجد في أزمان مختلفة وأماكن متفرقة<sup>(٣)</sup> . غير أن هناك حالتان أساسيتان تعبران عن نظام الرق : الأولى هي مجتمعات العالم القديم التي كانت تقوم على الرق (وعلى الأخص اليونان وروما) ؛ والثانية الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ولقد قدم نيبور Nieboer تحليلاً رائعاً للظروف الاجتماعية المحيطة بالأرقاء في مثل هذا النظام « فلكل رقيق سيد يخضع له . وهذا الخضوع من نوع خاص . وتختلف سلطة السيد على الرقيق عن سلطة الأحرار على بعضهم في أن الأولى غير محدودة على الأقل من حيث المبدأ . والواقع أن القيد الذي تفرض على مملوكة السيد لسلطته تعد من قبيل التخفيف من قهر الرق وليست بأى حال من الأحوال جزءاً من نظام الرق ذاته كما هو الحال في القانون الروماني الذي كان يسمح للمالك بالتصرف في ملكيته ما لم يتعارض ذلك مع قوانين معينة . أما العلاقة بين السيد والرقيق فتعبر عنها كلمات معينة شائعة مثل « الاقتناء » و « الملكية » . واذن فالأرقاء هم - بالضرورة - في وضع أدنى من وضع السادة . ويترب على ذلك نتائج عامة ؛ من ذلك أن الرقيق لا يتمتع بالحقوق السياسية ، ولا يشارك في اختيار حكومته ، ولا يحق له حضور المجالس العامة . وباختصار فالرقيق لا وزن له على الإطلاق من الناحية الاجتماعية . وأخيراً فتعبر دائماً ما نربط بين الرق وفكرة العمل القهري . فالرقيق يجبر على العمل إجباراً . وقد يفرض العامل الحر من العمل إذا ما رغب في ذلك . وعلى الرغم من أن العمل القهري ليس مقصوداً على الأرقاء ، إلا أن العمل الذي يؤدونه عادة ما يكون من طبيعة قهرية خاصة تعبر عنها بوضوح

L.T. Hobhouse. *Morals in Evolution*, Ch. VII.

(٢)

(٣) يمكننا أن نجد تفرقة بين الرق في كل من المجتمع البدائي والوسط والحديث في :

Article "Slavery" in the *Encyclopaedia of the Social Sciences*.

كلمتي «الاقتناء» أو «الملكية» على نحو ما أشرنا قبل قليل»<sup>(٤)</sup>.

والأساس الذي قام عليه نظام الرق كان في الغالب أساساً اقتصادياً ، لأنه (أى الرق) نظام صناعي لما يقول نيبور . ويظهر نظام الرق ظهرت أيضاً أرستوقراطية من نوع خاص عاشت على عمل الأرقاء . على أننا نجد أغلب الكتاب يلهبون إلى أن عدم كفاية عمل الأرقاء كان السبب الأساسي في انهيار نظام الرق .

وفضلاً عن ذلك هناك عامل آخر أسهم في انهيار نظام الرق الذي كان سائداً في العالم القديم . فلقد نشأ صراع بين تصور الرقيق بوصفه شيئاً مملوكاً وتصوره بوصفه كائناً بشرياً له حقوقاً . ولقد ظهر في كل من اليونان وروما تفرقة بين الأرقاء الأجانب والأرقاء الذين نشأوا داخل المجتمع كنتيجة لنمو فكرة اعتبار الأرقاء سلعة يمكن أن تسد بها الديون . والمعروف أن هذا النظام قد ألغى في أثينا في عهد صولون ، كما ألغى تماماً في روما نتيجة للتأثير الذي مارسه الرواقيون . ولقد أشار هوبهوس إلى أن «ظهور هذا النظام كان له تأثير هام على تخفيف وطأة نظام الرق ذاته ، ذلك لأنه بينما يظل الرقيق الأسير علواً في نظر القانون والأخلاق ، فإن المدين أو المجرم كان يعد في الأصل عضواً في المجتمع ، وإن كان الأمر لم يكن يخلو من خصوع سلطة السيد لبعض القيود» . ولقد طرأت — تدريجياً — بعض التعديلات على نظام الرق في العالم القديم — من ذلك مثلاً وضع قيود على حق السيد في معاقبة الرقيق ، وضمان الحقوق الشخصية للرقيق (مثل الزواج والامتلاك والإرث) ، وإتاحة الفرصة لعقبة وتحريره في ظروف خاصة . ولقد لقيت هذه التعديلات تأييداً وتشجيعاً كبيراً من الكنيسة المسيحية في الإمبراطورية الرومانية ، لما وجدت تشجيعاً لاحقاً من أوروبا الأقطاعية .

#### الطبقات الاقطاعية :

تميزت الطبقات الاقطاعية التي سيطرت على أوروبا خلال العصور الوسطى بثلاث خصائص هامة : الأولى أنها كانت محددة تحديداً قانونياً . فلكل طبقة اقطاعية مكانة محددة ، بعبارة أكثر دقة إطاراً قانونياً ينظم الحقوق والواجبات والامتيازات والالتزامات

« فلكي نعرف الوضع الحقيقي للشخص ، علينا أن نعرف - بالضرورة - القانون الذى يعيش فى ظله » . حينما كانت القناتة فى ازدياد دائم والنظرية القانونية للدولة القطاعية فى تبلور مستمر خلال القرن الحادى عشر ، قدم المحامى الانجليزى جلاتفيل Glanville قائمة بالأمر المحرمة على الأقتان منها : عدم القدرة على اللجوء إلى الملك طلباً للعدالة ، وعدم وجود حقوق لتملك منازلهم وما فيها من أثاث ، وعدم القدرة على تحمل مسؤولية الغرامات التجارية وباستطاعتنا أن نتعرف على الاختلافات بين الطبقات القطاعية المختلفة فيما يتعلق بالعقوبات التى كانت توقع على الجرائم المماثلة .

أما الخاصية الثانية فهى أن الطبقات القطاعية كانت تشهد تقسيم عمل واسع النطاق ، بحيث يمكن القول - فى ضوء التراث السوسولوجى المعاصر - بأنها كانت تستند فى أداء نشاطاتها إلى وظائف محددة تمليداً واضحاً . « فالنبلاء يتولون الدفاع عن الجميع ، ورجال الدين يصلون للجميع ، والعامه يقدمون الطعام للجميع » . أما الخاصية الثالثة والأخيرة فهى أن الطبقات الإقطاعية كانت تشكل جماعات سياسية . ولقد كتب ستوبس Stubbs فى مؤلفه التاريخ الدستورى فى إنجلترا\* يقول : « أن مجلس الطبقات الإقطاعية يمثل مجموعة منظمة .. تعبر عن المكانات المختلفة وتمثل كل الذين يملكون قوة سياسية » . وبهذا المعنى فإن الأقتان لا يعدون جزءاً من الطبقات الإقطاعية . ولقد شهد الاقطاع الكلاسيكى جماعتين أساسيتين ، الأولى تضم النبلاء والثانية تضم رجال الدين . وعندما تعرض الإقطاع الأوربى للانهيار بعد انتهاء القرن الثانى عشر ، ظهرت جماعة ثالثة لا تمثل الأقتان ولا العبيد ، ولكنها تمثل سكان المناطق المختلفة الذين كانوا - لفترة طويلة - يعملون بوصفهم جماعة متميزة داخل النظام الإقطاعى .

والواقع أن نظام الطبقات القطاعية كان أكثر تعقداً وأشد تبايناً . ويستطيع القارئ أن يتعرف على الفروق بين الطبقات القطاعية المختلفة والجوانب السياسية للاقطاع إذا ما رجع إلى المؤلف الرائع الذى نشره مارك بلوش Bloch بعنوان المجتمع الإقطاعى\* . وباستطاعة القارئ أيضاً أن يتعرف على فرص الأفراد فى تغيير

Constitutional History of England.

Marc Bloch, La Société féodale (Vol. II "Les classes et le gouvernement des hommes")

أوضاعهم في المجتمع إذا ما رجع إلى مؤلف ساذوثرين R. W. Southern تكوين  
العصور الوسطى\* ، ومؤلف لين بول Poole بعنوان التزامات المجتمع في القرنين الثاني  
عشر والثالث عشر\*\*

ولقد اهتم بعض المؤرخين وعلماء الاجتماع اهتماماً كبيراً بدراسة وجه الشبه بين  
المجتمعات القطاعية الأوربية والمجتمعات الأخرى التي شهدت إقطاعاً مماثلاً .  
ومن هؤلاء مارك بلوش ( أنظر مؤلفه السالف الإشارة إليه ) الذي درس النظام الاجتماعي  
في اليابان ابتداء من القرن الثاني عشر والذي وصفه بأنه نظام إقطاعي ، وكولبورن  
R. Coulborn في مؤلفه الإقطاع عبر التاريخ Feudalism in History أما قضية  
وجود الإقطاع في الهند فقد خضعت لجدل شديد . على أننا يجب أن نقرر هنا عدداً  
من الاعتبارات الهامة : أولاً أنه إذا كانت العلاقات القطاعية قد وجدت خلال بعض  
فترات التاريخ الهندي ، فإنها لا بد وأن تكون قد استمرت لفترة زمنية معينة ،  
وأن تكون قد تداخلت وتشابكت مع العلاقات التي يحددها نظام الطائفة . وهذا يعني  
— بطبيعة الحال — أن النسق الاجتماعي لا يمكن وصفه بأنه إقطاعي ، إلا إذا توافرت  
مواصفات هامة . والاعتبار الثاني أن الإقطاع الذي ساد فترات إمبراطوريات المايورا  
والحويوتا والمغول قد افتقد بعض الخصائص التي كانت تميز الإقطاع الأوربي . ويتفق  
الدارسون على أن « الإقطاع » الهندي قد استند استناداً أساسياً إلى القرية الزراعية المستقلة  
لا إلى القطاعيين الذين كانوا يملكون مساحات شاسعة من الأرض . وبعبارة شيلفانكار  
L. S. Shenvankar « فإن الإقطاع الهندي ظل إقطاع ضريبي وعسكري في طابعه ،  
إن لم يكن إقطاعاً زراعياً بالمعنى الدقيق<sup>(١)</sup> . ويتفق كثير من الدارسين أيضاً على أن  
تصور القوة الملكية في الهند كان مختلفاً إلى حد كبير عنه في الغرب من حيث أنه  
لم يستطع إقامة نظام إقطاعي « في الهند لم يكن الملك على الأقل نظرياً — ليستطيع  
إيجاد ملاك للأرض تابعين له ، لأنه هو نفسه لم يكن — من الناحية النظرية المالك  
الاسمي للأرض . وكل ما يستطيع تفويضه لأعوانه هو حق نوعي وفردى يطلق عليه

The Making of the Middle Ages.

Obligations of Society in the Twelfth and Thirteenth Centuries.

K. S. Shenvankar, Problem of India (London 1940), p. 79. .

« الزامين » Zamin أى سلطة جباية الضرائب<sup>(٦)</sup>. وعلى الرغم من أن وجهة النظر هذه لا تلقى قبولا عاما<sup>(٧)</sup>: إلا أن هناك - على الأقل - اتفاقا على الحقيقة التى مؤداها أن العلاقات الإقطاعية قد نمت بقوة أكبر حينما كانت الامبراطوريات فى طريقها إلى الانهيار ، ذلك لأن جباة الضرائب خلال هذه الفترات قد استطاعوا بسهولة الحصول على حقوق ملكية أجزاء من الأرض - بل وتولوا بعض الوظائف السياسية والقضائية الهامة .

والواقع أن البيانات التاريخية المتاحة لنا فى الوقت الحاضر لا تكفى لتحديد التأثير النسبى الذى مارسه كل من نظام الطائفة والأدارة المركزية للرى وظهور العلاقات الإقطاعية . ويبدو ذلك واضحا تماما خلال الفترة التى قضاها المغول فى الهند ، وبدرجة أقل خلال الفترات المبكرة من تاريخ الهند . فالسجلات التاريخية المتعلقة بهذه الفترات المبكرة غير متاحة على الإطلاق ، وإن كانت الفرصة لا تزال متاحة أمام المؤرخين الاجتماعيين لكى يكشفوا طبيعة التدرج الاجتماعى وعلاقته بالملكية والسلطة السياسية فى الفترة التى تفصل بين استقرار الحكم المغولى فى الهند وبداية الحكم البريطانى فيها.

### الطائفة :

ينفرد نظام الطائفة الهندى بخصائص وسمات تميزه عن نظم التدرج الأخرى . بيد أن ذلك لا يعنى استحالة مقارنة هذا النظام بنظم التدرج الأخرى ، كما أنه لا يعنى عدم وجود بعض عناصر الطائفة فى مناطق أو أماكن أخرى غير الهند . وأول ما يمكن أن يقال هنا أن الطائفة لديها خاصية عامة ارتباطها الواضح بالتباين الاقتصادى . ويبدو ذلك جليا إذا ما درسنا الجماعات الطائفية الفعالة (جاتيس Jatis) أو الجماعات التقليدية المؤلفة للطوائف الأخرى مثل الفارنا Varnas فى طائفة البراهما ، والكشتارية ، والغيزا ، والسودرا . والفارنا - لما يقول سينارت Senart فى دراسة كلاسيكية تمثل فى الأصل جماعات إقطاعية من وجوه عديدة<sup>(٨)</sup> . فهى تشبه

A.K. Nazmul Karim, Changing Society in India and Pakistan.

(٦)

See D. D. Kosambi, An Introduction to the Study of Indian History (Bombay 1956) Chapters 9 and 10, for some qualifications.

(٧)

E. Senart, Caste in India (1894 : English. trans. London 1930).

(٨)

الطبقات الاقتصادية في طابعها العام، ومثالها في نظامها التسلسلي للجماعات (رجال الدين، والمحاربين، والنبلاء، والتجار، والأقنان) وهي تشبهها بعد ذلك كله في أنها جماعات ليست مقفلة تماماً. فالأفراد يستطيعون التحرك من فارنا إلى فارنا أخرى، كما أن التزاوج بينها ممكن.

وتمثل الجاتيس، الوحدات الأساسية التي يتألف منها نظام الطائفة التقليدي. ولقد نمت الجاتيس في فترة لاحقة واستمرت في النمو نتيجة لاتساع تقسيم العمل واتحاد القبائل وبعض العوامل الأخرى مثل التجديد الديني. وفي الهند الآن ٢٥٠٠ جاتي في كل منطقة أساسية. والزواج في الجاتي انضوائى، فضلاً عن أنها تشكل الجماعة المرجعية الأساسية للفرد، لأنها تعبر عن أسلوب معين في الحياة توصلت إليه بعد ممارسة طويلة للجزاءات العرفية القضائية. وتتطوّر الجاتيس على أهمية اقتصادية كبيرة لأنها تمثل - في أغلب الأحوال - جماعات مهنية. الواقع أن نظام الطائفة في الاقتصاد القروى التقليدي غالباً ما يتخذ شكلاً آلياً يقوم على تبادل السلع والخدمات<sup>(٩)</sup>.

على أننا نستطيع أن نلمس بعض عناصر نظام الطائفة في مجتمعات أخرى، وعلى الأخص تلك التي تقيم تمييزاً بين جماعات معينة كما هو الحال في المجتمعات التي تفرق بين الذين يعملون بالهن «الوضيعة» والذين ينتمون إلى جماعات عنصرية من ناحية، وبقية السكان من ناحية أخرى. بيد أن هذه السمات الفردية لا تنهض وحدها لتشكيل نظام الطائفة. ولعل الحالتين الوحيدتين اللتين استطاع فيهما نظام الطائفة الظهور خارج نطاق الهند الهندوسية هما على وجه التحديد: الجماعات غير الهندوسية في الهند (كالمسلمين)، والهندوس الذين استقروا خارج الهند وعلى الأخص في سيلان.

وللمشكلة السوسيوإلوجية الأساسية الكامنة في نظام الطائفة هي اكتشاف وجوده، وتفرد كمنطقتين متميزتين من أنماط التدرج الاجتماعي. وتفسير هذه المشكلة يمكن أن يتم بطريقتين؛ أما في ضوء الأحداث التاريخية أو في ضوء العوامل القائمة في المجتمع

(٩) The Jajmani System; See H. Wiser. The Hindu Jajmani System; A Socio-Economic System (Lucknow, 1986).

(١٠) علينا أن نلاحظ أيضاً أن التفسير التاريخي لا بد وأن يتضمن الإشارة إلى بعض التسميات أو القوانين سواء كانت سيكلوجية أو سوبولوجية.

الهندي لا أى مجتمع أخر . بيد أن أى تفسير تاريخي لا بد وأن يسلم بنا إلى التامل نظراً لقلة البيانات المتاحة في الوقت الحاضر . وعلى ذلك فإن قيمة هذا التفسير التاريخي يتوقف على اجتيازه هذه العقبة وإثباته الرغبة في إجراء بحوث تاريخية جديدة<sup>(١١)</sup> . ومن الدراسات الهامة التي ظهرت<sup>(١٢)</sup> في هذا المجال دراسة هوتون J. H. Hutton التي ذهب فيها إلى أن الغزاة الآريين للهند - بما حملوه من مراتب محددة - قد أدخلوا مبدأ التدرج ، الاجتماعي الذي بمقتضاه انقسم المجتمع إلى جماعات قبلية ذات محرمات مرتبطة بالطعام ، ما لبثت أن أصبحت وسيلة لإقامة مسافة اجتماعية بينها وبين المحكومين . وبهذه الطريقة تدعم مبدأ التدرج بين الجماعات بعد أن استند في بداية الأمر إلى جزاءات قوية مستمدة من العقيدة الدينية والسحرية المتعلقة بنجاسة الطعام ، ثم استتاده بعد ذلك إلى مبدأ نجاسة الصلة بالآخرين .

أما الطريقة الثانية لتفسير نظام الطائفة في ضوء السمات الخاصة بالمجتمع الهندي فتستلزم اهتماماً خاصاً بالعلاقة بين الجاني والفقارنا . فلقد اهتم دارسون نظام الطائفة المحدثون بتأكيد الدور الذي لعبته الأفكار السحرية والدينية في نظام الفقارنا ، والذي يبدو واضحاً في التراث الديني القديم . ومن هؤلاء شرنفاس Srinivas الذي ذهب إلى أن أفكاراً مثل الكارما Karma « التي تلقن الهندوس أنه يولد في طائفة فرعية معينة لأنه يستحق أن يولد فيها » ، أفكاراً مثل الدهارما Dharma « أي قواعد الواجبات (أو قواعد الطائفة) قد أسهمت إسهاماً خطيراً في تقوية تدعيم فكرة التسلسل ، تلك الفكرة التي كانت كامنة في نظام الطائفة ذاته<sup>(١٣)</sup> . واستطرد شرنفاس قائلاً إن مفهوم النجاسة يعد « مفهوماً أساسياً في نظام الطائفة ، وأنه يحكم علاقة كل طائفة بشكل مباشر » . مع ذلك نجد بانيكار<sup>(١٤)</sup> Panikkar يلعب - بعد تفرقه إلى أقامها بين الجاني والفقارنا - إلى

J. H. Hutton, *Caste in India*, Ch. XI.

(١١)

ولقد أكد روساس Rosas القائل بين الجاني والفقلة في مقال بعنوان : الطائفة والطبقة في الهند أنظر :

P. Rosas, "Caste and Class in India", *Science and Society*, VIII (2), 1949.

ولقد استشهد روساس ببعض الأمثلة التاريخية على سهولة التحول من القبيلة إلى الطائفة .

M. N. Srinivas, *Religion and Society among the Coorgs of South India*, Ch. 11. (١٢)

K.M. Panikkar, *Hindu Society at Crossroads* (1955).

(١٣)

أن نظام الطائفة ليس له أساس في الدين الهندوسي ، وأنه نتاج للقانون التقليدي الهندوسي وضعف السلطة السياسية المركزية خلال أغلب فترات تاريخ الهند . وعلى الرغم من أن هذا التفسير قد لفت الأنظار إلى العوامل الأخرى التي ربما تكون قد لعبت دوراً هاماً في تدعيم نظام الطائفة ، إلا أنه ( أى التفسير ) يمثل في حد ذاته دعوة إلى إعادة تفسير الهندوكية . والواقع أن نظام الطوائف والطوائف الفرعية يرتبط بشكل مباشر بنظام الفارنا ، ذلك النظام الذي يمثل - لما يقول شرنفاس - إطاراً مرجعياً للهند بأسرها ، يستطيع أن يضم آلاف الطوائف الفرعية في وقت واحد ، في الوقت الذي يعبر عن تدرج مقبول للقيم والهيبة . ويدعو أن الضربة التي أقامها بانيكار بين تأثير الدين وتأثير القانون لم تعد تحتل نفس المكانة التي احتلتها في بداية الأمر ، ذلك لأن القانون الهندوسي التقليدي يخضع إلى حد كبير للأفكار الدينية . فأفكار الكارما والدهارما والتجاسة وجدت بشكل واضح في كل من الفكر الديني والقانوني ، وأنهما قد شكلا منجماً بعد - من غير شك - قوة أساسية مدعمة لنظام الطائفة .

ونستطيع أن نستنتج مما سبق أن تفسير نظام الطائفة لا بد وأن يتضمن الإشارة إلى النظرية العامة في التدرج الاجتماعي وإلى السمات المميزة للديانة الهندوكية ، كما لا بد وأن يشير - ما أمكنه ذلك - إلى تفتت المجتمع الهندي وتدعيم الاقتصاد التقليدي . ويجب أن نختبر هذا التفسير بإجراء دراسات عن تأثير التغيرات الاقتصادية والسياسية البعيدة المدى على نظام الطائفة . والواقع أن عدد الدراسات التي أجريت في هذا المجال لا يزال محدوداً للغاية . فالدراسات الأميريقية التي أجريت خلال العقد الأخير لم تهتم إلا بتقديم معرفة دقيقة حول نظام الطائفة التقليدي<sup>(١٤)</sup> ، فضلاً عن أن أغلبها قد أجرى على مناطق ريفية حيث نجد تأثير التغيرات الاقتصادية والسياسية ضعيفاً ، وإن كان ذلك لم يمنع بعض الدراسات من تسجيل بعض التغيرات الهامة في هذه المناطق . ومن هذه التغيرات أن الثروة والتعليم قد أصبحا في متناول أيدي كل من أفراد الطوائف الدنيا والعليا وإن تباينت فرص الحصول عليهما . ولقد أوضح ديوب S.C. Dube كيف أن ذلك

( ١٤ ) وهذا ما يبدو واضحاً في استعراض رافع للدراسات الحديثة انظر :

M.N. Srinivas, Y.B. Damle, S. Shanani and A. Beteille : "Caste", current Sociology, VIII (3) 1939.

قد أثر على مجتمع القرية<sup>(١٥)</sup>، بحيث أصبح كل من الثروة والتعليم والخصائص الشخصية يحدد هيئة القرد وقوته بغض النظر عن عضويته في طائفة ديا . غير أن هذه التغيرات صلت عن قوى خارجية ولم تستطع تهديد النظام القديم تهديداً سافراً . وفي هذا المجال يقول ديوب : .. أن سطوة النظام التقليدي لا تزال قوية . فعلى الناس الذين ينتمون إلى طوائف ديا والذين ينتمون إلى أصول متواضعة أن يتصرفوا بلباقة إذا ما كانوا يسعون إلى تدعيم تأثيرهم وأهميتهم في المجتمع المحلي ٩ . وإلى ذلك أيضاً انتهى بيلى F.G. Bailey في دراسة له على قرية هندية<sup>(١٦)</sup> : حيث أوضح كيف أن الحدود الممتدة للاقتصاد والنظام الحكومي قد أدت إلى ظهور تغيرات . فبنمو التجارة واقتصاد النقود لم تعد الأرض هي المصدر الأساسي للثروة . ولقد عملت الطوائف الدنيا إلى جمع الثروة بممارسة التجارة ، ثم استغلال هذه الثروة في شراء الأرض واكتساب مزيد من الهيبة والقوة . كذلك أدى اتساع نطاق الحكومة والإدارة إلى تغير في ميزان القوة . فالطوائف الدنيا في القرية أحست بقدر كبير من الحماية والخصانة ، لأنها استطاعت أن ترفع دعاواها وشكاواها إلى الموظفين العموميين والأجهزة الإدارية القائمة خارج القرية . ومع ذلك نجد بيلى يخلص إلى أن الطائفة في القرية قد ظلت قوية لأنها شكلت عائقاً حال دون حدوث حراك اجتماعي ، فضلاً عن أن مظاهرها الطقوسية قد دعمت التدرج الطائفي التقليدي في القرية .

ومن المتوقع بعد ذلك أن تكون التغيرات التي طرأت على الطائفة في المناطق الحضرية أشد وأوضح من تلك التي طرأت عليها في المناطق الريفية ، ذلك لأن التغير الاقتصادي أكثر شدة وعمقا في المناطق الأولى ، فضلاً عن أن حياة المدينة تتيح فرص تحقيق حراك اجتماعي وتمثل مجالا خصباً لملائمة التغير . والواقع أن مجموعة الدراسات التي تناولت الطائفة في المناطق الحضرية والصناعية لا يمكننا — للأسف — من تحديد مبلغ تأثير النشاطات الجديدة والروابط والاندماجات على الطائفة . فلقد عرض كاباديا بعض البيانات التي تتناول مدى شيوع عاطفة الطائفة في دراسة له على عدد من المدرسين في ولاية بومباي<sup>(١٧)</sup> ، حيث

S. C. Dube, Indian Village (1935).

(١٥)

F. G. Bailey, Caste and the Economic Frontier (1957).

(١٦)

K. M. Kapadia, "Changing patterns of Hindu marriage and family", Sociological Bulletin (Bombay), III (1) March 1954.

(١٧)

أوضح أنه بينما كانت نسبة عالية من المدوسين تفضل التزاوج بين الطوائف حتى ولو بالنسبة لأطفالهم - إلا أن هناك في الواقع هيئات ومؤسسات عديدة تدعم عاطفة الطائفة وتشجع على التمسك بالتزاوج من داخلها . كذلك أوضح كاباديا مدى شيوع منظمات وهيئات خيرية تخدم الطائفة ، وكيف أن الطوائف تصدر مجلات دورية وتقوم بتنظيم الوظائف الاجتماعية . ومن النتائج الهامة التي توصل إليها الباحث أن ثلث المدوسين الذين درسهم يواظبون على قراءة المجلات الصادرة عن طوائفهم وأنهم يرغبون - باستمرار في المشاركة في النشاطات الاجتماعية التي تشرف عليها طوائفهم . ولقد استنتج كاباديا من ذلك أن ٤٢٪ من أفراد عينته لديهم شعوراً طائفيّاً قوياً .

ولقد أدت ندرة الدراسات التي أجريت في المناطق الحضرية إلى استمرار الخلاف حول مدى قوة أو ضعف نظام الطائفة في المجتمع الهندي ككل . فكثير من علماء الاجتماع يذهبون إلى أن روابط الطائفة قد نمت نمواً سريعاً وعلى الأخص في المدن . ولقد كتب شرفاس يقول : هناك دلائل قوية تشير إلى أن الوعي الطائفي قد ازداد في الهند الحديثة . وآية ذلك ما لوحظ من اهتمام الطوائف بإقامة بنوك وفنادق وتعاونيات وجمعيات خيرية وصلات الاحتفالات الزواج ومجلات خاصة بها في المدن الهندية<sup>(١٨)</sup> . أما تأثير الطائفة على السياسة في الهند فلا يزال موضع خلاف وحلل ، وإن كان ذلك لا يمنع من القول بأن هذا التأثير يختلف من منطقة لأخرى . وليس هناك من شك في أن الطوائف تلعب دوراً هاماً بوصفها منظمات انتخابية ، وبوصفها أيضاً هيئات لجمع الأصوات . إلا أن الدراسات الاميريكية كشفت عن أن الطوائف المحلية غالباً ما تختلف حول القضايا السياسية ، وأن هناك اعتبارات كثيرة أخرى تؤثر على تحالفها أو تماسكها السياسي<sup>(١٩)</sup> وفي مجال التعليم وفرص الحراك المهني ، نجد أن الطائفة تمارس ضغطاً واضحاً . فالتعليم العالي يكاد يكون مقصوراً على الطوائف العليا<sup>(٢٠)</sup> .

وفضلاً عن ذلك كله هناك مناقشات عامة حول الآثار التي أحدثتها كل من التشريع

M.N. Srinivas, "The Indian Road to Equality", *Economic Weekly*, August 20, (١٨) 1960.

See above, p. 150.

(١٩)

See B.V. Shah, "Inequality of Educational Opportunities", *Economic Weekly*, August 20, 1960.

(٢٠)

والديمقراطية السياسية والتصنيع على نظام الطائفة . فمن الواضح أن التمييز الطائفي الصريح في طريقة الآن إلى الزوال ، وإن أوضاع الكادحين في تحسن مستمر . ولكن ذلك لا يلغى شكناً في قدرة العوامل السالفة الذكر على إضعاف الوعي أو التحالف الطائفي . وربما أمكن القول أن الوقت لم يحن بعد لكي تمارس هذه العوامل تأثيرها على نظام الطائفة . فالتصنيع - على وجه الخصوص - لم يتقدم بعد إلى الدرجة التي يستطيع من خلالها ممارسة تأثير حاسم في هذا المجال . والواقع أن آثار التصنيع تعد من المسائل التي يصعب التنبؤ بها تنبؤاً دقيقاً . ففي الأقطار الأوروبية التي أدخلت بالتصنيع منذ القرن التاسع عشر ، لم يخضع العمال الصناعيين الجدد لأية روابط تقليدية وثيقة كالطائفة والأسرة المشتركة ، ومن ثم لم يجدوا ما يعوقهم عن تشكيل روابط اقتصادية وسياسية من النمط الحديث . كذلك لم يخضع كل من العمال وأصحاب المشروعات لتأثير الأديان التقليدية . ولقد أهتم بعض الدارسين بتناول العلاقة بين التصنيع والتغيرات التي طرأت على الطائفة (وكنك الأسرة المشتركة) في الهند ، مما تطلب بحثاً جديدة تهتم بالمناطق الحضرية أكثر من اهتمامها بالمناطق الريفية ، وتركز على الجماعات المهنية الهامة في المجتمع الصناعي الحديث أكثر من تركيزها على المهن الطائفية التقليدية . ولقد أشار شرفاس في مسحه المشار إليها آنفاً<sup>(١)</sup> إلى عدد من الميادين المحددة التي تتطلب مزيداً من البحوث مثل : العلاقة المتبادلة بين الطائفة والطبقة ، والعلاقة بين كل من الطائفة والطبقة والإقامة الريفية - الحضرية من ناحية ، والإفادة من التسهيلات التعليمية من ناحية أخرى ، ودور الطائفة والطبقة في التنظيمات البيروقراطية ، والدور الذي تلعبه الطائفة في نقابات العمال والحياة السياسية بمستوياتها المختلفة ، وتحضر طوائف معينة في أجزاء مختلفة من الهند ، والعلاقة بين الطائفة والتنمية الاقتصادية ، والطوائف ، الأساسية في أجزاء من الهند ، ودور أفكار الطهارة والنجاسة في الطوائف التي تقع في شمال الهند وجنوبها . ومن الضروري أن نضيف إلى ذلك أن الأفكار الدينية التي تدعم نظام الطائفة تستحق مزيداً من الدراسة والتحليل . والواقع أننا لا نجد حتى الآن سوى عددًا محدوداً من الدراسات الأميركية عن الدين في الهند الحديثة ، على الرغم من أن هذا الموضوع يعد من أكثر الموضوعات أهمية وحوية .

ولقد رأينا كيف أنه لا يزال هناك خلافاً حول مبلغ قوة الطائفة وميلها نحو التغير . وتفسير ذلك كامن في ندرة التراث وعدم وضوح مضمونه . ومهما قيل حول قوة الطوائف ذاتها ومدى ارتباط الأفراد بطوائفهم ، إلا أن الحقيقة البارزة والحامة في هذا المجال هي أن نظام الطائفة التقليدي قد تغير تغيراً عميقاً<sup>(٢٢)</sup> . ففي هذا النظام أصبح لكل طائفة مكانة مكتسبة بمقتضاها تتعاون مع الطوائف الأخرى في ظل اقتصاد تقليدي وطقوس معينة . ولا شك أن هناك دائماً قدرًا من المنافسة بين الطوائف ، كما أن هناك تغيرات دائمة تطرأ على هيئة الطوائف ووضعها في التسلسل الطائفي . وليس هناك من شك في أن هذه المنافسة عامة ومطلقة . وتشهد الهند الآن روابط طائفية حديثة تنافس من أجل الحصول على الثروة والقرص التعليمية والهبة الاجتماعية ، بشكل يشير إلى أن ثمة مجتمعاً مفتوحاً في طريقه الآن إلى الوجود . وتمثل هذه الروابط في الواقع « جماعات مصالح » ماثلة لجماعات المصالح التي تشهدها أقطار العالم الغربي . . وإذا ما استعرنا مفاهيم تونيز Tomies أمكن القول أن هذه الجماعات تشكل « روابط » محددة ، بينما تشكل الجماعات الطائفة التقليدية « مجتمعات محلية » ذات كيان قائم بذاته . وإذا كان من السهل علينا إدراك أن هذه الجماعات يجب أن تنمو في ظل الطوائف التقليدية ، إلا أنه من السهل علينا أيضاً إدراك مدى تعارضها مع نظام الطائفة ، ذلك التعارض الذي أدى بالفعل إلى ظهور جماعات علمانية ككتابات العمال والروابط المهنية والطبقات الاجتماعية .

### الطبقة الاجتماعية والمكانة الاجتماعية :

تختلف الطبقة الاجتماعية اختلافاً شديداً عن أشكال التدرج الأخرى التي أشرنا إليها . فالطبقات الاجتماعية هي في حقيقة الأمر جماعات ( لا تخضع لتحديد قانوني أو ديني ) ، وهي مفتوحة نسبياً وليست مقفلة . وعلى الرغم من وضوح الأساس الاقتصادي للطبقات ، إلا أنها أكبر من كونها جماعات اقتصادية . وخير مثال على الطبقات تلك الجماعات المتميزة التي نمت منذ القرن السابع عشر في المجتمعات الصناعية . وتنشأ مشكلات عديدة عند محاولة تحديد عدد الطبقات الاجتماعية أو تحديد حجم العضوية

فيها . ومع ذلك فأغلب علماء الاجتماع يوافقون على وجود طبقة عليا ( تتألف من مالكي الجانب الأكبر من المصادر الاقتصادية المجتمع ) ، وطبقة عاملة ( تتألف من المأجورين في الصناعة ) ، وطبقة وسطى أو طبقات وسطى ( وهي جماعة كبيرة الحجم تضم ، الفراغ الذي يفصل بين الطبقتين العليا والعاملة ، وإن كانت تشمل بصفة خاصة ، الموظفين وأصحاب المهن الحرة ) . وفي بعض المجتمعات يمكننا أن نجد طبقة رابعة هي طبقة المزارعين .

ولقد بدأ الخلاف بين علماء الاجتماع حول قضايا محددة أهمها ؛ تماسك الطبقات المختلفة ، ودورها في المجتمع ومستقبلها . وسوف تناقش هذه القضايا بعد ذلك بشيء من التفصيل عند معالجتنا لبعض نظريات التدرج الاجتماعي . على أن الشيء الجدير بالذكر هنا هو أن هناك دراسات عديدة تناولت الطبقات المختلفة وعلى الأخص الطبقة الوسطى . أما فيما يتعلق بالطبقة العاملة فقد ظهر مؤلف كلاسيكي لبريفس G. Briefs بعنوان البروليتاريا\* انطلق فيها من التعريف الماركسي ثم وسع نطاقه لكي يميز بوضوح بين الطبقة العاملة وطبقة ذوى الياقة البيضاء الوسطى . ومن الدراسات العامة التي تناولت الطبقة الوسطى دراسة رايت ميلز Mills عن ذوى الياقة البيضاء\*\* ودراسة لويس Lewis ومود Maude بعنوان الطبقات الوسطى الانجليزية\*\*\* . وفضلا عن ذلك هناك دراسات عديدة تناولت جماعات محددة داخل الطبقات الوسطى على والأخص جماعة ذوى المهن الحرة . ومن الطبيعي أن تكون دراسة الطبقة العليا أكبر سهولة ويسرا ، لذلك نجد الدراسات السوسولوجية التي اهتمت بهذه الطبقة تتحول من الاعتماد على التحليل النظري والتاريخي للصفوات إلى الاعتماد على البيانات الإحصائية المتعلقة بالملكية ، والحياسة ، واللحل ، والامتيازات التعليمية . . الخ (٢٣) .

وتتخذ صورة التدرج الاجتماعي في المجتمعات الصناعية شكلا معقداً بسبب وجود جماعات المكانة status groups فضلا عن الطبقات الاجتماعية . ولقد

The Proletariat. \*

White Collar. \*\*

The English Middle Classes. \*\*\*

( ٢٣ ) من الدراسات الحديثة في هذا المجال رايت ميلز أنظر : C. Wright Mills, The Power Elite.

كان ماكس فيبر أول من ميز تمييزاً دقيقاً بين الاثنين ودرس علاقتهما المتبادلة . ويقول فيبر في هذا الصدد : « يمكننا - مع شيء من التبسيط - القول بأن «الطبقات» تتخذ طابعاً تدريجياً طبقاً لعلاقتها بالانتاج والحصول على السلع ، وأن «جماعات المكانة» تتخذ طابعاً تدريجياً طبقاً لأسس استهلاكها للسلع كما يعبر عنها «أسلوب حياتها» الخاص»<sup>(٢٤)</sup> . وبالإضافة إلى فيبر تناول عدد من الكتاب المحدثين وعلى الأخص مارشال T.H. Marshall فكرة المكانة الاجتماعية بشيء من التحليل . ففي أحد مقالاته حول هذا الموضوع<sup>(٢٥)</sup> ، درس العوامل التي تؤدي إلى ظهور فروق في المكانة فضلاً عن الفروق بين أنماط المكانات المختلفة . وفي مقال أحدث ناقش التغيرات التي طرأت على التدرج الاجتماعي في المجتمعات الرأسمالية ، ذاهباً إلى أن ثمة تحولاً من التنظيم القائم على الطبقة إلى التنظيم القائم على المكانة . ويتبعه فان ثمة تحولاً من الجماعات المتعددة الروابط التي لا أبعاد لها إلى الجماعات ذات الأبعاد الحالية من الروابط<sup>(٢٦)</sup> .

ويذكر التراث بدراسات اميريكية عديدة حاولت تحليل جماعات المكانة في ضوء التباين المنهجي ، كما يزر بحث حديثة تناولت التدرج الاجتماعي والحراك الاجتماعي في ضوء مقاييس المهنية<sup>(٢٧)</sup> . والواقع أن اهتمام علم الاجتماع الحديث بدراسة المكانة الاجتماعية والحراك يعكس أمامنا عدداً من المؤثرات . فالحاجة إلى البحث شجعت على الاستعانة بالمقاييس المهنية طالما أنها أثبتت قدرتها على تصميم البحوث وإجرائها . ولقد كان لسيطرة علم الاجتماع الأمريكي وشيوعه تأثيراً هاماً في هذا المجال .

Max Weber, "Class, Status, Party", in From Max Weber (ed. H. Gerth and C.W. Mills). (٢٤)

"The Nature and Determinants of Social Status", Year Book of Education, London (٢٥) 1953.

"General Survey of Changes in Social Stratification in the Twentieth Century", (٢٦) Transactions of the Third World Congress of Sociology, Vol. III, pp. 1 - 17.

(٢٧) والدراسة الراكدة في هذا المجال هي :

D.V. Glass (ed.), Social Mobility in Britain (London 1954).

ولقد أدى هذا البحث إلى ظهور بحوث مماثلة في مجتمعات أخرى انظر على سبيل المثال :

Modern Japanese Society : Its Class Structure, by the Research Committee, Japan Sociological Society (Tokyo, 1958) (In Japanese, With an English Summary).

ففى الولايات المتحدة الأمريكية - حيث نجدها تنفرد دون المجتمعات الصناعية الغربية بعدم وجود تقاليد قوية للتنظيم الطبقي أو صراع إيديولوجى - نجد علماء الاجتماع ، يهتمون بتحليل التدرج الاجتماعى المرتبط بالجوانب المميزة للمجتمع الأمريكى مثل المكانة والحراك . بيد أن علماء الاجتماع الأمريكين لم يفتنوا إلى تفرد المجتمع الأمريكى ببعض الظواهر ؛ لذلك نجد بعضهم يخلط - عن وعى أو غير وعى - بين المكانة والطبقة<sup>(٢٨)</sup> ، بينما يحاول البعض الآخر تحليل التدرج الاجتماعى فى كل المجتمعات فى ضوء النموذج الأمريكى<sup>(٢٩)</sup> .

وهناك مؤثر ثالث هو التغيرات الفعلية التى حدثت فى المجتمعات الغربية ، والناجمة عن محاولات الحد من الترويق الطبقي والصراعات الطبقيّة . ولا يمكن لعملية التغير هذه أن تنضج وتجلو أماناً إلا إذا فصلنا أولاً ظواهر الطبقة عن ظواهر المكانة وحللتنا علاقاتهما المتبادلة . ولقد ناقشت هذه المشكلة فى موضع آخر وانتهيت إلى أن التسلسل الاجتماعى فى المجتمعات الغربية قد أصبح لا يعتمد فى تشكيله على الطبقات الاجتماعية قدر الاجتماعية قدر اعتماده على جماعات المكانة . والفرق اذن واضح تماماً بين تدرج جماعات منظمة صغيرة الحجم قائمة - إلى حد ما - على أساس اقتصادى تصنف علاقات أفرادها نحو بعضهم بالعداوة ، وتدرج جماعات عديدة يمكن وصفها - بدقة بأنها مجموعات أفراد ذات مكانات اجتماعية متساوية تستند إلى تماثل ليس اقتصادياً بالضرورة ، وتقوم بين أفرادها علاقات ليست عدائية أساساً ولكنها تنافسية فى جانب منها . وحينما تسعى طبقات معينة إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية على حساب بقية المجتمع ، فإن المجتمعات الديمقراطية تتحرك دائماً لتتخذ شكل جماعات أقل وضوحاً وتحديدًا بحيث تختفى مصالحها الجماعية المحدودة<sup>(٣٠)</sup> . ولقد ظهرت هذه التغيرات نتيجة لزيادة المستمرة للدخل القومى ، والنمو الذى طرأ على المهن الإدارية ومهن الباقية البيضاء ، والحراك الاجتماعى ، وإعادة توزيع الثروة والدخل ، والمساواة المتزايدة فى القرض التعليمية .

E.J.W. Lloyd Warner and P.S. Lant. The Social Life of a Modern Community (٢٨)  
and The Status System of a modern Community (New Haven 1942).

See below, p. 196.

(٢٩)

T.B. Bottomore, Classes in Modern Society (London 1955).

(٣٠)

والواقع أن تحليل التدرج الإجتماعى فى المجتمعات الرأسمالية الغربية المعاصرة يعد من الأمور المعقدة والصعبة . وربما انطبق ذلك - وبدرجة أكبر - على التدرج الإجتماعى السائد فى النمط الثانى من المجتمعات الصناعية الحديثة الذى يعبر عنه بوضوح الاتحاد السوفيتى ودول الديمقراطية الشعبية عموماً . والعقبة الأساسية التى تحول دون دراسة التدرج الإجتماعى فى هذه المجتمعات هى عدم توافر البيانات المتعلقة بتوزيع الدخل والفرص التعليمية والاتجاهات والمواقف الجماعية نظراً لقلة البحوث السوسيولوجية التى تجرى فى هذه المجتمعات<sup>(٣١)</sup> . وفضلاً عن ذلك نجد فى هذه المجتمعات محاولات متعددة لإخفاء الواقع وعلى الأخص خلال فترة الثورة الأيديولوجية . فلقد أعلن الماركسيون المتمتون أن الطبقات الإجتماعية - أو على الأقل التسلسل الطبقي - قد تلاشت فى المجتمعات التى اقتضت اثر النموذج السوفيتى بتلاشى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . أما نقاد الماركسية فيذهبون إلى أن هذه المجتمعات لا تزال تشهد تبايناً اقتصادياً شديداً وامتيازات اقتصادية واحتكار الصفوة الصغيرة للسلطة السياسية ، فضلاً عن الخصائص والعناصر الأخرى التى تشكل معاً نمط التدرج الاجتماعى ، ولقد دار حوار نظرى طويل حول العلاقة بين البناء الطبقي والقوة السياسية على نحو ما أشرنا إليه باختصار فى فصل سابق<sup>(٣٢)</sup> ، وعلى نحو ما نشير إليه مرة أخرى فيما بعد . ومن خلال هذا الحوار يبدو واضحاً أن التصور الكلاسيكى للطبقة الاجتماعية - سواء فى الكتابات الماركسية أو غير الماركسية - قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة القوة السياسية وعلى الأخص مفهوم « الطبقة الحاكمة » . ولقد أدى هذا الارتباط إلى ظهور خطين مختلفين من التفكير : الأول ماركسى يحاول جعل القوة السياسية مستندة إلى القوة الاقتصادية ، والثانى يعالج الاقتصاد والسياسة بوصفهما نسقين مترابطين قد يشكل أى منهما - فى أوقات مختلفة - أما « الأساس » أو « البناء العلوى » .

وتكشف هذه المشكلات عن شدة الحاجة إلى دراسة التدرج الاجتماعى من منظور جديد يستطيع اجتياز الحلقة المفرغة التى تمر بها . وقد تكون ظواهر الصراع السياسى بمثابة نقطة بداية جديدة فى هذا المجال . فالجماعات الاجتماعية التى تدخل فى مثل

(٣١) ونسئى من ذلك بولندا ويوغوسلافيا اللتان شهدتا اهتماماً بالبحث السويولوجى .

See pp. 158-7.

(٣٢)

هذا الصراع إما أن تكون جماعات صفوة أو طبقات . والواقع أن باريتو Pareto في معالجته « للصفوة الحاكمة » قد استخدم مصطلحي « الطبقة » و « الصفوة » بمعنى واحد . وخلال عرضه لنظريته في « دورة الصفوة » Circulation of elites نجده ينظر إلى فكرة الصراع الطبقي على أنها أخطر الإسهامات التي قدمها ماركس إلى علم الاجتماع . يستخدم علماء الاجتماع المحدثون مصطلح « الصفوة » للإشارة إلى جماعات صغيرة متماسكة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالطبقات الاجتماعية بمعناها التقليدي<sup>(٣٣)</sup> . ولقد قدم ريمون آرون Aron واحدة من أمتع الدراسات التي تناولت العلاقة بين الصفوات والطبقات الاجتماعية<sup>(٣٤)</sup> . ففي هذه الدراسة نجد آرون يحدد المشكلة بأنها علاقة التباين الاجتماعي والتدرج السياسي في المجتمعات الحديثة . ثم ينطلق من ذلك ليبرهن على أن « الغاء الطبقات » ( بالمعنى التقليدي لفكرة الغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ) لن يحل مشكلات التباين الاجتماعي وظهور الصفوات وعدم المساواة في القوة السياسية . والواقع أن الصراع بين جماعات الصفوة والطبقات لا يخلو من فوائد بالنسبة للمجتمعات ، الرأسمالية ، ذلك أنه يحد من قوة الحكام في فترات زمنية معينة .

وإذا ما أردنا تلخيص هذه الدراسة الموجزة قلنا أن الاهتمام الذي كان منصباً خلال القرن التاسع عشر على مشكلات الطبقة الاجتماعية قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالاهتمام بدراسة الديمقراطية والقوة السياسية . بيد أن التحليلات التي ظهرت حول هذا الموضوع قد خلطت بين نوعين من المشكلات إن لم تنطوي هي ذاتها على قدر كبير من التضليل . وفي القرن العشرين نجد علماء الاجتماع وعلى رأسهم ماكس فيبر ومحاولين جاهدين - متأثرين ، تأثيراً قوياً بالأحداث التاريخية التي ظهرت حيث - دراسة القوة السياسية بشكل مباشر ، وتحليل الوسائل التي من خلالها تحصل جماعات الصفوة على التأييد والدعم ، وكشف

Of. G. H. Cole, Studies in Class Structure (London 1955), p. 166.

(٣٣)

« حيث يقول : لا تمتد كل الصفوات إلى أساس اقتصادي ، كما أنها لا تشكل - بالفرو - تمثيلاً طبقياً بالمعنى الدقيق . ولقد أهتم بعض النازيين اهتماماً خاصاً بمسألة تحويل الديمقراطية إلى ديمقراطية في المجتمعات الحديثة وعلى الأغصان المجتمعات الأقدم ، كما أهتم بعض آخر بدراسة العلاقة بين الطبقات وجماعات الصفوة والفرق التي تظهر بزيادة تمهيد البناء الاجتماعي » .

Raymond Aron, "Social structure and the ruling Class". British Journal of Sociology I (1 and 2) March, June, 1950; pp. 1 - 15, 126 - 143. See also his "Classe sociale politique, Classe dirigeante", European Journal of Sociology I (2) 1960.

(٣٤)

صور الكفاح السياسى ، وإظهار مدى القدرة على امتلاك القوة أو الفشل فى ذلك ، وتحليل الظروف التى تتحكم - أو لا تتحكم - فى قوة الصفوة . وفى هذه الدراسات جميعها كانت الطبقة الاجتماعية مجرد عنصر فى الموقف ، وإن كانت عنصراً هاماً . وفى نفس الوقت اتسع نطاق دراسة التباين الاجتماعى والتدرج الاجتماعى ليشمل ظاهرى المكانة الاجتماعية والحراك الاجتماعى ، التين وإن كانتا ترتبطان بالقوة السياسية ارتباطاً غير مباشر ، إلا أنهما يحتلان أهمية خاصة من زوايا أخرى .

### نظريات التدرج الاجتماعى :

هناك محاولتان أساسيتان لصياغة نظرية عامة فى التدرج الاجتماعى ، يمثل الأولى كارل ماركس ، ويمثل الثانية علماء الاجتماع الوظيفيين . والخطوط الأساسية للنظرية الماركسية معروفة تماماً ، على الرغم من أن ماركس والمفكرية الماركسيين الذين أتوا من بعده لم يصوغوها صياغة منظمة<sup>(٣٥)</sup> . والطبقات الاجتماعية - طبقاً لهذه النظرية - تتحدد بعلاقتها بوسائل الإنتاج ( الملكية أو اللاملكية ) . ولقد أصبحت هذه القضية أساس النظرية الماركسية التى ترى فى كل مجتمع طبقتين متصارعتين<sup>(٣٦)</sup> . وتتوقف طبيعة الطبقات

( ٣٥ ) تلك النظرية الماركسية تعاقب من محوض ميتافيزيقى . ولقد ظهر ذلك بجملة فى الفصل الذى عقده

بورخارين Bukharin من الطبقات الاجتماعية انظر :

N. Bukharin's Historical Materialism (English trans. London 1926).

على الرغم من أن هذا المؤلف يقدم لنا عرضاً متكاملاً . ويبدو هذا التوضيح المبتذليزمنى واضحاً أيضاً فى أحد

المؤلفات الأساسية التى تعبر عن الفكر الماركسى اللاحق انظر :

G. Lucka, Geschichte und Klassenbewusstsein (Vienna 1923).

( ٣٦ ) فى أغلب كتابات ماركس العلمية نجدته يحلل نظام الطبقة فى ضوء تصوره لجوهر طبيعتين أساسيتين ، وإن كانا نجدته يقدم نموذجاً تحليلياً يقوم على ثلاث طبقات . ولقد استعان ماركس بهذا النموذج بطريقة عرضية وبعيد الأخص فى الفصل الختامي - الذى لم يكمله - من مؤلفه رأس المال ( المجلد الثالث ) الذى بدأ فيه معالجة المباشرة للطبقة . والواقع أن ماركس قد قدم نموذجين مختلفين يتألف كل منهما من ثلاث طبقات : الأول ( يوجد فى الفصل السالف الذكر ) الذى أشار فيه إلى ثلاث طبقات تتألف من الرأسماليين ، وبنوك الأرض ، والمأجورين . ويلهيه ماركس إلى أن هذه الطبقات الثلاثة تمثل الطبقات الأساسية فى المجتمع الحديث ( ومثل هذا التصور مأخوذ مباشرة من الاقتصاد السياسى الذى يقدم عوامل الإنتاج إلى ثلاثة ) . أما فى النموذج الثانى فنجد ماركس يقيم تفرقة بين بين الرأسماليين الذين يملكون وسائل الإنتاج ويستخدمون العمل المأجور ، والطريقة الوسطى ( أو البرجوازية الصغيرة ) التى تملك وسائل الإنتاج ولكنها تسهم أيضاً بقوة عملها ، وأخيراً المأجورين : دراسة رائعة تناولت -

على شكل الإنتاج الذى يتوقف بدوره على مستوى التكنولوجيا فى المجتمعات المختلفة . ولقد اهتم ماركس — كما يقول شومبيتر — اهتماماً خاصاً بتطور الطبقات . ونستطيع ، أن نضيف إلى ما قاله شومبيتر أن ماركس اهتم أيضاً بدراسة دور هذه الطبقات فى أحداث التغيرات الاجتماعية والسياسية . فدراسته الامبريقية تناولت نشأة البرجوازية ورسوخ الرأسمالية ، كما تناولت تشكل البروليتاريا ونموها كطبقة فى المجتمع الرأسمالى . ولقد درس ماركس البروليتاريا بوصفها «طبقة فى حد ذاتها» ، أى بوصفها جماعة من الأفراد يشركون فى موقف اقتصادى واحد ، ثم حاول الكشف عن كيفية تحولها حتى أصبحت «طبقة لذاتها» . بعبارة أخرى حاول ماركس الكشف عن كيفية وعى أفراد هذه الطبقة بمصالحهم المشتركة . وفى مؤلفيه يؤس الفلسفة *Poverty of Philosophy* ورأس المال *Capital* نجده يحلل الظروف الملائمة لنمو الوعى الطبقي وتركز الصناعة وتطور وسائل الاتصال وزيادة القوة الاقتصادية والاجتماعية بين البرجوازية والطبقة العاملة ، وازدياد تماسك وتجانس الطبقة العاملة نتيجة لتلاشى الحرف الماهرة ... إلخ .

والمؤكد أن ما كس كان واعياً كل الوعى بأن التباين الاجتماعى قد أدى إلى ظهور جماعات أخرى كثيرة — غير الطبقتين الأساسيتين<sup>(٣٧)</sup> — ذات مصالح متعارضة ، وإن لم يدرس — بعمق — المشكلات التى واجهتها نظريته عندما أفسح المجال لوجود هذه الجماعات . ونستطيع أن نعزو اهماله لهذه المشكلات إلى عوامل عديدة : أولاً نظريته

= هذه الصور المختلفة للطبقة الاجتماعية انظر :

S. Osowski, Les différents aspects de la classe sociale chez Marx, Cahiers internationaux de sociologie, XXIV, 1958, pp. 65 - 79.

(٣٧) ولما ما يبدو واضحاً فى كتاباته السياسية على وجه الخصوص . انظر على سبيل المثال :

The Class Struggle in France (1850), The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte (1852).

سواء نجدده يميز بين عشر جماعات أساسية تمد أطرافاً فى الصراع السياسى . كذلك نجد ماركس يعترف فى موضع آخر بالأهمية المتزايدة للطبقات الوسطى ( بما فى ذلك الطبقات الوسطى الجديدة ) . فهو يقول فى مؤلفه فائض القيمة *Theories of Surplus value* : « لقد فات على ريكاردو Ricardo الإشارة إلى الزيادة المستمرة فى إحداد الطبقات الوسطى ... تلك الطبقات التى تقع فى ميق وسط بين العمال من جانب والرأسماليين وبلاك الأرض من الجانب الآخر. والواقع أن هذه الطبقات الوسطى تلى بكل نقلها على الطبقة العاملة فى الوقت الذى تلهم فيه أمن الطبقة العليا وقتياً » .

إلى علاقة الفرد بالملكية بوصفها العامل الحاسم في تحديد الفعل الاجتماعي . ولقد أيداه في ذلك الطابع الواقعي للصراعات الاجتماعية والسياسية المعاصرة . وثاني هذه العوامل تأثيره الشديد بالتصور الفلسفي ( الذي أخذه عن هيجل ) للتطور ، الذي يفسره بأنها نتاج للتناقض والعداوة بين أطراف متعارضة . وثالث هذه العوامل أن تحليله للنظام الطبقي القائم قد اختلط بتعهده السياسي بضرورة تحقق مجتمع لا طبقي . وأغلب الظن أن هذه العوامل الثلاث هي التي تسببت في إهمال ماركس للمشكلات السالفة الذكر ، وإن كنا — مع ذلك — نمنح العامل الأول أهمية خاصة في حدوث الإهمال . والواقع أن نظرية ماركس في الطبقة قد انطوت — ولا تزال — على قيمة تفسيرية عظيمة في معالجة الصراعات الاجتماعية والسياسية . ولا يجب أن ننظر إلى تصوره للطبقات الاجتماعية على أنه مجرد وصف للسمات والخصائص الاقتصادية التي تميز جماعات معينة من الأفراد ، أنه تصور يعبر عن موقف محدد من الملكية ، موقف يشكل أساساً لاحتياح صبور أنماط معينة من الأفعال الاجتماعية وعلى الأخص السياسية منها . وحينما حاول ماركس في تفسير آراء ماركس اتخاذ اتجاهات تمكن من خلاله توجيه انتقادات للنظرية الماركسية . ويتضح ذلك على وجه الخصوص فيما ذهب إليه من أن « الطبقة لا تشكل لا بذاتها مجتمعا » ، وأن المواقف الطبقيّة تتحدد من خلال الفعل الجمعي . وتتوقف الدرجة التي تصبح بمقتضاها الطبقة مجتمعا على عوامل منها : مدى تكامل أو تفكك أفرادها ، والطابع العام للمجتمع ككل وعلاقته بالجماعات الاجتماعية والطبقات الأخرى . ولقد قدم ماركس عدداً من التنبؤات المحددة حول مستقبل تطور المجتمع الرأسمالي . وفي ضوء هذه التنبؤات توقع ماركس زيادة ونمو مجتمع الطبقة العاملة . ويكشف التاريخ عن عدم تحقق بعض تنبؤات ماركس . فالطبقة العاملة في المجتمعات الصناعية المتقدمة فشلت في تحقيق النمو الذي كان ماركس قد تنبأ به .

وهناك انتقاد عام يوجه إلى النظرية الماركسية مؤداه : أنه إذا كانت هذه النظرية قد أثبتت قدرتها الفائقة على تحليل الصراعات الاجتماعية والسياسية في المجتمعات الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة ، إلا أن قدرتها هذه تضعف إلى حد كبير إذا ما أريد الاستعانة بها في تحليل ظواهر معينة في مجتمعات أخرى . وإذا كانت هذه النظرية تزعم لنفسها صديقاً عاماً ، فإنها ستواجه — بالتأكيد — مشكلات عند محاولة تطبيقها على أشكال معينة

من التدرج الاجتماعي كما هو الحال في نظام الطاقة الهندي ، فضلا عن أن قوتها التفسيرية في حالات أخرى كثيرة تكاد تخفى تماما نظرا لتأكيدها الدائم لفكرة الطبقة الاجتماعية بوصفها الأساس الوحيد للفعل السياسي<sup>(٢٨)</sup> .

أما النظرية الوظيفية في التدرج الاجتماعي فتنتقل عموما من القضايا العامة التي يقوم عليها الاتجاه الوطني والتي ناقشناها في موضع سابق . ولقد عبر كنجزلي دافيز Davi و Moore<sup>(٢٩)</sup> عن عناصر هذه النظرية بشكل موجز وواضح على النحو التالي :

« انطلاقا من القضية التي تذهب إلى استحالة وجود مجتمع «لا طبقي» أو غير متدرج، سنحاول تقديم تفسير وظيفي للضرورة العامة التي يفرضها التدرج في أي نسق اجتماعي ... أما الضرورة الوظيفية التي تفسر الوجود العام للتدرج فتمثل . . . المطلب الذي يواجه أي مجتمع يحاول وضع ودفع الأفراد داخل البناء الاجتماعي . . . وعلى ذلك تصبح عدم المساواة الاجتماعية اجراء لا شعوريا من خلاله تضمن المجتمعات أن يشغل الأوضاع الاجتماعية أشخاص على درجة عالية من الكفاءة والتأهيل » :

وباستطاعتنا هنا التغاضي على الأفاضة في تحليل الصعوبات والمشكلات التي يواجهها ويشيرها التحليل الوظيفي<sup>(٣٠)</sup> ، ولكننا — مع ذلك نجد ضرورة للإشارة إلى أن هذه النظرية قد واجهت انتقادات مديدة عديدة . فهي تذهب — كما رأينا — إلى أن التدرج ظاهرة عامة ، بينما لا يمكن التسليم تماما بأن كل مجتمع من المجتمعات نسقا محمدا من المراتب والمكانات المحددة . وهي تزعم أيضا أن المجتمع يستطيع أن يحدد بدقة طبيعة « الأوضاع الاجتماعية الهامة » والأشخاص الأكفاء ، وأن هذين الطرفين مستقلين تماما في كل المجتمعات عن « جماعات المصالح » . فضلا عن ذلك فإن قضايا هذه النظرية قد صيغت في ضوء تدرج الأفراد وترتيبهم ترتيبا طبقيا . ومعنى ذلك أنها ( أي النظرية ) لا تستطيع تفسير وجود الجماعات الاجتماعية المحددة تحديدا واضحا . وما يقال عن هذه الجماعات يقال أيضا عن جماعات المكانة ، والصفوات ، والطبقات . وبالإضافة إلى ذلك كله لم

See above, pp. 153 - 7.

(٢٨)

Kingsley Davis and Wilbert E. Moore, "Some principles of Stratification", (٢٩)  
American Sociological Review, April 1945 (Reprinted in Wilson and Kolb, Sociological Analysis).

See above, pp. 38-40.

(٤٠)

تضع النظرية في اعتبارها وجود أشكال مختلفة للتدرج الاجتماعي والتغيرات المختلفة الى تطراً على هذه الأشكال . وأخيراً تجاهلت النظرية تماماً دور القوة في اقامة وتدعيم أنساق التدرج ، مما كان سبباً في اغفالها للعلاقة بين التدرج الاجتماعي والصراع السياسي .

وإذا كانت النظرية الماركسية قد عكست بوضوح طابع الصراعات الاجتماعية والسياسية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر ، فإن النظرية الوظيفية قد عكست - بنفس الدرجة من الوضوح - الموقف الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لا نجد حركة سياسية للطبقة العاملة ولا أيديولوجية مستقرة خاصة ، في الوقت الذي يسود فيه تدرج اجتماعي يتخذ شكل نسق منظم قائم على جماعات المكانة ، تلك الجماعات التي ترتبط فيها العضوية بقدرات الأفراد . وإذا كانت النظرية الماركسية قد أكدت الصراع بين الجماعات الكبيرة المستقرة والعواطف المجتمعية القوية ، فإن النظرية الوظيفية قد أكدت الوظيفة التكاملية للتدرج الاجتماعي القائمة على جدارة الفرد ومكافأته . وتشبه النظرية الأخيرة في كثير من عناصرها نظرية دوركايم في تقسيم العمل ، خاصة إذا ما استبعدنا الاعتبارات التي أشار إليها دوركايم عند مناقشته للأشكال الشاذة من تقسيم العمل .

والواقع أن أياً من هاتين النظريتين لا يستطيع الزعم بعالميته وقدرته على تفسير كل شيء . فلا زلنا بحاجة إلى نظرية ملائمة تستطيع تفسير أنساق التدرج المختلفة . ويتعين على مثل هذه النظرية أن تتناول التدرج الاجتماعي بوصفه نظاماً نابعا من المجتمع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالملكية وتقسيم العمل ، ويرتبط في نفس الوقت بالحرب والدين . وعلى هذه النظرية أخيراً أن تهتم بتقديم تحليل منظم للعلاقة بين كل من التدرج الاجتماعي والنظم السياسية والظواهر الثقافية .

## قراءات مقترحة

أولاً - البناء الاجتماعي :

١ - مفهوم البناء الاجتماعي :

C. Lévi-Strauss, 'Social Structure' in A. L. Kroeber (ed.) *Anthropology Today* (Chicago, University of Chicago Press, 1953) pp. 524 - 553.

S.F. Nadel, *The Theory of Social Structure* (London, Cohn and West, 1957).

من الدراسات النظرية الدقيقة الهامة التي حاولت توضيح فكرة البناء الاجتماعي

A.R. Radcliffe-Brown, 'On social structure', in *Structure and Function in Primitive Society* (London, Cohen and West, 1952).

٢ - أنماط المجتمعات :

تحتل عملية تصنيف المجتمعات أهمية بارزة في كتابات الرعيل الأول من علماء الاجتماع . وعلى القارئ أن يستوعب التصنيفات المخططة التي قدمها كل من سبنسر ، وماركس ، وثوركايم ، ووينز ، ووين ، وهوبس ، وهي تصنيفات ناقشناها في المتن . ولا نجد في المؤلفات السوسيولوجية الحديثة اهتماماً كبيراً بمشكلة التصنيف ، على الرغم من أننا أشرنا في المتن إلى بعض المؤلفات الهامة في هذا المجال . وللتعرف على محاولات تصنيف المجتمعات يمكن الرجوع إلى الكتابات التالية :

J. Rumney, *Herbert Spencer's Sociology* (London., 1934), Ch. III, 'Types

S.R. Steinmetz, 'Classification des types sociaux et catalogue des Peuples', *L'Année Sociologique* III (1898 - 1899) pp. 43 - 147.

مسح دقيق وشامل لأطر التصنيف المختلفة التي ظهرت حتى الآن ، مع مناقشة نقدية لكيفية الاستعانة بأسس التصنيف .

إذا أراد القارئ الحصول على دراسات تناولت مجتمعات بعينها من وجهة نظر سوسيولوجية واسعة النطاق فيمكنه الرجوع إلى الأعمال التالية :

L.T. Hobhouse, G.C. Wheeler and M. Ginsberg, *The Material Culture and Social Institutions of the Simpler Peoples* (London. 1915).

C.D. Forde, *Habitat, Economy and Society* (London, 1934).

N.D. Fustel de Coulanges, *The Ancient City* (New English edn; New York, Doubleday, 1950).

Marc Bloch, *La société féodale* (2 Vols; Paris, Albin Michel, 1939 - 40).

K.A. Wittfogel, *Oriental Despotism* (New Haven, 1937).

W. Sombart, 'Capitalism'. in *Encyclopaedia of the Social Sciences*.

ليست هناك سوى دراسات سوسيولوجية قليلة للغاية تناولت المجتمع الهندى ككل .  
وهناك تحليل أولى هام للبناء الاجتماعى الهندى قدمه كاريم . انظر :

A.K. Nazmul Karim, *Changing Society in India and Pakistan* (Dacca, Oxford University Press, 1956), Part I.

ونستطيع أن نجد ملامح البناء الاجتماعى الهندى فى مؤلف ويتفجيل انظر :

K.A. Wittfogel, *Oriental Despotism*.

وهناك أيضاً مسح مفيد يتناول المجتمع الهندى الحديث . انظر :

L.S.S. O'Malley, *Modern India and the West* (London, Oxford University Press, 1941), especially Ch. X 'The Social System' and Ch. XVI 'General Survey'.

### ٣ - الثقافة والحضارة :

للتعرف على مفهوم الثقافة انظر :

L.L. Kroeber and C. Kluckhohn, *Culture* (Papers of the Peabody Museum of Harvard. XLVII (1), 1952).

B. Malinowski, 'Culture', in *Encyclopaedia of the Social Sciences. A Scientific Theory of Culture* (Chapel Hill, 1944).

وللتعرف على كيفية استخدام مفهوم الثقافة انظر :

Ruth Benedict, *Patterns of Culture* (London, 1935).

وللإلمام بكيفية استخدام مفهوم الحضارة انظر :

E. Durkheim and M. Mauss, 'Note sur la notion de civilisation' l'année Sociologique XII, 1913.

Centre international de Synthèse, *Civilisation : le mot et l'idée* (Paris, 1930).

Arnold J. Toynbee, *A Study of History*, Vol. I (London, Oxford University Press, 1934) Introduction, C. 'The Comparative study of civilizations'.

## ثانياً - النظم الاقتصادية :

## ١ - مؤلفات عامة :

Max Weber , *Wirtschaft and Gesellschaft* (Tübingen, 1921 - 22) (English trans. of Part, with an introduction by Talcott Parsons. *The Theory of Social and Economic Organization*, New York , 1947).

D.M. Goodfellow, *Principles of Economic Sociology* (London, 1939).

M.J. Herakovits, *Economic Anthropology* (New York, 1952).

الكتابان السابقان يقدمان عرضاً ممتازاً للنظم الاقتصادية في المجتمعات البدائية. وهما يناقشان أيضاً - ويركّزان - العلاقة بين كل من التحليل الاقتصادي والسociولوجي - الأنثروبولوجي .

المؤلفات التالية تناولت النظام الاقتصادي الرأسمالي من وجهة نظر sociولوجية :

J.A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (London, Allen and unwin, 1943) Part II.

Thorstein Veblen, *The Theory of Business Enterprise* (New York, 1904).

John Strachey, *Contemporary Capitalism* (London, Gollancz, 1956)

J.K. Galbraith, *American Capitalism* (London. Hamish Hamilton, 1952).

يستطيع القارئ أن يجد في المؤلفين التاليين تحليلاً للبناء الاقتصادي الهندي :

V. Anstey, *The Economic Development of India* (4th rev. edn., London, Longmans, 1952).

D.R. Gadgil, *Industrial Evolution of India* (London, Oxford University Press, 1944).

## ٢ - قسم العمل :

E. Durkheim. *The Division of Labour in Society* (English trans-Glencoe, The Free Press, 1947).

Georges Friedmann, *Industrial Society* (English trans. Glencoe, The Free Press, 1955).

دراسة عامة تتناول مشكلات العمل الصناعي .

Georges Friedmann, *The Anatomy of Work* (English trans London, Heinemann, 1961).

دراسة أكثر أسبابا تتناول تقسيم العمل في المجتمعات الصناعية الحديثة . وفي الفصل من هذا الكتاب نجد مناقشة لنظرية دوركايم في ضوء الاتجاهات الحديثة . ويضم الكتاب — فضلا عن ذلك — ملحقا احصائيا يحتوى على بيانات عن تقسيم العمل في عدد من المجتمعات الصناعية المتقدمة .

Theodore Caplow, *The Sociology of Work* (Minneapolis. University of Minneapolis Press, 1954).

بعد هذا الكتاب بمثابة مقدمة جيدة للدراسة السوسولوجية لتقسيم العمل ، وللمهن ، والتكنولوجيا .

### ٣ - الملكية :

يمكن للقارئ التعرف — بوجه عام — على الملكية ونظرياتها بالرجوع إلى المؤلفين التاليين :

Charles Gore (Bishop of Oxford) (ed.), *Property : Its Duties and Rights* (London, Macmillan, 1913).

R.H. Lowie, *Social Organization* (London Routledge and Kegan Paul, 1950) Chapter 6 , 'Property'.

وحول توزيع الملكية في المجتمعات الصناعية الحديثة يمكن الرجوع إلى :

R.H. Tawney, *Equality* (4th rev. edn. London. Allen and Unwin, 1952).

G. Wright Mills, *The Power Elite* (New York, Oxford University Press, 1956).

هناك دراسات عديدة تناولت الملكية الصناعية في المجتمعات الرأسمالية . وللدراسة الماركسية الكلاسيكية في هذا المجال هي :

Karl Renner, *The Institutions of Private Law and their Social Functions* (English trans. London, Routledge and Kegan Paul, 1949).

وفي الترجمة الانجليزية لهذا الكتاب نجد مقدمة كتبها كان فروند Korn حيث ناقش التغيرات التي طرأت على الملكية وقوانينها إلا أنه أن نشر كتاب رينيه لأول لأول مرة في سنة ١٩٠٤ . وهناك دراسة رائدة في هذا المجال تناولت الشركات التجارية الحديثة . أنظر :

A.A. Berle and G.C. Means, *The Modern Corporation and Private Property* (New York, 1933).

وبالإضافة إلى ذلك هناك دراسة أحدث تناولت ملكية المشروعات الصناعية وإدارتها.

انظر :

P. Sargant Florence. *The logic of British and American Industry* (London, 1953).

#### ٤ - المشروعات الصناعية والعلاقات الصناعية :

تعد دراسة التون مايو من الدراسات الكلاسيكية التي تركت تأثيراً بالغاً . انظر :

Elton Mayo, *The Human Problems of an Industrial Civilization* (New York, 1953).

Wilbert E. Moore, *Industrial Relations and the Social Order* (rev. edn. New York, Macmillan, 1951).

دراسة بالغة الأهمية تتناول التنظيم الاجتماعي للمشروعات الصناعية مع معالجة للعلاقات الصناعية من منظور واسع .

A. Flanders and H. Clegg (ed.) *The System of Industrial Relations in Great Britain : Its History, Law and Institutions* (Oxford, Blackwell, 1954).

مجموعة مقالات ترونا بنظرة عامة من العلاقات الصناعية في بريطانيا .

#### ثالثاً - التنظيم السياسي :

##### ١ - أخطاء النسق السياسي :

ليس هناك - لسوء الحظ - سوى دراسات قليلة تناولت الأنساق السياسية . وإذا ما أراد القارئ التعرف على الأنساق السياسية في المجتمعات البدائية فليمكنه الرجوع إلى :

I. Schapera, *Government and Politics in Tribal Societies* (London, Watts, 1956).

ويستطيع القارئ أن يجد تحليلاً عاماً جيداً للأنساق السياسية الأوروبية في :

H. Sidgwick, *The Development of European Policy* (London, Macmillan, 1913). R. M. Mac Iver. *The Modern State* (London. Oxford University Press, 1926).

ويلاحظ أن المؤلف الأخير يعنى أيضاً عناية كبيرة بتناول الدول الأوروبية . أما المدنية اليونانية فقد درست من وجهة نظر سوسيولوجية في :

G. Glotz, *The Greek City* (English trans. 1929).

وفيما يتعلق بالدول الاقطاعية يمكن الرجوع إلى :

Marc Bloch, *Feudal Society* (English trans. London, 1961) Part II.

كذلك نجد معالجة لكثير من خصائص البناء السياسى للمجتمعات الآسيوية في :

K.A. Wittfogel, *Oriental Despotism*.

وهناك تراث ضخم يتناول النظم الديمقراطية الحديثة . والمؤلفات التالية تعد من أفضل وأهم المؤلفات بالنسبة لدارس علم الاجتماع المعنى بهذا الموضوع . انظر :

A. de Tocqueville, *Democracy in America* (English trans. London, 1835); James Bryce, *Modern Democracies* (2 Vols. London, 1921 ; A.D. Lindsay, *The Modern Democratic State* (2 Vols. London. 1943).

هناك دراسة بالغة الأهمية تناولت ديناميات المجتمع القائم على تركيز السلطة . انظر :

Franz Neumann, *Behemoth : The Structure and Practice of National Socialism* (New York, Oxford University Press, 1942).

## ٢ - نظريات الدولة :

للتعرف على وجهة النظر الماركسية في تطور الدولة ودورها يمكن الرجوع إلى المؤلفين التاليين :

Marx and Engels, *The German Ideology* (English trans. of Parts I and III, London 1938, and Engels, *The Origin of the Family, Private Property and the State* (English trans. London, 1940).

هذا وقدم قدم أوبنهايمر نظرية سوسيولوجية في الدولة متأثراً فيها تأثراً واضحاً بالماركسية .

F. Oppenheimer, *The State* (English trans. New York. 1926).

هناك تحليلات مختلفة لتطور الدولة يمكن أن نجدتها في :

R.H. Lowie, *The Origin of the State* (New York, 1927) and L.T. Hobhouse, *Morals in Evolution* (London, 1905) Chapter III, 'Law and Justice'.

### ٣ - الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة :

هناك دراستان كلاسيكيتان عن الأحزاب السياسية هما :

R. Michels, *Political Parties* (Glencoe, The Free Press, 1949) (English trans. of *Zur Soziologie des Parteiwesens in der modernen Demokratie*, 2nd edn; Leipzig, 1925).

M. Ostrogorski, *Democracy and the Organisation of Political Parties* (English trans. 2 Vols. London, Macmillan, 1908).

ومن الدراسات الحديثة في هذا الموضوع :

M. Duverger, *Plitical Parties* (English trans. London, 1954).

V.O. Key, *Politics, Parties and Pressure Groups* (2nd edn. New York, 1950).

R. Heberle, *Social Movements; An Introduction to Political Sociology* (New York. Appleton Century Crofts, 1951).

في هذا الكتاب نجد معالجة شاملة لأبديولوجيات وبناءات ووظائف الجماعات السياسية . وتهدف هذه المعالجة إلى الكشف عن التنفريات الأساسية التي تطرأ على النظام الاجتماعي ، كما يناقش المشكلات الأساسية التي تعاني منها دراسات السلوك الانتخابي . وأخيراً نجد فصلاً مناهج البحث وأدواته .  
يستطيع القارئ أن يجد مناقشة للأحزاب في الهند في :

M. Weiner, *Party Politics in India : The Development of a Multi-party System* (Princeton. 1957). See also W.V. Morris — Jones, *Parliament in India* (London, 1957).

أما دراسة الجماعات الضاغطة فقد حظيت بمزيد من الاهتمام . للحصول على مسح عام أنظر (V. O. Key (op. cit. above) وهناك أيضاً دراستان تتناولان موقف الجماعات الضاغطة في بريطانيا . أنظر :

S. K. Finer, *Anonymous Empire* (London, 1958) and J. D. Stewart *Pressure Groups* (London, Oxford University Press. 1958).

### ٤ - السلوك السياسي :

هناك الآن تراث ضخم نسبياً يتناول السلوك الانتخابي . للحصول على مسح عام وقائمة ببليوجرافية حتى سنة ١٩٥٤ يمكن الرجوع إلى :

G. Dupeux, 'Le comportement électoral' *Current Sociology* III (4), 1954-55. See also R. Heberle (op. cit. above), and D.E. Butler, *The Study of Political Behaviour* (London, 1958).

كذلك يمكننا أن نجد مناقشة عامة مستتمة إلى دراسة الانتخابات الإنجليزية في :

M. Benney, A.P. Gray and R.H. Pear, *How People Vote* (London, Routledge and Kegan Paul, 1956).

هناك دراسات عديدة تناولت انتخابات معينة في الدول بعينها (مثال ذلك السلسلة التي أصدرتها كلية نيفيلد التابعة لجامعة اكسفورد والتي تناولت بالتحليل الانتخابات العامة البريطانية) . كذلك هناك دراسات عديدة تناولت السلوك الانتخابي لفئات اجتماعية (كالنساء) ومستويات اجتماعية معينة (كالطبقة الوسطى) . ولزبد من التفاصيل أنظر : Dupeux (op. cit.) وهناك أيضا دراسة وصفية تناولت الانتخابات العامة الهندية التي حدثت في سنة ١٩٥١/١٩٥٢ . أنظر :

S.V. Kogekar and R.L. Park (eds.) *Reports on the Indian General Elections 1951-52* (Bombay, Popular Book Depot, 1956).

#### ٥ - الأيديولوجيات السياسية :

يعد كارل ماركس أول من قدم تصوراً سوسيولوجيا متكاملا للأيديولوجية ، وما لبث هذا المفهوم أن احتل مكانه بارزة في الفكر الماركسي اللاحق . ولتتفرع على تصور ماركس لمفهوم الأيديولوجية يمكن الرجوع إلى :

K. Marx and F. Engels. *The German Ideology*

ولقد حاول كارل مانهايم إعادة النظر في هذا المفهوم حيث تناوله تناولاً نقدياً . انظر :

Karl Mannheim, *Ideology and Utopia* (London, Kegan Paul, 1936).

ويعد مؤلف مانهايم هذا من أحسن المؤلفات التي تناولت مشكلة الأيديولوجية .

هناك دراستان سوسيولوجيتان شهيرتان تناولتا الأيديولوجيات السياسية . انظر :

Mannheim's 'Conservative Thought' (Translated in Karl Mannheim, *Essays on Sociology and Social Psychology*, London, Routledge and Kegan Paul, (1953); and G. Bouglé. *Les idées galitaires* (Paris, Alcan, 1899).

على الرغم من أن هناك معالجات ودراسات نقدية للمذاهب السياسية الحديثة ، إلا أننا لا نجد سوى كتابات سوسيولوجية حديثة ضئيلة عن هذا الموضوع . هذا ونستطيع أن نجد مناقشة للأيديولوجيات السياسية ( وعلى الأخص العلاقة بين العضوية الطبقة والمعتقدات السياسية ) في :

R. Heberle and M. Benney et al (see above). تهديد في عالم الاجتماع

كنذلك نجد تحليلاً لدور المثقفين في السياسة في مؤلف آرون بعنوان :

Raymond Aron, *The Opium of the Intellectuals* (English trans. London, 1957).

لعبت القوميات الحديثة بعض الأهمية . انظر على سبيل المثال :

F. Znaniecki, *Modern Nationalities : A Sociological Study* (Urbana, 1952).

وهناك أيضاً دراسة سوسيولوجية هامة عن القومية الهندية . انظر :

A.R. Desai, *Social Background of Indian Nationalism* (2nd ed; Bombay, 1954).

لتعرف على التراث الحديث المتعلق بالأيدولوجية انظر :

N. Birnbaum. "The Sociological Study of Ideology (1940-60); *Current Sociology* IX (2) 1960.

#### ٦ - الليبروقراطية :

انطلقت الدراسات الحديثة في الليبروقراطية من دراسة فير . انظر مقاله عن الليبروقراطية في :

H.H. Gerth and C. Wright Mills (eds.) *From Max Weber* (New York, Oxford University Press, 1946).

Peter M. Blau, *Bureaucracy in Modern Society* (New York, Random House, 1956).

يعد هذا الكتاب بمثابة مقدمة واضحة للموضوع . وللحصول على مسح للكتابات المتعلقة بالليبروقراطية انظر :

S.N. Eisenstadt, 'Bureaucracy and Bureaucratization', *Current Sociology* VII (2) 1958.

#### رابعاً - الأسرة والقرباة :

##### ١ - القرباة :

G.P. Murdock, *Social Structure* (New York, Macmillan, 1949).

دراسة مقارنة تستند إلى ملفات مسح حضارى مقارن كانت قد قامت به جامعة ييل . وتناقش الدراسة مشكلات تحليل القرباة ؛ وفيها نجد فصلاً على أشكال الأسرة والقواعد الاجتماعية المنظمة للسلوك الجنسى .

A.R. Radcliffe-Brown, 'Introduction' to A. R. Radcliffe-Brown and Daryl Forde, *African Systems of Kinship and Marriage* (London, Oxford University Press, 1950), pp. 1 - 85.

مسح مركز للقرابة والزواج . أما فصول الكتاب فتعرض للدراسات الهامة التي تناولت نظم القرابة وأعراف الزواج في قبائل أفريقية معينة . ولقد كتب هذه الفصول مجموعة من أشهر علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية .

R.H. Lowie, Social Organization. Chapter 4. 'Kinship'

حيث نجد تحليلاً رائعاً للقرابة .

أما أعظم المؤلفات العامة التي تناولت القرابة في الهند فهو :

K.M. Kapadia, Hindu Kinship (Bombay, 1947).

## ٢ - الأسرة والزواج :

للتعرف على تاريخ كل من الزواج والأسرة يمكن الرجوع إلى :

W. Goodsell, A History of Marriage and the Family London, 1934).

E. Westermarck, Short History of Marriage (London, 1926).

يقدم المؤلفان السابقان تحليلاً للأشكال المختلفة للبناء الأسرى . وحول هذا الموضوع

يمكن الرجوع إلى :

G.P. mardock Social Structure Chapters I and II and R.H. Lowie, Social Organization. Chapters 5 and 10.

وهنا نراث هائل يتناول أشكالاً معينة من البناء الأسرى . ويستطيع القارئ أن يرجع

إلى المؤلفات والمقالات التالية :

## العالم القديم :

N.D. Fustel de Coulanges The Ancient City (English trans. Newyork Doubleday 1956) Book II.

## الصين :

Olga Lang Chinese Family and Society (New Haven Yale University Press 194 ).

## الهند :

K.M. Kapadia Marriage and Family in India (2nd edn. Bombay Oxford University Press 1958).

A.B. Keith. 'Marriage (Hindu)' in Hastings Encyclopaedia of Religion and Ethics.

## الأسرة الأوربية والأمريكية الحديثة :

E. W. Burgess and H. J. Locke The Family : From Institution to Companionship (New York American Book 1953).

M. Sorre (ed) Sociologie Comparée de la famille contemporaine (Paris 1955).

ويضم هذا الكتاب مجموعة مقالات — أساساً — الأسرة الفرنسية ، وإن كانت تتضمن مجموعة مقالات أخرى تتناول الأسرة في أقطار أوربية أخرى .

W.F. Ogburn and M.F. Nimkoff, Technology and the Changing Family (Boston, Houghton Mifflin, 1955).

من الملاحظ أن أغلب الدراسات السوسيولوجية الحديثة التي تتناول الزواج والأسرة تميل إلى التركيز على مشكلات حديثة معينة كالاستقرار الزواجي ، والطلاق ، وثرية الأطفال . . . الخ . وهناك تراث هائل حول هذه الموضوعات . وباستطاعة القارئ أن يحصل على مسح لهذا التراث في :

Reuben Hill, Sociology of Marriage and Family Behaviour 1945 - 56. Current Sociology VII (1) 1958.

## خامساً — التدرج الاجتماعي :

### ١ — مؤلفات عامة :

هناك دراستان قصيرتان عامتان هما :

T.B. Bottomore, Classes in Modern Societies (London, Ampersand, 1955).

وفي هذا الكتاب نجد مناقشة للنظرية الماركسية في الطبقة . كما نجد تحليلاً موجزاً للتدرج الاجتماعي في كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي .

K.B., Mayer, Class and Society (New York, Doubleday, 1955).

يتناول هذا الكتاب الأشكال الأساسية للتدرج الاجتماعي ، ثم يدرس بعد ذلك — وبشيء من التفصيل — الجوانب المختلفة للتدرج الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية .

إذا ما أراد القارئ التعرف على أشكال التباين أو التدرج الاجتماعي فيمكنه الرجوع إلى :

O.C. Gox, Caste and Race (New York. 1948).

يستطيع القارئ أن يحصل على عدد من المقالات والدراسات الهامة في مؤلف بيندكس  
وليست انظر :

R. Bendix and S. M. Lipset, *Class, Status and Power* (Glencoe, The Free Press, 1953).

وهناك مسح على نطاق واسع يتناول دراسات التدرج الاجتماعي التي أجريت حتى  
عام ١٩٥٢ ، وإن كان يركز على المجتمعات الحديثة . انظر :

D. G. Macrae, "Social Stratification", *Current Sociology* II (1) 1953 - 54.

كذلك نستطيع أن نجد دراسات حديثة في أعمال المؤتمرين الدوليين الثاني والثالث لعلم  
الاجتماع . انظر :

Transactions of the Second world Congress of Sociology (London, I. S. A. 1954, Vol. II.

أما الدراسات القومية والإقليمية وتلك المتعلقة بالحراك الاجتماعي وخصائص المستويات  
الاجتماعية المختلفة ، والمناهج والأطر التصورية ، فنجدها في :

Transactions of the Third World Congress of Sociology (London, I. S. A. 1956, Vol. III

وفي هذا المجلد أيضاً نجد دراسات عن البناء وديناميات الطبقة الاجتماعية .

من الملاحظ أن الإسهامات النظرية في مجال التدرج الاجتماعي مهيبة للآمال إلى أبعد  
حد باستثناء بعض الكتابات التي تناولت الطبقة الاجتماعية والمكانة ( والتي أشرنا إليها من  
قبل ) .

لا نجد - في حقيقة الأمر - عرضاً أصيلاً متسقاً جيداً للنظرية الماركسية ، باستثناء  
كتابات ماركس وإنجلز . لذلك نوصي القارئ بالرجوع إلى كتابات ماركس وإنجلز  
وعلى الأخص :

The German Ideology (English trans. London, 1938).

كذلك يمكن الرجوع إلى المنشور الشيوعي Communist Manifesto ( مع ملاحظة  
أنه منشور وليس نظرية علمية ) . ومن المؤلفات الهامة التي تتضمن تعليقات هامة على  
نظرية ماركس :

J. A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy*, Chapter II, and

R. Schlesinger. Marx : His Time and Ours (London Routledge and Kegan Paul 1950) Chapters X and XI.

ظهرت خلال السنوات الأخيرة محاولات لإقامة نظرية وظيفية في التدرج الاجتماعي ،  
على الرغم من أن الوظيفية ذاتها تخضع لهجوم مريز ( انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب )  
انظر على وجه الخصوص :

K. Davis and W. E. Moore "Some principles of Stratification" American Sociological Review X (2) April 1945 (reprinted in L. Wilson and W. L. Kolb Sociological Analysis : An Introductory Case Book New York 1949) and B. Barber Social Stratification (New York 1957).

## ٢ - الرق :

Article on "Slavery" in Encyclopaedia of the Social Sciences.

H. J. Nieboer Slavery as an Industrial System (The Hague, Nijhoff, 1900).

حاول فاينلي في مؤلف حرره ضم المحاولات الحديثة التي حاولت فهم الرق في العالم  
التقديم إلى مجموعة أخرى من المقالات . انظر مؤلفه :

M.L. Finley, Slavery in Classical Antiquity (Cambridge, Heffer and Sons, 1960).

## ٣ - الطبقات الإقطاعية :

انظر على وجه الخصوص :

Marc Bloch, La Société féodale, Vol. II, "Les classes et le gouvernement des hommes". Also idem. "Feudalism" in Encyclopaedia of the Social Sciences.

وهناك دراسة أكثر تخصصاً وتتناول الموقف في بريطانيا . انظر :

A. Lane Poole, Obligations of Society in the Twelfth and Thirteenth Centuries (Oxford. 1946).

## ٤ - الطائفة :

هناك دراسات عامة عديدة تناولت نظام الطائفة . كما أن هناك دراسات مختلفة  
تناولت نظام الطائفة في أماكن وأزمان معينة . وفيما يلي عدداً من هذه الدراسات العامة الهامة :

G. S. Ghurye, Caste and Class in India (2nd rev. edn; Bombay, Popular Book Depot, 1957).

دراسة جيدة تتناول نشأة الطائفة ودعائمتها وآثارها . ومن المؤلف أن الفصل الذي .

أضافه المؤلف للطبعة الثانية من الكتاب والذي خصصه لمعالجة الطبقة الاجتماعية قد ناقش هذه الظاهرة مناقشة عامة جداً مستنداً في ذلك استناداً أساسياً إلى الكتابات الأمريكية . ولم يذكر المؤلف إلا القليل عن الطبقات الاجتماعية في الهند .

E. M. Senart, *Caste in India* (English trans. London, Mathuen, 1930).

دراسة بالغة الأهمية ، نشرت لأول مرة في سنة ١٨٩٦ ، وتؤكد على وجوه التشابه بين القارنا الآرية والطبقات الإقطاعية .

M. N. Srinivas, et al. "Caste", *Current Sociology*, VIII 3). 1959.

عرض ممتاز وتقييم رائع للدراسات الحديثة التي تناولت الطائفة . ويضم المقال أيضاً قائمة ببيوجرافية مزودة بشروح . وتكشف مقدمة المقال الطبيعة المعقدة لنظام الطائفة . هناك دراسة مطولة تناول التغيرات التي طرأت على نظام الطائفة في قرية أوريسا Orissa بالهند . انظر :

F. G. Bailey, *Caste and the Economic Frontier* (Manchester, Manchester University Press, 1957).

## ٥ - الطبقة والمكانة :

هناك تراث هائل يتناول الطبقة الاجتماعية والمكانة الاجتماعية .

نستطيع القارئ أن يرجع إلى المؤلفات العامة التالية ، فهي تنطوي على فوائد عميقة :

Ralf Dahrendorf, *Class and Class Conflict in an Industrial Society* (London, Routledge and Kegan Paul, 1959).

T. H. Marshall. *Citizenship and Social Class and other Essays* (Cambridge, Cambridge University Press, 1950).

T.H. Marshall (ed.) *Class Conflict and Social Stratification* (London, Le Play House, 1938).

J.A. Schumpeter, "Social classes in an ethnically homogeneous environment" in idem. *Imperialism and Social Classes* (Oxford, Basil Blackwell, 1951).

Thorstein Veblen, *The Theory of the Leisure Class* (1899; new edn; New-York. Mentor Books, 1953).

Max Weber, "Class, Status, Party" in H.H. Gerth and C.W. Mills (eds.) *From Max Weber : Essays in Sociology* (London, Kegan Paul, 1947).

من الدراسات الهامة التي تناولت التدرج الاجتماعي في مجتمعات بعينها :

G. D. H. Cole, *Studies in Class Structure* (London, Routledge and Kegan Paul, 1955).

C. Wright Mills, *The Power Elite* (New York. Oxford University Press, 1950).  
وفضلاً عن ذلك يستطيع القارئ أن يجد بعض الدراسات الهامة في أعمال المؤتمرات  
الدوليين، الثاني والثالث لعل الاجتماع المشار إليهما آنفاً .

هناك دراسات عديدة تناولت طبقات وجماعات مهنية معينة في المجتمعات الحديثة،  
وعلى الأخص الطبقة الوسطى وأصحاب المهن الفنية العليا . ومن الدراسات الكلاسيكية  
التي تناولت الطبقة العاملة :

G. Briefs, *The Proletariat* (New York, Mc Graw Hill, 1938).

ومن الدراسات التي تناولت الطبقة الوسطى :

Inventaires III. *Classes Moyennes* (Paris, Alcan. (1939); G.D.H. Cole, *Studies in Class Structure*, Chapters III and IV; R. Lewis and A. Maude, *The English Middle Classes* (London, Penguin Books, 1953; C. Wright Mills, *White Collar: The American Middle Classes* (New York, Oxford University Press, 1951). and D. Lockwood, *The Blackcoated Worker* (London, Allen and Unwin, 1958).

ويمكننا أن نجد معالجة قيمة للجوانب السيكولوجية للطبقة الاجتماعية ، مستندة إلى  
بيانات تاريخية ومعاصرة في :

M. Halbwachs, *The Psychology of Social Classes* (London, Heinemann, 1958. Originally Published in French in 1938).

## ٦ - الحراك الاجتماعي :

P. A. Sorokin, *Social Mobility* (New York, Harpers, 1957).

هي الدراسة الرائدة في هذا الموضوع . وفيها يجد القارئ مسحاً شاملاً مستنداً إلى  
البيانات التي كانت متاحة وقتئذ .

وهناك بيانات أحدث عن الحراك الاجتماعي استعملها ليبست . وبيندكس في عقد  
مقارنات مختلفة . انظر :

S. M. Lipset and R. Bendix, *Social Mobility in Industrial Society* (Glencoe' The Free Press, 1959).

أما الدراسة الأميريكية الرائدة التي تناولت مجتمعا بعينة فهي :

D. V. Glass. (ed.) *Social Mobility in Britain* (London, Routledge and Kegan Paul, 1954).

انظر أيضاً الدراسات التي يضمها المجلد الثالث من أعمال المؤتمر الدولي الثالث لعل  
الاجتماع والذي أشرنا إليه قبل قليل .

## البَابُ الرَّابِعُ

الضبط الاجتماعي



## ملاحظة أولية

مستناول في الفصول التالية أشكالاً معينة من التنظيم الاجتماعي للسلوك ، أى أننا سنهتم « بقواعد السلوك » التى توجه الأفراد وتمارس عليهم قهراً فى علاقاتهم ببقية أفراد المجتمع . ويشير مصطلح « الضبط الاجتماعى » هنا إلى مجموعة القيم والمعايير التى من خلالها — وبواسطتها — يمكن تصفية التوترات والصراعات التى تنشأ بين الأفراد حتى يمكن تحقيق التماسك بين الجماعات وتسهيل إجراءات التواصل بينها<sup>(١)</sup> . ويمكننا أن نميز هنا بين أنماط أو أشكال الضبط الاجتماعى ، والأساليب أو الوسائل التى تمثل مجريات الضبط الاجتماعى . أما الأنماط الأساسية للضبط فهى تلك التى ناقشناها من قبل وأهمها العرف والرأى العام والقانون والدين والأخلاق والتعليم (المعرفة والعلم) . ويشكل النظام التعليمى أيضاً أحد وسائل الضبط الاجتماعى . وما يقال عنه يقال أيضاً عن النظام السياسى والكنائس والمؤسسات الدينية الأخرى والأسرة (التنشئة) وكثيراً من التنظيمات المتخصصة الأخرى . ويمكن دراسة كل جماعة اجتماعية من وجهة نظر الضبط الاجتماعى الذى تمارسه على أعضائها<sup>(٢)</sup> .

ويتعارض الضبط الاجتماعى بوصفه تنظيمًا للسلوك قائم على القيم والمعايير مع تنظيم السلوك القائم على القوة ، بيد أن هذين النمطين لا يتفصلان انفصالاً كاملاً فى الحياة الاجتماعية الواقعية . فالجزء الأخصى للقانون هو القهر الفيزيقي ، فضلاً على أن القوة الفيزيكية قد تنفذ — بدرجات متفاوتة الوضوح — إلى كل أشكال الضبط الاجتماعى . فالرأى العام قد يتحول ليصبح عنفاً غوغاءياً ، والعاطفة الدينية قد تتحول فى وقت من الأوقات إلى اضطهاد ديني أو مصدرراً للهرطقة . ومن ناحية أخرى قد يؤدي القهر الفيزيقي ذاته وظيفة فعالة إذا ما وجد تأييداً من القيم العامة المقبولة ، بل اننا قد نجد فى الحالات المتطرفة القائمة على حكم القوة الجماعة الحاكمة ذاتها مرتبطة فيها بينها بوسائل

(١) لتصرف عل تعريف مائل — وأن كان أكثر شمولاً واتساعاً — انظر :

G. Gurvitch, "Social Control", in G. Gurvitch and W.E. Moore (eds), *Twentieth Century Sociology* (1945).

(٢) اهتم زميل Simmel دراماته من الجماعات الاجتماعية اهتماماً كبيراً بدراسة الانطوائيات فى طبيعة الضبط الاجتماعى الذى تمارسه الجماعات ذات الأجيال المختلفة .

(See above, p. 94)

أخرى . ومع ذلك كله فالتمييز بين النمطين من السلوك ينطوى على أهمية كبيرة وفائدة عظيمة . ولقد شهدت فلسفة السياسة منذ زمن بعيد تعارضاً واضحاً بين المفكرين الذين ينظرون إلى الدولة بوصفها كياناً قائماً على القوة وأولئك الذين ينظرون إليها بوصفها كياناً قائماً على القبول والرضا . أما التحليل الاجتماعي فيربط بتصورات ما ينبغي عليه أن يكون أساس الالتزام السياسى . ولقد ألقت البحوث السوسولوجية الضوء على العمليات الواقعية التى من خلالها يتدعم النظام الاجتماعى . ونظراً لأن هذه البحوث ركزت اهتمامها على المجتمعات البدائية من ناحية ، وعلى المجتمعات الديمقراطية من ناحية أخرى ؛ فاننا نجدها تؤكد تأكيداً قوياً الجوانب المعيارية للضبط الاجتماعى . لذلك نجد بعض النظريات السوسولوجية الحديثة كنظرية تالكوت بارسونز Parsons تكاد تتجاهل تماماً عنصر القهر الفيزيقي في العلاقات الاجتماعية<sup>(٣)</sup> . ونحن نرى في ذلك ما يخالف خبرتنا ومعرفتنا بالمجتمعات المعاصرة التى لا يمكن فهمها فهماً حقيقياً بتجاهل دور القوة . فالعالم الحديث يعرف دولا قائمة على السلطة المطلقة ، ودولا أخرى لا تزال تخضع لنظم استعمارية مختلفة الأشكال ، فضلاً عن أن تاريخ المجتمعات الانسانية قد شهد فترات عنف وقهر وكبت لا يمكن تجاهلها أو التقليل من شأنها .

والملاحظ أن النظريات السوسولوجية التى تؤكد تنظيم السلوك من خلال القيم والمعايير تميل إلى الاهتمام بمعالجة هذا التنظيم على مستوى المجتمع ككل ، وإبراز الضبط الاجتماعى بوصفه نظاماً يؤدي إلى التناغم والتكامل والاستقرار ، في الوقت الذى تنظر فيه إلى الصراعات القيمية على أنها ظواهر ثانوية لا تعلق أن تكون « انحرافات » طفيفة . ولا يمكن فى الواقع تطبيق هذه النظريات إلا على المجتمعات الصغيرة أو البسيطة . ولقد أشرنا من قبل إلى أن كل جماعة اجتماعية تنظم سلوك أعضائها . غير أن الأمر يختلف عن ذلك في المجتمعات المعقدة . ففي هذه المجتمعات قد تتصارع الجماعات الاجتماعية المختلفة فيما بينها ، ساعية إلى فرض قيمها ومعاييرها على بقية الجماعات ، كما هو الحال في حالات الصراع الذى ينشأ بين الطبقات الاجتماعية ، وبين الجماعات الدينية المختلفة ، وبين الجماعات العنصرية أو القومية .

( ٢ ) الحصول على دراسة نقدية حول هذه النقطة انظر :

David Lockwood, "Some Remarks on The Social System",  
British Journal of Sociology, VII (2) June 1956.

وإذا كنا سنهتم في معالجتنا للضبط الاجتماعي بالوسائل التي من خلالها تضبط القيم والمعايير سلوك الأفراد ، إلا أننا سنهتم بدراسة الوسائل التي من خلالها تظهر هذه القيم والمعايير إلى حيز الوجود . بعبارة أخرى سندرس الوسائل الأخيرة من وجهة نظر سوسيولوجيا العقل<sup>(٤)</sup> . وعلينا بعد ذلك أن نكون واعين تماماً بالفارق الهام بين كيفية تأثير الموقف الواقعي للجماعة على قيمها (مبادئها أو أيديولوجيتها) وكيفية تأثير هذه القيم على موقف الجماعة وسلوك أعضائها. ويمكننا أن نلمس بوضوح ذلك الجانب المزدوج من الظاهر في الجماعات المتصارعة وعلى الأخص الطبقات . فالطبقات الاجتماعية هي مصدر الأيديولوجيات الهامة ، تلك الأيديولوجيات التي تسهم بدورها في تماسك الطبقات خلال خلال الصراع الذي ينشأ بينها . وفضلاً عن ذلك تسعى كل طبقة إلى نشر معاييرها وقيمتها في المجتمع ككل ، حتى أننا نستطيع أن نحدد خلال فترات معينة من تاريخ مجتمع معين مدى سيطرة وشيوع قيم طبقات معينة . وفي أحيان أخرى قد تكون السيادة لأيديولوجيات جماعات دينية وعنصرية معينة .

ولا شك أن تحليل ظواهر الضبط الاجتماعي ينطوي على صعوبة أشد مما تقدرها المؤلفات العديدة التي تناولت هذا الموضوع . فالتحليل يفرض علينا أولاً أن نأخذ في اعتبارنا العلاقة بين القوة والضبط الاجتماعي عند معالجة تنظيم السلوك وتحقيق تماسك الجماعة . وهو يفرض علينا ثانياً أن نأخذ في اعتبارنا العلاقة بين أشكال الضبط الاجتماعي المختلفة: العرف ، والرأي العام ، والقانون ، والدين ، والأخلاق ، والتعليم .. إلخ . وعلينا بعد بعد ذلك كله أن نتذكر باستمرار أن الضبط الاجتماعي يشير إلى أنساق قيمية ومعارية تخضع لتغير دائم ، وأنها قد تجد معارضة ومقاومة من أنساق أخرى قد تكون في حالة تشكل أو إعادة بناء . وينطبق ذلك في الواقع عند دراسة الضبط الاجتماعي سواء على مستوى المجتمعات الكبيرة أو الجماعات الصغيرة . فعلى مستوى المجتمع الكبير يتخذ الضبط الاجتماعي شكل توازن مؤقت غير مستقر بين الجماعات والأيديولوجيات المتصارعة ، في الوقت الذي يخضع فيه لمؤثرات خارجية تحصل على تدعيم لها من الحضارة التي ينتمي إليها المجتمع ، ومن تصارع هذه الحضارة مع الحضارات الأخرى ، ولا يمكن أن تتغافل هذه القضايا العامة خلال مناقشتنا التالية لأشكال أو أنماط الضبط الاجتماعي.

(٤) سأستخدم مصطلح « سوسيولوجيا العقل » Sociology of Mind كترادف إنجليزي للاصلاح الفرنسي Sociologie de l'esprit الذي يشتمل بالإضافة إلى علم الاجتماع المرفق كلا من سوسيولوجيا الفن والدين والأخلاق .. إلخ.

## الفصل الثاني عشر

### العرف والرأى العام

سنعالج في هذا الفصل العرف والرأى العام معاملة مشتركة ، لأنهما يشتركان - في الواقع - في سمات عامة ولأنهما يرتبطان فيما بينهما ارتباطاً وثيقاً . فهما أولاً يعدان من أنماط الضبط الاجتماعي التي لا تتميز بقدر كبير من الصورية أو الرسمية ، وهما أيضاً لا ينطويان على نفس الوضوح والتبلور اللذان يتصف بهما كل من القانون والأخلاق والدين ، وهما أخيراً يشتركان في قدر من التenuous فيما يتعلق بمخالفات قواعدهما وفيما يتعلق بالجزاءات التي تفرضها هذه القواعد .

وهناك محاولات عديدة لمقابلة العرف بالقانون . وحينما تم هذه المقابلة فإن هناك فترقة تقام عادة بين المجتمعات التي لديها قانوناً ، أى التي لديها قواعد صادرة عن سلطة واحدة معترف بها تفرض بمقتضاها عقاباً وجزاء محدداً والمجتمعات التي يخضع فيها السلوك لمعايير تقليدية طابعها العام هو « القبول » وليس الجزاء أو القهر . ولسوف تناقش في موضع آخر المشكلات التي يخلقها هذا التصور العام للقانون . أما العرف - بمعناه الوارد هنا - فينتطوى على مشكلات أخرى . فالامتثال للعرف يتم في الغالب بطريقة آلية . والواقع أن كتابات الانثروبولوجيين الأوائل تعطينا الإنطباع بأن انحراف الفرد عن القواعد العرفية يعد من المسائل التي يصعب لمسها أو إدراكها<sup>(٥)</sup> . ولقد فسر بعض الكتاب هذا الموضوع التام والآلى للعرف في ضوء قوة العادة ، بينما أشار البعض الآخر إلى الرأى العام والمعتقدات الغيبية بوصفها سنداً إضافياً يدعم الإمتثال<sup>(٦)</sup> .

E.g. R. R. Marett, *Anthropology*, (p. 182).

(٥)

« ومن الأسباب التي تجعل من المستحيل وجود القانون في المجتمع البدائي أن الشخص لا يفكر - مبرهاً - في انتهاك القواعد الاجتماعية » . والملاحظ أن وجهة النظر هذه تنطلق من الفكرة التي تسلم بأن العرف - بطبيعته - محافظ وغير غاشع للتعبير ، كما تنطلق من المقابلة بين « كمكة العرف » التي تحول دون تحريك المجتمعات البدائية ، والفكر النقدي الذي يمكن المجتمعات المتحضرة من التفتت .

E.g. L. T. Hobhouse, *Social Development* (1924).

(٦)

والواقع أن التفرقة بين أنماط المجتمعات التي يخضع فيها السلوك للعرف، وتلك التي يخضع فيها للقانون، تفرقة مفرطة في البساطة إن لم تنطو على تسف، فضلاً عن أن تفسير الخضوع للعرف تفسير غير كاف. ولقد كان أحد الإسهامات الأساسية التي قدمها مالنوفسكى Malinowski إبرازه لدى تعدد الضبط الاجتماعي في المجتمعات البدائية وتوضيحه لدى تأثير العرف<sup>(٧)</sup>. فلقد ذهب أولاً إلى أن هناك « إلى جانب القواعد القانونية أنماطاً أخرى عديدة من المعايير والأحكام التقليدية » مثل السنن والطرائق والقواعد الحرفية والمراسمية والمدركات الدينية. وعندما ناقش مالنوفسكى العرف أوضح أن الامتثال لا يتحقق بالتقاليد أو الرأي العام أو الخوف من الكائنات الميتافيزيقية، ولكنه يتحقق من خلال « الإلتزامات المترابطة » « والتبادل » بوصفهما عاملين إيجابيين يدعمان السلوك العرفي. ويقول شايرا Schapera في هذا المجال « . . . إن الحياة في المجتمع البدائي تدخل كل فرد في التزامات محددة مع الآخرين يحصل بمقتضاها على حقوق معينة . ويؤدي الفرد هذه الإلتزامات لأنه تعلم ذلك منذ طفولته المبكرة من ناحية، ولأنه يخضع للرأي العام والمصلحة الذاتية من ناحية أخرى. إن ذلك كله يُلغى إلى فعل ما يريد بطرق مختلفة . وإذا لم يفعل ذلك فإنه سيتعرض - بالضرورة - لفقدان المزايا المادية والتقدير الاجتماعي<sup>(٨)</sup>. ولقد عارض مالنوفسكى بعد ذلك فكرة خضوع المجتمعات البدائية للعرف خضوعاً آلياً بعد أن أوضح مدى شيوع انتهاك القواعد الاجتماعية نتيجة لظهور الاعتبارات الخاصة التي تشبه إلى حد كبير ما هو سائد في المجتمعات المعقدة. ولأنه يؤكد أن أعمال مالنوفسكى في مجموعها تجعل من المستحيل الدفاع عن التصورات القديمة « لطغيان العرف » وقوة العادات التي لا تقهر. فضلاً عن ذلك ممحّت هذه الأعمال بإمكانية مقارنة مجتمعات مختلفة الأنماط فيما يتعلق بالضبط الاجتماعي. فعل الرغم من أن العرف يمارس تأثيراً كبيراً على المجتمعات البدائية، إلا أن العرف والعادات والرأي العام والتبادل تمارس تأثيراً ملحوظاً على المجتمعات المتحضرة، وإن كانت أنماط السلوك الأساسية في هذه المجتمعات قد خضعت خضوعاً شديداً للقانون والدين والأخلاق.

(٧) انظر مل وجه الخصوص مؤلفه : Crime and Custom in Savage Society (1926).  
والملاحظ أن وجهات نظر مالنوفسكى في الضبط الاجتماعي قد اختلفت اختلافاً ملحوظاً خلال حياته المهنية.  
ويمكننا أن نجد مناقشة وتقريباً لما في :

I. Schapera, "Malinowski's Theories of Law" in R. Firth (ed). Man and Culture.  
Schapera, Léon. cit.

إلا أن هناك أيضاً فروقاً هامة في هذا المجال بين المجتمعات المحضرة التي خضعت لتغير اجتماعي سريع، وتلك التي خضعت لتغير اجتماعي بطيء. وآية ذلك أن الحياة الاجتماعية في المجتمعات الأوربية خلال العصور الوسطى - سواء كانت إقطاعية أو استبدادية - لم تكن فقط خاضعة لأرستوقراطية عسكرية ولما هب دينية وأخلاقية نابعة عن الكنيسة والقانون، ولكنها كانت خاضعة أيضاً للعرف والتقاليد. وبنهاية النظام القديم بدأ الفلاسفة السياسيون المحافظون في الاعتراف بقوة العرف أمثال بيركة Burke الذي ذهب إلى أن الحكمة السياسية تتمثل في اتباع تقاليد مجتمع معين، تلك التقاليد التي تنسجم في نظمه الاجتماعية القائمة. ولقد احتل العرف أهمية كبيرة في الهند خلال القرنين الأخيرين لسبب بسيط هو أن البناء الاجتماعي قد خضع لتغير طفيف تدريجي خلال هذه الفترة. لذلك نجد ماين J.D. Mayne في مؤلفه الكلاسيكي عن القانون الهندي<sup>(٩)</sup> يذهب إلى أنه «الجانب الأكبر من القانون الحالي يتألف من الأعراف القديمة التي خضعت للتأثيرات الآرية والبراهمية، كما يذهب إلى أن المحاكم والتشريع قد تأثرا تأثراً عظيماً بالعرف خلال الحكم البريطاني»<sup>(١٠)</sup>.

هذا ولا يزال العرف يلعب دوراً هاماً في المجتمعات الصناعية الحديثة لا يمكن تغافله، فضلاً عن أن القواعد الدينية والأخلاقية لم تعد موضع تأمل واحترام، لأنها أصبحت تؤدي وظيفة محددة أساسها توجيه السلوك. ومن الأمور المألوفة في المجتمعات الصناعية الحديثة أن العلاقات الجنسية العادية تخضع - إلى حد كبير - للعرف والرأي العام. على أننا يجب أن نكون حذرين عند الحديث عن «العرف» والآراء في هذه المجتمعات، ذلك لأنهما يتميزان بالتنوع الشديد الناجم عن وجود جماعات عديدة متنافسة ومتصارعة وعن تغير اجتماعي سريع. وتشكل المجتمعات الشيوعية الحديثة استثناءً من ذلك؛ ذلك لأنها تهدف بوسائل عديدة إلى إيجاد وتدعيم نمط سلوكي واحد. ولقد وجد بعض العلماء في هذه المجتمعات شكلاً استثنائياً من أشكال تنظيم الرأي والسلوك يختلف عما هو سائد في كل المجتمعات الصناعية، ذلك لأن المجتمعات الشيوعية قد

(٩) J. D. Mayne, A. Treatise on Hindu Law and Usage (10th edn. 1938).

(١٠) فلقد قالت اللجنة القضائية لمجلس برقي في قضية رامناد Ramnad «في ضوء القانون الهندي يمكن

Mayne, op. cit. p. 47.

القول أن قوة العرف تجب النص المكتوب في القانون».

أخذت بمبدأ تركيز القوة وبنى الوسائل الفعالة التي تحقق التأثير على الجماهير . لذلك نجد رايت ميلز Mills في كتابه *صفوة القوة* \* يقول « إن الولايات المتحدة قد قطعت مسافة بعيدة في طريق الوصول إلى المجتمع الجماهيري Mass Society ، وأن نهاية هذا الطريق هو نظام تجميع السلطة الذي ساد في ألمانيا النازية والذي يسود الآن في روسيا الشيوعية » . ولقد فرق ميلز بين « المجتمع الجماهيري » و « مجتمع الجماهير » Society of Publics طبقاً لأربعة خصائص هي : (١) ضآلة عدد الذين يعبرون عن الآراء إذا ما قورنوا بالذين يتلقونها (٢) تنظيم أساليب الاتصال بحيث يصعب — أو يستحيل — على الفرد أن يتساءل أو يحجب . (٣) تحكم السلطات في إدراك الأفراد للآراء . (٤) عدم استقلال الجماهير عن المنظمات الرسمية في المجتمع واعتبارهم مجرد عملاء أو وكلاء لهذه المنظمات . وفي بريطانيا درس ريتشارد هوجارت Hoggart — مؤخراً — تأثير « الثقافة الجماهيرية » على اتجاهات وآراء الطبقة العاملة ، مؤكداً ميلها نحو « القبول الإيجابي » لكثير من الأمور <sup>(١١)</sup> .

بيد أن ذلك كله لا يؤثر على الواقع ، وهو أن أغلب المجتمعات الحديثة تشهد تنوعاً واختلافاً شديدين في الآراء ، وزيادة في عدد الجماعات الطوعية التي تعمل في ميدان صياغة الآراء والتأثير عليها . ولقد كن لعلماء النفس الاجتماعيين الفضل الأكبر في دراسة ظواهر الرأي العام . وقبل أن نتناول أعمالهم يتعين علينا الإشارة إلى بعض الدراسات العامة التي تناولت هذا الموضوع . ومن الأعمال الكلاسيكية ذات الاتجاه التاريخي والسوسيولوجي نجد مؤلف ديسى A.V. Dacey \* بعنوان : القانون والرأي العام في إنجلترا خلال القرن التاسع عشر <sup>(١٢)</sup> الذي درس فيه تأثير الآراء العامة المتضمنة في المذاهب السياسية والاجتماعية على التشريع . أما باريتو Pareto فقد قدم في مؤلفه *العقل والمجتمع Mind*

The Power Elites.

R. Hoggart, *The Uses of Literacy* (1957).

(١١)

Law and Opinion in England in the Nineteenth Century. 2nd edn. 1926

(١٢) وهناك مؤلف حديث حرره هيتيربرج Ginsberg بعنوان : *القانون والرأي العام في القرن العشرين Law and Opinion in the Twentieth Century* ويحاول هذا المؤلف استكمال دراسة ديسى . عن طريق تتبع التغيرات الحديثة . إلا أن هذا المؤلف يفقد الوحدة اللغوية التي تميزها مؤلف ديسى ، ذلك لأنه قام — كما أشرنا — على تجميع مقالات كتبها علماء مختلفين .

Society تحليلاً مختلفاً عن تحليل ديمسي تناول فيه كيفية تشكل الاتجاهات والآراء . ولقد فرق باريتو في تحليله بين الأفعال المنطقية logical والأفعال اللامنطقية non-logical ، وإن كان قد منح الأخيرة أغلب اهتمامه . ثم قدم وجهة نظر خاصة مؤداها : أن أغلب أنماط السلوك الانساني « لا منطقية » لأنها نتاج للدوافع والعواطف التي أطلق عليها مصطلح « الرواسب » residues . وتمثل هذه الرواسب القوة الدافعة للفعل الانساني ، ولكنها غالباً ما تتسر وراء الأنساق المذهبية والنظرية التي أطلق عليها باريتو مصطلح « المشتقات » derivations ، والتي قد يطلق عليها الماركسيون مصطلح « الأيديولوجيات » . وإذن فالآراء التي اعتبرها ديمسي وآخرون بناءات رشيدة ( تتدرج من التعصب حتى المذاهب السياسية ) . هي من وجهة نظر باريتو مجرد تبريرات للرواسب الأساسية ، والواقع أن باريتو لم يقدم لنا - مع ذلك - تحليلاً مقنعاً لطبيعة ومصادر الرواسب التي أقام عليها تصوراتهِ (١٣) .

والملاحظ أن الدراسات النفسية الاجتماعية للآراء قد تركزت حول موضوعات بحث محددة<sup>(١٤)</sup> . ولقد حظي موضوع التعصب - وعلى الأخص التعصب العنصري - باهتمام كثير من الدراسات . ونستطيع أن نجد عرضاً موجزاً لهذه الدراسات في مؤلف أنطوان روز Rose بعنوان *جلور التعصب* \* ، وتحليلاً شاملاً لها في مؤلف ألبرت Allport *طبيعة التعصب* \*\* . وهناك دراستان هامتان يتعين علينا الإشارة إليهما في هذا المجال ؛ الأولى قام بها أدورنو T.W. Adorno وآخرون ونشرها في مؤلف بعنوان

(١٣) انظر على نقد لنظرية باريتو في الرواسب والمشتقات انظر :

M. Ginsberg, "The Sociology of Pareto", in Reason and Unreason in Society.

وسمع ذلك نجد جيتز برج يضمن مؤلفه *ميكولوجية المجتمع* Psychology of Society أعظم تحليل عام للأدوار التي يلعبها كل من العقل والدافع في تحديد السلوك الإنساني .

(١٤) نقوش هذا الموضوع في معظم المؤلفات الرئيسية في علم النفس الاجتماعي . فكيبلر Young ينصص نصف مؤلفه *المحيز في علم النفس الاجتماعي* Handbook of Social Psychology للمعالجة الرأي العام ووسائل الاتصال الجماهيري والتعصب ( انظر أيضاً قائمة المؤلفات الواردة في نهاية هذا الباب ) . ويمكننا أن نتعرف على التراث الحال في هذا الموضوع إذا ما طالعنا مجلة Public Opinion Quarterly

The Roots of Prejudice (UNESCO 1952).

The Nature of Prejudice (Cambridge, Mass; 1954).

••

الشخصية السلطوية\* حيث تناولوا فيها السمات السيكولوجية المحددة للتعصب المتطرف وخاصة عندما يتخذ شكل معاداة السامية . والدراسة الثانية لجونار ميردال Myrdal بعنوان *المعضلة الأمريكية* . وفي هذه الدراسة نجد ميردال يتناول باستفاضة موقف الزوج في الولايات المتحدة . ومن خلال مناقشة التعصب يطلقو على السطح الصراع بين الأيديولوجية الرسمية الداعية إلى المساواة والآراء المصاحبة التي تؤكد المكانة الدنيا التي يجب على الزوج ألا يتخطوها .

وتمثل الآراء السياسية ميداناً هاماً آخر من ميادين البحث . ولقد أشرنا باختصار إلى هذا الميدان في فصل سابق<sup>(١)</sup> . والنشء الهام الذي نود تأكيده هنا هو أن إسهام علم النفس الاجتماعي قد انحصر أساساً في الكشف عن توزيع الآراء وتحولاتها دون محاولة تفسير ذلك . ومن الواضح أن الموقف الاجتماعي للأفراد وطبيعة أساليب الاتصال يحتلان أهمية خاصة في تشكيل الآراء السياسية . ويتعين على علم النفس الاجتماعي بعد ذلك أن يكون قادراً على توضيح بعض العوامل التي تسهم في ظهور تيارات الرأي الحديثة والحركات الجماهيرية بصفة عامة . والواقع أن اهتمام علم النفس الاجتماعي بهذه الظواهر لا يزال ضئيلاً للغاية .

وتفرض علينا هذه الملاحظات جميعها ضرورة دراسة الآراء السياسية من منظور واسع . أن من الضروري أن ندرس الرأي العام في المجتمعات الحديثة من جوانب مختلفة وعلى مستويات متباينة . فهناك أولاً الحاجة إلى تحديد التوزيع الفعلي للآراء طبقاً لأنماط القضايا المختلفة ثم تتبع التغير الذي يطرأ على التوزيع . ولقد ظهرت في هذا المجال إسهامات هامة ، اتخذت بعضها شكلاً منتظماً ، واتخذ البعض الآخر شكل مسوح للرأي العام . ومن المؤسسات التي تكلفت بذلك معهد جالوب Gallup بالولايات المتحدة الأمريكية ، والمعهد البريطاني للرأي العام ، والمعهد الفرنسي للرأي العام . ويلاحظ أن أغلب المسوح التي قامت بها هذه المؤسسات قد تناولت فقط آراء بسيطة نسبياً حول قضايا محددة واضحة . غير أنها لم تستطع بذلك إلا اكتشاف القليل من الوسائل التي من خلالها تتدهم

Authoritarian Personality (New York 1950).

An American Dilemma (New York 1944).

See above, p. 157.

الآراء أو ترتبط بالآراء والمعتقدات الأخرى ، كما أنها لم تستطع التمييز بين الآراء المتماثلة طبقاً للدرجة لإيمان الناس العميق بها . فضلاً عن ذلك لم تستطع هذه المسوح تفسير التحول في الآراء تفسيراً مقنعاً ، بل إنها لم تتمكن من تتبع العلاقة بين الرأي والسلوك بصورة عامة . وحتى تتمكن من معالجة هذه المشكلات علينا بعد ذلك أن ندرس الوسائل الفعلية التي من خلالها يتشكل الرأي العام . وهذا يتطلب - بالطبع - دراسة الوسائل التي تتولى تشكيل الرأي العام والإجراءات التي يخضع لها عند تشكيله . وأهم هذه الوسائل وسائل الاتصال الجماهيري (السينما ، والراديو ، والتلفزيون ، والصحافة) والهيئات الطوعية الأساسية التي تسعى إلى تدعيم معايير معينة سواء بشكل مباشر عن طريق ضغط الرأي العام ، أو بطريق غير مباشر عن طريق التشريع الذي يفرضه الرأي العام في بعض الأحيان . وخلال السنوات الأخيرة ظهرت دراسات عديدة تناولت أساليب الاتصال الجماهيري ، ولكننا لا نستطيع الزعم بأن هذه الدراسات قد استطاعت الكشف عن مدى وطبيعة التأثير الذي أحدثته هذه الأساليب . ومع ذلك فهناك شواهد تشير إلى أن الصحافة والراديو لا يؤثران إلا بقليل محدود على الآراء السياسية المتغيرة ، وإن كان تنوع هذه الآراء يتوقف - بالتأكيد - على طريقة التعبير عنها من خلال وسائل الاتصال الجماهيري . ولقد اهتم دارسو الجماعات الضاغطة Pressure groups اهتماماً شديداً بدراسة تأثير الهيئات والمؤسسات المختلفة على تشكيل الآراء وتغيرها<sup>(١٧)</sup> . ومن الدراسات الكلاسيكية في هذا المجال دراسة أودينجارد P.H. Odgaard بعنوان السياسة الضاغطة\* . أما موضوع قبول الأفراد أو رفضهم للآراء والمعتقدات فكان من الموضوعات التي اهتمت بها أساليب الدعاية التجارية ، وإن كنا نلاحظ الآن اهتماماً ملحوظاً بها من جانب دراسات الاتصال . ولقد أدى اتساع نطاق الدعاية في المجتمعات الحديثة إلى تشجيع علماء النفس الاجتماعيين على الاهتمام بها ، بحيث أصبحنا نجد الآن كثيراً من علماء النفس يعملون كمشائرين في فنون الدعاية<sup>(١٨)</sup> . فضلاً عن ذلك كشفت الدعاية السياسية ذاتها عن التأثير المتزايد الذي أصبح يمارسه كل من خبير الدعاية والعلاقات العامة . فهناك الآن مسافة شاسعة بين

See above, pp. 154 - 5.

(١٦)

Pressure Politics : The Story of the Anti - Saloon League (1928).

\*

See A.M. and E.B. Lee, The Fine Art of Propaganda New York (1930) and Vance (١٧)

Packard, The Hidden Persuaders.

المشورات الاشتراكية التي كانت توزع خلال القرن التاسع عشر وبطاقات الانتخاب المصقولة الخاصة بحزب العمال البريطاني في سنة ١٩٥٠ مثلاً .

وعلىنا أخيراً أن نهتم بكيفية تأثير محتوى الرأى العام بكل من القيم والمعايير المشتقة من الدين والأخلاق والعرف من ناحية ، وكيفية تأثيره بالمصالح الإجتماعية من ناحية أخرى . وإذا كنا نعلم الكثير عن كيفية توجيه الرأى العام سلوك الفرد ، إلا أننا لا نعلم الكثير عن الطريقة التي من خلالها يتشكل الرأى العام ذاته . ولكي نسد هذه الثغرة علينا أن ندرس الوسائل والأساليب المؤثرة على الرأى العام ، تلك الأساليب التي ناقشناها قبل قليل . ولكن تبقى بعد ذلك مشكلة التعرف على مصادر القيم التي يستند إليها الرأى العام . ولا شك أن العرف والتقاليد يعدان مصدران هامان في هذا المجال ، وأن الرأى العام يرغم تأثره بالقانون إلا أن القانون يؤثر فيه بدوره . ويمكننا أن نجد أمثلة حية على ذلك من واقع المشكلات الحالية للطاقة في الهند . فالتصورات المتعلقة « بالتحاشي » و « الطوائف التي تؤدي أعمالاً وضيعة » تمثل عناصر أساسية في المذهب التقليدي الذي يقوم عليه نظام الطاقة . ولقد حاول المصلحون الدينيون والأخلاقيون — الذين تأثروا وتأثروا شديداً بالقيم الموافقة إلى المملوكية — استئصال هذه الأفكار من التعاليم الدينية المملوكية ومن الفكر الشعبي ، بل أن المستور الهندي الصادر في سنة ١٩٥٠ قد ألغى فكرة « التحاشي » . ورغم هذه الجهود ظل الناس يؤمنون بهذه الفكرة . وفي مثل هذه الحالة نجد سلوك الفرد يخضع للقيم المألوفة والرأى العام السائد أكثر من خضوعه للقانون . ولا شك أن القانون والتعاليم الدينية والأخلاقية والتعليم ستؤثر في المدى البعيد على هذه الاتجاهات والآراء التقليدية . ويستطيع علم الاجتماع أن يفيد فائدة محققة من دراسة الوسائل التي من خلالها تتأثر آراء الناس في هذه القضايا بالتغيرات القيمة التي تعبر عنها الأنماط الرسمية للضبط الاجتماعي ، كما يستطيع أن يفيد — من ناحية أخرى — من كيفية مقاومة الجماعات الاجتماعية ذات القيم التقليدية للتغير .

ويمكننا أن نجد مشكلات من هذا النوع في مجتمعات أخرى . فلما كان الرأى العام متغير متقلب بطبيعته ، فإننا قد نتوقع ظهور أعراف وتقاليد متباعدة إن لم تكن متعارضة ، مما يتيح الفرصة لظهور جماعات مصالح مختلفة ومتصارعة تسعى إلى نشر أيديولوجياتها . ومن الصعب أن نكتشف طبيعة وقوة الضغوط المختلفة على الفرد ما لم نجر

بحوثاً عقلية مركزة من النوع الذى يقوم به علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، ذلك لأن مسوح الرأى العام لا تستطيع أن تقدم لنا إطاراً عاماً للبحث يمكن الاستفادة منه . ومن هنا تظهر الحاجة إلى دراسة الأنساق الرمزية الرسمية مثل القانون والدين والمعرفة العلمية ، كما تبدو الحاجة إلى دراسة دقيقة مستمرة متعمقة للسلوك والآراء التى تكشف عن نفسها فى حياة الجماعات الاجتماعية التى يمكن ملاحظتها وملاحظة مباشرة . وبالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نفيد من دراسات الجيرة ، والمشروعات الاقتصادية ، والجماعات المهنية المحلية خاصة إذا كانت هذه الدراسات مهتمة بالفعل بهذه الموضوعات .

والواقع أن دراسات الضبط الاجتماعى تفودنا - تلقائياً - إلى قضية العلاقة بين الفرد والمجتمع وإلى مشكلتى الحرية والظفر . ولقد احتلت هذه القضية مكانة هامة فى أعمال علماء الاجتماع الكلاسيكيين وعلى الأخص أعمال دوركايم<sup>(١٨)</sup> ، وكتابات كارل مانهايم Mannheim بعد ذلك<sup>(١٩)</sup> . وسوف نعود إلى هذه القضية فى الفصل الذى سنخصصه لعلم الاجتماع والسياسة الاجتماعية بعد مناقشتنا للأشكال الأساسية الأخرى للضبط الاجتماعى .

(١٨) انظر على وجه الخصوص الجلد المنشور حديثاً بعنوان :

Professional Ethics and Civic Morals (English trans. (1957).

Man and Society in an Age of Reconstruction (1940) Part V, and Freedom, (١٩)

Power and Democratic Planning (1952).

## الفصل الثالث عشر

### الدين والأخلاق

تميزت الدراسات السوسيولوجية المبكرة في ميدان الدين بثلاث نزعات منهجية متميزة هي : التطورية والوضعية والسيكولوجية . وتبدو هذه النزعات أوضح ما تكون في أعمال كل من كونت وتاييلور وسبنسر . ولقد كان أحد التصورات الأساسية التي أقام عليها كونت مهمة علم الاجتماع ما أطلق عليه « قانون المراحل الثلاثة » . وطبقاً لهذا القانون يمكن القول أن الفكر الإنساني قد تطور — تاريخياً وبالضرورة — من المرحلة الثيولوجية ( المجتمعات البدائية والقديمة ) إلى المرحلة الميتافيزيقية ( مجتمعات العصور الوسطى ) حتى وصل إلى المرحلة الوضعية ( المجتمعات الحديثة التي بدأت منذ القرن التاسع عشر ) . والملاحظ أن كونت قد نظر إلى التفكير الثيولوجي بوصفه خطأ عقلياً مالم يثبت أن تبدد وتلاشي بظهور العلم الحديث ، ثم تتبع — داخل المرحلة الثيولوجية — تحول التفكير من الأنيميزم حتى الرحمانية مفسراً المعتقدات الدينية تفسيراً سيكولوجياً في ضوء العمليات الإدراكية التي كانت لدى الإنسان القديم . وعلى الرغم من أن كونت قد أظهر في فترة لاحقة إيمانه بوجود « دين للإنسانية » مؤكداً بذلك الحاجة العامة للدين ، إلا أنه لم ينجح في وضع هذه الأفكار اللاحقة في سياق تصوراته الأساسية .

أما أعمال تاييلور وسبنسر فكانت أكثر دقة وحكمة من أعمال كونت ، لأنها عبرت بوضوح أكبر عن النزعات المنهجية التي أشرنا إليها قبل قليل <sup>(١)</sup> . ولقد اهتم العالمان اهتماماً أساسياً بتفسير نشأة الدين ، فهما يعتقدان أن فكرة الروح كانت السمة الأساسية في المعتقدات الدينية ، ثم أوضحا بعد ذلك — وبطريقة عقلية — كيف أن هذه الفكرة قد نشأت في عقل الإنسان البدائي . واستناداً إلى ذلك يمكن القول أن الناس قد توصلوا إلى فكرتهم عن الروح من خلال سوء تفسير كل من الأحلام والموت . ففسنسر يعتبر أن

(١) E.B. Tylor, Primitive Culture (London 1871; 3rd revised edn. 1891); H. Spencer, Principles of Sociology, Vol. III (London 1896).

« النظرية الأصلية للأشياء — أى النظرية النابعة عن الواقع المفترض للأحلام — قد أدت إلى ظهور الواقع المزعوم للأشباح ، ذلك الواقع الذى كان سبباً فى تطور كل أنواع الكائنات المفترضة فوق العضوية »<sup>(٣)</sup>.

ولقد شهد القرن التاسع عشر علماء اجتماعيين درسوا الدين بنفس طريقة كل من كونت وتايلور وسبنسر . فلقد ذهب ماركس إلى أن الدين قد نشأ فى المجتمع نتيجة للخوف والقلق اللذان أثارتهما الظواهر الطبيعية ، وأن الدين لا يعلو أن يكون وهماً مصيره الحتمى هو الاختفاء . بيد أن ماركس لم يغفل دور المذاهب الدينية بوصفها أيديولوجيات تحكم أعماق مختلفات المجتمعات ؛ أى أنه لم يغفل الدور الذى يلعبه الدين فى عملية الضبط الاجتماعى . كذلك نجد فريزر Frazer يدرس هذه المشكلة متأثراً بكل من النظرية التطورية والفلسفة الوضعية . فلقد أقام تفرقة واضحة بين السحر والدين . فالسحر يؤكد سيطرة الإنسان على العمليات الطبيعية ( أى أنه قانون طبيعى وهى وموجه زائف للسلوك ) ، أما الدين فيؤكد « الإيمان بقوى أعلى من الإنسان ومحاولة التقرب منها وإرضائها »<sup>(٤)</sup> . ويذهب فريزر إلى أن التقدم الفكرى للجنس البشرى قد تحقق بفضل الانتقال من عصر السحر إلى عصر الدين ثم إلى عصر العلم فى نهاية الأمر . على أن ذلك لم يمنع فريزر من توضيح نقطة هامة هى أن السحر والدين غالباً ما يتداخلان حتى فى المجتمعات المتحضرة ، وأن المجتمعات الحديثة لا تزال تعرف بعض المعتقدات السحرية .

أما دوركايم فقد تبني انجماهاً آخر فى دراسة الدين عرضه بوضوح فى مؤلفه الصور الآلية للحياة الدينية<sup>(٥)</sup>، على الرغم من أن فوستيل دى كولانج Fustel de Coulanges (الذى كان مدرساً للوركايم فى وقت من الأوقات) قد عرضه قبل ذلك عرضاً أولياً<sup>(٦)</sup> . ولقد ذهب دوركايم إلى أن كل المجتمعات تعرف التفرقة بين الأشياء « والمقاسة »

Spencer, op. cit.

(٢)

Sir J. G. Frazer, The Golden Bough (abridged edn. London 1945).

(٣)

E. Durkheim, The Elementary Forms of Religious Life (English trans. 1947).

(٤)

Fustel de Coulanges, The Ancient City (٥)

فى تشكيل وتكسيم التجمعات الاجتماعية الكبيرة . ويمكننا أن نجد هنا الاتجاه واضحاً فى أعمال روبرتسون سميت Smith ونخامة فى مؤلفه :

Lectures on the Religion of the Semites (London 1894).

والأشياء « الدنسة » . فالدين « نظام موحد للمعتقدات والممارسات المتعلقة بالأشياء المقدسة » أى الأشياء التى يتعين تجنبها وتحرىها . ووظيفة المعتقدات والممارسات السائدة فى مجتمع معين هى التوحيد بين أولئك الذين يؤمنون بها « . ومن هنا يتضح أن دوركايم قد أكد فى نظريته الجوانب الجمعية للدين تأكيداً واضحاً . فوظيفة الطقوس الدينية هى تأكيد سمو الأخلاق للمجتمع وسيطرته على الأفراد ثم تحقيق تضامن المجتمع . « فإنه العشرة ليس شيئاً فى ذاته ، بل المهم هو العشرة ذاتها » . ولقد شن دوركايم - فى الجزء الأول من كتابه - هجوماً عنيفاً على أعمال علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع الأوائل ، ذاهباً إلى أن التفسيرات التى قدموها للدين كانت تفسيرات سيكولوجية ( أى مستندة إلى عواطف الأفراد ) ، وأنها لم تكن تفسيرات سوسيولوجية على الإطلاق ، وأنهم قد وصفوا الدين بأنه وهم ، مع أن هذا الوهم لا يمكن أن يكون خاصاً بأمر عام وهم فى مجتمع إنسانى . ومع ذلك نجد دوركايم - خلال عرضه لنظريته - يعالج الدين كما لو أنه وهم ، وهذا هو ما جعل لوى Lowie يتساءل : بأى معنى يمكن القول بأن الظواهر الطبيعية أقل واقعية من المجتمع <sup>(٦)</sup> .

وإذا ما فصلنا تفسير دوركايم القلنسقى لنشأة الدين ، ثم فصلنا رفضه لنور علم النفس فى فهم الظواهر الدينية ، فإننا سنجد دوركايم قد قدم تحليلاً وظيفياً للدين يتطوى على فائدة محددة ، وإن كانت محدودة . ولقد أوضح الأنثروبولوجيون اللاحقون أمثال مالفينوسكى وراود كليف براون فى دراساتهم الحقلية كيف أن الدين يمارس وظيفة هامة فى المجتمعات البدائية . هى تدعيم التماسك الاجتماعى وضبط سلوك الأفراد <sup>(٧)</sup> . والواقع أن تفرقة دوركايم بين الطقوس والمعتقد قد انطوت على فوائد عظيمة ، لأنها حولت اهتمام الانثروبولوجيين من مجرد شرح الأفكار الدينية وتحليلها إلى محاولة ملاحظة السلوك الدينى ووصفه <sup>(٨)</sup> .

R.H. Lowie, *Primitive Religion* (1924).

(٦)

A.R. Radcliffe - Brown, *The Andaman Islanders* (1922); B. Malinowski, *Magic, Science and Religion and Other Essays* (1946).

(٧)

(٨) الحصول على مناقشة مستفيضة لهذه النقطة انظر :

A.R. Radcliffe - Brown, "Religion and Society", in *Structure and Function in Primitive Society*.

والواقع أن نظرية دوركايم لا تستطيع أن تعيننا كثيراً على فهم الدين في المجتمعات المتحضرة ، ذلك لأن الدين في هذه المجتمعات ليس فقط قوة موحدة ، ولكنه أيضاً قوة مفرقة . بعبارة أخرى ، إذا كان الدين يوحد بين جماعات معينة ، إلا أنه مثير للصراع بين هذه الجماعات داخل المجتمع الأكبر . ومع ذلك نجد الدين قد لعب دوراً واضحاً في اتحاد مجتمعات كبيرة كما هو الحال في المجتمعات الأوربية خلال العصور الوسطى ، وبعض الدول الإسلامية ، والهند الهندوسية ( التي سندرسها بشيء من التفصيل بعد قليل ) . أما المجتمعات الصناعية الحديثة - بصفة خاصة - فتشهد تنوعاً دينياً ملحوظاً ، وصراعاً دينياً لا يمكن تجاهله . وفضلاً عن ذلك أصبحت المعتقدات والمذاهب الدينية أكثر أهمية من الطقوس في المجتمعات المتحضرة بعمامة والمجتمعات الحديثة بخاصة ، ذلك لأن اتحاد الناس أو انقسامهم لم يعد يقوم على المواطنين بقدر ما يقوم على القضايا .

ولعل أهم ما تشير إليه هذه الملامح أن الدراسة السوسيولوجية للدين قد ابتعدت عن دراسة الأثر البولجيا الاجتماعية له . فالأولى أصبحت تهتم - بصفة خاصة - بالمناهب الأخلاقية التي تنطوي عليها الأديان العالمية . ولقد ظهر هذا الاتجاه - بطرق مختلفة - في أعمال هوبهوس وماكس فيبر . فعلم الاجتماع عند هوبهوس يهتم بدراسة تأثير التطور الفكري على النظم الاجتماعية . وفي إطار هذا التطور العام يولى هوبهوس أهمية خاصة لتطور الأفكار الأخلاقية . لذلك نجده خلال مناقشته للدين في مؤلفه الأساسي الأخلاق في تطور\* يهتم اهتماماً شديداً بالقواعد الأخلاقية للديانات الأساسية وعلى الأخص المسيحية . ولقد درس هذه القواعد الأخلاقية بوصفها مذاهب ، ثم حللها تحليلًا فلسفياً عاماً ، أى أنه فسر علاقتها بالسلوك الاجتماعي تفسيراً واسعاً إلى أبعد حد . أما معالجة ماكس فيبر للمعتقدات الدينية فتختلف عن معالجة هوبهوس في كثير من الوجوه الهامة<sup>(١)</sup> . فهي أولاً لم تستند إلى النزعة التطورية . وهي ثانياً تهتم اهتماماً أساسياً بجانب أساسي واحد من جوانب الأخلاق الدينية هو علاقتها بالنظام الاقتصادي . ولقد درس فيبر هذه العلاقة من وجهتي نظر أساسيتين : الأولى هي تأثير مذاهب دينية معينة على

Morals in Evolution.

Max Weber, *Gesammelte Aufsätze zur Religionssoziologie* (5 Vols, 1922-3). (١)

ولقد ترجمت كثير من هذه المقالات إلى الإنجليزية ( انظر قائمة المراجع الواردة في نهاية هذا الباب ) .

السلوك الاقتصادي ، والثانية العلاقة بين وضع الجماعات في النسق الاقتصادي وأنماط معتقداتها الدينية . وهي ثالثاً تهتم بالمذاهب كما يفسرها رجال الدين أكثر من اهتمامها بالشكل الشائع الذي تتخذه هذه المذاهب والذي يوجه السلوك اليومي . ويعد مؤلف فيبر الشهير الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية \* بداية حقيقية لدراساته في الدين . ولقد قصد بهذا المؤلف توضيح الدور الذي لعبته الأخلاق الكالفنية في نشأة الرأسمالية الحديثة وتطورها . ونستطيع أن نقبس هنا تلخيص ريمون آرون<sup>(١)</sup> للقضية التي حاول فيبر دراستها . يقول آرون : « إن الكالفني ليس متأكداً من أنه واحد من المختارين ؛ لذلك فهو يبحث في طفولته الأولى عن العلامات التي تشير إلى اختياره ، ولكنهما يلبث أن يجده في النجاح الذي حققه مشروعه الاقتصادي . بيد أنه لا يسمح لنفسه بالاستمتاع الذي يجب أن يحصل عليه بعد نجاحه ، ولا يسمح لنفسه أيضاً باستخدام ماله للحصول على الترف والسعادة . لذلك يجد نفسه مضطراً إلى استثمار ماله مرة أخرى في مشروع ، وبذلك يستطيع تكوين رأس مال ضخم بفضل تقشفه والتزامه بالتوفير . والواقع أن هذه الأخلاق تتسق تماماً مع العمل المنظم الرشيد والحسابات الدقيقة التي تجعل، من اليسر الحصول على أية معلومات خاصة بالمشروع في أية لحظة ، كما تتسق مع التجارة المبادئة المسالمة . واذن فالكالفني سيد نفسه ، ينفر من الفريزة ، ويقاوم العواطف ، مستقل بلذاته ، واثق من نفسه ، يدرس المسائل ثم يطبقها على نفسه تماماً كما يفعل الرأسمالي ... ( إلا أن ) فيبر لم يكن يعتقد بأن « الأفكار تحكم العالم » ؛ فلقد قدم حالة البروتستانتية بوصفها مثالا حياً ملائماً يمكنه من فهم الطريقة أو الوسيلة التي من خلالها تؤثر الأفكار على التاريخ . والواقع أن التصورات الدينية والأخلاقية البروتستانتية قد تأثرت - خلال نشأتها - بظروف وملايسات اجتماعية وسياسية ، وأنها - بلذاتها - لم تمارس تأثيراً مباشراً على الشؤون الاقتصادية : بيد أن للأفكار مبطقتها الخاص ، كما أنها قد تؤدي إلى نتائج ذات تأثير عملي . ومن ثم يمكن القول إن الأفكار الكالفنية - التي رسخت في نفوس الأفراد الذين يتسمون إلى جماعات معينة - قد أدت إلى ظهور اتجاه معين نحو الحياة ونمط معين من السلوك » . وفي دراسات فيبر اللاحقة عن الدين ( اليهودية والصين والهند ) ، نجده يواصل النهج الذي بدأ به دراساته المبكرة ، محاولاً دراسة المذاهب الدينية لجماعات اجتماعية معينة ،

وتحليل النتائج الاجتماعية (وعلى الأخص الاقتصادية) التي أحدثتها اتجاهات معينة على الحياة المشتقة من النظم الدينية. وأكثر ما يعيننا هنا من تحليلاته ملاحظاته عن الدين في الهند<sup>(١١)</sup>. فلقد بدأ فيير دراسته بتحليل العلاقة بين النشاط المهني الحديث الرشيد الذي حثت عليه بعض الطوائف الدينية كالجائنتية والفارسية والفالاباشارية ؛ ثم درس بعد ذلك الهندوكية المتزمنة التي جعلت من التأمل قيمة دينية سامية على الإنسان أن يحصل عليها ، تلك القيمة التي تحد من النشاط المهني أكثر مما تثيره وتشجعه . وعندما أتم فيير دراسته هذه توصل إلى الدور الهام الذي تلعبه الطائفة بوصفها إطاراً نظامياً للهندوكية . « فالطائفة — التي تمثل الحقوق والواجبات الطقسية والتي تحدد وضع البراهما — هي النظام الأساسي للهندوكية » . وهناك الآن شبه اتفاق بين العلماء حول العلاقة بين الطائفة والهندوكية . فشرنفاس M. N. Srinivas في مؤلفه الذي درس فيه قبائل الكورجس Georges يقول : « يمثل نظام الطائفة الأساسي البنائي للهندوكية الذي ظل قائماً برغم تحول كثير من الناس إلى المسيحية أو الإسلام »<sup>(١٢)</sup>. كذلك لاحظ شرنفاس أن انتشار الهندوكية في الهند قد سبقها عملية امتصاص كامل لطقوس القبائل ومعتقداتها وتحويل الجماعات غير الهندوكية إلى طوائف تشبه الطوائف التي نظمتها الهندوكية من قبل . « وإذن فتحول أية جماعة من الأفراد إلى التيار الهندوكي يعد بمثابة تحول إلى نظام الطائفة » .

وإذن فالطائفة أشبه ما تكون بتنظيم كنسي للهندوكية ، بلونه لا تستطيع الهندوكية أن تدعم نفسها وتضمن الانتشار<sup>(١٣)</sup> . غير أن هذه السجة تستطيع أن تفسر لنا أيضاً عجز الهندوكية عن الانتشار خارج حدود الهند . ولقد قال سير تشارلز إليوت Eliot « . . . من الممكن تفسير عجز الهندوكية عن الانتشار عبر البحار . إذا ما علمنا أنها (أي الهندوكية) تمثل أسلوباً في الحياة وإيماناً محلياً . . . فالشخص العادي لا يستطيع التحول إليها أو الإيمان بها مجرد أدائه لأحد المراسم البسيطة كالتعميد . أن إيمان الفرد بالهندوكية يتطلب — بادئ ذي بدء — أن يكون مجتمعه قد تبني الممارسات الهندوكية ،

Max Weber, The Religion of India.

(١١)

Op. cit. p. 212.

(١٢)

(١٣) Cf. Srinivas, op. cit., P. 31. « فالطائفة مكنت الهندوكية من العودة إلى الهداية دون وجود

كنيسة » .

وأن يكون قد تحول بالفعل إلى طائفة . . . إن الروابط التي تربط الهندوكى بدينه هى نفسها التي تربطه بأسرته ، وهذا هو سر قوة الهندوكية فى الهند . وعلى ذلك فإن هذه الروابط لا تؤدى وظيفتها الحقيقية إلا إذا استطاعت الهندوكية أن تنتشر خارج الهند بحيث تؤلف مستعمرة هندوكية<sup>(١٤)</sup> . ويبدو أن قدرة الهندوكية على الانتشار خارج الهند قد ازدادت نتيجة لتساعها فى مسألة الإيمان الدينى . ولقد كتب راداكريشنان S. Radhakrishnan فى ذلك يقول : « . . . تمكنت الهندوكية من تطوير اتجاه يقوم على الحية الشاملة بدلا من الإيمان المتعصب بعقيدة جامدة . فلقد تقبلت تعدد آلهة السكان الأصليين التي ظهرت أغلبها خارج حدود التقاليد الآرية ، ثم بررت هذا التعدد بما يتفق مع مبادئها . . . . . وفضلا عن ذلك فالهندوكية متحررة تماماً من عقدة المعتقدات السامية ، أى أنها متحررة من مسألة قبول ميتافيزيقيا دينية معينة كشرط ضرورى للخلاص . . . . »<sup>(١٥)</sup> . ولم تستطع الهندوكية تحقيق انتشارها إلا بفضل امتصاصها التدريجى للمعتقدات والطقوس القبلية ، واستعدادها لترك كثير من المعتقدات والطقوس الأصلية دون مساس . ولقد استندت الهندوكية فى ذلك إلى نقطة هامة هى أن هذه المعتقدات والطقوس مستخنى حتماً بمجرد أن تسعى الجماعات التي تنبأها إلى تحسين أوضاعها فى التسلسل الطائفي عن طريق تطهير أعرافها وأفكارها . ويبدو أن هذا التسامح كان سبباً آخر من أسباب فشل الهندوكية فى الانتشار خارج حدود الهند . فالهندوكية بوصفها أسلوباً فى الحياة تحتاج إلى حماس تبشيري يروج لها بوصفها نسقاً من المعتقدات ؛ لذلك لا نتوقع أن تؤدى الهندوكية إلى ظهور مذهب متشدد كذهب المزمتمين فى غرب أوروبا ، بل على العكس من ذلك . فإذا ما استثنينا البوذية التي انتشرت خارج حدود الهند ، فإننا سنجد أن كل المذاهب والحركات الإصلاحية التي طرأت على البوذية ما لبثت أن اتخذت حركة نكوصية تراجعية بمجرد تشكل جماعات الطوائف الجديدة .

وسند أن نشرت أعمال دوركايم وماكس فير ، قل الاهتمام النظرى بدراسة الدين دراسة سوسيولوجية . فعلماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية — كما أشرنا من قبل — استندوا فى دراساتهم استناداً أساسياً إلى نظرية دوركايم . أما فى علم الاجتماع فقد أحدثت دراسات فير تأثيراً عظيماً

Sir Charles Eliot, *Hinduism and Buddhism* (London 1921), Vol. I, Introduction, (14)  
pp. xxxvii.

The Hindu View of Life.

ووجهت الدراسات إلى اتجاهين أساسيين: يهتم الأول منهما بدراسة خصائص المذاهب الدينية وعناصرها وأهميتها الاجتماعية، ويهتم الثاني بدراسة العلاقة بين المذاهب الدينية والطبقات الاجتماعية. ويعد مؤلف إيرنست ترولتش Troeltsch التعاليم الاجتماعية للكنائس المسيحية<sup>(١٧)</sup> مكملاً لكتابات فير لأنه اهتم — أساساً — بتحليل الأخلاق الاجتماعية للكنائس والمذاهب المسيحية المختلفة. وفي هذا الميدان ظهر أيضاً مؤلف لنيبور R. Niebuhr بعنوان المصادر الاجتماعية للنزعة الطائفية\*. وفضلاً عن ذلك ظهرت دراسات أميريقية حديثة تناولت مذاهب دينية معينة بالذات في ضوء علاقاتها المتبادلة واستجاباتها للوسط الاجتماعي<sup>(١٨)</sup> الذي توجد فيه. ومن الأمثلة الحية على هذه الدراسات دراسة ديزروش Desroche في فرنسا التي تناول فيها المذاهب الدينية التي كانت بمثابة تمهيد للجماعات السياسية الاشتراكية<sup>(١٩)</sup>.

أما الاتجاه الثاني فقد اهتم بدراسة القضايا التي صاغها فير نفسه. فلقد دار حوار طويل حول الدور الذي لعبته الأخلاق البروتستانتية في نشأة الرأسمالية الحديثة ونموها<sup>(٢٠)</sup>، كما أجريت بعد ذلك دراسات دقيقة ومتعمقة للفرق بين الطبقات المختلفة فيما يتعلق بمعتقداتها ومارساتها الدينية. وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت في فرنسا سوسيوجرافيا دينية، مالبت أن تطورت تطوراً سريعاً بفضل الدراسات الوصفية والكمية العديدة التي أجراها ليرا<sup>(٢١)</sup> G. le Bras. ولقد نشأ اهتمام بهذا النوع من الدراسة بعد

The Social Teachings of the Christian Churches, in German 1912; English trans. (١٦) 1931.

The Social Sources of Denominationalism.

See, for example, B.R. Wilson, Sects and Society (London 1961). (١٧)

See especially, H. Desroche, Les Shakers américains (1953). (١٨)

(١٩) من الأعمال التي أسهمت في هذا الحوار:

R.H. Tawney, Religion and the Rise of Capitalism (London 1926); A. Fanfani, Catholicism, Protestantism, Capitalism (English trans. London 1933), H.M. Robertson, Aspects of the Rise of Economic Individualism (London 1933).

F. Boulard, Premiers itinéraires en sociologie religieuse (Paris 1954). (٢٠) انظر:

أما العمل الذي قدمه الأستاذ ليرا فيعد عملاً مستغنياً، إذ يحتوي على دراسات تاريخية عن المذهب الكاثوليكي في فرنسا ودراسات عن المعتقدات والممارسات الدينية في فرنسا المعاصرة، فضلاً عن دراسات أخرى عن الأديان العالمية. أما كتاباته الأساسية فقد جمعت في مؤلف بعنوان دراسات في علم الاجتماع الديني:

توسيع نطاقه ، بحيث أصبح يشمل عملية العلمانية التي انتشرت انتشاراً واسعاً في المجتمعات الأوروبية خلال القرن الماضي . والملاحظ أن الطبقة العاملة كانت أكثر الطبقات تأثراً بعملية العلمانية . ففي بريطانيا كشف تعداد سنة ١٩٥١ ( وهو التعداد الوحيد الذي تضمن سؤالاً عن الانتماء الديني ) عن أن الكنيسة الرسمية ( أي كنيسة إنجلترا ) قد فقدت كثيراً من أتباعها نتيجة لتحويلهم إلى الكنائس والطوائف الدينية غير المتممة ، وأن كثيراً من الذين تحولوا عن الكنيسة الرسمية كانوا من أفراد الطبقة العاملة أو الطبقة الدنيا الوسطى .

ويمكن القول بصفة عامة إن الاختلاف إلى الكنائس — وإلى حد ما الإيمان الديني — قد قل بشكل واضح ابتداء من النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، وعلى الأخص بين أفراد الطبقة العاملة . ولقد أوضح مسح حديث أن ١/٥ أفراد الطبقة الوسطى قد ذكروا أنهم لم ينتموا إلى الكنيسة مطلقاً ، بينما ذكر ١/٣ أفراد الطبقة العاملة ذلك أيضاً . وعلى الطرف الثاني من المقياس كانت نسبة الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى والذين ذكروا أنهم يختلفون دائماً إلى الكنيسة تعادل أكثر من ضعف الذين ذكروا ذلك من أفراد الطبقة العاملة<sup>(٢١)</sup> . ويمكننا أن نجد هذه الظاهرة بشكل أكثر تطرفاً في فرنسا حيث يتعارض الاتجاه المحافظ الذي تتبناه الطبقتان العليا والوسطى مع الماركسية بوصفها عقيدة سائدة بين أفراد الطبقة العاملة . ومع ذلك فيبدو أن الاعتراف بضعف تأثير الدين في كل من بريطانيا وفرنسا قد أدى بالعمال البريطانيين إلى تشكيل بعثات تبشيرية في نهاية القرن التاسع عشر ( مثال ذلك جيش الخلاص ) ، ثم أدى بعد ذلك إلى ظهور بعثات مماثلة في فرنسا في فترات مختلفة . وعلى الرغم من إقرار السمات الأساسية لعملية العلمانية هذه ، إلا أنها لم تحظ بعد بدراسة منظمة ، بحيث لا نجد أماناً ما يكفي لصوغ أى تفسير سوسيولوجي لهذه الظاهرة :

ومن الطريف أن نشير هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل استثناء لا يدخل في نطاق معالجتنا لعملية العلمانية . فقد لوحظ أن الإيمان الديني والممارسات

— Etudes de sociologie religieuse (2 Vols; Paris, 1935).

والواقع أننا لا نستطيع أن نحصل على وصف أو قياس دقيق للممارسات الدينية في أقطار أخرى . ففي بريطانيا — مثلاً — لا نجد إلا مصادر قليلة جداً يمكن الاعتماد عليها في تحديد أو تقدير درجة الاهتمام بأمور الدين . وما يتعلق من بريطانيا ينطبق أيضاً على الأقطار الأوروبية الأخرى .

(٢١) T. Gaister and J. S. Downham, The Consumption of Ideas (London 1954).

الدينية قد مالا إلى القوة والزيادة أكثر من ميلهما إلى الضعف والتلاشي ، وأن معدل الاختلاف إلى الكنائس قد ارتفع ، في الوقت الذي انخفضت فيه الفروق بين الطبقات فيما يتعلق بالممارسات الدينية . وهنا لا نجد أيضاً تفسيراً سوسيولوجياً لهذه الظاهرة ، وإن كانت هناك دراسة هامة لمير بيرج W. Herberg بعنوان : الكاثوليك والبروتستانت واليهود\* تضمنت تفسيراً لها في ضوء نظرية دوركايم ، حيث أشارت إلى حاجة المهاجرين إلى مجتمع يستطيعون الرجوع إليه للاعتداء بقواعده الأخلاقية .

ولقد احتلت قضية الأهمية الاجتماعية للطوائف الدينية مكانة هامة في الدراسات السوسيولوجية التي أجريت في ميدان الدين وفي دراسة تروليتش التي أشرنا إليها . وعلى الرغم من وجود دراسات حديثة عن طوائف معينة على نحو ما أشرنا ، إلا أن هناك سمة عامة أخرى تستحق الذكر هنا هي تغفل الطوائف الدينية في بعض المجتمعات الحديثة : فخلال القرن الماضي تشكلت في كل من بريطانيا والولايات المتحدة طوائف جديدة لا تكاد تقع تحت حصر ، كما تمكن عدد كبير منها من النمو والازدهار . ومن الطبيعي أن تعكس هذه الظاهرة قدراً كبيراً من « التفرد » في المعتقدات الدينية ، التي يتسق إلى حد كبير مع عملية العلمانية بوصفها سمة بارزة من سمات الموقف الديني في المجتمعات الصناعية .

ولا نجد إلا القليل من البيانات الدقيقة حول الإيمان الديني والممارسات الدينية في الهند المعاصرة . ويقدم لنا تعداد سنة ١٩٥١ بياناً عاماً عن التكوين الديني للسكان على النحو التالي :

Catholic, Protestant, New York 1955).

(٢٢) في بريطانيا وويلز - مثلاً - لاحظ أن عدد أماكن العبادة الخاصة « بالطوائف الأخرى » ( أي الطوائف التي عدّها الإحصاء مشيرة المبدأ جداً بحيث لا يمكن حصرها حصراً منفرداً ) قد تضاعفت تسع مرات ، وهي نسبة أعلى من النسبة التي طرأت على أماكن العبادة الخاصة بالطوائف الأكبر حجماً .

والتدرج الاجتماعي . كذلك تعتبر التربية نمطاً رئيسياً من أنماط الضبط الاجتماعي في المجتمعات الحديثة ، حيث أصبح التعليم الرسمي في وضع مسيطر ، وحيث ظهرت فئة مهنية هامة هي المدرسون . فالترية هنا نمط رئيسي للضبط الاجتماعي ( كمصدر للمعرفة العلمية ) قد يخل في تنافس - وأحياناً في صراع - مع أنماط الضبط الأخرى .

### قراءات مقترحة

#### الضبط الاجتماعي :

تعد دراسة إدوارد روس Ross من الدراسات الرائدة في هذا الميدان ؛ ففيها يضح الخطوط العامة لهذا المفهوم انظر : E.A. Ross, Social Control (New York, 1901).

ومن المؤلفات المبكرة الهامة نجد :

W.G. Sumner, Folkways : A Study of the Sociological Importance of Usage, Manners, Customs and Morals (Boston, 1906) and C.H. Cooley's discussion in parts of Social Organisation (1909) and Social Process (1918).

G. Gurvitch "Social Control" in G. Gurvitch and W. E. Moore (eds), Twentieth Century Sociology.

وفي هذا المقال نجد عرضاً وجيزاً للدراسات التي تناولت الضبط الاجتماعي ، كما نجد تحليلاً للمشكلات الأساسية . وهناك أيضاً مناقشة حديثة قيمة لهذا الموضوع في مؤلف روسكو باوند . انظر : Roscoe Pound, Social Control through law (1942).

ويمكننا أن نجد أيضاً مقدمة جيدة لموضوع الضبط الاجتماعي مع إشارة خاصة للمجتمعات البدائية في :

R. Firth, Human Types, Ch. V. "The regulation of conduct".

يمكننا أن نجد بعض الإسهامات الهامة في دراسة الضبط الاجتماعي في كتابات مالفينوسكي . انظر على وجه الخصوص مؤلفه :

Crime and Custom in Savage Society (London, 1926).

وكذلك مقدمته لكتاب هوجبن بعنوان :

Law and Order in Polynesia (Lonon, 1934).

تمهيد في علم الاجتماع

### العرف والرأى العام :

حول العرف انظر أعمال مالتينوفسكى وممر المشار إليها قبل قليل .  
أما الرأى العام فهو من الموضوعات التى تناقش عادة فى مؤلفات علم النفس الإجتماعى .  
انظر على سبيل المثال :

Kimball Young, *Handbook of Social Psychology* (revised edn. London, 1951) Ch. 14.

كذلك نستطيع أن نجد مقدمة موجزة لموضوع الرأى العام فى :

A. Sauvy, *L'opinion publique* (Paris, 1956).

وهناك معالجة أكثر وضوحاً وتحديداً لهذا الموضوع نستطيع أن نجدها فى المؤلفات التالية :

D. Katz, *Public Opinion and Propaganda* (1954) and W. Albigh, *Modern Public Opinion* (1956). W. Lippmann, *Public Opinion* (New York, 1922) and M. Ginsberg, *Psychology of Society* (London, 1921).

وعلى القارئ — بالإضافة إلى هذه المؤلفات — أن يعود إلى الدراسات المتخصصة التى أشرنا إليها فى متن الكتاب .

### الدين :

Joachim Wach, *Sociology of Religion* (Chicago, 1944).

وهو يمثل مسحاً عاماً .

J.M. Yinger, *Religion, Society and the Individual* (New York, 1957).

حيث يتضمن عدداً من المقالات مزودة بتعليقات عديدة .

A.R. Radcliffe-Brown "Religion and Society" in *Structure and Function in Primitive Society*.

وفيه نجد عرضاً موجزاً واثماً لوجهة نظر وظيفية معدلة .

من الدراسات الكلاسيكية عن الدين .

Sir J.G. Frazer, *The Golden Bough* (London, (1890), especially Chapters I — V.

ولقد نشر ملخصاً لهذه الفصول تحت عنوان :

*Magic and Religion* (London, 1945).

ويمثل هذا الملخص عرضاً موجزاً لوجهات نظر فريزر .

E. B. Tylor, *Primitive Culture* (London, 1871).

أما وجهة نظر تايلور التطورية عن الدين فقد خصصت لقد من جانب لانيح انظر مؤلفيه :

Andrew lang, *Magic and Religion* (London, 1901), and *The Making of Religion* (3rd edition, 1909).

H. Spencer, *Principles of Sociology*, Vol. III (London, 1896) Ch. I — XVI.

Max Weber, *Gesammelte Aufsätze zur Religionssoziologie* (3 Vols. Tübingen, 1923).

ولقد نقلت معظم أجزاء هذا المؤلف إلى الإنجليزية على النحو التالي :

*The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* (London, Allen & Unwin, 1930).

*The Religion of China : Confucianism and Taoism* (London, Allen & Unwin 1952).

*Ancient Judaism* (London, Allen & Unwin, 1953).

*The Religion of India : The Sociology of Hinduism and Buddhism* (London, Allen & Unwin, 1958).

E. Troeltsch, *The Social Teaching of the Christian Churches* (English trans. London, Allen & Unwin, 1931).

R. H. Tawney *Religion and the Rise of Capitalism* (2nd ed. London, 1937).

ويعد هذا المؤلف تكملة — ونقداً في الوقت عينه — لدراسة فيبر عن العلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية .

E. Durkheim, *Elementary Forms of the Religious Life* (English trans. 4th impression, London, Allen & Unwin, 1960).

وهناك عدد من الدراسات التقليدية الهامة التي تناولت نظرية دوركايم . انظر على وجه الخصوص :

M. Ginsberg, "Durkheim's Theory of Religion" in *Essays in Sociology and Social Philosophy*, Vol. I.

A. R. Radcliffe — Brown, *The Andaman Islanders* (Cambridge, 1922).

وهي دراسة وظيفية شهيرة للدين البدائي .

B. Malinowski, *Science, Magic and Religion and Other Essays* (Selected and with an introduction by R. Redfield, Glencoe 1948).

R.H. Lowie *Primitive Religion* (London 1936).

ويحتوى هذا المؤلف على تحليل مقارن لأربعة أديان بدائية . كما يتضمن عرضاً نقدياً  
للتنظريات المبكرة فى الدين ، ومناقشة للتأثير الاجتماعى الذى يحدثه الدين .

W. James, The Varieties of Religious Experience.

دراسة كلاسيكية تتناول الجوانب السيكولوجية للدين .

The American Journal of Sociology, May 1955. Sixtieth Anniversary Issue,  
Part II.

ويحتوى هذا العدد على ست مقالات عن الدين ، كانت قد نشرت فى أعداد  
سابقة من المجلة . ولقد كتب هذه المقالات زيمل ، وسمنر ، واليون سمول ، والمقدمة  
الى كتبها ايفريت هيجس عن الدراسة السوسولوجية للدين .

لم يظهر خلال السنوات الأخيرة سوى عدد محدود من الدراسات الأساسية التى تتناول  
الدين . ومن الدراسات الأثرولوجية الشهيرة تلك التى قام بها ايفانز بريتشارد . انظر :

Evans Pritchard, Nuer Religion (Oxford, 1956).

وفى مجال علم الاجتماع نجد دراسات وصفية محدودة النطاق تناولت العضوية فى  
الكنيسة والمشاركة الدينية بوجه عام . وهناك استعراض مفيد لهذه الدراسات . انظر :

M. Argyle, Religious Behaviour (London, 1958). See also Current Sociology,  
V. (1) (1956) "Sociology of Religion".

وانظر أيضاً تقارير عن دراسات سوسولوجية أجريت عن الدين فى أقطار مختلفة فى :

Archives de Sociologie des Religions, (Paris) Vol. I (1957).

وللتعرف على التفسيرات السوسولوجية للأديان الغربية الحديثة . انظر على وجه

الخصوص :

G. Le Bras, Etudes de Sociologie religieuse (2 Vols; Paris, 1955 and 1958),  
and W. Herberg, Protestant, Catholic, Jew (New York, 1955).

يبدو أن الاهتمام بالدراسة السيكولوجية للدين قد قل منذ أن قدم فرويد إسهاماته فى

التحليل النفسى . انظر :

S. Freud, Totem and Taboo (London, 1950), Moses and Monotheism  
(London, 1939) and The Future of an Illusion (London, 1934).

والملاحظ أن مؤلفات علم النفس الاجتماعى لا تميل كثيراً إلى تناول الدين .

وليس هناك سوى دراسات ضئيلة للغاية تناولت سيكولوجية الإيمان الديني . وهناك مناقشة  
ممتعة تناولت الجوانب السيكلوجية للدين . انظر :

R. Bastide; *Sociologie et Psychanalyse* (Paris, 1950) especially PP. 46 - 56,  
and *Eléments de Sociologie religieuse* (2nd ed; Paris, 1949).

عن الدين في الهند انظر :

Max Weber, *The Religion of India* (cited above).

Sir Charles Eliot, *Hinduism and Buddhism* 3 Vols; London, 1931).

ويعد هذا الكتاب مؤلفاً كلاسيكياً يعنى — بصفة أساسية — بالمذاهب والتاريخ ؛  
ولكنه — مع ذلك — يتضمن مناقشة سوسيولوجية ممتعة .

L.S.S. O'Malley, *Popular Hinduism* (Cambridge, 1935).

مؤلف وصفي يتصف بالوضوح .

S. Radhakrishnan, *Religion and Society* (London, Allen & Unwin, 1935).

M.N. Srinivas, *Religion and Society among the Coorgs of South India*  
(Oxford, 1952).

دراسة أنثروبولوجية رائعة للإيمان الديني والطقوس الدينية لدى إحدى جماعات  
الهندوس . وتضم الدراسة أيضاً مناقشة الخصائص السوسيولوجية العامة للهندوسية .

### الإخلاق :

هناك عدد من الدراسات المقارنة تتناول القواعد الأخلاقية . وللتعرف على الاتجاه  
التطوري انظر :

E. T. Hobbhouse, *Morals in Evolution* (7 th edn, London, 1951; with a new  
introduction by M., Ginsberg), and E. Westermarck., *The Origin and Develop-  
ment of Moral Ideas* (London, 1906).

وتهم مؤلفات ماكس فيبر — والتي أشرنا إليها من قبل — اهتماماً أساسياً بمعالجة  
القواعد الأخلاقية التي تستند إليها الأديان العالمية . ومن الدراسات المقارنة الحديثة :

M. Ginsberg, "On the Diversity of Morals" in *Essays in Sociology and Social  
Philosophy*, Vol. I, and A. Macbeath, *Experiments in Living* (London, 1952).

في ميدان علم النفس الاجتماعي نجد دراسات ومناقشات عديدة للاتجاهات والرأي  
العام ، ولكننا — مع ذلك — لا نجد دراسات جديرة بالذكر تتناول المعتقدات الأخلاقية .

ونستطيع أن نجد مناقشة سوسيولوجية وسيكولوجية للأخلاق والدين في :

H. Bergson, *Les deux sources de la morale et la religion* (Paris, 1933).

أما باريثو فقد ناقش بإسهاب الجوانب السيكلوجية للأخلاق انظر :

V. Pareto, *The Mind and Society* (English trans. 4 Vols; London, 1935).

J. C. Flugel, *Man, Morals and Society* (London, 1945).

دراسة باللغة الألمانية من وجهة نظر التحليل النفسى . انظر أيضاً :

M. Ginsberg, *Psychology of Society* (London, 1921).

نستطيع أن نجد معالجة للقواعد الأخلاقية في المجتمع الهندى في الأعمال التى تناولت الهندوكية والبوذية والتى أشرنا إليها قبل قليل . ومع ذلك فنوصى القارئ بالرجوع إلى :

S. Radhakrishnan, *The Hindu View of Life* (London, 1927).

#### القانون :

فيما يلي قائمة بأهم المؤلفات العامة التى تتناول علم الاجتماع القانوني :

E. Ehrlich, *Fundamental Principles of the Sociology of law* (New York, 1942).

M. Rheinstein, *Max Weber on Law in Economy and Society*.

يمكننا أن نجد استعراضاً موجزاً بالغ الأهمية للإسهامات الأساسية في ميدان علم الاجتماع القانوني ، وتحليلاً للمشكلات المختلفة في :

Roscoe Pound, "Sociology of Law" in G. Gurvitch and W. E. Moore (eds.) *Twentieth Century Sociology*.

W. G. Friedmann, *legal Theory* (London, 1957).

ويتضمن هذا الكتاب مناقشة لميدان علم الاجتماع القانوني من منظور واسع . كما يحتوى على عدة فصول خصصت بأكملها لمعالجة الإسهامات السوسيولوجية في دراسة القانون .

للتعرف على القانون البدائي يمكن الرجوع إلى مؤلفات ماليونفسكى المشار إليها آنفاً . كما يمكن الرجوع إلى مؤلف هوبيل . انظر :

E. A. Hoebel, *The law of Primitive Man* (Cambridge, Mass; 1954)

كذلك يمكن الرجوع إلى الدراسات المتخصصة المشار إليها في المتن .

هناك مؤلف قيم يتضمن قراءات مقترحة وحالات معينة . انظر :

S.P. Simpson and J. Stone, *Law and Society* 3 Vols; St Paul, Minnesota, 1948 - 50).

إذا ما أراد القارئ التعرف على علاقة القانون بالتغير الاجتماعي فيمكنه الرجوع إلى الدراسات العامة التي تناولت تطور القانون . انظر :

H. S. Maine, *Ancient Law* (London, 1861) and P. Vinogradoff, *Historical Jurisprudence* (Oxford, 1920).

أما الدراسات الهامة التي تناولت التغير الذي طرأ على النظام القانوني الحديث في علاقته بالبناء الاجتماعي والمذاهب الاجتماعية فهي :

A.V.Dicey, *Law and Opinion in England in the Nineteenth Century* (2nd edn., London, 1926) and W. G. Friedmann, *Law and Social Change in Contemporary Britain* (London, 1950).

ليست هناك كتابات كثيرة عن القانون الهندوسي ، اللهم إلا إذا استثنينا الدراسات المقارنة- التي قدمها مين وماكس فيير ( انظر المراجع الواردة في المتن ) . ومع ذلك فهناك مؤلف كلاسيكي شهير تناول القانون الهندوسي . انظر :

J. D. Mayne, *A Treatise on Hindu Law and Usage* (11th edn; edited by N. C. Aiyar, Madras, 1950) S. V. Gupte, *Hindu Law in British India* (1947).

والمؤلف الأخير يتضمن تحليلاً رائعاً للأثار التي أحدثها الحكم البريطاني على الهند .

الترية :

من الكتابات الأساسية في علم الاجتماع التربوي مؤلف دوركايم . انظر :

E. Durkheim, *Eduction et Sociologie* (Paris, 1927)

انظر أيضاً عريضاً وحيزاً لكتابات دوركايم عن التربية في :

A.K.C. Ottaway, 'The Educational Sociology of Emile Durkheim', *British Journal of Sociology* (VI (1), 1958). N. Hans, *Comparative Education* (London, 1949).

ويتناول المؤلف الأخير أشكالاً مختلفة من النظم التعليمية . وللحصول على مسح

عام للكتابات الحديثة انظر :

*Current Sociology*, VIII (3), 1958, "Sociology of Education" (by Jean Floud and A. H. Halsey).

.. ويستطيع القارئ أن يجد مقالات عديدة هامة من وجهة النظر السوسيولوجية في الكتاب السنوي للتعليم ( وهو يصدر سنوياً في لندن ) .

بلا حظ أن الدراسة السوسولوجية للنظم التعليمية قد أولت جانباً كبيراً من اهتماماتها لدراسة التدرج الاجتماعي والحراك الاجتماعي . ولعل أكثر الدراسات شمولاً في بريطانيا هي التي أجراها فلويد وهالمى ومارتن . انظر :

Jean Floud, A. H. Halsey and F. M. Martin, *Social Class and Educational Opportunity* (London, 1956).

وهناك مسح مشابه أجرى في الولايات المتحدة . انظر :

Everett C. Hughes, "Educational Selection in the United States of America" (mimeographed, 1958).

كذلك نجد تحليلاً لبعض جوانب الاختيار التعليمي في فرنسا في :

P. Naville (ed.), *Ecole et Société* (Paris, 1959).

منذ أن نشر دوركايم مؤلفه عن التربية وعلم الاجتماع ، لا نجد سوى عدد محدود من الدراسات الشاملة التي حاولت دراسة أنماط مختلفة من النظم التعليمية ، والوظائف التي يؤديها التعليم بالنسبة لعملية الضبط الاجتماعي ، والدور الاجتماعي للمدرسين . ومع ذلك نجد مؤلفاً شهيراً تناول الموضوع الأخير . انظر :

Thorstein Veblen, *The Higher Learning in America* (New York, 1918).

وانظر أيضاً كتاباً شهيراً لزنانيكى :

F. Znaniecki, *The Social Role of the Man of Knowledge* (New York, 1940).

ومع ذلك نجد اهتماماً أكبر بموضوع الآثار الاجتماعية للمعرفة العلمية . وللتعرف على وجهة النظر الماركسية في هذا الموضوع انظر :

Bernal, J.D. *The Social Function of Science* (London, 1939).

كذلك انظر تناولاً موجزاً جيداً لهذا الموضوع في :

Bernal, J.D. *The Social Function of Science* (London, 1939).

انظر أيضاً :

Bertrand Russell, *The Impact of Science on Society* (London, 1952).

Gordon Childe, *Society and Knowledge* (London, Allen & Unwin, 1956).

لا نجد دراسات سوسولوجية كثيرة تناولت التربية في الهند . وفيما يتعلق بتاريخ التربية نوصي القارئ بالرجوع إلى المؤلفات التالية :

A.S. Altekar, *Education in Ancient India* (Benares, 1934), L.S.S. O'Malley, *Modern India and the West* (Chapter IV, and PP. 654 - 645), and S. Nurullah and J.P. Naik, *History of Education in India* (1943).

ونستطيع أن نجد مناقشة للتغيرات والمشكلات التعليمية في :

H. Kabir, *Education in New India* (London, Allen & Unwin, 1956).

وهناك أيضاً مناقشات وجيزة من منظور سوسيولوجي . انظر :

D.P. Mukerji, *Modern Indian Culture* (2nd edn., Bombay, 1948, esp. Ch. IV), P.N. Prabhu, *Hindu Social Organization* (revised ed., Bombay, Ch. IV), and A.R. Desai, *Social Background of Indian Nationalism* (Ch. IX).



## البَابُ الْخَامِسُ

التغير الاجتماعي



## الفصل السادس عشر

### التغير والتطور والتقدم

ارتبط علم الاجتماع منذ بداياته الأولى ارتباطاً وثيقاً بفلسفة التاريخ وبالتفسيرات التي وضعت للتغيرات السريعة والعنيفة التي شهدتها المجتمعات الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد اهتم المؤرخون والفلاسفة الاسكتلنديون (وبالذات فرجسون Ferguson وميلار Millar وروبرتسون Robertson)، والفلاسفة الفرنسيون (فولتير Voltaire وتيرجو Turgot وكوندورسيه Condorcet)، والمؤرخون والفلاسفة الألمان (هيردر Herder وهيجل Hegel) اهتماموا جميعاً بشرح وتفسير ثورات عصرهم الاجتماعية والسياسية، وذلك في إطار نظرية عامة للتاريخ. وقد كان تأثيرهم في ذلك عميقاً، يمكن أن نلسمه بوضوح في أعمال من تبعهم من كتاب مثل سان سيمون Saint-Simon وبكل Buckle، وفي مؤلفات علماء الاجتماع الأوائل: أوجيست كونت وكارل ماركس وهيربرت سبنسر. بل إن الاتجاه التاريخي والتطوري ظل مسيطراً على علم الاجتماع والأنثروبولوجيا حتى فنياً بعد في القرن التاسع عشر. ومع أن ماكس فيبر لم يقدم نظرية تاريخية شاملة، إلا أنه من الواضح أن كل مؤلفاته السوسيولوجية كانت مستوحاة من اهتمامه بالدراسة التاريخية لأصول الرأسمالية الغربية الحديثة ودلالاتها. بل وأكثر من ذلك، من اهتمامه الفائق بالترشيد المتزايد للحياة الاجتماعية وما ينطوي عليه من دلالات خاصة بالحرية الإنسانية. ومع أن دوركايم قد رفض نظرة كونت التطورية إلى علم الاجتماع، إلا أن تصوره العام لتصنيف المجتمعات يركز على إطار تطوري. ويهتم في كتابه «تقسيم العمل في المجتمع» بعملية التطور ابتداءً من المجتمعات البدائية حتى المجتمعات الحديثة. أما هوبهوس Hobhouse فكان أكثر تأثراً بشكل مباشر بكونت وسبنسر. ومن الواضح أن كل مؤلفاته في علم الاجتماع موجهة بتصوير فلسفي للتقدم الاجتماعي. ونلاحظ على هذه النظريات السوسيولوجية الأولى أن مفاهيم «التغير» و«التطور» و«النمو» development و«التقدم» كانت تختلط في بعض الأحيان أو يربط المفكر بينها

جميعاً في مفهوم واحد . وكان يحدث في حالات أخرى أن يفرق العلماء بينها . ولكنها كانت تعتبر مصطلحات مرتبطة ببعضها ارتباطاً منطقياً . وقد انصبحت الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظريات فيما بعد على ملاءمة هذه المصطلحات في تطبيقاتها على الظواهر الاجتماعية ، وعلى طبيعة العلاقات بينها . وقد استعيرت فكرة التطور الاجتماعي مباشرة من نظريات التطور البيولوجي التي دعت بقوة - في القرن التاسع عشر - تأثير فلسفة التاريخ على علم الاجتماع . وقد عقد سينسر في كتابه « الاستاتيكا الاجتماعية » Social Statics ( الصادر عام ١٨٥٠ ) ، وبإضافة أكبر في كتابه « أسس علم الاجتماع » Principles of Sociology ثالثة بين المجتمع والكائن الحي ، وبين النمو الاجتماعي والنمو العضوي . ولكنه لم يعر في وصفه للتطور الاجتماعي اهتماماً كبيراً للملامح الخاصة المميزة للنظرية البيولوجية ، وأغنى تعريفه للتطور على أنه : « انحدار سلالي معدل على نحو معين » وتفسيره للأليات التي يتم التطور من خلالها في حديث عن نظرية داروين كذلك استخدم تايلور Taylor في كتابه « الثقافة البدائية » Primitive Culture ( الصادر عام ١٨٧١ ) مصطلح « التطور » بطريقة غير دقيقة على الإطلاق حيث قال : فنجد من ناحية أن المائل الذي يسود في الجانب الأكبر من الحضارة يمكن إرجاعه - إلى حد بعيد - إلى التأثير المائل للأسباب المائلة . بينما نلاحظ من الناحية الأخرى أن الدرجات المتفاوتة للمائل يمكن أن تعتبر مراحل للنمو أو التطور ، تمثل كل منها محطة تراث سابق ، وهي بصدد أداء دورها المناسب في تشكيل أحداث المستقبل .

وقد أشار الكتاب المحدثون إلى الفروق القائمة بين النظرية البيولوجية والنظريات المختلفة في التطور الاجتماعي . ورغم أن ويليام أوجبرن W.B. Ogburn لم يرفض مفهوم التطور الاجتماعي كلية . إلا أنه يلاحظ قائلاً : « أن المحاولات المبذولة للكشف عن قوانين الوراثة ، والتنوع ، والانتخاب في تطور النظم الاجتماعية ، لم تسفر إلا عن قليل من النتائج الحيوية أو الهامة »<sup>(١)</sup> . وكذلك كتب جوردون تشايلد Gordon Childe يقول : « إنه من الضروري ألا يغيب عنا إدراك الفروق الدالة بين التقدم التاريخي والتطور العضوي ، وبين الثقافة الإنسانية والتكوين الجسماني للحيوان ، وبين الإرث الاجتماعي والوراثة البيولوجية . فالتعبيرات الاستعارية القائمة على تلك المماثلة المسلم بها

يمكن أن تفضل الإنسان غير الحذر . . . فعداات الإنسان وأساليه في الدفاع عن نفسه خارجة عن تكوينه الجسماني ؛ إذ يمكنه أن يضعها جانباً ثم يستعملها وفق لإرادته . واستخدامها غير موروث ، ولكنه مكتسب - ببطء نوعاً ما - عن الجماعة الاجتماعية التي ينتمى إليها كل فرد . فالإراث الاجتماعي للإنسان لا ينتقل عن طريق الخلايا المورثة التي نشأ منها ، بل عن طريق التراث الذي لا يبدأ في اكتسابه إلا بعد خروجه من رحم أمه . فالتغيرات في الثقافة والتراث يمكن بدؤها عمداً كما يمكن التحكم فيها أو إبطاء سرعتها بواسطة الإرادة الواعية والمدروسة لواقعيها ومفنديها من البشر . وليس الاختراع طفرة عرضية في البلازما المورثة ، ولكنه عبارة عن مركب جديد ناتج عن الخبرة المتراكمة التي ورثها المحترع عن طريق التراث فقط . ومن المستحسن أن نكون على بينة - ما أمكن - بنوع الاختلافات الكائنة بين العمليات موضع المقارنة هنا <sup>(٢)</sup> .

هذا وقد استطاع البعض أن يدركوا في وقت مبكر نسبياً مواطن الضعف الكامنة في المماثلة بين التطور البيولوجي والتطور الاجتماعي ، كما فضل بعض علماء الاجتماع استخدام مصطلح « النمو الاجتماعي » Social development للإشارة إلى عملية التغير التاريخي . غير أنهم لم يتمسكوا تمسكاً صارماً بهذا التمييز ( بين مصطلحي « التطور الاجتماعي » و « النمو الاجتماعي » ) . إذ يبدو مثلاً أن هوبهوس قد استخدم هذين المصطلحين كترادفين في معظم كتاباته ، بالرغم من أنه وجه النقد إلى جوانب معينة لنظرية سبنسر التطورية <sup>(٣)</sup> . وهو فضلاً عن هذا يقترح في كتابه « النمو الاجتماعي » Social Development ( الصادر في لندن عام ١٩٢٤ ) أربعة معايير للنمو هي : الزيادة في كل من المدى ، والكفاءة ، والتبادل ، والحرية . وهو يربطها جميعاً ربطاً واضحاً بمعايير التطور البيولوجي <sup>(٤)</sup> . وقد استخدم كثير من علماء الاجتماع الآخرين معيار المدى في كلامهم عن النمو الاجتماعي ، كما رأينا من قبل عند كل من سبنسر ودوركهايم في تصنيفهما للمجتمعات في إطار تطوري <sup>(٥)</sup> . وقد أشار جوردون تشايلد حديثاً إلى أن « الاستمرار بين التاريخ الطبيعي والتاريخ

(٢) V. Gordon Childe, Man Makes Himself, (3rd edition, London 1956) pp. 16 - 17.

(٣) في مقدمة كتابه « النمو والغرض » : Development and Purpose الصادر في لندن عام ١٩١٣ .

(٤) كذلك يربط المعياران الأخيران من هذه المعايير بمفهومه عن التقدم . انظر في باب صفحتي ٤٢١ و ٤٢٨ .

(٥) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب .

الإنسانى يمكن أن يسمح بإدخال مفاهيم متعددة فى التاريخ الإنسانى . ويمكن الحكم على التغيرات التاريخية على أساس المدى الذى ساعدت به جنسنا البشرى على البقاء والتكاثر<sup>(٦)</sup> . وهذا الرأى قريب من فكرة التغيرات التى تظفر على حجم المجتمع ، رغم أن دوركايام أشار إلى أن هذا الأخير ينطوى على ما هو أكثر من مجرد النمو السكانى . ومن المعايير الأخرى التى كثيراً ما تستخدم لتحديد النمو ، معيار التباين الاجتماعى الذى دوسه كل من سبنسر ودوركايام ، وكذلك هوبهوس فى كلامه عن الكفاءة ، والتبادل ، واعتبره كل من ماكيفر ويديج معياراً رئيسياً فى هذا الصدد<sup>(٧)</sup> .

على أن مصطلح النمو لم يعد أكثر دقة من مصطلح التطور فى تطبيقهما على الظواهر الاجتماعية . وتعنى كلمة نمو فى الاستعمال العادى «فتح تدريجى» أو النضج الكامل لجزئيات شىء ما ، أو نمواً هو كائن بداخل البذرة الأصلية ( كما جاء فى قاموس أوكسفورد الإنجليزية ) . وبهذا المعنى يمكننا أن نتكلم عن نمو الطفل أو نمو (تطور) المرض . ولكن من الصعب أن نتكلم بنفس الطريقة عن النمو الاجتماعى لأننا لا نستطيع دائماً أن نرجع بأى قدر من اليقين ظاهرة معينة إلى بذرتها الأصلية ، أو أن نفرق فى عملية معينة تفريقاً واضحاً بين النمو والتدهور . وليس هناك سوى علميتين اجتماعيتين فقط ( مرتبطتين ببعضهما ) يبدو فيهما يمكننا تطبيق مصطلح «النمو» بشىء من الدقة ؛ وأعنى بهما نمو المعرفة ، ونمو سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية كما تبدو فى الكفاءة التكنولوجية والاقتصادية . فهاتان العمليتان هما اللتان ظهرتتا بأكبر قدر من الوضوح فى البيانات المتعلقة بنمو وتطور المجتمع الإنسانى<sup>(٨)</sup> .

Man Makes Himself, p. 12.

(٦)

R.M. Maciver and G.H. Page, Society (London 1952), Chapter 27.

(٧)

هذا وقد صدرت ترجمة عربية لهذا الكتاب الحام فى ثلاثة مجلدات على النحو التالى :

( أ ) الجزء الأول ترجمة د . على حمى ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

( ب ) الجزء الثانى ترجمة د . السيد محمد الزاوى ، وقواد إسكندر ، ويوسف ميخائيل أسعد ، القاهرة ١٩٧١ .

( ج ) الجزء الثالث ترجمة د . سمير نعم أحمد ، القاهرة ، ١٩٧١ ( الترجمة )

( ٨ ) هناك مشكلات أخرى انضمت فى ثنايا مناقشة ارنست نيجل Nageل الموجزة لمصطلح «النمو» فى

الفصل الذى عقدته الكلام من « الحتمية والنمو » فى الكتاب الذى أشرف هاريس D.B. Harris على تحريره والمسمى :

The Concept of Development.

( مفهوم النمو ) ( الصادر عام ١٩٥٧ )

ويشير نيجل إلى أن المصطلح لا ينطوى على إشارة إلى الماضى فحسب ، بمعنى أن شيئاً كان أو مستتراً يتضح =

وقد استعمل مصطلح النمو بطريقة مختلفة تماماً في معظم المؤلفات السوسولوجية الحديثة . أولاً للدلالة على التمييز بين نوعين من المجتمعات المعاصرة هي المجتمعات الصناعية من ناحية ، وجميع المجتمعات من ناحية أخرى ( التي تنتمي من نواح أخرى إلى أنماط شديدة التباين ) وهي الريفية والزراعية أساساً وتتصف بانخفاض مستويات الدخل نسبياً . وثانياً للإشارة إلى العملية التي يتحول بها الآن النوع الأخير إلى مجتمعات صناعية\* . وتتميز فكرة النمو الشائعة هذه بسمتين هامتين هما : أولاً أنها لا تعتمد على أى نظرية عامة في التطور أو النمو الاجتماعي ككل ، ولكنها تشير إلى نوع معين من التغير الملحوظ في الوقت الراهن . وهي ثانياً تشير بوضوح إلى تغيرات اقتصادية يمكن التعرف عليها وقياسها بشيء من الدقة والإحكام . وتكشف السمة الثانية ما كان متضمناً في معظم نظريات النمو الأولى والتي كانت معظم بياناتها المقننة تهتم بنمو المعرفة ونمو السيطرة على الطبيعة ؛ أو بمعنى آخر تنمية قوى الإنتاج البشرية . إن كون الدراسات الحالية لا تلجأ إطلاقاً إلى أى نظرية عامة في النمو الاجتماعي لا يعني بالطبع إلغاء الحاجة إلى البحث التاريخي والمقارن . وقد عقد بعض الباحثين الذين شاركوا في حلقة دراسية قيمة أقيمت مؤخراً عن موضوع « تحديات التنمية »<sup>(٩)</sup> The Challenge of Development مقارنات واضحة بين تصنيع البلاد ذات الدخل المنخفض في الوقت الحاضر وتصنيع المجتمعات الغربية في الماضي<sup>(١٠)</sup> . ويدين مثل هذا الاتجاه بالكثير

**هــ سـ لـ د الكـ بـ**  
 = يتقدم واضطراد وإمّا له معنى مستحيل أيضاً . فيقول هذا **المفكر** الملقب **بـ** **الكـ بـ** . ويبدو هذا واضحاً في الأمثلة التي سريناها . من هذا مثلاً أن « العقل » يرتبط ببعض **الكلمات** **التي** **تسمى** **بـ** **الكـ بـ** . أما في حالة الظواهر الاجتماعية فيمكننا أن نربط « المعرفة » بحالة « ازدياد المعرفة » و« شمولاً » ، ونحو السيطرة على الطبيعة ببعض الأشياء مثل البقاء أو حجم السكان . غير أنه يصعب ربط نمو المجتمع في حقيقته بأى ظروف مستقبلية للمجتمع المهم على أساس مثل أمل أخلاق ، وفي هذه الحالة يصبح للتطور مدناً لتقدم .

\* ويقابلها في الاستخدام العربي الشائع حالياً « المجتمعات النامية » أو « البلاد النامية » . ( الترجمة )

( ٩ ) نشرتها مدرسة المايور كابلان للاقتصاد والعلوم الاجتماعية التابعة للجامعة العبرية ، القدس ١٩٥٨ .

Eliaser Kaplan School of Economics and Social Sciences.

( ١٠ ) انظر على وجه الخصوص نالكوت باروسونز : « تأملات حول الإطار النظري لنمو الاقتصاد »

T. Parsons, "Some Reflections on the Institutional Framework of Economic development".

سيت يمرض بمرارة الظروف المختلفة للصنيع في عالم اليوم . ويلخص رأيه في الكلمات التالية : « ربما كان هناك افتراض يلهم غير مفهوم مفاده أن الظروف التي تمت في ظلها ظاهرة هامة من ظواهر البناء الاجتماعي ذات مرة هي نفسها الظروف الأكثر مناسبة لتكرارها في المستقبل . وحجتي الأساسية أن هذا الافتراض قد لا يصح »

لمنهج ماكس فيبر . إذ يركز على عمليات تغير معينة وعلى ظهور نمط معين من المجتمعات . كما يضع شروطاً وتفسيرات على أساس الظروف التاريخية والقروض العامة أو مفاهيم متعلقة بالسلوك الاجتماعي ، وليس على أساس « قوانين تاريخية » أو « قوانين النمو » .

هذا وترتبط المفاهيم الخاصة بالتطور الاجتماعي والنمو الاجتماعي التي ناقشناها هنا ارتباطاً وثيقاً بفكرة التقدم progress<sup>(١١)</sup> . ويبدو هذا الارتباط واضحاً عند كل من كونت وسنسر إلى الحد الذي لا يحتاج إلى أية إيضاحات أخرى . وقد اقترح هوبهوس تمييزاً بين التطور الاجتماعي والتقدم الاجتماعي<sup>(١٢)</sup> ، وإن كان الاهتمام بالتقدم يسيطر على مؤلفاته بشكل واضح . ويقول في هذا الصدد : « إن المشكلة الشاملة التي يجب أن تلتق عليها كل العلوم السوسيولوجية ، وتتوافر على حلها في النهاية كل الجهود السوسيولوجية الواعية ؛ هي وضع مفهوم سليم للتقدم البشري عن طريق التحليل الفلسفي ؛ وتتبع هذا التقدم في صورته المعقدة على طول التاريخ ، واختبار حقيقته عن طريق التصنيف الدقيق والمقارنات الفاحصة ، للتأكد من ظروفه والتنبؤ بالمستقبل<sup>(١٣)</sup> » إن أمكن . وذلك أنه ليس من الواضح ما إذا كان من الممكن التمييز الدقيق بين فكرتي النمو والتقدم في تطبيقاتهما على التغيرات الاجتماعية . ففي كلام هوبهوس نجد أن العمليتين تتوافقان في حدوثهما ولم يضرب أى مثال لعملية نمو اجتماعي عامة ليست تقليدية ، بالرغم من أن هوبهوس قد أوضح بالطبع أن النمو في مجال معين من مجالات الحياة الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة في مجال آخر .

= بالنسبة للاقتصاد الصناعي . . . . . فالصنيع أولاً يجب أن ينمو . . . . ( كما حدث في الغرب ) مستقلاً استقلالاً جغرياً عن المنظمات السياسية الرئيسية الموجودة في المجتمع . . . ( أما في التصنيع الحالي ) فلإننا نجد أن الحكومات تلعب دوراً فائق الأهمية في إطار الشعارات الأيديولوجية لقفوية « الاشتراكية » ( ص ١٣٤ - ١٣٥ ) .

( ١١ ) المؤلف على تاريخ فكرة التقدم ، انظر : J.B. Bury, 'The Idea of progress' (London 1920) .  
( ١٢ ) حيث يقول : « أمضى بالتطور نوعاً من النمو ، وأدى بالتقدم الاجتماعي نمو الحياة الاجتماعية في تلك الخصائص التي يربط بها البشر ، أو يمكنهم الارتباط بها بى : القيمة » . وذلك في كتابه « التطور الاجتماعي والفكرية السياسية » ( الصادر في لندن عام ١٩١١ ) ص ٨ .  
ويقدم هوبهوس في هذا الكتاب - الذي لا يذكره الكثيرون - عرضاً رائداً في وضعه لانجاءه السوسيولوجي . ونتائجها الأساسية .

وقد تعرضت فكرة التقدم منذ نهاية القرن التاسع عشر للإهمال أو الإزدراء ، ليس في علم الاجتماع فحسب ، وإنما بصورة أعم في نظرة مثقفي المجتمعات الغربية على العموم . وهذه ظاهرة تستحق في حد ذاتها دراسة موسيولوجية خاصة . فقد لعبت كل من المؤثرات الفكرية والاجتماعية دوراً هاماً في إحداث ذلك . فن الناحية الفكرية كان هناك سعي دائم لجعل علم الاجتماع علماً متحرراً من الأحكام القيمية كما حدث في خلال نفس الفترة نمو الفكر الفلسفي الخاص « بالنسبية الأخلاقية » . وقد عملا معاً على انتشار الاعتقاد بأن علماء الاجتماع يمكنهم - بل ينبغي عليهم - أن يتجنبوا الأحكام القيمية . وقد سهل هذا القيد الذاتي إلى أبعد حد الحقيقة التي مؤداها ؛ أن القيم ليست بحال من الأحوال موضوعاً للحكم . أما المؤثرات الاجتماعية فيبدو أنها كانت ذات فاعلية أكبر . وهنا يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار ليس فقط التشاؤم الناشئ عن طبيعة الحرب الحديثة ومداها وعن تجربة نظم الحكم الديكتاتورية الحديثة ، وإنما كذلك ظاهرة مختلفة تمام الاختلاف وهي عدم اليقين الكامل فيما يتعلق بالأهداف التي يجملر السعي من أجلها في المجتمعات التي تتمتع فعلاً بمستويات معيشة مرتفعة . ورغم أن كثيراً من أهداف دعاة التقدم في القرن التاسع عشر قد تحققت إلا أنها لم تحقق كل الرضا المنشود . ومن هنا ينجم الشك فيما إذا كانت أي حالة من حالات المجتمع الناشئة نتيجة للمجهود الإنساني يمكن أن تكون مرضية في النهاية . فهناك على الأقل اعتراف بأنه إذا تغلبنا إلى حد كبير على الشرور الاجتماعية الرئيسية مثل الجهل والفقر والظلم . فإن غايات التقدم ووسائله تصبح أكثر تعقيداً وأقل سهولة في تحديدها .

ونجد في هذا المجال فارقاً شامعاً بين البلاد الصناعية الغربية والبلاد ذات النخل المنخفض في معظم بقية العالم . ففي هذه البلاد الأخيرة ما زلنا نجد أن الشرور الاجتماعية كال فقر والمرض والجهل ، وأحياناً الظلم ، مازالت قائمة كما هي تقريباً لم تمس . وكما لاحظ « سنو » C. P. Snow مؤخراً فإنه من العبث بالنسبة للمثقفين الغربيين أن يعبروا عن شكهم فيما يتعلق بتقدم الشعب أو القادة السياسيين لهذه البلاد . فخط التقدم هناك - على الأقل - واضح لا يمكن أن نخطئه . ويمكن لعلماء الاجتماع بصفة خاصة أن يشتغلوا بدراسة الظروف السابقة المختلفة اللازمة للتغلب على التفاوت الحالي الكبير . (وللتزايد) في مستويات المعيشة بين الدول الغنية والفقيرة . وما يجملر الإشارة إليه هنا أن أحد الأنساق

الفكرية السوسولوجية - وهو الماركسية - الذى ظل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بنظرية عامة في التقدم يمارس أقوى إغراء له في البلاد النامية في كل من آسيا وأفريقيا<sup>(١٤)</sup>.

وهناك معنى معين يلزم أن يرتبط فيه علم الاجتماع بفكرة التقدم. أى أنه يجب عليه كعلم أن يكون أحد مبررات وجوده الإسهام الذى يمكن أن يقدمه لتحقيق التقدم البشرى. وعلاوة على هذا يمكن أن يكون من أهم إسهامات علم الاجتماع للمعرفة الإنسانية أن يوضح طابع وإمكانات المجتمع الصناعى الحديث. ونجد في نظريات التقدم العامة السابقة مثل نظريات كونت وسبنسر اهتماماً خاصاً بالمجتمعات الحديثة. ولا يزال هذا يبدو بوضوح أكثر فيما تلا ذلك من كتابات في علم الاجتماع. وقد أورد هوبهوس Hobhouse في مناقشاته أنه قد بدأت الحضارة الحديثة عن طريق العلم تتحكم في الظروف المادية للحياة، وبدأت فيما يتعلق بالأخلاق والدين في إخضاع أفكار وحدة الجنس والخضوع للقانون والأخلاق والأعراف الاجتماعية عموماً لمتطلبات النمو الإنسانى التى تمثل شروط التحكم المطلوبة. وقد بدا من الأمور ذات الأهمية الثانوية أن التقدم في المجالات الأخرى كان بسيطاً أو شبه معلوم على أساس أن هذا الشرط الأساسى للتقدم في المستقبل قد تحقق<sup>(١٥)</sup>. كذلك عالج ماركس الرأسمالية الحديثة باعتبارها مرحلة حرجية في التاريخ الإنسانى يمكن أن يبدأ فيها التحكم الرشيد في الحياة الإنسانية. وقد كرس نفسه لدراسة هذه الظاهرة التاريخية المعينة دراسة شاملة لا كصياغة تأملية لنظرية فلسفية تاريخية في النمو الاجتماعى. ومع ذلك فإن نظرية كهذه في التقدم تنتمى إلى فلسفة التاريخ لا إلى علم الاجتماع. إذ من الواضح أنها تفسير للتجربة الإنسانية ومحاولة لاستكشاف معنى التاريخ على نحو شبه دينى. على أن تحقيق التقدم - مهما يكن مفهومنا عنه - لا يتوقف على أى تفسير من هذا النوع، وإنما معرفة التغير الاجتماعى وأساليبه ومعرفة ظروف المجتمع المعين موضوع الدراسة. إلا أن فلسفة التاريخ التى يخضع فيها التأمل لتدعيم المعرفة السوسولوجية وضبطها ويمكن أن تلعب دوراً هاماً في تحديد أهداف الفكر السوسولوجى والدراسة السوسولوجية.

وقد أدت الصعوبات التى واجهتنا في نظريات التطور أو النمو أو التقدم وكذلك

(١٤) كذلك كانت الماركسية في أوروبا أقوى تأثيراً في البلاد الفقيرة نسبياً لا في النبل الأرق صناعياً

Development and Purpose, Introduction.

(١٥)

في تغيرات المناخ الفكرى إلى تبني الجميع مصطلح « التغير الاجتماعى » للإشارة إلى كل صور التباين التاريخى في المجتمعات الإنسانية ، وقد ساعد على انتشار مثل هذا المصطلح الأكثر حياداً نشر كتاب « التغير الاجتماعى » لوليام أوجبرن في سنة ١٩٢٢ . وقد ميز أوجبرن في كتابه هذا بعد مناقشة مفاهيم التطور الاجتماعى والدراسة المفصلة لدور العوامل البيولوجية والثقافية في التغير الاجتماعى بين الثقافة المادية واللامادية ، كما طرح فرض « الهوة الثقافية » Cultural lag الذى يرى أن التغيرات التى تطرأ على جزء من الثقافة اللامادية ( الذى يطلق عليه اسم الثقافة التكيفية adaptive culture لا يتزامن تماماً مع التغيرات التى تطرأ على الثقافة المادية ، ومن ثم تصبح مصدراً للضغط وللصراعات . والملاحظ أن تحليل أوجبرن هذا يرتبط على نحو ما ببعض الدراسات السابقة ، وخاصة بتفرقة « ألفريد فيبر » A. Weber بين الثقافة والحضارة ، وبالتفرقة التى وضعها ماركس بين « القاعدة » أو « البناء التحتى » basic و « البناء الفوقى » Super — Structure . غير أن معالجة أوجبرن للمشكلات تختلف عنهما خاصة فيما أبداه من اهتمام بعملية الاختراع . ولكنه يشترك مع الكتاب المذكورين في التركيز على التغيرات التى نشأت في مجال الإنتاج المادى منذ بداية التصنيع الحديث . والحقيقة أن معظم الدراسات الحديثة للتغير الاجتماعى قد جرت في إطار هذا السياق . وهكذا توفرت لدينا دراسات عديدة للاتجاهات السكانية في المجتمعات الصناعية ، وللتغيرات في الأسرة ، والبناء الطبقي ، وفي القانون والدين . إلا أن هذه الدراسات كانت تفتقر في الجانب الأكبر منها إلى مراعاة العلاقات المتداخلة بين أنواع التغيرات المختلفة . كما أننا نفتقر إلى أى دراسة مقارنة للتغيرات التى تحدث في أزمنة وأماكن مختلفة ، أو إلى أى نظرة عامة إلى الاتجاهات الرئيسية للتغير كتلك التى صاغها هوبهوس أو ماركس في نظريتهما السابقة ، أو ماركس فيير بطريقة أكثر تردداً . وستناقش في الفصل القادم بعض المشكلات العامة في تحليل التغير الاجتماعى مع إيراد أمثلة لها من واقع التغيرات الاجتماعية الحديثة في الهند .

ليس من المتوقع أن يكون للأفكار التى توصلنا إليها هنا ما يماثلها في الفكر الاجتماعى الهندى . فلا الظروف الفكرية ولا الاجتماعية في الهند شجعت على ظهور نظريات في التغير أو التطور أو التقدم . فالمجتمع الهندى ذاته الذى كان يتكون أساساً من الجماعات الطبقية المغلقة ، ومن الأسر المشتركة والمجتمعات القروية المحلية كان ثابتاً نسبياً قبل أن

تدخل فترة الحكم البريطاني مفاهيم التقدم الغربية\* ، كما أن المثل الأعلى للديانة الهندوسية كان يبعد أذهان الناس عن الاهتمام بتحسين ظروفهم المادية في نفس الوقت الذي قامت فيه هذه الديانة بإقرار وتبرير النظام الاجتماعي القائم . فالثقافة الهندية — كما لوحظ أخيراً — كانت دينية في جوهرها وقائمة في اتجاهها العام على الاهتمام بالعالم الآخر . وفضلاً عن ذلك — حتى إذا تجاهلنا كل تلك الخصائص المميزة للهندوكية — فإننا يمكن أن نتفق مع ييري Bury في أن مذهب التقدم لم يكن لتقوم له قائمة طالما أن الزعة الدينية الاتكالية مسيطرة<sup>(١٦)</sup> . بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك ؛ إذ يرى أن نظريات التقدم والنمو لا يمكن أن يكون لها تأثير يذكر إلا في المجتمعات التي تعرضت فيها المذاهب الدينية عموماً للتحدى ، وحيث وصل إضفاء الطابع العلماني على الحياة الاجتماعية إلى حد بعيد . ومثل هذه الظروف لم تبدأ في الظهور في الهند إلا في وقت حديث جداً ، حيناً بدأ الصدام بين الأفكار العلمانية والدينية في مراحله الأولى ، وهو الصدام الذي اكتسب طابعاً خاصاً نظراً لأن حكام المجتمع الأجانب ظلوا يمثلون هذا الفكر العلماني ردحاً طويلاً من الزمن .

### نظريات التغير الاجتماعي :

ظلت نظريات التغير الاجتماعي التي طرحتها إلى الآن ، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتفسيرات الفلسفية للتاريخ . وهناك أكثر من طريقة لتصنيف هذه النظريات ، ولكنه من الأفضل أن نبدأ بالتمييز الأولى بين النظريات الخطية \* linear والنظريات الدائرية \* Cyclical . وتعتبر نظريات كونت وسبنسر وهوبهوس وماركس من أهم النظريات الخطية . وتفسر نظرية كونت — التي تفرعت عن سان سيمون وتأثرت تأثراً سريعاً بكوندورسيه Condorcet .

• غنى من كل بيان أنه — حق — وإن صدق ما يلعب إليه المؤلف — فإن فترة الحكم البريطاني الهند لم تجلب معها التكنولوجيا الغربية ومفاهيم التقدم الغربية فحسب ، بل جلبت معها شروراً وآلاماً تفوق هذه الحسنات أضعافاً مضاعفة ، ليس أقلها ابتزاز الثروات المنتهية القوة ، وبث روح الفرقة والشقاق العقائدي والاجتماعي بين أبناء الشعب الواحد . . إلخ . (الترجمة)

(١٦) للرجع السابق ، ص ٢١ — ٢٢

• أي التي تقول بغير حركة المجتمع في خط واحد . (الترجمة)

•• أي التي تقول بغير تلك الحركة في اتجاه دائري وقد تكرر الصيغة مرة واحدة أو تتعدد الدورات .

(الترجمة)

— التغير الاجتماعى بأنه محصلة النمو الفكرى للإنسان . وقد صاغها في « قانون المراحل الثلاث » بأنها الارتقاء من أساليب الفكر اللاهوتى الدينى إلى الأسلوب الميتافيزيقي إلى الأسلوب الوضعى للفكر الذى يمثل العلم الحديث وخاصة السيطرة التدرجية لتزعات الغيرة على الأناثية . وبصاحب هذا التقدم الفكرى نمو أخلاقى وتغيرات فى النظم الاجتماعية . « ويمر النشاط الإنسانى — كما سبق أن بينت منذ زمن طويل — بمراحل الحرب الهجومية ثم الحرب الدفاعية ثم الصناعة على التوالي . ويؤدى ارتباط هذه المراحل بسيطرة الروح اللاهوتية أو الميتافيزيقية أو الوضعية على التوالي ، إلى إمدادنا دفعة واحدة بتفسير كامل للتاريخ » . وقد ركزت الانتقادات التى وجهت حديثاً إلى كونت بصفة أساسية على الطابع الحتمى للتاريخ عنده<sup>(١٧)</sup> ، أو بمضامينها الشمولية<sup>(١٨)</sup> . وهناك مجال للاعتراض على أساس اعتبارات أخرى، منها ادعاؤها اكتشاف قوانين التطور الاجتماعى وافترضها انحصار بتأثير النمو الفكرى على الأفكار الأخلاقية وتأكيداتها غير المدعمة بأية شواهد تفصيلية ، بوجود تطابق وثيق بين حالة المعرفة وبين نمط البناء الاجتماعى . غير أن تحليل كونت لتأثير المعرفة العلمية الحديثة ما زالت له بعض القيمة ، وكذلك مناقشته لخصائص المجتمع الصناعى وتأثيرها على انتشار الحرب<sup>(١٩)</sup> .

أما نظرية سبنسر فى التغير الاجتماعى فقد كانت أكثر شمولاً فى بعض جوانبها ، وكانت مبنية على بيانات إمبريقية أكثر كفاءة من تلك التى استعان بها كونت . وقد أدرك سبنسر بشكل أكمل تعدد وتنوع العوامل الداخلة فى إحداث التغير الاجتماعى ، وكذلك صعوبات بيان التطور فى كل مجتمع على حدة . وقد لاحظ فيما يتعلق بالموضوع الأخير أنه رغم أن التطور أمر حتمى لا مفر منه إذا أخذنا جميع أنواع المجتمعات على الجملة ، إلا أنه لا يمكن أن يعتبر حتمياً فى كل مجتمع على حدة أو ممكناً فعلاً<sup>(٢٠)</sup> . وقد اعتبر فى مناقشته للمسار الحقيقى للتطور الاجتماعى أن من الملامح الهامة لهذا التطور تزايد التباين الوظيفى داخل المجتمعات ، وكذلك نمو حجم المجتمعات

Isaiah Berlin, *Historical Inevitability*.

(١٧)

F.A. Hayek, *The Counter-Revolution of Science*.

(١٨)

(١٩) انظر عن هذا الجانب من جوانب نظرية كونت :

R. Aron, *War and Industrial Society* (London 1956).

*Principles of Sociology*, Vol. I, p. 107.

(٢٠)

( ويرجع الفضل في تحقيق نمو حجم المجتمعات إلى الحرب أساساً ) . غير أن تحليله للتغير الاجتماعي يعتمد في النهاية على نظرية ( رفضت منذ وقت طويل ) في التطور الشامل ، والتي ترى أن هناك انقلا شاملا من حالة « تجانس مطلق وغير مستقر » إلى حالة « لاجناس عدد ومستقر » . والواقع أن سبنسر لم يبين كيف يمكن تقريب المجتمعات التي درسها ترتيباً منهجياً على أساس تسلسل تطوري<sup>(٢١)</sup> .

وقد تأثر هوبهوس تأثراً كبيراً بكل من كونت وسبنسر ، إلا أن نظريته في التغير الاجتماعي قد وضعت بطريقة أكثر صرامة ، كما أن استخدامه للبيانات التاريخية والأثروبولوجية كان أكثر علمية وأكثر نقدية . وقد أخذ عن كونت فكرة أن تطور العقل الإنساني كان هو العامل الحاسم في التطور الاجتماعي . إلا أنه لم يقبل وضعية كونت القاطعة ، واستطاع أن يدعم عرضه للنمو العقلي بنظرية سيكولوجية أكثر صحة ( كان له الفضل في الإسهام فيها بأصالة ) . وهكذا يقول بوجود خمس مراحل في التاريخ الفكري للبشرية<sup>(٢٢)</sup> ويشرح في توضيح نمو الرشيد rationality في كل مجالات الفكر ، رافضاً مقابلة كونت الساذجة بين اللاهوت والميتافيزيقا والعلوم . ويدين هوبهوس لكونت بمنهج دراسة النمو في بعض مجالات النشاط الاجتماعي خلال التاريخ البشري ككل ، وليس نمو مجتمعات معينة أو أنماط معينة من المجتمعات . ولم يحاول هوبهوس وضع تصنيف منهجي للمجتمعات اللهم بالنسبة للمجتمعات البدائية . كما لم يحاول القيام بدراسة مفصلة لعملية معينة من عمليات التغير الاجتماعي . والتقدم الرئيسي الذي يمكن أن يوجه إلى اتجاهه السوسيولوجي هو

( ٢١ ) المؤلف على شرح شامل لنظرية سبنسر النظر:

J. Rummy, Herbert Spencer's Sociology (London 1984).

وقد حقق لتأثير الأكبر لسبنسر في أمريكا وليس في إنجلترا . هناك عرض نقدي طيب لنظرية التطور الاجتماعي

R. Hofstadter, Social Darwinism in American Thought.

هذه :

( ٢٢ ) هذه المراحل هي :

- ( أ ) البدايات الأولى للتفكير السلم في مجتمعات ما قبل القراءة والكتابة .
- ( ب ) السلم البدائي في الشرق القديم ( كما في بابل ومصر القديمة والصين القديمة ) .
- ( ج ) مرحلة التأمل في الشرق التالية على ذلك ( ابتداء من القرن الثامن وحتى القرن الخامس قبل الميلاد ، في الصين ، وفلسطين ، والهند ) .
- ( د ) مرحلة التفكير النقدي والمنهجي في اليونان .
- ( هـ ) نمو التفكير العلمي الحديث ابتداء من القرن السادس عشر تقريباً .

ذلك الذى وجهه دوركايم إلى كونت ، ألا وهو أنه يتكلم عن شيء مجرد هو الإنسانية ، لا عن مجتمعات واقعية ملموسة .

وقد أخذ هوبهوس عن سبنسر فكرة التطور الاجتماعى أو النمو الاجتماعى كعملية زيادة الحجم ، والتعقد والتباين الداخلى . وهكذا نجد أن مفهومه عن التغير الاجتماعى هو أن تطور العقل يؤدي إلى تطور اجتماعى (مقوماً بالمعايير المذكورة) وأنه يمكن اعتبار هذا التطور تقدماً دائماً ، طالما أن تطور العقل ينطوى على تطور الأفكار الأخلاقية تجاه المثل الأعلى لأخلاق رشيدة من شأنه أن يؤدي إلى تغير النظم الاجتماعية الرئيسية .

أما نظرية ماركس في التغير الاجتماعى فتفرد مكانة خاصة لعنصرين في الحياة الاجتماعية : نمو التكنولوجيا (القوى المنتجة) ، والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية . وترى النظرية - باختصار - أنه يقابل كل مرحلة من مراحل تطور القوى المنتجة أسلوب معين في الإنتاج ونسق معين ، تعمل الطبقة المسيطرة على تثبيتها للعلاقات الطبقيّة وتلحيمه . غير أن التطور المستمر في القوى المنتجة يغير في العلاقات بين الطبقات ، وكذلك في ظروف الصراع الدائر بينها . وفي الوقت المناسب تصبح الطبقة التى كانت مسودة في ذلك الحين قادرة على الإطاحة بأسلوب الإنتاج القائم وبشئ العلاقات الاجتماعية ، وعلى إقامة نظام اجتماعى جديد<sup>(٢٣)</sup> . على أن دور ماركس نفسه قد اقتصر على وضع الخطوط العريضة لنظريته الخاصة في التغير التاريخى واستخدامها « كخيطة يهتدى به » (أو كما نقول اليوم كفرض) في البحث ، وكرس جهده لتحليل أحد الظواهر التاريخية المركبة وهى ظهور الرأسمالية الحديثة ونموها . ولم يضيف سوى قلة من الماركسيين الذين جاءوا فيما بعد شيئاً يذكّر إلى أفكار ماركس ، بل عملوا على العكس على حجب الجانب الأكبر من أهمية الإسهامات التى قدمها ماركس لعلم الاجتماع من خلال تبسيط الأفكار لتكوين عقيدة دوجماتية (قاطعة) بسيطة . ومن بين هذه الإسهامات مفهومه عن علم الاجتماع . كعلم نقدي . مما يمكن أن

(٢٣) « تدخل قوى الإنتاج المادية في المجتمع عند مرحلة معينة من مراحل تطورها في صراع مع علاقات القائمة ، أو مع علاقات الملكية التى كانت مؤثرة فيها من قبل ، وليس سوى تمييز قانوني عن نفس الشيء . وتتصل هذه العلاقات إلى قيود على أشكال تطور قوى الإنتاج . وهنا تحدث مرحلة الثورة » انظر مقالة كتاب :

Karl Marx, A Contribution to the Critique of Political Economy (1859).

يؤدى إلى كشف الثقاب عن التناقضات والإمكانات الكامنة فى كل شكل قائم فعلا من أشكال المجتمع ، وكذلك تقديم نموذج واضح لمنهج تاريخى سوسيولوجى من خلال تحليل الصور الأولى للرأسمالية لم يسبقه إليه أى مفكر اجتماعى آخر . وإذا نظرنا إلى نظرية ماركس فى التاريخ - كفرض علمى ، أو إطار تصورى - فإنها يمكن أن تتعرض للنقد، وخاصة أنها أكثر ما تكون انطباقا وإفادة عندما يطبقها ماركس نفسه فى دراسة الرأسمالية ( رغم أنها تتطلب هنا أيضاً بعض التحديد )، وأنها تصبح أقل فائدة فى دراسة فترات تاريخية أخرى وتحولات اجتماعية أخرى . ومن الجدير بالملاحظة هنا أنه على الرغم من أن المؤرخين الماركسيين الذين جاءوا فيما بعد قد درسوا التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية وهم مسلمون تسلياً كاملاً بهذا ، لم نجد تحليلاً ماركسياً واحداً جاداً لنشأة الإقطاع نفسه ، أو لبعض المجتمعات الأخرى .

وقد كان للنظريات الخطية التى ناقشناها هنا فضل كبير فى أنها أوضحت - بصورة أو بأخرى - عدداً من التغيرات التراكمية الهامة فى التاريخ الاجتماعى للإنسان؛ كنمو المعرفة ، وتزايد حجم المجتمعات ودرجة تعقدها ، والحركة المتزايدة فى العصور الحديثة نحو المساواة السياسية والاجتماعية . فقد أدركت كل تلك النظريات الأهمية الخاصة للتغيرات التى حدثت فى أوروبا ابتداء من القرن السابع عشر<sup>٢٤</sup> ، والتى أثرت بالتالى فيما بعد على الحياة الاجتماعية للإنسان فى العالم أجمع ، وأثرت أيضاً على تطور العلم الحديث والصناعة الحديثة . وتصور النظريات الدائرية فى التغير الاجتماعى نواحى أخرى من التاريخ الإنسانى ، ولكنها تتجاهل هذه الحقائق الأساسية . وقد قدم باريتو Pareto فى كتابه (العقل والمجتمع<sup>٢٥</sup>) The Mind and Society فى ثنايا عرضه لنظريته فى «دورة الصفوة» تفسيراً للتاريخ مؤداه ؛ أن التغير الاجتماعى ينشأ نتيجة للصراع بين جماعات من أجل الحصول على القوة السياسية ، وأن هناك فترات متعاقبة من الحكم القامسى على يد طبقة الصفوة القوية المتصرفة حديثاً ، ثم فترة حكم إنسانى معتدل على يد طبقة الصفوة الآخذة فى التدهور . وتتركز النظرية على افتراض وجود فروق بيولوجية بين الجماعات الموجودة فى المجتمع ( مستندة إلى النظريات العنصرية التى نجدناها عند آمون Ammon وغيره ) ، ثم يدعمها بشواهد تاريخية قليلة . على أن باريتو

لم يدرس مجدية سوى حالة واحدة من حالات دورة الصفوة، هي تلك التي عرفتها روما القديمة. كما أن مفهومه عن التغير السياسى يتجاهل كلية نمو نظم الحكم الديمقراطية في العصور الحديثة (التي يقيمتها بصفة خاصة) <sup>(٢٥)</sup>. ثم نأتى إلى عصور أحدث فنجد سوروكين Sorokin وتوينبى Toynebee يقدمان نظريات تتصف ببعض السمات الدائرية. وبينما يسلم سوروكين في كتابه «الديناميات الاجتماعية والثقافية» (أربعة مجلدات، نيويورك ١٩٣٧) بوجود عمليات خطية، يلتفت الانتباه إلى عمليات دائرية أخرى تحدث في المجتمعات الإنسانية، كما يميز بين ثلاثة أنماط ثقافية عامة هي: المثالي Ideational، والمثالي الحسى Idealist والحسى Sensitive التي يرى أنها تتابع الواحد بعد الآخر على شكل دورات في تاريخ المجتمعات. وقد عرض توينبى نظريته في كتابه «دراسة للتاريخ» (عشرة مجلدات، لندن ١٩٣٤ - ١٩٥٤). ويتضح الطابع الدائرى لهذه النظرية في مفهوم نمو الحضارات، وجمودها وضمحلها. على أنه من الممكن - إذا أمعنا النظر في الجوهر - اعتبارها نظرية خطية. إذ يرى توينبى أن الحضارات المختلفة، «رغم أنها بالتأكيد كيانات فردية مستقلة، إلا أنها جميعاً ممثلة لنوع واحد من المخلوقات، وتقوم بمهمة واحدة...» <sup>(٢٦)</sup>. وعملية نمو الحضارات وضمحلها ما هي إلا وسيلة نقل لكشف دينى تقلى، أقصى غايته «الاتحاد مع الإله». ونلاحظ على مؤلفات كل من سوروكين وتوينبى أن الحشد المائل من المائلات التاريخية وأسلوب ادعاء الحكمة والتنبؤ تؤثر على وضوح تحليل التغير التاريخى، رغم كثرة التعليقات الموضحة للعديد من التحولات الاجتماعية الخاصة. فهي تمثل عودة إلى فلسفة التاريخ بطريقة قلقة \*.

(٢٥) عرضت الخطوط العامة لنظرية باريتو - عرضاً ليس منهجياً تماماً - في:

James Burnham, *The Machiavellians* (London 1946).

F. Borkenau, *Pareto* (London 1936).

وقد وجهت إليها انتقادات مقننة قوية عند:

قارن كذلك عرضاً ضافياً لآراء باريتو ولانتقادات التي وجهت إليه عند نقولا تماشيف، نظرية علم الاجتماع ترجمة الدكتور محمد عوده ومحمد الجويرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى للقاهرة، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٧١ م ص ٢٥٩ - ٢٧٤.

(٢٦) المرجع السابق، المجلد الثالث، ص ٣٩٠.

• عن هذه النظريات جميعاً وبغيرها انظر تحليلاً نقدياً مستفيضاً عند تيماشيف، المرجع السابق، الفصل الثامن عشر «علم الاجتماع التاريخى» (ص ٤٥٧ - ٤٨٨).

(الترجمة)

ونلاحظ على النظريات التي عرضنا لها هنا - سواء كانت خطية أو دائرية - أنها لم تركز إلا اهتماماً ضئيلاً نسبياً لتحليل عمليات معينة من عمليات التغير الاجتماعي . أو تحديد العوامل التي ينطوي عليها التغير الاجتماعي والاستثناءات البارزة في هذا الصدد هما ماركس وسوروكين . فقد درس الأول بالتفصيل عملية تحول تاريخي واحدة . وناقش الثاني يساهب العوامل المختلفة التي تحدث التغير . وسنتقل في الفصل التالي إلى هذا التحليل الأكثر تفصيلاً .

## افضل السّابع عشر

### عوامل التغير الاجتماعى

اعتبارات عامة :

يتطلب التحليل السوسولوجى للتغير الاجتماعى فى المقام الأول صيغة أكثر دقة وأقل طموحاً من النظريات العامة التى ناقشناها فى الفصل السابق ، يمكن أن تتيح صياغة المشكلات وعرض النتائج عرضاً منهجياً منظماً . وقد وضع كل من جيرث Gerth وميلز Mills فى كتابهما « الشخصية والبناء الاجتماعى »\* صيغة من هذا النوع تعتمد على توجيه ست أسئلة رئيسية عن التغير الاجتماعى هى كما يلى : ( ١ ) ما هو الشيء الذى يتغير ؟ ( ٢ ) كيف يتغير ؟ ( ٣ ) ما هو اتجاه التغير ؟ ( ٤ ) ما هو معدل التغير ؟ لماذا حدث التغير . ولماذا كان ممكناً ؟ ( ٥ ) ما هى العوامل الرئيسية فى التغير الاجتماعى ؟ ( ٦ )

وأعتقد أنه من المفيد فى معالجتنا للسؤال الأول أن نعرف التغير الاجتماعى بأنه تغير فى البناء الاجتماعى ( متضمننا هنا التغيرات فى حجم المجتمع ) أو فى نظم اجتماعية خاصة أو فى العلاقات بين النظم . فإذا التزمنا بالتمييز الذى اقترعناه فيما سبق بين البناء الاجتماعى والثقافى ، فإنه يمكننا أن نستعمل مصطلح « التغير الثقافى » Cultural Change للدلالة على صور التنوع التى تطرأ على الظواهر الثقافية كالمعرفة والأفكار ، والفن ، والمذاهب الدينية والأخلاقية . . إلخ . ومن الواضح أن التغيرات الاجتماعية والثقافية ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً فى كثير من الحالات . من هذا مثلاً ذلك الارتباط الوثيق بين نمو العلم الحديث والتغيرات التى حدثت فى البناء الاقتصادى . ولأن العلاقة بينهما يمكن أن تكون أقل ارتباطاً كما يبدو ذلك فى تغير الموضوعات أو تغير أشكال الإبداع الفنى المختلفة . أما الأسئلة الخاصة بكيفية حدوث التغير واتجاهه وسرعته فتتطلب وصفاً تاريخياً وتفسيراً ، كما تتوفر لدينا على سبيل المثال فى البيانات المختلفة عن التغيرات السكانية

والتقسيم المتزايد للعمل في المجتمعات الصناعية، وكذلك عن التغيرات التي طرأت على الطابع العام للأسرة الغربية الحديثة، وما إلى ذلك. ولا يتحتم أن تتطوى مناقشة موضوع اتجاه التغير على أية أحكام قيمية. فتناقص حجم الأسرة ونمو حجم الوحدات الاقتصادية كلها أمور ذات واقع تاريخي. غير أنه يمكن في حالات أخرى أن يكون اتجاه التغير أقل وضوحاً؛ ومن ثم يصبح نهياً لتفسيرات متباينة. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يكون التغير واحداً من الموضوعات التي يصعب توفر البعد الكافي للملاحظة، مثل تزايد معدل الطلاق، واتساع نطاق «البيروقراطية». وعندئذ تصبح مناقشات اتجاه التغير أميل إلى أن تتضمن تقويمات أخلاقية. وأخيراً حينما يتعلق الموضوع بتحليل التغيرات في البناء الكلي لمجتمع ما، سواء كان مجتمعاً تاريخياً أو حديثاً، فإن الخط الفاصل بين التحليل النقدي والتعبير عن فلسفة اجتماعية معينة يصبح غامضاً وغير مؤكد. وقد لا يكون له أساس راسخ على الإطلاق. ويبدو ذلك واضحاً إذا أخذنا في اعتبارنا البيانات المتعارضة أشد التعارض عن التغيرات التي تحدث في دولة الرفاهية البريطانية أو في الاتحاد السوفيتي بعد وفاة ستالين أو في الهند منذ الحصول على الاستقلال. ثم يبدو هذا الغموض وعدم اليقين بدرجة أكبر فيما يتعلق بالبيانات المتعارضة التي قدمها كارل ماركس وماكس فير عن اتجاهات التغير الرئيسية في المجتمعات الرأسمالية.

والواقع أن موضوع معدل التغير كان مثار اهتمام علماء الاجتماع دائماً. ومن الطبيعي أن نشر هنا إلى الإسراع في عملية التغير الاجتماعي والثقافي في العصر الحديث. ويعتبر ويليام أوجبرن من أوائل الذين درسوا هذه الظاهرة بطريقة علمية منظمة، وقاموا بدراسات كمية لمعدل التبادل وخاصة في مجال الاختراعات التكنولوجية<sup>(١)</sup>. كما ركز الاهتمام على التباين الموجود بين معدلات التغير في قطاعات مختلفة من الحياة الاجتماعية. وينصب فرض «الهوة الثقافية» Cultural lag على عدم التناغم الواضح بين النمو التكنولوجي السريع وبين التحول البطيء في النظم العائلية والسياسية وغيرها من النظم وكذلك في المعتقدات التقليدية والاتجاهات (دينية وأخلاقية... إلخ). وقد أصبحت هذه المشكلات في السنوات الأخيرة موضع اهتمام أكبر كقضية رئيسية في السياسة العالمية

(١) Social Change (op. cit.), Part II, See also W.F. Ogburn and M.F. Nimkoff, A Handbook of Sociology, Ch. 26, and S.C. Gillilan, Sociology of Inventions (Chicago 1935).

وخاصة بدخول التصنيع في الدول النامية<sup>(٢)</sup> . وقد سارت البحوث حول هذا الموضوع في خطين رئيسيين : أولهما الدراسات السوسولوجية للتغيرات في البناء الاجتماعي والثقافة الناتجة عن التصنيع وعدم التناغم البنائي في المرحلة الانتقالية . وثانيهما : الدراسة النفسية لتكيف الأفراد مع التغيرات الاجتماعية السريعة<sup>(٣)</sup> . وسنناقش في الأجزاء التالية بعض هذه المشكلات بصورتها التي ظهرت بها في الهند . كما درست هذه المشكلات في المجتمعات الصناعية في سياق التغيرات في الأسرة ، وفي التدرج الطبقي الاجتماعي ، وفي الأفكار الدينية والأخلاقية ، وكذلك في القانون وما إليها . كما درست من ناحية الانجهاات ؛ أي استجابات الفرد للتغير الاجتماعي ودلالات هذا التغير ونتائجه في ميادين التعليم والحرية وانحراف الأحداث والصحة العقلية .

وترتبط مشكلة البحث في أسباب أو إمكان حدوث التغير ارتباطاً وثيقاً بالمشكلة العامة لعوامل التغير الاجتماعي ، وتثير قضايا معقدة أشد التعقيد فيما يتصل بالعلية الاجتماعية . وقد استعرض كل من جيرث وميلز بعض هذه القضايا بإيجاز . من ذلك مثلاً دور الأفراد في إحداث التغير الاجتماعي ، وتأثير كل من العوامل المادية والأفكار . وقد قام موريس جيتزبرج M. Ginsberg في مقال حديث بتحليل علمي منظم للعوامل التي استشهد بها كتاب مختلفون لتفسير التغير الاجتماعي<sup>(٤)</sup> وهي : (١) الرغبات والقرارات الواعية للأفراد (متمثلة في نمو نسق الأسرة الصغيرة في البلاد القريبة) . (٢) أفعال الفرد المتأثرة بالظروف المتغيرة (مثال ذلك انهيار نظام الفلاح نصف الحر في النظام الإقطاعي والمعروف باسم Villets في إنجلترا في الفترة من ١٣٠٠ إلى ١٥٠٠) .

(٢) يمكن أن نجد عرضاً طلياً ومناقشة للبحث التي أجريت حول هذه المشكلات في أفريقيا ، في مؤلف بعنوان « الآثار الاجتماعية لتصنيع والتحضر في أفريقيا جنوب الصحراء »

"Social Implications of Industrialization and Urbanization in Africa South of Sahara".

(صدر عن اليونيسكو عام ١٩٥٦ ، إعداد المممة الأفريقي البولي في لندن) . أما بالنسبة للبلاد الآسيوية فانظر الدراسات الخمس المجموعة في « الآثار الاجتماعية لتصنيع والتحضر » (صادر عن مركز بحوث الآثار الاجتماعية لتصنيع في جنوب آسيا التابع لليونسكو ، كلكتا ، ١٩٥٦) . أما إذا أردت دراسة أكثر عمومية وشمولا فارجع إلى هوليترز « الجوانب السوسولوجية لتقنية » .

Herscovits, Sociological Aspects of Development (Chicago 1960).

On the latter, see Margaret Mead (ed), Cultural Patterns and Technical Change (٢) (UNESCO 1953), especially Part V. PP. 279 - 303.

M. Ginsberg, "Social Change" British Journal of Sociology, IX. (3), September 1958. (4)

(٣) التغيرات البنائية والتورثات البنائية ( ومن بينها التناقضات بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج كما أكدها الماركسيون ) . (٤) المؤثرات الخارجية ( كالاتصال الثقافي أو الغزو الثقافي ) . (٥) الأفراد المتميزون أو جماعات الأفراد المتميزين . (٦) التقاء أو انتظام عناصر من مصادر مختلفة عند نقطة معينة ( كما يحدث في التورثات مثلاً ) . (٧) الأحداث العنيفة ( على سبيل المثال الغزو التورماندى في إنجلترا وظهور الطاعون في القرن الرابع عشر والغزو البريطاني للهند ) . (٨) ظهور هدف مشترك . ويتضمن الجزء الختامى من المقال مناقشة مفيدة لمفهوم السبب في العلوم الاجتماعية وارتباطه بالغايات .

وكثيراً ما أهمل علم الاجتماع الحديث - تحت تأثير الاتجاه الوظيفى - دراسة مشكلات التغير أو عرضها بصورة توحي بأن التغير الاجتماعى شئ استثنائى عارض . وكان التركيز دائماً على ثبات واستقرار الأنساق الاجتماعية ، وأنساق القيم والمعتقدات وكذلك على الإجماع أكثر منه على التنوع والصراع الموجود داخل كل مجتمع . غير أنه من الواضح أن جميع المجتمعات على السواء تتميز بظاهرى الاستمرار والتغير ، وأن الوظيفة الرئيسية للتحليل السوسولوجى هى الكشف عن كيفية ارتباط هاتين العمليتين ببعضهما . ومن العوامل التى تدعم الاستمرار وسائل الضبط الاجتماعى التى عرضنا لها فيما سبق ، وخاصة التعليم الرسمى وغير الرسمى الذى ينقل الارث الاجتماعى المتراكم إلى الأجيال الجديدة . وهناك من الناحية الأخرى بعض الظروف العامة التى تؤدى إلى التغير الاجتماعى ؛ وأهمها نمو المعرفة وحلوث الصراع الاجتماعى . ولم يكن نمو المعرفة مضطرباً دائماً ولم يتم بنفس المعدل فى كل المجتمعات ؛ وإن كان النمو قد ظل مضطرباً إلى حد ما منذ القرن السابع عشر ، بحيث أثر فى جميع المجتمعات . ولقد أصبح هذا النمو عاملاً رئيسياً من عوامل التغير الاجتماعى الحديث . أما عن الصراع كعامل من عوامل التغير فيمكن أن ننظر إليه من نواحي مختلفة . فى المقام الأول لعب الصراع بين المجتمعات دوراً تاريخياً هاماً فى خلق وحدات اجتماعية كبرى ( كما يسلم بذلك كل من كونت وبنسبر ) ؛ وفى تأكيد أو تدعيم التدرج الاجتماعى ( كما أكد ذلك أوبنهايمر Oppenheimer وفى نشر المستحدثات (التجديدات) الاجتماعية والثقافية . وقد أثر الصراع الدولى فى العصر الحديث تأثيراً عميقاً فى البناء الاقتصادى والسياسى للمجتمعات وفى السياسات الاجتماعية ، ومعايير السلوك . غير أننا نجد أن هذه الظواهر نادراً

ما حظيت بالاهتمام الذى تستحقه من جانب النارسين . ونجد ثانياً أن الصراع بين الجماعات المختلفة فى داخل المجتمع ما زال مصدراً رئيسياً للتجديد والتغير . ويندرج تحت هذا النوع من الصراع تلك الصراعات الموجودة بين الطبقات الاجتماعية ؛ بالرغم من أنه لم يكن لها ذلك التأثير الشامل والحاسم الذى يضيفه عليها الماركسيون . وقد كانت تلك الصراعات عاملاً هاماً من عوامل التغير وخاصة فى العصر الحديث . فقد كان قيام الديمقراطية السياسية فى أوروبا الغربية إلى حد كبير نتيجة للصراعات الطبقة . ويجب أن نأخذ فى اعتابنا ثالثاً وأخيراً الصراع بين الأجيال الذى لم يستحوذ من علماء الاجتماع إلا على أقل مما يستأهل بكثير جداً<sup>(٥)</sup> . ويتقدم الاستمرار فى المجتمع من خلال نقل التراث الاجتماعى إلى الأجيال الجديدة بواسطة عملية التنشئة الاجتماعية . ولن يحدث أن تكون التنشئة الاجتماعية كاملة إلى الحد الذى تعيش فيه الأجيال الجديدة مرة أخرى نفس حياة أسلافهم الاجتماعية . إذ هناك دائماً بعض النقد الذى يوجهونه ، بل والرفض لبعض التقاليد . وهناك أيضاً عملية التجديد المستمرة . وتصبح هذه السات أكثر وضوحاً فى المجتمعات الحديثة بسبب التغيرات العامة التى تحدثت فى البيئة وبسبب تنوع المعايير والقيم التى تسمح للجيل الجديد أن يختار إلى حد ما - بين أساليب حياة مختلفة أو الربط على نحو جديد بين عناصر ثقافية مختلفة فى أنماط جديدة . ومن السات الهامة المميزة للمجتمعات الصناعية أن تظهر ثقافة الشباب المتميزة وحركات الشباب المنظمة التى تعارض بطرق مختلفة القيم الثقافية للأجيال السالفة . كما تبرز ظواهر صراع الأجيال واضحة بشكل خاص فى المجتمعات - مثل الهند - التى تمر بتغير بالغ السرعة من نمط اجتماعى إلى نمط آخر . وستناول ذلك بمزيد من الدقة فى الجزء التالى .

وتتبع النظريات السابقة فى التغير الاجتماعى التى ناقشناها فى الفصل السابق إلى تأكيد عامل واحد كسبب للتغير . إلا أنها لم تكن فى غالبها نظريات واحدة monocausal ( كما تصنف فى بعض الأحيان ) . كما لم تكن أيضاً حتمية بأى معنى

(٥) كان كارل مانتام واحداً من علماء الاجتماع القلائل الذين أدركوا أهمية هذا الموضوع . وقد ناقشه فى مقال مفيد بعنوان « مشكلة الأجيال » The Problem of Generations ( عام ١٩٢٧ ) . وقد نشر هذا المقال باللغة الإنجليزية فى كتاب كارل مانتام المنون « مقالات فى علم الاجتماع المرنى » ( لندن ١٩٥٢ ) Essays on the Sociology of Knowledge . وقد تناول إيرنشتات S.N. Eisenstadt نفس الموضوع حل أساس مقارن أوسع فى كتابه « من جيل إلى جيل » From Generation to Generation ( لندن ١٩٥٥ ) .

دقيق لهذه الكلمة ، على خلاف ما زعم بعض النقاد المحدثين<sup>(١)</sup> . حقيقة أن كلا من كونت وسبنسر قد آمن بقانون شبه مطلق في التطور ( نحو العقل من وجهة نظر كونت وعملية تباين كونية (شاملة) من وجهة نظر سبنسر ) ، ولكنهما في دراستهما للتغير الاجتماعي الفعل أخذوا في اعتبارهما عوامل كثيرة ؛ ليس آخرها أفعال الأفراد الواعية المتبادلة . فسبنسر مثلاً لم يقصر دراساته على ظاهرة التباين داخل المجتمعات ؛ وإنما أخذ في اعتباره أيضاً آثار المعرفة والحرب وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى التغير الاجتماعي . وكثيراً ما رأى النقاد نظرية ماركس أنها واحدة وحتمية . ولكن وصفه للعلية الاجتماعية يعتبر في الحقيقة غاية في التعقيد ، متضمناً ظواهر متميزة ولكنها مترابطة منها : قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، والعلاقات الطبقية ، والأيدولوجيات . وبالإضافة إلى ذلك فإن مذهبه في العمل السياسي على تمام التقيض من أى نظرية حتمية . وقد أقرت النظريات التي جاءت فيما بعد مثل نظريات هوبس وتوينبي وسوروكين ، تعقد العلية الاجتماعية إقراراً كاملاً . وقد درس سوروكين بالذات بعناية فائقة العوامل المختلفة الداخلة في التغير الاجتماعي .

غير أن هذه النظريات تثير عدداً من المشاكل المشعبة التي تستحق أن نتوقف عندها هنا . أولاً هو ما يخص الدور الذي يلعبه الأفراد والذي تلعبه « القوى الاجتماعية » في إحداث التغير . ويجب أن نلاحظ أن مصطلح « القوى الاجتماعية » لا يشير إلى أى قوى متميزة كلية عن أفعال الأفراد ، وإنما يشير إلى قيم واتجاهات تعتبر نتائجاً لتفاعل الأفراد . ولكنها مع ذلك تواجه أى فرد وحده كشيء خارجي بالنسبة له وغير ممكن نسبياً التأثير عليه بما يوجهه إليه هذا الفرد من نقد أو مؤثرات أخرى . وهكذا تدخل الأفعال الإرادية الصادرة عن الأفراد كمعناصر مكونة « للقوى الاجتماعية » . وبهذا المعنى يمكن القول إن أى فرد يمكن أن يسهم في التغير الاجتماعي ، على الرغم من أن نتائج هذا السلوك الفردي لا يمكن أن تتضح بصورة ملموسة إلا عندما يبدأ عدد من الأفراد في التصرف بطريقة جديدة ( مثلاً : في تحديد حجم أسرهم ) . وهناك مشكلة أخرى هي تأثير الأفراد البارزين . فبغالب البعض من ناحية ؛ إذ يعتقدون أن كل التغيرات الاجتماعية والثقافية الهامة لا تتحقق إلا على يد أفراد عابرة . ويغالى البعض على

<sup>(١)</sup> For example, Isaiah Berlin, *Historical Inevitability*.

الطرف الآخر إذ يعتقدون أن هؤلاء العباقرة يدينون بكل تأثيرهم لانهم يحسدون أو يمثلون القوى الاجتماعية أو الاتجاهات السائدة في عصرهم<sup>(٧)</sup> . ولا يمكن أن نقبل أياً من هذه الآراء المتطرفة . ذلك أن تأثير هؤلاء الأفراد البارزين يمكن أن يكون في بعض مجالات الحياة الاجتماعية أكبر من مجالات غيرها . من ذلك مثلاً أن يكون تأثيرهم أكبر في مجال الإبداع الفني منه في مجال التكنولوجيا<sup>(٨)</sup> . إلا أنه من التعسف أن ننكر التأثير الشخصي لعظماء الرجال في مجال الأخلاق والدين والسياسة والاقتصاد . ونجد في العالم الحديث أن لينين في روسيا والمهاشم غاندي في الهند قد أثرا تأثيراً عميقاً في بلادهما ، ومن الصعب أن نزعّم أن عالمنا كان يمكن أن يصبح على ما هو عليه الآن ، لو أنهما لم يعيشا ولم يتصرفا بالصورة التي تصرفا بها . ومن الطبيعي أنهم قد أثروا كذلك ببيئتهم وأنهم قد استمدوا سلطتهم جزئياً من قدرتهم على صياغة وتفسير المطامح الكامنة لدى أعداد كبيرة من الشعب . ولكنهم كانوا أيضاً قادة ملهمين ( يتمتعون بقوة كارزمية Charismatic ) طبقاً لمفهوم ماكس فيبر\* . هم يدينون بمراكزهم القيادية لصفاتهم الشخصية ، ويفرضون على الأحداث طابع قيمهم الخاصة .

وهناك نقطة رئيسية ثانية دار حولها الجدل تتعلق بدور العوامل المادية والأفكار

(٧) عرض ج. بليخانوف الرأي الأخير في صورته الماركسية عرضاً مختاراً في كتابه « دور الفرد في التاريخ » .  
G. Plekhanov, The Role of the Individual in History.

(٨) على الرغم من أنه من الواضح أن هناك آثاراً اجتماعية على الفن ؛ انظر ماكس فيبر : « مقال عن تطور الموسيقى الغربية » .  
W. Weber, Essay on the Development of Western Music.  
نشرت في كتابه الكبير « الاقتصاد والمجتمع » Wirtschaft und Gesellschaft وكذلك أرزوله هاوزر « التاريخ الاجتماعي للفن » A. Hauser, The Social History of Art.

( وقد نشرت ترجمة عربية كاملة للكتاب الأخير أعزها الدكتور غزاد زكريا في مجلدين بعنوان : « الفن والمجتمع عبر التاريخ الجزء الأول القاهرة ١٩٦٨ ؛ الجزء الثاني القاهرة ١٩٧٠ على الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . وانظر بالمرية أيضاً ، محمد الجحوري وآخرين ، ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف ، ١٩٧٠ ، « على اجتماع الفن » ص ص ٤٤٩ - ٤٧٠ . ( الترجمة )

• الكاريزما Charisma كلمة يونانية الأصل ، تعني موجبة خاصة أو قوة خارقة يزود بها بعض الأشخاص الذين يعرفون عندئذ باسم Charismatic Leaders ويفضل هذه القوة يستطيع هؤلاء الأشخاص الأفاضل تحقيق أعمال خارقة أو معجزات . ومن ثم يستطيع القائد الكاريزماتي أن يلقى الرعية - إن لم يكن الحلال - في قلوب رعاياه ، بفضل حلمه الذي لا يخبئ أو مناعته الخاصة . ويرجع الفضل في إدخال مصطلح ( القيادة الكاريزماتية ) إلى المؤلفات السوفييتية إلى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر ونظريته الشهيرة في السلطة الكاريزماتية ( الملهمه ) . قان : Joseph S. Roucek, "The Changing Concepts of Charismatic Leadership", in : Joachim Matthes (ed.), Theoretische Aspekte der Religionssoziologie II, Köln, 1967, pp. 87 - 100.

( الترجمة )

في التغير الاجتماعي . ويقال إن الماركسيين يشبون تأثيراً أساسياً للعوامل المادية - الاقتصادية ، بينما يرجع آخرون ( مثل كونت وهوبهوس ) الدور الأساسي لتطور الفكر . ومن أبرز نقاط الخلاف التي ثارت في علم الاجتماع ، ذلك الخلاف بين كارل ماركس وماكس فير حول أصول الرأسمالية الحديثة . وقد أدلى فير فيها برأى مؤداه ؛ أن الأفكار ليست هي التي تحكم العالم ، وإنما الأفكار أو المذاهب يمكن في بعض المواقف التاريخية أن تؤثر بشكل مستقل عن العوامل الأخرى في اتجاه التغير الاجتماعي . ومن الخطأ على أي حال أن تقابل هكلما ببساطة بين العوامل المادية والأفكار . ذلك أن العوامل المادية في ذاتها لا تتدخل في السلوك الاجتماعي . وتعتبر « قوى الإنتاج » في نظرية ماركس عن التغير عنصراً حاسماً ، ولكنها ليست أكثر من تطبيقات للعلم والتكنولوجيا . ولا يمكن أن يعنى تطور القوى المنتجة سوى نمو المعرفة العلمية والفنية ونمو الأفكار أيضاً . والمشكلة الرئيسية هي تحديد الطريقة التي يؤثر بها نمو أو جمود المعرفة والفكر على المجتمع سواء من خلال تأثير العلم على العلاقات الاقتصادية والبناء الطبقي أو عن طريق مذاهب دينية أو أخلاقية أو فلسفية جديدة ، وكيف أن هذه الخيوط المختلفة ترتبط مع بعضها في تتابع معين للتغير .

وقد تناولت الدراسات السوسيولوجية الحديثة مشكلات أكثر تحديداً ، ولم تستهدف تقديم أي تفسير عام للتغير . ولعلها ذهبت في هذا الصدد إلى أبعد مما يجب في عدم الاستعانة بأي إطار تصوري يمكن أن يسمح بدراسات مقارنة وتفسيرات جزئية . وسنبحث في مكان آخر من هذا الفصل فيما إذا كان من الممكن إجراء عملية تمييط للتغير الاجتماعي يمكن أن تسد هذه الفجوة :

### التغير الاجتماعي في الهند :

هناك عنصران لعبا دوراً حاسماً في إحداث التغير الاجتماعي في الهند . أولاً : العلوم والتكنولوجيا الغربية ، وثانياً : التخطيط الاجتماعي . وقد اتضح تأثير التكنولوجيا في مجالات مختلفة من الحياة الاجتماعية . وقد أدى تحسن ظروف المعيشة والرعاية الطبية إلى خفض معدل الوفيات ، الأمر الذي يعتبر مسئولاً إلى حد كبير عن النمو السريع في سكان الهند . كذلك أدى إدخال الصناعة الرأسمالية إلى إحداث تغيرات في نظام

الملكية<sup>(٩)</sup> وفي تقسيم العمل ، أدت إلى خلق فئات وطبقات اجتماعية جديدة لعبت دوراً هاماً في التطور السياسي في الهند<sup>(١٠)</sup> . وقد تتبعنا في الفصول السابقة بعض آثار التصنيع على الأسرة المشتركة والملكية والقانون ونظام الطوائف . على أن التكنولوجيا لم تزد فقط إلى إحداث تغيرات غير مباشرة عن طريق التحول التدريجي في العلاقات الاقتصادية ؛ وإنما خلقت التكنولوجيا والفكر العلمي الذي يعتبر دعائمها الأساسية نظرة جديدة إلى العالم بدأت تتصارع مع الثقافة التقليدية . وعلاقة على ذلك فقد أدخل الحكم البريطاني إلى الهند طائفة من الاختراعات التكنولوجية والاجتماعية ( مثل نظام جديد للحكم والادارة ، وإجراءات قضائية جديدة ، وبعض أشكال التعليم ) . كما أدخل قيا ثقافية جديدة مثل النزعة الرشيدية Rationalism ، والمساواة ، والاشتراكية .

ويرتبط مفهوم « الهوية الثقافية » أعظم الارتباط بالهند . فقد أدى نمو الاقتصاد الرأسمالي الحديث إلى ظهور بعض الحركات الاجتماعية التي رفضت الثقافة الهندية التقليدية ، وحركات أخرى شرعت في إصلاحها وتحديثها . ولكن لم يحدث على أى حال أن استطاعت النظم الاجتماعية والقيم الثقافية الهندية المعاصرة أن تتكيف مع أسلوب الحياة في المجتمع الصناعي ، سواء كان رأسمالياً أو اشتراكياً . فالأسرة المشتركة الكبيرة ليست نظاماً مفيداً أو ضرورياً في مجتمع حديث حيث يحدث الحراك الفردي على نطاق واسع ، حيث يصبح توفير خدمات الرفاهية مسئولية عامة واقعة على عاتق الدولة . ولا يتفق نظام الطوائف مع الرشيد ، والحراك ، والمساواة بين البشر ، تلك الخصائص المميزة للمجتمع الديمقراطي . فبدأ الطائفة في الهند يتعارضون شك مع أسس النظام السياسي ، ومع النظام التعليمي ومع احتياجات الصناعة . إلا أن الطائفة والأسرة المشتركة عناصر رئيسية في الهندوكية ، ومن ثم في الثقافة التقليدية ؛ وكلما ضعفا ضعفت معهما القيم الثقافية الموروثة . وقد تأثرت الهندوكية الشائعة نفسها تأثراً مباشراً بحركات الرشيد والعلمانية التي تصاحب نمو المجتمع الصناعي .

وقد بدت الضغوط التي ينطوي عليها هذا التحول — وستظل باقية لفترة أخرى — في

(٩) أبرزها قيام ملكية فردية خاصة للأرض. قد درست آثارها في البنغال دراسة مستفيضة للغاية ، انظر :

S. Gopal, The Permanent Settlement in Bengal and Its Results (London 1949) and Ramkrishna Mukherjee, The Dynamics of a Rural Society (Berlin 1957), Ch. 1.

See especially, A. R. Desai, Social Background of Indian Nationalism.

موقف المثقفين الهنود ، الذين كان عليهم أن يوفقوا بين المطالب المتعارضة لثقافتين مختلفتين . كما بدت هذه الضغوط في الصراع بين الأجيال . ويكره كثير من شبان المثقفين الهنود قيود الطائفة المفروضة على الزواج ، ويعارضون الزيجات التي يرتبها لهم الكبار ، وينفرون من السلطة التي يعطيها التدرج الهرمي الاجتماعي لكبار السن في الأسرة . إلا أننا نجدهم في الواقع العمل يقبلون عادة الصور التقليدية للسلوك مدفوعين بالولاء والمحبة للأسرة . وربما كان يدفعهم إلى ذلك أيضاً عدم تأكدهم من نتائج تصرفهم إذا ما اختاروا طريقاً آخر . وهناك أنواع أخرى من الصراعات بين الفئات والطبقات الاجتماعية . فالطائفة - كأي نظام للتدرج الاجتماعي - تنطوي على تفاوت اقتصادي وجماعات مصالح اقتصادية رغم أن هذه الجوانب كانت غامضة في الماضي إلى حد ما بسبب الدلالة الشعائرية لذلك النظام . وقد اتجهت الجماعات المتمتعة بالامتيازات في ظروف التغير الاقتصادي إلى مقاومة التجديدات التي يمكن أن تنتقص من مكانتها وامتيازاتها الاقتصادية . وتعتبر هذه الصراعات المختلفة من ناحية معينة مصدراً للتغير ، ولكنها يمكن كذلك أن تعوق التغير لفترة تطول أو تقصر ، بل وأن تحدث جموداً أو نكوصاً . إنه ليس قانوناً سوسيولوجياً ، أنه من الممكن تصنيع كل مجتمع بنجاح ؛ رغم أن بحوث علم الاجتماع يمكن أن تسهم بلور فعال في ضمان نجاح عملية التصنيع وتقليل أعبائها المختلفة من قوتها وسوء توجيه وآلام .

ويعمل التخطيط الاجتماعي في الهند كما في أي مكان آخر على تجاوز تلك الصراعات التي ذكرناها إلى حد ما . وهو يمثل ذلك العامل في التغير الاجتماعي الذي عرفه جيتزبرج بأنه ظهور هدف عام مشترك . ويوجد الآن في كل المجتمعات تقريباً نوع من التخطيط المركزي الاقتصادي والاجتماعي الذي يستهدف رفع المستوى الاجتماعي . ويختلف مدى التخطيط وصوره اختلافاً بعيداً من مجتمع إلى آخر ، وإن تشابهت الأهداف والمضامين . وللمرة الأولى في تاريخ البشرية تدخل الجماهير في عملية تحول رشيد وعدي لحياتها الاجتماعية ، بحيث أمكن إلى حد ما تحقيق التغير الاجتماعي بواسطة سيطرة الإنسان . وقد حدد الدستور الهندي الصادر عام ١٩٥٠ أهداف النظام السياسي الجديد بأنها إقامة العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحرية الفكر وحرية التعبير والعقيدة والعبادة والمساواة في المكانة الاجتماعية

وتكافؤ القرص والإخاء . وقد اعتبرت لجنة التخطيط الحكومية التي أنشئت في نفس العام إحدى الهيئات الرئيسية المسئولة عن تحقيق هذه الأهداف ، على الرغم من أن مجال عملها قد حدد بشكل ضيق إلى حد ما بالاعتصار على المشكلات الاقتصادية . وقد قامت إحدى الدراسات الحديثة الممتازة التي أجراها ديوب Dube<sup>(١١)</sup> بمصر التغيرات التي تحققت بفضل أحد أوجه النشاط الرئيسية للجنة التخطيط وهو « برنامج تنمية دراسة المجتمع المحلي » ( وكذلك هيئة توسيع الخدمات القومية الأقل تركيزاً ) . وتتناول دراسة ديوب بعض مقومات التغير التي كشفت عنها أوجه النشاط هذه . وقد أوضح ديوب في دراسة تفصيلية لأحد المشروعات في منطقة أوتار براديش Uttar Pradesh الذي شمل ١٥٣ قرية ، أن المستحدثات التكنولوجية بالمعنى الدقيق للكلمة — كالبلور الخسنة ، والأعمدة ، والسلاسل الحيوانية المحسنة وهكذا — قد لقيت من الناس قبولاً بسرعة وخاصة عندما كانت النتائج تتضح في فترة قصيرة ، مثل ارتفاع الأسعار النقدية للمحاصيل . أما المستحدثات التي كان لها بالفعل مضاعفات على البناء الاجتماعي أو القيم الثقافية ، أو حتى يحتمل أن يكون لها مثل هذه المضاعفات ، فكانت تاقى مقاومة من الناس . وهكذا نجد أن الأساليب الفنية الزراعية الجديدة وطرق الزراعة التعاونية ، ووسائل تحسين الصحة والتجديدات في نظام التعليم ؛ كانت أقل إثارة لاهتمام الناس ، بل وتعرضت لمقاومتهم في بعض الأحيان . ويقول ديوب في ثنايا تقييمه للمشروع بصفة عامة « لقد أدخلت هذه المشروعات بعض الأفكار التي سيظل أثرها باقياً لأمد طويل ، مهما بلغت عليه من تواضع . فالتاس بطيئون وحلرين أشد الحذر في تقبل المستحدثات ، ولكنهم يقيمون في الوقت نفسه ببعض التجارب ولكن على نطاق محدود ويراقبون نتائجها بحرص وعناية » ويمكن لبعض المستحدثات التي أوجدها المشروع في مجال الزراعة والصحة القروية أن تؤكد وجودها وتعمق جذورها في النهاية خلال عشر سنوات أو نحو ذلك ، رغم أنه يبدو أن الناس رفضتها أو تقبلتها اليوم على مضض . كما تبدو في نفس الوقت دلائل تغير نفسي واضحة ، رغم أنه لا يمكن إرجاعها في كل حالة إلى المشروع أو ربطها به أصلاً . وهناك تغير واضح في مستوى توقع الناس ، وإزالة الحواجز بينهم وبين الحكومة تدريجياً يمكن أن تتوقع حدوث تقدم أساسي في حياتهم .

ومع ذلك فيبدو أن المشروع المشار إليه هنا لم يساهم بلور كبير في تدعيم أساليب التعاون التقليدية في هذه المجتمعات المحلية<sup>(١٢)</sup>.

وبين ديوب بوضوح أهمية الاتصال بين ممثلي الحكومة الذين يهدفون إلى إحداث التغير والقرويين الذين توجه إليهم هذه الأفكار . وتتطوى مشكلات الاتصال على عوامل مختلفة ، منها : تصور الناس لشخصية أولئك الذين يخلقون هذه الاتصالات وشكل ومضمون الاتصالات نفسها ، واستجابة الطرف المستقبل . ومن أهم هذه المشاكل دور العامل القروي للأجور الذي يلعب دوراً حاسماً ، ويمثل موضوعاً هاماً للبحوث السوسولوجية<sup>(١٣)</sup> . وتطرح قضية شكل ومضمون وسائل الاتصال مشكلة عامة هي مشكلة التوازن بين الاستمرار والتغير . فالإتصال يكون أكثر تأثيراً وفاعلية حينما يمكن ربطه بالمطامح القائمة ( كتحسين المستوى الاقتصادى مثلا ) أو بالمعايير الثقافية التقليدية ( مثل تحسين سلالات الماشية في ضوء النظرة الدينية التقليدية إلى الماشية ) . وأخيراً تتأثر استجابة القرويين إلى حد كبير بالصفوة المثقفة المحلية وقادة الرأي . ويتوقف إحداث التغير بشكل ناجح على ربطه بهؤلاء القادة (رسميين وغير رسميين) وإقناعهم هم في المقام الأول بأن هذا التغير أمر مرغوب فيه .

وبدلنا هذا الحديث عن التغير الاجتماعى في الهند على الآثار العميقة للتغير الاقتصادى . فعملية التصنيع هي التي تلعب اليوم - كما حدث في أوروبا القرن التاسع عشر - الدور الحاسم في تشكيل البناء الاجتماعى والمعايير الثقافية . إلا أنه يحدث في كل مرحلة نوع من التفاعل بين عناصر الحياة الاجتماعية المختلفة . ولا يمكن لأى فرد أن يتنبأ بالشكل النهائى الذى ستتخذه المجتمعات الصناعية . فنجد في الهند عدداً من العمليات الواضحة المتميزة التي تحدث في نفس الوقت . فهناك عملية تخطيط عملى للنمو الصناعى ويصاحبها في نفس الوقت تخطيط للاقتصاد الزراعى الذى ما زال سائداً وسيطراً على الاقتصاد الوطنى هناك . هذا علاوة على عدد كبير من التغيرات

(١٢) المرجع السابق ، ص ١٥١

(١٣) أنظر : ديوب ، المرجع السابق . ويقدم الملحق رقم (١) لهذا الكتاب وصفاً مفيداً لسل ومشكلات العمال القرويين .

غير المقصودة وغير المتوقعة التي تترتب مباشرة على التصنيع والترشيد . ولم يقم علماء الاجتماع بعد بتصوير هذه التغيرات الواسعة النطاق ، ناهيك عن تحليلها وتفسيرها .

### أنماط التغير الاجتماعي :

لاشك أن المعلومات التي قدمناها حتى الآن يمكن أن تسمح لنا بوضع تنميط للتغير الاجتماعي يمكن أن يكون بمثابة إطار للدراسة المقارنة وأساس للتعميم والتفسير . ويمكننا وضع هذا التنميط بالنظر إلى أربع مشكلات رئيسية هي :

أولاً : أين ينشأ التغير الاجتماعي ؟ يمكن أن نميز أولاً بين التغير النابع من داخل وذلك النابع من خارج المجتمع . ولا يمكننا في الواقع أن نرجع أصل التغير كلية دائماً إلى هذا النوع أو ذاك . وإذا أردنا أن نسوق مثلاً حديثاً فنجد أنه من الواضح أن التغيرات التي تحدث الآن في المجتمعات النامية قد نشأت إلى حد كبير في خارج تلك المجتمعات ، وهي نتائج التكنولوجيا الغربية التي دخلت في معظم الحالات عن طريق الغزو . والمشكلة التي يجب أن تطرح إذن هي إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة بين عمليات التغير التي ترجع إلى سبب داخلي وتلك التي ترجع إلى سبب خارجي . ويبدو محتملاً أن هذه الفروق موجودة فعلاً وخاصة في العلاقات القائمة بين عوامل التغير وبين بقية السكان<sup>(١٤)</sup> . وهناك زاوية أخرى لهذا الموضوع تتعلق بمشكلة أين يبدأ التغير داخل مجتمع معين ( بغض النظر عن مصدره الذي قد يكون بعيداً ) أعنى ؛ أى النظم يتعرض للتغير أولاً . وتنطوي هذه النقطة على مشكلتين أخريين : أولاًهما مشكلة عوامل التغير الاجتماعي ، وثانيهما الجماعات الاجتماعية التي تقود التغير . ويتيح لنا الشواهد التاريخية تصنيف عمليات التغير تبعاً للمجالات أو الجماعات التي يبدأ فيها : اقتصادية ، سياسية ، دينية . . . إلخ ، وأن ندرس بدقة أكثر كيفية انتشار التغير من مجال إلى مجال آخر .

ثانياً : ما هي الظروف الأولية التي تنبثق عنها التغيرات الواسعة النطاق ؟ ويمكن أن تؤثر هذه الظروف الأولية تأثيراً عيقاً على مسار التغير الاجتماعي . فلا

(١٤) ارجع أيضاً إلى الحاشية رقم (١٠) في الفصل السابق حيث وردت الإشارة إلى الإطار الاقتصادي للتغيرات المختلفة في المجتمعات النامية .

يمكن أن يفترض - على سبيل المثال - أن الامبراطوريات القديمة أو الدول القطاعية ، أو المجتمعات الرأسمالية الحديثة قد قامت بنفس الطريقة أو يمكن تفسيرها على أساس حكم عام واحد . ونجد في العالم المعاصر أن التصنيع عملية شديدة الاختلاف في المجتمعات القبلية ( كما في أفريقيا ) عنها في المجتمعات ذات الحضارة القديمة كالهند ؛ كما أنها تختلف تبعاً لحجم المجتمع ودرجة تعقده . ويمكن أن يفيد التحليل السوسيولوجي للتصنيع كعملية خاصة من عمليات التغير إفادة كبرى من تنميط المجتمعات النامية نفسها .

ثالثاً : ما هو معدل التغير ؟ يمكن أن يحدث التغير الاجتماعي بسرعة في بعض الفترات أو في بعض المجالات أو ببطء ، وربما إلى حد غير ملحوظ في مجالات أخرى . كما أن معدل التغير يمكن أن يتزايد أو يتناقص . وقد أوضح أوجبرن وجيلفلان - اللذين أشرنا إلى دراستهما من قبل - أن معدل التغير التكنولوجي في المجتمعات الصناعية ( من واقع عدد براءات الاختراعات المسجلة ) آخذ في التزايد باستمرار . وهناك فارق هام بين عمليات التغير التدريجي وعمليات التغير الثوري ( باعتباره صور خاصة للتغير السريع ) . وليس من الأمور الصيرة أن نحدد مظاهر التغير الثوري في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية وأن نتبع أسبابها ونتائجها . وقد قدم « جوردون تشايلد » وصفاً رائعاً لما أسماه « ثورة العصر الحجري الحديث » بأنها ادخال الاقتصاد الذي يهدف إلى انتاج الطعام<sup>(١٥)</sup> . كما سجل مؤرخو الاقتصاد وحلوا مراحل الثورة الصناعية الحديثة<sup>(١٦)</sup> . أما الثورات السياسية والاجتماعية فقد درست في الغالب دراسة تاريخية وصفية بينما نجد نقصاً كبيراً في الدراسات التحليلية المقارنة . وهناك بالطبع نظرية ماركسية في الثورة الاجتماعية ، ولكنها لم تكن ذات فعالية كبرى في إثارة البحوث السوسيولوجية . هذا وقد ارتبطت ثورات القرن العشرين الاجتماعية

V. Gordon Childe, *Man Makes Himself*, Chapter V.

(١٥)

(١٦) الرجوع إلى دراسة مختصرة لأجل ثورة صناعية ، انظر :

H. L. Beales, *The Industrial Revolution, 1750 - 1850*.

(الطبعة الثانية ، لندن ١٩٥٨) . وقد عرضت للتغيرات التي طرأت من النسق الاقتصادي والاجتماعات

R. L. Heilbroner, *The Great Economists* (London 1955).

الفصل الأول . كما قدم جورج فريمان دراسة ذات طابع سوسيولوجي أوسع تخطف مراحل الثورة الصناعية

في كتابه : *Georgin Friedmann, la crise du progrès*, (Paris 1936), especially Chapter 1.

والقومية ارتباطاً وثيقاً بالحرب . ولو أن طبيعة هذه الروابط لم تدرس دراسة منهجية منظمة . وقد كشفت هذه الثورات في نفس الوقت عن أهمية الدور الذي يلعبه المثقفون والطبقات الاجتماعية المختلفة في الحركات الثورية .

وأبداً : إلى أى حد يعتبر التغير الاجتماعي شيئاً خاضعاً للصدف أو تحكمه علل محددة ، أو هادفاً على نحو معين ؟ والفارق الرئيسي هنا هو نفس الذي تناولناه في ثنايا حديثنا عن التخطيط الاجتماعي . ونلاحظ من ناحية معينة أن جميع مظاهر التغير الاجتماعي تقريباً تغيرات هادفة ، من حيث أنها نتيجة أفعال هادفة صادرة عن أفراد معينين . غير أن هذه الأفعال يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير مقصودة أصلاً ؛ لأن الأفعال الفردية لم يتم تنسيق بينها ، أو أن بعضها يمكن أن يعوق الأخرى أو يشوهها كما يحدث في مواقف الصراع الاجتماعي مثلاً . ففي مثل هذه الظروف - التي كانت قائمة فعلاً في معظم المجتمعات حتى العصور الحديثة - يمكن أن يكون التغير محدود سببياً ؛ أو قد ينطوي على بعض العناصر العارضة البحتة . ولكنه ليس في هذه الحالة هادفاً ؛ بمعنى أنه يحقق أهداف الأفراد الداخلين فيه أو معظمهم . والأصح أن نعتبر التغير هادفاً في حالة المجتمعات الحديثة ، حيث يوجد - كما أشار جيتزبرج - هدف مشترك يمكن أن يتحقق تدريجياً من خلال عملية تغير اجتماعي مخطط . وحتى هنا يمكن أن توجد بعض الأحداث العارضة التي تؤثر على سير التغير ، وقد تكون لها بالتالي عواقب كثيرة لم تكن مستهدفة أصلاً (حيث أن القائمين على التخطيط كبقية الناس لا يمكن أن يحيط علمهم كل شيء) . غير أنه من الواضح أن البشر قد ازدادوا الآن سيطرة - بالقياس إلى الماضي - على ظروف حياتهم الطبيعية والاجتماعية . وليست العلوم الاجتماعية نفسها سوى نتيجة الرغبة في السيطرة على اتجاه التغير الاجتماعي ، وقد ساهمت بلور عظيم في تحقيق هذه السيطرة فعلاً .

## قراءات مقترحة

### فكرة التقدم :

Carl Becker, "Progress", Encyclopaedia of the Social Sciences.

J. B. Bury, The Idea of Progress (London, 1920).

Morris Ginsberg, The Idea of Progress : A Revolution (London, 1953).

### التطور الاجتماعي والنمو الاجتماعي :

لم يزل مذهبى التطور والنمو في مجال المجتمعات الانسانية الاهتمام النظرى للذات يستحقانه . ولا يزال جانباً كبيراً من المناقشة التي تتم في هذا المجال عند مستوى الانتقادات الوظيفية ( كما يمثلها مالىنوفسكى في شكلها المتطرف ) لفكرة « التاريخ الطنى » . ويمكن للقارئ أن يحصل على استعراض نقدي للنظريات التطورية إذا ما رجع إلى :

P. A. Sorokin, "Sociocultural Dynamics and Evolutionism", in Gurvitch and Moore (eds.) Twentieth Century Sociology.

أما « الدارونية الاجتماعية » فلقد حظيت بمناقشة واسعة من جانب كثير من الكتاب كما نجد لها تحليلات تاريخية عديدة انظر على وجه الخصوص :

D. G. Ritchie, Darwinism and Politics (London, 1885), and R. Hofstadter, Social Darwinism in American Thought (Philadelphia, 1945).

ويمكن للقارئ أيضاً الرجوع إلى مقال لجيتزبرج بعنوان :

"The concept of evolution in Sociology", Essays in Sociology and Social Philosophy, Vol. 1.

حيث نجد جيتزبرج في هذا المقال يناقش بعض المشكلات الأساسية . انظر أيضاً مقالات جيتزبرج في المجلد الثالث من كتاب : التطور والتقدم

Evolution and Progress (London, 1960).

وهناك أيضاً مناقشة ممتعة في كتاب جوردون تشايلد بعنوان :

Man Makes Himself, Chapters I and II.

R. M. Mac Iver, Social Causation (Boston 1942).

- حيث يقدم تحليلاً رائعاً لفكرة السبب كما تستخدم في دراسة التغير الاجتماعي .  
 K. R. Popper, *The Poverty of Historicism* (London, 1957).  
 وفيه نجد نقداً أساسياً للنظريات التطورية استناداً إلى المنطق ومناهج البحث .

### التغير الاجتماعي :

W. F. Ogburn, *Social Change* (New York, 1922).

أنظر أيضاً مناقشتنا لهذا الكتاب في المتن .

يجب الرجوع إلى أعمال باريتو وتوينبي وسوروكين المشار إليها في المتن . وبالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نجد عرضاً موجزاً وفيداً لمفهوم سوروكين عن التغير الاجتماعي والثقافي في :

F. R. Cowell, *History, Civilization and Culture* (London, 1952).

للتعرف على النظرية الماركسية يمكن الرجوع إلى :

Marx and Engels, *The German Ideology*, N. Bukharin, *Historical Materialism*, and Edmund Wilson, *To the Finland Station* (London, 1940).

هناك عدد من الدراسات الأنثروبولوجية التي تناولت التغير الاجتماعي في المجتمعات البدائية . أنظر على وجه الخصوص المؤلفات التالية ، وإن كانت تعالج أيضاً بعض المشكلات العامة المتعلقة بتحليل التغير الاجتماعي :

B. Malinowski, *Dynamics of Culture Change* (Yale, 1945).

G. and M. Wilson, *The Analysis of Social Change* (Cambridge, 1945).

M. Mead, *The Changing Culture of an American Indian Tribe* (New York, 1932).

A.L. Kroeber, *Anthropology* (New York, 1948) Chapters 10-12.

Raymond Firth, *Social Change in Tikopia* (London, Allen & Unwin, 1959).

وللتعرف على التغير الاجتماعي في الهند يمكن الرجوع إلى مؤلفات كل من ديساي وديوب Dube التي ناقشناها في المتن . كما يمكن الرجوع أيضاً إلى المؤلفين التاليين :

A.K. Nazmul Karim, *Changing Society in India and Pakistan* (Dacca, 1956).

T.K.K.N. Unnithan, *Some Problems of Social Change in India in Relation to Gandhian Ideas* (Groningen, 1956).



## البَابُ السَّادِسُ

علم الاجتماع التطبيقي



## الفصل الثامن عشر

١٢١. علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية والتخطيط.

### وضع السياسة الاجتماعية :

اعتقد كثير من مفكرى القرن التاسع عشر أن علم الاجتماع العام هو الذى يملنا بالأساس النظرى لعلم تطبيقى شامل . وكانت مثل هذه الآراء سائدة فى فرنسا بوجه خاص حيث انتقلت من الموضوعين إلى كونت عن طريق سان سيمون وآخرين فكرة قيام علم طبيعى للدراسة المجتمع . وكان كونت يرى أن علم الاجتماع — باعتباره قمة العلوم الوضعية — يمكن أن يصوغ قوانين عامة للسلوك الاجتماعى يمكن بالرجوع إليها تسوية كل أنواع الخلافات الخاصة بالسياسة الاجتماعية . عندئذ يمكن أن تنتهى « فوضى الآراء » بشأن الموضوعات الاجتماعية كما حدث بالنسبة للظواهر الطبيعية . وبالرغم من أن دوركم قد رفض كثيراً من آراء كونت فى مجال علم الاجتماع ، إلا أنه كان رغم ذلك وضعياً فى ضوء نظريات كونت ، الذى أراد أن يؤسس علماً سياسياً وأخلاقياً تطبيقياً على أساس علم نظرى للدراسة المجتمع . وتشترك الماركسية — بالصورة التى تطورت بها فعلاً — فى كثير مع فلسفة كونت الوضعية . فهناك نفس الميل إلى القوانين التاريخية ، ونفس الزعم بأنه فى وسع صفوة على دراية بعلم دراسة المجتمع أن تحل نهائياً جميع المشاكل الاجتماعية العملية وأن تقود البشر بنجاح أكيد على طريق التقدم الاجتماعى .

أما فى الوقت الحاضر فليس هناك سوى قلة قليلة من علماء الاجتماع (وعدد أقل منهم من رجال الانثروبولوجيا الاجتماعية) يعتبرون علمهم علماً نظرياً متطوراً صالحاً للتطبيق على الشؤون الاجتماعية بالطريقة التى تطبق بها علوم الفيزياء أو الكيمياء فى التحكم فى العالم المادى وتغيير شكله . وما يشيهم عن ذلك فى المقام الأول أنه لم يمكن بعد انقضاء أكثر من قرن من الفكر والبحث السوسيلوجى والايثروبولوجى التوصل إلا إلى اكتشاف عدد ضئيل من القوانين السوسيلوجية الهامة ، هذا إذا اعتبرنا القوانين التى اكتشفت ذات أهمية أصلاً . ومن الصعوبة أن يثار فى هذا الموقف موضوع

تطبيق قوانين عامة . كما أنه قد يداخلهم الشك كذلك في قيمة الماثلة المقودة بين العلوم الطبيعية وعلم الاجتماع فيما يتعلق بالتطبيق العلمى ، إذ أنه لا يتسق مع أفكارنا العادية عن أنفسنا كأفراد . وبالنظر إلى غيرنا من بنى الإنسان ، أن نتصور أنه من الممكن تطبيق المبادئ السوسولوجية بشكل مباشر بواسطة « خبراء » في تشكيل الحياة الاجتماعية كما تطبق مبادئ علم الطبيعة في إنشاء الطرق والكبارى . ولهذا السبب ولأسباب أخرى متعرض لها فيما بعد لا يمكن أن تكون هناك « هندسة اجتماعية » . على أن هذا لا يعنى أن ننكر أن علم الاجتماع يمكن أن يستخلم في التطبيق العلمى بطريقة علمية منظمة بطرق متعددة وعلى مستويات مختلفة . وسأتناول في هذا الفصل أولاً الإسهام الذى يمكن أن يقدمه علم الاجتماع للسياسة الاجتماعية بصفة عامة ، ثم ندرس دوره في التخطيط الاجتماعى . ثم أعرض في الفصل التالى لبعض البحوث السوسولوجية التى استهدفت تقديم حلول لبعض المشاكل الاجتماعية المحددة .

وأول ما ينبغى أن نلاحظه هنا الإسهام الهام الذى يمكن أن يقدمه علم الاجتماع الوصفى ، الذى أمدنا بكثير من المعلومات الدقيقة موثوق بها عن بعض موضوعات السياسة- الاجتماعية التى يعالجها السياسيون ورجال الإدارة والمصلحون الاجتماعيون . ومن أوائل الأبحاث الاجتماعية - وخاصة فى بريطانيا - المسوح ( بما فيها المسوح الرسمية ) التى أجريت عن الفقر وعن مشاكل أخرى خاصة بالحياة الحضرية ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر<sup>(١)</sup> . وقد أوضحت هذه المسوح وخاصة مسوح بوث Booth<sup>(٢)</sup> وراونترى Rowntree<sup>(٣)</sup> فى نهاية القرن التاسع عشر - على نحو مفصل وصارم - مدى الفقر وطبيعته فى مجتمع صناعى . وبالإضافة إلى ذلك استطاع كل من بوث وراونترى أن يكشفوا عن بعض أسباب الفقر المدقع ، ونقص فرص العمالة المنتظمة والحوادث والأمراض التى يقاسى منها العمال الأجراء . وقد أثرت هذه الأبحاث وما شابهها دون شك فى السياسة الاجتماعية . وقد بينت إحدى الدراسات التى أجراها مؤخراً راونترى ولافرز Lavers (وقد صدرت تلك الدراسة عام ١٩٥١) <sup>(٤)</sup> كيف أن

(١) هناك مسوح أخرى سابقة على ذلك ( قارن الفصل الأول من هذا الكتاب ) ولكن دعماً قد زاد زيادة صرمة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

(٢) Charles Booth, Life and Labour of the People in London (17 Vols., London 1902).

(٣) B. Seebohm Rowntree, Poverty : A Study of Town Life (London 1901).

(٤) B. Seebohm Rowntree and G. R. Lavers, Poverty and the Welfare State (London 1951): (٤)

سياسات دولة الرفاهية ( وخاصة تحقيق العمالة الكاملة ، وزيادة المساعدات القعالة الى تقدمها النذلة في حالات الضرورة كالمرض. أو الحوادث ) كادت تقضى كلية على الفقر بصورته الأولى الواضحة . ولا يمكن بطبيعة الحال أن يكون لمثل هذا النوع من الأبحاث والدراسات نفس الأهمية في الدول المتخلفة ، حيث لا زال الفقر حالة شائعة للغاية يتوقّع القضاء عليها في المقام الأول على زيادة الإنتاج القوى الكلى عن طريق التصنيع وتحسين الزراعة . غير أن هذه الدول تعاني أيضاً من حالات فقر مدقع تستوجب الدراسة . فنجد في الهند - مثلاً - حالة الطبقات والقبائل المطحونة<sup>(٥)</sup> واللاجئين<sup>(٦)</sup> والشحاذين<sup>(٧)</sup> .

ولقد قدم علماء الاجتماع في عدد من المجالات الأخرى معلومات ذات أهمية جوهرية لوضع سياسات رشيدة . فالدراسات السكانية لم تزودنا فقط بمعلومات دقيقة عن حجم السكان والخصوبة والوفيات ، ولكنها أوضحت كذلك بعض العوامل الاجتماعية المستولدة عن التغيرات الديموجرافية . ثم هناك الدراسات الخاصة بالحراك الاجتماعي التي تكشف عن مدى الحراك وأشكاله في مجتمعات مختلفة وبقية الصلات القائمة بين الحراك وبعض العوامل مثل حجم الأسرة وفرص التعليم والبناء المهني . فهذه الدراسات تمدنا بمعلومات جوهرية لازمة للإصلاحات التربوية ، بجانب إسهامها في توضيح بعض الأهداف البعيدة للسياسة الاجتماعية .

ولكنه على الرغم من أن نمو البحوث السوسولوجية منذ ١٩٤٥ قد أضاف الكثير إلى حجم المعلومات الدقيقة عن الموضوعات الاجتماعية ، إلا أن معرفتنا ما زالت قاصرة . فهناك - كما أشار جلاس Glass منذ بضع سنين<sup>(٨)</sup> - بعض السياسات الاجتماعية الهامة التي ما زالت ترمم وتنفذ دون أي بحث متعمق للأهداف أو الوسائل المقترحة ( كما هو الحال بالنسبة لسياسة إنشاء المدن الحديثة التي حددت حجم وكثافة تلك المدن بطريقة تعسفية ) . كما تؤدي بعض الخدمات الاجتماعية الرئيسية دون بذل محاولات تذكر لاكتشاف ما إذا كانت هذه الخدمات تغطي الحاجات التي خططت من أجلها ، أو إذا كانت تسد هدف هذه الالتزامات بأكملها الطرق ، أو إذا كانت هذه الحاجات نفسها لم

(٥) هناك معلومات كثيرة عن هذه الفئات في تقارير لجنة تسجيل الطوائف والقبائل .

(٦) See R. N. Saksena, *Refugees* (Bombay 1961) .

(٧) See M. S. Gore et al., *The Beggar Problem in Metropolitan Delhi* (Delhi 1959) .

(٨) D. V. Glaser, "The Application of Social Research", *British Journal of Sociology* (٨)

تغير فعلا في هذا المجتمع السريع التغير . كما نبه تيتموس Titmuss إلى نقص البحوث الاجتماعية التي يمكن أن تحدد وتقيس الاحتياجات الأكثر دقة وتعقيداً وتوزيعها بين قطاعات السكان المختلفة<sup>(٩)</sup> .

ولم يصبح البحث الاجتماعي ( على نحو متميز عن البحوث الاقتصادية ) مستقلاً تمام الاستقلال كجزء غامض من أجهزة الحكومة والإدارة إلا في عدد قليل من الدول . هذا على الرغم من أنه استطاع أن يحتل مكانة مرموقة في العقد الأخير . وقد عمل التخطيط الشامل في الهند على تشجيع اجراء البحوث الاجتماعية . فلبت لجنة برامج البحوث التابعة للجنة التخطيط هناك دوراً هاماً في تشجيع وتوجيه البحوث في عدد من الميادين التي تهتم التخطيط الحكومي بشكل مباشر<sup>(١٠)</sup> ، كما حققت « هيئة تقييم البرامج » بلانية واعدة بالدراسات التي أجرتها عن فاعلية بعض مشروعات التخطيط في عدد من المناطق . أما « المعهد المركزي للدراسات وبحوث تنمية المجتمع » \* - الذي أنشئ في عام ١٩٥٨ - فقد وجه اهتمامه الأكبر حتى الآن إلى تدريب ( بالمعنى الواسع للتدريب ) الموظفين الذين يشغلون مراكز قيادية في برامج تنمية فالمجتمع المحلي ، وذلك عن طريق « البرامج التوجيهية » التي يستمر الواحد منها أربعة أسابيع ، ولم يشرع في اجراء بحوث منهجية إلا مؤخراً فقط . ومن المتوقع أن يلعب نشاط هذا المعهد دوراً عظيم الأهمية ، ليس فقط لأنه يختص بمجال واسع وحامس من مجالات الحياة الاجتماعية في الهند ، ( وأعني تنمية المجتمعات القروية وتحسين الإنتاج الزراعي ) وإنما لأنه يجمع على صعيد واحد رجال القانون ، والإدارة ، والبحث العلمي ، والمسؤولين عن برامج التخطيط ليشتركوا في مناقشات مستفيضة للمشكلات ، والسياسات والإنجازات المختلفة :

(٩) R. M. Titmuss, "Social Administration in a Changing Society", in Essays on the Welfare State (London 1956).

(١٠) انظر (بحوث التخطيط من ١٩٥٥ - ١٩٥٩) . Research for Planning 1955 - 1959 . وتغطي مشروعات البحوث التي تم اقرارها الميادين التالية : الإصلاح الزراعي ، والاقتصاد الزراعي ، المخبرات ، والاستثمار ، والصناعة الصغيرة والمنزلية ، الموضع الحضري ، الرفاهية الاجتماعية ، الإدارة العامة ، الجوانب الاقتصادية العامة للتنمية ، اللامركزية والتنمية الإقليمية ، موارد التنمية ، فوائده مشروعات الري .

ويمكننا أن نلاحظ بعض التطورات المماثلة في أوروبا الغربية . ففي بريطانيا على سبيل المثال قامت « إدارة المسح الاجتماعي الحكومي » بإجراء عديد من المسوح لحساب بعض الهيئات الحكومية . كما شجعت « إدارة البحوث العلمية والصناعية » إجراء عديد من البحوث الاجتماعية على المشكلات الصناعية ، وأنشأت وزارة الداخلية مؤخرًا قسمًا للبحوث لإجراء دراسات في ميدان الجريمة والانحراف . وقد أنشأ البرلمان الدائم في عام ١٩٥٨ « المعهد القوي للبحوث الاجتماعية التطبيقية »\* للاضطلاع ببرنامج مستمر للبحوث في مشكلات الرفاهية الاجتماعية . ولكن لا زال هناك الكثير الذي يجب عمله في هذا الصدد ، إذا ما أرادت العلوم الاجتماعية أن تؤدي دورها الكامل في تسيير دفة الحياة في المجتمعات الحديثة . فن الأمور المعقدة - في المقام الأول - استعراض مدى البيانات الاجتماعية التي جمعتها الحكومات حاليًا ، ودراسة كيفية الانتفاع بهذه البيانات والتأثير الذي مارسته فعلا على السياسة الاجتماعية . فمثل هذا المسح سيكون بمثابة نقطة انطلاق لتوسيع وترشيد البحوث الاجتماعية التي تمر بها الهيئات الحكومية ، مما سيؤدي في النهاية إلى إنشاء مراكز قومية للبحوث . ويمثل المعهد القوي الدائم للبحوث الاجتماعية التطبيقية أول نموذج لمثل هذه المراكز . ولو أن « لجنة برامج البحوث » في الهند ، و « الهيئة الحكومية للمسوح الاجتماعية » في بريطانيا وأمثالهما من الهيئات في بلاد أخرى يمكن أن تتطور في هذا الاتجاه . ستكون مهمة مثل هذه المراكز القومية للبحوث إجراء دراسات محددة مطلوبة لرسم السياسة ، وكذلك جمع معلومات بانتظام عن الجوانب الرئيسية للحياة الاجتماعية ، ونشرها في صورة مسوح للظروف الاجتماعية . وتقوم معظم الحكومات اليوم بجمع معلومات اقتصادية أساسية تنشرها بانتظام في إطار مسوح عامة للموقف الاقتصادي في بلادنا . ولكنه من الأمور الجوهرية في أي مجتمع حديث أن توسع هذه الخدمة بحيث تشمل نطاقاً أوسع من المسائل الاجتماعية ، بما فيها: الجريمة ، والانحراف ، والفقر ، والاسكان ، والصحة ، والتربية ، ومستويات المعيشة ، وميزانيات الأسرة<sup>(١١)</sup> .

\* The National Institute of Applied Social Research.

(١١) تبدو قيمة هذا المسح للبيانات والمسوح في التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة بعنوان : « تقرير عن الموقف الاجتماعي العالمي » Report on the World Social Situation (عام ١٩٦١) . غير أن هذه المسوح العالمية يمكن أن تكون أيسر في إعدادها وأفضل في نطاقها لو أنه اتبع المزيد من البيانات القوية المنشورة .

فهناك إذن حاجة إلى إعادة النظر في دور رجل الاجتماع في وضع السياسة الاجتماعية . ومن المؤكد أن هناك جانباً معيناً يمثل مشكلة عامة هو ؛ العلاقة بين «العلماء» و«الحكام» في الأنشطة المتنوعة التي تضطلع بها الحكومات الحديثة . غير أن وضع رجال الاجتماع في هذا المجال مغربون أشد الغبن ( وكذلك وضع غيرهم من المشتغلين بعلوم اجتماعية أخرى ، فيها علما رجال الاقتصاد ) . فأولئك الذين يضطلعون بالبحوث الاجتماعية للهيئات الحكومية لا تتاح لهم - في العادة - فرصة كبيرة لتحديد نطاق بحثهم المحددة ، أو ربط النتائج التي يتوصلون إليها بالقرارات التي تنص عليها السياسات . ويقتصر الأمر على استغلال النتائج التي يتوصلون إلى الكشف عنها من قبل أولئك الذين يتحملون مسئولية صنع السياسة ومسئولية الإدارة الحكومية . وكثيراً ما تميل الفئة الأخيرة إلى الخضوع لتأثير «الحكمة التقليدية» أكثر من التزامهم بنتائج البحوث المنهجية . ، إذا كانوا لا يعرفون شيئاً عن خلفية البحث ودلالاته الأخرى .

على أن اسهام علم الاجتماع الوصفي يجب ألا يقتصر على توفير المعلومات المفيدة في مرحلة وضع سياسات اجتماعية جديدة . فهو مهم بنفس الدرجة في تقييم هذه السياسات ومنجزاتها . غير أن الدراسات التقييمية من هذا النوع لا زالت قليلة<sup>(١٢)</sup> . وقد وضعت «هيئة تقييم البرامج» في الهند بداية متواضعة بأجراء هذا النوع من الدراسات ، وإن لم يكن لها نظير في مكان آخر فيما أعلم . وقد اضطلعت قلة من معاهد البحوث في بلاد أخرى - خلال السنوات الأخيرة - بأجراء بعض البحوث في هذا الميدان ( مثل استجابات الأفراد والأمر لا نتقاهم إلى مساكن جديدة في مناطق جديدة ، ونتاجات «المستهلكين» نحو الخدمات الصحية والتعليم ) . ولكن هذه البحوث ليست سوى شواهد قليلة على وجود أي نوع من التخطيط المنهجي للبحوث . وما يدعو إلى الدهشة أنه

(١٢) يلاحظ التقرير الذي نشرته اللجنة الحكومية الدانمركية مؤخراً حول إنشاء « معهد البحوث التطبيقية » : « ترى اللجنة أنه ليست لدى الهيئات التشريعية ، والإدارية الحكومية ، والجمهور ، المعلومات الكافية لتحليل أداء الهيئات الاجتماعية لوظائفها ، وآثارها على الفرد وآثارها الأخرى ، وخاصة على الاقتصاد القوي . فالبيانات المتاحة لا تبيح أساساً كافياً لإصدار الحكم مما إذا كانت الوسائل المستخدمة - مالية أو تنظيمية - مستغلة على أفضل نحو ، ممكن أم لا ، وموظفة في أم الأغراض » ..  
لننس مقتبس عن المصدر التالي .

حتى في البلاد التي تعرضت لتغيرات جندرية مخططة في ميدان الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، لم تكن هناك استفادة كبرى من فرص التجارب الاجتماعية التي كان يمكن أن تسمح بتقييم السياسات المختلفة على نحو أكثر دقة . واستخدام التجارب في المسائل الاجتماعية محدود بطبيعة الحال بسبب ما تتكلفه من نفقات ، وبسبب ضرورة احترام مصالح وحقوق الأفراد الذين يمكن أن يتأثروا بها . غير أن هناك مع ذلك كثير من المجالات التي يمكن فيها إجراء تجارب على نطاق ضيق دون نفقات باهظة ، ودون الاضرار بأى فرد . فمن المؤكد على سبيل المثال أن برامج تنمية المجتمع المحلي في الهند يمكن أن تفيد من الدراسات التقييمية المعتمدة على تجارب أنماط مختلفة من الادارة ، وتباينات وأشكال مختلفة من التجديد ، ومختلف وسائل توصيل الأفكار في مشروعات التنمية التي نعدّها . وهناك بالمثل مجال لإجراء تجارب في ميداني تخطيط المدن وتوفير فرص التعليم ، وكذلك السياسات الخاصة بانحراف الأحداث ، ومعاملة المذنبين وميادين أخرى كثيرة . حقيقة أنه كثيراً ما قيل عن بعض السياسات التي تنفذ في بعض هذه الميادين بأنها « تجريبية » ولكنها تكاد تفتقر دائماً تقريباً إلى أهم سمات التجربة ؛ وأغنى الدراسة المنهجية المقارنة لنتائج اتباع أساليب مختلفة .

وقد لاحظنا من قبل — خاصة فيما يتعلق بمسوح الفقر — أن رجل الاجتماع لا يقتصر دائماً على الوصف الدقيق لظاهرة اجتماعية معينة ، ولكنه كان يستطيع في بعض الأحيان تحديد سببها أو أسبابها المحتملة . والواقع أن كثيراً من البحوث التطبيقية التي أجريت في السنوات الأخيرة قد استهدفت بوضوح تجاوز عملية الوصف ، رغم أهميتها التي لا جدال فيها ، لتصل إلى اكتشاف الأسباب واقتراح حلول محددة . وهذا الهدف أقل طموحاً من أهداف علماء الاجتماع الأوائل الذين كانوا يفكرون في اطار نظرية معينة يمكن تطبيقها على أى موضوع وينجح كامل في حل المشكلات العلمية . ذلك أن كل ما يدعيه رجال الاجتماع اليوم هو محاولة اكتشاف بعض العلاقات العلمية المبنية والمحدودة عن طريق الدراسة السوسيولوجية التحليلية . ومع ذلك فإن نتائج تلك الجهود المتواضعة ليست بمضمومة من الخطأ . فقد ثبت أنه من الصعب في بعض الحالات المتطرفة إقامة صلات علمية دقيقة بين ظواهر اجتماعية في المواقف المعقدة التي يجب أن تتناولها السياسة الاجتماعية . ويمكن أن ندرك بعض هذه الصعوبات في أوضح صورها فيما

يتعلق ببعض المشكلات الاجتماعية المحددة ، ولذلك سأرجىء الكلام عنها إلى الفصل التالي .  
وليس علماء الاجتماع المحترفون فقط هم الذين يستخدمون المعرفة السوسولوجية ؛  
فقد بدأت العلوم الاجتماعية على وجه العموم تؤثر في السياسة الاجتماعية بطريقة أخرى ؛  
وأعني من خلال الدور الذي تؤديه في التربية وفي إعداد أولئك الذين يقومون بوضع وتنفيذ تلك  
السياسة . فقد أصبح علم الاجتماع يشغل اليوم مكاناً هاماً في برامج إعداد الإحصائيين  
الاجتماعيين ، وأصبح معترفاً به كعنصر مفيد في إعداد المديرين في الصناعة ، وموظفي شئون  
الأفراد ( شئون العاملين في الحكومة ) ، والمعلمين ، والموظفين الحكوميين المستقلين عن  
إدارة هيئات الرفاهية الاجتماعية أو المشروعات المملوكة للدولة . وليست قيمة علم  
الاجتماع بالنسبة لهذه المهن في الغالب أنه يعد الفرد بمبادئ سوسولوجية يستطيع أن  
يطبقها بشكل مباشر في حل مشكلات عملية . وإنما تتمثل قيمته في أن الفرد الذي  
اكتسب معلومات عامة واسعة عن مختلف أنماط البناء الاجتماعي والثقافة قد درس بمزيد  
من التفصيل البناء الاجتماعي لمجتمعه وتاريخ هذا المجتمع ، كما تعلم شيئاً عن المناهج  
التي يمكن بواسطتها جمع وتقييم معلومات عن المسائل الاجتماعية ؛ ومن ثم يصبح هذا  
الفرد قادراً على إصدار أحكام أكثر صواباً واتخاذ قرارات أكثر حكمة فيما يتعلق  
بالمشكلات الاجتماعية التي يواجهها .

فالقبال المتزايد على استخدام البحوث السوسولوجية ورغبة رجال الاجتماع أنفسهم  
في تقديم إسهام عملي عديد من التساؤلات ليس فقط عن إمكانيات استخدام علم  
الاجتماع في التطبيق العملي ، وإنما كذلك عن الوجه الأمثل لهذا التطبيق . وقد كنا  
نسلم في المناقشات التي عرضناها حتى الآن بأن السياسات الاجتماعية خير في ذاتها أو شيء  
مرغوب فيه . غير أن هذا الافتراض يحجب عديداً من المشكلات التي يتحتم علينا أن  
نشير إليها هنا على عجل ، مع أننا لن نستطيع أن نوفيها حقها . واعتقد من ناحيتي أن  
رجال الاجتماع يلتزمون بالضرورة في التطبيق العملي بتحسين الحياة الاجتماعية ، أو كما  
كان يقول علماء الاجتماع الأوائل ، بتحقيق التقدم الاجتماعي . ومن شأن هذا الالتزام  
أن يحدد لهم ميادين معينة للبحث ويحرم عليهم أخرى . ويمكننا أن نعقد بمائلة بين علم  
الاجتماع التطبيق والطلب ، كما فعل ألفين جولدنر Goukner في مقال إعلامي له<sup>(١٣)</sup> .

A. W. Gouldner, "Explorations in Applied Social Science", Social Problems III (١٣)

ويميز جولدنر بين اتجاهه هندسى engineering واتجاهه «علاجى» Clinical في علم الاجتماع التطبيقى . ويتميز الاتجاه «الهندسى» بأن رجل الاجتماع يقبل تحديد العميل للمشكلة ، بحيث يقتصر دور رجل الاجتماع على اكتشاف الوسائل الناجحة لحل المشكلة . أما الاتجاه «العلاجى» فيتميز بأن رجل الاجتماع (شأنه شأن الطبيب) لا يلتزم - ويسلم عموماً بأنه لا يلتزم - بتحديد العميل للمشكلة ، الذى يعتبره فى الواقع أحد أعراض المشكلات الأساسية . ويهتم «جولدنر» فى تحييده للاتجاه العلاجى بكفاءة المنهج من ناحية ، وبالقيم التى يجب أن توجه البحث السوسولوجى التطبيقى من ناحية أخرى . على أنه لا يبعد فارقاً هاماً بين الطب وعلم الاجتماع التطبيقى . فممارسة الطب قائمة على التزام الطبيب ، وهو التزام واضح ودقيق فى الغالبية العظمى من الحالات ، بالحفاظ على الصحة ومقاومة المرض . أما علم الاجتماع التطبيقى فلا يقوم على أى التزام دقيق كهذا . ذلك أن «الرفاهية الاجتماعية» قد لا تكون محل اختلاف مباشر ، ولكنها تختلف فى العادة أحكاماً متضاربة . فمصطلحات «الصحة الاجتماعية» و«المرض الاجتماعى» (أو «الباثولوجيا الاجتماعية» ) التى تستخدم فى بعض الأحيان غير محددة وغير ملائمة إلى حد بعيد . ذلك أن محور الاهتمام ليس صحة المجتمع (الذى قد تعرف بأنها قدرته على البقاء) بقدر ما هو نوعية الحياة الاجتماعية . كما نجد من ناحية أخرى أن ما يعتبر فى ظرف معين أمراضاً قد يعتبر فى وقت لاحق اضطرابات لا مفر منها تصاحب النمو الصحى السليم<sup>(١٤)</sup> . أو بعبارة أهم أنها يمكن أن تقيم على نحو مختلف من جانب ملاحظين متباينين<sup>(١٥)</sup> .

ولا أريد أن أخلص من هذه المناقشة إلى أنه لا يوجد معيار واضح يمكن أن يوجه علم الاجتماع التطبيقى ، ولا - بالعكس - أنه من واجب رجال الاجتماع أنفسهم

(١٤) جاء فى كتاب «راب» و«سزنريك» المصنف : المشكلات الاجتماعية الرئيسية (الصادر فى نيويورك ١٩٥٩) أنه «من الواضح أن علم وجود مشاكل اجتماعية لا يبنى بالضرورة أن هذا المجتمع مثالى ... كما لا تبنى شدة المشاكل الاجتماعية بالضرورة أن المجتمع يتحرك إلى الوراء . بل العكس قد يكون صحيحاً . فالمجتمع الذى لا يسمح بحدوث تغير أو تقدم تقل فيه المشاكل الاجتماعية عادة . أما فى المجتمع المتغير .. فقد تكون المشكلات الاجتماعية أعراض تغير نحو حياة أفضل» . قارن :

B. Raab and G. J. Seznick, Major Social Problems (New York 1959), p. 5.

(١٥) من هذا مظهر الحرية الكبيرة فى مجال العلاقة بين الجنسين التى انتشرت مؤخراً فى كثير من المجتمعات الغربية ، فهى تعبرها البعض دليلاً على الانهيار الاجتماعى ، بينما يعتبرها آخرون مظهراً لنظام اجتماعى أكثر رشداً وأكثر تماسكاً : تهديد فى علم الاجتماع

أن يحددوا دين منازع المقصود بالرفاهية أو التقدم . وينبغي أن نسلم أولاً بأن المشكلات ، المنهجية التي عرضت لها لا تؤثر في الغالبية العظمى من الحالات ، إذ أن هناك إجماع تقريباً على تعريف كثير من الشرور الاجتماعية ، ولكن حيث لا يوجد مثل هذا الاتفاق يستطيع رجال الاجتماع أن يقدموا إسهاماً عملياً بتوضيح نقاط الخلاف ، وذلك بأن يقيموا من واقع الحقائق التفسيرات الموجودة للمشكلة الاجتماعية ، وخاصة عن طريق تقديم سياسات اجتماعية بديلة تناسب بناء المجتمع ككل . ويقدم الاجتماع في الحالة الأخيرة بالضرورة بعض الأفكار والبيانات التي تصبح مادة للنقد الاجتماعي . ذلك لأنهم يضطرون إلى أن يأخذوا في اعتبارهم تأثير بعض أنواع عدم المساواة القائمة في ثروة وقوة الجماعات الاجتماعية المختلفة على السياسة الاجتماعية وأن يوضحوا بالتالي كيف تؤدي مختلف أنواع السياسة إلى العمل لمصلحة أو ضد مصلحة جماعات معينة . وقد أدى إصرار كثير من علماء الاجتماع المعاصرين على الالتزام « بمنهج علمي » صارم إلى خلق نظرة محافظة ليس لها ما يبررها . وتقوم هذه النظرة على قبول الإطار الاجتماعي القائم كشيء مسلم به ، لأنه من التعقيد بحيث يستعصى على الدراسة العلمية .. وهنا توظف كل إمكانيات علم الاجتماع « العلمي » لتحقيق في دراسة المشكلات عمودية النطاق بعناية معزولة عن البناء الاجتماعي الواسع . ولذلك نرى من الضروري أن نؤكد مرة أخرى أن من السمات المميزة للفكر السوسيولوجي أنه يحاول فهم كل مشكلة معينة في سياقها الاجتماعي الكلي ، وتحديد السياسات الاجتماعية البديلة التي تؤثر على حياة المجتمع في مجموعها .

وأفضل وسيلة لرؤية الوظيفة النقدية لعلم الاجتماع في أقل آثاره وضوحاً - وربما أكثرها جسيماً أهمية - على الحياة الاجتماعية ، ذلك التأثير الذي يمارسه من خلال تنقيف الجمهور العام ، أو على الأقل ذلك الجزء من الجمهور الذي يهتم اهتماماً قوياً بآشئون الاجتماعية والسياسية . وهنا يقدم علم الاجتماع إطاراً من المفاهيم ، وأساساً للمعرفة الدقيقة لمناقشة المسائل السياسية مناقشة ذكية<sup>(١٦)</sup> . وقد أوضح تيتنسن Titmuss -

(١٦) يقول جوفار ميردال في مقاله ( العلاقة بين النظرية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية ) المنشورة في المجلة البريطانية لعلم الاجتماع : « القضية متى أنه هل حين لا يشارك العلماء الاجتماعيون إلا بدور ضئيل في الإعداد للفعل التشريعات ، وبدور أقل منه في توجيه التغيرات الاجتماعية المقصودة ، فإن تأثيرهم كان مع ذلك بالغا وأعتقد أن تأثيرهم هذا يرجع أساساً إلى مرضهم وتحيينهم لبعض الأفكار والنظريات العامة ) » .

ببراعة — فائدة البحوث السوسولوجية من هذه الناحية في كتابه المعنون « مقالات عن دولة الرفاهية »\* . ويتناول تيتمس في مقال بعنوان « التقسيم الاجتماعي للرفاهية » بعض القروض التي وجهت الفكر الحديث في السياسة الاجتماعية في بريطانيا ، وخاصة القرض الخاص بمدى تنفيذ خطط الرفاهية الاجتماعية وأثر الخدمات الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء . ويكشف تحليله الصعوبات الكثيرة التي تواجه سعى الإنسان اليوم نحو المساواة ، والمصادر المتجددة دائماً لمظاهر عدم المساواة والعجز الاجتماعي . وهو يشك كثيراً في قدرة الخدمات الاجتماعية على تحقيق المساواة ، نظراً لأن تلك الخدمات محددة تحديداً ضيقاً أكثر مما يجب عادة ؛ كما أن هناك أنماط أخرى من الإجراءات الجماعية التي تؤدي إلى زيادة عدم المساواة قد أغفلت ولم يبت بها إليها أحد . ويقول أن النظم الثلاثة المستقلة للخدمة الاجتماعية ( وهي الاجتماعية ، والمالية ، والمهنية ) تؤدي على العموم إلى « توسيع وتدعيم مجال عدم المساواة الاجتماعية » . ويدرس تيتمس في مقالات أخرى من هذا الكتاب البناء العمرى للسكان من حيث علاقته ببعض الأفكار الشائعة عن عبء العجز الاقتصادي بين كبار السن من السكان وبعض المشكلات التي تتربط على مستويات السلوك المتعارضة المتوقعة من رب الأسرة في الطبقة العاملة داخل الأسرة وفي الصناعة . وتساهم هذه المقالات بشكل مباشر في إثراء المناقشات العامة المستنيرة للمسائل الرئيسية المتعاقبة بالسياسة الاجتماعية ، وهي تستند إلى أساس متين من الأفكار والبحوث السوسولوجية الحديثة .

ويمكن أن نعرب مثالا آخر من ميدان السياسة التربوية ؛ ذلك أن المناقشات التي دارت مؤخراً عن التربية في بريطانيا وفي مجتمعات صناعية أخرى يجب أن تأخذ

— Gunnar Myrdal, "The Relation between Social Theory and Social Policy, British Journal of Sociology IV (3) Sept. 1953.

( ص ١٢٥ ) . ويذكر ميردال من بين الذين أثروا في السياسة الاجتماعية هذه الطريقة : مالتيس ، وريكاردو ، وماركس ، ندادورين ، وسنسر ، وكيتز ؛ ثم يقول أنه حدث بعد ذلك أن شارك العلماء الاجتماعيون ( وخاصة رجال الاقتصاد ) بشكل متزايد في الإدارة ، ولكنه لا ينكر أن تحييد بعض الأفكار والنظريات العامة لا زال واحداً من أهم السبل التي يفترون بها على عملية صنع السياسة .

في اعتبارها البحوث السوسولوجية التي توضح الصلات بين المنشأ الطبقى الاجتماعى ، وفرصة التعليم ، والتحصيل الدراسى . وطالما أن السياسة العامة — أو السياسات الخاصة بجماعات اجتماعية معينة — تستهدف تحقيق تكافؤ الفرص في ميدان التعليم ، وتوسيع وتحسين النظام التربوى القومى ، فعليها أن تستفيع بنتائج البحوث السوسولوجية التى تكشف عن مصادر وميكانيزمات عدم تكافؤ الفرص ، وعوامل ضعف التحصيل الدراسى ، واقتراح أساليب القضاء عليها .

وقد اختلف علم الاجتماع في أدائه هذه الوظيفة الحساسة وفي كونه مصدراً للتغير الاجتماعى العمدى اختلافاً كبيراً عن الأنثروبولوجيا الاجتماعية التى ارتبطت — في جانبها التطبيقي — ارتباطاً وثيقاً بالإدارة الاستعمارية . ويلاحظ ايفانز بريتشارد أنه « . . . إذا قامت سياسة إحدى الحكومات الاستعمارية على إدارة شعب من الشعوب من خلال رؤسائه فانه يصبح من المفيد أن تعرف من هم رؤسائه ، وما هى الوظائف التى يضطلعون بها ، والسلطة والامتيازات التى يتمتعون بها ، والالتزامات التى يتحملونها؛ وكذلك إذا أرادت أن تدبر شئون شعب تبعاً لقوانينه وعاداته الخاصة ، فلا بد لها أولاً من أن تعرف ما هى هذه القوانين والعادات »<sup>(١٧)</sup> . وقد أكد فيرث على العديد الذى يمكن أن تقدمه الدراسات الأنثروبولوجية لرجل الإدارة الذى يجب أن يعالج مشكلات التغير الاجتماعى الناشئة عن التطور الداخلى وعن الاتصال بالسلطة الاستعمارية<sup>(١٨)</sup> . ويتفق كلا الكاتبين على أن الأنثروبولوجيا لا يمكن أن تطبق إلا داخل حدود السياسة التى ترسمها الحكومة الاستعمارية نفسها . ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن الأنثروبولوجيين الاجتماعيين ورجال الاجتماع قد اختلفت علاقاتهم بموضوع دراستهم اختلافاً بعيداً . فآبناء المجتمعات البدائية على الجملة لا يقرؤون الدراسات الأنثروبولوجية المكتوبة عنهم ، بينما يقرأ بعض أبناء المجتمعات الصناعية مؤلفات رجال الاجتماع . وهكذا يثير رجل الاجتماع — أو يتوقع أن يثير — بعض الاستجابات في نفوس بعض الناس الذين يدرسهم ، مما يؤثر على دراسته . والواقع أن نهاية النظام الاستعمارى أكثر من حقيقة كثير من المجتمعات القبلية دراسة مستفيضة ، هى المسئولة عن تحول الدراسات

E.E. Evans - Pritchard, Social Anthropology (London 1951) pp. 109 - 10. (١٧)

Raymond Firth, Human Types (revised edition, London 1956) Chapter VII. (١٨)

الأثروبولوجية الاجتماعية حالياً ، وعن ذلك التقارب بين الأثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع فيما يتعلق بالدراسات النظرية والبحوث التطبيقية .

على أن التأثير العملي لعلم الاجتماع يمكن أن يكون أكبر مما كان بالفعل . فهناك علاوة على الجمهور الذي يهتم بالمسائل الاجتماعية اهتماماً قوياً وقطاعاً أكبر من السكان يمكن توجيهه - من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى والمؤسسات التربوية - لى ينظر إلى بعض المشكلات الاجتماعية نظرة أكثر موضوعية وأقل انفعالا ، ويدرك ويرفض الآراء والسياسات غير السليمة . ويبدو أن علم الاجتماع قد ساهم من هذا الطريق في تخفيف حدة التمييز العنصرى والتعصب<sup>(١٩)</sup> ، والنظر إلى المجرمين ومعاملتهم على نحو أكثر إنسانية .

والواقع أن علم الاجتماع قد استطاع بهذه الطرق المختلفة ، وأعنى : الوصف الدقيق للمشكلات الاجتماعية والبحث عن الأسباب والعلاج ، وإعداد الإحصائين الاجتماعيين ورجال الإدارة ، وتنوير الرأى العام ، وكشف أنواع عدم المساواة والامتيازات وما تؤدى إليه من مجادلات سياسية ، استطاع علم الاجتماع بهذه الطرق أن يساهم في تحقيق المثل الأعلى الذى صاغه مؤسسه صياغة دوجماطيقية وساذج إلى حد كبير وهو : اشتراك جميع الناس في التحكم في ظروف حياتهم الاجتماعية ، بحيث تدبر الإنسانية دفة حياتها بنفسها . وسوف نتناول في الفقرة التالية - على عجل - واحداً من أبرز المظاهر الحديثة لهذا التوجيه الدقيق ، وأعنى عملية التغير الاجتماعى المخطط .

### التخطيط الاجتماعى :

هناك اليوم قدر من التخطيط الاجتماعى في جميع المجتمعات الحديثة . وقد ظل فهم الناس للتخطيط حتى الوقت الراهن يكاد يقتصر على التحكم في النشاط الاقتصادى

(١٩) إذ قدم على الأقل الأساس لبعض المطبوعات التربوية الموجهة ضد التعصب العنصرى ، قارن على سبيل المثال سلسلة الكتيبات التى أصدرتها اليونسكو من الأجناس .

وفروجه . ولم ياحب رجال الاجتماع سوى دور ضئيل في تلك العملية . نجد هذا الوضع قائماً أيضاً حتى في تلك المجتمعات التي تبدل فيها الجوانب السوسولوجية للنمو الاقتصادى واضحة كل الوضوح ، كما هو الحال في البلاد النامية مثلاً . ولكن الناس بدأوا يدركون بسرعة ضرورة المعرفة السوسولوجية وأهميتها لعملية التخطيط . ولقد توفر لدينا اليوم عدداً من المؤلفات التي تتناول الجوانب الاجتماعية للنمو الاقتصادى ، وأخذ الاقتصاديون الذين ركزوا جهودهم على مشكلات التنمية الاقتصادية يعتمدون أكبر الاعتماد على النظرية والبحوث السوسولوجية<sup>(٢٠)</sup> .

وقد اعترفت برامج البحوث للجنة التخطيط في الهند بأن رجال الاجتماع يمكنهم أن يقدموا إسهاماً هاماً في عملية التخطيط الاقتصادى . غير أن علماء الاجتماع لم يقدموا بعد على اغتنام الفرصة كاملة؛ سواء من حيث إجراء دراسات مفصلة أو دراسة أهداف ومشكلات التخطيط الهندى على نطاق موسع . ومن الاستثناءات البارزة لهذا دراسة ديوب الرائعة عن تطور القرية<sup>(٢١)</sup> التي يجدر بنا أن نستعرض نتائجها في شيء من التفصيل فيما يلى :

« على حين يجب أن يتحمل رجال التخطيط والإدارة المسئولية الأساسية عن وضع وتنفيذ مشروعات التنمية الريفية ، فإن العلماء الاجتماعيين يستطيعون أن يقدموا لهم عوناً لا يقدر في ميادين التنظيم الاجتماعى . والعلاقات الإنسانية ، والثقافة والقيم التي سوف تتأثر بتلك المشروعات . . . وينبغي على الدراسات السوسولوجية التي ننصح بها هنا أن تقدم تحليلات متكاملة للثقافة والتنظيم الاجتماعى في بعض المجتمعات القروية الممتلئة لمختلف أقاليم الهند اللغوية والثقافية . ويجب أن تهتم إلى جانب تصوير التنظيم الاجتماعى والاتجاهات ، وقيم الناس بإبراز اتجاهات التغير ودوافعه بشكل خاص . ولا بد من محاولة اكتشاف الجماعات التي تعمل بمثابة عوامل التغير وحمله في المجتمعات القروية . كما أن مشكلة الاختيار عند قبول الأفكار والمستحدثات التي يقدمها العلم الخارجى تستحق هي الأخرى دراسة مفصلة . ومن موضوعات البحث الأخرى التي تتميز بإمكانيات نظرية وعملية كبرى ، موضوع القيادة وصنع القرارات في المجتمعات القروية . وسيعرض الباحث في هذا الصدد لمشكلات ديناميات الجماعة والانقسامات

(٢٠) انظر على وجه الخصوص كتابات جوتار ميردال وأرثر لويس .

S. C. Dube, India's Changing Villages.

(٢١)

الموجودة داخلها بقدر كبير من العناية . كما تستوجب الأشكال التقليدية للأنشطة التعاونية في القرى الهندية دراسة جادة هي الأخرى .

وقد أوضحت هذه الدراسة الأهمية الحيوية للاتصال في أى برنامج لتنمية المجتمع الريفي . ويضطرم هذا الميدان بتحديات مثيرة لبحوث العلوم الاجتماعية . فن الضروري الكشف عن قنوات الاتصال الموجودة فعلا في الريف الهندي ، وتقدير دور وظيفة أنواع عوامل الاتصال المختلفة . ومن الأمور الجوهرية بنفس الدرجة تحديد أنماط الموضوعات والإثارة التي تؤثر تأثيراً فعالاً في تلك المجتمعات . ويلزم كذلك أن تقيم بعناية استجابة مختلف قطاعات السكان القرويين لمختلف أساليب الاتصال . كما أن دور التعليم المدرسي في الاتصال وفي نشر الأفكار الحديثة يستحق الدراسة والتقييم هو الآخر . فالبحوث الإمبريقية في هذا الميدان لازمة كل الزم لوضع برامج اتصال ملائمة وفعالة في نفس الوقت .

« ومن الميادين الأخرى التي يستطيع فيها العالم الاجتماعي أن يقدم إسهاماً مفيداً لحركة تنمية المجتمع الريفي في الهند ميدان إعداد دراسات حالة إمبريقية لمشروعات محددة ومواقف ميدانية معينة . وقد أكدنا أكثر من مرة في ثنايا هذه الدراسة على أهمية هذه الدراسات كوسيلة تعليمية في برامج إعداد إخصائي التنمية الريفية . فدراسة الحالة المفيدة التي تحلل الاتجاهات المتقدمة ، وللمعتقدات والقيم ، ثم تقييم دور كل منها في موقف ميداني معين ، تعتبر من أفيد وسائل تعريف إخصائي المستقبل بمشكلات وصعوبات عمله المقبل . ويمكن اختبار الفروض التي تستفر عنها هذه الدراسة مرة أخرى من خلال الدراسات التقييمية الأشمل والأعم ، ومن أجل وضع تعميمات أصدق وأدق . . .

« كما يجب تشجيع مشاركة العالم الاجتماعي في برامج إعداد إخصائي التنمية إذ يمكنه أن يساهم بلور واضح في إنجاح هذه البرامج من خلال تقديم آرائه العملية الملموسة في الموقف القروي ، ومن ثم يصبح صورة الحياة القروية المهترئة بعض الشيء في ذهن رجل الإدارة بصفة عامة .

« وأخيراً تعتبر المشروعات التجريبية من المجالات الهامة الأخرى التي يمكن أن يتم فيها تعاون مثمر بين رجال التخطيط والعلوم الاجتماعية وذلك في مراحل تخطيط

وتحليل وتقييم هذه المشروعات التي تم على أساس تجريبي . فالمسح الذي يصممه العلماء الاجتماعيون بدقة قبل تنفيذ المشروع يجب أن يسبق مراحل تحديد وبدء المشروع التجريبي نفسه .

وقد بدأ الاعتراف بشكل متزايد بقيمة علم الاجتماع ، سواء في البحث أو إعداد العاملين ، في عدد من الميادين الأخرى المتصلة بالتخطيط الاجتماعي في الهند . فتجد علم الاجتماع يشغل مكاناً هاماً في مجال إعداد الاختصاصيين الاجتماعيين<sup>(٢٢)</sup> . وأصبح يلعب دوراً أكثر أهمية في إعداد إخصائى التنمية الريفية وغيرهم من المسئولين عن برامج التنمية الريفية .

على أن الجوانب الأوسع لاستخدام علم الاجتماع في التغير الاجتماعي المخطط لم تحظ بعد بمناقشات مستفيضة<sup>(٢٣)</sup> . ومن الواضح أن دور رجل الاجتماع ظل مقتصراً إلى حد بعيد على كونه ناقداً خارجياً ، يكشف عن بعض أسباب الفشل والعقبات التي تعترض إنجاز المخطط الاقتصادية . وتبدو هذه النقطة واضحة بشكل خاص في استعراض أوسوفسكى Ossowski لأوجه قصور وأخطاء التخطيط في بولنده فيما بعد الحرب العالمية الثانية<sup>(٢٤)</sup> . وتشغل المشكلة الاقتصادية في الهند مكانة جوهرية في الوقت الحالى . ويوصع رجال الاجتماع أن يقدموا أكثر إسهاماتهم العملية إفادة بدراسة أثر الثقافة التقليدية ، والطاقة ، والأسرة على الإنتاج الزراعى والصناعى ، ودراسة أنجح الوسائل للوصول إلى الأهداف المنشودة في بعض مشروعات التخطيط المعنية . كما أن عليهم كذلك أن يبحثوا الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنمو السكان السريع ووسائل التحكم في هذا النمو . وغنى عن البيان أن رجال الاجتماع سوف يحتاجون في مثل هذه البحوث إلى التعاون مع علماء اجتماعيين آخرين كرجال الاقتصاد، والسكان والأنثروبولوجيا ، وعلم النفس ، وإلى الاهتمام بأساليب تحقيق هذا التعاون

See M. S. Gore, *Sociology and Social Work* (Bombay 1962).

(٢٢)

But see the Symposium on Sociological Aspects of Social Planning, by Gunnar

(٢٣)

Myrdal, S. Ossowski and Charles Bettelheim, in *Transactions of the Fourth World Congress of Sociology*, Vol. II (London 1959).

(٢٤) انظر الحاشية السابقة .

على الوجه الأكمل ، ذلك أن الفكرة قد ظلت في الغالب وهمية ، أو لم تتحقق في الواقع العملي إلا من خلال تجاوز عدد من الدراسات المستقلة تمام الاستقلال .

ويجب ألا ننصوّر أن دور رجل الاجتماع سوف يقتصر دائماً على دور الناقد برغم أهميته التي لا جدال فيها ، أو أنه سيقصر دراساته على العوامل الاجتماعية للنمو الاقتصادي المخطط . فالتصنيع والنمو الاقتصادي يؤديان إلى ظهور مشكلات اجتماعية جديدة كالجريمة ، والأمراض العقلية ، والملل ، وعدم الرضى عن العمل الصناعى واستغلال أوقات الفراغ التي يتحمّ عليه أن يشارك في دراستها . كما أن التخطيط الاجتماعى نفسه يخلق مشكلات البيروقراطية والمركزية ، والعلاقة بين الفرد نفسه يخلق مشكلات البيروقراطية والمركزية ، والعلاقة بين الفرد والمجتمع المحلى ، وبين السلطات الحكومية والجمعيات الخاصة وغيرها من الموضوعات التي أصبحت من أبرز موضوعات الدراسة السوسولوجية .

وهناك في النهاية صلة أكثر عمومية بين علم الاجتماع والتخطيط الاجتماعى ، ذلك أن نمو علم الاجتماع كان مسئولاً إلى حد ما عن توسيع فكرة التخطيط من مجرد الاقتصاد المخطط إلى فكرة المجتمع المخطط . كما استجاب علم الاجتماع في نفس الوقت للتطورات التي حدثت في دنيا الفكر السيامى والعمل السيامى . وكما كتب نهرو بصدد المناقشات التي دارت في لجنة التخطيط القويى عام ١٩٣٨ : « لقد كانت للفكرة الأصلية وراء إنشاء لجنة التخطيط هي زيادة التصنيع . . . غير أن التخطيط لا يستطيع أن يتجاهل الزراعة التي كانت عماد حياة الشعب كله ، ثم أن الخدمات الاجتماعية تتمتع بنفس القدر من الأهمية . وهكذا قادنا شيء إلى آخر ، بحيث أصبح من المستحيل عزل شيء معين على حدة ، أو التقدم في اتجاه واحد دون تقدم مواز في الاتجاهات الأخرى . وكلما أمعنا التفكير في عملية التخطيط هذه كلما نمت في سرعتها وفي مصلحتها بحيث كادت تستوعب كل نشاط تقريباً . ولا يعنى هذا أننا نسعى إلى تنظيم كل شيء والتحكم فيه ، ولكننا يجب أن نأخذ كل شيء في اعتابنا عندما نكون بصدد اتخاذ قرار بشأن قطاع معين من قطاعات الخطة<sup>(٢٥)</sup> » . ومن واجب علم الاجتماع أن يساعد على عملية أخذ كل شيء في الاعتبار ، بأن

يحدد بوضوح ويصف بلغة الصلات القائمة بين الظواهر الاجتماعية المختلفة ، الأمر الذي يجعل عملية التخطيط أكثر فعالية ، ويساعد على تجنب النتائج غير المتوقعة وغير المرغوبة . وعلى الرغم من أنه لا يلزم أن يكون ناقدًا بالضرورة ، إلا أنه يقدم وسائل النقد . وهو في كلا الجانبين يخدم هدفًا واحدًا يلتزم به علم الاجتماع والتخطيط على السواء التزامًا تاريخيًا وهو : نمو الحرية الإنسانية وترقية العقل الإنسان.

## الفصل التاسع عشر

### المشكلات الاجتماعية

على الرغم من تعدد استخدامات علم الاجتماع ، كما حاولت توضيح ذلك في الفصل السابق ، إلا أنه يبدو أن كثيراً من علماء الاجتماع ، وبخاصة الذين يهتمون منهم بالخدمة الاجتماعية التطبيقية ، يتطلعون إلى علم الاجتماع التطبيقي في ضوء قدرته على علاج بعض الشرور الاجتماعية (أو اقتراح هذا العلاج على الأقل) . ومع ذلك فلم تبدل سوى محاولات نادرة ، للكشف بدقة عن طريق استخدام مبادئ علم الاجتماع ، ومفاهيمه ، ومادته ، استخداماً مباشراً للتوصل إلى حلول للمشكلات الاجتماعية<sup>(١)</sup> . ونستطيع أن نتعرف على الوضع الراهن من خلال المحاولة المنظمة التي قامت بها الجمعية الدولية لعلم الاجتماع لتلخيص تطبيقات المعرفة السوسيولوجية في المجالات المختلفة<sup>(٢)</sup> . ولقد لاحظ أصحاب المقالات الأساسية أنه لا توجد سوى أمثلة محدودة جداً هي التي كشفت عن تطبيق مباشر وناجح لعلم الاجتماع على

---

(١) من الجدير بالذكر أنه برغم كثرة ما يتردد حول العلم التطبيقي ، إلا أنه لا يوجد سوى عدد محدود جداً من المؤلفات والدوريات التي تتناول مباشرة علم الاجتماع التطبيقي . وهناك دورية بعنوان : علم الاجتماع التطبيقي عرضت لبعض المحاولات في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٢١ - ١٩٢٧ . وربما تكون أهم دورية في الوقت الحاضر في هذا الميدان هي : المشكلات الاجتماعية ( التي تصدر عن جامعة أفيانا بإشراف جمعية دراسة المشكلات الاجتماعية ) . ومن بين المؤلفات القليلة الهامة التي ناقشت المشكلات الاجتماعية في علاقتها بالنظرية السوسيولوجية والبحث مناقشة منظمة ، كتاب راب وويلزليك برغم أنه عرض الموضوع عرضاً مدرسياً أنظر :

R. Raab & G.J. Seznick, Major Social Problems (N.Y. 1959).

وصرف أمتد في هذا الفصل اعتماداً أساسياً على طين المصدرين بالذات .

(٢) See, Transactions of the Fourth World Congress of Sociology (London, 1959),

Vol. II.

المشكلات المختلفة التى تناولوها ، ومن ثم اكتفوا بعرض البحوث الحالية ، والاهتمام بصفة خاصة بالتساؤلات المنهجية .

وعلى أية حال ، فإذا كان من العسير أن نشير إلى مشكلة بالذات ، أمكن حلها بنجاح ملحوظ بواسطة النظريات والبحوث السوسيولوجية ، إلا أنه من المفيد أن نعرف على ما أمكن تحقيقه على نطاق ضيق ، وماذا نتوقعه أو نأمل فيه فى هذا الميدان إذا استطاعت الدراسات السوسيولوجية أن تبلغ درجة ملائمة من التطور . ولعلنا نبدأ بفحص معنى المشكلة الاجتماعية . يقول راب Reab وسيلزنيك Selznick : «إنها مشكلة فى العلاقات الإنسانية التى تهدد المجتمع ذاته تهديدا خطيرا ، أو تعوق المظاهر الرئيسية لكثير من الأفراد»<sup>(٣)</sup> . وما يلعبان إلى أبعد من ذلك حينما يصفان المظهر الأول للمشكلة الاجتماعية بقولهما : «توجد المشكلة الاجتماعية حينما لا توجد لدى المجتمع القدرة على تنظيم العلاقات الإنسانية بين الناس ، وتضطرب النظم السائدة ، وينتهك القانون ، وينعدم انتقال القيم من جيل إلى آخر ، ويتحطم إطار التوقعات . والمثال على ذلك أنه لا يوجد فى الوقت الحاضر إلا اهتماماً محدوداً بنجاح الأحداث ، بحيث أصبح هو الطريق الموصلى إلى الجريئة ، كما أنه يهدد الأمن الشخصى والملكية . كذلك يخشى ألا يستطيع المجتمع أن ينقل القيم الاجتماعية الإيجابية إلى الشباب . وبعبارة أخرى ينظر إلى المشكلة الاجتماعية بوصفها تمثل انهياراً داخل المجتمع ذاته»<sup>(٤)</sup> . ومن ناحية أخرى عرفت باربارا ووتون Wooton فى مؤلفها : العلوم الاجتماعية والباثولوجيا الاجتماعية<sup>(٥)</sup> . ما أطلقت عليه «الباثولوجيا الاجتماعية» تعريفاً ضيقاً على النحو التالى : «إنها تضم كافة الأفعال ، التى يتم من أجل منها اتفاق الأموال العامة ، أو التى يعاقب من يرتكبها ، أو هى كل ما يحتاج علاجه إلى اتفاق عام» . وينصب الاهتمام هنا على تعريف ميدان الدراسة تعريفاً دقيقاً قدر المستطاع ، يجعلنا نتجنب الصعوبات التى ترجع إلى تباين الأفكار اللاتية حول ما ينظر إليه باعتباره يمثل «مشكلات اجتماعية» . غير أن هذا التعريف يحدد

Op. cit. p. 4.

(٣)

Op. cit. p. 6.

(٤)

Social Science and Social Pathology, (London 1959).

(٥)

نطاق الدراسة تحديداً غير ملائم ، طالما ، أنه يشير فقط إلى أفعال لا إلى مواقف كما يهم بتلك الأفعال التي تجذب اهتمام الدولة خلال فترة زمنية معينة . وهكذا فهو يستبعد من مجال الدراسة كثيراً من المواقف الهامة ، وضروب السلوك ، التي يتسع نطاق الاعتراف بها كمشكلات اجتماعية مثل : الفقر ، وبعض أنماط أو درجات الصراع الصناعي ، والحرب في العصور الحديثة . وفي ضوء ذلك كله أستطيع أن أثبت ذلك التعريف الشامل الذي اقترحه راب وسيلزنيك .

وهناك مشكلتان بالذات ، من بين المشكلات العديدة ، حظيتا بالدراسة الدقيقة والبحث هما : الجريمة والجناح ، والعلاقات الصناعية . وتكشف البحوث التي أجريت في هذين المجالين بوضوح تام عن الصعوبات والاحتمالات الخاصة بعلم الاجتماع كعلم تطبيقي . وربما تكون الجريمة والجناح هي التي جذبت إليها معظم اهتمام الأقطار الصناعية في السنوات الأخيرة أكثر من المشكلات الأخرى . ويرجع ذلك إلى الارتفاع المستمر في معدلاتها من ناحية ، وإلى تناقص أهمية مشكلات أخرى مثل الفقر من ناحية أخرى . والواقع أن فحص إنجازات البحوث السوسيولوجية في هذا المجال لا بد وأن يفيد من مؤلف باربارا ووتون الذي أشرت إليه قبل قليل ، والذي قدم عرضاً شاملاً وتحليلاً لمختلف الأعمال الحديثة . وقد اختارت ووتون إحدى وعشرين بحثاً رئيسياً كمجال لدراستها<sup>(١)</sup> . ولأحظت أن هذه البحوث تشير إلى اثني عشر عاملاً مختلفاً « باعتبارها يمكن أن ترتبط بالجريمة أو الجناح » . وهذه العوامل هي : (١) حجم أسرة الجناح ، (٢) وجود جانحين آخرين في الأسرة ، (٣) عضوية الأندية ، (٤) التردد على الكنيسة ، (٥) سجل العمالة ، (٦) المكانة الاجتماعية ، (٧) الفقر ، (٨) اشتغال الأم خارج المنزل ، (٩) التغيب عن المدرسة ، (١٠) تصدع الأسرة ، (١١) المستوى التعليمي (١٢) الحالة الصحية<sup>(٢)</sup> . وقد كشفت بعد ذلك عن أننا لا نستطيع أن نعتبر أحد هذه العوامل سبباً بالمعنى اللبني لهذا المصطلح ، ومن ثم خصصت إلى نتيجة عامة مؤداها : « أن هذه الدراسات — برغم أنها أختيرت بهدف التحليل المنهجي المقارن — يمكن أن تنهى بنا إلى تعميمات محدودة جداً ، وذات تدعيم مشكوك في قوته »<sup>(٣)</sup> . ولقد

(١) على أساس الفقة المنهجية .

(٧)

Op. cit, Chapter III, pp. 81 - 135.

Op. cit, p. 134.

(٨)

عبر باحثون آخرون عن وجهات نظر مماثلة . فجون ماك John Mack يلاحظ أن « مجموعة العوامل التي يمكن أن ترتبط بالجناح يتم حصرها فقط بالاعتماد على مدى مثابة الباحث ، والمناهج المتاحة للاستخدام المتخصص وقت إجراء البحث . ومن المسلم به عموماً ، أن كل هذه المقارنات تساعد على إقامة ارتباط مؤداه : الجناح يصاحب التصدع الأسرى ، والتقلب المزاجي ، وضعف القدرات الفكرية ، مثل التخلف العقلي ، أو انخفاض مستوى الذكاء . . . الخ<sup>(٩)</sup> .

وثمة اعتراف واسع النطاق بأن أهم إسهام للبحث في هذا الميدان يتمثل في دحض التفسيرات الشائعة للجريمة والجناح . فقد لاحظت باربارا وتون : « أن القيمة الحقيقية للبحوث حتى الآن — فيما يتعلق بالتساؤلات الخاصة بالباثولوجيا الاجتماعية — هي إثبات عدم صحة كافة الأساطير الشائعة ، خاصة وأن هناك نقصاً واضحاً في توافر شواهد موثوق بها عن ارتباط العوامل التالية بالجريمة والجناح : الإلحاد ، وعدم العناية بنواصي الشباب ، والحياة في نطاق أسر تعاني مشكلات ، أو انشغال المرأة في العمل ، أو أن صغار السن أكثر عرضة للجريمة من الكبار ، وأن انحرافات الأبناء هي نتيجة خطيئة الآباء ، أو أن المشكلات الأسرية تنتقل من جيل إلى آخر . يضاف إلى ذلك أن أية شواهد يمكن التوصل إليها سوف تصبح بدورها محاولات جديدة للبحث<sup>(١٠)</sup> .

كذلك كتب هيرمان مانهايم Hermann Mannheim في محاولته لتقديم مسح مختصر لعلم الجريمة في أمريكا يقول : « أن إثبات الحقيقة التي مؤداها : أن السكان البيض الأمريكيين — لا المهاجرين — هم الذين يتسببون في ارتفاع معدلات الجريمة ، وأن المجتمع الأمريكي هو المسئول عن الجريمة بين الزوج ، أكثر من الزوج أنفسهم ، لا يعد أمراً هاماً فحسب ، بل هو شيء غير مألوف ويعبر عن شجاعة فائقة . . . كما قد يحتاج الأمر إلى شجاعة غير عادية ، حينما نكشف — على نحو ما ذهب ادوين سذرلاند Sutherland — أن بعض رجال الأعمال الأمريكيين ، هم في

(٩) John Mack, "Juvenile Delinquency Research : A Criticism" sociological Review (٩) (47) July 1955, quoted by Gordon Rose, "Trends in the Development of Criminology in Britain" British Journal of Sociology IX (1) March 1958.

Op. cit., p. 326.

الحقيقة من المجرمين المتأدين»<sup>(١١)</sup>.

والواقع أن هذه النتائج عظيمة الفائدة، سواء فيما يتعلق بتجنب السلطات العامة اتخاذ إجراءات علاجية غير ملائمة، أو للتأثير في الرأي العام على المدى البعيد. لكنه من العسير أن نقول أنها تقدم أساساً ثابتاً لاتخاذ خطوات عملية مباشرة نحو هذه المشكلات. ونستطيع في الوقت الحاضر أن نميز خطين فكريين أساسيين بين الذين يعملون في الميدان ويبالغون في القيمة العملية لبحوثهم. فهناك من يرون أن دارسي الجريمة والجناح لم يفعلوا أكثر من وضع خريطة عامة تصور المجالات الرئيسية في الحياة الاجتماعية التي يمكن أن يظهر فيها الجناح، وأن المرحلة التالية لذلك هي التفرقة بين مختلف أنماط الجناح، والبحث عن الأسباب النوعية المرتبطة بكل نمط منها على حدة<sup>(١٢)</sup>. ولا شك أن مثل هذه النظرة تنطوي ضمناً على إعادة صياغة لتلك القاعدة التي وضعها دوركايم من أن لكل ظاهرة اجتماعية سبباً وحيداً، وأنه حيناً يبدو أن للظاهرة أسباباً متعددة، فإن ذلك دليلاً على أننا لسنا بصدد ظاهرة واحدة، بل أمام ظواهر عديدة متميزة، لكل واحدة منها سببها النوعي<sup>(١٣)</sup>. غير أن هذه القاعدة قد أعيد صياغتها دون اعتبار للصعوبات التي تواجهها، أو امكانيات تطبيقها الواقعي في دراسة الجريمة والجناح. وقد ظهرت هذه الصعوبات في دراسة دوركايم الخاصة عن الانتحار، وسجلت منذ وقت بعيد. فمن الملاحظ أولاً أن هناك درجة عالية من التعسف في التفرقة التي أقامها بين النماذج المختلفة للانتحار<sup>(١٤)</sup>. وثانياً أن الارتباطات السببية التي أشار إليها لا يمكن بحال أن تكون مقننة أو موثوق بها بصورة

Hermann Mannheim, "American Criminology: Impressions of a European Criminologist". British Journal of Sociology V (7) December 1954. (١١)

See Gordon Rose, "Trends in the Development of Criminology in Britain," British Journal of Sociology IX (1) March 1958, p. 62. (١٢)

See: The Rules of Sociological Method, Ch. VI. (١٣)

الواقع أن دوركايم قدم أمثلة لظواهر تبدو لها أسباباً متعددة هي الجريمة والانتحار. وهو يذهب إلى أنه إذا كان الانتحار يعتمد على أكثر من سبب واحد، فذلك يرجع إلى وجود نماذج مختلفة للانتحار واقعياً. والأمر كذلك أيضاً فيما يتعلق بالجريمة. وقد ظهر تطبيق القاعدة القائلة «بوجود نتيجة واحدة لسبب واحد» بوضوح في دراسة دوركايم للانتحار.

(١٤) وبعبارة ذلك أن هذه التفرقة ليست قائمة على الفروق الملاحظة في الظواهر المدروسة، ولكنها تحدت من خلال تصور مسبق للأسباب المختلفة.

ملائمة . وهكذا يميل معظم علماء الاجتماع اليوم إلى قبول فكرة مل J.S. Mill التي تقول بأن للظواهر الاجتماعية أسباباً متعددة ، أكثر من اعترافهم بالتعدّد الذي وجهه دوركايم إلى صياغاته ، وأن الباحث في مشكلة اجتماعية قد يشعر بأنه يمكن أن يفيد من النظرية الموجهة ، أكثر من الفائدة التي تقدمها له تلك النظرية التي تشتمل على علاقة تلازمية بين الظاهرة وسببها . ولسوء الحظ أنه بالرغم من اهتمام التحليل السوسيولوجي بالعوامل والقوى والمؤثرات التي يقال أنها تكشف عن الظروف أو الشروط<sup>(١٥)</sup> ، إلا أنه لم يخلد سوى تقدم ضئيل في قياس هذه القوى بصورة دقيقة يمكن معها التنبؤ بها . يضاف إلى ذلك أن القوى والعوامل المدروسة ، قد تكون متعددة وغير متجانسة ، بحيث يتعذر تحليل الارتباطات المتبادلة بينها تحليلاً دقيقاً .

أما الخطأ الفكري الثاني الذي اهتم بصعوبات التفسير السببي ، فقد اقترح مدخلاً مختلفاً ، صاغته باربارا ووتون صياغة ممتازة في فقرة تستحق أن تقتبس كاملة على النحو التالي :

« أن معظم البحوث التي منعرض لها في الصفحات التالية ، كان يوجهها ذلك الأمل المتمثل في أن الارتباطات بين المظاهر المختلفة للباطولوجيا الاجتماعية ، وبين الظواهر الاجتماعية الأخرى ستعبر عن علاقة بين السبب والنتيجة ، وأن ذلك بدوره سوف يمكننا من معرفة الأسباب بدقة . ومع ذلك فإنه يصعب القول بأن هذا النوع من البحوث قد حقق نجاحاً واضحاً . ذلك أن التعميمات التي أمكن التوصل إليها كانت ضعيفة . فقليل منها هو الذي تسنده أعمال الباحثين ، بل أن تلك التي اعتمدت على هذه الأعمال كانت تكشف عن ثباين كمي كبير . يضاف إلى ذلك أن معظم هذه التعميمات لا يمكن أن تعتبر أسباباً . . . وعلى العكس من ذلك يلاحظ أن سجل التجارب في التنبؤ مشجع جداً وينمو نمواً سريعاً أيضاً . ومع ذلك فإن عوامل التنبؤ التي استعان بها بعض البحوث الهامة — كما سبق أن لاحظنا — لا يمكن أن تكون أسباباً بالمعنى الذي حددناه . . . إن النتائج الثابتة والمحقة التي توصل إليها بحث مانهايم وليكتر ، والتي ظهر منها أن الخبرة السابقة في المدارس الإصلاحية ، أو خلال فترة الاختبار القضائي ، مع التغير المستمر في العمل ،

يصعب الاعتماد عليها في التنبؤ بسلوك المجرمين بعد الفترة التي يقضونها في البروستالات ، هذه النتائج لا يمكن أن تفسر بأن إلغاء المدارس الإصلاحية أو نظام الاختبار القضائي مثلاً ، أو سن قانون يمنع العمال من ترك الخلمة يراودهم ، سوف يؤدي إلى نتائج أفضل . كذلك برغم أن العوامل التي استخلمها جلوك وجلوك E. Glueck & S. Glueck في جداول التنبؤ (مثل تغير نظام الأسرة) قد تعتبر أسباباً للجناح ، إلا أننا ما نزال ننتظر نتائج التحقق من صحتها<sup>(١٦)</sup>.

ويبدو أن العلوم الاجتماعية يمكن أن تتطوى على فائدة أكبر فيما يتعلق بالدور الذي تقوم به في اتخاذ قرارات عملية . إذ أن التنبؤ قد يكون هدفاً أقل طموحاً من السببية ، وهو بالتأكيد يلائم قدراتنا الحالية والوسائل الفنية المتاحة . وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نتحدث كثيراً عن أسباب بعض الأحداث الاجتماعية ، إلا أننا قد نكون في وضع يمكننا معه أن نختار من بين طائفة محدودة من القرارات أكثرها ملائمة للتوصل إلى النتائج المرغوبة ، وللمبرر لذلك هو أن نطاق البدائل المحتملة محدوداً جداً . فالعوامل التي تلي الضوء على النجاح النسبي لبعض أساليب معاملة المذنبين — مثلاً — يمكن حصرها بصورة تفوق تحكماً في الملاحظات العديدة الضرورية للتوصل إلى معرفة أسباب ارتكاب هؤلاء الناس تلك الجرائم<sup>(١٧)</sup>.

على أن بعض الدارسين الاجتماعيين قد توصلوا إلى نتائج مماثلة . فقد أقام سارجانت فلورينس P. Sargant Florence تفرقة بين العلم التطبيقي والبحث الإجرائي ، حيث كتب يقول : « حيناً يطلق على علم معين أنه تطبيقي ، فنحن نفترض أننا استطعنا إقامة بناء لنظرية عامة ، أو مبادئ مذهب محدد بواسطة العلم النظري ؛ وهي بالتالي على درجة عالية من الثبات . . . ومن ثم فإننا نهتم فقط بتطبيق هذه النظرية العامة عن طريق الاستنباط على حالة خاصة . . . أما البحث الإجرائي — من ناحية أخرى — فهو لا يفترض بالضرورة أية نظرية ، أو مبدأ ثابت يمكن الاستنباط منه ، ذلك أن التعريف الاصطلاحي للبحث الإجرائي بأنه استخدام المنهج العلمي ، من أجل وضع أساس تحليلي وموضوعي يعتمد عليه المنفلذين في قراراتهم (انظر

Glueck and E. Glueck, 500 Criminal Careers, (New York 1980).

(١٦)

Op. cit, pp. 323-26.

(١٧)

التقرير الأول للجنة الكفاية الإنتاجية في الصناعة ١٩٤٩ ، ص ١٧) يؤكد تأكيداً واضحاً على المنهج أكثر من النظرية<sup>(١٨)</sup>. كذلك طالب وليكنر L.T. Wilkins - الذي اشترك مع مانهيم في الدراسة التنبؤية عن التدريب في البروستالات - بتوسيع نطاق مناهج التنبؤ في البحث الإجراءي<sup>(١٩)</sup>.

وليست هناك ضرورة لاختيار أحد المذللين واستبعاد الآخر تماماً . إذ أن البحث يمكن أن يستعين بكلا الخطين الفكريين . غير أن هناك حاجة إلى إيضاح تقطعين آخرين فيما يتعلق بالأهمية النسبية لهما في الاستراتيجية العامة للبحث : الأولى أن البحث الإجراءي ليس هو علم الاجتماع التطبيقي ، فهو إجراء يعتمد على الخبرة العملية والمعرفة العامة ، أكثر من اعتماده على معرفة سوسيولوجية متخصصة ، أو على الطريقة السوسيولوجية في التفكير . أما علاقته بعلم الاجتماع فتتمثل أساساً في استخدام أساليب البحث ، والطرق الإحصائية الشائعة في البحوث السوسيولوجية<sup>(٢٠)</sup> ولهذا فهو يستطيع القيام بدوره دون اعتبار للنظريات أو الأوصاف السوسيولوجية (والسيكولوجية) . إلا أن ذلك أمر غير مرغوب من الناحيتين النظرية والعملية معاً . ففي هذه الحالة لن يكون « ضوء العلوم الاجتماعية ساطعاً » ، على نحو ما أشارت باربارا ووتون ، بوصفها ترشد القرارات العملية ، وإنما سوف يزداد الاعتماد أكثر فأكثر على بعض أساليب البحث ، ويصبح دور العلوم الاجتماعية ( كبناء نظري وصفي ) محدوداً جداً . كذلك سنلاحظ أنه حتى بالنسبة للتوجيه العملي لن يكون لإسهام البحث الإجراءي - في صورة دراسات تنبؤية على الأقل - كبيراً كما ذهب البعض ، ذلك أن النجاح أو الفشل في التنبؤ بأفعال معينة ، لا يعنى دائماً القدرة على حل المشكلة الاجتماعية المرتبطة بهذه الأفعال . تشهد على ذلك دراسة التدريب في البروستالات ، التي أشارت إليها ووتون بصفة خاصة . فلقد استجرت المشكلة الاجتماعية للذين فشلوا في هذه التدريبات ، كما أن التنبؤ الصادق بالفشل فيها

P. Sargent Florence "Patterns in Recent Social Research," British Journal of Sociology 1 (3), September 1950.

"Some Developments in Prediction Methodology in Applied Social Research" (١٩) British Journal of Sociology, VI (4) December 1955.

(٢٠) سرى فيما بعد أنه غالباً ما ينظر إلى علم الاجتماع التطبيقي في ضوء منهج البحث .

لم يقدم أية دلائل على أسبابه ، وبالتالي لم يساعد في التوصل إلى العلاج الملائم .

والملاحظة الثانية أن محاولات صياغة تفسيرات مسببة للجريمة والجنح قد خلصت إلى عوامل غير متجانسة ، ومن ثم ظهرت تفسيرات تشير إلى طائفة من الخصائص النفسية الفردية ( مثل الثقل المزاجي والتخلف العقلي ) وإلى مجموعة متنوعة من الظروف الاجتماعية ( مثل الطلاق ، والرعاية الأبوية ، والبيئة الإجرامية ) . ونستطيع أن نلمس في هذا الميدان بالذات ، ذلك الاهتمام بالمشكلة العامة الخاصة بالعلاقة بين التفسير النفسي والسيكولوجي . غير أنه لا توجد سوى بعض أعمال قليلة اهتمت بصياغة هذه المشكلة صياغة واضحة ، بل لا توجد على الإطلاق — فيما أعلم — أية دراسة استعانت بنموذج نظري يؤلف بين بيانات سيكولوجية وسيكولوجية .

أما الميدان الثاني للبحث التطبيقي الذي أرى الاهتمام به فهو ميدان العلاقات الصناعية . ولقد كان الهدف الرئيسي للبحث في هذا الميدان هو اكتشاف أسباب الصراع الصناعي في المشروعات الخاصة وعلى النطاق القوي ، بالإضافة إلى المعوقات الأخرى للكفاية الإنتاجية مثل ارتفاع معدلات الغياب ، والمرض ودوران العمل . وقد ظهرت في هذا الميدان أيضاً نفس الصعوبات التي واجهت دراسة الجريمة والجنح ، لكن هناك صعوبات أخرى ترجع إلى تشعب المشكلات الصناعية .

غير أنني قبل تناول هذه المسائل ، أود أن أناقش نقطة أشرت إليها من قبل ، وهي أن الإسهام الأسمى لعلم الاجتماع يتمثل في مهارة البحث . ويبدو ذلك بوضوح في علم الاجتماع الصناعي بصفة خاصة . فقد لاحظ عدد ممن اشتركوا في المسح الحديث للبحوث السيكلوجية في الصناعة<sup>(٢١)</sup> . وأنه لا شك في أن علم الاجتماع — حينما تستعين إحدى المنشآت بخدماته — يظهر بمظهر الشخص المدرب على استخدام أدوات معينة ( مثل المقابلة ) ، أو أنه في الحقيقة ذلك الشخص القادر على أن يكون محايداً لزاء الجميع ، أكثر مما تتوافر لديه معرفة خاصة قابلة للتطبيق<sup>(٢٢)</sup> . ويرتبط ذلك ارتباطاً واضحاً بالقضية التي أثارها باربارا وتوتن والتي ذهبت فيها إلى أن إسهام

René Clémens et Pol Eyraud, "La Connaissance sociologique et son application à (٢١) la vie industrielle" Transactions of the Fourth World Congress of Sociology, II pp. 1 - 12.

Op. cit, p. 3.

(٢٢).

العلوم الاجتماعية في الحياة العملية يتمثل في تأكيد الاتجاه العلمي ، وفي استخدام بعض الأساليب الفنية للبحث . والواقع أن هذا التصور واسع الانتشار . ففي مجال البحوث الطبية - مثلاً - يذهب البعض إلى أن « كثيراً من الأطباء يفترون من علماء الاجتماع ، حين ينظرون إليهم على أنهم أشخاص على درجة عالية من المهارة في فن المقابلة وتقييم استمارات البحث »<sup>(٢٣)</sup>. غير أن هذا الإسهام لا يمثل سوى جانب محدود فقط من علم الاجتماع التطبيقي ، خاصة وأن أساليب البحث هذه تستخدم في كافة العلوم الاجتماعية . ولقد أشار كل من كليمنز Clémens وإيفرارد Evrard إلى هذه الحقيقة . فبينما اعترفوا بوجود حالات محدودة فقط لتطبيق مبادئ علم الاجتماع تطبيقاً ناجحاً في حل مشكلات معينة ، حاولوا أن يوضحوا إسهام علم الاجتماع الصناعي التطبيقي في النهوض بالتنظيم . وهذا الإسهام جانبان : أولاً دراسات البناء الاجتماعي لمشروعات العمل ، بحيث تساعد في تطوير نظام السلطة والاتصال وبناء جماعات العمل وثانياً : البرامج التدريبية للمديرين والمشرفين . وقد اعتبر كليمنز وإفرارد الإسهام الثاني يمثل أكثر التطورات نجاحاً . « إذ أننا نستطيع أن نلمس نتائج المحاولات الجادة لتطبيق علم الاجتماع بصورة منظمة في مجال تدريب أولئك الذين يشغلون أوضاع السلطة في الحياة الصناعية ، ذلك أن البرامج التدريبية العديدة للمديرين والفنيين ، والمشرفين ، وقادة النقابات ، تمثل أهم عوامل التغير الاجتماعي في الصناعة الحديثة . »<sup>(٢٤)</sup>. على أن هذا التقييم الإيجابي لا يحظى بموافقة عامة . فقد كتب وليم فوت وايت W.F. Whyte يقول : « أن من المؤكد أنه قد حدثت تغيرات هامة في العلاقات الإنسانية في الصناعة ، لكن ليست لدينا مبررات كافية تدفعنا إلى الاعتماد بأن هذه التغيرات قد تحققت للبحوث والتدريب المعتمد عليه . إذ أن هناك مئات الآلاف من برامج العلاقات الإنسانية في الصناعة ، وليست أعرف أكثر من اثنين فقط هما اللذان خضعا لتقويم حقيقي يركز على البحث بهدف قياس فعاليتها . في الحالة الأولى لدينا برنامج التدريب الدولي \* ، حيث كانت -

Mary E. W. Gross and George G. Reader, "Collaboration Between Sociologist and ( ٢٣ ) Physician" Social Problems 4 (1) July 1956).

Op. cit., p. 3.

( ٢٤ )

International Harvester Programme.

استجابات العمال لرؤسائهم الذين تلقوا هذا التدريب أكثر سلبية بعد البرنامج ، إذا ما قورنت بانجماهم قبل تطبيقه . أما الحالة الثانية فيمثلها برنامج ديترويت ليندسون Detroit Edison ؛ حيث يلاحظ أن الخسارة المسجلة التي حققها أحد الأقسام ، كانت تفوق المكاسب التي حققها القسم الآخر (٢٥) .

ويرى وايت أن عدم ملائمة البحث التطبيقي في الصناعة ترجع إلى الفشل في إدراك السياق الاجتماعي الأشمل للمشكلات الصناعية . كذلك أشار جورج فريدمان G. Friedmann الذي قدم إسهاماً واضحاً في دراسة مشكلات العمل الصناعي في علاقتها بنماذج مختلفة للنسق الاجتماعي والسياسية - إلى انتقادات مماثلة . فن بين الصعوبات الرئيسية للبحث التطبيقي في هذا الميدان تلك التي ترجع إلى الحقيقة التي مؤداها : أننا حينما ندرس أسباب مشكلة عملية معينة ، نواجه بشبكة من العوامل المتداخلة ، تتعدى نطاق الموقف المحدد الذي تظهر فيه المشكلة ذاتها . فدراسة معوقات الإنتاجية ، أو مقاومة التغير التكنولوجي ، أو أساليب رفع مستوى كفاءة الإدارة ، أو التخفيف من الصراعات الصناعية أو منعها أو حلها سلبياً ، تدفعنا بالضرورة إلى الاهتمام بتساؤلات أخرى أشمل منها تتعلق بنظام الملكية ، والتلرج الاجتماعي ، والحراك المهني ، وبناء الأسرة ، والأيدولوجيات ، والتقاليد الثقافية السائدة (٢٦) . يضاف إلى ذلك أننا حينما ندرس شبكة العوامل المتداخلة هذه ، قد لا نكشف فقط عن تعقد الأسباب المؤدية إلى مشكلة اجتماعية معينة ، ولكننا سوف نوضح الارتباطات بين المشكلات الاجتماعية . فقد يتطلب حل مشكلة معينة - مثلاً - أن نبدأ أولاً بحل مشكلات أخرى ، أو أن حل إحدى المشكلات قد يعوق حل مشكلة غيرها ، أو يؤدي إلى ظهور مشكلة جديدة .

---

William F. Whyte, "Problems of Industrial Sociology", Social Problems 4 (2) (٢٥) October 1956. pp. 148 - 60.

يوضح هذا المقال بصفة عامة مشكلات البحث التطبيقي ، ويقدم بعض الاقتراحات الهامة لإجراء دراسات أكثر فعالية .

(٢٦) بالرغم من أن هذا التشعب يظهر بوضوح في حالة المشكلات الصناعية ، إلا أننا نستطيع أن نكشف عنه أيضاً في مجالات أخرى . فقد تتأثر معدلات الجريمة والجنح في المجتمع بأسلوب الحياة السائد الذي يؤكد بقوة بالغة المنافسة الاقتصادية ، والإنجاز القوي في ضوء الثروة ، أو عدم ملائمة فرص التعليم العام .

وإذنف فحينها يحاول عالم الاجتماع تطبيق معرفته عليه أن يواجه نوعين من الصعوبات  
أولاً : تلك التي تتعلق بإقامة ارتباطات سببية محددة ، وثانياً : تحديد المشكلة تحديداً  
لا يعزها كثيراً عن علاقاتها بالمجتمع العامة الرئيسية للبناء الاجتماعي والثقافة . وإني  
أعتقد أن بحث هاتين المشكلتين سوف يجعلنا نسلم بوجود نماذج مختلفة للمشكلات  
الاجتماعية سواء من حيث أهميتها أو إمكانية التوصل إلى حلول لها ، فهناك بعض  
الشرور الاجتماعية - مثلا - التي لا يمكن تجنبها أو استئصالها تماماً . فقد ذهب  
دوركيم إلى أن الجريمة ظاهرة طبيعية في المجتمعات الإنسانية ، نستطيع التخلص منها  
إلى حد ما عن طريق الضوابط الاجتماعية والجزاءات العقابية ، والتي تؤدي أيضاً  
إلى تحطيم بعض القيم الاجتماعية الراسخة ، هذا فضلاً عن أن لكل مجتمع معدله  
الطبيعي الخاص للجريمة . وربما نستطيع تفسير ارتفاع معدلات الجريمة والجنح  
في المجتمعات الصناعية الحديثة ، بأنه يشير إلى الضعف النسبي للضبط الاجتماعي  
في هذه المجتمعات . وبالمثل يمكن تفسير ارتفاع معدلات الطلاق - في جانب معين -  
باعتباره نتاجاً لسعي الأفراد نحو تحقيق غايات أخرى - مثل الحرية الشخصية ،  
والحب الرومانسي المثالي - التي تعد في ذاتها غايات مرغوب فيها . كذلك يمكننا أن  
ننظر إلى كثير من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات المتخلفة في  
الوقت الحاضر ، بوصفها مصاحبات لعمليات التصنيع والتحضر التي تؤدي إلى  
اضطراب النظام القائم . على أن ذلك كله لا يجب أن يجعلنا نخلص إلى نتيجة مؤداها :  
أن البحث السوسيولوجي في هذه الحالات عديم الجدوى ، إذ أن الدراسات السوسيولوجية  
قد تشجع على ظهور اتجاه أكثر واقعية نحو هذه المشكلات ، وتحول - بصفة خاصة  
دون الأحكام الأخلاقية المتطرفة ، التي غالباً ما تبالغ في الصعوبات ، كما قد تساعد  
هذه الدراسات كذلك - على الأقل - في اقتراح أساليب القضاء على هذه الشرور  
دون أن يؤثر ذلك تأثيراً سيئاً في القيم الاجتماعية الأخرى ، وتقدم طرقاً أكثر فعالية  
لمواجهة النتائج المترتبة على ذلك . وهكذا سيهتم علم الجريمة الحديث بأسلوب مقاومة  
الجريمة والجنح وبالعوامل الأكثر نجاحاً في معاملة المذنبين . وتهدف دراسات الزواج  
والأسرة إلى كشف العوامل التي يمكن أن تسبب في الصراع الزوجي والطلاق ،  
ولتي يمكن الاستعانة بها في الاستشارات الزوجية ، والأساليب الأخرى التي تستهدف  
التقليل من حدوث هذه المشكلات ، أو حلها دون أن تنهار الأسرة .

وهناك مشكلات اجتماعية أخرى يمكن حلها ، أو هي تمثل خطراً واهماً على المجتمع الإنساني بحيث يتعين التوصل إلى حل جذري لها . ونجد في الفئة الأولى منها مشكلة الفقر في البلاد المتخلفة اقتصادياً . وهنا يتطلب الحل من علم الاجتماع أن يبدأ أولاً بدراسة الوقائع ، لكي يتمكن من كشف عامل أو مجموعة تسبب المشكلة . وقد يكون من الصير - في حالات أخرى - معرفة الأسباب ، لكن البحث السوسيولوجي سوف يساعد على الأقل في القضاء على تلك المعتقدات الخاطئة حول الأسباب ، وتقديم وصف كاف لموقف المشكلة ، بحيث يسهم ذلك في ترشيد علاجها . والواقع أن تجريب وسائل مختلفة للعلاج ، وتقييم نتائجها بعناية - بالإضافة إلى البحث الإجراءي يمكن أن يساعد على حل المشكلة أو السيطرة عليها ، حتى وإن كنا لا نزال نهمل أسبابها إلى حد كبير . أما الفئة الثانية من المشكلات الدائمة ، فيمكن أن نقدم أظهر مثال لها في عصر الأسلحة النووية الذي نعيشه ، وهي مشكلة الحرب . وليس هناك من يستطيع الزعم بأن علم الاجتماع وحده أو علم الاجتماع والنفس معاً سوف يقدمان حلاً شاملاً لهذه المشكلة . كذلك لا يعترض أحد على أن الحرب بالأسلحة النووية سوف تكون دماراً ، أو أنها من المحتمل أن تقضي تماماً على البشرية ، ومن ثم يمكن أن تسهم البحوث الاجتماعية والنفسية - على الأقل - في معرفة الأسباب المؤدية إلى تطور مواقف التوثر والصراع ، وبالتالي تساعد القادة المسؤولين على تجنبها . كما يتعين على علماء الاجتماع - نتيجة لذلك - أن يتلوا جهداً غير عادي في بحث مشكلات الحرب والسلام ، وأن ينشروا نتائج بحوثهم على أوسع نطاق ممكن . ومن المؤسف حقاً أن فئة قليلة جداً منهم هي التي اهتمت بهذا العمل<sup>(١٧)</sup> ، برغم الصعوبات التي تواجهه . فهو عرضة للتأثر بالتزاع السياسي ، كما يصعب إلى حد كبير إخضاع هذه الظواهر للتصميم الدقيق للبحث المستخدم بتوسع في الوقت الحاضر .

أن هذا المثال الأخير قد كشف بوضوح عن خاصية حاولت الصير عنها بجلاء في مواضع متفرقة من هذا الفصل والفصل السابق . فعلم الاجتماع نادراً ما يستطيع

(٢٧) انظر الإسهامات الرئيسية في هذا الميدان :

Erich Fromm, *May Man Prevail ? An Enquiry into the Facts and Fictions of Foreign Policy* (N. Y. 1961) & R. Aron, *Paix et Guerre entre les Nations* (Paris, 1962).

التوصل إلى حل مباشر للمشكلة ، أو اقتراح سياسة ملائمة تماماً ، حتى وإن كان يعلم الأخطاء بدقة . ذلك أن كل حل لمشكلة أو وضع سياسة معينة ، هو قرار سياسى ، يعبر عن إرادة جماعة خاصة لتغير أسلوب معين للحياة أو الاحتفاظ به مستقراً ، والتعرف وفقاً للمثاليات الاجتماعية خاصة . وإذن فعالم الاجتماع يمكن أن يقدم المعلومات ، ويوضح سياق المشكلات ، ويشير إلى الأسباب والظروف ، ويكشف عن فوائد ونفقات ضروب السلوك البديلة . وقد تؤثر دراساته فى المدى البعيد — وإن كنت متأكداً من ذلك — فى المثاليات الاجتماعية ذاتها ، غير أن القرارات السياسية فى نهاية الأمر تستند إلى الحكم ، أو الحكمة السياسية والمصالح . ولهذا فإن أى افتراض يحاول أن ينسب إلى علماء الاجتماع دور فلاسفة الملوك فى صورة حديثة يمثل عودة إلى الأوهام التى تنطوى عليها السياسة الوضعية عند كونت .

ولعله من اللائق فى نهاية هذا الكتاب ، أن أبعد أى تصور خاطئ لقيمة علم الاجتماع بوصفها ترجع إلى تطبيقاته المختلفة فى الحياة العلمية ، التى أوضحناها فيما سبق . أننى لا أستطيع الإجابة عن التساؤل الذى مؤداه : ما هو استخدام علم الاجتماع ؟ بأكثر من أنه يوسع دائرة تعاطفنا وتحيلنا ، ويزيد من فهمنا لكائنات إنسانية أخرى خارج النطاق الضيق للعصر الذى نعيش فيه أو الوطن الذى نتمى إليه أو الموقف الاجتماعى المحدود ، بدلا من أن أذهب ببساطة إلى أنه يقدم أساليب اكتشاف علاج الأمراض الحالية . لكن هذه الأهداف كلها ليست متعارضة تماماً . وربما كانت ذات أهمية عملية واحدة على المدى البعيد . ولهذا فإن معظم علماء الاجتماع يشعرون فى كل مجالات عملهم ، بأنهم يقدمون إسهاماً من أجل النهوض بالحياة الاجتماعية .

## قراءات مقترحة

أشرت في المتن إلى أن التراث المتعلق بعلم الاجتماع التطبيقي ليس وفيراً . ومع ذلك فباستطاعة القارئ أن يرجع إلى المؤلفات والدوريات التالية :

E. Raab and G.J. Selznick, Major Social Problems (New York, Row, Peterson & Co; 1959).

Transactions of the Fourth World Congress of Sociology, Vol. II (London, International Sociological Association, 1959).

R. M. Titmuss, Essays on "The Welfare State" (London, Allen & Unwin, 1958).

Social Problems (published by the Society for the Study of Social Problems, 1953, onwards).

يمكننا أن نجد استعراضاً جيداً للبحث الاجتماعي التطبيقي ، وعلى الأخص في مجال الجريمة والجناح في :

Barbara Wooton, Social Science and Social Pathology (London, Allen & Unwin, 1959).

إذا أراد القارئ مناقشة عامة مفيدة للتخطيط الاجتماعي فيمكن الرجوع إلى أعمال المؤتمر الدولي الرابع لعلم الاجتماع . انظر :

Transactions of the Fourth World Congress of Sociology, Vol. II.

وللتعرف على الجوانب المختلفة للتخطيط والسياسة الاجتماعية في الهند يمكن الرجوع ! إلى المؤلفات التالية :

S.C. Dube, India's Changing Villages. (London, Roudlege & Kegan Paul 1958).

Report of a Seminar on Some Aspects of Social Planning (Agra, Institute of Social Sciences, 1960).

R.N. Saxena (ed.) Sociology, Social Research and Social Problems in India (Bombay, Asia Publishing House, 1961).



## سلسلة علم الاجتماع المعاصر

- صدر منها :  
الكتاب الأول : ميادين علم الاجتماع  
اختيار وترجمة الدكاترة محمد  
الجوهري وعلياء شكرى ومحمود  
عودة ومحمد على محمد والسيد  
الحسينى ، دار المعارف ،  
الطبعة الرابعة ١٩٧٧ .
- الكتاب الثانى : نظرية علم الاجتماع  
تأليف نيقولا تياشيف .  
ترجمة الدكاترة محمود عودة  
ومحمد الجوهري ومحمد على  
محمد والسيد الحسينى ،  
دار المعارف ، الطبعة  
الخامسة ١٩٧٨ .
- الكتاب الثالث : أساليب الاتصال والتغير  
الاجتماعى  
تأليف الدكتور محمود عودة ،  
دار المعارف ، ١٩٧٠ .
- الكتاب الرابع : تمهيد فى علم الاجتماع  
تأليف بوتومور ، ترجمة  
الدكاترة محمد الجوهري وعلياء  
شكرى ومحمد على محمد  
والسيد الحسينى ، دار المعارف  
الطبعة الثالثة ، ١٩٧٨ .
- الكتاب الخامس : مجتمع المصنع - دراسة  
فى علم اجتماع التنظيم  
تأليف الدكتور محمد على  
محمد ، الطبعة الثانية ١٩٧٥
- الكتاب السادس : الصفوة والمجتمع - دراسة  
فى علم الاجتماع السياسى  
تأليف بوتومور ، ترجمة  
وتقديم الدكاترة محمد الجوهري

وعلياء شكرى ومحمد على محمد  
والسيد الحسنى دار المعارف  
الطبعة الثانية ، ١٩٧٨ .

الكتاب السابع : الطبقات فى المجتمع الحديث : تأليف بوتومور ، ترجمة

وتقديم الدكتور محمد الجوهري  
وعلياء شكرى ومحمد على محمد  
والسيد الحسنى ، ١٩٧٢ .

الكتاب الثامن : علم الاجتماع الفرنسى : تأليف الدكتورة علياء شكرى  
القاهرة ، ١٩٧٢ .

الكتاب التاسع : قراءات معاصرة فى علم الاجتماع : للدكتورين علياء شكرى ومحمد  
على محمد ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

الكتاب العاشر : دراسات فى التنمية الاجتماعية : تأليف الدكتورة السيد الحسنى  
ومحمد على محمد وعلياء شكرى  
ومحمد الجوهري ، دار المعارف

الطبعة الثالثة ، ١٩٧٧ .

الكتاب الحادى عشر : مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية : تأليف جون ركس ، ترجمة  
الدكاترة محمد الجوهري ومحمد

سعيد فرح ومحمد على محمد  
والسيد الحسنى ، الاسكندرية  
١٩٧٣ .

الكتاب الثانى عشر : دراسات فى التغير الاجتماعى : للدكاترة محمد على محمد والسيد  
الحسنى وعلياء شكرى ومحمد

الجوهري ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

الكتاب الثالث عشر : دراسة علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكتورة محمد

الجوهري وعلياء شكرى ومحمد

على محمد والسيد الحسيني ،  
دار المعارف ، القاهرة ،  
الطبعة الثانية ، ١٩٧٥ .

للدكاترة محمد الجوهري وعلباء  
شكري ومحمد على محمد والسيد  
الحسيني ، القاهرة ، الطبعة  
الثانية ، ١٩٧٥ .

الكتاب الرابع عشر : دراسات في علم الاجتماع  
الريفي والحضري

تأليف إليكس إنكلتر ،  
ترجمة وتقديم الدكاترة محمد  
الجوهري وعلباء شكري والسيد  
الحسيني ومحمد على محمد ،  
دار المعارف ، الطبعة الثالثة ،  
١٩٧٨ .

الكتاب الخامس عشر : مقدمة في علم الاجتماع

تأليف الدكتور محمد الجوهري  
القاهرة ، ١٩٧٥ .

الكتاب السادس عشر : مقدمة في علم الاجتماع  
الصناعي

تأليف الدكتور محمد الجوهري  
الطبعة الثالثة ، دار المعارف  
١٩٧٨ .

الكتاب السابع عشر : علم الفلوكلاور . دراسة  
في الأنثروبولوجيا الثقافية .

تأليف الدكتور السيد محمد  
الحسيني ، الطبعة الثانية ،  
دار المعارف ، ١٩٧٨ .

الكتاب الثامن عشر : النظرية الاجتماعية ودراسة  
التنظيم

إشراف الدكتور محمد الجوهري  
القاهرة ، الطبعة الأولى ،  
١٩٧٨ .

الكتاب التاسع عشر : مصادر دراسة الفلوكلاور  
العربي

الكتاب العشرون : الدراسة العلمية للمعتقدات  
الشعبية  
إشراف الدكتور الجوهري ،  
القاهرة ، الطبعة الأولى ،  
١٩٧٨ .

الكتاب الحادى والعشرون : علم الاجتماع وقضايا التنمية  
فى العالم الثالث  
تأليف الدكتور محمد الجوهري  
دار المعارف ، القاهرة ،  
الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ .

الكتاب الثانى والعشرون : علم الفولكلور . الجزء الثانى  
( دراسة المعتقدات الشعبية )  
تأليف الدكتور محمد الجوهري  
دار المعارف ، الطبعة الأولى  
القاهرة ، ١٩٧٨ . ( تحت الطبع )